الرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي
الأمانة العامة للرابطة-المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية-الأردن
National Center for Human Ressources Development

أوراق وابحاث وتقارير مؤتمر

الموارد البشرية في الوطن العربي بين التوطين والهجرة

عمّـان: 16-17 تشرين الأول/اكتوبر 2019 م

إشراف الأستاذ الدكتور
عبد الله يوسف عبابنة

مراجعة وتحرير
أ.د أحمد عيسى الطويسي

المشاركون

د. أحمد إسماعيل المعاني، سلطنة عُمان؛ أ.د. ذياب جرار، فلسطين؛ د. ليندة محمد بورايو، الجزائر؛
أ.د. محمد أمين حامد القضاة، الأردن؛ د. آمنه الكيلاني، فلسطين؛ د. شريفة بنت محمد كلاع، الجزائر؛
د. عماد علو، العراق؛ أ.د. محمد عبود الحراحشة وأ. مقبل محمود الخزاعلة، الأردن؛ د. مليكة حجاج
مصطفى، الجزائر؛ د. أسمهان بنفرج الغريبي، تونس؛ أ.د. عبد الوهاب المعمري، اليمن؛
د. إبراهيم صالح الصرايره، الأردن؛ د. توفيق بن الهادي جميعي، تونس؛ د. عصام حسني الأطرش، فلسطين؛
د. فارس العمارات، الأردن؛ المهندس عصام مصطفى، الأردن؛ د. محمد ابراهيم الأعوج، ليبيا؛
د. قريشي عبد القادر، الجزائر؛ د. مجدي شرارة، مصر؛ د. هشام شطناوي، الأردن؛
أ.د. زكريا فؤاد فوزي، مصر؛ أ.د. علي حميدوش، الجزائر؛
د. محمد عثمان علي عمروسمية عبدالمنعم عبدالرحمن ، السودان؛ د. بوبكربداش، الجزائر؛ د. محمد
لعبوبي ود. عمر الجيد، المغرب: د. آمنة حسين صبري علي، العراق.

تم طباعة هذا الكتاب بتمويل من الأمانة العامة لمجالس البحث العلمي العربي

2019

المملكة الأردنية الهاشمية

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر

هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

تنويه

محتويات هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الرابطة أو المركز

تم ترتيب الأوراق والتقارير في هذا الكتاب بحسب تسلسل عرضها في المؤتمر

قائمة المحتويات

تقديم الكتاب 4
تعريف بالرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي.....6
اللجنة العلمية للمؤتمر 8
ايجاز عن وقائع حفل افتتاح المؤتمر.....6
البيان الختامي للمؤتمر وأهم توصيات المؤتمر 11
أوراق/أبحاث المؤتمر.....15- 430

تقديم الكتاب

بقلم الأستاذ الدكتور عبد الله عبابنة

أمين عام الرابطة (رئيس المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية)

يُنظر إلى هجرة القوى البشرية من المجتمعات النامية، وبخاصة المجتمع العربي، إلى المجتمعات المتقدمة على أنها جزء من ظاهرة الهجرة العالمية التي عرفتها البشرية منذ القدم. إلا أن ظاهرة هجرة العقول والأدمغة تُعد مظهراً من مظاهر الخلل الاجتماعي والثقافي والعلمي والاقتصادي المستوطن في البلدان العربية بخاصة والدول النامية بعامة. من هنا أكدت توصيات العديد من المؤتمرات التي تُعنى بالموارد البشرية في الوطن العربي على أهمية حماية وصيانة هوية المورد البشري العربي كمطلب أساس للشعوب العربية التي تعيش مخاضاً كبيراً مسها في كيانها وفي وجودها.

واستجابة لما تم التقديم له فيما يتصل بالحديث عن **الموارد البشرية بين التوطين والهجرة**، انعقدت الدورة الثامنة لمؤتمر الرابطة السنوي في جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا في المملكة الأردنية الهاشمية، للبحث في موضوع: **الموارد البشرية في الوطن العربي بين التوطين والهجرة**، حيث تصدى المؤتمر وبشكل علمي إلى زوايا محددة تتصل بهجرة العقول العربية واتجاهات الشباب العربي نحو هذه الظاهرة ودور الجهات المعنية في توطين المورد البشري العربي واستثماره. حيث اشتملت محاور المؤتمر على خمسة محاور هي: 1) **هجرة العقول العربية: الدوافع والحلول.**2) **اتجاهات الشباب العربي نحو توطين الموارد البشرية او هجرتها.** 3) **نماذج ناجحة في عكس هجرة العقول العربية وتوطينها.**4) **دور القطاع الخاص/الأهلي في توطين الموارد البشرية واستثمارها.** 5) **العقول العربية المهاجرة وكيفية الاستفادة منها في تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي.**

وقد عرض في جلسات المؤتمر الخمس (27) ورقة بحثية أسهمت في تقديم مزيداً من الرؤى بينت تأثير هذه الظاهرة على برامج التنمية المستدامة في الوطن العربي. وبخاصة ما تمثله من استنزاف للعقول العربية، بالإضافة إلى طرح بعض الآليات والتجارب الناجحة في عكس هذه الهجرة وتوطينها في الوطن العربي وكيفية الاستفادة من الأدمغة المهاجرة لتعويض خسارة المجتمع العربي لجزء مهم من رأسماله البشري في الوقت الذي يسعى فيه إلى الخروج من التخلف إلى التقدم عبر مخططات تنموية طموحة.

ولكي تبقى تنمية الموارد البشرية في صلب اهتمام أصحاب القرار في منطقتنا العربية، ولتوفير خيارات السياسات القائمة على البحث والدراسة الرصينة، فإن الرابطة العربية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، ماضية وبحرص شديد، وبدعم كريم من الأمانة العامة لمجالس البحث العلمي العربية، في مهمة نشر ثقافة البحث في قضايا الموارد البشرية وتنميتها. ومن خلال نهجها الواضح في عقد موسم علمي سنوي أخذ سمة مؤتمر علمي يعقد كل سنة في بلد عربي؛ وقد عقد في سنواته الثمان الماضية في كل من: الأردن، والسودان، والمغرب، وتونس، ومصر، وفلسطين، والجزائر، والأردن للمرة الثانية، وستكون دورته التاسعة في نواكشوط بموريتانيا باستضافة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتقنيات الاعلام والاتصال في الجمهورية الاسلامية الموريتانية، وذلك بعنوان: **"رؤية مستقبلية للموارد البشرية العربية في ضوء تطور التكنولوجيا ومتطلبات سوق العمل"**.

أما وقد أنجز هذا الكتاب، فأرجو أن لا يفوتنا، في الأمانة العامة للرابطة، أن نوجه كلمة شكر وتقدير وعرفان لكل من بذل جهداً في إنجاح هذا المؤتمر ، وبخاصة أسرة جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا في الأردن ، وعلى رأسهم **أ.د. مشهور الرفاعي– رئيس الجامعة وكافة منسوبي الجامعة**، وإلى الزملاء كافة في الأمانة

العامـة لاتحـاد مجـالس البحـث العلمي العربيـة لحرصـهم على التنسـيق المسـتمر مـع الأمانـة العامـة للرابطـة، وعلى رأسـهم **أمـين عـام الاتحـاد: معـالي أ.د. مبـارك محمـد المجـذوب** الـذي لـم يتـوانى عـن دعـم الرابطـة وأنشـطتها وعزمـه الـذي لا يلـين، وكـذلك **سـعادة أ.د. الشـيخ المجـذوب منسـق عـام الـروابط بالأمانـة العامـة للإتحـاد**، للـدعم الموصـول الـذي تتلقـاه الرابطـة منـه، ومتابعتـه الحثيثـة وتواصـله الـدائم مـع الأمانـة العامـة للرابطـة وتذليل الصعوبات التي تواجهها.

وفقنا الله و إياكم جميعا لما فيه خير أمتنا والله ولي التوفيق.

تعريف بالرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي

تعتبر الرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، إحدى الروابط العلمية المنبثقة عن اتحاد مجالس البحث العلمي العربية. والاتحاد منظمة عربية تُعنى بتنسيق الجهود وتبادل الخبرات بين هيئات ومراكز البحث العلمي العربية، ويعمل على توثيق أواصر التعاون بينها وتوفير الفرص لعقد اللقاءات العلمية وتنظيم تبادل نتائج البحوث والمعلومات العلمية. ويتمتع الاتحاد بمثل ما تتمتع به جامعة الدول العربية ومنظماتها من مزايا وحصانات وإعفاءات، ويجري التعاون بين الاتحاد وجامعة الدول العربية ومنظماتها وفقاً للنظام المعتمد من قبل مجلس الجامعة للتعاون والتنسيق، حيث ان الاتحاد عضو بلجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك وعضو بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجامعة. ووفق النظام الأساسي للرابطة، فهي هيئة علمية عربية ينتسب لها المؤسسات البحثية والجهات والأفراد المهتمين بالأنشطة المرتبطة بتنمية الموارد البشرية. وتهدف الرابطة إلى الآتي: تشجيع مشروعات البحث العلمي المشتركة بين الدول العربية، وتبادل نتائجها؛ ربط موضوعات الأبحاث العلمية في مجال اختصاص الرابطة بخطط التنمية في الدول العربية؛ عقد اللقاءات العلمية، والمؤتمرات، والندوات المتخصصة دورياً، وتبادل الزيارات بين المختصين؛ تعرف طبيعة المشكلات والمعوقات التي تواجه مصادر العرض المنتجة للقوى البشرية ومصادر الطلب للقوى البشرية في الأقطار العربية واقتراح السياسات المناسبة لضمان المواءمة والتوازن لمنظومة التنمية البشرية؛ وتشجيع استحداث مراكز أبحاث تهتم في مجال اختصاص الرابطة، في الأقطار العربية التي لا يوجد فيها مثل هذه المراكز مع الاستفادة من خبرة المراكز البحثية القائمة في العالم العربي. تم عقد الاجتماع التأسيسي للرابطة في المملكة الأردنية الهاشمية، وباستضافة من مركز تنمية الموارد البشرية. وفي الاجتماع التأسيسي للرابطة تم اختيار المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية في الأردن، ليكون مقرا للرابطة. وجاء هذا الاختيار نتيجة طبيعة لما يتمتع به المركز من سمعة لدى المحافل الدولية والعربية.

أما المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية في الأردن (مقر الرابطة)، فقد مضى على تأسيسه ما يقرب من ثلاثين عاماً، ويُشهد للمركز بدوره الأساس في تطوير البرامج النوعية، ودعم سياسات التطوير، وإجراء الدراسات، وإعداد المؤشرات الخاصة في التعليم والتدريب، بما في ذلك التعليم والتدريب التقني والمهني، بالإضافة إلى مؤشرات الموارد البشرية في الأردن. وتعددت إسهامات المركز لتشمل المنطقة العربية، وقد تمثلت هذه الاسهامات في عمل الدراسات وتنظيم الدورات وتنفيذ المشاريع وتقديم الاستشارات في مجالات التنمية البشرية. وخلال مسيرة الثلاثين عاماً حقق المركز انجازات مهمة منها على سبيل المثال وليس الحصر: استراتيجية تنمية الموارد البشرية التي أقرها مجلس الوزراء سنة 1998، وإنشاء نظام معلومات الموارد البشرية وسوق العمل، وإبراز محور التشغيل والتعليم والتدريب المهني في الأجندة الوطنية، وتفعيل دور القطاع الخاص في تنمية الموارد البشرية، وإعداد التصنيف العربي للمهن. وفي السنوات السبع الأخيرة انجز المركز مجموعة من الدراسات القطاعية للقطاعات ذات الأولوية في سوق العمل الأردني التي يتبناها مجلس التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني كدراسات دورية للقطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد الأردني، أضف إلى هذا وذاك انجاز العشرات من الدراسات التي تتصل بمراقبة وتقييم خطط التطوير التربوي، وذات الصلة بتقييم الطلبة الأردنيين في الدراسات الدولية والوطنية مثل TIMSS, PISA, NAFKE.

كيـف يمكـن الاتصـال بمقـر الرابطـة (المركـز الـوطني لتنميـة المـوارد البشـرية في الأردن)؟ يمكـن الوصـول إلى المركز من خلال الموقع الرسمي على الشبكة العنكبوتية، وذلك على النحو الآتـــي:

الموقع الرسمي	**www.nchrd.gov.jo**
البريد الالكتروني	**hrd@nchrd.gov.jo**
الاتصال الهاتفي	**0096265336690** **0096265336658** **0096265331451** **009625340351**
الفاكس	**0096265340356** **0096265341307**

اللجنة العلمية للمؤتمر

أ.د. احمد عيسى الطويسي	الأردن
أ.د. الشيخ المجذوب	السودان
أ.د. سعيدي محمد	الجزائر
ا. د. محمد جمال ماضي ابو العزائم	مصر
أ.د. ذياب جرار	فلسطين
أ.د. ميريت بدير محمود رستم	مصر
د. محمد لعبوبي	المغرب
د. توفيق الجميعي	تونس
أ.د. عبدالوهاب المعمري	اليمن

مؤتمر: الموارد البشرية في الوطن العربي بين التوطين والهجرة.
16-17 تشرين الأول/اكتوبر 2019 م

حرصت الرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، ومقرها المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية في الأردن، ومنذ انشائها على الاهتمام بالندوات والمؤتمرات التي تُعنى بتنمية الموارد البشرية. وكان انعقاد الدورة الثامنة لمؤتمر الرابطة السنوي في **16-17/10(أكتوبر) 2019**، وذلك باستضافة من جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا في المملكة الأردنية الهاشمية. هذا المؤتمر الذي جاء استكمالا للجهود السابقة في عقد المواسم السبعة الماضية من المؤتمر في كل من عمان والخرطوم واكادير وصفاقس وشرم الشيخ وجامعة القدس المفتوحة وتلمسان.

الجهات التي شاركت في تنظيم الدورة الثامنة لمؤتمر الرابطة لعام 2019 هي على النحو الآتي:

1) المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية في الأردن بصفته مقراً للأمانة العامة للرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي.
2) جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا- الأردن.
3) اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، ممثلا بالأمانة العامة للاتحاد، وبصفته المظلة الرسمية للرابطة والداعم الرئيس لفعاليات المؤتمر على مدار مواسمه ودوراته المختلفة.

الدول المشاركة في المؤتمر

الأردن	**الجزائر**	**العراق**
السودان	**المغرب**	**تونس**
عُمان	**ليبيا**	**فلسطين**
اليمن	**مصر**	

ايجاز عن وقائع حفل افتتاح المؤتمر

تقرير عن مؤتمر:

جاءت فعاليات المؤتمر على النحو الآتي:

برنامج حفل افتتاح المؤتمر

الوقت	الفعالية
10:00-9:30	تسجيل الحضور والتواجد في مدرج الصداقة/ جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا بدء مراسم حفل الافتتاح
	السـلام الملكـي
10:05-10:00	آيات عطرة من القران الكريم
10:15-10:05	كلمة أمين عام الرابطة أ. د. عبد الله عبابنة
10:25-10:15	كلمة مندوب أمين عام اتحاد مجالس البحث العلمي العربية (أ. د. الشيخ المجذوب/منسق عام الروابط في الإتحاد).
10:30-10:25	كلمة الأستاذ الدكتور مشهور الرفاعي (رئيس جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا)
10:30	كلمة مندوب سمو الأمير الحسن بن طلال المعظم (راعي الحفل) دولة الأستاذ الدكتور عدنان بدران (رئيس الوزراء الأسبق)

برنامج الجلسات العلمية للمؤتمر

اليوم الأول: الأربعاء 2019/10/16م

11:00–12:30 الجلسة الأولى: المحور الأول "هجرة العقول العربية: الدوافع والحلول "		
رئيس الجلسة: أ. د. محمد جمال أبو العزائم–مصر		**مقرر الجلسة: د. أمنة حسين صبري–العراق**
الرقم	**الباحث/الباحثون**	**عنوان البحث**
1.	**د. احمد إسماعيل المعاني/عُمان**	**رؤى مستقبلية لمواجهة هجرة العقول العربية**
2.	**أ. د. ذياب جرار/فلسطين**	**هجرة العمالة الفلسطينية الى محافظة رام الله والبيرة : الواقع ، الاسباب والدوافع ،والاثار المحتملة**
3.	**د. ليندة محمد بورايو/الجزائر**	**هجرة العقول العربية بين عوامل الطرد والجذب وتداعياتها على التنمية في الوطن العربي.**
4.	**أ.د. "محمد أمين" حامد القضاة/الأردن**	**العوامل المؤدية لهجرة العقول العربية للدول المتقدمة ومقترحات للحد منها**
5.	**د. آمنة حسين الكيلاني/ فلسطين**	**هجرة العقول والكفاءات العربية إلى الغرب (الأسباب، الانعكاسات، والحلول)**
6.	**د. شريفة بنت محمد كلاع/الجزائر**	**هجرة العقول والكفاءات المغاربية نحو أوروبا: بين العوامل الطاردة والجاذبة، وأية حلول لهذه الظاهرة؟**
7.	**د. عماد علو/ العراق**	**تداعيات هجرة العقول والكفاءات العراقية على الأمن المجتمعي**
	12:10–12:30	**نقاش**
	12:30–12:45	**استراحة**
12:45–2:00 الجلسة الثانية: المحور الأول "هجرة العقول العربية: الدوافع والحلول		
رئيس الجلسة: أ. د. سعيدي محمد/الجزائر		**مقرر الجلسة: د. محمد لعبوبي/المغرب**
1.	**أ.د. محمد عبود الحراحشة أ. مقبل محمود الخزاعلة /الأردن**	**هجرة الكفاءات: مفهومها، اسبابها، آثارها، الحلول المقترحة للحد من هجرة الكفاءات.**
2.	**د. مليكة حجاج مصطفى/الجزائر**	**استشراف المستقبل لاستعادة العقول العربية المهاجرة وتسخيرها في تنمية الموارد البشرية**
3.	**د. اسمهـــــان الغريـبي /تونس**	**هجرة الأدمغة في تونس: انصهار في النظام الاجتماعي أم استجابة للدّافعيّة الاقتصاديّة، الأستاذ الجامعي مثالا.**
4.	**أ.د. عبدالوهاب المعمري/اليمن**	**أثر النزاعات المسلحة في هجرة الموارد البشرية – دراسة حالة اليمن**
1:45–2:00		**نقاش**
2:00–3:00		**الغداء في مطعم الجمعية العلمية الملكية**

3:00–4:30 الجلسة الثالثة: المحور الأول: هجرة العقول العربية: الدوافع والحلول
والمحور الثاني: اتجاهات الشباب العربي نحو توطين الموارد البشرية أو هجرتها

رئيس الجلسة: أ. د. عبدالوهاب المعمري/اليمن	مقرر الجلسة: د. عادل كرداوي/السودان
الرقم	الباحث/الباحثون	عنوان البحث
1.	د. ابراهيم صالح الصرايرة/الأردن	الحماية القانونية لأجور العمال ودورها في توطين الايدي العاملة
2.	توفيق بن الهادي جميعي/تونس	الشباب والهجرة اللاشرعية: بين "أوروبا الحلم" و"تونس الواقع" مقاربة سوسيو-زمنية
3.	د. عصام حسني الأطرش/ فلسطين	العوامل المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني في الضفة الغربية من وجهة نظر الشباب أنفسهم
4.	د. فارس العمارات	هجرة العقول الأردنية: الفرص والتحديات
5.	المهندس عصام مصطفى/الأردن	البرنامج الوطني لعكس هجرة العقول الأردنية
4:30-4:00	نقاش

الوقت المتاح: لكل باحث (10) دقائق و (20) دقيقة للأسئلة والاستفسارات والرد عليها في نهاية كل جلسة.

اليوم الثاني: الخميس 2019/10/17م

جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا/ مدرج لؤي شموط

9:30-11:00 الجلسة الرابعة: المحور الثالث: نماذج ناجحة في عكس هجرة العقول العربية وتوطينها.

والمحور الرابع: دورالقطاع الخاص/الأهلي في توطين الموارد البشرية واستثمارها.

رئيس الجلسة: أ.د. ذياب جرار/فلسطين	مقرر الجلسة: د.المختار الجيلاني/موريتانيا
1.	د. محمد ابراهيم الأعوج/ليبيا	دور استراتيجيات تنمية الموارد البشرية في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات والقدرات العلمية الليبية (دراسة حالة الكفاءات الليبية العاملة في المملكة المتحدة)
2.	د. قريشي عبدالقادر/الجزائر	طرق استقطاب العقول العربية المهاجرة بالاسترشاد ببعض بالتجارب القطرية
3.	د. مجدي شرارة/مصر	ظاهرة الهجرة غير الشرعية ما بين الدوافع والبدائل المتاحة تجارب واقعية (نموذج اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية دخل الأسرة)
4.	د. هشام شطناوي/الأردن	دور الجامعات الخاصة في توطين الموارد البشرية - دراسة ميدانية تحليلية على العاملين في جامعات الشمال (عجلون، جدارا، جرش)
5.	أ. د/ زكريا فؤاد فوزي-مصر	دور القطاع الخاص في تنمية وتطوير منظومة البحث العلمي العربي نحو تقنين هجرة العقول العلمية العربية
10:50-10:30	نقاش
11:10-10:50	استراحة

11:10–12:50 الجلسة الخامسة:		
المحور الخامس " العقول العربية المهاجرة وكيفية الاستفادة منها في تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي "		
رئيس الجلسة: أ.د. توفيق الجميعي/تونس		**مقرر الجلسة: د. محمد إبراهيم الأعوج/ليبيا**
الرقم	**الباحث/الباحثون**	**عنوان البحث**
1.	**أ.د. علي حميدوش/الجزائر**	**سبل الاستفادة من العقول العربية المهاجرة بحث في التجارب الدولية الناجحة**
2.	**د. محمد عثمان علي عمر/السودان** **سمية عبد المنعم عبد الرحمن محمد**	**اثر هجرة العقول والكفاءات على الاقتصاد السوداني**
3.	**د. بوبكر بداش -الجزائر**	**هجرة الكفاءات العلمية العربية بين أداء نظام البحث العلمي ومتطلبات حماية الملكية الفكرية.**
5.	**د. محمد لعبوبي** **د. عمر الجيد/المغرب**	**دور جمعيات المهاجرين في تنمية مناطقهم الأصلية جمعية" الهجرة والتنمية " المغربية نموذجا**
6.	**د. آمنه حسين صبري–العراق**	**الاقتصاد المعرفي أساس التنمية المستدامة في ظل استراتيجية التمكين وتحديات هجرة الموارد البشرية الفاعلة"**
12:30–12:50		**نقاش**
1:00 الجلسة الختامية: البيان الختامي والتوصيات والتكريم		
رئيس الجلسة: أ.د. عبد الله عبابنة /رئيس اللجنة المشرفة على المؤتمر/ أمين عام الرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي.		
1.	**أ.د. مبارك المجذوب**	**أمين عام اتحاد مجالس البحث العلمي العربية**
2.	**أ.د. أحمد الطويسي**	**نائب أمين عام الرابطة (منسق عام المؤتمر)**
3.	**أ.د الشيخ المجدوب**	**منسق عام الروابط العلمية باتحاد مجالس البحث العلمي العربية.**

بسم الله الرحمن الرحيم

رابطة مراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الدول العربية
الأمانة العامة/ المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية
عمّان-الأردن

المؤتمر العلمي السنوي (الدورة الثامنة)

الموارد البشرية في الوطن العربي بين التوطين والهجرة

عمّـان: 16-17 تشرين الأول/اكتوبر 2019 م

البيان الختامي للمؤتمر وأبرز توصياته

عمّـــان-المملكة الأردنية الهاشمية

في السادس عشر من شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2019م، التأم عقد الدورة الثامنة من المؤتمر السنوي للرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي (إحدى الروابط العلمية المتخصصة باتحاد مجالس البحث العلمي العربية)، وذلك تحت عنوان: " **الموارد البشرية في الوطن العربي بين التوطين والهجرة**". وانعقد المؤتمر في مدينة عمّان في المملكة الأردنية الهاشمية، خلال الفترة 16-17 تشرين الأول/اكتوبر 2019 م، برعاية كريمة من لدن صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم(رئيس المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا) والذي انتدب عنه دولة الأستاذ الدكتور عدنان بدران (رئيس الوزراء الأسبق) وباستضافة من جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا.

وقُدم في المؤتمر اثنان وثلاثون بحثاً وورقة عمل من خلال خمس جلسات علمية، تخللها مناقشة الباحثين لما جاءت عليه الأبحاث/اوراق العمل.

وفي الجلسة الختامية أقر المشاركون في المؤتمر توصيات تمحورت حول مواضيع هجرة العقول العربية: الدوافع والحلول، واتجاهات الشباب العربي نحو توطين الموارد البشرية او هجرتها، ونماذج ناجحة في عكس هجرة العقول العربية وتوطينها، ودور القطاع الخاص/الأهلي في توطين الموارد البشرية واستثمارها، والعقول العربية المهاجرة وكيفية الاستفادة منها في تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي.. وقد أجمع المشاركون على التوصيات الآتية:

1. تكليف الأمين العام للرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي برفع برقية شكر باسم المشاركين في المؤتمر وأعضاء هيئة الرابطة لصاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم لكريم رعايته للمؤتمر.
2. تكليف الأمين العام للرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي بتوجيه رسالة شكر باسم المشاركين في المؤتمر وأعضاء هيئة الرابطة لصاحبة السمو الأميرة سمية بنت الحسن (رئيس مجلس أمناء جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا) لتوجيهاتها لرئاسة الجامعة باستضافة اعمال المؤتمر في رحاب الجامعة.
3. توجيه رسالة شكر وتقدير باسم المشاركين في المؤتمر وأعضاء هيئة الرابطة إلى رئيس جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا وكافة أسرة الجامعة لجهودهم المميزة باستضافة أعمال المؤتمر والمشاركين في المؤتمر.
4. اعتماد كلمة دولة الدكتور عدنان بدران مندوب صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم (رئيس المجلس العلى للعلوم والتكنولوجيا في الأردن)، ضمن وثائق التقرير الذي سيصدر بوقائع المؤتمر.
5. ضرورة أن تتبنى المؤسسات الوطنية في الوطن العربي استراتيجيات واضحة ومتكاملة لتوطين الموارد البشرية بحيث يشارك في بناء هذه الاستراتيجيات كلا من القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بهدف إيجاد حلول عملية لعودة واستقرار الكوادر البشرية العربية، ولاستثمار كفاءاتهم وخبراتهم في مسيرة التنمية في بلدانهم.
6. إنشاء بنك معلومات خاص بالعلماء وكل الكفاءات العربية المتخصصة المهاجرة وتصنيفها بحسب إسهاماتهم في المجالات العلمية ومجالات تميزهم ومواقع عملهم. ويوازي ذلك فتح قنوات الاتصال معهم للتعاون بينهم وبين المؤسسات العلمية العربية الرسمية وغير الرسمية.
7. إنشاء مراكز بحثية متطورة وتعزيز دور المراكز البحثية القائمة لتلعب دورا بارزاً في توفير المُناخ العلمي للبحث والتطوير واستحداث برامج علمية تستقطب الكفاءات العربية المهاجرة. وذلك من خلال التعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية المعنية بأصحاب الكفاءات، وإزالة العوائق المانعة لربطهم بالوطن والمشاركة في تنميته وتطويره وتحديثه.
8. ضرورة إصلاح منظومة البحث العلمي والمنظومة التّعليميّة في الوطن العربي بما يكفل استقرار الكفاءات الوطنيّة واستغلالها تنمويّا. والنظر إلى قضية هجرة الأدمغة العربية وتوطينها على أنها قضية أمن قومي عربي.
9. ضرورة تضمين المناهج المدرسية والمقررات الجامعية المزيد من المواضيع التي تهتم بتوطين الشباب والكفاءات العلمية العربية، وتعريف النشء بالأخطار المرتبطة بالهجرة والأثار السلبية المترتبة عليها.
10. توسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين الأقطار العربية والدول المستقطبة للكفاءات العربية والسعي للوصول إلى أفضل الأطر التي تسهم في استقرار أسواق العمل من خلال تفعيل الالتزامات القانونية الدولية، التي توجب على الدول التعاون في مجال مجابهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

11. ضرورة دعم عقد الملتقيات والندوات والمؤتمرات على المستوى الوطني والإقليمي يشارك فيها أصحاب الكفاءات المهاجرة لعرض خبراتهم وتجاربهم والخروج بتوصيات أو خطط إجرائية للتعاون فيما بينهم من جهة وبينهم وبين الجهات المعنية في أقطارهم، من جهة أخرى.
12. تنظيم مؤتمرات دوريه للمغتربين العرب في دول المهجر برعاية الدول العربية، لبث روح القومية العربية والوطنية لديهم، وحثهم لتقديم ما يستطلعونه من علم وخبرات لبلادهم أو توكيلهم لرعاية مؤسسات بحثية أو تعليمية مقابل اجور مجزية، لتحقيق الفائدة العلمية منهم ولتقوية ارتباطهم بوطنهم الأم.
13. إجراء المزيد من الدراسات العلمية الرصينة لتقصي أسباب هجرة الادمغة والكفاءات العربية وتوظيف نتائج هذه الدراسات في إعداد الخطط الاستراتيجية قصيرة وبعيدة المدى في إعادة توطين هذه الكفاءات المهاجرة، والاستفادة منها في ضوء حاجة الدول العربية لها مقابل امتيازات خاصة محفزة للعودة.
14. ضبط نزيف الكفاءات العربية إلى أوروبا وأميركا من خلال إعطاء المزيد من الاهتمام والرعاية والحوافز لهذه الشريحة من المجتمع، وذلك وفق سياسة الاستقطاب لهذه الكفاءات.
15. ضرورة عقد اتفاقيات عمل ثنائية بين الدول المصدرة للعمالة، وتلك التي تحتاج لعمالة موسمية، بما يحقق أقصى استفادة من ظاهرة الهجرة، لكل من الدول المرسلة والدول المستقبلة.
16. تشجيع الدول العربية على التشبيك فيما بينها لتبادل الخبرات الناجحة في مجال عكس هجرة العقول العربية.
17. الاستفادة من التجربة الأردنية في مجال البرنامج الوطني لعكس هجرة العقول الى بلدانها.

واختتم المؤتمرون بيانهم بترحيبهم بانضمام الجمهورية الإسلامية الموريتانية إلى عضوية الرابطة وكذا سجل المؤتمرون شكرهم وتقديرهم لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتقنيات الإعلام والاتصال في موريتانيا لترحيبها باحتضان الدورة التاسعة لمؤتمر الرابطة ٢٠٢٠م بنواكشوط.

انتهى البيان والتوصيات

أوراق/أبحاث المؤتمر

ملاحظات عامة

- ✓ البحوث المنشورة في هذا الكتاب خضعت للتقويم من قبل محكمين متخصصين، وتم إجراء التعديلات من قبل الباحثين في ضوء عملية التحكيم.
- ✓ تم ترتيب البحوث /أوراق العمل التي قدمت في المؤتمر بحسب تسلسل محاور المؤتمر.
- ✓ حقوق الطبع والنشر محفوظة للرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب بأي شكل أو وسيلة إلا بإذن خطي من الرابطة.

العقول العربية الذكية: بين الهجرة والتوطين

كلمة مندوب راعي الحفل صاحب السمو الملكي الأمير الحسن المعظم
(رئيس المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا)

دولة أ.د. عدنان بدران

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

أيها المؤتمرون

أرحب بكم أجمل ترحيب في الأردن بين أهلكم وفي بلدكم الثاني، ويشرفني أن أنقل لكم تحيات سيدي صاحب السمو الملكي الأمير الحسن المعظم، والذي شرفني ان أنوب عنه في حفل افتتاح مؤتمركم هذا. والذي ستناقشون خلاله أمور عديدة ضمن إطار عنوانه الرئيس: **الموارد البشرية في الوطن العربي بين التوطين والهجرة.**

حيث يهاجرُ الانسانُ من بلدٍ إلى آخر طلباً للدراسةِ أو العملِ نتيجةَ البطالةِ، أو بسببِ الكوارثِ الطبيعية، أو الصراعاتِ والحروب، أو الأزماتِ المالية والاقتصادية، أو التمييزِ العنصري، أو الدينيِ، أو المذهبيّ، أو الاثني، أو غياب الحكمِ الرشيدِ، والعدالةِ والمساواةِ وتكافؤِ الفرصِ، وغيابِ الحريات العامة، وتهميشِ الأقلياتِ، وسياسةِ الإقصاء. كلُّ ذلك، يؤدي إلى الهجرةِ، حيث يسعى المهاجرونَ البحث عن سبلِ عيشٍ كريمٍ، وحياةٍ أفضلَ، وكرامةٍ للإنسان.

هناك إيجابياتٌ وسلبياتٌ للهجرة. من **الإيجابيات**: الهجرةُ إلى بلادٍ تتوفرُ فيها فرصُ عملٍ جيدة، وبيئةٍ آمنةٍ ومستقرةٍ، لبناءِ أسرةٍ في محيطٍ اجتماعيٍّ صحي. كما أنَّ الهجرةَ قد تساعدُ على بناءِ قدراتٍ ذاتيةٍ في محيطٍ ثريٍّ بالفرصِ، وخاصةً ما يتعلقُ بالقدراتِ العلميةِ والمهنية، وفي حالِ عودةِ بعضِ المهاجرينَ إلى وطنِهم الأصلي، فإنهمْ يشكلونَ القاعدةَ لنموهِ وتطورِه. والهجرةُ تثري التنوعَ والتعددية الفكريةَ والثقافيةَ، بسببِ تنوعِ الحضارةِ الإنسانيةِ، وتعدُّدِ الثقافاتِ. وقد تقودُ الهجرةُ للحصولِ على جنسيةِ البلدِ المُهَاجَرِ إليها، وقد يُفقِدهُ ذلك جنسيةَ، وطنِه الأصلي، ولكنْ في كثيرٍ من الحالاتِ، شكَّلَ المهاجرونَ الدعمَ السياسيَ والاقتصاديَّ لبلدانِهم الأصلية، عن طريقِ تحويلاتِهم الماليةِ لمساعدةِ الأهل، وهذا بالطبعِ يدعمُ توفرَ العملةِ الصعبة، كما أنَّ المهاجرينَ يشكّلونَ جسراً مستداماً لبناءِ سياحةٍ من بلاد المهجرِ لوطنِهم الأصل.

كثيرٌ من الدول **أنشأت وزارةً خاصةً بالمغتربينَ والمهاجرين**، لبناءِ اقتصادٍ دائمٍ يُجَسّرُ بينهُم في المَهْجَرِ وبلدانِهم الأصلية. وكثيرٌ منهم أصابوا ثراءً كبيراً، وعادوا ليستثمرو في بلدانِهم الاصلية، وكانوا فاعلينَ في **نقلِ العلومِ والتكنولوجيا والمعرفِة**. وهناكَ من وصلَ إلى درجةِ عاليةٍ من العلمِ والتألقِ في البحثِ العلميَّ والنشرِ وبراءاتِ الاختراعِ، مما شكّلَ قواعدَ وطنيةً من العلماءِ في الجامعاتِ الأجنبية، أسهموا إلى حدٍ بعيدٍ في توفيرِ المنحِ الدراسيةِ لطلبةِ بلدانِهم الأصلية، وشاركوا في مؤتمراتِ الوطنِ الأصليِّ العلمية، ووضعوا تجاربَهَمْ بينَ يدي زملائِهم، الذين لم تسَمحْ ظروفُهم للهجرةِ للخارج.

لا شكَّ في أنَّ من **إيجابياتِ الهجرةِ تقليلَ فجوةِ الفقرِ والبطالةِ، وتحسينَ ظروفِ معيشتِهم** عند عودتِهم لوطنِهم الأصلي، حتى لو استمروا في حياتِهم في الخارج، علينا التجسيرُ مَعَهُمْ لكسبِ دعمِهم الماليِّ والعلميِّ لبلدهِم الأصلي.

وهناك سلبياتٌ، منها أن الهجرةَ تشكلُ خسارةَ الوطنِ في الرأسمالِ البشري، وخاصةً ما صرفَهُ الوطنُ على تعليمِهم في مراحلِ التعليمِ المختلفةِ، وخاصةً التعليمُ الجامعي المُكلفُ على الدولة. **فهجرةُ العقولِ البشريةِ الذكيةِ تُعتبُر أثمنَ هديةٍ تقدمُها الدولُ المصدرةُ للهجرة**، وفي معظمِها تأتي من البلدانِ الناميةِ الفقيرة. ولقد اقترحَ **سموُّ الأميرُ الحسنُ بن طلال في كلمةٍ افتتاحيةٍ، ألقاها في مؤتمرِ منظمةِ العملِ الدوليةِ (ILO)**، أنْ تقومَ الدولُ الغنيةُ المشغلةُ للرأسمال البشريِّ المستورَدِ، بدفعِ تعويضاتٍ للدولِ الناميةِ تساعدُها في النموِ والتطويرِ، وذلك تعويضاً عما خَسِرتْهُ من عقولٍ بشريةٍ ذكيةٍ مَؤَهلة.

كما أنَّ هناكَ سلبياتٍ أخرى تتعلقُ بالنواحي الاجتماعيةِ والنفسية، وذلكَ في عدم قدرةِ المهاجرِ على الاندماجِ مع ثقافةٍ جديدةٍ ومجتمعٍ جديدٍ، فيشعرُ المهاجرُ بالغربةِ، مما يخلقُ لديهِ نوعاً من العزلةِ الاجتماعيةِ، وقد يؤدّي ذلك إلى أمراضٍ نفسية.

ولكنْ إذا نظرنا إلى **آثارِ الهجرةِ على المجتمعِ**، فيمكن القولَ بأَنَّ هناكَ آثاراً إيجابيةً في تحسينِ المستوى المعيشيِّ والماديِّ للمجتمعاتِ الفقيرة، وخاصةً في حالِ عودتِها، أو التواصلِ معها.

كما أنها **تساعِدُ الدولَ المستقبِلَةَ** في المجالاتِ الإنتاجيةِ والاقتصاديةِ والعلميةِ. لقد قامَتْ نهضةُ الولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةِ على المهاجرين، فاستقطَبتْ أكبرَ الخبراتِ العالميةِ في العلومِ والتكنولوجيا والفنونِ والآدابِ والمالِ والاقتصاد، مما أسهَمَ في النهضةِ الأمريكيةِ لتكونَ متقدمةٌ على المستوى العالمي. فالبطاقةُ الخضراءُ للإقامةِ والعملِ، يليها الجنسيةُ شكلَتْ الصنارةَ الأمريكيةَ في جذبِ الطلبةِ وخاصةً في الدراساتِ العليا وتوطينِهم بعد ذلك.

لذا، هناك **سلبياتُ للوطنِ الأصل** في فقدانِ الكفاءاتِ التي تحتاجُها الدولةُ للتطويرِ والتنمية. وربما خسارةٌ نهائيةُ، وربما أبديةٌ للنخبةِ من مواطنيها، الذين يتأقلمونَ في البلدانِ المستضيفة مع حضارةٍ وثقافةٍ جديدتين، ينسونَ معها خلالَ جيلٍ أو جيلين بلدانَهم الأصلية.

هجرةُ العقول العربية بين التوطين والهجرة:

هناكُ **نزيفٌ ضخمٌ للعقولِ البشريةِ الثريةِ** من البلادِ العربيةِ إلى الدولِ الغنيةِ والمتقدمةِ، وخاصةً للدولِ الغربية. ويعودُ هذا النزيفُ **أولاً** إلى أنَّ الطلبةَ العربَ الذين يدرسونَ في الجامعاتِ الغربية، وخاصةً في برامج الدراساتِ العليا، تجذبهُمْ البيئةُ العلميةُ البحثيةُ في مختبراتٍ، ومراكزَ للبحوثِ المتميزةِ في جامعاتِ الدول المتقدمة، ويشعرونَ بأنّ عودتَهم ستقطعُ حبالَ أو سلاسلَ بحوثِهم، التي انخرطوا فيها في الخارج، بالإضافةِ إلى المغرياتِ الماديةِ، التي تتجاوزُ ما سيتقاضونُه لو أنهم عادوا إلى أوطانِهم.

وثانياً: يعودُ النزيفُ إلى أنَّ هذهِ العقولَ المتميزةَ علماً وبحثاً، لا تجدُ الترحابَ والقبولَ في توطينهم، إما للبيروقراطيةِ في التعيين، أو محاربتها وتطفيشِها للعودةِ للخارج، خوفاً من منافستِها لهم في مناصبِهم ورتبِهم، أو عدمِ تمكينِهم من توفيرِ التجهيزاتِ والموارِد الماليةِ لهم للاستمرارِ في بحوثِهم، والعيشِ

الكريم، أو تحميلِهم أعباءً دراسيةً في صفوفِ مكتظةٍ بالأعدادِ الكبيرةِ والواجباتِ الإدارية، بحيث لا يكون هناك الوقتُ الكافي لمواصلةِ بحوثِهم العلمية.

وهناك أمثلةٌ على ذلك في فشلِ توطينِ العلماءِ العائدينَ مثلَ **أحمد الزويل**، الذي لم توطنُه الجامعاتُ المصريةُ، أو الجامعةُ الأمريكيةُ ببيروت عند عودتِه، وفشلَتْ الباكستانُ في توطينِ **عبدوس السلام** لمتابعةِ بحوثِه عند عودتهِ من بريطانيا إلى لاهور، مما أضطرَّ الاثنان إلى العودةِ لجامعاتِهم في أمريكا وبريطانيا ونال كلاهُما جائزةَ نوبل، الأولُ في الكيمياء، والآخرُ في الفيزياء.

ومع ذلك، فلقد قام كلٌّ منهما بعد ذلك، في خدمة أوطانِهم الأصلية والبلدانِ النامية الأخرى في دعم تنميةِ العلومِ والتكنولوجيا في البلدانِ النامية، وتأهيلِ وفتحِ الفرصِ للوافدينَ من الطلبةِ لبلدانِهم في الدراسةِ والبحثِ العلمي في مختبراتِهم ومراكزِهم العلميةِ في الخارج، وإنشاءِ جسورِ المعرفةِ بين جامعاتِهم ومراكزِهم العلميةِ وبلدانِهم الأصلية.

وبوجهٍ عام، **فشلتِ الجامعاتُ العربيةُ ومراكزُ البحثِ العلميّ** فيها باستقطابِ علمائِنا وباحثِينا، بل ومفكّرِينا الذين أضاءوا شموعَ التنويرِ والنموّ والتقدمِ العلمي، وأبدعوا في فكرِهم وابتكاراتِهم. **ونزيفُ العقولِ الذكيةِ** هي ظاهرةٌ في تزايدٍ مستمرٍّ، وخاصةً نتيجةَ ما يتعرضُ له العالمُ العربيُّ، من حروبٍ داخليةٍ في معظم أقطارِه، وحالةِ عدم استقرارٍ وتفشي ظاهرةُ الفقرِ والبطالةِ، بالإضافةِ للتدهورِ الاجتماعيِ والسياسيِ والاقتصاديِ، بدون أملٍ في تجاوزِ المشكلاتِ والمعوقاتِ، والوصولِ إلى بيئةٍ تسودُها سيادةُ القانونِ، والعدالةُ، والمساواةُ، وتكافؤُ الفرص. **فالبيئةُ العربيةُ** في حالتِها الحاليةِ ليسَتْ جاذبةً أو حاضنةً، وتشيرُ دراساتُ الجامعةِ العربيةِ إلى أنَّ 54% من الطلبةِ العربِ، الذين يدرسونَ في الخارجِ لا يعودوَنَ إلى بلدانِهم الأصلية، وأَنَّ الأطباءَ العربَ يشكّلون 34% من إجمالي عددِ الأطباءِ في بريطانيا.

ويساهمُ العالمُ العربيُّ بنسبةِ 31% من **العقولِ المهاجرةِ من الدولِ النامية**، كما أنَّ 50% من الأطباء، و23% من المهندسين/ و15% من العلماء، من مجموع الكفاءات العربية، تهاجرُ إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا بوجهٍ خاص. وتشيرُ الدراساتُ أنَّ 60% ممن درسوا في الولايات المتحدة لم يعودوا إلى بلادِهِم، وأنَّ 50% ممن درسوا في فرنسا لم يعودوا أيضاً لبلادهم، وأكثرُ الدولِ العربيةِ التي تتعرضُ لظاهرةِ الهجرةِ هي مصرُ، والعراقُ، وسوريا، والأردنُ، ولبنانُ، وفلسطينُ، والجزائرُ وعلى نحوٍ أقلَّ من ذلك تونسُ والمغرب.

لا شك بأنَّ **هجرةَ العقولِ العربيةِ**، تؤدي إلى ضياعِ الطاقاتِ الإنتاجيةِ لهذه العقول، وتبديدِ المواردِ الماليةِ التي أُنفقتْ في تعليمِهم، بينما تقومُ إسرائيلُ بالمقابلِ في استقطابِ العقولِ البشريةِ من اليهودِ عاليةَ التأهيلِ من روسيا وشرقِ أوروبا وأمريكا ودولٍ غربيةٍ أخرى، إذْ وصلَ ما تصرفُهُ إسرائيلُ على البحثِ العلمي ما يقارِبُ 4.8% من انتاجِها المحليِ الإجمالي (GDP)، مقارنة مع العالم العربي الذي لايزال أقل من 1%.

ومن الجديرِ بالذكرِ، أنَّ ما يفقدهُ العالمُ العربيُّ من الكفاءاتِ العربيةِ، وخاصةً في تخصصاتِ **الثورةِ العلميةِ الرابعةِ** في الذكاءِ الاصطناعي، والروبوتِ، وتكنولوجيا النانو، والطبِّ النوويِّ، والهندسةِ الوراثيةِ، وعلومِ الليزرِ، وزراعةِ الأنسجةِ الجذعيةِ، وعلومِ الفضاءِ، والتكنولوجيا الحيويةِ، وتكنولوجيا الاتصالِ والكمبيوترِ، سيضعُ العربَ في العربةِ الأخيرةِ في **قطارِ النموِّ والتقدمِ العلميِّ العالمي**. كما ستصبحُ البلدانُ العربيةُ نتيجةَ ذلكَ مستوردةً للمعرفةِ والتكنولوجيا، وليست منتجةً لها. وبذلك تترسخُ التبعيةُ الاقتصاديةُ لعالمِنا العربي، باعتمادنا على الغيرِ في حياتِنا، وليس على ذاتِنا.

وأخيراً وليس آخراً، هل هناك سبيلٌ أو إستراتيجيةٌ عربيةٌ لاستعادةِ عقولِها الذكيةِ المهاجرة. للأسفِ الشديدِ، ليس هناكَ أيُّ توجهٍ لدى الحكوماتِ العربيةِ بإعطاءِ هذا الجانبِ أيَّ اهتمام، فهي مشغولةٌ في حروبِها الداخليةِ والتوتراتِ السياسية، ومشاكلِ الفقرِ والبطالةِ ومديونياتها وعجوزاتِها المالية ومشاكلِها الاقتصادية والاجتماعية. لقد نجحتِ الصينُ والهندُ في استقطابِ أدمغتِها التي هاجرَتْ إلى الخارجِ، والعديدُ منها عادَ لتوطينِهِ في بلدانِهِ الأصلية، كما استفادَتْ كلٌّ من الهندِ والصينِ من الخبرات والكفاءات العاليةِ، التي استنبتوها في البلدانِ التي درسوا، وعملوا بها، وبذلك نقلوا المعرفةَ والعلومَ والتكنولوجيا للإسهامِ في نهضةِ بلدانِهم الأصلية. وقد عملَتْ الأردنُ وبتوجيهٍ من صاحبِ **السموِّ الملكيِّ الأميرِ الحسنِ بن طلالٍ، وتحتَ مظلةِ المجلسِ الأعلى للعلومِ والتكنولوجيا، شبكةَ العلماءِ والتكنولوجيا** باسم "**أستا**" (**ASTA**) العرب عام 1992، شاركتْ بها **العقولُ والأدمغةُ العربيةُ المهاجرةُ** في الولاياتِ المتحدة، وكندا، وأوروبا (diaspora) مع زملائِهم في الجامعاتِ الأردنيةِ في مؤتمراتٍ علميةٍ معاصرةٍ لتجسيرِ المعرفةِ بين الدولِ المتقدمةِ والأردن. وبتوجيهٍ من **سموِّ الأميرِ الحسن**، تم عقدُ مؤتمرٍ في عمانَ على هامشِ الأسبوعِ العلميِّ الأردنيِّ الثاني عام 1994 تمّ فيهِ **إطلاقُ هذه الشبكةِ، وربطُ العلماءِ العربِ في الخارجِ مع نظرائِهم في الأردنِّ**، بهدفِ القيامِ بالأعمالِ البحثيةِ المشتركة، وتقديمِ المشورةِ العلميةِ للمؤسساتِ الوطنيةِ المختلفةِ، وتنظيمِ عدةِ ورشاتِ عملٍ متخصصةٍ في مجالاتِ الحاسوبِ، والزراعةِ، والبيئةِ، والعلومِ الصيدلانيةِ وغيرِها. وتَمَّتْ استضافةُ هذهِ الشبكةِ في الأردنِّ لعدةِ سنواتٍ، وبعدها انتقلتِ إلى المؤسسةِ العربيةِ للعلومِ والتكنولوجِيا في الشارقة.

ثم **تلاشَتْ بسببِ عدمِ توفرِ الدعمِ المالي**، وبتوجيهٍ أيضاً من **سمو الأميرِ الحسن بن طلال رئيسِ المجلسِ الأعلى للعلومِ والتكنولوجيا**، أطلقَ المجلسُ الأعلى في بدايةِ عام 2015 برنامجاً وطنياً حولَ **عَكْسِ هجرةِ العقول الأردنية**، تتركزُ على تحقيقِ الازدهارِ الاقتصاديِّ عن طريقِ الشراكةِ ما بينَ العلماءِ والتكنولوجيين الأردنيين في الخارج ونظرائِهِم في الأردن، وذلك عن طريقِ **استثمارِ العقولِ المهاجرةِ لخدمةِ وطنهم الأصلي** من خلال تمكينِهم بالعملِ المشتركِ مع نظرائِهم على مشروعاتِ بحثٍ وتطويرٍ لبناء البنيةِ التحتيةِ، والقدراتِ البحثيةِ للعلماءِ في الأردنِّ، في مجالاتِ العلومِ والتكنولوجيا والإبداع، والمساعدةِ في تطويرِ الأعمالِ والمؤسساتِ، والشركات الناشئةِ. وتم تحت هذا البرنامجِ إنشاءُ شبكةِ العلماءِ والتكنولوجيين الأردنيين في الخارج - **جوستا** (**JoSTA**). وقد تمَّ أيضاً **إنشاءُ موقعٍ**

الكتروني وقاعدةِ بياناتٍ لهذه الشبكة، وتم الاتصالُ مع أكثرَ من 150 عالماً وتكنولوجياً أردنياً في الخارج. وتم تسجيلُ قاعدةِ بياناتٍ على 90 عالماً وتكنولوجياً، وتمَّ ربطُ 50 عالماً وتكنولوجياً أردنياً في الخارج مع نظرائِهم في الداخل، باستخدامِ قاعدةِ البياناتِ الوطنيةِ للباحثين الموجودةِ في المجلسِ الأعلى للعلوم والتكنولوجيا. حيث أدى ذلك إلى تطوير 17 مقترحاً لمشروعاتٍ بحثيةٍ تَمّتْ مناقَشتُها في مؤتمرٍ عُقِدَ عام 2016 تحتَ عناوين: الطاقةُ، وتكنولوجيا الاتصالاتِ والمعلوماتِ، والصحةِ والبيئةِ، حيث تُرِكَ المجالُ بعد ذلك للباحثينَ لإعدادِ مقترحاتٍ مشروعاتٍ تفصيليةٍ، يتُم تقديُمها للجهاتِ المانحةِ للحصولِ على تمويلٍ لتنفيذِها. **وعلينا حالياً دعمُ هذه الشبكةِ وتفعُيلِها** بعقدِ مؤتمرٍ علميٍ سنويٍّ يشاركُ فيها الأردنيونَ مع نظرائِهم في الخارج.

ومع ذلك، لابُدَّ من القولِ، وللأسفِ، أنَّ العقولَ العربيةَ المهاجرة، زُرِعَتْ في "العالم العربي" وبكلفةٍ عاليةٍ، ولكنْ حُصِدَتْ أكُلُها في "العالمِ الغربي"، ولا زلنا نعيشُ في هذا السياقِ حتى الآن.

مرة أخرى أسلم عليكم وأكرر الترحاب بكم في الأردن، وأرجو لكم طيب الإقامة، وأرجو أن يتكلل هذا المؤتمر بالنجاح، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رؤى مستقبلية لمواجهة هجرة العقول العربية

الدكتور: احمد إسماعيل المعاني•

سلطنة عمان-الكلية الحديثة للتجارة والعلوم/ مسقط

البريد الالكتروني:

Ahmed.almaani@mcbs.edu.om

الدكتور فواز علي الثوابية**

سلطنة عمان-الكلية الحديثة للتجارة والعلوم/ مسقط

البريد الالكتروني:

Fawaz.thawabieh@mcbs.edu.om

أستاذ مشارك في إدارة الأعمال– ورئيس قسم الدراسات العليا في الكلية الحديثة للتجارة والعلوم _ مسقط سلطنة عُمان

استاذ مساعد في الادارة العامة- محاضر في برنامج الدراسات العليا- الكلية الحديثة للتجارة والعلوم- مسقط

الملخص:

اختلفت غايات ومبررات الهجرة منذ الأزل، فمنها الفردية ومنها الجماعية ومنها الطوعية ومنها القصرية، وتعتبر هجرة الكفاءات والأدمغة العربية إحدى أهم هذه الهجرات بحيث تحتل أهمية بالغة على امتداد الوطن العربي، نظراً لتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي والتنموي والسكاني، وما الى ذلك، وتنبع أهمية هذا النوع من الهجرة كونه يتم فيه فقد الكفاءات العلمية المتخصصة والعقول المتميزة الواعدة من الدولة النامية التي أعدت هذه الكفاءات والخبرات المهيئة للإنتاج الى الدولة المتقدمة التي ستستفيد من هذه العقول والخبرات المؤهلة والناتجة عن عوامل الطرد وعوامل الجذب.

هدفت هذه الورقة البحثية الى، توضيح مشكلة هجرة الأدمغة العربية من خلال بيان احصاءات تحدد عمق المشكلة، وبيان الأسباب الرئيسية للهجرة (الجاذبة والطاردة) وثم توضيح الأثار السلبية لهجرة العقول العربية وكذلك عرض رؤى مستقبلية لمواجهة الهجرة وأخيرا تقديم مقترحات للحد من هذه الظاهرة.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ظاهرة هجرة العقول العربية ووصف هذه الظاهرة المنتشرة من كافة الوجوه من خلال الدراسات والبحوث العربية والعالمية، والمنهج التحليلي لتحليل هذه المشكلة ومحاولة وضع رؤى مستقبلية للحد من هذه الظاهرة وبناء عليها تقديم المقترحات والتوصيات.

وكانت من أبرز التوصيات هي حث الحكومات العربية على التعاون والتنسيق فيما بينهم لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة من بلدانها، وإزالة جميع العوائق التي تعيق عودتهم لأوطانهم، ومنحهم الحوافز المادية والمعنوية لتسهيل عودتهم الى أوطانهم.

الكلمات المفتاحية: هجرة العقول العربية، هجرة الأدمغة.

Future Visions to face the migration of Arab Brain Drain

Modern college of business and science Sultanate of Oman

Abstract:

Immigration goals and justifications differed from a long time, including individual, collective, voluntary, and minors, and the Arabic brain drain is one of the most important of these migrations, so that they occupy great importance throughout the Arab world, due to its economic, social, developmental and demographic impact, and so on, the importance of this type of Migration as it is the loss of specialized scientific competencies and distinct promising minds of the developing country, which prepared these competencies and experiences ready for production to the developed country that will benefit from these minds and qualified experience resulting from expulsion and attraction factors.

This paper aims to clarify the problem of Arab brain drain through the statistics, to determine the depth of the problem, and the main causes of migration (attracting and expelling) and then to clarify the negative effects of the migration of Arab minds as well as to present future visions to face migration and finally make proposals to reduce this phenomenon.

The descriptive analytical method was used to study the phenomenon of the brain drain of Arab minds and describe this phenomenon, in all Arab and international studies and researches. And the analytical approach to analyze this problem and try to develop future visions to reduce this phenomenon and accordingly make suggestions and recommendations.

Key words: Future vision, Brain Drain**, Immigration, Oman,**

مقدمة:

اختلفت غايات ومبررات الهجرة منذ الأزل، فمنها الفردية ومنها الجماعية ومنها الطوعية ومنها القصرية، وتعتبر هجرة الكفاءات والأدمغة العربية إحدى أهم هذه الهجرات بحيث تحتل أهمية بالغة على امتداد الوطن العربي، نظراً لتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي والتنموي والسكاني، وما الى ذلك.

وتنبع أهمية هذا النوع من الهجرة كونه يتم فيه فقد الكفاءات العلمية المتخصصة والعقول المتميزة الواعدة من الدولة النامية التي أعدت هذه الكفاءات والخبرات المهيئة للإنتاج الى الدولة المتقدمة التي ستستفيد من هذه العقول والخبرات المؤهلة والناتجة عن عوامل الطرد وعوامل الجذب، وتعد أيضاً هذه الظاهرة من أبرز مشاكل الدول النامية والتي تشكل الخلل الرئيسي الذي يعيق برامج التنمية المستدامة في الوطن العربي.

أخفقت العديد من الدول العربية في بذل الجهد اللازم لجذب علمائها وفنييها ذوي المهارات العالية من دول الاغتراب في حين نجحت بعض الدول الأخرى مثل تركيا وكوريا الجنوبية واليابان في انجاز ذلك، ويأتي اخفاق الدول العربية في جذب عقول ابنائها المهاجرة نتيجة عدم وجود آليات عمل آنية واستراتيجيات مستقبلية للحد من هذه الظاهرة على مستوى الوطن العربي، وحتى على المستوى الوطني حيث تتركز هذه الجهود على المؤتمرات والندوات والمقالات (الحسناوي، 2016).

مشكلة الدراسة:

تشكل مشكلة هجرة العقول العربية نزفاً بليغاً يضعف الجسد العربي، بالإضافة الى ما يعانيه هذا الجسد من بؤس وحرمان وضعف إدارة وقلائل سياسية، تقف حاجزاً كبيراً في طرق التنمية العربية بشكل عام وتنمية الموارد البشرية بشكل خاص، من خلال استنزاف المورد الأثمن ألا وهو العقل البشري الذي يعتبر الثروة الأغلى من بين الموارد المتاحة للنهوض بتنمية حقيقة الأسس، قابلة للتطور والإستمرار.

وتفقد الدول العربية الآلاف من الكفاءات العلمية من الأطباء والمهندسين والعلماء والفنيين المؤهلين الذين يتوجهون الى الدول الغنية بهدف تعزيز مكانتها العلمية والثقافية، مما يؤدي الى زيادة بؤس مجتمعاتهم وفقرها لأن التنمية البشرية الحقيقية هي المحرك الى التنمية الاقتصادية أكثر من غنى الموارد المادية والثروات.

وبناء على ما تقدم، ستنطلق الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية وذلك للاقتراب من معالجة الظاهرة المدروسة:

1. ما هو مفهوم هجرة الأدمغة العربية.
2. ما هي الأسباب الرئيسية للهجرة مع توضيح الأسباب الطاردة والأسباب الجاذبة للهجرة.
3. ما مدى الأثار السلبية لهجرة العقول العربية على المجتمعات العربية.
4. ما هي الرؤى المستقبلية لمواجهة الهجرة.
5. وأخيرا تقديم مقترحات وتوصيات للحد من هذه الظاهرة.

فرضية الدراسة

تكمن فرضية الدراسة في وجود أثار سلبية لهجرة العقول والكفاءات العربية على الجسد العربي بشكل عام وعلى التنمية البشرية والاقتصادية بشكل خاص، فضلا عن اتساع الفجوة العلمية وتعمق التخلف العلمي بمختلف مجالات الحياة سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية بين الدول العربية النامية (الطاردة) وبين الدول المتقدمة (الجاذبة) وعليه يمكن وضع رؤى مستقبلية للحد من تأثيرها.

أهداف الدراسة

1. توضيح مفهوم هجرة الأدمغة العربية.
2. وبيان الأسباب الرئيسية للهجرة (الجاذبة والطاردة).

3. توضيح الأثار السلبية لهجرة العقول العربية.
4. عرض الرؤى المستقبلية لمواجهة الهجرة.
5. تقديم مقترحات وتوصيات للحد من هذه الظاهرة.

أهمية الدراسة

إن مشكلة هجرة العقول العربية أو ما يطلق عليها نزف العقول العربية، هي مشكلة لها أهمية في مكان يستحق الدراسة المتعمقة، ويستوجب أكثر من مجرد ورقة بحثية، لا بل على الأجهزة المسؤولة في الدول العربية وأصحاب القرار الأخذ في الدراسات الجادة والإهتمام بهذه الظاهرة جل الإهتمام ورصد الإمكانات الضخمة وبذل الجهود الكبيرة، لإيقاف الخسائر الفادحة التي منيت بها مجتمعاتنا في ظل فقدان هذه الطاقة البشرية، التي أصبح لها فضل في تطوير العلوم في الغرب، لذا فإنه من الأهمية دراسة هذه الظاهرة من الجوانب المتعددة للخروج برؤى مستقبلية للحد منها.

منهجية الدراسة

سيستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ظاهرة هجرة العقول العربية ووصف هذه الظاهرة المنتشرة من كافة الوجوه، والمنهج التحليلي لتحليل هذه المشكلة ومحاولة وضع رؤى مستقبلية للحد من هذه الظاهرة وبناء عليها تقديم المقترحات والتوصيات. وذلك من خلال مراجعة الكتب والدراسات السابقة والمواقع الإلكترونية المتعددة.

الدراسات السابقة

1. **دراسة (سليمان، 2015) بعنوان أثر الهجرة الخارجية على التنمية الاقتصادية: بالتطبيق على هجرة أساتذة الجامعات السودانية.** هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر هجرة اساتذة الجامعات السودانية على التنمية الاقتصادية المحلية وبالإضافة الى التركيز على اسباب هجرة هذه العقول، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج: ومن أهمها، إن انخفاض الأجور والمرتبات وعدم تناسبه مع نظرائه في البلدان يزيد من معدل الهجرة، وذلك يظهر من ارتفاع نسبة المبحوثين التي تصل إلى 95% ما يؤكد صحة الفرضية وتدهور مستويات التعليم. تؤثر الهجرة على تدهور التعليم بنسبة تصل إلى حوالي 84.6% على تدني مستوى التعليم في السودان، وهذا يؤكد صحة الفرضية أن الهجرة الخارجية تؤدي إلى تراجع عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال موافقة 95.3%. ومن توصيات الدراسة: يجب إعادة النظر في هياكل الأجور والمرتبات مع مراعاة الأجر المناسب لأساتذة الجامعات، وخلق بيئة ملائمة لتطوير التعليم والبحث العلمي وربطها بسياسات التنمية الاقتصادية وسوق العمل.
2. **دراسة (أحمد، 2015) هجرة العقول: دراسة تحليلية لهجرة أساتذة الجامعات السودانية إلى الخارج في الفترة 2008 – 2014.**

تناولت الدراسة مشكلة هجرة أساتذة الجامعات السودانية، وانطلاقاً من أن هجرة العقول من أكثر الهجرات تأثيراً على الدولة، إذ انها تخلق فراغاً كبيراً. وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول هجرة العقول، والتي أصبحت تمثل هاجساً أمام الدول وخاصة السودان، كما أنها أخذت الطابع الكمي، حيث إن جميع أساتذة الجامعات يسعون إلى الهجرة إلى خارج الوطن. وهذه الدراسة تهدف لمعرفة أسباب هجرة هؤلاء الأساتذة وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في التعليم الجامعي في السودان، متبعة في ذلك المنهج الوصفي التحليلي الذي اعتمد على الاستبيان كأداة، واشتملت العينة على بعض من الجامعات السودانية الموجودة في ولاية الخرطوم لمعرفة أسباب وأثر هذه الهجرة على الجامعات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، هي: إن الدافع الرئيسي للهجرة هو الدافع الاقتصادي المادي للمهاجرين، وضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في

الوطن بالمقارنة بالإنتاج العلمي للمهاجرين في دول المهجر، بالإضافة إلى أن هذه الهجرة تتميز بالانتقائية، أي أنها تنتقي الأساتذة أصحاب الكفاءات العلمية والخصائص المميزة وأصحاب الخبرات، وهذه تعني خسارة كبيرة على الدولة. وكذلك أوصت الدراسة بعدة توصيات، أهمها: إعادة النظر جذرياً في سلم الأجور والرواتب مع مراعاة الأجر المناسب لكل أستاذ.

3. دراسة (عارف،2010) بعنوان **"حركة الكفاءات العربية، الاقليمية والدولية"**

تناولت هذه الدراسة موضوع هجرة الكفاءات العربية والقلق الملتبس التي تتشارك فيه الدول النامية من هجرة الكفاءات ومن عدم هجرتها في آن؛ فالهجرة توفر فرص عمل لخريجي جامعات لا تستوعبهم السوق الداخلية، كما يشار إلى التحويلات المالية التي يعتبرها البنك الدولي من الروابط الملموسة بين الهجرة والتنمية. هذا وقد تمّ التطرق إلى موضوع هجرة الأدمغة العربية والمحاولات التي تقوم بها الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية لجذب الطلبة والاحتفاظ بهم بعد التخرّج، بالإضافة إلى عرض بالأرقام عن المعدلات السنوية لهجرة الكفاءات العربية إلى الولايات المتحدة وكندا من جهة وإلى بلدان الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. وتم التوصل إلى أن مشكلة نزوح الأدمغة وثيقة الصلة بالسياسات التكنولوجية وأنظمة البحث والتطوير للبلدان العربية، ولا يمكن إيجاد حلول جدية لها خارجها.

4. دراسة (الحسناوي، 2016) بعنوان **هجرة الكفاءات العربية للمدة (1970-2010).**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الأسباب الرئيسية الكامنة وراء مشكلة هجرة العقول العربية وكذلك التعرف على التداعيات المترتبة على هجرة العقول العربية بالإضافة الى السعي للتوصل الى صياغة إستراتيجية مقترحة لمواجهة هجرة العقول العربية، وتوصلت الدراسة نتيجة الاطلاع على احصاءات ودراسات متعددة في هذه المجالات، الى أن الدول العربية تفتقد ما يمكن أن يطلق عليه " مشروع التنمية المتوازنة والشاملة" وفقدان أي نوع من الوحدة أو التكامل أو التنسيق بين البلدان العربية في معالجة موضوع هجرة العقول العربية، وأن هجرة العقول العربية تزيد من الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وكان من أهم التوصيات هو إجراء مسح شامل للكفاءات العربية المهاجرة بهدف التعرف على حجمها ومواقعها وميادين اختصاصها وارتباطاتها وظروف عملها.

5. دراسة (أبو غمجة، 2016) بعنوان هجرة العقول العربية " مقترحات عملية ورؤى مستقبلية للمواجهة"

هدفت هذه الدراسة الى تناول ظاهرة العقول العربية، وتأثيرها على برامج التنمية المستدامة في الوطن العربية، كون الهجرة العربية تمثل جزء من هجرة العقول من المجتمعات النامية، أو تحت النمو الى المجتمعات المتقدمة في العالم لأسباب طرد وعوامل جذب مختلفة، وبالإضافة الى السلبيات الاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية المترتبة على هجرة العقول العربية. وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها، إيجاد صياغة سياسية عربية مركزية للقوى العاملة على أساس تكامل القوى العاملة العربية، بحيث تمكن الدول العربية التي تواجه اختناقات في مجال القوى العاملة من التخلص من مواقعها، وتتيح للبلدان العربية الأخرى التي تواجه عجزاً في هذه الميدان من سد العجز لديها.

الإطار النظري

تمهيد

بدأت ظاهرة هجرة العقول العربية بشكل محدد منذ القرن التاسع عشر، وبخاصة من سوريا ولبنان والجزائر، وفي بداية القرن العشرين ازدادت هذه الهجرة وخصوصا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.وحسب دراسات مختلفة أشارت الى أنه يمكن الحدّ من ظاهرة الهجرة العربية عن طريق وضع رؤى مستقبلية قائمة على رسم سياسات

اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية تجذب أصحاب الكفاءات العملية والفكرية والأدبية لخدمة بلادهم بدلا من خدمة الدول الاخرى، ومن المؤسف ذكره أن البلدان العربية منيت بخسائر تقدر بحوالي 200 مليار دولار في العقود الخمس الماضية جراء هجرة العقول العربية إلى الدول المركز (الدول الصناعية المتقدمة) وخصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا, ويسعى الاطار النظري لهذه الدراسة الى إجابة أسئلتها حسب العناوين المدرجة أدناه.

اولاً: توضيح مفهوم هجرة الأدمغة العربية.

تعني الهجرة من الناحية اللغوية، الخروج من بلد الى أخر، ويسمى الشخص مهاجراً عندما يهاجر ليعيش في أرض غير أرضه طلبا للرزق أو الأمن أو لتحقيق طموحات محددة، فإذا هي عملية انتقال من منطقة الى أخرى لتحسين وضع المهاجر. الاقتصادي أو العلمي أو هرباً من ظروف مناخية أو ضغوطاً اجتماعية أو سياسية تحدث عند المهاجر نوع من عدم الارتياح خاصة مع شعور الفرد بالعجز عن توفير متطلبات الحياة. (الفضل، 2002). وجاء في لسان العرب أيضا لابن منظور: أن الهجر: هو ضد الوصل.

وهجرة العقول هي واحدة من أشكال الهجرة، ويُمكن تعريفها بأنها انتقال الأفراد الذين يملكون مستويات تأهيل عالية، أي خريجي الجامعات والكليات وما فوق من بلدهم إلى بلد آخر؛ بهدف الحصول على الإقامة الدائمة والعمل. وفي هذا الصدد ترى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بأن هجرة العقول تُمثّل نوعاً شاذاً من أنواع التبادل العلمي الحاصل بين الدول، بحيث يتميّز بالتدفق في اتجاه واحد أو ما يُسمى بالنقل العكسي للتقنية (تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017).

ومع تزايد الحاجات وتعدد المتطلبات الحياتية وتجدد أنماطها التي ولدت لدى الإنسان الرغبة في الهجرة من موقع إلى موقع آخر، ومن بيئة اجتماعية إلى بيئة اجتماعية أخرى، طلباً للرزق ورغبة في التطوير، وطموحاً للوصول إلى الأفضل، بحيث مثلت تلك الهجرة ظاهرة فردية في بعض الأحيان، وظواهر جماعية في أحيان أخرى، عرفتها البشرية منذ تاريخها القديم، وتواصلت أشكالها مع تطور العصور والأزمان، وها هي اليوم تمثل إحدى ظواهر العصور الحديثة التي نعيشها، وستظل سارية مستمرة ما وجد الإنسان على هذه البسيطة باعتبارها سنة كونية من سنن التكامل البشري والسكاني، وقانوناً من قوانينه التي لا تتخلف مهما تغيرت الظروف وتعددت الدوافع .علما بأن هذا النزوح المستمر للعلماء والخبرات من المنطقة العربية سوف يوسع الهوة الحضارية والعلمية بين العرب والدول الغربية أكثر فأكثر، ويؤدي إلى تراجع مستويات التنمية في المنطقة العربية، واستمرار استيراد الخبرات الأجنبية إلى البلدان العربية لسد النقص الحاصل، والتكلفة الاقتصادية المالية المرتفعة التي تُسدد لهم.

ولكي ندرك أبعاد المشكلة، وخطورتها على واقع البلدان العربية ومستقبلها، من الضروري إيراد بعض الإحصاءات، التي توضح عمق المشكلة، ورغم ضعف وعدم حداثتها لعدم وجود مسح شامل للكفاءات العربية المهاجرة لضعف التنسيق بين الدول العربية، وعدم أخذ الأمر على محمل من الجدية لعدم وجود جهات مسؤولة لمتابعة هذه القضية في معظم الدول العربية. وأظهرت عدة دراسات قامت بها جامعة الدول العربية ومنظمة اليونيسكو والبنك الدولي أن العالم العربي يساهم في ثُلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية، وأن 50 بالمئة من الأطباء، و23 بالمئة من المهندسين، و15 بالمئة من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون متوجهين إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا، ما يفرز تبعات سلبية على مستقبل التنمية العربية. وذكرت تقارير أن 54 بالمئة من الطلاب العرب، الذين يدرسون في الخارج، لا يعودون إلى بلدانهم، ويشكل الأطباء العرب في بريطانيا وحدها 34 بالمئة من مجموع الأطباء فيها. ويعاني العالم العربي في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه الخصوص، من هجرة الكفاءات العلمية لأسباب عديدة ومتداخلة يأتي الجانب المعيشي على رأسها، وتعد ثلاث دول غربية غنية هي الولايات المتحدة، كندا وبريطانيا هي الأكثر جذا أو اصطياداً للمهاجرين العرب إذ تجتذب هذه الدول الثلاث نحو 75% من العقول العربية المهاجرة (الاتحاد البرلماني العربي، 2001).

ففي بلد مثل تونس على سبيل المثال، هاجر 10 آلاف مهندس إلى خارج البلاد منذ العام 2016 بسبب تردي وضعيتهم المادية، في ظل حصولهم على أجر في الوظيفة العمومية لا يتجاوز 1300 دينار (600 دولار)، وفق نقابة المهندسين، والتي طالبت نواب البرلمان بسن قانون أساسي منظم للقطاع. وتدل هجرة الكفاءات على عدم قدرة الدولة على استيعاب أبنائها، وهو ما جعل بلدا عربيا مثل تونس، تحتل المرتبة الـ 83 ضمن الترتيب العام لمؤشر القدرات التنافسية الشاملة الذي يصنف البلدان حسب قدراتها على تطوير الكفاءات والاحتفاظ بها وجذبها، وذلك من بين 119 دولة شملها الترتيب، لتسجل بذلك تراجعا بستة مراتب مقارنة بسنة 2017 حيث كانت تحتل المرتبة الـ 77.

وفي تصنيف مع بداية 2018، حلت تونس في المرتبة الـ 96 على مستوى جذب الكفاءات وفي المرتبة الـ 103 والـ 94 على التوالي على مستوى تنمية الكفاءات والقدرات وتطور المهارات، في حين احتلت المرتبة الـ 66 على مستوى تعزيز الانتماء لدى الكفاءات. علماً بأن هذه الكفاءات المهاجرة إذا وجدت الرعاية والإرادة السياسية من دول المنشأ فإنها ستتحول إلى نقاط قوة لبلدانها وشعوبها الأصلية حيث سيتحولون إلى سفراء لهذه الشعوب يدافعون عن مصالحها من داخل منظومة الدول المتقدمة نفسها . وأن تكون مستشارا في مراكز القرار السياسي أو رجل أعمال معروفا وناجحا أو مدير شركة مرموقة في الخارج أو طبيبا أو مهندسا أو أستاذا جامعيا متميزا فذلك يعطي أفضل صورة عن بلدك وشعبك، صورة لا يمكن أن تعطيها أكبر الحملات الترويجية والدعائية التقليدية. كما يمكّن دولته وشعبه من أن يكون لهما من يمثلهما ويمثل مصالحهما في الدول المتقدمة وبالتالي يكون جزءا من مجموعة ضغط وعلاقات عامة تعمل لصالح بلده وشعبه. فنحن في عصر التشبيك بامتياز وليس في عصر الهويات المتشنجة والمتقوقعة والمنغلقة على نفسها، وهذا ما يفترض أن نكون في صميم المشترك الإنساني إذا أردنا أن نكون فاعلين أفرادا وشعوبا ودولا.

إلا أن تزايد صعوبات الحياة في دول المنشأ من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتعدد المتطلبات الحياتية وتجدد أنماطها ولدت لدى الإنسان الرغبة في الهجرة من موقع إلى موقع آخر، ومن بيئة اجتماعية إلى بيئة اجتماعية أخرى، طلباً للرزق ورغبة في التطوير، وطموحاً للوصول إلى الأفضل، بحيث مثلت تلك الهجرة ظاهرة فردية في بعض الأحيان، وظواهر جماعية في أحيان أخرى، عرفتها البشرية منذ تاريخها القديم، وتواصلت أشكالها مع تطور العصور والأزمان، وها هي اليوم تمثل إحدى ظواهر العصور الحديثة التي نعيشها، وستظل سارية مستمرة ما وجد الإنسان على هذه البسيطة باعتبارها سنة كونية من سنن التكامل البشري والسكاني، وقانوناً من قوانينه التي لا تتخلف مهما تغيرت الظروف وتعددت الدوافع .

ثانياً: الأسباب الرئيسية للهجرة (الجاذبة والطاردة)

هناك العديد من الأسباب الدافعة للهجرة سواء كانت طاردة أم جاذبة، وقد وردت العديد من الآيات الكريمة في القران الكريم وفي الاحاديث النبوية الشريفة التي تتحدث عن الهجرات بالإضافة الى أن هنالك هجرات القبائل في العصور القديمة التي تبحث عن الماء والكلأ او مارب اخرى للغزو والاستيلاء على الغنائم والارض. ولكن الهجرة في عصرنا الحالي وبشكل خاص هجرة العقول العربية تعد من اخطر الامور التي تواجه هذه الدول ، في ظل التنافسية العالمية والتطور السريع للتكنولوجيا وتوجه الاقتصاد العالمي الى الاقتصاد المعرفي القائم على البحث والتطوير العلمي وعلى دعم العلماء من أصحاب الخبرات والشهادات العلمية، إلا أن كل ذلك يعاكس ما هو عليه واقع من حيث تعمل الدول العربية الى عدم الاحتفاظ بتلك العقول ومكافئتها لا بل طردها أو الاستغناء عنها بسهولة لا بل مشجعة على هجرتها، حيث ان الدُول الغربية تُقدم أفضل التسهيلات لكسب هذه العقول والاستفادة منها في بلدانها؛ حيث إنّ أغلب العقول تهاجر بسبب عوامل شخصية واجتماعية وثقافية ومادية وسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وفي المقابل فإنّ الدُول المُتقدمة تُقدم لهذه الكفاءات العديد من التسهيلات ممّا يشجعهم على الهجرة.

كما أن هجرة العقول العربية سوف تتسبب كذلك في انخفاض مستويات التعليم الجامعي نتيجة النقص في المؤهلات الأكاديمية والبحثية، وتؤثر في قدرة العرب على الربط بين المستويات التعليمية والحالة الثقافية من جهة، وبين متطلبات خطط التنمية من جهة أخرى وتدل هجرة الكفاءات على عدم قدرة الدولة على استيعاب أبنائها. ولا يدرك أكثر المعارضين لفكرة هجرة الأدمغة من الدول العربية والنامية، أن فئة من هؤلاء العباقرة والنابغين نجحت فيما لم تستطع الحكومات فعله، على الصعيد العلمي والاقتصادي والبحثي والأكاديمي، ونقلت بلادها إلى مرحلة متقدمة من الفكر والوعي والثقافة وتغيير أولويات الأنظمة الحاكمة.

وتدرك الكثير من الدول العربية أن هجرة العقول العربية تعد أزمة حقيقية، وتتعامل مع هجرة الأدمغة باعتبارها كارثة مجتمعية وتربوية وعلمية، دون وضع خطة واقعية للاستفادة من هؤلاء، وحتى إن تحركت بعض الحكومات للتعاطي معهم، فإنها لا توفر بيئة خصبة لجني ثمار خبراتهم وعلاقاتهم ووضعهم الوظيفي والاجتماعي والاقتصادي في البلدان التي استقروا فيها.

وحقيقة تكمن خلف مشكلة نزف العقول العربية أسباباً كثيرة متداخلة يصعب فرزها وتحديد أيهما أقوى من الأخر، ويمكن تصنيف هذه الأسباب ضمن فئتين أو بالأحرى قوتين هما قوى طاردة أو دافعة لهجرة هذه الأدمغة إلى خارج أوطانها، والفئة الأخرى من الأسباب هي قوى جاذبة تستقبل هذه العقول، وضمن هذه العنوان سنقوم بتحليل هذه القوى بشيء من التحديد أو التفصيل وضمن مسارات متعددة مأخوذة من الواقع العربي. علماً بأن أثر هذه العوامل في دفع الأدمغة العربية الى خارج الوطن العربي يختلف من قطر عربي إلى أخر، إلا أن هذه العوامل الاقتصادية والسياسية والمتعلقة بالأسباب الأكاديمية أو في الأبحاث التقنية تبقى هي القوى الدافعة للأدمغة العربية لترك أوطانها والبحث عن وطن بديل تستقر به لتحقيق ما تم الهجرة من أجله.

تعد الأسباب السياسية من أهم الأسباب الطاردة للعقول العربية، كون الوطن العربي يعيش في حالة من التحولات السياسية والحروب الأهلية، بالإضافة الى وضع قيود على الفكر وحرية التعبير ومحاولة استقطاب المفكرين ليكونوا ضمن ملاك الدولة بأفكارهم وانتاجاتهم الفكرية، ويعد هذا من العوامل المهمة التي تدفع أصحاب الفكر الى الهروب الى الدول الغربية التي تتمتع بحرية التعبير بالإضافة الى الهروب من ويلات الحروب الأهلية والدولية كما هو الآن في سوريا وليبيا واليمن والعراق. وكذلك الهروب من الكوارث الطبيعية والجفاف والتصحر.

ومن الأسباب المهمة أيضا ضعف التمويل للبحوث العلمية، وغياب التشجيع والحماس لنتائج البحث العلمي وشح التغطية الاعلامية له وربما عدمها (صيدم، حلقه اذاعية 3/3)، وعدم توفر معينات البحث وإمكاناته (مناخ البحث العلمي، والإمكانات المادية كالمجلات العلمية والدوريات العلمية والمعدات المخبرية والأجهزة العلمية) والبنى التحتية بشكل عام (خضر، 2003) وفقدان الترابط العلمي والتفاعل المطلوب بين مؤسسات البحث العلمي والصناعات ومؤسسات التعليم العالي. وعدم وجود فرصة عمل لبعض التخصصات الدقيقة عالية التكنولوجيا في بلد الأكاديمي المهاجر.

ويعتبر العامل الاقتصادي أيضاً من العوامل المهمة الدافعة القوية، والمتمثل في انخفاض المستوى المعيشي للكوادر العلمية والمهنية في الوطن العربي، ويتضح ذلك من خلال عودة الكثير من الأكاديميين الى البلدان التي درسوا بها، رغم أنهم أمضوا سنوات من العمل في بلدانهم، بالإضافة الى انتشار ثقافة الهجرة واعتبارها من أهم وأفضل الحلول الممكنة وأسهلها لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها المواطن العربي، وانتشار هذه الثقافة أدى الى إضعاف الشعور بالمواطنة وابتعاد اصحاب المؤهل والخبرة عن وطنه، وبالتالي انخفاض نسبة المؤهلين داخل أوطانهم، واحتلال الكادر الضعيف الغير مؤهل مكانهم، مما أدى الى تراجع مستوى الكوادر الأكاديمية والعلمية وبالتالي ضعف البنية الاقتصادية وبالتالي ضعف النمو الاقتصادي في هذه الدول (أبو غمجه، 2016).

ومن العوامل أيضاً الفارق الحضاري والتكنولوجي بين البلدان العربية من جهة والبلدان الغربية من جهة أخرى، هذا الفارق الذي جذب أكثر من 73% من مجموع العقول المهاجرة إلى أربع دول فقط هي الولايات المتحدة الامريكية، وكندا، وبريطانيا، وفرنسا. وهذا الفارق الحضاري الذي يغري بمستقبل علمي أفضل ورفاهية اقتصادية فضلا عما يعطيه شعوراً بالمواطنة للذين فضلوا ترك أوطانهم عن البقاء فيها، فضلاً عن وجود الحرية وحرية التعبير الذي فقدوه في اوطانهم (الحايك، بلا).

ويمكن تلخيص العوامل الجاذبة بما يلي:

1. توفر العديد من الفرص والبدائل المغرية للباحث عن عمل بالإضافة الى الإغراءات والمزايا لهذه الوظائف في أجواء تسودها الحرية وفرص الإبداع.
2. سرعة التكيف والتأقلم مع المجتمعات الحديثة، والدليل على ذلك، أن نسبة 45% من الطلبة المبتعثون للدراسة بالخارج لا يعودون الى بلادهم، أو يعودون الى البلاد التي درسوا بها بعد إنهاء التزاماتهم مع بلدانهم (أبو غمجه، 2016).
3. تحقيق تأهيل أفضل بالإضافة الى توفر التقنية الأعلى والتكنولوجيا الأكثر تطوراً.
4. استقطاب السوق العالمي للكفاءات العلمية، حيث تسعى الدول الصناعية الى اجتذاب المهارات من مختلف الدول ضمن سياسات تضعها الدول في إطار التخطيط الواعي (الخضر،2003).
5. ارتفاع مستوى الدخل والامتيازات الممنوحة في الدول الصناعية الغنية، مقارنة مع دول الأصل.
6. ارتفاع مستوى الرفاه الاجتماعي في الدول الصناعية الغنية بالإضافة الى التأمينات الاجتماعية الحقيقية.
7. دوافع فردية خاصه وحب المغامرة.

ثالثاً: الأثار الإيجابية والسلبية لهجرة العقول العربية

نعت الكثيرون هجرة الكفاءات العربية بالخيانة الوطنية، لذلك يجب تحميل هذه المسؤولية لجميع المسؤولين بهذه الدول كونها تعتبر كالداء المتفشي الذي يكاد تأثيره بالانتشار في الجسد الى أن يفسده وينهك قواه ما لم تجد الدول الدواء الشافي لوقفه ومنع انتشاره.

الأمر الذي أدى الى دق ناقوس الخطر في جميع الدول العربية المعنية بهذه الظاهرة كما أشارت الى ذلك كل الدراسات التي أُعدت حول هذا الموضوع في منطقتي شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وتعتبر هجرة الأدمغة من أكبر التحديات وأهم المشاكل التي يجب أن يُوجد لها حل مناسب وناجع، لكن حدث عكس ذلك تماما إذ زادت نسبة هجرة الأدمغة بشكل يؤكد أنه لا قرارات حازمة اتخذت لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة.

وبالرغم من أهمية هذه الظاهرة وتزايد حركة الهجرة الخارجية وتنقل العمالة بصفة خاصة بين الاقطار العربية فإن دراسة هذه الظاهرة وما ينتج عنها من آثار اجتماعية واقتصادية سواء كانت ايجابية أم سلبية، تواجه عقبة أساسية تتمثل في نقص المعلومات والبيانات الاحصائية المتصلة بتلك الظاهرة. وترجع هذه المشكلة الى سببين أساسيين (قويدر، 2007).

الأول: أن بعض الدول العربية لم تجر تعدادا واحدا للسكان لمدة عقدين متتاليين كالعراق واليمن علاوة على أن ما يتم إجراءه من عمليات إحصائية في أغلب الدول العربية تشوبه عيوب كثيرة لعل من أبرزها الإختلاف في التعريفات والمفاهيم أو في التصنيفات الخاصة بخصائص العمالة الوافدة.

الثاني: يتمثل في عزوف بعض الدول العربية عن نشر معلومات واحصاءات قوة العمل بها سواء كانت وطنية أم أجنبية وذلك لاعتبارات قد تراها من وجهة نظرها تتصل بأمور أمنية او سياسية.

وتأخذ الكثير من البلاد العربية نظرة سلبية فقط إلى قضية هجرة العقول إلى الخارج، دون الاكتراث بالأبعاد الإيجابية لذلك، كالمساهمة في التنمية ببلد المنشأ، وزيادة الواردات من العملات الأجنبية، والتسويق لسمعة بلادها في الدول المتقدمة، والتعامل معها كسفراء لبلادها أو إحدى قواها الداعمة خارج الحدود.

بالإضافة الى دورها في عملية نقل المعرفة والمهارات والخبرات والأفكار والثقافة عن طريق اكتساب خبرات اصحاب الأدمغة المهاجرة لأوطانهم وتعد عملية نقل الخبرات والمهارات من بلاد الاغتراب الى الأوطان من أفضل قنوات الاتصال الرسمية مع الدول المتقدمة، الى المجتمعات النامية كالدول العربية التي تعاني من مرارة الجهل والبيروقراطية والابتعاد عن متطلبات العصر.

والناظر إلى الفرق بين بعض البلدان العربية، والهند والصين على سبيل المثال، يتكشف حجم التعاطي الإيجابي مع فكرة هجرة العقول وانعكاساتها على التنمية، بعدما عمل البلدان على تشجيع توطين التقنية ونقل المعرفة من الدول المتقدمة صناعيا إليهما من خلال قناة اتصال أساسها العنصر البشري، ما ساعدهما في عملية نقل الخبرات وأحدث ما توصل إليه العلم الحديث وتوظيفه بشكل يفيد المجتمع والاقتصاد ويحقق التنمية المستدامة (الحسناوي، 2016).

ويمكن تلخيص أهم **الانعكاسات السلبية لهجرة العقول العربية** والتي تشكل مكاسب لدول المهجر وخسائر للدول المصدرة لها بما يلي:

1. انخفاض الانتاج العلمي والأبحاث العلمية والإنجازات على كافة الأصعدة وفي المقابل رفعة وزيادة وقوة الانجازات في دول المهجر.
2. قتل الهوية الوطنية في نفس بعض المهاجرين وضعفها في نفوس الأخرين، بالإضافة الى ضعف الوازع الديني لدى المعظم.
3. عودة بعض الكفاءات المهاجرة الى الوطن العربي كخبراء، لخدمة مصالحهم الشخصية أو لخدمة من يمثلونهم سواء المؤسسات أو الدول وليس بالضرورة لمصلحة الوطن.
4. فقد الطاقات والكفاءات العلمية والفنية المميزة والتي تحتاجها جميع الدول العربية لدعم التنمية العربية في مختلف المجالات، وتحولها الى شرايين البلدان الغربية (الحسناوي، 2016).
5. توسيع الفجوة المعرفية بكافة المجالات وما يتبع ذلك من توسيع الهوة الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة.
6. جعل سير التبادل العلمي باتجاه واحد (الوكالة الألمانية للأنباء، 2005).
7. اختلال معايير احتساب الأجور بعد عودة المغتربين لأوطانهم أو حين المطالبة بإعادتهم لأي سبب من الأسباب.

أما الحديث عن **ايجابيات هجرة العقول العربية**، فقد تطرقنا سابقا الحديث عن عدد من الايجابيات خلال تناولنا العناوين السابقة، إلا أننا نلخصها بعدد من النقاط وكما يلي (عبد الماجد، 2008):

1. نقل التقانة والمعرفة العلمية لدولة الأصل.
2. اكتساب الخبرة والمهارة المهنية والفنية والأكاديمية والعلمية للمهاجر.
3. صقل المواهب وتحفيز الابتكار والاختراع وبناء الشخصية.
4. تحسين الأوضاع المعيشية والبحثية والمهنية والتشغيلية للمهاجر.
5. التنسيق والتعاون والانصهار في المجتمعات الأخرى مما يقلل من العنصرية والجهوية والفوارق الثقافية.
6. تحسين حوار الأديان والتعايش الديني.
7. تحسين اللسانيات في دول المهجر مثل تحسين وضع التدريس باللغة العربية للمهاجرين المغتربين.

8. ومن الأمثلة على إيجابيات هجرة الأدمغة، حصول بعض العلماء والأكاديميين العرب المهاجرين على جائزة نوبل للعلوم في تخصصات دقيقة، عجزت البلدان المتقدمة عن الوصول إليها. من هؤلاء، العالم المصري الراحل أحمد زويل، الذي حصل على جائزة نوبل في الكيمياء عام 1999 لإنجازاته العلمية غير المسبوقة، في وقت كانت بلاده غير عابئة بفكرة البحث العلمي والاستثمار في العقول واحتواء النابغين، حتى عاد إليها بعد سنوات من الغربة، وبدأ نهضة علمية وبحثية بإنشاء جامعة زويل للمبتكرين في العلوم والتكنولوجيا، وعمل على تغيير ثقافة الحكومات المتعاقبة والمجتمع، تجاه البحث العلمي وأهميته في التنمية المستدامة.

رابعاً: عرض رؤى مستقبلية لمواجهة الهجرة

تتطلب الاستفادة المثالية من العقول المهاجرة، من خلال التسليم لما آلت إليه الظروف ولكن يمكن مواجهة أثارها السلبية من استثمار هذه الظاهرة للاستفادة منها إيجابياً من خلال فتح قنوات اتصال مباشرة مع المهاجرين أثناء تواجدهم في بلدان العالم المتقدم، والتفكير بمنطق معاصر من زاوية أن الهجرة تنمي قدراتهم وكفاءاتهم العقلية والعلمية، ما يجعلهم رصيدا إضافيا لوطنهم الأصلي في مجال الريادة الفكرية والتسويق المثالي له أمام العالم.

وتمثل هجرة الأدمغة أحد أهم العوامل التي تحرك التغيير الاجتماعي في المنطقة العربية، لأن احتكاك هؤلاء بعقليات وثقافات متقدمة، يمكن أن يساهم في تطوير فكر وثقافة مجتمعاتهم الأصلية دون الإرتكان لبعض المعتقدات الموروثة التي تحارب الأخذ بالفكر الغربي بغض النظر عن ايجابيات أو سلبيات هذا الفكر (الحسناوي، 2016). ورغم الايجابيات التي تم تناولها سابقا إلا أن هناك خطورة تشكلها هجرة العقول العربية على مستقبل المخططات التنموية العربية، نظراً لتوسع هذه الظاهرة وعظم خسارة الكفاءات المميزة من الدول العربية، الأمر الذي يتطلب حلولا للحد من هذه الظاهرة تمهيدا لوقفها. والحل الأمثل هو في وضع استراتيجية عربية متكاملة تشارك بها كافة المؤسسات المعنية بالهجرة ابتداء بجامعة الدول العربية ومرورا بكافة المنظمات والهيئات المنبثقة عنها أو التي تتولى مسؤولية الهجرة في الدول العربية وكذلك الاستفادة من هيئة الأمم المتحدة ممثلة بالإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة IOMالتي تملك خبرات ودراسات حول مشاكل الهجرة على امتداد العالم.

ونستعرض تالياً عددا من الرؤى المستقبلية التي نرجوا الله أن يكون للمؤسسات والمنظمات المعنية وعلى المستوى العالمي وعلى مستوى الوطن العربي دوراً فاعلاً في تنفيذها للحد من ظاهرة هجرة العقول العربية (ابو غمجه، 2016) ،(الحسناوي، 2016)، (عبد الماجد، 2008) ، (عارف، 2015) (تقرير حالة الهجرة الدولية،2017) (التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية، 2014) :

1. حث الحكومات العربية على التعاون والتنسيق فيما بينهم لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة من بلدانها، وإزالة جميع العوائق التي تعيق عودتهم لأوطانهم، ومنحهم الحوافز المادية والمعنوية لتسهيل عودتهم الى أوطانهم.
2. تنظيم مؤتمرات للمغتربين العرب وبشكل دوري وبمناطق مختلفة في العالم، وعمل برامج للاستفادة من خبراتهم وتنسيق مشاركاتهم في التخطيط والتنفيذ للمشاريع المتخصصة.
3. صياغة سياسة عربية مركزية للقوى العاملة على أساس تكامل القوى العاملة العربية.
4. التعاون مع اليونسكو لإقامة مشروعات، ومراكز علمية في الدول العربية لاجتذاب العقول العربية المهاجرة للإشراف على هذه المراكز والإسهام المباشر في انشطتها.
5. عمل توازن منطقي وموضوعي لإجور الكفاءات العلمية بحيث تكون مشجعة للعقول المهاجرة لإن تعود، وربط هذه الأجور أيضا في الانتاج العلمي والبحثي، وتقديم التسهيلات المميزة من الدولة كالإعفاءات الجمركية والتسهيلات الضريبية وتوفير السكن المناسب لهذه الكفاءات.

6. وضع برامج وطنية على مستوى الدول لمواجهة هجرة العقول، وانشاء مراكز بحثية متطورة وإصدار الأنظمة والقوانين التي ترعى هذه العقول وتوفر لها كل متطلباتها الممكنة للاستفادة منها لصالح الدول العربية.
7. توكيل منظمات على المستوى الإقليمي لإجراء مسح شامل للكفاءات العربية المهاجرة للتعرف على حجمها وتخصصاتها وتوزيعها للتمكن من مشاركتها في أي برامج تخطيطية مستقبلية.

خامساً تقديم مقترحات وتوصيات للحد من هذه الظاهرة

نتيجة الخوض الطويل في هذا الموضوع من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات العربية من دول مختلفة، او الاطلاع على توصيات لمؤتمرات سابقة عقدت من أجل هذه الغاية نجد أن معظم التوصيات تدور في فلك واحد من السهل الكتابة فيه، ولكن للأسف صعب تنفيذ هذه التوصيات رغم وضوحها وعدم اللبس في جدواها، والسبب في هو عدم الجدية من قبل أصحاب القرار في الدول المتأثرة من هذه الظاهرة، أو ربما وجود أولويات في ظل التهديدات الغربية الغير مباشرة لعالمنا العربي وقياداته تتعلق بالوجود والحدود، الأمر الذي فاقم من مشكلة الهجرة وزاد في تعدادها سواء اصحاب العقول أو اصحاب المهارات الفنية.

والسبب الأخر عدم وضع هذه القضية من ضمن أولويات الدول العربية أو بالأحرى موضع التنفيذ، لذلك نجد أن هناك ضعف شديد في إجراء الدراسات المسحية للوقوف على مواطن الخلل التي تدفع العقول العربية الى البحث أو ربما الهروب الى الدول الصناعية الغنية التي توفر لهم ما لم هو متوفر في أوطانهم من كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والأكاديمية بالإضافة الى توفير المواطنة الأمنه والمستقبل المطمئن.

ورغم ذلك تالياً بعض التوصيات التي بدورها تشكل خطة تمهد لسياسات مستقبلية ممكنة في ظل التحديات المحلية والدولية:

1.وضع خطط قصيرة وطويلة الأمد لسياسات التشغيل في الدول العربية، والعمل على إعطاء أولويات التشغيل لأبناء الوطن أولاً ثم من أبناء الدول العربية الشقيقة ثانياً وذلك للحد من هجرة الكفاءات الى الدول الصناعية والغنية، وكذلك للحد من منافسة العمالة الاسيوية الرخيصة وكذلك لإعطاء الأولوية للمستشارين وأصحاب الكفاءات العالية عن الخبراء الغربيون الذين تعطى لهم الامتيازات العالية.

2.إجراء دراسات مسحية للكفاءات المهاجرة للاستفادة من نتائج هذه الدراسات في إعداد الخطط الاستراتيجية قصيرة وبعيدة المدى، وللاستفادة منها في حال حاجتها في الدول العربية مقابل امتيازات خاصة محفزة للعودة.

3. وضع سياسات عربية تكاملية من خلال جامعة الدول العربية للقوى العاملة، وذلك لتسهيل عملية تنقل الكفاءات العربية من الدول التي لديها فائض الى الدول التي تواجه عجزاً لسد العجز لديها.

4. تنظيم مؤتمرات دوريه للمغتربين العرب في دول المهجر برعاية الدول العربية، لبث روح القومية العربية والوطنية لديهم، وحثهم لتقديم ما يستطيعون من علم وخبرات لبلادهم أو توكيلهم لرعاية مؤسسات بحثية أو تعليمية مقابل اجور مجزية، لتحقيق الفائدة العلمية منهم ولتقوية ارتباطهم بوطنهم الأم.

5. حث الدول العربية على وضع خطط تنموية داخل دولها ومحاولة التخلص من الأسباب التي تعمل على طرد الكفاءات والقوى العامة المؤهلة من بلادهم بالإضافة الى تحسين أوضاعهم الوظيفية داخل بلدانهم.

6. العمل على تعميق الانتماء الوطني والإقليمي داخل نفوس الشباب والأكاديميين مع تلبية درجة معقولة من طموحاتهم ومتطلبات العيش الكريم لهم.

7. وأخيراً وهي الأهم أن يعمل أصحاب القرار في الدول العربية بوضع خطط لاستقطاب الكفاءات العلمية الموجودة في الدول الصناعية تتمثل بإنشاء مراكز بحثية متقدمة ليعمل بها هؤلاء المميزون مقابل توفير فرص عيش كريم ودخل

يوازي أو يزيد عما كان يوفر لهم في الدول الغنية، مما يساعد على إعادة توطين التقنية ونقل المعرفة من الدول المتقدمة صناعياً الى الدول النامية.

المصادروالمراجع

ابن منظور – لسان العرب

أبو غمجة، نصر الدين محمد (2016) هجرة العقول العربية " مقترحات عملية ورؤى مستقبلية للمواجهة". **مجلة الدراسات المستقبلية**، جامعة طرابلس 17(1). الاتحاد البرلماني العربي، **مجلة البرلمان العربي** "العدد 22" ديسمبر 2001.

أحمد، رحمة يوسف فتح الرحمن (2015) هجرة العقول العربية، دراسة تحليلية لهجرة أساتذة الجامعات السودانية الى الخارج في الفترة (2008 -2014). رسالة ماجستير غير منشورة من جامعة الزعيم الأزهري- الخرطوم السودان.

تقرير حالة الهجرة الدولية لعام (2017). **الصادرعن المنظمة الدولية للهجرة**، الأسكوا / الأمم المتحدة.

جامعة الدول العربية (2014) **التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية**، قطاع الشؤون الاجتماعية، ادارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة. الحايك، نصر (بلا). هجرة العقول العربية http://www.Reefnet.gov.sy/phpBB2/viewtopic.php

الحسناوي، جواد كاظم (2016) هجرة الكفاءات العربية للمدة (1970- 2010). **مجلة أبحاث ميسان**. جامعة الكوفة، 12(24).

سليمان، عيسى أبكر فضيل (2015) **أثر الهجرة الخارجية على التنمية الاقتصادية: بالتطبيق على هجرة أساتذة الجامعات السودانية**. رسالة ماجستير غير منشورة من جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم/ السودان.

صبري صيدم، العرب في زمن المعرفة والمعلومات، حلقة 3/3. العلوم والبحوث وضياع الرؤية. http:www.arabcacus.net

عارف، احمد (2015). **حركة الكفاءات العربية، الاقليمية والدولية**. مقالة صادرة عن

عبد الماجد، عصام محمد (2008). **هجرة العقول والأدمغه**. ورقة بحثية قدمت في المؤتمر العام الخامس للسودانين بالخارج تحت عنوان " تعزيزاً لبناء سودان السلام الموحد".

قويدر، ابراهيم (2007) فقدان المواهب لصالح بلدان أخرى "هجرة العقول العربية" **مجلة ليبيا اليوم الإلكترونية**، عدد 2007/1/23.

ماجده الخضر (2003) مئتا مليار خسائر هجرة العقول العربية، بيان الأربعاء ، إضاءات سياسية أسبوعية 25 يوليو 2003. العدد 190 http://www.albayan.co.aeمركز دراسات الوحدة العربية – بيروت.

الوكالة الألمانية للأنباء، ميزات البحث العلمي في الولايات المتحدة تخطف عقول العلماء الألمان. 7 يوليو 2005.

"هجرة العمالة الفلسطينية إلى محافظة رام الله والبيرة: الواقع، الأسباب والدوافع، والآثار المحتملة".

أ.د ذياب جرار

جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

البريد الالكتروني:

Jdiab20052006@yahoo.com

الملخص

تهدف الورقة إلى دراسة وتحليل واقع هجرة العمالة الفلسطينية إلى محافظة رام الله والبيرة وأسبابها ودوافعها والآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية على المهاجر نفسه وعلى المحافظات المصدِّرة للعمالة وعلى محافظة رام الله والبيرة كونها مستقبلة للعمالة المهاجرة. ولتحقيق ذات الغرض، تم الاعتماد على البيانات المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). كما تم إعداد استبانه وزِّعت على 100 مفردة من المهاجرين إلى محافظة رام الله والبيرة، تم اختيارهم بأسلوب العينة القصدية. توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسة مفادها أن هناك آثاراً إيجابية وأخرى سلبية على المهاجر نفسه وعلى المحافظات المصدِّرة للعمالة وعلى محافظة رام الله والبيرة كمحافظة مستقبلة للعمالة.

Abstract

The main purpose of this research paper is to Analysis the real status of the Palestinian labor migration to Ramallah and Albireh Governorate, and the reasons, motives, and effects of labor migrations on the labor himself, on the labor exporting Governorates, and on the labor Importing Governorate. To achieve this goal, the researcher relied on the data Published by the Palestinian Central Bureau of statistics and the Palestine economic policy research Institute (MASS). The researcher also distributed a questionnaire to a sample of 100 migrants to Ramallah Governorate. The Paper Came up with a main Conclusion that labor migration to Ramallah Governorate had positive and negative effects on the labor himself, on the labor exporting Governorates and on the labor Importing Governorate as well.

مقدمة

بسبب الوضع الخاص للأراضي الفلسطينية، فقد تزايد اهتمام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الآونة الأخيرة، بدراسة ظاهرة الهجرة الخارجية من فلسطين إلى الخارج، والهجرة الداخلية من منطقة إلى أخرى داخل الوطن. ويعود هذا الاهتمام لاعتبارات سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وأمنية وذلك لفهم الدوافع وراء حدوثها، ومستوياتها وأثارها المحتملة، وذلك من اجل توفير معلومات كافية واقتراح سياسات اقتصادية واجتماعية لصنّاع القرار لتسهيل التعامل مع هذه الظاهرة بكفاءة وفاعلية.

إشكالية الدراسة:

تشير الكثير من المؤشرات الى وجود ظاهرة هجرة عمالية داخلية من مختلف المحافظات الفلسطينية إلى محافظة رام الله والبيرة في وسط الضفة الغربية. فقد اظهرت نتائج التعداد السكاني الأخير في العام 2018 إلى إن معدل التغير السكاني في الضفة الغربية وصل إلى 25%، وأظهرت نتائج التعداد ذاته إلى أن معدل التغير السكاني في محافظة رام الله والبيرة وصل الى 30%، أي أكثر من مستوى التغير العام في الضفة الغربية ككل، أي أن المحافظة كانت مستقبلة وبامتياز للعمالة الفلسطينية خلال تلك الفترة مقارنة بالمحافظات الأخرى. وعليه، جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على ظاهرة الهجرة من محافظات الوطن المختلفة إلى محافظة رام الله والبيرة، لدراسة خصائص المهاجرين، ودوافع الهجرة وأسبابها، والآثار الناجمة عنها، واقتراح سياسات للتعامل معها. وبصورة اكثر تحديدا ستحاول الدراسة الاجابة عن التساؤلات الرئيسة الاتية:

1- **ما خصائص العمالة المهاجرة من مختلف محافظات الوطن الى محافظة رام الله والبيرة.**
2- **ما محددات هجرة العمالة الفلسطينية الى محافظة رام الله والبيرة؟ وما العوامل الطاردة من المناطق المصدّرة للعمالة والعوامل الجاذبة إلى المناطق المستقبلة للعمالة.؟**
3- **ما الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية الناجمة عن هجرة العمالة الفلسطينية على المهاجر نفسه، وعلى المنطقة التي هاجر منها، وعلى المنطقة المستقبلة للعمالة المهاجرة.؟**

أهمية الدراسة وأهدافها:

تنبع أهمية الدراسة من تناولها ظاهرة أصبحت مؤرقة على المستوى الفلسطيني، وهي هجرة اعداد كبيرة من العمال من محافظات الوطن المختلفة الى محافظة رام الله والبيرة. ولا شك ان هذه الظاهرة وما ينتج عنها من زيادة في عدد السكان في المناطق المستقبلة للعمالة سيزيد من الطلب على السلع والخدمات، سواء التعليمية أو الصحية أو خدمات تزويد المياه والكهرباء والهاتف والسكن وغيرها، التي يقدمها القطاعين العام والخاص مما يربك صناع القرار والمزودين في المناطق المستقبلة للعمالة ويثقل الموازنات في الوقت نفسه. وعليه، يهدف البحث التعرّف الى محددات هجرة العمالة الفلسطينية إلى محافظة رام الله والبيرة، ورصد العوامل الطاردة من المناطق المصدّرة للعمالة والعوامل الجاذبة إلى المناطق المستقبلة للعمالة، وكذلك التعرّف الى الاثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية الناجمة عن هجرة العمالة الفلسطينية على المهاجر نفسه وعلى المنطقة التي هاجر منها وعلى المنطقة المستقبلة للعمالة المهاجرة.

المنهجية المعتمدة في الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، تم مراجعة الدراسات والأدبيات ذات العلاقة، وتم الاعتماد على البيانات التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشكل رئيسي وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). كما تم اعداد استبانة وتم توزيعها على عينة من العمالة المهاجرة (100 مفردة تم اختيارهم بأسلوب العينة القصدية) من محافظات الوطن الى محافظة رام الله والبيرة

وذلك للوقوف على خصائص المهاجرين واسباب هجرتهم والآثار المحتملة للهجرة على المهاجر نفسه، وعلى المنطقة التي هاجر منها، وعلى المنطقة المستقبلة للعمالة المهاجرة.

أدبيات البحث:

لقد شاع مصطلح هجرة العمالة بوصف هجرة الكفاءات من ذوي الخبرات والمهارات والقابليات- فكرية كانت أم تقنية- من الدول الأقل تطوراً من الناحية الاقتصادية، إلى البلدان الأكثر تطوراً أو تلك التي تتمتع بظروف جغرافية واقتصادية ومهنية أفضل. وتعكس هذه التسمية ضخامة الظاهرة، وآثارها المحتملة على كل من الدول المصدِّرة للكفاءات والدول المستقبلة لها، حيث أن هذا النوع من الهجرة يعني خسارة الدول المصدِّرة للكفاءات، وبصورة دائمة، لرأسمالها البشري النوعي لصالح دول أخرى، مما يؤدي إلى تفريغ الدول المصدِّرة للعمالة من مواردها البشرية المؤهلة والكفؤة (ماس، 2008).

وفلسطينياً، تعد الهجرة ظاهرة عامة ومألوفة في أوساط الشعب الفلسطيني. ويمكن تقسيم الهجرة إلى أربعة أقسام: من الريف إلى المدن، ومن شمال وجنوب الضفة الغربية إلى وسطها، ومن المخيمات القريبة منها، وخارج فلسطين. إن دراسة وتحليل أسباب هذه الهجرة من المتطلبات الحيوية للمجتمع الفلسطيني الذي يسعى إلى تحقيق دولته المستقلة وتقرير مصيره. ويمكن تقسيم أسباب الهجرة بصورة عامة إلى أسباب اقتصادية، واجتماعية، وأخرى سياسية. ويؤخذ تحليل هذه العوامل عادة من منظور عوامل الجذب إلى المناطق المستقبلة للعمالة، وعوامل الطرد من المناطق المصدِّرة للعمالة. ومن خلال تحليل هذه العوامل، فإن الباحثين سيتمكنون من اقتراح سياسات عامة للتعامل مع هذه الظاهرة (karpar,2004) (تقرير التنمية الإنسانية، 2010). إضافة إلى دراسة وتحليل أسباب الهجرة، فإنه أيضاً بالإمكان دراسة وتحليل خصائص الهجرة والمهاجرين، وتتضمن هذه التحليلات: الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والمناطق المصدِّرة للعمال، والمناطق المستقبلة للعمالة، .... الخ (Giacaman,2002)، فمن خلال معرفة هذه الخصائص، فإنه بالإمكان اقتراح سياسات وآليات عمل للتعامل مع هذه الظاهرة.

في الواقع، هناك تساؤل كبير قد يتبادر إلى الذهن عند دراسة موضوع الهجرة، ألا وهو: ما هي الآثار الاقتصادية المحتملة على المناطق المصدِّرة والمستقبلة للهجرة؟، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية الإيجابية الواضحة على المنطقة المستقبلة، فإن الآثار الإيجابية والسلبية على المناطق المصدِّرة يجب أن تأخذ قدراً كافياً من الدراسة والتحليل. وعادة ما يتم دراسة مواضيع مهمة مثل: التأثير في معدلات الفقر، والبطالة، والتحويلات، وتوزيع المداخل، وسوق العمل، والتأثيرات على الفئات الضعيفة والمهمشة (Mansouri,2006)، (الخشاني، 2010).

وتتنوع أشكال الهجرة من دولة إلى أخرى، ويمكن أن يظهر نمط اختلافها في الدولة الواحدة نفسها. فقد تكون الهجرة إلى خارج حدود الدولة، ومن دولة إلى أخرى، وربما تكون داخل حدود الدولة الواحدة، والتي يمكن أن تظهر على أنماط عدة، من منطقة ريفية إلى منطقة ريفية أخرى، أو من منطقة حضرية إلى منطقة حضرية أخرى، أو من منطقة ريفية إلى منطقة حضرية (عارف، 2010)، (المنظمة الدولية للهجرة، 2010). ولعل اختلاف أنماط الهجرة يكون انعكاساً للدوافع والأسباب الكامنة ورائها. وعليه، فإنه لا يوجد نموذج بعينه يمكن أن يفسر ظاهرة الهجرة والأسباب الكامنة خلفها. بمعنى أن هناك العديد من النظريات والنماذج التي تحاول تحليل هذه الظاهرة ودوافعها وأسبابها. ورغم تعدد النظريات والنماذج، إلا أنه يمكن حصرها في مجموعتين حسب الأسلوب المتبع في تحليل هذه الظاهرة الهامة. تنظر المجموعة الأولى إلى الهجرة من منظور **الخيار العقلاني** والذي يؤكد على أن قرار الهجرة هو خيار عقلاني للفرد لتحقيق الهدف المنشود. وتأخذ المجموعة الثانية ظاهرة الهجرة من **منظور الاقتصاد السياسي**، حيث يتم تحليل ظاهرة انتقال العمالة كجزء من تطور النظام الرأسمالي (دريدي، 2002)، (farsakh,2002). وسنعرض أدناه أهم ملامح نموذجين مستخدمين ضمن المجموعة الأولى واللذين سيستخدمان في تفسير أسباب وآثار هجرة العمالة الفلسطينية.

نظريات الخيار العقلاني: تركز هذه النظريات على القرار الأمثل للعمالة المهجَّرة، حيث يسعى الفرد أو الأسرة إلى الحصول على فرص أفضل كالحصول على فرصة عمل أو الوصول إلى مستوى من الدخل لا يمكن الحصول عليه في منطقة السكن الأصلية.

النظرية التقليدية الحديثة: تركز هذه النظرية على الفرق في مستويات الأجور وظروف العمل بين المناطق المصدِّرة والمستقبلة للمهاجرين، كما أنها تركز على تكلفة الهجرة على الفرد، وعلى قرار الفرد بالهجرة من أجل تحسين مستوى الدخل. **وتشير النظرية إلى أن الهجرة الخارجية، كما هو حال الهجرة الداخلية، ناتجة عن الاختلافات الجغرافية للعرض والطلب على الأيدي العاملة.** تتصف المناطق التي تتمتع بفائض في الأيدي العاملة وبنقص في رأس المال بتدني مستوى الأجور فيها، بينما تتصف المناطق التي تتمتع بفائض في رأس المال وبنقص في الأيدي العاملة بارتفاع مستوى الأجور فيها. إن الفرق في الأجور المتوقعة وليس الحقيقية يزيد من حركة الأيدي العاملة من المناطق الأقل أجراً إلى المناطق الأعلى أجراً، وبالنتيجة تزداد الأجور في المناطق المصدِّرة للعمالة وتقل في المناطق المستضيفة لهم (Hunt,2004).

النظرية الجديدة في اقتصاديات الهجرة: تختلف هذه النظرية عن النظرية التقليدية الحديثة في الهجرة في أنها تعتبر قرار الهجرة على أنه ليس قراراً منفرداً لشخص واحد، بل هو للأسرة جميعها. إن قرار الهجرة نابع من أهمية المحافظة على دخل كاف للأسرة أو زيادته بشكل دائم، ومن ناحية أخرى هو أسلوب للتقليل من مخاطر انهيار أو فشل السوق المحلي. تعتبر هذه النظرية أن الهجرة الخارجية، كما الهجرة الداخلية، ناتجة عن فشل نشاط السوق المحلي الأمر الذي يهدد مستوى المعيشة للعائلة ويشكل عائقاً أمام تقدمها الاقتصادي. وقد كان الفضل للاقتصادي stark في تطوير هذه النظرية، حيث يقول أن الأسرة تحاول تنويع مصادر الدخل والاستثمار، لمواجهة فشل السوق المحلي، حيث يعّول بعض أفرادها على السوق المحلي ويعملون فيها، بينما يتم إرسال آخرين إلى العمل في مناطق أخرى، حيث الأجور العالية والدخل المستقر. وفي حال فشل السوق المحلي في تأمين الدخل الكافي للأسرة، فسيكون هناك مصدر آخر للدخل، عن طريق التحويلات لتأمين احتياجات الأسرة. وتكون هذه الإستراتيجية بمثابة التأمين على دخل وممتلكات الأسرة من مخاطر السوق (farsakh,2002).

وفي السياق التطبيقي لقد تناولت دراسات كثيرة موضوع الهجرة، الداخلية منها أو الخارجية، سواء على المستوى الفلسطيني أو العربي أو الدولي. فقد تناولت دراسة **(المالكي وشبلي، 2002)** بالبحث والتحليل موضوع الهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وآثارها الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية. وخلصت الدراسة إلى أن هناك ضعفاً في الهجرة من الريف إلى الحضر في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن شكلت محافظة رام الله استثناءً بسبب استقطابها بعض الكوادر المتعلمة من المحافظات الأخرى والذين انخرطوا في المؤسسات الخدمية والتعليمية المنتشرة في المدينة، كما شكلت خلال التسعينات مركز استقبال لبعض سكان القدس الذين انتقلوا إليها تحت ضغوط السياسات الإسرائيلية الهادفة لتفريغ القدس من سكانها العرب. وفي دراسة **(السكران، 2005)** والتي هدفت إلى تحليل ظاهرة الهجرة من القرى والمدن الصغيرة إلى المدن والمراكز الحضرية الكبيرة في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال: تقدير حجمها ومعرفة اتجاهاتها، والتعرف على أسبابها، وإبراز بعض آثارها، واقتراح توصيات لمعالجة ظاهرة الهجرة والآثار الناتجة عنها. وتوصلت الدراسة إلى وجود هجرة من الريف إلى مدن المنطقة نفسها بوصفها مرحلة أولى ثم الهجرة من تلك المدن إلى المدن والمراكز الحضرية الكبرى. كما أوضحت الدراسة إلى أن العوامل الاقتصادية متمثلة في البحث عن عمل لأحد أفراد الأسرة، وتحسين مستوى الدخل والبحث عن فرص للاستثمار هي أهم أسباب الهجرة الداخلية في المملكة، تليها بعض العوامل الاجتماعية مثل الالتحاق بالتعليم الجامعي، والحصول على خدمات صحية جيدة. وبحثت دراسة **(shi,2006)** في قضية تنمية المدن في الصين عن طريق دراسة أثر التنمية في ثلاث مدن. وكان من أهم نتائج الدراسة: أن الهجرة تأثرت واستجابت لتحسين الفرص الاستثمارية وتحسين مستوى المعيشة في المدن، وأن عامل

التعليم يعد عاملاً مهماً في الهجرة إلى المدن. كما توصلت الدراسة إلى أنه ومع تطور المدن، فإن الأشخاص ذوي التعليم الأفضل لم ينتقلوا من الريف إلى تلك المدن، بل كان لهم احتمالية أكبر في تغيير عملهم من قطاع الزراعة إلى أعمال أخرى خارج قطاع الزراعة في مدن كبيرة. كما وبحثت دراسة **(McKenzie and Rapoport,2006)** في الأثر الكلي على التعليم من الهجرة في المكسيك. وكان من أهم نتائج الدراسة أن لكل من سنوات الدراسة والالتحاق في المدارس تأثير سلبي ملموس على الهجرة، وأن وجود الأولاد في أسرة المهاجر تقلل من احتمالية إكمال التعليم الثانوي، وأن هذا التأثير يعد أقل على الإناث من الذكور. وتناولت دراسة **(Day and Winer,2005)** تأثير السياسات العامة على الهجرة الداخلية في كندا، وتوصلت إلى نتيجة رئيسة مفادها أن أكبر مكونات التكلفة لهذه السياسات هي تحفيز الأشخاص الأقل نشاطاً وإنتاجيةً إما على الانتقال، أو البقاء في أماكنهم. كما أن الفروق في الدخل ومستوى البطالة وتكلفة الهجرة تعد من أهم العوامل المؤثرة في الهجرة. وحللت دراسة **(de haas,2005)** أثر الهجرة الداخلية والخارجية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة واحدة مصدرة للعمالة. كما تم تقييم صحة النظرية القائلة بأن هجرة العمالة هي إستراتيجية لتحسين مستوى المعيشة والرفاهية للأسرة، لتحقيق غاياتها المادية. ومن أهم نتائج الدراسة: أن الهجرة قد لا تساهم بالضرورة في التنمية الاقتصادية في المنطقة المصدِّرة للعمالة، وأن تأثير الهجرة يكون ملحوظاً إذا كانت الهجرة مواتية مع تحسين بشكل عام في التنمية الاقتصادية في المنطقة المصدرة، ومع سياسات هجرة معقولة. وتناولت دراسة **(De Jong, and Tran.2002)** أمور عدة منها: مدى تلاؤم تصور النظريات المتعلقة بالهجرة الداخلية بالواقع التايلندي من حيث رضا المهاجر عن قراره بالهجرة، ومدى تفسير النظريات والمؤشرات الاقتصادية الجزئية ونظريات ومؤشرات الهجرة الداخلية من حيث رضا أو عدم رضا المهاجرين بعد الهجرة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن الشبكة الاجتماعية للهجرة تحفز على الهجرة عن طريق تخفيض تكاليف الهجرة وتزايد احتمالية التوظيف، وتزيد من صافي الإيرادات، كما أن لعوامل الأسرة، والجنس والعمر ارتباط مهم بالهجرة. وبحثت دراسة للجنة الأوروبية **(European Commississon,2001)** في العوامل المؤثرة في هجرة العمالة إلى الدول الأوروبية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة في الهجرة هي: عامل الطرد كالبطالة، وعامل الجذب والمتمثل في صغر حجم البطالة في المنطقة المستضيفة للعمالة، وقدرة استيعاب سوق العمل فيها. وتناولت دراسة **(ALdakhil,1999)** طبيعة الهجرة ومحدداتها ما بين المحافظات في مصر، استناداً إلى اتجاه الهجرة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج رئيسة أهمها: أن أعلى مستوى هجرة كانت حضر- حضر، ثم ريف- حضر، وكان عامل المسافة وعامل البطالة ما بين المناطق من أهم محددات الهجرة، حيث ينتقل الأفراد إلى مناطق ذات مستوى دخل أعلى، كما أن تأثير مستوى البطالة في الحضر أكثر منها في الريف. وبحثت دراسة **(Mccornick and wahba,1999)** في محددات الهجرة إلى المدن الكبيرة من الحضر ومن الريف في مصر. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التعليم يزيد من احتمالية الهجرة إلى المدن الكبرى من المدن الصغرى، كما وتزيد احتمالية الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى مع زيادة مستوى التعليم. ويزيد صغر العمر من الميول للهجرة إلى المدن الكبرى من جميع المناطق الأخرى وليس من المدن الكبرى. وأما دراسة **(فوجو، 2012)**، فقد بحثت في استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين، فقد أوضحت الدراسة أن 75% من المبحوثين من خارج فلسطين يفكرون بالعودة إلى فلسطين، وصرح 11.2% من المبحوثين من داخل فلسطين بتفكيرهم بالهجرة الدائمة، و36.2% يفكرون بالهجرة المؤقتة. كما وأبدى كل من الكفاءات في الداخل والخارج على ضرورة تطوير الجهود المبذولة في مجالات: تحسين الوضع الاقتصادي، تطوير الكوادر البشرية، الاهتمام بالبحث العلمي، إيجاد بيئة مشجعة للقطاع الخاص، تحسين الأوضاع السياسية والقانونية والإدارية، لغرض تحسين مستويات التنمية البشرية والحد من ظاهرة الهجرة في فلسطين. وأما دراسة **(الخلايلة، 2010)**، فقد هدفت إلى تقصي واقع هجرة الكفاءات العلمية العربية والبحث في أسبابها ونتائجها على الدول العربية. وخلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من

الأسباب الكامنة وراء هجرة الكفاءات العربية، أهمها: المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، وتدني المستوى المعيشي، وتراجع خطط التنمية البشرية والتعليمية، بالإضافة إلى تدني مستوى الحريات في الأوطان العربية. وبحثت دراسة **(الكواكبي، 2010)** في أسباب ودواعي هجرة العقول والكفاءات في المشرق العربي في محاولة لوضع إستراتيجية فعالة لإعادة صياغة الهيكلية البنيوية للمؤسسات المتنوعة في المجتمع بما يحقق استجابة فعالة لعملية التنمية على مختلف الأصعدة. وخلصت الدراسة إلى أن العامل الاقتصادي يعد أهم العوامل المحركة للهجرة من بلدان المشرق العربي، بالإضافة إلى عوامل مثل: ضعف البيئة المؤسسية للكفاءات والمهارات، وتدني نسبة الإنفاق على البحث العلمي، وغياب منظومة البحث العلمي والابتكار وغيرها من العوامل.

من خلال المراجعة المعمقة للدراسات السابقة ذات العلاقة، يلاحظ اختلاف كل دراسة عن الأخرى بحسب الهدف الذي تسعى لتحقيقه، والمنهجية التي تتبعها، والأدوات المستخدمة لتحقيق هدف الدراسة، والنتائج التي تم التوصل إليها. كما أجمعت الدراسات السابقة جميعها على أن الأسباب الكامنة وراء هجرة العمالة والكفاءات من مواطنها الأصلية، سواء كانت الهجرة داخلية أو خارجية تتمثل بالآتي: ضعف المردود المادي و انخفاض مستويات المعيشة في الموطن الأصلي، عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، صعوبة أو انعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات والمهارات العالية، بالإضافة إلى فشل الأسواق في المواطن الأصلية للمهاجر. كما أظهرت الدراسات أن هناك آثاراً اقتصادية واجتماعية ونفسية إيجابية وأخرى سلبية على المهاجر نفسه، وعلى الموطن المصدر للهجرة، والموطن المستقبل للهجرة، وأن هذه الإيجابيات والسلبيات تختلف باختلاف جنس المهاجر، وعمره، ومستوى تعليمه، وحالته الاجتماعية وغيرها. إن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات الأخرى أنها لم تبحث في أسباب ودواعي الهجرة الخارجية من الأراضي الفلسطينية حيث أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا النوع من الهجرة، بل تركزت الدراسة على تحليل الأسباب والدوافع والآثار المحتملة من هجرة العمالة والكفاءات الفلسطينية داخلياً وتحديداً من المحافظات المختلفة إلى محافظة رام الله، والبيرة والتي تعد بؤرة جاذبة لاستقطاب الكفاءات نظراً لخصوصية وضع المحافظة الاقتصادي والسياسي وعوامل نجاح السوق في هذه المحافظة الواعدة.

تحليل البيانات ومناقشة النتائج:

أولاً: وصف الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية لعينة الدراسة:

أظهرت النتائج أن متوسط أعمار العمالة المهاجرة إلى محافظة رام الله والبيرة بلغ حوالي 39 سنة. وبخصوص جنس المهاجرين، فقد أظهرت النتائج أن 46% من عينة العمالة المهاجرة هم من فئة الذكور ممن يصل عمرهم 15 سنة فأكثر وأن ما نسبته 54% من الإناث. ويمكن تفسير ذلك أن عدداً من الإناث يهاجرون بسبب الزواج، ناهيك عن عملية المرافقة للعامل المهاجر. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة تطابقت مع دراسة (المالكي والشلبي، 2000). وبخصوص الحالة الزواجية للمهاجرين، فقد أظهرت النتائج أن المتزوجين يشكلون النسبة الكبرى بين أفراد العينة حيث وصلت نسبتهم إلى 65% من أفراد الأسرة المهاجرة، ويلي ذلك فئتي العزاب والخاطبين والذين يشكلون سوياً حوالي 32% من الأفراد المهاجرين. وأما توزيع العمالة المهاجرة حسب مستواها التعليمي، فقد بلغت نسبة الأفراد الذين يحملون الثانوية العامة حوالي 70.3%، وحملة الدبلوم 8.1%، والبكالوريوس 17.4%، وأما حملة الدراسات العليا، فقد بلغت حوالي 4.1%. وعند توزيع أفراد العينة حسب درجة العلاقة برب الأسرة، أظهرت النتائج أن أغلبية الأسر المهاجرة إلى محافظة رام الله والبيرة هي من الأسر النووية التي تضم الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين حيث بلغت نسبتهم حوالي 92% من مجموع أفراد العينة. أما عدد الأبناء المتزوجين الذين يعيشون مع آبائهم فلم تتعدى نسبتهم 2% من أفراد العينة. أما مجموع الآباء والأمهات والإخوة والأخوات والأقارب الآخرين الذين يعيشون معها فلا تتجاوز نسبتهم 6% من أفراد العينة. بمعنى أن عدد الأسر الممتدة من مجموع الأسر المهاجرة تعد قليلة جداً جداً. كما أظهرت النتائج أن أعلى مستوى للهجرة

إلى محافظة رام الله والبيرة كانت من محافظة رام الله والبيرة نفسها، بنسبة (30%) من مجموع الأفراد المهاجرين للمدن الثلاث الرئيسة في المحافظة (رام الله، البيرة، بيتونيا). وهذا يعطي انطباعاً عن هجرة داخل المحافظة من الريف إلى المدينة ومن مخيمات اللاجئين المحيطة إلى التجمعات السكانية الثلاث الرئيسة في المحافظة. ويأتي في الدرجة الثانية العائدون من المهجر إلى أرض الوطن واستقر بهم المقام في المحافظة (28%). ثم تأتي محافظة القدس في الدرجة الثالثة كمصدر للهجرة للمحافظة (11%)، ويلاحظ أن محافظة نابلس تتصدر محافظات الشمال كمصدِّر للهجرة إلى محافظة رام الله والبيرة (10%). يليها محافظات جنين وطولكرم، حيث تسهم كل منهما بما يعادل 4.2 و2% على التوالي.

وتأتي بعد ذلك محافظتي طوباس وقلقيلية حيث تسهم كل منهما بنسبة 1.7% من حجم الهجرة إلى المحافظة. وأخيراً، أظهرت النتائج أنه قد هاجر ما نسبته 5% من محافظات قطاع غزة جميعها إلى محافظة رام الله والبيرة.

ثانياً: أسباب هجرة العمالة ودو افعها إلى محافظة رام الله والبيرة:

تكمن أسباب ظاهرة الهجرة في العوامل الطاردة من المنطقة المصدِّرة للعمالة والعوامل الجاذبة للمنطقة المستقبلة لها. وتعرّف العوامل الطاردة بأنها تلك الموجودة في المنطقة المصدِّرة للعمالة والتي تدفع المهاجر لاتخاذ قرار الهجرة. وأما العوامل الجاذبة، فتعرَّف بأنها تلك الموجودة في المنطقة المستقبلة للعمالة والتي تجذب المهاجر لاتخاذ قرار الهجرة. أظهرت النتائج أن 21% من العمالة المهاجرة إلى محافظة رام الله والبيرة كانت بسبب العمل، وإذا أضفنا عدد المهاجرين بسبب سوء الوضع المالي للأسرة، على أساس أن البحث عن عمل هو الذي دفعهم للهجرة، فإن نسبة المهاجرين بسبب العمل أو البحث عنه تصل إلى 23% من المهاجرين إلى محافظة رام الله والبيرة. ولعل الملاحظة الأبرز، أن نسبة الأفراد الذين هاجروا بدافع المرافقة تمثل حوالي 34% من المستجوبين، وعلى افتراض أن النسبة الأعظم من المرافقين يرافقون العمال عند هجرتهم، فإن نسبة المهاجرين بسبب العمل ستزيد عن 50% من المهاجرين. ويلي الهجرة بسبب العمل من حيث الأهمية عامل الزواج، حيث بلغت نسبة المهاجرين بسبب الزواج 17%، ويأتي بعد ذلك مجموعة الأسباب المتعلقة بالعودة إلى أرض الوطن، والأسباب الأخرى، والتهجير القصري الإسرائيلي، والدراسة، والتي تمثل حوالي 11%، 10%، 14%، 2% من مجموع إجابات المستجوبين، على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن هناك ارتباطاً كبيراً جداً بين كون العمل سبباً رئيساً في الهجرة وبين التهجير القصري والممارسات الإسرائيلية الأخرى المختلفة، ومن هنا فإنه من الضرورة بمكان عدم قراءة نسبة 4% كنسبة مجردة للهجرة. خاصة إذا أخذنا بالاعتبار أن الممارسات الإسرائيلية هي السبب الرئيسي في كون العمل في رام الله سبباً في الهجرة إليها. فبعد العام 1994 وحتى العام 2000، شهدت الأراضي الفلسطينية تحسناً في الأداء الاقتصادي، وقد شمل ذلك المحافظات الفلسطينية كافة، أما بعد العام 2000 ونشوب انتفاضة الأقصى، فقد شهدت الأراضي الفلسطينية ممارسات إسرائيلية غير مسبوقة تمثلت في الاجتياحات المتكررة للمدن الفلسطينية كافة، وهدم الكثير من مقرات السلطة الفلسطينية والمؤسسات المختلفة، ونشر حوالي 600 حاجز إسرائيلي، وفرض منع التجول، والإغلاق، ثم قيام إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري. ولا يخفى بأن تأثر المحافظات المحاذية للخط الأخضر قد كان أعلى بكثير من غيرها من المحافظات. فقد خسرت مدينة جنين على سبيل المثال حوالي 80% من سوقها نتيجة لمنع إسرائيل دخول فلسطيني عام 1948 إليها وكذلك الحال في طولكرم، في حين تم خنق مدينة قلقيلية بالجدار العازل، ومحاصرة مدينة نابلس بالحواجز من جميع الاتجاهات. ولقد أدى ارتفاع معدلات البطالة في محافظات الشمال والجنوب وتردي الوضع الاقتصادي فيها إلى اضطرار الكثير من الشركات الهجرة إلى مدينتي رام الله والبيرة. أضف إلى ذلك عدم قدرة الموظفين العمل في رام الله والعودة إلى محافظاتهم الأصلية حيث يسكنون، مما أجبرهم على الهجرة إلى رام الله بالكامل والسكن فيها. إضافة إلى ذلك، فإن تركز مقرات السلطة الفلسطينية والوزارات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية والكثير من شركات القطاع الخاص في محافظة رام الله والبيرة، شجع على جعل

المدينة مركز استقطاب لهجرة الأفراد إليها. من ذلك، يتضح مدى الارتباط التام بين كون العمل في رام الله والبيرة هو سبب الهجرة إليها وبين الممارسات الإسرائيلية، بمعنى أن الممارسات الإسرائيلية هي السبب غير المباشر في هذه الهجرة.
كما أظهرت النتائج أن هناك أسباب أخرى لهجرة العمالة إلى محافظة رام الله والبيرة، وكان أهمها: تملك منزل، تعليم الأبناء في مدارس عربية وخاصة أولئك الذين كانوا مغتربين في دول غير عربية، مشاكل عائلية واجتماعية، توفر الكثير من فرص العمل في محافظة رام الله والبيرة الناجمة عن تركز المؤسسات المختلفة فيها، تهميش محافظات الشمال من الكثير من دعم الحكومة والدول المانحة، طبيعة الجو الخاص في المدينة وانفتاحها وطابعها الثقافي وكثرة البرامج الثقافية والترفيهية فيها، والمناخ الاجتماعي فيها وكذلك الطقس، الوظيفة الحالية لمدينة رام الله كونها تقوم بدور العاصمة المؤقتة، وهذا مرتبط بالظرف السياسي العام، حيث يوجد فيها مقرات الحكومة وقيادات العمل السياسي ومؤسسات المجتمع المدني، والبعثات الدولية والعربية والقنصليات. كل ذلك جعل من رام الله نقطة جذب اقتصادي سياسي اجتماعي.

العوامل الجاذبة للهجرة إلى محافظة رام الله والبيرة:

في الواقع، إن وجود بعض الأهل والأقارب في المنطقة المستقبلة للعمالة يشجع عملية الهجرة ويساعد عليها، حيث يمكن أن يقيم المهاجر ولو لفترة مؤقتة مع بعض الأشخاص القريبين منه. لقد تبين أن الغالبية العظمى من المهاجرين أقاموا عند الهجرة مع أقارب لهم من الدرجة الأولى (الوالدين والأبناء والزوج أو الزوجة) وهؤلاء شكلوا ما نسبتهم 89% من أفراد العينة. وقد أشار ما نسبته 7.1% من المستجوبين أنهم سكنوا منفردين عند الهجرة، بينما سكن 2.3% مع أصدقائهم الذين سبقوهم في الهجرة إلى المحافظة. وأخيراً فإن نسبة 1.6% من المهاجرين أقاموا مع أقارب آخرين غير المذكورين سابقاً. وبخصوص الفئات التي ساعدت في تغطية تكاليف الهجرة، فقد أشار 32.5% منهم أنهم هم أنفسهم من قد موَّل تكاليف هجرتهم إلى المحافظة بأنفسهم، وقد اعترف 30.1% أنهم تلقوا المساعدة خلال هجرتهم من والديهم، يليها المساعدة من الأسرة النووية 29.9%، أقرباء آخرون 4%، وفئات أخرى 1.1%، وقد حدّد المهاجرون الفئات الأخرى بأصحاب العمل (السلطة الفلسطينية أو الشركات الخاصة) بالدرجة الأولى وبالأخوة والأخوات بالدرجة الثانية.

العوامل الطاردة للهجرة إلى محافظة رام الله والبيرة:

في الواقع، إن امتلاك الشخص أو عائلته للأراضي قد يقلل من احتمالية الهجرة إلى منطقة أخرى. وكلما زادت المساحة التي تمتلكها العائلة، تقل احتمالية الهجرة. فقد أشار ما نسبته 6.1% من العينة المستجوبة أن العائلة كانت تمتلك أراضٍ في المنطقة التي هاجروا منها، بينما أشار النسبة المتبقية 93.9% بعدم امتلاك العائلة للأراضي هناك. وأشارت النتائج إلى أن غالبية المهاجرين تقل مساحة الأرض التي تمتلكها عائلاتهم في المنطقة التي هاجروا منها عن خمسة دونمات، حيث تصل نسبتهم إلى 75.7%، أما نسب المهاجرين الذين تزيد المساحات التي تمتلكها عائلاتهم عن 5 دونمات فهي لا تتجاوز 8% من المستجوبين، وهذا يؤكد الفرضية القائلة أن الأشخاص الذين لا يمتلكون أراضي في مناطق سكناهم يكونون أكثر ميلاً نحو الهجرة من الأشخاص الذين يملكونها. وبخصوص علاقة المهاجرين بقوة العمل، فقد أظهرت النتائج أن غالبية المهاجرين الذين هم في سن العمل (65%) كانوا قبل هجرتهم من فئة غير العاملين ولا يريدون العمل. ويأتي التفرغ للدراسة والتفرغ لأعمال المنزل على رأس أسباب عدم الرغبة في العمل، حيث وصلت نسبة كل منهما إلى 31.3%، 25% على التوالي. ولعل هذه الأرقام تفسر سبب انخفاض معدل المشاركة في قوة العمل سواء للقوة العاملة بصورة عامة أو بالنسبة للمرأة بصورة خاصة. ولعل الملفت للنظر أن نسبة الذين كانوا يعملون بدوام كامل، أي لمدة 35 ساعة أو أكثر أسبوعياً وصلت إلى 84% من مجموع العاملين، أما نسبة العاملين بدوام جزئي فقد وصلت إلى حوالي 16%. وهذا يعني أن الهجرة إلى محافظة رام الله والبيرة لم تكن في الغالب لعاطلين عن العمل يريدون تحسين وضعهم الاقتصادي أو هروباً من واقع اجتماعي أو سياسي أو عسكري معين. وعند الحديث حول مهنة المهاجر قبل انتقاله إلى

محافظة رام الله والبيرة، أظهرت النتائج أن أغلبية المهاجرين (28) %، كانوا قبل هجرتهم من مجموعة المتخصصين، يليهم مجموعة العاملين في الخدمات الشخصية (23) %، ثم تأتي مجموعة العاملين اليدويين بنسبة (19.3) %، أما أصحاب المهنة الأولية في البيع فكانت نسبتهم حوالي (11) %، من مجموع الأفراد المهاجرين الذين كانوا يعملون قبل هجرتهم.

الآثار الاقتصادية المحتملة لهجرة العمالة إلى محافظة رام الله والبيرة:

اولا: الآثار المحتملة على المهاجرين أنفسهم:

عند استعراض علاقة القوة البشرية المهاجرة إلى محافظة رام الله والبيرة بعد الهجرة واستقرارهم في المحافظة، لعل أهم ملاحظة ملفتة للنظر هو أن نسبة الانخراط في العمل بدوام كامل قد ازدادت من (27.2) % قبل الهجرة إلى (35.4) % بعد الهجرة من مجموع القوة البشرية، وكما ازدادت نسبة الانخراط في العمل بساعات عمل تتراوح من (15-34) ساعة من (4.3) % قبل الهجرة إلى حوالي (5) % من مجموع القوة البشرية. في الواقع إن هذه البيانات تؤكد على عقلانية ورشدانية اتخاذ قرار الهجرة، حيث ازدادت نسبة انخراط المهاجرين الذي هم ضمن القوة البشرية في قوة العمل.

وبخصوص التغير في مستوى الدخل بعد الهجرة، فقد أشار حوالي (43.3)% من العمال المهاجرين أن دخلهم قد ازداد بعد الهجرة، مما يؤكد رشدانية قرار الهجرة إلى محافظة رام الله والبيرة، كما أشار ما نسبته (36.7)% من العمال المهاجرين أن دخلهم لم يتغير وبقي ثابتاً، وتفسير ذلك أن معظم العاملين من هذه الفئة هم من فئة العاملين في القطاعين العام والخاص، حيث تحدد مداخيلهم بناءً على كادر محدّد يتعلق بالرتبة وليس له علاقة بمكان العمل، فقرار الهجرة في هذه الحالة لم يكن على قاعدة الربح والخسارة بالنسبة للمهاجر، بقدر ما هو قرار إداري للمؤسسة التي يتبع لها العامل. وأخيراً، اعترف ما نسبته (20) % من المهاجرين أن مستوى دخلهم قد انخفض بعد الهجرة ولعل تفسير قبول العامل بدخل أقل بعد الهجرة يكمن في تكلفة الفرصة البديلة للبقاء في منطقة سكنه المعتادة، وكذلك يتعلق بالمضايقات والإجراءات الإسرائيلية أو بسبب مشاكل اجتماعية أو عائلية، فقد يضحي الإنسان بجزء من دخله ليتخلص من المضايقات الإسرائيلية أو المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها في منطقة سكنه الأصلية.

ثانيا: الآثار المحتملة للهجرة على المناطق المصدِّرة للعمالة:

في الواقع، قد ينتج عن هجرة القوة البشرية آثاراً إيجابية أو سلبية على المناطق المصدِّرة للعمالة، فالهجرة تعمل على تفريغ المحافظات الأخرى من الكفاءات البشرية وتعمل على تركيزها في محافظة رام الله والبيرة، كما تعمل على ارتفاع التكاليف على المهاجرين في شراء الشقق السكنية أو استئجارها أو ارتفاع أقساط المدارس والجامعات وغيرها، وزيادة أسعار الأراضي بسبب ارتفاع الطلب عن العرض. كما لابد من الإشارة إلى أن الهجرة تعمل على حرمان المناطق المصدِّرة للعمالة من آفاق التطور لصالح المنطقة الجاذبة للعمالة، هذا بالإضافة إلى احتمالية حدوث فراغ اجتماعي في المناطق المصدّرة للعمالة نتيجة هجرة الأفراد منها. وبخصوص تحويلات العمالة المهاجرة، فقد أشارت النتائج أن حوالي (17.4)% فقط من العمال يقومون بتحويلات مالية إلى المناطق المصدِّرة للعمالة، وقد يعزى انخفاض هذه النسبة إلى أن معظم الأسر المهاجرة إلى محافظة رام الله والبيرة هي من الأسر النووية، أما بخصوص نسبة هذه التحويلات من دخل المهاجر فقد تراوحت من (2%-60%)، وبمعدل (16)% من قيمة الدخل المتحصل عليه، وبلا شك أن هذه التحويلات تعمل على دعم من تبقى من الأسر أو الأقارب في المنطقة المصدِّرة للعمالة، وخاصة في الظروف السائدة من بطالة وفقر في الأراضي الفلسطينية. وبالنسبة لكيفية الاستفادة من هذه التحويلات في المنطقة الأم، فقد أشار المستجوبون أنها تذهب لإعالة أفراد الأسرة الذين تبقوا هناك بصورة تامة، أو الدعم الإضافي لهؤلاء المتبقين في أماكن سكناهم الأصلية، كما أن جزءاً من التحويلات تذهب لدعم تعليم بعض أفراد الأسرة الذين لا زالوا يدرسون في مناطق سكناهم الأم، ولعل

في هذا استثمار برأس المال البشري الذي يمكن أن يسهم مستقبلاً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المحافظات الفلسطينية.

ثالثا: الآثار السياسية لهجرة العمالة إلى محافظة رام الله والبيرة:

تتعدد وسائل التهجير والضغوط الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي وممارساته كانت سبباً مباشراً لهجرة حوالي (4)% من العمالة الفلسطينية إلى محافظة رام الله والبيرة، ناهيك عن اتجاهات الهجرة إلى مناطق حضرية أخرى داخل الوطن أو إلى دول أخرى في العالم كدول الخليج العربي وأوروبا وأمريكا وأستراليا وغيرها.، كما يجب إعادة التأكيد على ظاهرة الهجرة من القدس والمحافظات الشمالية الملاصقة للخط الأخضر في الشمال، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة المهاجرين من محافظة القدس إلى محافظة رام الله والبيرة قد بلغت (16)% وأن نسبة الأفراد الذين هاجروا من محافظات الشمال إلى محافظة رام الله قد زادت عن (10)%. ولا شك أن محافظة القدس بخصوصيتها التاريخية والدينية والسياسية تمثل واقعاً فريداً للفلسطينيين، وعليه، فإن تفريغ القدس من مواطنيها يساعد الاحتلال على المزيد من الاستيطان في المدينة المقدسة وضواحيها. وعليه، فإن السلطة الفلسطينية بالإضافة إلى القطاع الخاص يقع على عاتقهما البحث في المشاريع الاستثمارية المناسبة في محافظة القدس، وما ينطبق على محافظة القدس ينطبق أيضاً على محافظات المناطق الحدودية التي يجب ألا تفرَّغ عن طريق الهجرة، إذ أن عملية تفريغ المناطق المحاذية للخط الأخضر تساعد في عمليات الاجتياحات الإسرائيلية، كما أنها قد تكون عرضة للمصادرة للمزيد من المستوطنات. وعليه، يجب البحث عن الفرص الاستثمارية المناسبة في هذه المحافظات والعمل على تطويرها للتخفيف من هجرة الأفراد منها.

رابعا: الآثار على المناطق المستقبلة للعمالة المهاجرة:

في الواقع، إن لهجرة العمالة الفلسطينية من محافظات الوطن المختلفة إلى محافظة رام الله والبيرة أثاراً إيجابية وأخرى سلبية على المحافظة المستقبلة للعمالة. إن تمركز المؤسسات في رام الله وضعها على خريطة الجغرافيا العالمية، حيث أصبحت مدينة مشهورة عالمياً ومحط أنظار الكثير من الوفود العربية والأجنبية، كما أن الهجرة ساهمت في تنشيط الفرص وضخ رؤوس الأموال في المحافظة وتحريك عملية الاقتصاد، وزيادة الطلب على المساكن وتنشيط حركة المواصلات منها وإليها. وعلى الرغم من الآثار الإيجابية للهجرة، إلا أن لها آثاراً سلبية لا يمكن إغفالها فقد تأثر النسيج الاجتماعي في المدينة، حيث أصبح مجتمع المدينة مجتمعاً خليطاً، مما أثر على العلاقات الاجتماعية التي أصبحت محدودة، حيث ضعفت العلاقات الاجتماعية بين الناس، كما ظهرت الثغرة الجهوية أو العنصرية الجغرافية (شمال وجنوب)، ناهيك عن أن معظم الوظائف في القطاعين العام والخاص والأهلي تذهب إلى الوافدين من المحافظات الأخرى بسبب تأهيلهم العلمي وشيوع ظاهرة الوساطة والمعارف عند التوظيف لصالح الوافدين من المحافظات الأخرى. ومن الآثار السلبية للهجرة أيضاً حدوث الأزمات المرورية الخانقة في وسط مدينتيّ رام الله والبيرة وأطرافهما، بالإضافة إلى الضغط الكبير على الخدمات البلدية، المختلفة من مياه وكهرباء وغيرها.

النتائج الرئيسية والتوصيات:

أولاً: النتائج الرئيسية:

1. أظهرت النتائج أن أهم الأسباب العامة لهجرة العمالة إلى محافظة رام الله والبيرة جاءت كما يلي على التوالي: المرافقة، العمل، الزواج، العودة إلى أرض الوطن، إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته. أما أسباب الهجرة بسبب الاحتلال، فقد جاءت من خلال جدار الفصل العنصري والحواجز والإغلاقات المتكررة، مصادرة الأراضي، مضايقات أخرى متكررة.

2. من العوامل الجاذبة للهجرة إلى محافظة رام الله والبيرة: تسهيل الهجرة مثل السكن والإقامة مع الأقارب من الدرجة الأولى سواء مع الأسرة النووية أو الانضمام إلى الوالدين أو أحدهما أو الانضمام إلى الأبناء. كما أن هناك عوامل جذب أخرى تتعلق بتسهيل الهجرة من خلال المساعدة في تكاليف الهجرة سواء من قبل المهاجرين أنفسهم أو الوالدين، الأسرة النووية، الأقرباء الآخرون أو من خلال أصحاب العمل.
3. من العوامل الطاردة المؤدية للهجرة إلى محافظة رام الله، فقد كانت: عدم امتلاك الأراضي في المحافظة الأم، كون غالبية المهاجرين كانوا قبل هجرتهم من فئة غير العاملين ولا يريدون العمل، انخفاض معدل المشاركة في سوق العمل سواء للقوة العاملة بوجه عام أو بالنسبة للمرأة بصورة خاصة.
4. من آثار الهجرة على المهاجر نفسه: ازدادت نسبة الانخراط في العمل بدوام كامل من (27.2) % إلى (35.4) %. كما أفاد (43.3) % أن دخلهم قد ازداد، وأعلن (36.7) % أن دخلهم قد بقي ثابتاً. كما أشار (20) % من المهاجرين أن مستوى دخلهم قد انخفض بعد الهجرة. وتتمثل الآثار الإيجابية على المناطق المصدِّرة للهجرة في التحويلات المالية إذ أن (17.4) % من المهاجرين يحوّلون أموال إلى أسرهم. وبوجه عام تراوحت نسبة التحويلات من دخل المهاجر من (2%-60%) وبمعدل (16)%، من قيمة الدخل. كما أظهرت النتائج أن هناك آثاراً سلبية على المناطق المصدّرة للهجرة، وتتمثل في تفريغ المحافظات الأخرى من الكفاءات البشرية، إضافة إلى ارتفاع التكاليف على المهاجرين سواء في شراء الشقق أو استئجارها أو أقساط المدارس، وزيادة أسعار الأراضي. كما لا يمكن إغفال الآثار السياسية للهجرة على المناطق المصدِّرة حيث ساهمت الممارسات الإسرائيلية بشكل مباشر ورئيس لهجرة (4) %، كما أن معدل الهجرة من القدس بلغ (16) %، ومعدل الهجرة من المحافظات الملاصقة للخط الأخضر مثل جنين وقلقيلية وطولكرم تعدت (10) %. ومن الآثار الإيجابية للهجرة على محافظة رام الله والبيرة أن تمركز المؤسسات الحكومية والدولية ومؤسسات القطاع الخاص في رام الله وضعها على خريطة الجغرافيا العالمية، هذا بالإضافة إلى حركة النشاط الاقتصادي التي حظيت بها المدينة. وعلى الرغم من الآثار الإيجابية للهجرة، هناك بعض الآثار السلبية، أهمها: تأثر النسيج الاجتماعي في رام الله حيث أصبح مجتمع المدينة مجتمعاً خليطاً مما أثر على العلاقات الاجتماعية التي أصبحت محدودة وقلَّلت من الترابط الاجتماعي، إضافة إلى ظهور النعرة الجهوية أو العنصرية بين الشمال والجنوب والوسط، هذا بالإضافة إلى الأزمات المرورية الخانقة في المدينة والضغط على الخدمات العامة باختلاف أنواعها.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة زيادة فرص العمل في المحافظات المصدّرة للعمالة، من خلال قيام السلطة الفلسطينية بتوزيع بعض الوزارات والمؤسسات الهامة مثل الجامعات والمرافق الصحية على المحافظات لضمان تحقيق التطوير المتوازن بين المحافظات. كما أن هناك ضرورة انتشار مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في المحافظات المختلفة وعدم تمركزها في محافظة رام الله والبيرة.
2. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المحافظات المصدّرة للهجرة من خلال توفير حوافز ضريبية وتسهيلات أخرى كتوفر بنية تحتية مشجعة للاستثمار، وهذا يتطلب من القطاع الخاص الفلسطيني البحث عن الفرص الاستثمارية الواعدة في المحافظات ودراستها والعمل على تنفيذها خاصة أن لكل محافظة إمكانيات معينة يجدر البحث عنها واستغلالها.
3. نتيجة لارتفاع معدلات الهجرة من القدس إلى رام الله، فإنه من الضرورة بمكان تنسيق الجهود المختلفة للجهات ذات العلاقة من أجل العمل على تثبيت المواطن المقدسي على أرضه، والحد من الهجرة المستمرة لسكان القدس.

4. حث المجتمع الدولي ومؤسساته للضغط على إسرائيل من أجل التخفيف من الممارسات الإسرائيلية من اغلاقات وحواجز وتسهيل حركة السلع والأفراد.
5. تطوير حركة المواصلات وتسهيلها داخل محافظة رام الله، وبينها وبين المحافظات الأخرى لتشجيع الأشخاص على البقاء في مناطق سكناهم الأصلية.
6. توجيه المساعدات الدولية نحو البنية التحتية والمشاريع التطويرية في المحافظات وخاصة تلك المصدّرة للعمالة.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع العربية:

1. مطرية، عوض، هنطش، إبراهيم وآخرون (2008)، "هجرة الأدمغة من المجتمع الفلسطيني: دراسة استكشافية لقطاعي الصحة والتعليم العالي"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.
2. السكران، محمد، محمد، صديق (2005)، "حجم الهجرة الداخلية ومحدداتها وآثارها في المملكة العربية السعودية"، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية والإدارة العامة لبرامج المنح، ع س- 3- 10 جامعة الملك سعود.
3. المالكي مجدي، ياسر، شلبي (2000)، "الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، كانون أول.
4. خوجو، ميسون، (2012)، "استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين"، دراسة حالة، قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
5. الخلايلة، هدى أحمد، (2010)، "هجرة الكفاءات العلمية والفكرية العربية، أسبابها ونتائجها"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 55.
6. الكواكبي، سلام، (2010)، "هجرة العقول والكفاءات في المشرق العربي"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسياد، الأسكوا، الأمم المتحدة.
7. عارف، محمد، (2010)، "حركة الكفاءات العربية والإقليمية والدولية"، المستقبل العربي، العدد 377.
8. الخشاني، محمد، وبنسعيد محمد، (2010)، "التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المشرق العربي الأربعة، سوريا، لبنان، الأردن ومصر"، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا، الأسكوا.
9. دريدي، محمد، (2009)، "الهجرة الداخلية والعائدة في الأراضي الفلسطينية"، منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد.
10. المنظمة الدولية للهجرة، (2009)، "تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي"، نسخة إلكترونية: http://www.egypt.iom.Int/Publications.htm
11. تقرير التنمية الإنسانية، (2010)، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، "الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Hunt, Jennifer, (2004), "Are migrants more skilled than non-migrants?", Repeat Return and same-employee migrants (July 2004), NBER working paper NO. w 1.633/. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=565844.
2. Aldakhil,K,I (1999), "Patterns and Determinants of Internal Migration in the Arab countries; the case study at Egypt", working paper 9933, Economic Research forum, king Saud university.
3. Day,K.M. and winer S.L., (2005), "policy Induced internal migration: An Empirical Investigation of the Canadian case", CESIFO working paper No.1605, category/: pubic finance.

4. De Haas, H., (2005), "migration remittances and regional development", International Migration Institute.
5. De, Jong, G.F., chamratrithirong, A. and Tran, Q-G (2002), "for better, for worse; Life satisfaction consequences of migration", IMR volume 36, number 3838-863, center for migration studies of New York.
6. European Commission, (2001), "The European commission on factors influencing labor migration", population and Development Review, Vol.27, No.2, PP.391-394.
7. McCornick,B. and Wahba J. (1999), "Big cities and migration; Evidence from Egypt", working paper 9906. Economic Research Forum.
8. Mcken zie, D. and Rapoport, H. (2006), "Can immigration Reduce Educational Attainment? Evidence from Mexico", Policy Research working paper 3952, World Bank.
9. Shi, A, (2006), "migration in towns in china, a tale of three provinces: Evidence from preliminary Tabulations of the 2000 census", policy research working paper 3890, world Bank.
10. Giacaman and Penny Johnson (2002), "population, migration, households, perceptions and preferences for male and female children: costs, education, work marriage, old age", Bir Zeit university, Institute of women's studies.
11. Mansouri, fethi, (2006), "The politics of women and migration in the global south", published by Springer nature, Palgrave pivot, London.
12. Leila farsakh, (2002), "Palestinian labor flows to the Israeli economy: A finished story", journal of Palestinian studies 32(1): 13-27.

هجرة العقول العربية بين عوامل الطرد والجذب وتداعياتها على التنمية في الوطن العربي

د. ليندة محمد بورايو/الجزائر
كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر3

البريد الالكتروني:
lindabourrayou@yahoo.fr

المقدمة

لقد عرف الاهتمام برأس المال الفكري في ظل الاقتصاد المعرفي تزايدا مرتفعا، إذ أصبح من أكثر الموجودات قيمة، الأمر الذي أدى إلى سعي الدول الحثيث إلى استقطابه والمحافظة عليه والعمل على خلق بيئة محفزة وداعمة من أجل إبقائه، خصوصا مع التحديات التي تفرضها العولمة. لذلك أضحت هجرة الأدمغة خارج أوطانها تشكل هاجسا مخيفا للحكومات والمنظمات على حد سواء، لما يترتب على ذلك من تداعيات وآثار سلبية على التنمية المستدامة. فلقد مثّل ولا يزال نزيف العقول العربية وهجرتها من أوطانها أحد المعضلات الرئيسية وراء التراجع الذي تشهده المنطقة، نظرا لتوفر البيئة الطاردة لهذه العقول والكفاءات. إذ تشير أغلب التقارير التنمية البشرية إلى الإخفاق الذي تعيشه الحكومات العربية في قدرتها على استيعاب أبنائها والاستفادة من قدراتهم لدفع عجلة التنمية، ناهيك عن الوضع الاقتصادي الصعب والصراعات والحروب التي تشهدها المنطقة لتشكل هذه العوامل مجتمعة مع غيرها بيئة طاردة بامتياز ساعدت في ارتفاع وتيرة الرغبة في هجرة لكل فئات المجتمع بما فيها الكفاءات والكوادر العلمية المتخصصة. فلقد أظهرت نتائج " المؤشر العربي لعام 2016 أن نسب الذين يرغبون في الهجرة لا يزال مستمرا ومرتفعا والمقدرة ب 25%بغض النظر عن الفئات العمرية لتصبح بذلك ظاهرة مجتمعية. وعليه تحاول الورقة الاجابة عن التساؤلات التالية: ما هي الأسباب الكامنة التي أدت إلى ارتفاع نسبة الرغبة في الهجرة لدى الكفاءات والكوادر العربية خصوصا في الآونة الأخيرة؟ وهل هناك إرادة وسعي حقيقي من قبل الدول العربية لاستدراك ما فات من هدر ونزف للطاقات؟ ما هو حجم هذا النوع من الهجرة وكيف تطور؟ وما نتائج هذه الظاهرة وما تداعياته على البلد المصدر والمستقبل؟ وما هي الحلول المتصورة كي نجعل من هذه الكفاءات المغتربة ورقة رابحة للتنمية في البلد الأصلي؟

أهمية الورقة وأهدافها:

تكمن أهمية الورقة في تناولها لقضية من أهم قضايا الساعة، فلقد حظي موضوع الهجرة في السنوات الأخيرة بأهمية بالغة على كافة الأصعدة، سواء الدولية منها أو الإقليمية أو المحلية، وأضحى أحد المجالات البحثية العابرة للتخصصات ،ومع التوسع الهائل لحجم هذه الظاهرة وتنوع أشكالها عبر العالم وما صاحب ذلك من بروز مشكلات مجتمعية متعددة، عكفت الدول والمؤسسات الدولية و المجتمع المدني على دراسة التحديات و الفرص التي تحتويها بالنسبة للدول المستقبلة أو المصدرة ، و محاولة صياغة الحلول المناسبة لها وربطها بأجندة التنمية. فلقد مثّلت هجرة العقول من المنطقة العربية واستفحالها كظاهرة أحد المعضلات الرئيسية وراء التراجع والتأخر الذي تعرفه المنطقة.

وأما الأهداف فتسعى الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على ما يلي:

_البعد المعرفي لهجرة الأدمغة ومحاولات المنظمات الدولية والإقليمية لبناء فهم مشترك حول قضايا الهجرة والتنمية.

_التعرف إلى مجمل الأسباب الكامنة وراء الهجرة النوعية للعقول العربية.

_الأسباب الدافعة والمستقطبة لهجرة العقول العربية.

_الآثار الايجابية والسلبية لهجرة الأدمغة العربية على التنمية في الوطن العربي.

_اقتراح توصيات للوصول إلى مقاربة الكسب المشترك بين الدول المصدرة والمستقبلة والمهاجر على حد سواء.

المنهجية المعتمدة في الورقة:

قصد إنجاز هذه الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث يتجلى المنهج الوصفي في تجميع وشرح عناصر البحث من خلال القيام بالمسح المكتبي لمجموعة من التقارير حول التنمية البشرية والكتب التي لها علاقة مباشرة بالموضوع، مع القيام بتحليل والاستنتاج للعديد من الأفكار والمتغيرات المرتبطة بالدراسة.

أولا: هجرة الأدمغة بين الطرح المعرفي والمساعي المؤسساتية (الدولية والإقليمية):

1-هجرة الأدمغة: الإطار المفاهيمي:

برز مصطلح هجرة الأدمغة في أدبيات البحث في خمسينات القرن الماضي كترجمة لفظية للمصطلح الانجليزي Brain drain ليصف بذلك مغادرة عدد كبير من العلماء والمهندسين البريطانيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم أستعمل للدلالة على «الهجرة العلمية». أما في الوقت الراهن، نلاحظ انتشار تعبيرات كثيرة لوصف هذه الظاهرة، وهي أدق في رأينا من المصطلح السابق المبني على الترجمة اللفظية التي لا تعبر عن المضمون لأن جميع العمال يتوفرون على أدمغة بينما المعني هنا هم الكفاءات والخبرات وعلى هذا يكون الأصح نعت الظاهرة بـ: الهجرة النخبوية، هجرة الكفاءات والمهارات، هجرة المعرفة، هجرة المثقفين، تنقل العمال المهرة أو العاملين في مجال المعرفة(الخشاني،2011،ص14).

كما يشير المصطلح من الناحية الإجرائية إلى هجرة الأفراد المتعلمين والأذكياء بغية تحصيل أجور أحسن وإيجاد أوضاع عمل أفضل، وينظر إليها في العادة على أن لها نتائج سلبية على الدول المرسلة، بسبب تركيزها على رصد العمال المهرة واستنزافهم، وهو على العكس من الطرح الذي يؤكد الآثار الإيجابية للهجرة في تكوين رأس المال البشري، هذا النموذج من المهاجرين واكب بروز نمط للإنتاج في دول الاستقبال في إطار ما يسمى بالرأسمالية المعرفية. ووفقا لتقرير منظمة اليونسكو، تتميز هجرة الأدمغة بمجموعة من الخصائص الرئيسية، و هي على النحو التالي(Iravani,P284).

- معظم التدفقات يشمل المهندسين والعاملين في المجال الطبي والعلماء.
- أصحاب المستوى العالي من المهرة والتكوين أكثر قابلية وميلا نحو الهجرة.
- يجري تحفيز الهجرة من خلال نقص وعدم كفاية التكوين في النظم التعليمية الوطنية في البلدان النامية المختلفة على حد سواء.

وتجدر الإشارة أن تطور الدراسات بشان موضوع هجرة العقول و الأدمغة خصوصا في تسعينيات القرن الماضي قد أدى إلى بروز تحول جديد يتناول الكفاءات تحت إطار كسب الأدمغة أو دوران الأدمغة بوصفه معطى إيجابيا يتجاوز النظرة السلبية التي اتسمت بها ظاهرة هجرة الأدمغة أعواما طويلة، لينظر إلى هؤلاء المهاجرين لا كأفراد انفصلوا عن أوطانهم، بل كجهات فاعلة مستقلة جديدة في إمكانها تطوير علاقات عبر الحدود، وعلى المستوى الجغرافي، فإن حركية المعرفة هذه يمكن أن تكون داخل البلد عندما تتنقل داخل الحدود الوطنية، أو بينية داخل نفس المنطقة أو دولية. ، ولابد هنا من الإشارة إلى أن التقنيات الجديدة للتواصل تقصر المسافات المادية بين الدول، وقد أدى هذا إلى ظهور نوع جديد من العمال تمكن تسميتهم بالمهاجرين الافتراضيين الذين يشتغلون خارج الحدود وبتكلفة أقل. (شاكر، ص113).

والجدير بالذكر أنه مع بداية الألفية الثالثة أصبحت المنافسة شديدة لاستقطاب هذه الكفاءات بين الدول المتقدمة، وهكذا لجأت بعض هذه الدول إلى إعداد برامج خاصة مثل: "البطاقة الخضراء" في ألمانيا (2005)، وبطاقة "كفاءات وموهوبون" التي أدخلت إلى فرنسا بموجب قانون ساركوزي (2006) وتهم هذه البطاقة الكفاءات العلمية والمثقفين والمقاولين والفنانين والرياضيين والأطر العليا. وبعدها تبنى ساركوزي مقاربة "الهجرة المنتقاة". وعلى مستوى الاتحاد الأوربي، تبنى المفوض الأوربي فراتيني في خريف عام 2007"البطاقة الزرقاء". وفي كندا والولايات المتحدة دفع ذلك إلى تكييف قوانينهما. لاستقطاب هذه الكفاءات لتستخدم هذه الأخيرة تأشيرات خاصة بهذه الهجرة النوعية (الخشاني، ص16).

ويبين جدول (1)، نسب الراغبين في الهجرة إلى البلدان المتقدمة، وبخاصة أمريكا وأوروبا، وكذلك إلى بلدان ودول الخليج العربي.

جدول (1) البلدان التي ينوي المهاجرون من المنطقة العربية الذهاب إليها

البلد	دول الخليج	كندا	ألمانيا	ايطاليا	فرنسا	أمريكا	هولندا	اسبانيا	ليبيا	بلد أخر
النسبة	8.8	11.7	12.8	13.2	19.5	8.8	7.8	5.8	3	8.4

المصدر:www.AJMidan.com

2-الاهتمام الدولي بقضايا الهجرة والتنمية:

لقد شهد العقدان الأخيران زيادة ملحوظة في الحوارات وآليات التشاور بشأن الهجرة الدولية بكل أنواعها على المستوى العالمي، مما يعبر على زيادة الوعي بطابعها المتعدد الأبعاد وبضرورة التعاون المتعدد الأطراف بشأن مختلف جوانب المسألة ،و يبقى أن تنامي أهمية و ألوية إدارة الهجرة على الصعيد العالمي ينعكس في كون الإحجام و الخلافات في الماضي قد تحولت إلى حد ما نحو زيادة التعاون و زيادة الاعتراف بالفوائد التي ستتحقق من المناقشات و الإجراءات العالمية .فتعدد الفعاليات الدولية ذات العلاقة بالهجرة والتنمية ما هو إلا تعبيراً عن مدى الاهتمام الدولي المتزايد بهذه القضايا، ويؤكد تنظيم والمشاركة في مثل هذه الأنشطة على تضافر الجهود الدولية الساعية إلى تطوير المعرفة حول العلاقة بين الهجرة والتنمية، واستثمار هذه المعرفة في تطوير السياسات التنموية على المستوى الإقليمي والدولي.و يعتبر الحوار رفيع المستوى حول الهجرة والتنمية الذي تنظمه الجمعية العامة للأمم المتحدة الحدث الأبرز والأهم في هذا وقد عقد هذا الحوار لأول مرة عام 2006 كما تم عقد المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية بصورة سنوية منذ عام 2007وقد أولت المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال الهجرة وكذلك عمليات التشاور الإقليمي اهتماماً بالغاً بالإعداد لحوارات رفيعة المستوى حول الهجرة والتنمية. ويبين جدول (2) نماذج مختارة من حوارات ومشاورات حول الهجرة على المستوى العالمي خلال القرن الحادي والعشرين.

الجدول (2): أمثلة من حوارات ومشاورات حول الهجرة على المستوى العالمي خلال القرن الحادي والعشرين:

السنة	الحوار أو المبادرة	النواتج الرئيسية
2001-2004	مبادرة برن، التي أطلقتها سويسرا والمملوكة للدولة.	برنامج العمل الدولي لإدارة الهجرة بما في ذلك:(1) تفاهمات مشركة تحدد الافتراضات والمبادئ الأساسية المشتركة التي تقوم عليها إدارة الهجرة.(2) الممارسات الفعالة بشأن مجموعة عن قضايا الهجرة التي تعتمد على الخبرات الفعلية و العملية للدول.
2003-2005	اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية التي تشارك في رئاستها كل من سويسرا و السويد، وتتضمن أكثر من30 دولة كجزء من المجموعة الأساسية	الهجرة في عالم مرتبط ،اتجاهات جديدة للعمل: تضع هذه الوثيقة إطارا لصياغة استجابات متماسكة لمسالة الهجرة الدولية على الأصعدة الوطنية و الإقليمية و العالمية.
2006	الحوار الرفيع المستوى للأمم المتحدة حول الهجرة الدولية والتنمية.	القرار(A/RES/ 61/208) بشان الهجرة الدولية والتنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء في كانون الأول / ديسمبر 2006 وتمت الإشارة في موجز الحوار الرفيع المستوى الذي من قبل رئيس الجمعية العامة(A/61/515) إلى دعم استمرار الحوار العالمي حول الهجرة الدولية والتنمية.
2007 إلى اليوم	المنتدى العالمي للهجرة والتنمية.	عملية تقودها الدول: تسمح بالتشاور و الحوار و التعاون بشان قضايا الهجرة الدولية بمشاركة حكومية واسعة ومتزايدة، وقد سبقت مناقشات المجتمع المدني مناقشات الدولة بوجود مساحة مشتركة للتفاعل
2013	الحوار الرفيع المستوى للأمم المتحدة حول الهجرة الدولية والتنمية.	الإعلان المعتمد المتفق عليه بالاجتماع من قبل الجمعية العامة(A/RES/ 68/4) ، والذي اعترف بضرورة التعاون و العمل الدولي في ا دارة الهجرة وحماية حقوق المهاجرين وأكدها.
2016	اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى لمعالجة التحركات الواسعة النطاق للاجئين والمهاجرين.	المؤتمر القمة الأول على مستوى الرؤساء الدول و الحكومات عن تحركات اللاجئين و المهاجرين على نطاق واسع، أدى إعلان نيويورك بالاجتماع من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدية 193 دولة عضوا.

المصدر: تقرير المنظمة الدولية للهجرة ،2017، ص142.

وبناء على هذا التصور ،طور برنامج الامم المتحدة الإنمائي مشروع "نقل المعرفة عن طريق المواطنين المغتربين الذي يهدف إلى عكس أنماط هجرة الأدمغة من الرعايا المغتربين بتشجيعهم على التطوع بخبرتهم في خدمة أوطانهم فترات

قصيرة كما دعمت أكاديمية العلوم للعالم الثالث و اليونسكو فكرة الزيارات التي يقوم بها كبار العلماء للإقامة شهرا كاملا كحد أدنى في المؤسسات الموجودة في البلدان النامية.كما عمدت الدول إلى دمج الهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ،إلى تصحيح عدم الاعتراف بالصلات بين الهجرة و التنمية في الخطط السابقة ، أي في الأهداف الإنمائية للألفية. (التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية، ص1 ،2014).

3-إسهامات جامعة الدول العربية في إشراك الكفاءات العربية المهاجرة في عملية التنمية:

يزخر الوطن العربي بذخيرة مهمة من أبنائها المقيمين في الخارج الذين يمكنهم لعب دور إيجابي وفعال في تنمية بلدانهم الأصلية وخاصة في المرحلة الحالية .ووعياً بهذه الحقيقة، فقد حاولت جامعة الدول العربية تفعيل دور المغتربين العرب داخل مجتمعاتهم في المهجر واهتمت بالتواصل معهم ومد جسور الحوار والتعاون لما فيه فائدة الطرفين، وقد اتضح ذلك من خلال العديد من القرارات التي أصدرها مجلس الجامعة على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري منذ عام1955 والتي أكدت في مجملها على الاهتمام بنشر الثقافة العربية في الخارج ،والتواصل مع رموز ومؤسسات الجاليات العربية للتحاور، وبحث كيفية دعمهم للقضايا العربية إلى جانب محاولة إزالة العوائق أمام جذب الكفاءات العربية المهاجرة للمساهمة في جهود التنمية العربية(التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية،ص3).

وسعياً لتمكين الدول العربية من تطوير المعرفة بأبعاد العلاقة بين الهجرة والتنمية، تقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتنفيذ العديد من البرامج والأنشطة، ولذلك تم اختيار موضوع الهجرة والتنمية ليكون عنوان العدد الثالث من تقرير الهجرة العربية الذي تصدره الأمانة العامة.ويصدر هذا التقرير في الوقت الذي تعد فيه المنطقة العربية في أشد الحاجة إلى ربط قضايا الهجرة بالتنمية، وإلى التعرف على الأدوار المحتملة للجاليات المغتربة في التخطيط والممارسة من أجل التنمية، وخصوصاً بعد الثورات العربية، بهدف مساعدتها على عبور المرحلة وإحداث التنمية والنهضة في مختلف المجالات سواء عن طريقا قيام الجاليات المغتربة بإرسال التحويلات المالية، أو الاستثمار في بلدانهم الأصلية، أو نقل المعرفة التي اكتسبوها في مختلف المجالات .وتسعى جامعة الدول العربية إلى تنظيم هذه الجهود وتعميمها لتحقيق أقصى استفادة ممكنة تلف أقطار الوطن العربي.كما يبرز سعي و إسهامات جامعة الدول العربية في مجال الهجرة و التنمية إيماناً منها بأهمية تعزيز الجوانب الإيجابية للهجرة العربية والتقليل من انعكاساتها السلبية على عمليات التنمية والتطور العلمي والتكنولوجي في الدول العربية، ووعياً منها بأهمية ظاهرة الهجرة العربية من حيث الحجم وتنوع أشكالها بما في ذلك هجرة العمالة المؤقتة والطويلة الأجل و هجرة الأدمغة ، فإنها اهتمت منذ عام 1974 بإزالة العوائق أمام جذب هذه الكفاءات للمساهمة في جهود التنمية العربية، وتمثل هذا في العديد من القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة بمستوياته المختلفة بهذا الشأن . إذ شددت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على ضرورة إدماج الهجرة في خطط التنمية الوطنية في بلدان الأصل والمهجر، والعمل على وضع برامج لإشراك الكفاءات العربية المهاجرة في عملية التنمية في الوطن العربي من خلال نقل خبراتهم وتطوير الشراكات وشبكات التواصل بينهم وبين نظرائهم في المنطقة العربية، ومساعدتهم للحصول على معلومات أفضل عن فرص العمل والاستثمار في المنطقة، والاستفادة من وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة في تحقيق ذلك .كما شجعت الأمانة العامة المبادرات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال التواصل مع الجاليات المغتربة في سبيل تعزيز جهود التنمية في بلدان الأصل، حيث قامت على سبيل المثال بتثمين المبادرة التي أطلقتها مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع لإنشاء شراكة مستدامة بين العلماء العرب المغتربين في الخارج، وحثت الدول العربية الأعضاء على الاستفادة من هذه التجربة لبناء شبكة للكفاءات العربية في الخارج في مختلف التخصصات. (التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية،2008، ص1)

ويبقى أن نستنتج أن المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية حاليا تجعلها في أشد الحاجة إلى ربط قضايا الهجرة بالتنمية، وإلى التعرف على الأدوار المحتملة للجاليات المغتربة في التخطيط والممارسة من أجل التنمية .و لا يمكن تحقيق

ذلك إلا من خلال السعي و الاجتهاد إلى تنظيم هذه الجهود وتعميمها لتحقيق أقصى استفادة ممكنة تلف أقطار الوطن العربي، وكان من أهم هذه الجهود تنظيم مؤتمر العلماء العرب المغتربين تحت شعار «عندما تتكامل العقول العربية» الذي عقد يومي 19 و20 ديسمبر/ كانون أول 2012 بالتعاون مع (جمعية التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم العربي) بالولايات المتحدة SASTA،والذي صدرت عنه «مبادرة العلماء العرب المغتربين» المتضمنة مشروعات في ثلاث مجالات هي: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلوم الطبية والصحية، والطاقة البديلة. وتبقى جهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في هذا المجال متواصلة ومستمرة، فهي تعمل مع مختلف الكيانات ذات العلاقة من حكومات ومنظمات دولية وإقليمية ومنظمات مجتمع مدني، من أجل الوصول إلى هدفها المتمثل في إشراك الكفاءات العربية المهاجرة في عملية التنمية في الوطن العربي، والذي تؤمن أنه سيتم تحقيقه في النهاية طالما توفرت الإرادة لدى جميع الأطراف إلا أن المشوار لا يزال طويلا نظرا لما يعرفه الوطن العربي من أزمات بنيوية في شتى المجالات (التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية،2008).

ثانيا: خلفيات وأسباب هجرة العقول العربية:

تتباين أسباب هجرة الكفاءات العربية بين أسباب اقتصادية وسياسية وشخصية، منها أسباب دافعة تتعلق بالبلدان الموفدة، ومنها أسباب مستقطبة أو جاذبة تتعلق بدول الاستقبال. ولقد كانت وستظل الدول العربية من أهم الدول الموفدة لهذه الكفاءات في اتجاه الدول المتقدمة ودول الخليج، علما بأن الحركية الهجرية داخل المنطقة تتنوع بين دول مرسلة ودول مستقبلة ودول في ذات الوقت مرسلة ومستقبلة وفيما يلي عرض لها:

1-الأسباب الدافعة:

تتعدد الأسباب الدافعة لهجرة الكفاءات بين أسباب مرتبطة بسوق العمل وتزايد أعداد الخريجين الحاصلين على شهادات عليا والباحثين عن العمل وكذلك عدم التكافؤ بين الكفاءات وفرص العمل، بالإضافة للعديد من الأسباب الأخرى الدافعة التي نعرضها بالتفصيل أدناه.

- **الأسباب المرتبطة بسوق العمل:**

مشكلة العمالة بشكل عام وتوظيف الخريجين من الشباب على وجه الخصوص، هو مصدر قلق كبير للبلدان العربية، فجميع هذه البلدان تعرف نسبا تقريبا عالية من البطالة، كما يبين ذلك الجدول رقم 4.1 الذي يقارن معدلات البطالة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم. فمن الواضح أن معدل البطالة في منطقة وشمال إفريقيا والشرق الأوسط هو تقريبا ضعف المتوسط العالمي. ويتحمل الشباب وطأة البطالة على الرغم من أنهم أفضل تعليما من الأجيال السابقة. ففي الشرق الأوسط، ارتفع معدل البطالة بين الشباب في عام 2011، إلى 26.2% . أي أن أكثر من ربع الشباب عاطلون عن العمل. أما في شمال أفريقيا، فإن معدل البطالة بين الشباب كان يقرب من 29٪ عام 2000، أنخفض بعد ذلك إلى 23٪ عام 2010، ولكن تحت وطأة الأزمات السياسية والاجتماعية في المنطقة، ارتفع هذا المعدل من جديد إلى 27٪.

هذا الضغط على سوق الشغل يغذي "النزوح إلى الهجرة" وبخاصة في شكلها غير القانوني. ومن أجل الحد من هذه الظاهرة، فإن ذلك يقتضي في مجال كدول المغرب العربي الثلاث تنمية فاعلة ومستدامة قادرة على خلق حوالي مليون وظيفة عمل سنويا: المغرب 400,000 وظيفة عمل، الجزائر 500,000 وظيفة وتونس، 100,000 وظيفة (الخشاني، ص50).

- **تزايد أعداد الخريجين الحاصلين على شهادات عليا والباحثين عن العمل:**

بحسب دراسة علي أحمد (2017) فإن الدول العربية بذلت مجهودات جد مهمة من أجل تطوير تعليمها العالي كما يبرز ذلك معدلات التسجيل الخام في المؤسسات الجامعية، كما هي مبينة في جدول (3). واعتبارا للتدفقات المتزايدة

باستمرار للحاصلين على شهادات التعليم العالي، فإن دول المنطقة تعاني من معدلات بطالة مرتفعة بالنسبة لهذه الفئة من السكان النشطين. ومما يعقد الأمور بالنسبة للتقليص من حجم البطالة، أن هؤلاء الشباب يفضلون العمل في القطاع العام الذي يظل أكبر مشغل في أغلب البلدان العربية (14% إلى 40% من مجموع السكان النشطين). وبما أن هذا القطاع أصبح غير قادر على استيعاب الأفواج الكثيرة التي تنزل إلى سوق العمل، فان حل الهجرة يظل مطروحا.

جدول (3) معدلات التسجيل الخام في التعليم العالي في الدول العربية الموفدة

الدول	لبنان	فلسطين	الأردن	تونس	الجزائر
المعدل	2.52%	7.45%	7.40%	4.34%	6.30%
الدول	مصر	العراق	المغرب	اليمن	موريتانيا
المعدل	5.28%	5.15%	9.12%	6.10%	8.3%

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير حول التنمية الإنسانية 2011

- **عدم التكافؤ بين الكفاءات وفرص العمل:**

إن تقلص قدرة التوظيف في القطاع العام، نتيجة السياسات الاقتصادية الصارمة، جعلت الوظائف المتوفرة دون حجم الطلب مما يجعل الحصول عليها يخضع لمنافسة قوية بين المرشحين. بموازاة مع ذلك، يظل معدل التوظيف منخفضا في القطاع الخاص الذي يشتكي أيضاً من عدم التلاؤم بين التكوين وحاجيات سوق العمل. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الوضع يدعمه عدم وجود تنسيق واتصال بين الجامعة والاقتصاد والسياسة العلمية والتكنولوجية، ويتفاقم هذا القصور بسبب فشل النظام المقاولاتي من التأطير الذي يعرف مستوى ضعيفا ولا يولي أهمية كبيرة إلى مجال البحث والتنمية (مركز دراسات الوحدة العربية، ص21).

- أسباب سياسية:

تتمثل الأسباب السياسية في الافتقاد لآليات الديمقراطية التي تكفل تكافؤ الفرص لكل المواطنين. فآليات «الارتقاء الاجتماعي» ليست مبنية على «حكم ذوي الجدارة» (Meritocraty) ولذا فهي بالتالي لا تقدم نفس الفرص لكل المواطنين. وتظهر أيضا في غياب الحريات التي تسمح باتخاذ مبادرات فردية وجماعية، كما هو الشأن بالنسبة لبعض الأنظمة السياسة المستبدة وفي ظل هذه الأوضاع السياسية وغياب الأمن الذي يشكل إحدى الركائز الأساسية للتنمية، ترتفع وتيرة النزوع إلى الهجرة خصوصا عند الشباب (الاسكوا، 2013).

- تواضع الميزانية المخصصة للبحث العلمي: بوجه عام، فإن النفقات الكلية المخصصة للبحث تظل متواضعة، فهي تقدر بالنسبة للمغرب بـ 0.7% من إجمالي الناتج القومي. والمعدلات المسجلة في الجزائر وتونس (1%) هي قريبة من معدلات مسجلة في بلاد أخرى ذات مستوى متوسط من التقدم مثل الهند (1%)، وهذه المعدلات تظل أقل من المعدلات المسجلة في بلاد صاعدة، مثل كوريا الجنوبية (2%)، ويمكن أن نضيف إلى مظاهر الخلل هذه عوامل أخرى، مثل ضعف وسائل التحفيز الفكري (مختبرات، مكتبات، روابط مهنية)، والخمود البيروقراطي (بني تراتبية جامدة في الشركات والمؤسسات العامة) 2009(علي أحمد،ص11، 2017).،وعليه يغيب عن الحكومات في الدول المغاربية بصفة خاصة، وأصحاب القرار في العالم العربي وهي تضع الاستراتيجيات وتقدم التمويل المخصص للبحث العلمي - على ضآلته- الارتباط الوثيق والعلاقة الطردية بين تمويل التعليم والبحث العلمي والإنتاجية، فبحسب الدكتور "محمد متولي غنيمة" في كتابه "تمويل التعليم والبحث العلمي والإنتاجية"، فإن العلاقة بين تمويل التعليم والبحث العلمي والإنتاجية والناتج الإجمالي مترابطة، فكلما ضعف تمويل التعليم والبحث العلمين تدهورت الإنتاجية والناتج الإجمالي، وهو ما يوضحه الشكل التالي الوارد في الصفحة 105 من الكتاب.

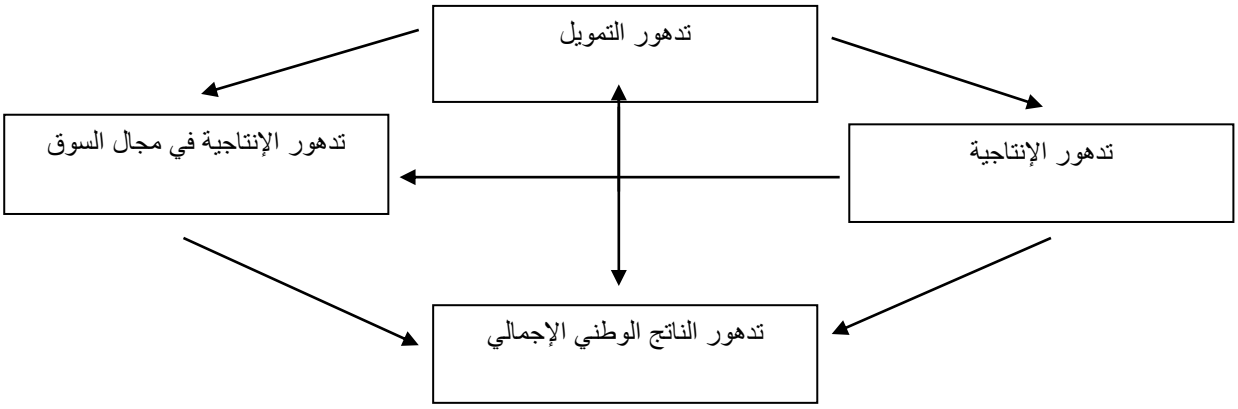

2-الأسباب لمستقطبة:

تدفع عوامل أخرى خارجية ذات طبيعة سياسية ومهنية النخب إلى الهجرة. فيما يخص الشق السياسي، تجدر الإشارة إلى أن العجز الحاصل في الكثير من القطاعات دفع حكومات هذه الدول إلى بلورة سياسات منفتحة على توظيف هذه الكفاءات. ففي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تظل «ملائمة الهجرة لحاجيات سوق العمل أولوية أساسية للسلطات العمومية» كما جاء ذلك. في تقرير لهذه المنظمة من أجل توظيف هذه الكفاءات، تحدد هذه الدول لوائح للمؤهلات التي تحتاجها كأساس لاختيار المهاجرين مع تحيين هذه اللوائح باستمرار. ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال، تراجع اللجنة الاستشارية للهجرةMigration Advisory Committee على الأقل جزءا من هذه اللوائح كل ستة أشهر. وفي ألمانيا، ومن أجل الحصول على بيانات دقيقة حول حاجيات سوق العمل، وضعت الوزارة الاتحادية للعمل والشؤون الاجتماعية نظاما لرصد هذه الحاجيات. وقد ظهرت النتائج الأولى لهذا النظام في خريف 2011.

وفي دأبها للبحث عن الكفاءات، أصبحت الكثير من الدول كأستراليا والمملكة المتحدة وكندا والدنمارك وهولاندا تطبق نظام النقط وتستند في اختيارها لتلك الكفاءات على عدة معايير: خصائص الوظيفة المقصودة، الخبرة المهنية، الشهادات المحصل عليها لتصبح التشريعات أكثر مرونة لتلبية حاجيات سوق العمل من المهارات (الهجرة الدولية والتنمية، ص53).

ويبين جدول (4) التدفقات الهجرية من الدول العربية في اتجاه الاتحاد الأوروبي

جدول (4): التدفقات الهجرية من الدول العربية في اتجاه الاتحاد الأوروبي

السنة	العدد
2004	192.8 ألف
2005	180.5 ألف
2006	184.5 ألف
2007	187.2 ألف
2008	191.7 ألف
2009	164.4 ألف
2010	149.5 ألف
2011	137.3 ألف
2012	141.2 ألف
2013	167.2 ألف
2014	238.5 ألف

المصدر: WWW.AJMidan.com

أما فيما يخص الأسباب المهنية، فيتعلق الأمر بمحيط جاذب في البلاد المتقدمة يتسم بظروف عمل وحياة مغرية:

• مرونة تنظيمية.

• عقلية التنافس.

• إمكانات مستقبلية في الترقي في العمل والوصول إلى فرص جديدة.

• عناصر الجذب القطاعية المرتبطة بالمهن الجديدة في مجال التكنولوجيا الجديدة. هذه العوامل ذات الصفة المهنية يدعمها

عوامل أخرى ذات صفة شخصية:

• حوافز في الأجور وأنظمة الترقي والفرص المتاحة.

• أنظمة ضمان اجتماعي جد متطورة.

• إمكانية مساعدة الأقارب والوصول إلى اختيار أفضل بشأن تمدرس الأطفال (التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية، ص53).

3-تقييم حجم هجرة الكفاءات العربية:

هناك ثلاث دول عربية تصنف ضمن العشرين دولة الأكثر استقبالا للهجرة في العالم: السعودية، الإمارات العربية المتحدة والأردن. هذه الدول تستقبل تدفقات هجرية من الدول العربية منها كوادر ذات كفاءات عالية. هذه الهجرة النخبوية بدأت في الدول البترولية مع الموجات الأولى للهجرة وكانت تتكون من كفاءات مصرية، لبنانية، سودانية ومغاربية عملت في مختلف القطاعات الاقتصادية. ولكن المنطقة العربية تظل من أهم المناطق الموفدة للهجرة في العالم. وتمر تدفقات هذه الهجرة: – عبر عدة ممرات منها أساساً فلسطين -في اتجاه الأردن، مصر في اتجاه– السعودية، مصر في اتجاه- الأردن، مصر في اتجاه–ليبيا، اليمن-في اتجاه السعودية، الجزائر في اتجاه- فرنسا، المغرب- في اتجاه فرنسا، المغرب-في اتجاه اسبانيا، المغرب في اتجاه-ايطاليا.

إن المهاجرين من المنطقة العربية ينتسبون إلى عدة موجات هجرية ويتميزون اليوم باختلاف نماذجهم المهنية، فمهاجري الجيل الأول، كما تؤكده أدبيات الهجرة، كان مستواهم الدراسي في الغالب ضعيفا، بل وكانت نسبة الأمية فيهم مرتفعة، ضعف في التأهيل ومداخيل تنحصر في أجور العمل. بموازاة هذه النماذج التقليدية، برزت نماذج وأصناف جديدة من المهاجرين تعمل في أنشطة متطورة وفي قطاعات اقتصادية مختلفة ومجالات علمية متميزة كالمهن الحرة، علماء، مفكرون، رجال أعمال، أطباء، مهندسون، أساتذة، تقنيون وعاملون في وظائف وسطى في قطاعات الصحة والتعليم وغيرها.

إذا كنا نتوفر على معطيات إحصائية تقريبية فيما يخص حجم الهجرة بصفة عامة، فإننا نفتقر إلى معطيات رقمية حول النخب والكفاءات. فالظاهرة يصعب تقييمها، ومما يزيد في تعقيد الأمور بروز قنوات جديدة للتوظيف غير القنوات التقليدية، ويتعلق الأمر بشبكة الانترنت، فهذه الوسيلة تمكن الآن من البحث عن الكفاءات المرغوب في توظيفها أينما كانت في أجل سريع وبكلفة ضعيفة فحسب دراسة قامت بها مؤسسة (STEPSTONE)، وهو موقع متخصص في التوظيف عبر الانترنت، وللأرقام المتوفرة دلالة آنية، فان عدد السير الذاتية على الشبكة ارتفع من 25 ألف سنة 1994 إلى 7.65 مليونا سنة 2000 ثم إلى 14 مليونا سنة2002.

وعلى كل، تظل المعطيات حول هجرة الكفاءات نادرة وعندما توجد، فإنها تظل تقريبية، فإجمالا يقيم في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حوالي 20 مليون من الأشخاص ذوي الكفاءات العالية، وهو عدد يتزايد باستمرار. وفيما يخص تأهيل هذه الكفاءات، فالمنطقة العربية تعرف هجرة قوية أساساً في قطاعين حساسين، الصحة والتعليم مما يكون له انعكاس سلبي على الإعداد الصحي والتربوي لرأس المال البشري في الدول المرسلة. فالأطباء، وكما يوضح جدول (5)، على

الخصوص يعرفون مستوى عال للهجرة نظرا للطلب الكبير في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فعدد هؤلاء يصل إلى27.265 طبيبا وهو ما يقرب من 8% من الأطباء المكونين في المنظمة(الأمم المتحدة، ص63،).

جدول (5) هجرة الأطباء من الدول العربية

الدول	العراق	مصر	جيبوتي	البحرين	الجزائر	موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن
المهاجرون الأطباء	2871	7791	26	29	10860	42	800	3042	22	878
الأطباء المكونين في البلاد %	18.4%	%5.4	23.2%	2.8%	44.3%	11.4%	10.6%	19%	3.4%	8.2%
الدول	اليمن	فلسطين	الإمارات المتحدة	المغرب	تونس	سورية	السودان	الصومال	السعودية	عمان
المهاجرون الأطباء	47	15	258	654	222	3966	1083	98	359	12
الأطباء المكونين في البلاد %	1.3%	0.7%	3.2%	4.7%	3.2%	15.4%	17.9%	21.9%	1.2%	0.4%

Clemens, Michael& Ganilla Pettersson : New Data On African Health Professionals Abroad »Document de travail 95. Center for global Development. Washington DC 2006.

جدير بالذكر أن هجرة الكفاءات في كثير من الحالات تكون نتيجة التكوين والدراسة في بلدان الاستقبال. فعدد الطلبة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد بلغ 2.349.190 طالبا سنة 2009، نسبة مهمة منهم تتكون من الطلبة العرب، فالطلبة المغاربة على سبيل المثال يشكلون من حيث عددهم أهم فئة طلابية من خارج بلدان المنظمة (37.350 طالبا). في الكثير من الحالات، ينتهي الحال بهؤلاء الطلبة إلى «ذهاب بلا عودة». هؤلاء الطلبة يشكلون مصدرا مهما للكفاءات فيبلدان الاستقبال (رسالة ماجستير).

واعتبارا لما سبق، نلاحظ أن هجرة الكفاءات العربية هي ظاهرة تتقوى ومن المنتظر تحت تأثير الأسباب المذكورة أن تزداد انتشارا في السنوات القادمة خصوصا مع ما تعرفه البلدان العربية من أزمات سياسية زادت الوضع حسرة.

ثالثا الهجرة وتداعياتها على التنمية في الوطن العربي:

1-علاقة الهجرة بالتنمية:

يمكن للهجرة أن تلعب دورا مهما في عملية التنمية البشرية إذا ما أحسن توظيفها والاستفادة منها، فقد عملت الهجرة على تدعيم النمو الاقتصادي العالمي وأسهمت في تطور الدول والمجتمعات، كما أغنت العديد من الثقافات والحضارات، وتساهم الهجرة الدولية في التنمية من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي: تحويلات المهاجرين لأوطانهم الأصلية، ونقل المعارف والخبرات المكتسبة في بلدان المهجر للوطن الأم، والتبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية المشتركة التي يؤسسها المهاجرون. ونتناول فيما يلي عرضا لتلك المحاور:

- ✓ **تحويلات المهاجرين**

تتمثل أهمية التحويلات وأثرها على التنمية في كونها أحد أهم التدفقات المالية على مستوى العالم أجمع، حيث يفوق حجم تدفقات تحويلات المهاجرين حجم تدفقات المعونات الأجنبية، وتأتي مباشرة من حيث الحجم بعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تمثل التحويلات إحدى الأدوات الهامة التي يمكن أن تساهم مساهمة إيجابية وفعالة في تنمية اقتصاديات البلدان المستقبلة لها إذا ما توافرت البيئة المناسبة والسياسات الحكومية المحفزة التي تمكنها من أداء هذا الدور.

ومن الآثار الإيجابية للتحويلات على مستوى الاقتصاد الكلي في الدول المستقبلة لها الدور الهام الذي تلعبه في مساندة ميزان المدفوعات في تلك الدول واتسامها بالاستقرار النسبي بما يساعد حكومات الدول المستقبلة على التيقن بحجم المتوقع من التحويلات، كما تلعب التحويلات دورا مهما في دعم احتياطات النقد الأجنبي للدول المستقبلة لها. أما عن الآثار المتعلقة بالاقتصاد الجزئي، فإن التحويلات تلعب دورا هاما في تكوين رأس المال اللازم للمهاجرين بما يمكنهم من القيام بمشروعات اقتصادية غالبا لم تكن الفرصة سانحة لهم لإقامتها ما لم تتواجد هذه التحويلات، كما تمكن التحويلات حائزيها وذويهم من الارتقاء بمستوى المعيشة والإنفاق على خدمات التعليم والصحة ومواجهة النفقات

الجارية للأسرة بشكل أفضل وأسرع مقارنة بالوضع في حال غياب هذه التحويلات. ومن الجدير بالذكر أن تحويلات المهاجرين تعاني من مشكلات عديدة تتعلق بالقياس وذلك كون أن الجهات المسئولة عن حساب حجم التحويلات غالبا ما تقوم فقط بحساب التحويلات التي تمر من خلال القطاع المالي الرسمي وخاصة البنوك، بل وتختلف أيضا الجهات المسئولة. والتي غالبا ما تكون البنوك المركزية. في منهجية احتساب التحويلات التي تمر من خلال شركات تحويل الأموال، ناهيك عن التحويلات النقدية والعينية التي لا تتم من خلال الأنظمة المالية المعتمدة، الأمر الذي يعنى أن حجم التحويلات المعلن من قبل الدول أو الهيئات عادة ما يكون أقل من حجم التحويلات الحقيقي. ومن ثم فإن الآثار الحقيقية للتحويلات على التنمية غالبا ما تكون أقوى من حيث التأثير وأشمل من حيث النطاق مما يتم الإعلان عنه أو دراسته.

ومن الأمور الأخرى المرتبطة بالآثار السلبية للتحويلات ما يثار حول دورها في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بسبب وجود العديد من الدراسات التطبيقية التي أكدت أن الغالبية العظمى من التحويلات يتم إنفاقها على أنشطة استهلاكية وليست استثمارية. الأمر الذي يشير إلى عدم مساهمة تلك التحويلات بشكل فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاديات المستقبلة لها لأنها توجه بالأساس للاستهلاك وليس الاستثمار. وتتفق الأدبيات على أن الآثار السلبية للتحويلات على مستويي الاقتصاد الكلي والجزئي من الممكن تداركها أو التقليل من وقعها إذا ما توفرت البيئة الاقتصادية اللازمة لاستقطاب هذه التحويلات وتوظيفها توظيفا جيدا (جامعة الدول العربية،2008).

- ✓ **نقل المعارف والخبرات:**

تعد عمليات نقل المعرفة والمهارات والخبرات والأفكار والثقافة المكتسبة من دول المهجر إحدى الوسائل المهمة لاستفادة بلد المنشأ من المغتربين، والتي تؤثر تأثيراً ايجابي في رأس المال البشرى في بلدان المنشأ. وتختلف قدرات المهاجرين على نقل المعرفة والمهارات والخبرات لبلد المنشأ باختلاف نوعية تلك الخبرات ومدى توافقها مع الخبرات المطلوبة في بلد المنشأ وكذلك مدى جودة القنوات التي توفرها بلدان المنشأ لتسهيل نقل تلك الخبرات.

- ✓ **التبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية المشتركة:**

أكدت الدراسات أن قيام بعض المهاجرين بدعم جهود التنمية في بلد المنشأ، سواء بإقامة مشروعات متطورة فيه، أو القيام بجهود تطوعية في مختلف المجالات يمثل حلولا وسطا بين صعوبة العودة والرغبة في رد الجميل لبلد المنشأ. فتلك الأنشطة تقلل من حدة الآثار السلبية لهجرة الكفاءات وتسهم، جزئيا في تحويل «نزيف العقول إلى كسب لها، مع الاحتفاظ بمقر إقامتهم في بلد المقصد. أضف إلى ذلك أن الانخراط في تلك الأنشطة قد يساعد هؤلاء المهاجرين على استكشاف فرص العودة إلى بلد المنشأ مستقبلا (عبد المعطي،ص 119).

2-الإنعكاسات السلبية للهجرة على التنمية:

للهجرة انعكاسات سلبية في دول المنشأ على عدة مستويات نذكر منها:

- ❖ هذه الهجرة تقلص من حجم اليد العاملة المؤهلة التي يحتاجها البلد المرسل من أجل ضمان تنمية مستقلة ومستدامة، فدول المنشأ تخسر بذلك إحدى مواردها النادرة. فهجرة الكفاءات بقدر ما تشكل ربحا للدول المستقبلة (brain – gain)، تشكل للدول الموفدة (brain – drain)، هذه الخسارة يكون لها انعكاس سلبي على مستوى الإنتاجية وبالتالي على مستوى دخل الفرد والتنمية في هذه البلدان(Docquier,p71) ،.
- ❖ تكوين هذه الكفاءات مكلف جدا ويحتاج إلى وقت كبير، وكمؤشر على ذلك النفقات العمومية في قطاع التعليم التي تقترب من 10%من الناتج الداخلي الخام كما هو الحال في الأردن (9,3%) ولبنان (8,1%) وتصل هذه النسبة في السودان إلى 7,3% وفي تونس إلى 6,2% وإلى 5,8% في الجزائر و5,6% في اليمن و5،5% في المغرب و5,0 % في مصر و3,9% في العراق. من أصل هذه الميزانيات الضخمة امتص التعليم العالي سنة 2010 على

سبيل المثال 1,0% من الناتج الداخلي الإجمالي في المغرب 1,6 %في تونس، 2,6%. في الجزائر و3% في ليبيا (علي أحمد، ص37.)

- ❖ إن الكفاءات (علماء، أطر، رجال أعمال) يشكلون الفئة التي تساهم أكثر في المالية العامة بواسطة الضرائب, ولهذا فان الدول الموفدة تفتقد هذه الموارد الجبائية التي يمكن أن توظف في التنمية.
- ❖ نظرا للفراغ الذي تتركه هذه الكفاءات فإن الدول الموفدة تكون ملزمة أن تؤدي فواتير باهظة لخدمات خبراء دوليين لتعويض أبنائها العاملين في دول أخرى.

وأخيراً تزيد هذه الخسارة حدة اعتبارا لكون الدول العربية باندماجها المستمر في الاقتصاد العالمي وانخراطها في مناطق التبادل الحر سواء مع الاتحاد الأوروبي (الدول المتوسطية) أو مع الولايات المتحدة الأمريكية (الأردن، المغرب) تزداد حاجاتها إلى كفاءات في مختلف الاختصاصات تكون قادرة على الإبداع وتمكين بلادها من قدرات تنافسية تؤهل اقتصاداتها لمواجهة هذا الانفتاح. ففي ظل هذه الظروف، تبقى هجرة الكفاءات من أكبر التحديات التي تواجهها الدول العربية (التقرير الإقليمي للهجرة الدولية، ص31).

3-التوصيات حول آليات الكسب والجذب للكفاءات العربية:

من أجل تحويل «هجرة الكفاءات» إلى «ربح الكفاءات»، وإحلال مفهوم Brain Gain محل مفهوم Brain Drain وبالتالي جعل هذه النخب نافعة لجميع الأطراف، الدولة الموفدة والدولة المستقبلة والمهاجر, يقتضي ذلك تبني سياسة عمومية فاعلة في الدول المضيفة ودول المنشأ تتمحور أساساً حول الإجراءات التالية:

- ✓ **بناء «فهم» لهجرة الكفاءات:** إن بناء هذه المعرفة يظل شرطا ضروريا في أفق اتخاذ القرارات الفاعلة والسياسات الناجعة لمواجهة مختلف التحديات التي تطرحها الظاهرة في المنطقة. من الإجراءات التي تجب في هذا المجال:
  - تحسين إنتاج الإحصاءات بشأن القضايا المتصلة بهجرة الكفاءات.
  - إنشاء وكالة/هيئة عمومية على مستوى كل بلد مهمتها تنسيق وتوفير ونشر بيانات موثوقة ومنتظمة ومستمرة حول الهجرة بصفة عامة وهجرة الكفاءات بصفة خاصة.
  - تطوير الروابط وأوجه التآزر والربط الشبكي بين المؤسسات الإحصائية المهتمة بالكفاءات في مختلف البلدان العربية.
  - إنشاء مراصد إقليمية للهجرة (المغرب العربي، دول الخليج، جامعة الدول العربية،) مهمتها إنشاء بيانات كمية ونوعية حول الهجرة آخذة بعين الاعتبار البعد النوعي (ذكور وإناث) من خلال نظام للرصد الدائم لحركة هجرة الكفاءات.
- ✓ **خلق بيئة مواتية لتنمية الكفاءات في بلدان المنشأ وذلك من خلال:**
  - اعتماد وتنفيذ سياسة تشجيع البحث من أجل التنمية وذلك بإنشاء مراكز ومعاهد للبحوث تتوفر على الموارد البشرية والتقنية والمالية الضرورية.
  - توثيق الروابط بين عالم البحوث وعالم لأعمال عن طريق تشجيع إنشاء مخابر للبحوث داخل الشركات.
  - وضع استراتيجية على مستوى الجامعات تهدف إلى ملائمة البرامج لحاجيات سوق العمل وذلك من أجل محاربة بطالة الخريجين الشباب (بوقال، عطيوي، ص21).
- ✓ **الحفاظ على الروابط مع المغتربين من ذوي المهارات من خلال إنشاء آليات مؤسساتية مناسبة:**

- تعزيز قنوات الاتصال بين المهارات المغتربة وبلد المنشأ أو المنطقة التي ينتمون إليها وذلك باللجوء إلى خبرة هذه الكفاءات وتسهيل تنظيم محاضرات مسافية(عن بعد) بواسطة وسائل الاتصال المعاصرة من قبل الأكاديميين المغتربين لفائدة الجامعات في بلد المنشأ.
- إقامة روابط بين منظمات المهاجرين ذوي المهارات ومراكز البحوث في بلدان المنشأ.
- دعم شبكات الكفاءات المغتربة في الخارج.
- إعداد شراكات بين المؤسسات المكلفة بالهجرة وشبكات الكفاءات المقيمة في الخارج.

✓ **تعزيز جاذبية المنطقة العربية من أجل تشجيع وتحفيز العودة الفعلية أو الافتراضية للمهاجرين وتسهيل الهجرة الدائرية للمهارات (Brain circulation). في هذا الصدد ينبغي:**

- إصلاح بيئة الأعمال (الحكامة/الحوكمة الرشيدة) واعتماد سياسات ملائمة للإدماج، علما أن العودة تنصهر دائما ضمن «إستراتيجية مدبرة» وعليه يجب التركيز على العوامل المحفزة المرتبطة بظروف ما قبل وما بعد العودة.
- تسوية المشاكل والصعوبات التي يمكن أن تواجه الكفاءات عند عودتهم عن طريق اهتمام أكبر بتدبير مؤسسات الإدارة والعدل والضرائب والعقار وإنشاء «نظام إيكولوجي» حقيقي للأعمال لأن هناك علاقة جدلية بين الفعل الاستثماري والبيئة التي يعمل فيها المستثمر.
- تحسين آليات عمل الدولة والمقاولات من خلال تكريس مبدأ «حكم الجدارة»: احترام الكفاءات ومحاربة المحسوبية وخطط حقيقية للتطوير الوظيفي وانفتاح المسؤولية على الشباب.

✓ **تشجيع الكفاءات على الاستثمار في بلد المنشأ، وخاصة في القطاعات التي تعتبر واعدة لتحقيق التنمية المستدامة للبلد ولاسيما من خلال:**

- إنشاء بنوك مشاريع للمستثمرين المحتملين من المهاجرين.
- تسهيل اندماج المقاولين المهاجرين، علما أن بروز هذه النخبة المزدوجة الثقافة والمتقنة للغات بلد المنشأ وبلد الاستقبال تفتح آفاقا جديدة لإنشاء مشاريع في إطار التعاون الثنائي.
- إشراك سيدات الأعمال في تنمية بلد المنشأ.

✓ **تدبير أمثل لهجرة الكفاءات في البلد المضيف:**

يمكن للبلاد الموفدة أن تساهم في سد العجز الحاصل في سوق العمل فيما يخص الكفاءات في البلدان المستقبلة. من أجل ذلك، يجب إرساء سياسات متناسقة ومتفق عليها من الجانبين وتقييم أمثل لاحتياجات سوق العمل من الكفاءات في البلدان المضيفة. ولتجنب إهدار وتبذير هذه المهارات، يبقى من الضروري اتخاذ التدابير التالية:

- تسهيل الاعتراف الرسمي بمؤهلات ومهارات الكفاءات المهاجرة.
- محاربة التبخيس المهني في البلدان المضيفة والذي يشكل خسارة في الاستثمار في التعليم لبلد المنشأ والمهاجر.
- دعوة البلدان المضيفة لتخصيص موارد مهمة، من جهة لدعم مراكز البحوث والمختبرات في البلدان الموفدة في إطار سياسة هجروية مبنية على التعاون من أجل التنمية، ومن جهة أخرى إقحام المهارات المهاجرة في التعاون الأكاديمي والعلمي مع بلدانهم الأصلية.
- إدراج حركية المهارات في إطار مختلف الاتفاقيات والمواثيق الموقعة من طرف بلدان المنشأ.
- اعتماد اتفاقيات بين البلدان الموفدة والبلدان المستقبلة للحد من هجرة المهارات العاملة في القطاعات الحساسة والإستراتيجية بالنسبة لتنمية البلدان العربية، لاسيما في مجالات الصحة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تفاديا للنقص الحاصل في التأطير في بعض القطاعات، العمل على تطوير تقنيات جديدة، مثلا في مجال الطب، التطبيب عن بعد والتي تمكن الطبيب من إعطاء رأيه المهني انطلاقا من بلد الإقامة في الخارج.

✓ **تطوير فرص وإمكانيات التعاون جنوب- جنوب**

في منطقة تعرف حركية بينية مهمة أساساً في اتجاه بلدان الخليج التي تستقطب كفاءات من المنطقة. ويمكن للخبرات العربية أن تساهم في سد العجز الحاصل في دول عربية أخرى عن طريق إرساء سياسة للتعاون في هذا المجال (التقرير الاقليمي للهجرة العربية، ص2014،67).

قائمة المراجع:

1-الخشاني. محمد، الهجرة الدولية: الواقع والآفاق أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2011.

2-الخشاني محمد، الهجرة النخبوية بين بلاد المغرب العربي وبلاد الاتحاد الأوروبي، اصدارات جامعة الدول العربية،2008.

3-الإسكوا، وعود الربيع، منشورات الإسكوا على الموقع.www.escawa.un.org 2013

4--المنظمة الدولية للهجرة تقرير الهجرة في العالم لعام 2018، جنيف: المنظمة الدولية للهجرة.

5-بوقال. نسيم، عطيوي. سميرة، هجرة الكفاءات التحول من مفهوم استنزاف العقول إلى مفهوم الكسب المشترك مجلة دراسات اقتصادية، ال عدد2016،03.

6-جامعة الدول العربية، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية 2014: القاهرة،2014.

7-ديمون. جان كريستوف، الهجرة من البلدان العربية إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من الماضي إلى الحاضر جامعة الدول العربية،2008.

8-شاكر. ظريف، هجرة الكفاءات الجزائرية دراسة في الأسباب والانعكاسات، مجلة عمران ′ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات العدد 21، المجل د2017،6

9-عبد المعطي عبد الباسط التوظيف التنموي للكفاءات المهاجرة جامعة الدول العربية،2008.

10-علي أحمد. شريف محمد، دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2017.

11-مركز دراسات الوحدة العربية، هجرة الكفاءات العربية، بيروت،1985.

12-Iravani Mohammad Reza, « Brain Brain problem review », International journal of business and social science, Vol 2, no15 Journal of econom, p284

13-Docquier Frédéric,Fuites des cerveaux et inégalités entre pays,Revue d'economie du developpement,Vol.15,200

14-http ; midan.aljazeera.net هجرة الشباب العربي لضفاف أروبا شوهد 01-092019

العوامل المؤدية لهجرة العقول العربية للدول المتقدمة ومقترحات للحد منها

الأستاذ الدكتور "محمد أمين" حامد عبد الله القضاة
كلية العلوم التربوية/ الجامعة الأردنية

البريد الإلكتروني

m.amin.qudah@gmail.com
00962795229899

الملخص

تأتي الدراسة الحالية بهدف الكشف عن العوامل الدافعة لهجرة العقول العربية وتركها لأوطانها، وذلك من خلال وجهة نظر طلبة كلية العلوم التربية بالجامعة الأردنية، ومن ثم تقديم مقترحات للحد من العوامل المؤدية لهجرة العقول العربية، تكونت عينة الدراسة من (326) من طلبة كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية، وأظهرت النتائج ارتفاعا للعوامل المؤدية لهجرة العقول العربية، إذ أظهرت النتائج ارتفاعا للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبحث العلمي، وبينت النتائج فروقا دالة إحصائيا في متغير الجنس للمجلات السياسية والاجتماعية والكلي ولصالح الذكور وفي متغيري المستوى الدراسي، في العوامل الاقتصادية والبحث العلمي بين فئة الماجستير والبكالوريوس، وفي العوامل الاجتماعية والكلي بين فئة البكالوريوس وفئتي الدكتوراه والماجستير ولصالح الشهادة الأعلى. وفي متغير طبيعة العمل جاءت الفروق في العوامل الاقتصادية بين فئة من لا يلائم عمله تخصصه وبين من لا يعمل ولصالح من لا يعمل. وفي ضوء ذلك تم تقديم مقترحات للحد من ظاهرة هجرة العقول العربية.

الكلمات المفتاحية: هجرة العقول العربية، الجامعة الأردنية، العلوم التربوية.

Abstract

The Factors Leading to Arab Brain Drain to Developed Countries and Suggestions to reduce them

This study aimed at identifying the driving factors behind to Arab brain drain and leaving their countries from the point of view of students of the Faculty of Educational Sciences at the University of Jordan, and then give suggestions to reduce the factors leading to Arab brain drain. The study sample consisted of (326) students of the Faculty of Educational Sciences at the University of Jordan.

The results of the study showed an increase in economic, social, political and scientific factors. The results also showed significant differences in the variables of the academic level, in the economic factors and scientific research between the Masters and the Bachelor's degree. In addition, in the social factors between the bachelor's and doctorate and master's degrees and in favour of the highest certificate. In the variable of nature of the work the differences came in economic factors between the categories of does not suit his work with his specialization and those who do not work in favour of those who do not work. In light of this, several recommendations were suggested focusing on the importance of reducing the phenomenon of Arab brain drain.

Keywords: Arab Brain Drain, University of Jordan, Educational Sciences.

مقدمة:

ما زالت المجتمعات العربية تشهد تزايداً واضحاً في موجات الهجرة الدولية التي تركز معظمها من دول العالم النامي إلى الدول المتقدمة، ومع هذا التزايد تصاعد الاهتمام- سواء على مستوى السياسات أو على المستوى البحثي- كما يرى أحمد وحسين (2012) بقضايا المهاجرين من مداخل عدة منها دور الأقليات في دول المهجر وسياسات الإدماج ودعم التعددية الثقافية، في مقابل سياسات التمييز والحركات العنصرية، والإسلام في أوروبا وإشكاليات الهوية، إلى غير ذلك من مداخل تتبناها الأدبيات والدراسات المهتمة بقضايا الهجرة، وفي هذا الإطار تعد هجرة العرب– وتحديداً أصحاب الكفاءات والعقول المتميزة- إلى الغرب من أهم نماذج الهجرة المثيرة للاهتمام من كافة المداخل السابقة. فقد بدأت ظاهرة هجرة العقول العربية بشكل محدد منذ القرن التاسع عشر وبخاصة من سوريا ولبنان والجزائر ومصر، وفي القرن العشرين ازدادت هذه الهجرة وتحديداً خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وأصبحت ظاهرة عالمية جلبت انتباه الساسة والحكام والباحثين وصناع القرار واستطاعت بعض الدول – خاصةً الدول الأوروبية في بادئ الأمر ثم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا – توظيف هذه الهجرة بما يخدم أهدافها الآنية والمستقبلية، مستفيدة من النبوغ المتطور لهؤلاء المهاجرين، بينما أغفلت العديد من الدول الأخرى – لاسيما دول العالم الثالث ومنها الدول العربية – هذه الظاهرة، مما أدى إلى خسارتها الجسيمة لهؤلاء العلماء لا كمواطنين فحسب، بل الاستغناء عن خدماتهم وإمكانياتهم المتطورة التي باتت ضرورية ومؤكدة في ظل الحركة المتسارعة للتنمية والتي لا يمكن لآي بلد من بلدان العالم التغاضي عن أهميتها وبالذات في دول الوطن العربي.

فظاهرة هجرة العقول كما يرى مراد (2015) ظاهرة عالمية مرتبطة بالتطور الإنساني وبالطبيعة البشرية في التنقل من مكان لآخر بحثاً عن مكان أكثر أمنا للاستقرار فيه أو التكسب منه، فهناك علاقة طردية بين العلم والإبداع وبين الاستقرار والرخاء، ولم يخل زمان من هجرة العلماء سواء علماء الفكر أو علماء العلوم الدنيوية، ولم يقتصر الأمر على بلد دون آخر.

فهجرة رأس المال البشري أمر لا مفر منه مهما كانت المعادلة، وذلك مرده إلى أبسط قاعدة في علم الاقتصاد والتي تقول بأن "العرض يتبع الطلب" ولهذا فإن رأس المال البشري حاله حال أي مورد نادر آخر سيتوافر حيث يتمتع بأعلى درجة من التقدير وليس بالضرورة حيث تكون الحاجة إليه أمس ما يكون وحسب (التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، 2006، ص83). لذلك لم تكن الدول النامية قادرة على أن تفعل شيئاً يذكر إلا أن تشاهد مواطنيها الأكثر تميزا يذهبون للخارج للدراسة ولا يعودون إلى أرض الوطن، فيقرروا الهجرة إلى الغرب حيث يمكن أن يجدوا رواتب جيدة وظروف عمل أفضل، وأنظمة سياسية أكثر استقرارا وأنماط حياتية أكثر تميزا. (ZWEIG & others, 2008, p8)وقد أشارت دراسة القاعود (2013) أن أكثر الدول استقطابا للعقول العربية هي: أمريكيا وكندا وبريطانيا واستراليا.

وهجرة الكفاءات والمهرة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة لا تزال قائمة طالما ظل التفاوت العالمي في مستويات المعيشة كما هو (Nadja, 2009, p14)، وهذا ما أشار له الأسرج (2016) في دراسته والتي أظهرت أن هجرة الأفراد الموهوبين والمهنيين بشكل عام، والمعروف باسم "هجرة الأدمغة"، أصبحت ظاهرة أكثر انتشارا في الشرق الأوسط خلال السنوات القليلة الماضية. ففي حين فشلت العديد من الاقتصادات العربية في توفير فرص للشباب المهرة والموهوبين، ترحب بهم البلدان ذات الدخل المرتفع فى جميع أنحاء العالم من أجل سد الثغرات في اسواق عملهم.

ولأن الكفاءات والخبرات البشرية تعتبر ثروة ذات أهمية خاصة في عالمٍ يرتكز على اقتصاد المعلومات؛ تتصدّر ظاهرة الهجرة هذه، لائحة التحدّيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الدول العربية، بل تشكّل معضلة مزمنة يعاني منها الوطن العربي فنزفّ الأدمغة والعقول هذا، يسمح بانتقال الموارد البشرية التي تمتلك المعرفة والمهارات التقنية من بلادها

الأصلية النامية إلى البلدان المتقدّمة المستقطِبة. فالوطن العربي يساهم في ثلث عدد الكفاءات المهاجرة (المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، 2014).

وفي هذا الصدد يشير محمود (2012) أن "50% من الأطباء و23% من المهندسين و15% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا". ويشكل الأطباء العرب 34% من مجموع الأطباء العاملين في إنكلترا". كما "تستقطب الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا 75% من المهاجرين العرب". وهذه الظاهرة أي ظاهرة نزف واستنزاف الأدمغة في الوطن العربي تكلّف هذه الدول حوالي 200 مليار دولار سنوياً.

وهذا ما أشارت له دراسة فوجو (2012) والتي هدفت إلى التعرف على دور استراتيجيات التنمية البشرية في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين، وذلك من خلال التعرف على مدى الحاجة للتحسين في كل مجال من المجالات التالية تحسين الوضع الاقتصادي، تأهيل وتطوير الكوادر البشرية، الاهتمام بالبحث العلمي، إيجاد بيئة مشجعة للقطاع الخاص، تحسين الأوضاع السياسية والإدارية والقانونية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الدراسة الميدانية، واستخدمت العينة الحصصية في اختيار العينة من مجتمع الدراسة المقدر بـ (59,497) كفاءة من حملة الشهادات العليا بكالوريوس فأعلى العاملين في قطاع غزة، حيث وزعت الاستبانه الخاصة بالكفاءات في الداخل على (550) كفاءة من الكفاءات العاملة داخل قطاع غزة، بينما وزعت استبانه الكفاءات في (80) كفاءة من الكفاءات المهاجرة من قطاع غزة وأرسلت الاستبانة لهم عبر البريد الإلكتروني من خلال معارف وأصدقاء لهم في قطاع غزة. وأوضحت الدراسة أن (75%) من المبحوثين خارج الأراضي الفلسطينية يفكرون بالعودة لأرض الوطن وذلك لأسباب في الأساس وطنية بنسبة (55.8%). فيما صرح (11.2%) من المبحوثين داخل الأراضي الفلسطينية بتفكيرهم بالهجرة الدائمة، فيما يفكر (36.2%) منهم بالهجرة المؤقتة. وأوضح (31.6%) من المبحوثين أنهم يرغبون بالهجرة من أجل التطور العلمي في مجال التخصص، وأبدى كل من الكفاءات في الداخل والكفاءات المهاجرة درجة موافقة عالية أعلى من (80%) على ضرورة تطوير الجهود المبذولة في كل مجال من المجالات التالية: تحسين الوضع الاقتصادي، تأهيل وتطوير الكوادر البشرية، الاهتمام بالبحث العلمي، إيجاد بيئة مشجعة للقطاع الخاص، تحسين الأوضاع السياسية والإدارية والقانونية لتحسين مستويات التنمية البشرية في الأراضي الفلسطينية.

وفي العراق جاءت دراسة جاسم (2011) والتي تناولت مشكلة هجرة الأكاديميين والعلماء من العراق، المشكلة التي تشكل انتقاصا وانتهاكا لحقوق الإنسان. وخلصت إلى أن مفهوم الأكاديميين والعلماء الذين تأثر العراق بهجرتهم هم أصحاب العقول، وأظهرت الدراسة ثلاثة أسباب تؤدي بشكل رئيسي إلى هجرة الأدمغة هي: سياسية، واقتصادية، واجتماعية. وتتمثل الأثار الإيجابية لهذا النوع من الهجرة بـ: محدودة الاتجاه الإيجابي المرتبط بنوع الهجرة، والتعليم العلمي والخبرة وتحويل الأموال. في حين أن الآثار السلبية متعددة، لا سيما الخسارة التي تعانيها الدولة بسبب فقدان تلك العقول، والمستوى المنخفض في البحث العلمي، والاعتماد على تجارب الدول الأجنبية. وهذا ما أشارت له دراسة فيصل (2011) من أن نزوح الكفاءات العلمية العراقية خارج البلاد تكثفت بعد أحداث عام 2003 حتى أصبحت نزيف جرح لم يندمل. وأن خسارة البلد جراء هجرة الكفاءات العلمية كبيرة لأنه من الصعب تعويضهم أو استبدالهم بآخرين، فهم صفوة المجتمع، وقادته في سكة التغيير. لذا يجب على الدولة أن تقف موقفًا شجاعاً، ومعرفة الأسباب والعمل بجدية على تمهد الطريق لعودة الكفاءات العلمية.

وفي الأردن جاءت دراسة القاعود النوعية (2013) والتي هدفت لاقتراح تصور لتحويل هجرة العقول الأردنية إلى مكسب، وتكونت عينتها من (25) مشاركاً، وأظهرت النتائج أن من أكثر الدول التي تعاني من هجرة العقول هي مصر والأردن وسوريا ولبنان، وأن من أسباب هذه الهجرة الظروف المعيشية وعدم توفر الدعم المادي وعدم توفر الإمكانات البحثية وفرص العمل القليلة في دولهم.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في ما تمثله هجرة العقول العربية من خسارة برأس المال البشري والمادي على حد سواء؛ إذ تمثل هذه الظاهرة مشكلة من المشكلات ذات التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تلقي بظلالها على طموحات الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية، نظراً لخطورة انتشار هذه الظاهرة بما تحتويه من هجرة للمهارات والكفاءات التى تمثل أحد أهم مقومات التنمية على المديين القصير والبعيد، وهذا ما انتبهت له دول المهجر إذ استطاعت هذه الدول توظيف هذه الهجرة بما يخدم أهدافها الآنية والمستقبلية، مستفيدة من النبوغ المتطور لهؤلاء المهاجرين.

وعليه تأتي الدراسة الحالية بهدف الكشف عن العوامل الدافعة لهجرة العقول العربية وتركها لأوطانها، وذلك من خلال وجهة نظر طلبة كلية العلوم التربية بالجامعة الأردنية، ومن ثم تقديم مقترحات للحد من العوامل المؤدية لهجرة العقول العربية. وتحديدا ستحاول الدراسة الاجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما العوامل المؤدية لهجرة العقول العربية من وجهة نظر طلبة كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية؟
2. هل توجد فروق دالة إحصائيا عند (α=0.05) في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغيرات الجنس والمستوى الدراسي والحالة الأسرية وطبيعة العمل؟
3. ما المقترحات التي يؤمل أن تحد من عوامل هجرة العقول العربية؟

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في تعرف العوامل المؤدية لهجرة العقول العربية من وجهة نظر طلبة كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية، ومعرفة الفروق في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغيرات الجنس والمستوى الدراسي والحالة الأسرية وطبيعة العمل، ومن ثم تقديم مقترحات يؤمل أن تحد من عوامل هجرة العقول العربية.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع المبحوث؛ إذ تبحث الدراسة موضوعا حيويا يتمثل بعوامل هجرة العقول العربية، وتحديدا تكمن أهمية الدراسة بإلقاء الضوء على العوامل المؤدية لهجرة العقول العربية والتي تشكل استنزافا للموارد البشرية العربية؛ فالكفاءات المهاجرة ذات أهمية في بناء وتطوير مجتمعاتها وهي ضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في بلدانها ومن المؤمل أن تكشف نتائج الدراسة عوامل هجرة الكفاءات العلمية، وكيفية الحد منها.

مصطلحات الدراسة:

1. هجرة العقول: يشير هذا المصطلح إلى "هجرة المهنيين والمتعلمين ذوي المهارات العالية من البلدان النامية إلى الدول المتقدمة للاستفادة من الفرص الاجتماعية والاقتصادية على نحو أفضل" (Almon and Douglas, 2008, p 103). بينما وصف تقرير اليونيسكو هذه الظاهرة بأنها "شكل غير طبيعي للتبادل العلمي بين الدول، من خلال التدفق في اتجاه واحد لصالح البلدان الأكثر تطوراً" (Mohammad, 2011, p 63).
2. عوامل هجرة العقول: الأسباب التي تدفع الكفاءات العربية للهجرة للدول المتقدمة. وتقاس من خلال الأداة التي أعدت لهذا الغرض.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة الحالية المنهج الوصفي لملاءمته لأغراض الدراسة.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من الدارسين بكلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية والباغ عددهم 3000 طالبا وطالبة.

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (326) فردا اختيروا بطريقة عشوائية والجدول (1) يوضح توزيع عينة الدراسة وفق متغيراتها.

جدول (1) توزيع عينة الدراسة وفق متغيراتها

المتغير	الفئات	العدد	المتغير	الفئات	العدد
الجنس	ذكر	26	المستوى الدراسي	دكتوراه	157
	أنثى	300		ماجستير	55
الحالة الأسرية	متزوج ولدي أبناء	231		بكالوريوس	114
	متزوج وليس لدي أبناء	12	العمل	عملي يلائم تخصصي	208
	غير متزوج	70		عملي لا يلائم تخصصي	63
	غير متزوج (أرمل أو مطلق) ولدي أبناء	13		لا أعمل	55

أداة الدراسة: تم اعتماد أداة الدراسة الصايم (2011) وذلك كونها تحقق أهداف الجزء الأول من الدراسة الحالية.

صدق أداة الدراسة وثباتها: عرضت أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين من المختصين بالعلوم التربوية للحكم على مناسبة أداة الدراسة، وقد ارتأ المحكمون أن الأداة تحقق الغرض من الدراسة وأنها مناسبة لما أعدت له.

ثبات أداة الدراسة: تم التحقق من ثبات أداة الدراسة من خلال الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا، وقد أشارت النتائج لمناسبة الأداة، والجدول (2) يبين قيم معاملات الاتساق الداخلي:

جدول (2) قيم معاملات الاتساق الداخلي لمجالات الدراسة والكلي:

المجال	قيمة الثبات	المجال	قيمة الثبات
العوامل الاقتصادية	0.88	العوامل الاجتماعية	0.84
العوامل السياسية	0.83	البحث العلمي	0.81
الكلي		0.90	

اعتمد الدراسة الاستبانة للكشف عن أراء عينة الدراسة حول العوامل المؤدية لهجرة العقول، وتم الكشف عن أراء العينة اعتمادا على تحليل استجابات الطلبة والتي سيتم اعتماد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين لدراسة الفروق في استجابات الطلبة وفق متغيرات المستوى الدراسي وطبيعة العمل والحالة الأسرية واستخدام اختبار شافيه إن لزم الأمر. ومن ثم سيتم وبناء على نتائج تحليل استجابات الطلبة تقديم مقترحات ربما تساهم بالحد من تأثير هذه العوامل.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولا: للإجابة عن السؤال الأول ونصه " ما عوامل المؤدية لهجرة العقول العربية من وجهة نظر طلبة كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية؟ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار ت، والجدول (3) يوضح ذلك:

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية واختبارت لاستجابات عينة الدراسة مرتبة تنازليا

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	درجة الاستجابة	المرتبة
العوامل الاجتماعية	2.57	0.33	30.82	325	0.00	مرتفعة	1
عوامل البحث العلمي	2.36	0.25	25.14	325	0.00	مرتفعة	2
العوامل السياسية	2.35	0.40	15.71	325	0.00	مرتفعة	3
العوامل الاقتصادية	2.24	0.29	14.82	325	0.00	مرتفعة	4
الكلي	2.38	0.23	29.52	325	0.00	مرتفعة	

يظهر الجدول (3) أن عينة الدراسة ترى أن العوامل الواردة بأداة الدراسة هي بالفعل عوامل تؤدي لهجرة العقول العربية؛ إذ تراوحت المتوسطات لمجالات أداة الدراسة بين (2.57) للعوامل الاجتماعية و(2.24) للعوامل الاقتصادية، وجاء المتوسط الحسابي للأداة ككل (2.88)، تراوحت قيمة ت المحسوبة بين (30.85) للعوامل الاجتماعية و(14.82) للعوامل الاقتصادية، و(29.52) للأداة ككل، وبمستوى دلالة (0.00) لجميع مجالات الدراسة وللكلي، مما يعني وجود فرق بين متوسطي إجابة أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة والمتوسط الفرضي للاستبانة وهو(2)، وبالنظر إلى ذلك وتدني قيمة الانحرافات المعيارية والذي يعني قلة تشتت استجابات الطلبة يظهر اتفاق عينة الدراسة على أن هذه العوامل هي عوامل تدفع العقول العربية لترك أوطانها والبحث عن فرص تقدر إمكاناتها خارج أوطانها، ويرى الباحث أن ذلك ربما يعود إلى شعور الكفاءات العربية خاصة الشباب بانعدام الطمأنينة وغياب الأمل بالمستقبل، وضياع الحقوق والفوضى المتفشّية، واضطرار الكفاءات للعمل في مجالات بعيدة عن مجال إبداعها واختصاصها وعدم توفّر ظروف العدالة والشفافية، وارتباط ذلك بازدياد التفاوت بين طبقات المجتمع، والفَقر والبطالة واضطرارهم إلى القبول بأعمال لا تتلاءم مع خبراتهم وتخصصاتهم، بالإضافة إلى الاعتماد المكثف على الخبرات الفنية والتقنيات الغربية على حساب الكفاءات الوطنية. إضافة لشيوع الفساد، وانتشار المحسوبيات والتدخّل غير المشروع باستعمال النفوذ السياسي والمالي لصالح أشخاص على حساب الكفاءة، وعدم توافر الدرجة المطلوبة من الحرية الفكرية لتطبيق الأفكار الجديدة، وغياب إمكانية البحث العلمي والتعاون العلمي التي توفّر مقوّمات الإنتاج العلمي، وربما هذا الأمر يسبّب الشعور بالإحباط ويولد اليأس من الأوضاع ويدفع للغربة.

ثانيا: للإجابة عن السؤال الثاني ونصه هل توجد فروق دالة إحصائيا عند (α=0.05) في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغيرات الجنس والمستوى الدراسي والحالة الأسرية وطبيعة العمل؟ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الأحادي، والجدول (4) يوضح قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة.

جدول (4) قيم المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لمتغيرات الدراسة

المتغير	فئات المتغير	العوامل الاقتصادية		العوامل السياسية		العوامل الاجتماعية		البحث العلمي		الكلي	
		م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع
الجنس	ذكر	2.34	0.39	2.50	0.32	2.70	0.24	2.35	0.40	2.48	0.25
	أنثى	2.23	0.28	2.34	0.41	2.55	0.33	2.36	0.24	2.37	0.23
	الكلي	2.24	0.29	2.35	0.40	2.57	0.33	2.36	0.25	2.38	0.24
الحالة الأسرية	متزوج ولدي أبناء	2.23	0.29	2.34	0.42	2.56	0.34	2.35	0.26	2.37	0.24
	متزوج من غير أبناء	2.27	0.26	2.46	0.21	2.61	0.25	2.36	0.26	2.42	0.13
	غير متزوج	2.25	0.29	2.36	0.40	2.58	0.33	2.39	0.26	2.40	0.23
	أرمل أو مطلق	2.39	0.40	2.48	0.37	2.64	0.34	2.37	0.25	2.47	0.26
	الكلي	2.24	0.29	2.35	0.41	2.57	0.33	2.36	0.26	2.39	0.24
المستوى الدراسي	دكتوراه	2.24	0.30	2.38	0.40	2.61	0.27	2.37	0.27	2.40	0.25
	ماجستير	2.35	0.35	2.40	0.36	2.63	0.33	2.41	0.30	2.45	0.23
	بكالوريوس	2.18	0.23	2.30	0.42	2.57	0.33	2.31	0.21	2.32	0.20
	الكلي	2.24	0.29	2.36	0.40	2.24	0.29	2.36	0.25	2.37	0.24

المتغير	فئات المتغير	العوامل الاقتصادية		العوامل السياسية		العوامل الاجتماعية		البحث العلمي		الكلي	
		م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع
العمل	يلائم تخصصي	2.25	0.30	2.35	0.40	2.57	0.32	2.36	0.27	2.39	0.30
	لا يلائم تخصصي	2.14	0.20	2.29	0.42	2.54	0.36	2.34	0.21	2.33	0.24
	لا أعمل	2.33	0.33	2.42	0.42	2.58	0.36	2.37	0.26	2.43	0.25
	الكلي	2.24	0.29	2.35	0.40	2.57	0.33	2.36	0.26	2.38	0.24

يظهر الجدول (4) فروقا ظاهرية بين قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة، وللكشف عن دلالة هذه الفروق تم إجراء تحليل التباين الأحادي، والجدول (5) يظهر نتائج ذلك.

جدول (5) نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة

المتغير	العوامل		مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع المتوسط	قيمة F	الدلالة
الجنس	الاقتصادية	بين المجموعات	0.26	1	0.26	3.03	0.08
		داخل المجموعات	28.6	324	0.08		
		الكلي	28.96	325			
	السياسية	بين المجموعات	0.67	1	0.67	4.09	0.04*
		داخل المجموعات	53.44	324	0.16		
		الكلي	54.12	325			
	الاجتماعية	بين المجموعات	0.52	1	0.52	4.74	0.03*
		داخل المجموعات	35.73	324	0.11		
		الكلي	36.25	325			
	البحث العلمي	بين المجموعات	0.00	1	0.00	0.03	0.85
		داخل المجموعات	21.72	324	0.06		
		الكلي	21.72	325			
	الكلي	بين المجموعات	0.27	1	0.27	4.937	0.02*
		داخل المجموعات	17.89	324	0.05		
		الكلي	18.16	325			
المستوى الدراسي	الاقتصادية	بين المجموعات	0.97	2	0.48	5.60	0.00*
		داخل المجموعات	27.99	323	0.08		
		الكلي	28.96	325			
	السياسية	بين المجموعات	0.45	2	0.22	1.37	0.25
		داخل المجموعات	53.66	323	0.16		
		الكلي	54.12	325			
	الاجتماعية	بين المجموعات	1.36	2	0.68	6.32	0.00*
		داخل المجموعات	34.88	323	0.10		
		الكلي	36.25	325			
	البحث العلمي	بين المجموعات	0.47	2	0.23	3.57	0.02*
		داخل المجموعات	21.25	323	0.06		
		الكلي	21.72	325			
	الكلي	بين المجموعات	0.77	2	0.38	7.16	0.00*

المتغير	العوامل		مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع المتوسط	قيمة F	الدلالة
		داخل المجموعات	17.39	323	0.05		
		الكلي	18.16	325			
العمل	الاقتصادية	بين المجموعات	1.06	2	0.53	6.13	0.00*
		داخل المجموعات	27.90	323	0.08		
		الكلي	28.96	325			
	السياسية	بين المجموعات	0.48	2	0.24	1.47	0.23
		داخل المجموعات	53.63	323	0.16		
		الكلي	54.12	325			
	الاجتماعية	بين المجموعات	0.05	2	0.02	0.24	0.78
		داخل المجموعات	36.19	323	0.11		
		الكلي	36.25	325			
	البحث العلمي	بين المجموعات	0.03	2	0.01	0.28	0.75
		داخل المجموعات	21.68	323	0.06		
		الكلي	21.72	325			
	الكلي	بين المجموعات	0.30	2	0.15	2.72	0.06
		داخل المجموعات	17.864	323	0.05		
		الكلي	18.166	325			
الحالة الأسرية	الاقتصادية	بين المجموعات	0.34	3	0.11	1.30	0.27
		داخل المجموعات	28.61	322	0.08		
		الكلي	28.96	325			
	السياسية	بين المجموعات	0.38	3	0.12	0.76	0.51
		داخل المجموعات	53.73	322	0.16		
		الكلي	54.12	325			
	الاجتماعية	بين المجموعات	0.09	3	0.03	0.28	0.83
		داخل المجموعات	36.15	322	0.11		
		الكلي	36.25	325			
	البحث العلمي	بين المجموعات	0.11	3	0.03	0.55	0.64
		داخل المجموعات	21.61	322	0.06		
		الكلي	21.72	325			
	الكلي	بين المجموعات	0.17	3	0.05	1.03	0.37
		داخل المجموعات	17.99	322	0.05		
		الكلي	18.16	325			

تظهر نتائج جدول (5) فروقا ذات دلالة إحصائية عند (α=0.05) في متغير الجنس للمجلات السياسية والاجتماعية والكلي ولصالح الذكور كما تظهرها المتوسطات الحسابية في الجدول (4)، وربما يعود ذلك لكون الذكور في الوطن العربي أكثر حرية وجرأة على الهجرة من الإناث وربما بسبب الثقافة العربية التي تتيح للذكر الهجرة بل ربما تشجعه عليها فيما ترفض ذلك للأنثى، وكذلك ربما تفسر هذه النتيجة بكون الأنثى ترتبط عاطفيا أكثر ببيئتها الاجتماعية والأسرية أكثر من الذكر مما يجعلها لا تفكر بالهجرة الابتعاد عن أسرتها وبيئتها الاجتماعية،

ويظهر جدول (5) كذلك فروقا ذات دلالة إحصائية عند (α=0.05) في متغير المستوى الدراسي للمجالات الاقتصادية والاجتماعية والكلي، ولمتغير طبيعة العمل في المجال الاقتصادي، ولمعرفة دلالة هذه الفروق تم إجراء اختبار شفيه للفروق البعدية، والجدول (6) يظهر نتيجة ذلك.

جدول (6) نتائج اختبار شفيه للفروق العدية لمتغيري المستوى الدراسي وطبيعة العمل

المتغير	المجال			الفرق بين المتوسطات	Std. Error	مستوى الدلالة
المستوى الدراسي	الاقتصادية	دكتوراه	ماجستير	-0.10	0.04	0.09
			بكالوريوس	0.05	0.03	0.25
		ماجستير	بكالوريوس	0.16*	0.04	0.00*
	الاجتماعية	دكتوراه	ماجستير	-0.01	0.05	0.93
			بكالوريوس	0.13*	0.04	0.00*
		ماجستير	بكالوريوس	0.14*	0.05	0.02*
	البحث	دكتوراه	ماجستير	-0.03	0.04	0.65
			بكالوريوس	0.06	0.03	0.12
		ماجستير	بكالوريوس	0.10	0.04	0.05*
	الكلي	دكتوراه	ماجستير	-0.04	0.03	0.44
			بكالوريوس	0.08*	0.02	0.01*
		ماجستير	بكالوريوس	0.13*	0.03	0.00*
العمل	الاقتصادية	يلائم تخصصي	لا يلائم تخصصي	0.10	0.04	0.051
			لا أعمل	-0.08	0.04	0.16
		لا يلائم تخصصي	لا أعمل	-0.18*	0.05	0.00*

يظهر الجدول (6) أن الفروق في متغير المستوى الدراسي في العوامل الاقتصادية والبحث العلمي جاءت بين فئة الماجستير والبكالوريوس، وفي العوامل الاجتماعية والكلي بين فئة البكالوريوس وفئتي الدكتوراه والماجستير ولصالح الشهادة الأعلى. أما متغير العمل فجاءت الفروق في العوامل الاقتصادية بين فئة من لا يلائم عمله تخصصه وبين من لا يعمل ولصالح من لا يعمل؛ وتبدو هذه النتيجة منطقية، إذ أنه كلما ارتفعت الشهادة كلما شعر صاحبها بعدم ملاءمة البيئة لقدراته، وأنه مغبون وغير مقدر فيسعى باحثا عن بيئة تقدر كفاءته وإمكاناته، وهذا ما أفرزته نتائج الدراسة، إذ أظهر أصحاب الشهادات العليا تذمرا من الواقع المعاش أكثر من فئة البكالوريوس، وربما يرجع ذلك إلى أنه كلما ارتفع المستوى العلمي كلما ارتفع مستوى طموحهم وبالتالي يظهر عجز المجتمعات العربية على تلبية احتياجاتهم.

أما بخوص متغير العمل، فالنتيجة لا تخالف الواقع؛ فمن يجد عملا يكون أكثر استقرارا بوطنه ممن لا يجد فرصة عمل، وبالتالي يسعى للبحث عن هذه الفرصة خارج وطنه، وهذا يشير إلى علاقة طردية بين البطالة وهجرة الكفاءات العربية.

ثالثاً: للإجابة عن السؤال الثالث ونصه ما المقترحات التي يؤمل أن تحد من عوامل هجرة العقول العربية؟ تم في ضوء نتائج الدراسة الميدانية ومراجعة الأدب التربوي المتعلق بموضوع البحث اقتراح ما يلي:

1. إنشاء بنك معلومات خاص بالعلماء العرب المهاجرين لإحصاء الكفاءات العربية وتصنيفها، وبيان إسهاماتهم في المجالات العلمية بحيث يتضمن تخصصاتهم ومجالات تميزهم وموقع عملهم. ومن ثم فتح قنوات اتصال معهم للتعاون بينهم وبين المؤسسات العلمية العربية الرسمية وغير الرسمي.
2. توفير الإمكانات المادية اللازمة للباحثين تضاهي إمكانات الدول المتقدمة قدر الإمكان. وبناء شراكة مع العلماء المهاجرين.

3. توفير الحرية الأكاديمية للعلماء والهيئات العلمية والأكاديمية وتعديل القوانين والتعليمات بحث يصار إلى مزيد من الحريات الأكاديمية سواء في مجال البحث أو في مجال إعطاء الفرص المفتوحة الزمن للعلماء بحيث يستطيع العلماء والبحاثة المشاركة بالمشاريع العلمية العالمية دون أن يكون عامل الزمن مقيدا لهم بحيث يضرون إلى ترك العمل بمؤسسات التعليم الوطنية ومغادرتها –رجبرا- بسبب تقييد الأنظمة والتعليمات لهم.
4. إنشاء مراكز بحثية متطورة وفتح المراكز البحثية القائمة للكفاءات بحيث تكون متاحة لكل راغب، وتوفير المناخ العلمي للبحث والتطوير. واستحداث برامج علمية تستقطب الكفاءات العربية المهاجرة.
5. توفير الحياة الكريمة لأصحاب الكفاءات وذلك من خلال تطوير التشريعات والقوانين بحيث تؤمن الدعم المادي والتأمين الصحي الشامل وتعطي المتميزين من أصحاب الكفاءات تسهيلات خاصة سواء أكانت إعفاءات ضريبية أم جمركية. إضافة إلى تقديم حوافز مادية ترتبط بالبحث والإنتاج، ورفع الحدود العليا للأجور لمكافأة البارزين من ذوي الكفاءات
6. تعديل القوانين الخاصة بغير المواطنين بحيث تخفف القيود والاجراءات الحكومية الخاصة بغير المواطنين، وأن يعطى أصحاب الكفاءات العلمية حقوقا تماثل حقوق المواطن.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت له الدراسة فإن الباحث يوصي بالأخذ بما نتج عن الدراسة من مقترحات للحد من هجرة العقول، وللحد من تأثير عوامل هذه الهجرة.

المراجع العربية:

أحمد، تامر وحسين،أحمد. (2012) **هجرة العقول البشرية العربية إلى الغرب.. و اقع مخيف وآمال ممكنة"** ورقة بحثية للمشاركة في ندوة "الشباب والهجرة " - تونس ديسمبر.

الأسرج، حسين (2016) **هجرة الكفاءات العربية**، https://mpra.ub.uni-muenchen.de/74220/ تم الاستراجاع بتاريخ 2019/8/15.

التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية (2008). **هجرة الكفاءات العربية، نزيف أم فرص؟**، إدارة السياسات السكانية والهجرة / القطاع الاجتماعي، جامعة الدول العربية، القاهرة.

جاسم، موسى (2011) هجرة الأكاديميين والعلماء من العراق: الدوافع والمعالجات، **مجلة الحقوق**، الجامعة المستنصرية، (4) 15: 161-136.

محمود، فيضي (2012). **أسباب ودو افع هجرة الكفاءات الصحية العربية وتحدّيات الحدّ من الهجرة**، استرجع بتاريخ 2019/5/3 من الموقع http://www.arabmed.de/index.php/2010-11-25-07-21-25-11/62-reasons-and-motives-of-the-arab-brain-drain-of-health-and-the-challenges-of-immigration-reduction تم الاستراجاع بتاريخ 2019/8/10.

فيصل، مهدي (2011) هجرة الكفاءات العلمية : الأسباب والحلول، **مجلة الجقوق**، الجامعة المستنصرية، (4) 15: 1-7.

فوجو، ميسون (2012) **استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، الجامعة الأسلامية، غزة.

القاعود، مجدولين (2013) **تصور مقترح لتحويل هجرة العقول الأردنية إلى مكسب: دراسة نوعية**، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن.

المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية (2014). **الندوة العلمية حول دور التشريع في حماية الثروات الوطنية**، بيروت.

مراد، حسام (2015). **أسباب هجرة العقول المصرية**، رسالة ماجستير، جامعة دمياط، مصر.

المراجع الأجنبية:

Almon, S and Douglas, M. (2008). The Causes and Impact of the Brain Drain in Institutions of Higher Learning in Zimbabwe, **International Migration**, 05(4): p 107-123. Available at: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1468-2435.2012.00749.x 12/8/2019

Mohammad R. I. (2011). Brain drain Problem: A Review, **International Journal of Business and Social Science**, (2)15: p: 284-289. Available at: http://ijbssnet.com/view.php?u=http://ijbssnet.com/journals/Vol_2_No_15_August_2011/32.pdf 17/8/2019

Nadja, J. (2009). Analysis and Assessment of the "Brain Drain" Phenomenon and its Effects on Caribbean Countries, **Florida Atlantic Comparative Studies Journal**, 11(1): p 1-16. Available at: http://home.fau.edu/peralta/web/FACS/braindrain.pdf 20/8/2019

Zweig. D & others. (2008). Redefining the Brain Drain: China's 'Diaspora Option', **Science Technology Society**, 13(1): p1-33. Available at: http://sts.sagepub.com/content. 12/5/2019

هجرة الأدمغة العربية إلى الغرب (الأسباب، الانعكاسات، الحلول)

إعداد
آمنة حسين محاميد زيد الكيلاني
مديرية التربية والتعليم-جنين/ فلسطين

البريد الالكتروني
amnehkelani@yahoo.co

الملخص

يسلط البحث الضوء على مشكلة إجتماعيةٍ تتمثَّلُ بهجرة العقول والكفاءات العربية إلى الغرب ويتناولها من حيث أسبابها وتأثيراتها والحلول الممكنة للحدِّ منها، كما يتطرق إلى الحالة الاستثنائية لهجرة العقول الفلسطينية ومخاطر ذلك على البنية الديموغرافية والتنموية للمجتمع الفلسطيني، كل ذلك في إطار تحليلي للظاهرة وفق المنهج الوصفي الكيفي لتحقيق أهداف البحث المتمثلة بتحديد أسباب ظاهرة هجرة العقول العربية وتوصيف تأثيراتها على الوطن العربي ودول المهجر واقتراح بعض الحلول الممكنة للحدَّ من الظاهرة قيد الدراسة فيما توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنَّ هجرة الأدمغة العربية إلى الغرب هي خسارة في الكوادر العربية المؤهلة والمدربة وفي ذلك تأثيرات سلبية على التنمية والاقتصاد في الوطن العربي..

الكلمات المفتاحية: هجرة الأدمغة العربية، التهجير القسري، التوازن الديموغرافي، دول المركز، دول الأطراف.

Abstract

The research sheds light on a social problem represented by the migration of Arab minds and competencies to the West and addresses them in terms of their causes , effects and possible solution to reduce them .It also touches on the exceptional situation of the brain drain and the risks to the demographic and developmental structure of the Palestinian society ,all within the analytical method, descriptive qualitative to achieve the objectives of research to identify the causes of the phenomenon of migration of Arab minds and characterize its effects on the Arab world and countries of the Diaspora and propose some possible solutions to reduce the phenomenon under consideration ,while the researcher reached a set of results , including that the brain drain to the West is a loss of qualified and trained Arab cadres ,and this has negative effects on the development and economy in their origin countries .

Keywords: Arab brains, demographic balance, forced displacement, center countries, parties countries.

.

مقدمة

يشير مصطلح هجرة الأدمغة إلى مجموعة الأفراد المؤهلين بمؤهلاتٍ علمية وتقنية وفنية ومدربين تدريباً عالياً من ذوي الاختصاص في شتى فروع العلم والمعرفة وذوي المواهب المختلفة والذين يهاجرون من بلادهم الأصلية إلى دول أخرى للإقامة فيها بشكلٍ دائم أو مؤقت، وتشمل الكفاءات ذوي المهن الحرة كالأطباء والمهندسين والمحامين والاقتصاديين والفنيين من خريجي الكليات والمعاهد الفنية والعمال المهرة الذين لديهم خبرة فنية متخصصة اكتسبوها بالممارسة وليس لديهم شهادات جامعية. تمثل هجرة الأدمغة حالة من تدفق العلماء والخبراء باتجاه واحد نحو الدول المتقدمة وهي عملية نقل مباشر لأهم عنصر من عناصر الإنتاج وهو العنصر البشري، وظاهرة هجرة الأدمغة حالة من التبادل العلمي غير المتكافئ، لأنَّ تبادل العقول والكفاءات بين الدول يجب أن يأتي في سياق طبيعي ناجم عن التفاعل الحضاري والثقافي بين المجتمعات من أجل التكامل العلمي والمعرفي والبحثي. وبشكل عام يُنظر لظاهرة هجرة الأدمغة على أنها ظاهرة سلبية ومجحفة لأنّ الدول الفقيرة والمتخلفة تُحَوِّلُ جزءاً من رصيدها العلمي والتقني من القوى البشرية الفاعلة إلى الدول المتقدمة الغنية مما يزيدها تفوقاً، في حين تقتضي العدالة بقاء هذا الرصيد البشري في بلدانه النامية من أجل تطويرها وتقدمها، وهناك من يعتبر هذه الظاهرة إحدى مظاهر الخلل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمهني والتعليمي وخاصة عندما تكون الهجرة من الدول النامية إلى المتقدمة في حين تُمثِّلُ هجرة الأدمغة العربية بين أقطار الوطن العربي حالة من التكامل المعرفي والمهني.

إنَّ ظاهرة هجرة الأدمغة ليست بالجديدة فقد بدأت منذ عصر الحضارة الإغريقية حيث شجَّع بطليموس الأول هجرة العلماء والأدباء الإغريق إلى الإسكندرية بهدف تطويرها، وفي الحضارة العربية الإسلامية كانت بغداد قبلة العلماء والأدباء الوافدين وذلك بتشجيعٍ من الخليفة هارون الرشيد وابنه المأمون، وأثناء الحكم العثماني برزت ظاهرة هجرة الأدمغة العربية إلى القسطنطينية وخاصة من الحرفيين المصريين. أما في القرن التاسع عشر فقد بدأت هجرة الكفاءات من سوريا ولبنان إلى فرنسا وأمريكا اللاتينية، وأيضاً من دول المغرب العربي إلى فرنسا، حيث شكَّل الاستعمار الأوروبي للوطن العربي عاملاً ضاغطاً على الفئة المتعلمة والمثقفة بالهجرة بسبب مقاومتها للاستعمار، وأخذت الظاهرة بالازدياد في الحرب العالمية الأولى والثانية، وتدل الإحصائيات على أن ما نسبته 25- 50 % من مجمل الكفاءات العربية قد هاجرت إلى الغرب في العقود الخمسة الأخيرة. أنَّ الوطن العربي بكافة أقطاره لم يُشَكِّل بيئة حاضنة أو جاذبة لبقاء الكفاءات واستقرارها في بلدانها بل شكَّل بيئة طاردة لها لعدم قدرته على استيعاب الكفاءات العلمية وفق خططٍ عمليةٍ تنظِّم إدارة هذه الكفاءات التي أصبحت عاطلة عن العمل تبحث عن مصدر رزق لها خارج بلدانها، كما أنَّ الصراعات الدامية وعدم الاستقرار السياسي في الوطن العربي ساهم بشكلٍ كبير في عدم عودتها إلى بلدانها حيث لم تُعطَ الكفاءات الفرص الكافية للمساهمة في تطوير بلدانها ومجتمعاتها علمياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. " فالإحصائيات المنشورة تُشير إلى أنَّ الوطن العربي يساهم فيما نسبته 33% من هجرة الكفاءات من الدول النامية منهم 50% من الأطباء، و23% من المهندسين، وأنَّ 15% من مجمل الكفاءات العربية الخريجة تهاجر بالتحديد إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا، كما أن نسبة 54% من الطلبة العرب الدارسين في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم العربية، ويُشار إلى أنَّ ما نسبته 34 % من أطباء بريطانيا هم من العرب ". (alarab.co.uk\ , 2016،)." وهناك 85% من العرب من حملة الدكتوراه والمقيمين في الغرب لا يعودون". (زحلان، 2007). وفي هذا السياق تبرز أسئلة هامة منها: لماذا تُستقطبُ العقول والكفاءات العربية إلى الغرب وتُقدَّمُ لها التسهيلات والإغراءات؟ هل هي حاجة الغرب لهذه الكفاءات أم أنَّ هناك وراء الأكمة ما وراءها وهو إبقاء الوطن العربي في دائرة التخلف والتبعية لحساب تمدد المشروع الصهيوني؟ ولماذا لا يقوم الوطن العربي باستعادة كفاءاته العلمية من الغرب واستثمارها في التطوير والتنمية؟

أسباب ودو افع هجرة الأدمغة العربية إلى الغرب

تُعتبرُ هجرة العقول من أبرز القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تواجه الوطن العربي ولها تأثير مباشر على التنمية المستدامة، فظاهرة هجرة الأدمغة العربية تعني في مضمونها إفراغ الوطن العربي من موارده البشرية ذات الكفاءة من فنيين وعلماء ومثقفين ومبدعين قادرين على إحداث التنمية المستدامة ،وهذا الإفراغ يؤدي إلى اتساع رقعة التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمعات العربية، في حين يتم استقدام الخبرات والمهارات الأجنبية للمساهمة في عملية التنمية مما يُشكِّل عبئاً على الاقتصاد الوطني ونشوء تبعية سياسية وثقافية واقتصادية للغرب. ومع تزايد هجرة العقول العربية إلى الغرب، لا بدَّ من البحث في الأسباب والدوافع الكامنة خلف هذه الظاهرة والتي بدأت تتسع في الآونة الأخيرة وهذا يؤكد الحاجة إلى المزيد من الاهتمام من قبل الحكومات العربية للحدَّ من اتساعها وتأثيراتها السلبية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أسباب هجرة الأدمغة العربية إلى الغرب:

تتنوع أسباب هجرة الأدمغة العربية إلى الغرب ما بين سياسية واجتماعية واقتصادية وأخرى ذات علاقة بالنظم التعليمية في الوطن العربي والتي لا تتوافق في أهدافها مع مشاريع التنمية وأيضا بالثقافة السائدة في المجتمعات العربية، إضافة إل العوامل الجاذبة من قبل الدول المتقدمة.، أما أسباب هجرة الأدمغة العربية فيمكن تلخيصها فيما يأتي.:

1_ تلعب الأوضاع السياسية في الوطن دوراً لافتاً في هجرة الكفاءات العربية إلى الغرب، فالعوامل السياسية هي أسباب حاسمة للهجرة، ومن هذه العوامل الحروب الأهلية والصراعات الدموية والانقلابات العسكرية والعمل بقوانين الطوارئ وقوانين ما يسمى بمكافحة الإرهاب، فعلى سبيل المثال هاجر الكثير من الكفاءات وصفوة العلماء والأدباء والمفكرين من لبنان في سبعينات القرن الماضي إثر الحرب الأهلية، وهناك هجرة مكثفة للكفاءات منذ عام 2012 حيث بدأت المؤامرة العدوانية على سوريا ، وشملت هجرة الكفاءات السورية الأطباء والمهندسين والكوادر المهنية المدربة من الحرفيين التقليديين إلى تركيا وسائر الدول الأوروبية وكندا والولايات المتحدة، ومن هذه الكفاءات مَنْ تعرض للقتل والاغتيال أو الاختطاف من قبل مجموعات إرهابية مسلحة مما أجبر الكثير منهم مغادرة وطنهم حفاظاً على أنفسهم وأسرهم.(http://www.alazmenah.co)." ووفقاً للإحصائيات فقد هاجر من العراق 7350 عالماً إلى الغرب خلال السنوات 1991-1998 بسبب الحصار المفروض آنذاك على العراق من قبل الولايات المتحدة، وقد تم اغتيال 89 أستاذا جامعياً عراقياً خلال أول ثلاث سنوات من الاحتلال الأمريكي الغاشم للعراق، كل هذه الظروف السياسية غير المستقرة ساعدت على تسريع هجرة الأدمغة العراقية إلى الخارج (العيسى، 2019). "وحسب منظمة العمل العربية فإنَّ 450 ألف من حملة الشهادات الجامعية العليا من العرب قد هاجروا إلى أمريكا وأوروبا خلال العشر سنوات الأخيرة. وأن 50% من الطلبة العرب الذين درسوا دراسات عليا في الخارج لم يعودوا إلى بلدانهم. (http: //www.arabmed.de,2012)

2 _ غياب الديمقراطية وتزايد ظاهرة القمع السياسي للعلماء والمثقفين حيث تنظر معظم الأنظمة السياسية الحاكمة في الوطن العربي لتلك الفئة الطليعية على أنها مصدر خطر قد يهدد النظام السياسي القائم مما يضطر الكثير من الكفاءات للهجرة للخارج لتوفير الأمان لهم ولأسرهم. " وفي دراسة أجراها أحد المهندسين المهاجرين أكدت على أنَّ 55% من المشمولين بالدراسة رفضوا وظائف عُرضت عليهم في الوطن العربي والسبب يرجع إلى التضييق على حرية الرأي بنسبة 83%، وبسبب تقييد الحرية السياسية بنسبة 69%." (www.aljazeera.net,2009)

3 _ يشكِّل الفساد الإداري المستشري في الوطن العربي كالمحسوبية والواسطة عوامل مهمة في أسباب هجرة الكفاءات العربية، حيث لا تحظي الكفاءات بالوظائف المناسبة لتخصصاتها، إضافة إلى البيروقراطية التي تحدُّ من وصول هذه الكفاءات إلى مركز صنع القرار ويُضاف إلى ذلك قلة الحوافز المادية والمعنوية المقدمة للكفاءات والتي تعطيها

المكانة الاجتماعية، مما يجعلها تغادر إلى دول أخرى للحصول على الوظائف التي تناسب كفاءتها العلمية وتوفر لها الحوافز.

4_ ضآلة الدخل الفردي للكفاءات العلمية و تدني مستوى الدخل للفرد يشكّل سبباً رئيسياً للهجرة للخارج ولا سيما أن الدول العربية هي أقل الدول في نسبة الدخل الفردي السنوي باستثناء الدول النفطية مثل(الإمارات وقطر والبحرين وعُمان)، وتعاني الكفاءات العربية من دخولها المتدنية قياساً بما تمتلك من مؤهلات عليا وعادة ما تكون هذه الدخول غير كافية لسد متطلبات الأسرة في ظل الغلاء الفاحش مما يضطرها للبحث عن مستوى دخل أفضل لا يتوفر لها إلاّ في الدول الغنية المتقدمة، فعلى سبيل المثال لا الحصر تتقاضى الكفاءة الأجنبية في الجزائر ثلاثة أضعاف ما تتقاضاه الكفاءة الجزائرية.(أفريحا،1981، 155).

5 _ محدودية توفر فرص العمل للكفاءات في بلادها في حال عودتها من الدول الغربية، حيث يتخصص الكثير من الطلبة العرب باختصاصات علمية وتقنية حديثة غير متوفرة في بلادهم حيث تواجههم مشكلة استيعابهم في وظائف تناسب تخصصاتهم عند العودة وخاصة في غياب تطوير التعليم وربطه بالتنمية وسوق العمل مما يؤدي إلى تفشى البطالة عند هؤلاء الخريجين مما يضطرهم للعودة إلى الدول الغربية التي تخرجوا منها حيث توفِّر لهم فرص العمل.

6 _ من الأسباب المباشرة لهجرة الأدمغة عدم عودة الدارسين في الدول المتقدمة إلى بلادهم بعد تخرجهم، بسبب اكتسابهم نمط الحياة الغربية وانبهارهم بها، أو ارتباطهم بالزواج من أجنبيات وتكوين أسرهم في المهجر، أو بقائهم لإكمال دراساتهم العليا نظرا لانخفاض التكاليف أو حصولهم على منح دراسية من جامعاتهم الأجنبية، وبعضهم يتجنب العودة بسبب مشكلة معادلة الشهادات في دولهم. وحسب الإحصائيات فإنَّ 70% من مجموع العلماء الذين يتدربون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم (جهاز الإحصاء المركزي العراقي ،2007).

7_ قلة حجم الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي في الجامعات أو مراكز البحث العلمي يشجِّعُ الكثير من الباحثين والعلماء العرب على الهجرة لإجراء أبحاثهم ودراساتهم في الدول المتقدمة حيث ترصد هذه الدول ميزانيات كبيرة للتشجيع على البحث العلمي، " وبالمقارنة وعلى سبيل المثال فإنَّ نسبة ما خُصصَ من الناتج القومي للبحث العلمي في بريطانيا عام 2007 بلغ 1.7% بينما كانت النسبة في تونس لنفس العام 1.02% وهي الدولة العربية التي تحتل المرتبة الأولى في الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي".(تقرير اليونسكو 2010).

8 _ من أسباب هجرة الكفاءات العربية مصادرة الحريات الأكاديمية في الجامعات والمؤسسات البحثية في الوطن العربي من خلال فرض القيود القانونية والإدارية والتضييق على حرية الفكر والنشر.

9 _ تشكِّل الثقافة الاجتماعية السائدة في الوطن العربي القائمة في بعض الأحيان على تغليب الخرافة والعُرف على العلم وقلة تقدير العلماء أحد أسباب هجرة الكفاءات التي تفضل الهجرة إلى الغرب العلماني الذي يؤمن بقيمة العلم واستخدامه في التطور في شتى مجالات الحياة.

10 _ تُعَدُّ عمليات جذب الكفاءات العربية التي يقوم بها الغرب من خلال الإغراءات المادية وتوفير أجواء الحرية والاستقرار وتوفر الريادة العلمية والتقنية وتوفر فرص البحث والعمل أسباباً رئيسية في ظاهرة هجرة الكفاءات.

انعكاسات وتأثيرات هجرة الأدمغة على الوطن العربي وعلى دول المهجر

يُعتبر الاستثمار برأس المال البشري هو الأكثر أهمية كعامل أساسي في التنمية الاقتصادية لأي مجتمع، وفي حال هجرة الأدمغة العربية من بلدانها إلى بلدان أخرى فإنَّ ذلك يشكِّل خسارة فادحة في رأس المال البشري العربي والذي يمثل خيرة أبنائه المؤهلين المدربين، ويترتب على ذلك انعكاسات سلبية على كل قطاعات الحياة وخاصة على التنمية المستدامة، مما يحكم على الوطن العربي بالبقاء في دائرة التخلف في حين يقدِّمُ خدمة مجانية للدول المتقدمة بمساهمة أبنائه المتميزين

في بناء اقتصادياتها وتطويرها على حساب تبعيته الاقتصادية والسياسية والثقافية للغرب. ويمكن توصيف تداعيات هجرة الأدمغة على الوطن العربي بما يلي:

أولاً: أثر هجرة الأدمغة العربية على التنمية في الوطن العربي:

تنعكس هجرة الكفاءات والأدمغة العربية سلباً على الوطن العربي بسبب الخسارة المادية الناتجة عن التكلفة في تعليم تلك الكفاءات سواء على حساب بلدها أو ذويها، وفي حال عدم رجوع الطلبة المبتعثين بخبراتهم وكفاءاتهم، فإنَّ بلدانهم تضطَّرُ للبحث عن بدائل لهم ليست بمستوى كفاءتهم وخبراتهم أو استقدام خبراء أجانب تدفع لهم مبالغ طائلة، يُضافُ إلى ذلك الخسارة العلمية بغياب تلك الكفاءات والتي كان من الممكن أن تقوم بتنمية الموارد البشرية في بلدانها من خلال التدريب والتمكين اعتماداً على كفاءتها وخبرتها. كما تؤدي هجرة الكفاءات إلى تبديد الموارد البشرية وعدم الاستفادة منها مما يؤدي إلى تدهور الإنتاج العلمي وهدر الطاقة الإنتاجية لتلك الكفاءات في بلدانها وبالمقابل يتم استغلالها في دول المهجر الصناعية المتقدمة، بينما تُترك بلدانهم تعاني من صعوبة التنمية في مجالات متعددة كالاقتصاد والتعليم والصحة والتخطيط.

ومن الملاحظ أنَّ الغرب ومن خلال استقطابه للأدمغة العربية إنما يسعى إلى إعادة إنتاج التخلف في العالم الثالث ومن ضمنه الوطن العربي فهو يستقطب النخب العلمية والفكرية والسياسية والتي لها القدرة على فعل التغيير الإيجابي في مجتمعاتها لتنتهي بها لصالح الاقتصاد الغربي، ففي حين يخسر الوطن العربي المليارات على أبنائه الدارسين في الغرب ، فإنَّ الغرب يقوم بتوظيف هذه الكفاءات لصالح اقتصاده وسياساته وثقافته، ومن الملاحظ أنَّه في حالة عودة هذه الكفاءات لبلدانها الأصلية فإنها تحرص على سلوك النمط الغربي وتصبح ناقلة للثقافة والسياسة الغربية ، ويرى الكثير من المهتمين بشأن هجرة الأدمغة أن مثل هذا الاستنزاف للعقول يؤثر بشكل كبير على الطبقة الوسطى في المجتمعات العربية والتي تُعتبر الأكثر مشاركة في عملية التنمية، وبهجرة أبنائها ينتهي دورها في عملية التغيير لأنها الأكثر قدرة على الحراك الاجتماعي ولها دور في تشكيل المجتمع المدني، وينبِّه الكثير من المحللين إلى الآثار السلبية لهجرة الأدمغة على الأمن الاقتصادي والقومي للوطن العربي وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية، فيما تتركز تأثيرات هجرة الكفاءات سلبياً على الجزء الاقتصادي من مفهوم التنمية فيما يتعلق بالضرر بمستوى إنتاجية القوى العاملة والتي عمادها الأساسي القوى البشرية المؤهلة والمدربة تدريباً عالياً.

ثانياً: أثر هجرة الأدمغة العربية على تطور الوطن العربي:

إنَّ هجرة الأدمغة العربية إلى الغرب تكرِّس الهوة العلمية والثقافية والتقنية والحضارية بين الوطن العربي والدول الصناعية المتقدمة، وإنَّ خسارة الوطن العربي لعلمائه وخاصة ذوي القدرة في المجال التقني سيحكم عليه بالبقاء في دائرة التبعية التقنية للغرب وسيُنظر له على أنه متخلف تقنياً في عصر العولمة التي سادت فيه التقنية الرقمية.

ثالثاً: أثر هجرة الأدمغة العربية على اقتصاد الوطن العربي:

تُعتبر هجرة الكفاءات إلى الخارج من أهم العوامل المؤثرة على تطور الاقتصاد القومي وعلى التركيب السكاني وتوزيع القوى البشرية ولا سيما أن المهاجرين هم من الكوادر المتخصصة علمياً والتي بهجرتها تحرم بلدانها من الاستفادة من خبراتها ومؤهلاتها وكفاءاتها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك من الاستثمار في الموارد البشرية. " يساهم الوطن العربي بما نسبته 31، % - 33% من هجرة العقول من الدول النامية ونتيجة لذلك قُدِّرت الخسائر الاقتصادية للوطن العربي ب 200 مليار$ في حين تربح الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة من جراء هجرة الأدمغة العربية 6مليارات دولار. (www. Aljazeera.net ,2009).

رابعاً: أثر هجرة الأدمغة على قطاعات الحياة (التعليم والصحة) في الوطن العربي:

يتأثر أكبر قطاعين خدميين في الوطن العربي نتيجة لهجرة الأدمغة وهما قطاعا التعليم والصحة، ففي قطاع الصحة تعاني معظم دول الوطن العربي من نقص في عدد الأطباء ودون المستوى الدولي المحدد من قبل منظمة الصحة العالمية بنسبة طبيب واحد لكل 1000 مواطن. (زين، 1972، 71). فعلى سبيل المثال هناك طبيب عراقي واحد لكل 1744 مواطن (في العام 2006) وهذا نتيجة لهجرة 5% من أطباء العراق إلى الدول الغربية بسبب احتلال أمريكا للعراق. وينسحب هذا الوضع على الدول العربية الأخرى التي تعاني من صراعات داخلية كاليمن وسوريا وليبيا. هناك أخطار ناجمة عن هجرة الأطباء العرب إلى الدول الصناعية يقع تأثيرها على بلدانهم في مجال نظم تدريب الكوادر الطبية ونظم الرعاية الصحية حيث يترك هؤلاء الأطباء نقصاً في مجال الاستشارات الطبية التخصصية. أما قطاع التعليم وخاصة الجامعي فيعاني من هجرة الأكاديميين للعمل في الجامعات الغربية نظراً لتدني رواتبهم في الجامعات العربية، ونتيجة للضغوط الإدارية والقانونية التي تُمارس عليهم.

خامساً: أثر هجرة الأدمغة العربية على النظم الاجتماعية في الوطن العربي:

لا شكَ أن لهجرة الأدمغة العربية تأثير سلبي على نظام الأسرة الاجتماعي فالمهاجرون ذوو الكفاءات هم الذين يعيلون أسرهم والكثير منهم يترك أسرته في بلده، وهذا الابتعاد عن المحيط الأسري يؤدي إلى تفكك أسري قد يُحدث تغييراً على خريطة العلاقات الأسرية والاجتماعية حيث يتراجع دور الأب في عملية التنشئة الاجتماعية ، وفي حالة إقامة الكفاءات في دول المهجر والزواج من أجنبيات تنشأ أجيال جديدة هجينة في ثقافتها وقيمها الدينية والاجتماعية وتتدنى لديها قيمة الولاء والانتماء للوطن الأم وهذا لا يتقاطع مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمعات العربية.

سادساً: أثر هجرة الأدمغة العربية على المجال المعرفي في الوطن العربي:

ما زال الوطن العربي غير قادر على إنتاج المعرفة أو توليدها، فقد تسببت هجرة العقول والكفاءات في تكريس تخلف الوطن العربي في حقول المعرفة المختلفة وعدم قدرته على مجاراة التقدم العلمي والتقني السائد في الغرب والذي احتكره لنفسه.

سابعاً: أثر هجرة الأدمغة العربية على الوضع السياسي في الوطن العربي:

إنَّ هجرة الأدمغة العربية قد ساعدت في خسارة الوطن العربي في المجال السياسي، فالتخلف الاقتصادي والعلمي والثقافي الناتج عن هجرة العقول العربية جعل الصراع العربي الصهيوني يُحسم لصالح تمدد المشروع الصهيوني والهيمنة الغربية على الوطن العربي ففي حين يحتفظ الغرب بالكفاءات العربية، فإن الكيان الصهيوني يستقطب العلماء الصهاينة من روسيا والولايات المتحدة وغيرها.

التأثيرات الإيجابية لهجرة الأدمغة:

كما أنَّ لهجرة الكفاءات العربية آثار سلبية على بلدانها فإن هناك ايجابيات تتمثل بضخ التحويلات المالية إلى بلدانها الأصلية، ونقل الخبرات المكتسبة في حالة العودة إلى بلدانها ،والحدِّ من البطالة بين الخريجين يُضاف لذلك تنمية الكفاءات العلمية من خلال الاطلاع على الخبرات في الغرب وإيجاد نوع من التفاعل الحضاري بين الأمم والحضارات، أما على مستوى الفرد فهجرة الكفاءات تزيد من الدخل الفردي وتعمل على الحراك الاجتماعي حيث تتنقل هذه الكفاءات من طبقة اجتماعية أدنى إلى أخرى أعلى نظراً لحصولها مؤهلات علمية ودخلاً مادياً أعلى .

أما التأثير الإيجابي لهجرة الكفاءات والأدمغة العربية على الدول المتقدمة فيتمثل بزيادة الدول المتقدمة لرصيدها من الكفاءات المهاجرة التي تعمل في مراكز البحوث، بالإضافة لمشاركة تلك الكفاءات في بناء اقتصادها وتسريع عجلة التنمية فيها.

هجرة الكفاءات الفلسطينية حالة استثنائية ومخاطر جمَّة

لقد جاءت هجرة الأدمغة الفلسطينية نتيجة طبيعية لعملية التهجير القسري الذي تعرض لها الشعب الفلسطيني على يد العصابات الصهيونية منذ نكبة فلسطين عام 1948 وما تلى ذلك من تهجير قسري آخر عام 1967، وقد أدى هذا التهجير إلى تشتيت الفلسطينيين في شتى بقاع العالم، فهجرة الأدمغة الفلسطينية لم تأتِ باختيارها الحر بل نتيجة لظروف سياسية استثنائية تمثلت باحتلال الوطن الأم، ومن هذه الأدمغة مَن تهجر قسراً من وطنه مع أبناء شعبه ، ومنها مَنْ وُلدَ ونشأ وترعرع واستقر في دول الشتات ليس رغبة منه وإنما بسبب منع الكيان الصهيوني لعودة الفلسطينيين لوطنهم.

ونظراً لتوجه الفلسطينيين للتعليم بشكل لافت باعتباره مصدرَ رزقٍ بعد فقدانهم مصادر رزقهم في وطنهم فقد برزت الكفاءات الفلسطينية وبشكلٍ ملفتٍ للنظر في مجالات العلوم والمعرفة والاقتصاد والإدارة وفي كافة الدول التي استقروا فيها، وقد ساهمت هذه الكفاءات في تطوير قطاع الاقتصاد والتعليم في دول الإقليم وخاصة في دول الخليج العربي ولبنان. وشملت الكفاءات الفلسطينية الأطباء والمهندسين والمحامين وخبراء الاقتصاد والعلماء في مجال الفيزياء والذرة والأدباء وخبراء التقنيات والأكاديميين المقيمين في الولايات المتحدة ودول الغرب الأخرى.

ويمكن القول أنَّ هجرة الأدمغة الفلسطينية كانت بداياتها في الخمسينات وكانت وجهتها نحو ألمانيا وهي الدولة الأوروبية التي كانت أكثر تقبلاً للمهاجرين بسبب حاجتها لقطاع الشباب بعد الحرب العالمية الثانية مما شجَّع الكثير من الشباب الفلسطيني للدراسة في الجامعات الألمانية ، وقد بلغ عدد الدارسين الفلسطينيين في ألمانيا في عقد الستينات 3000 طالب المعظم منهم استقر فيها واندمج في المجتمع الألماني، وحسب الإحصائيات المتوفرة يتواجد حالياً 7000 طبيب فلسطيني من مختلف التخصصات يقيم في ألمانيا إضافة إلى المهندسين والصيادلة وأعضاء في البرلمان الألماني.(info.wafa.ps,2019).

لقد اقتحمت الأدمغة الفلسطينية كافة المجالات العلمية والاقتصادية سواء في محيطها الإقليمي العربي أو في دول الغرب، ففي أمريكا اللاتينية تجاوز عدد الفلسطينيين أكثر من نصف مليون ومنهم من وصل إلى موقع صنع القرار وأصبح رئيس دولة كما في هندوراس والسلفادور. أما في الولايات المتحدة فقد عمل عدد كبير من العلماء الفلسطينيين في محطة الفضاء (ناسا) منهم على سبيل المثال لا الحصر عصام النمر ولطفي عياد وعلماء الذرة منهم منير نايفة وغيرهم، إضافة إلى الكثير من الأطباء الذين عملوا أساتذة في الجامعات الأمريكية، وكذلك الأكاديميين في مجال الإعلام والاقتصاد والسياسة.

أسباب هجرة الأدمغة الفلسطينية.:

تتقاطع أسباب هجرة الكفاءات الفلسطينية مع الأسباب العامة لهجرة الكفاءات العربية كالأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والذاتية ولكن تضاف أسباب أخرى خاصة استثنائية لهجرة الكفاءات الفلسطينية ناتجة عن استثنائية الواقع الفلسطيني المتمثل بوجود احتلال صهيوني استيطاني توسعي وممارسات قمعية لا إنسانية ضد الإنسان الفلسطيني، إضافة لذلك واقع سياسي داخلي مرتبك غير واضح المعالم يسوده الانقسام السياسي وحالة من التبعية الاقتصادية، كل هذا أدى إلى نتائج سلبية على الوضع الاقتصادي وازدادت نسبة البطالة والفقر وارتفاع في غلاء المعيشة مما أضاف أسباباً أخرى دفعت بالكفاءات الفلسطينية للهجرة ، وفي هذا السياق يمكن تحديد نوعين من هجرة الكفاءات الفلسطينية ، تهجير قسري يمارس من قبل الاحتلال منذ سبعين عاماً، وهجرة من نوع آخر لا يمكن وصفها بالطوعية بشكلٍ مطلق لأنَّ أسبابها متداخلة ناتجة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر عن وجود الاحتلال، وبشكلٍ عام يمكن تحديد أسباب هجرة الكفاءات الفلسطينية بما يلي:

1 _ هجرة ناتجة عن تهجير قسري للفلسطينيين من فلسطين التاريخية من قبل الكيان الصهيوني في عام 1948.وعام 1967 وتهجير قسري آخر من مخيمات اللجوء في لبنان بعد مذابح صبرا وشاتيلا عام 1982. وهجرات قسرية أخرى للفلسطينيين من الكويت والعراق أثناء حرب الخليج الأولى، وتهجير قسري من المخيمات في سوريا بسبب الأوضاع القائمة..

2 _ إجراءات الاحتلال التعسفية ضد الفلسطينيين وخاصة الشباب الذين يتعرضون للاعتقال السياسي والتضييق على حرية حركة الفلسطينيين وعزلهم في مناطق محاطة بالجدران والحواجز.

3 _ دراسة الشباب الفلسطيني في الخارج وخاصة في دول الغرب وإقامتهم الدائمة في هذه الدول وخاصة في حقبة السبعينات لقلة توفر الجامعات في فلسطين، ووجود أوامر عسكرية من الاحتلال تمنع عودتهم لوطنهم.

4 _ توجه الفلسطينيين للهجرة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وخاصة من مخيمات اللجوء في الدول العربية وخاصة من لبنان والعراق والأردن.

5 _ لقد اتسعت ظاهرة هجرة الكفاءات الفلسطينية في العقد الأخير ليست رغبة بالهجرة بحد ذاتها ولكن لأسباب خارجة عن الإرادة، منها البطالة المتفشية في أوساط الشباب الفلسطيني الخريج، وقد بلغت نسبة البطالة بين حملة الشهادات الجامعية عام 2018 ،40%، بين الذكور و73% بين الإناث (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني " مسح القوى العاملة، 2018).

6 _ غياب سياسة وطنية واضحة حول عملية التنمية في فلسطين وربطها بمخرجات التعليم بسبب الحالة الاستثنائية لفلسطين فهي دولة ما زالت تحت الاحتلال ولا يمكنها التخطيط الاقتصادي أو التنموي فهي لا تملك القرار باستقلالية تامة ولا تسيطر على مواردها، وبالنسبة لمخرجات التعليم فهناك فائض من الخريجين والتخصصات مما أدى إلى بطالة في صفوف الخريجين الشباب ودفع بالكثير منهم للهجرة إلى الغرب وخاصة إلى كندا والنرويج اللتان تشترطان على أي مهاجر حصوله على المؤهلات العلمية.

_ شكَّل الانقسام السياسي لنظامين سياسيين في رام الله وغزة أحد الأسباب المباشرة لهجرة الكفاءات والذي كان من تداعياته أنْ فرض الاحتلال حصاراً خانقاً ومدمراً للبنية الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة ،إضافة إلى الإجراءات الإدارية التي مست برواتب الموظفين الحكوميين في قطاع غزة إمّا بانقطاعها أو تقليصها وفقاً للتبعية الإدارية مما ألحق الضرر بمستوى الدخل الفردي ، كل إنَّ هذه الأوضاع الاستثنائية أدت إلى زيادة نسبة بطالة تزيد عن 70%في قطاع غزة، وقد كان القطاع الصحي هو الأكثر تأثراً بالحصار على غزة بسبب النقص في المستلزمات الطبية وعدم قدرة الأطباء على الالتحاق بدورات تخصصية في الخارج أو حضور المؤتمرات، مما دفع الكوادر الطبية المتخصصة للهجرة وخاصة من حملة الجنسيات الأجنبية وحسب الإحصائيات المتوفرة فقد هاجر 50 طبيباً متخصصاً من قطاع غزة في عام 2018 إضافة إلى المئات من الكفاءات العلمية الأخرى.(al-akhbar.com).

_ يلعب الوضع السياسي الفلسطيني الداخلي دوراً كبيراً في هجرة الكفاءات الفلسطينية، حيث يعاني الشباب الفلسطيني من التهميش والإقصاء من المشاركة الاجتماعية والسياسية ومن مؤسسات صنع القرار.

_ يلعب الجمود السياسي وانسداد أفق الحلول السياسية للقضية الفلسطينية دوراً كبيراً في هجرة الأدمغة الفلسطينية، حيث يعاني الشباب الفلسطيني من الخوف على مستقبله المجهول في وطنه مما يدفعه للبحث عن مستقبل واعد خارج حدود الوطن.

هجرة الكفاءات الفلسطينية انعكاسات سلبية ومخاطر جمة:

من الطبيعي أنَّ هجرة الكفاءات العلمية من دولة ما لها نتائجها السلبية على اقتصاد تلك الدولة ومواردها المالية وخططها التنموية، ولكن هجرة الكفاءات الفلسطينية تشكِّل مخاطر مُضافة تهدِّد وجود الفلسطينيين في وطنهم المحتل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والديمغرافي. وتتمثل هذه المخاطر بما يأتي:

- إنَّ هجرة الكفاءات الفلسطينية تنعكس سلباً على المستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في فلسطين ويقلل من الناتج المحلي، فهناك خسارة لرأس المال البشري المؤهل الذي يمكن أن يشارك في عملية الإنتاج وفي عملية التحرر السياسي والاقتصادي.
- إنَّ هجرة الأدمغة الفلسطينية تؤثر في التوازن الديمغرافي للسكان الفلسطينيين أصحاب الأرض، فقد بلغ نسبة الفلسطينيين المقيمين في فلسطين التاريخية (الداخل الفلسطيني والقدس والضفة الغربية وقطاع غزة) 49.5، % ونسبة الصهاينة في (الداخل المحتل والمستوطنين في الضفة الغربية) 50.5%. (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2017.). وفي حالة استمرار هجرة الكفاءات الفلسطينية إلى الخارج واستقدام الاحتلال للمهاجرين من أوروبا وأمريكا فإنَّ ذلك حتماً سيؤثر سلباً على البنية الديموغرافية للفلسطينيين.
- تتمثل خطورة هجرة الكفاءات الفلسطينية إلى الخارج وخاصة إلى الغرب بوجود تواطؤ صهيوني غربي بتفريغ فلسطين من سكانها لصالح التوازن الديمغرافي لليهود من خلال جعل الفلسطينيين أقلية، وهناك جهات غربية تشجع وتمنح تسهيلات السفر للكفاءات الفلسطينية وخاصة الولايات المتحدة وكندا، وأن فكرة تهجير الفلسطينيين إلى كندا ليست جديدة فقد طُرح مثل هذا المشروع منذ 1955، وعُرف بمشروع (باروخ) . (albawaba.comk 2005)
- تكمن خطورة هجرة الأدمغة والكفاءات الفلسطينية والهجرة من فلسطين بشكل عام، أن فكرة تهجير الفلسطينيين من وطنهم قسراً أو بالضغط عليهم هي جزء من الأيدلوجية الصهيونية التي تقوم ʻعلى الإفراغ والإحلال لصالح طغيان ديمغرافي يهودي.
- تشكل هجرة الكفاءات الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين خطورة على مستقبل الفلسطينيين السياسي لارتباط فكرة التهجير والهجرة بما يُسمى (صفقة القرن) التي تقوم على توطين الفلسطينيين خارج وطنهم وإنهاء قضية عودة اللاجئين والحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

مواجهة ظاهرة هجرة الأدمغة العربية

بغرض مواجهة ظاهرة هجرة الأدمغة العربية والحدِّ منها يجب البحث في جذورها وأسبابها ودوافعها والعمل على أيجاد الحلول للتخلص من الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة والذي تبين أنها تنحصر في أغلبها في أسباب سياسية واقتصادية، وأنِّ الحلول لا يمكن أن تكون فردية بل تحتاج إلى قرارات وإجراءات على مستوى الدول المصدِرة لهذه الكفاءات. ويمكن الحدِّ من ظاهرة هجرة الكفاءات من خلال بعض الإجراءات **التالية**:

- تشكل العوامل الاقتصادية سبباً رئيسياً لهجرة الكفاءات العربية للغرب، كالبطالة وتدني الأجور وعدم توفر فرص العمل المناسبة للكفاءات وانخفاض مستوى المعيشة، وهذا يتطلب من الحكومات العربية إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المتبعة ووضع رؤى عربية شاملة لتصويب الأوضاع الاقتصادية قائمة على استثمار الموارد الطبيعية باستقلالية تامة والاستغناء عن الخبرات الأجنبية وإعطاء الفرص للكفاءات العربية بالنهوض بالاقتصاد.
- إعادة هيكلة النظم التعليمية في الوطن العربي بحيث تكون قادرة على المواءمة بين البرامج التعليمية وخاصة الجامعية وحاجة السوق، وهذا يحتاج إلى دراسات مسحية تبين احتياجات سوق العمل من أجل التقليل من نسبة البطالة عند الخريجين التي عادة ما تدفع بهم للهجرة من أجل الحصول على عمل يناسب تخصصاتهم.
- النظم السياسية القمعية في الوطن العربي عادة ما تكون أحد أسباب هجرة الكفاءات للخارج، ولإبقاء هذه الكفاءات في بلدانها والاستفادة من خبراتها وإبداعاتها، فالأمر في هذه الحالة يتطلب توفير مناخ سياسي يتسم

بالديمقراطية وإتاحة الفرصة للتعبير عن الرأي والمشاركة السياسية الفاعلة للكفاءات وإعطائها الفرصة لأخذ دورها الريادي والقيادي في مجتمعاتها.

- الإبقاء على الكفاءات العربية في بلدانها يتطلب وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وفقاً للكفاءة العلمية بعيداً عن المحسوبية والواسطة لأنَّ إلحاق الكفاءات بوظائف لا تتناسب مع تخصصاتهم وأقل من مستوى كفاءاتهم تؤدي بهم إلى الإحباط والتفكير بالهجرة..
- الحد من هجرة الكفاءات العلمية يتطلب تطوير البحث العلمي في الوطن العربي وزيادة الميزانيات المرصودة لأجراء الأبحاث في الجامعات العربية عوضاً عن الالتحاق بالجامعات الأجنبية.
- للإبقاء على الأدمغة والكفاءات العربية في بلدانها والحدِّ من هجرتها، على الأنظمة السياسية العربية أن تضع في اعتبارها أن الكفاءات العربية هي أكبر مشروع استثماري لرأس المال البشري وهو القادر على تطوير مجتمعاته في كافة المجالات، وعلى هذه الأنظمة أن تضع الخطط الكفيلة باسترداد رأس المال البشري المنهوب من قبل الدول المتقدمة.
- للحدِّ من هجرة الكفاءات العربية على صناع القرار في الوطن العربي وضع سلم لنظام الأجور والترقيات والمكافآت بحيث تستطيع هذه الكفاءات البقاء في بلدانها والعيش بكرامة والمساهمة في نهضة وازدهار وتطوير مجتمعاتها.
- العمل على زيادة الوعي حول ظاهرة هجرة الكفاءات العربية وتداعياتها وتأثيراتها السلبية على المجتمعات العربية من خلال الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام.
- الاستفادة من الخبرات الناجحة للدول الأخرى في مجال الحد من هجرة الأدمغة وكيفية الاستفادة منها.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

لقد حاولت الباحثة تسليط الضوء على الجوانب النظرية المختلفة لظاهرة اجتماعية انتشرت في الوطن العربي منذ قرن ونيِّف من الزمن وهي ظاهرة هجرة الأدمغة والكفاءات العربية إلى الدول الصناعية المتقدمة، وتناول البحث الأسباب والدوافع لهجرة الأدمغة والتي تراوحت ما بين اقتصادية وسياسية واجتماعية وعلمية، كما تناول البحث التأثيرات السلبية والإيجابية لهجرة الكفاءات على دول المنشأ ودول المهجر، إضافة إلى الإشارة إلى هجرة الكفاءات الفلسطينية التي تشكِّل حالة استثنائية في طبيعتها وأسبابها و تأثيراتها على دولة مازالت تحت الاحتلال ترى أن هجرة كفاءاتها العلمية المؤهلة من أبنائها خطر على مستقبلها الوجودي في حين تسعى للتأسيس لدولة حرة مستقلة ،وكما تطرق البحث لاقتراح بعض السبل الكفيلة للحدِّ من هجرة الكفاءات، وللإحاطة بموضوع البحث فقد تطلَّب ذلك العودة إلى المراجع والمصادر ذات الصلة ،ويضاف إلى ذلك رؤية ووجهة نظر الباحثة وبما يتفق مع منهجية البحث، على أمل أن تضيف هذه الدراسة كل ما هو جديد لكل المهتمين والباحثين وصناع القرار.

النتائج:

وقد توصلت الباحثة لمجموعة من النتائج وهي:

_ أنَّ ظاهرة هجرة الأدمغة هي ظاهرة عالمية بدأت من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ولكنها تفاوتت في حجمها وفي أهدافها من دولة لأخرى فالأدمغة المهاجرة من شرق آسيا (الصين واليابان والهند وكوريا) إلى الغرب على سبيل المثال عادت في أغلبها إلى دولها الأصلية بالمعرفة والعلم والتقنية وأفادت في اقتصاديات بلادها.

_ أن معظم الأدمغة والكفاءات العربية فضلت الإقامة في دول المهجر لأسباب ذات علاقة بعدم توفر بيئة حاضنة لهذه الكفاءات وتخصصاتها في دول المنشأ ولعدم الاستقرار السياسي وعدم وجود خطط فاعلة لاستيعاب مثل هذه الكفاءات.

_ أنَّ الأسباب الكامنة وراء هجرة الأدمغة العربية هي أسباب سياسية تتمثل في قلة توفر الأمن بسبب الصراعات والاقتتال والقمع السياسي، واقتصادية تتمثل في غلاء المعيشة وضآلة الأجور وقلة توفر فرص العمل.

_ أنَّ هجرة الأدمغة العربية إلى الغرب هي خسارة في الكوادر البشرية العربية المؤهلة والمدربة كما لها تأثيرات سلبية على التنمية والاقتصاد في بلدانها .

_ أنَّ هجرة الأدمغة للدول المتقدمة تكلِّفُ الدول النامية ومنها الوطن العربي مبالغ مالية طائلة تُدفع للخبرات الأجنبية المستقدمة للعمل في الوطن العربي في حين تشارك الكفاءات العربية في تطوير اقتصاد الدول المتقدمة ومداخيل بالمليارات.

_ أنَّ الحدَّ من ظاهرة هجرة الكفاءات هي مسؤولية الدول والحكومات وليست مسؤولية الأفراد، من خلال توفير فرص العمل، وتوفير الأمن والاستقرار.

التوصيات:

توصي الباحثة بما يلي؛

_ العمل على رفع كفاءة الجامعات العربية وتحسين جودة التعليم فيها بما يكافئ جودة التعليم في الجامعات الغربية من خلال إنشاء المختبرات العلمية والبحثية بحيث تستقطب الطلبة للدراسة فيها بديلاً عن الجامعات الأجنبية.

_ القيام بعملية مسح شاملة لكافة الكفاءات العربية في الخارج من حيث المؤهلات والتخصصات ومجالات العمل، وإنشاء مراكز بحثية وعملية تستوعب هذه الكفاءات حسب اختصاصها.

_ تطوير نظام الابتعاث الدراسي للخارج وفقاً لحاجة الدولة من تخصصات وإلزام المبتعثين بالعودة إلى بلادهم وتوفير فرص العمل لهم.

_ البحث عن عوامل جذب الكفاءات العربية إلى الغرب والعمل على توفيرها في بلدانهم الأصلية وخاصة فيما يتعلق بالتقدم التقني والرقمي حيث تهاجر الكثير من الكفاءات لأنَّ العمل في مجال تخصصها يتوفر في الدول المتقدمة ولا يتوفر في بلدانها.

_ توفير برنامج عمل مشترك بين أقطار الوطن العربي لتبادل الكفاءات العربية فيما بينها والاستفادة من خبراتها في قطاعات مختلفة كالطب والهندسة والتقنيات والزراعة والصناعة والتنمية البشرية والتنمية الاقتصادية وغير ذلك.

_ إعادة هيكلة النظم التعليمية في الوطن العربي وتطويرها بما يتواءم مع متطلبات التطور العلمي والتقني ومتطلبات سوق العمل مما يعمل على تقليل حجم البطالة بين الشباب والتي تُعتبر إحدى الأسباب المباشرة لهجرة الكفاءات.

_ تضمين المناهج الدراسية في الوطن العربي القيم التي تحترم وتقدِّر العلم والعلماء ليحظوا بمكانة عالية في مجتمعاتهم مما يؤهلهم أن يكونوا قادة علم وفكر واقتصاد وسياسة.

_ أن تُتخذ سياسات عربية موحدة بشأن تنمية الموارد البشرية من حيث التدريب والتأهيل على أن يتم ذلك في بلدانها دون الحاجة إلى الابتعاث للخارج.

_ النظر لظاهرة هجرة الكفاءات العربية على أنها قضية أمن قومي عربي، لأنَّ بهجرة الأدمغة العربية يصبح الوطن العربي غير قادر على الابتكار والإبداع مما يجعله يدور في فلك التبعية للغرب.

_ إجراء التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي بما يكفل للكفاءات والعقول المهاجرة بالعودة للمشاركة في عملية التنمية.

_ تشجيع الكفاءات المهاجرة بالعود ة إلى بلدانها من خلال الحوافز والجوائز المالية.

_ تشكيل منتدى عربي للكفاءات المهاجرة وعقد مؤتمرات خاصة بهم واطلاعهم على حاجات بلدانهم في مجال التنمية'.

_ قيام وزارات الخارجية في الوطن العربي ومن خلال سفاراتها في الخارج بالتواصل مع الكفاءات العربية من أجل تعزيز دورها في بناء الاقتصاد وإنشاء المراكز البحثية التي من الممكن إن تساعد في وضع الخطط العاجلة أو الآجلة لتحسين الأوضاع في بلدانهم.

_ تزويد الجامعات العربية ومن خلال وزارات التعليم العالي في الوطن العربي بقاعدة بيانات حول كافة الكفاءات العربية في المهجر بهدف استقدامها للعمل والمشاركة في عمليات التبادل الثقافي والعلمي.

المراجع والمصادر

_ آل زيارة، كمال عبد حامد، الرهيمي، سعد خضير عباس، (-)، " مساهمة في موضوع هجرة الكفاءات من الدول النامية ، وخاصة حملة الشهادات العليا في العراق".، بحث منشور مجلة أهل البيت، العدد الثامن. جامعة أهل البيت، كربلاء، العراق.

_ أفريحا، فاطمة زهرة، (1981)،"عوامل هجرة الكفاءات الجزائرية، ندوة اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (أكوا) ، بيروت، لبنان، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية.

_ جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، (2017)، رام الله، فلسطين.

_ جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، مسح القوى العاملة، (2018.)، رام الله، فلسطين.

_ الجهاز المركزي للإحصاء، (2007)، بغداد، العراق، منشورات وزارة التخطيط العراقية

_ زحلان ، أنطوان، (2007)، " التطور الاقتصادي الإقليمي والمدخل العالمي، ورقة بحثية مقدمة في ندوة، الرباط ، المغرب.

_ زحلان، أنطوان وزملاؤه، (1996)، " هجرة الكفاءات العربية)، بيروت، لبنان.، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية.

_ زين، إلياس، (1972)،"هجرة الأدمغة العربية". بيروت، لبنان المؤسسة العربية للدراسات والنشر..

_ عياش عدنان حسين، (-)، " هجرة الشباب والأدمغة الفلسطينية إلى الخارج"، دراسة منشورة في مجلة المستقبل العربي، العدد 453، ، بيروت ، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية

_ العيسى، جهينة، (2019)، أزمة الحرية الأكاديمية وهجرة الكفاءات.، الدوحة، قطر.

_ فوجو ، ميسون زكي، (2012)، " استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات في فلسطين(دراسة حالة غزة) " ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين.

المراجع الالكترونية:

_ جمال، أحمد، (2016)، " هجرة الأدمغة العربية يُستفاد منها في الخارج" مقالة، http:// alarab.co.uk

_ برنامج ما وراء الخبر، (2009) عنوان الحلقة "هجرة العقول العربية، www. Aljazeera.net.

_ أحمد، مشهور إبراهيم، (2008) ، "هجرة الكفاءات وآثارها السياسية والاقتصادية على الدول النامية" ، الحوار المتمدن ، www.m.ahewar.org

_ الهيتي،عبد الستار،(2019)، "الأبعاد الاقتصادية في هجرة الكفاءات أسبابها وآثارها ، دراسة http// (library.Islamweb.net/ar/ library.

_ http :// www.arabmed.de

_ http:// www.alazmenah.com

_ www..al-akhbar.com

هجرة العقول والكفاءات المغاربية نحو أوروبا: بين العوامل الطاردة والجاذبة، وأية حلول لهذه الظاهرة؟"

د. شريفة كلاع

أستاذة محاضرة "أ"

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

البريد الالكتروني:

cherifaklaa@gmail.com

الملخص:

تشكل ظاهرة هجرة العقول والكفاءات الوطنية المغاربية هاجسا خطيرا خاصة بعد تفاقمها في السنوات الأخيرة، وبالأخص في العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين، حيث أصبحت من بين المشاكل التي تعاني منها دول ومنطقة المغرب العربي، والتي تعتبر من أكثر البلدان تصديرا للكفاءات العلمية والتي تتخذ من الدول الأوروبية وجهة لها، ومستقرا أخيرا دون رجعة، لذلك نسعى في هذا البحث الموسوم بـ: "هجرة العقول والكفاءات المغاربية نحو أوروبا: بين العوامل الطاردة والجاذبة، وأية حلول لهذه الظاهرة؟"، أن نبين مختلف العوامل الطاردة والجاذبة لهجرة العقول والكفاءات في دول المغرب العربي نحو أوروبا، وتقصي حجم الظاهرة وتقديم الحلول التي من شأنها الاستفادة من الكفاءات والعقول المهاجرة من دول المغرب العربي والاستثمار فيها.

الكلمات المفتاحية: هجرة العقول والكفاءات – دول المغرب العربي – العوامل الطاردة والجاذبة – الحلول.

المقدمة:

تشكل هجرة العقول والكفاءات العربية خارج أوطانها هاجسا مخيفا للحكومات الوطنية، حيث تكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين خاصة من الكوادر العلمية المتخصصة، لما لها من آثار عكسية تتمثل في حرمان دولها من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات وهو ما من شأنه أن تؤثر سلبا على تطور الاقتصاد الوطني وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية العاملة، كما يكمن خطر هذا النزيف القاتل في تأثيره على مستقبل الوطن العربي إذ تصيب أضراره كل مواطن عربي، ذلك أن حرمان عجلة التقدم في أي بلد من العقول والأدمغة والخبرات اللازمة لتحريكها يترك آثاره السلبية على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والثقافية والتربوية والصحية، إذ أن هذا النوع من الهجرة يتيح لدول الاستقبال برفع قدراتها العلمية على حساب دول المنشأ، فالخبرة المستنزفة للبعض تشكل الخبرة الرابحة للبعض الآخر، وبالتالي تفقد البلدان الموفدة واحدة من ثرواتها النادرة، ويؤدي هذا الاستنزاف للكفاءات الأكثر دينامية إلى عرقلة بناء وتحديث اقتصاديات هذه الدول، وإلى تعميق الهوة بينها وبين دول الشمال، وهو ما سمح ببروز الرأسمالية المعرفية، وباعتبار أن دول أوروبا الأكثر قربا لدول المغرب العربي والأكثر استقطابا للجاليا المغاربية نظرا للروابط اللغوية والتاريخية، فإن أغلب الكفاءات واليد العاملة المتخصصة قد هاجرت إليها، لتوفر العوامل الجاذبة لهم في أوروبا من خلال الفرص الفعلية أو المنشودة في العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية والشبكات القائمة، وبذلك يكمن خطر نزيف الكفاءات والعقول واليد العاملة المتخصصة في تأثيره على مستقبل دول المغرب العربي كل على حد سواء، والظاهر أن البلدان المغاربية قد يئست من استعادة عقولها المهاجرة وباتت تبحث عن طرق لجعلهم مرتبطين بدولهم الأصلية، وكان هذا الخيار هو الفكرة المحورية التي تدور حول إيجاد حلول لهذه الظاهرة والعمل على الاستثمار في تلك الكفاءات من خلال التواصل بهم وربطهم مع دولهم من خلال مشاريع وطرق أخرى كفيلة بأن تستفيد من كفاءاتهم بالمهجر في ظل عدم رغبة الكثير من هؤلاء الكفاءات المهاجرة في العودة إلى دولها المغاربية.

أهمية وإشكالية البحث: نسعى في هذا البحث إلى تبيان أهمية موضوع هجرة العقول والكفاءات بالوطن العربي وخاصة من دول المغرب العربي نحو أوروبا، وذلك من خلال دراسة العوامل الطاردة والجاذبة لهذه العقول والكفاءات، وقراءة واقع وحجم هذا النوع من الهجرة في تلك الدول وتبيان مختلف الإحصائيات ذات الشأن بموضوع الدراسة، ثم تقديم حلولا مقترحة للإستفادة من الكفاءات والعقول المهاجرة من دول المغرب العربي والعمل على الإستثمار فيها، وذلك عبر طرح الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في ما يلي: ما هو حجم وواقع هجرة العقول والكفاءات من دول المغرب العربي نحو أوروبا، وهل من حلول لوقف هذا النزيف؟

عناصر البحث: سنحاول من خلال هذه المشاركة البحثية معالجة موضوع: "هجرة العقول والكفاءات المغاربية نحو أوروبا: بين العوامل الطاردة والجاذبة، وأية حلول لهذه الظاهرة؟"، وللإجابة عن ذلك سنتناول المحاور التالية:

1. العوامل الطاردة والجاذبة لهجرة العقول والكفاءات في دول المغرب العربي نحو أوروبا.
2. حجم ظاهرة هجرة العقول والكفاءات المهاجرة من دول المغرب العربي نحو أوروبا.
3. الحلول المقترحة للإستفادة من الكفاءات والعقول المهاجرة من دول المغرب العربي والاستثمار فيها.

المبحث الأول: العوامل الطاردة والجاذبة لهجرة العقول والكفاءات في دول المغرب العربي نحو أوروبا

بداية يمكن تعريف الهجرة على أنها "عملية انتقال شخص من بلده الأصلي، إلى بلد آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة باختلاف دوافع الهجرة"[1]، وعلى اعتبار ارتباط الدراسة بأحد أنواع الهجرة وهي هجرة الكفاءات سنحاول

1 – يوسف خميس أبو فارس، "هجرة الأفارقة عبر المتوسط"، التقرير الإستراتيجي الإفريقي الثالث 2015 – 2016، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، 2017، ص. 132.

تعريف هذا المصطلح، حيث يقصد بهجرة الكفاءات عملية انتقال أفراد ذوي خبرة في مجال تخصصهم من بلدهم الأصلي إلى بلد آخر، كما يحدد البعض مفهوم هجرة الكفاءات بأنه: انتقال الأفراد عاليي التأهيل (عادة خريجي التعليم العالي وما فوقه) من بلد ما لبد آخر بغرض العمل والإقامة الدائمة[2].

وعليه فإن هجرة الكفاءات: تعني خروج وانتقال الباحثين والخبراء وذوي المؤهلات العلمية إلى بلد آخر، وحسب "محمد الخشاني" فإن هذا النموذج من المهاجرين واكب بروز نمط للإنتاج في دول الاستقبال في إطار ما يسمى بالرأسمالية المعرفية، وفي هذا الصدد فإن التقرير السنوي للبنك الدولي حول التنمية لسنة 1998 – 1999؛ كان موضوعه: "المعرفة في خدمة التنمية"، حيث يقول هذا التقرير في مدخله: "الفقر ليس فقط ألا يتوفر الفرد على المال، ولكن كذلك على المعرفة"[3]، وفي إطار هذه الرأسمالية يتبوأ البحث العلمي والإبداع التقني مكانة خاصة لتصبح الفاعل الأساسي في التنمية متقدمة بذلك على الأفضليات الطبيعية: الخيرات المادية وقوة العمل، وعليه فقد ازداد احتياج الدول المتقدمة إلى مؤهلات متميزة دأبت على جلبها من دول الجنوب، وتهم هذه الكفاءات ليس فقط في المجال العلمي بل كذلك المجال الاقتصادي والأدبي والفني والرياضي، وقد برزت نماذج متفوقة في كل المجالات، ومن ذلك ملء العجز الحاصل في بعض الاختصاصات، وبخاصة قطاع التقانة الجديدة للإعلام والتواصل[4].

إن هجرة الكفاءات أو ما يسمى بنزيف العقول Brain drain تعد ملفا حيويا وحساسا، حيث تصدر فيه سنويا آلاف البحوث والدراسات المتخصصة، وذلك لتفاقم هجرة الكفاءات وانعكاساتها على مستقبل التنمية العلمية والاقتصادية في المجتمعات ولتزايد آثارها على أطرافها جميعا، إضافة إلى ما يكتنف تحديدها وتحليل تياراتها واتجاهاتها من صعوبة ناجمة عن تعقدها وتعدد أنماطها وخصائصها، مع نقص البيانات وعدم دقتها في كثير من الحالات، وهو ما يولد مشكلة في إدارة الكفاءات، وذلك في مقابل نقصها وحدة التنافس العالمي على اجتذابها[5].

وتظل حصيلة هذا النوع من الهجرة مهمة، فالمنظمة الدولية للهجرة تسجل سنويا عشرات الآلاف من حالات انتقال للكفاءات وخاصة منها المغاربية والإفريقية في اتجاه دول الشمال حيث الأجور ومستوى معيشة أعلى، وعليه سنحاول فيما يلي تقصي العوامل الطاردة والجاذبة لهجرة العقول والكفاءات في دول المغرب العربي نحو أوروبا:

أ - العوامل الطاردة نحو هجرة العقول والكفاءات في دول المغرب العربي باتجاه أوروبا:

تعتبر أهم العوامل الطاردة نحو هجرة العقول والكفاءات في دول المغرب العربي باتجاه أوروبا فيما يلي:

1 – ضعف الإنفاق على البحث العلمي، حيث أن نسبة إنفاق الدول العربية على البحث العلمي تختلف فيما بينها من دولة لأخرى، أما دول المغرب العربي فإنه يتضح من خلال الجدول أدناه خلال الفترة ما بين 2005 و2012، ضعف الإنفاق بشكل كبير حيث أن تونس تحتل المرتبة الأولى من حيث الإنفاق فيها على البحث العلمي والتطوير كنسبة من

---

2 – "أبعاد ظاهرة هجرة الكفاءات (موريتانيا نموذجا)"، (2019/04/22)، نقلا عن المركز الموريتاني للبحوث والدراسات الإنسانية، على الرابط التالي:

http://mabdae.info/2017/08/أبعاد-ظاهرة-هجرة-الكفاءات-موريتانيا-ن/

3 – محمد الخشاني، الهجرة الدولية: الواقع والآفاق، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ص. 14.

1 –محمد خشاني، مرجع سابق، ص. 15.

2 – محمد العقيد، "إفريقيا.. والكفاءات المهاجرة"، (2019/04/07)، نقلا عن موقع مجلة قراءات إفريقية على الرابط التالي:

http://www.qiraatafrican.com/home/newإفريقيا-والكفاءات-المهاجرة/

الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.16% كمتوسط للمدة (2005 - 2012)، تليها المغرب بنسبة 0.73% ثم الجزائر بنسبة 0.07%،[6] كما يتضمن الجدول (1)نسبة إنفاق بعض الدول الأخرى مقارنة بها:

الجدول 1: جدول يبين نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير من الناتج المحلي في دول المغرب العربي وعدد من الدول (2005 – 2012)

الدولة	%النسبة
تونس	1.16
الجزائر	0.07
المغرب	0.73
كوريا الجنوبية	4.4
"إسرائيل"	3.93
فنلندا	3.55

المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي وحسيب الله الشمري، مرجع سابق، ص. 68.

كما يشكل انخفاض عدد الباحثين في مراكز الأبحاث التابعة للجامعات أو المراكز البحثية المستقلة واقع آخر للبحث العلمي بدول المغرب العربي مقارنة بدول أخرى، فلم يتخطى في أحسن الأحوال عدد الباحثين لكل مليون نسمة خلال المدة (2005 – 2012) في تونس حوالي 1837 باحث، أما في المغرب فبلغ العدد 864 باحث والجزائر 165 باحث فقط، وعلاوة على انخفاض عدد الباحثين المتفرغين بوقت كامل للبحث العلمي والتطوير، لا يزال عدد التقنيين الذين يقدمون الدعم الفني للباحثين منخفضا جدا[7]، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول 2: جدول يبين عدد الباحثين والتقنيين المشتغلين في البحث والتطوير في دول المغرب العربي مقارنة بدول أخرى خلال الفترة (2005 – 2012)

الدولة	عدد الباحثين المشتغلين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة	عدد التقنيين المشتغلين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة
تونس	1837	43
الجزائر	165	33
المغرب	864	53
مصر	524	277
العراق	426	61
الكويت	132	26
سلطنة عمان	160	126
فلسطين	327	73
كوريا الجنوبية	25593	1065
فنلندا	7423	....
سنغافورة	6494	162

المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي وحسيب الله الشمري، مرجع سابق، ص ص. 68– 69.

3 – نوزاد عبد الرحمان الهيتي وحسيب الله الشمري، "البحث العلمي والتطوير في العالم العربي: الواقع الراهن والتحديات"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، م. 7، ع. 2، (2017)، ص. 68.

1 – نوزاد عبد الرحمان الهيتي وحسيب الله الشمري، مرجع سابق، ص ص. 68– 69.

2 - عدم توفر معينات البحث العلمي وإمكاناته، (مناخ البحث العلمي، والإمكانات المادية: مجلات، دوريات علمية، كتب، معدات، معامل وأجهزة، عدم وجود البنى التحتية ووسائط الاتصال... إلخ).

3 – فقدان الترابط المهم والتفاعل المطلوب بين مؤسسات البحث والصناعات ومؤسسات التعليم العالي[8].

4– ضعف صيغ التعاون والشراكة بين المؤسسات والمعاهد البحثية المختلفة التي ينتمي لها الباحثين والخبراء من جهة، وبين هذه المؤسسات وغيرها من المؤسسات الراعية لقضايا التنمية سواء داخل مؤسسات الدولة أو تلك المستقلة عنها، وهو ما يشكل عامل محبط للكفاءات.

5– ضعف أشكال الترابط بين الشركات المنتجة على المستوى الإقليمي، وهو ما يقف حاجزا أمام تمويل الأبحاث ذات الأهمية المشتركة، وكذا تبادل الخبرات في مجال البحث العلمي والتقني[9].

6 - ضعف العلاقة بين الجامعات وقطاع الصناعة وغيرها من القطاعات الأخرى بسبب عدم وجود تنسيق وتعاون بينهما، حيث يرى أستاذة التعليم والباحثين أن المؤسسات الصناعية لا تثق كثيرا في الأبحاث والدراسات العلمية، وعدم اقتناعها بفائدتها لمؤسساتهم، بالإضافة إلى ضعف الثقة في الإمكانات والخبرات الوطنية، حيث تلجأ أغلب المؤسسات الصناعية إلى التعاقد مع مؤسسات بحثية أجنبية للحصول على الاستشارات وإجراء البحوث، واكتفاء بعض المؤسسات الصناعية بما لديها من خبراء وفنيين لحل مشاكلها[10]، وهو ما يشكل رافد أساسي ودافع نحو الهجرة.

7– الفشل في إحراز التقدم لفترات زمنية طويلة في دول شمال إفريقيا، وتردي الأوضاع الاقتصادية، والذي أدى إلى مشاعر الاستياء وتلاشي الثقة بالدولة ومؤسساتها، إضافة إلى تلك التأثيرات النفسية والاجتماعية في تلك الظروف قد أدى أيضا إلى سعي الشباب وخاصة ذوي الكفاءات لإيجاد معنى وغاية للحياة في أماكن أخرى[11] من العالم.

8– ارتفاع نسبة البطالة لدى الشباب، فأعلى نسبة على مستوى العالم موجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ووفقا لمنظمة العمل الدولية تتراوح مستويات البطالة ما بين 25% إلى نسبة 60% في بعض الدول في تلك المنطقة، ومن أجل توضيح خطورة هذه المشكلة؛ يصل مستوى البطالة عند الشباب التونسي إلى 42% وهذه هي الدولة التي انطلق فيها "الربيع العربي"، في حين أن 40% من الخريجين الجامعيين يبقون عاطلين عن العمل لفترات زمنية طويلة، كما أن البطالة المقنعة تؤدي دورا مؤثرا حيث أن العدد الكبير من الشباب الذين يعملون في وظائف تحتاج لمؤهلات أقل بكثير من المؤهلات التي يمتلكونها، والسبب وراء ذلك هو عدم وجود فرص عمل ملائمة أو يتم توظيفهم بشكل متقطع لفترات زمنية مؤقتة[12]، وللإشارة هنا فإن هذه الفئة هي من ذوي الكفاءات.

---

2 – عصام محمد عبد الماجد، "هجرة العقول والأدمغة"، المؤتمر العام الخامس للسودانيين العاملين بالخارج، تحت شعار: تعزيزا لبناء سودان السلام والوحدة"، تنظيم جهاز السودانيين العاملين بالخارج، أيام 21 و22 أوت 2004، ص. 2.

1 – شريفة كلاع، "البحث العلمي في مجتمعات دول المغرب العربي: واقع وتحديات"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول المجتمعات العربية بين فلسفة التغيير وواقع التنمية: مقاربات عابرة للتخصصات في متغير التعليم، أيام 28/27/26/25 أوت 2019، بالمنستير – تونس، ص. 13.

2 – كمال زموري وكمال مرداوي، "منظومة البحث والتطوير التكنولوجي في الجزائر: الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، (جوان 2017)، ع. 5، ص. 649.

3 – رئيسة قاسم كاشاليا وأويو ساليفو وايرين ندونغو، "ديناميكيات التحول الراديكالي عند الشباب في إفريقيا"، ورقة بحثية رقم 296، معهد الدراسات الأمنية، (أوت 2016)، ص. 8.

4 – نفس المرجع، ص. 9.

9 – بطء التطور في التعليم الجامعي الرفيع المستوى بسبب عدم توفير الاقتصاد المغاربي سوقا للبحث والتطوير في ظل الخلل الأكاديمي الواضح في الجامعات[13]، مما يدفع بهجرة العقول والكفاءات المغاربية نحو أوروبا.

10 – عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، والإشكالات التي تعتري التجارب الديمقراطية العربية عامة، والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغربة في أوطانهم، أو تضطرهم إلى الهجرة سعيا وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقرارا.

11 – إلى جانب هذه العوامل الأساسية يمكن أن توجد عوامل أخرى موضوعية أو ذاتية، تدفع أصحاب الكفاءات والخبرات إلى الهجرة كالبيروقراطية الإدارية وأنظمة الخدمة المدنية، وبعض التشريعات والتعهدات، والكفالات المالية التي تربك أصحاب الخبرات، إلى جانب أسباب عائلية أو شخصية فردية[14].

ب - أهم العوامل الجاذبة لهجرة العقول والكفاءات في دول المغرب العربي نحو أوروبا:

وتتمثل أهم العوامل الجاذبة لهجرة العقول والكفاءات في دول المغرب العربي نحو أوروبا في:

1 - رغبة آلاف الباحثين الشباب وطلاب الهندسة والعلوم من الجزائر والمغرب وتونس الذين تفتح لهم الجامعات الأوروبية والأمريكية أذرعها، بأن يتابعوا دراساتهم العليا في جامعاتها ومراكز أبحاثها، غير أن قلة منهم تعود إلى الوطن، وفي حين تمتنع البلدان المستقبلة عن منح تأشيرات الدخول للعمال وتتحرى كثيرا مع السياح لقطع الطريق أمام الهجرة غير الشرعية، حيث يلاحظ أنها تمنح أفراد النخبة حوافز للهجرة، لكونهم يُعتبَرون كوادر جاهزة للعمل والإنتاج، من دون أن تكون أنفقت على تكوينهم أو تعليمهم فلسا واحدا، وقد يعود بعضهم إلى بلده أو منطقته، لكن بصفته مندوبا لشركة متعددة الجنسيات أو مؤسسة غربية تسعى للاستفادة من معرفته بخصائص المنطقة العربية[15].

2– سياسة استقطاب الكفاءات المغاربية والمنافسة الأوروبية الشديدة: لقد أصبحت المنافسة شديدة لاستقطاب هذه الكفاءات بين الدول المتقدمة منذ بداية الألفية الثالثة، وهكذا لجأت بعض هذه الدول إلى إعداد برامج خاصة مثل "البطاقة الخضراء" في ألمانيا سنة 2005، وبطاقة "كفاءات وموهوبون" التي أدخلت إلى فرنسا بموجب قانون الرئيس الفرنسي السابق "ساركوزي" سنة 2006، وتهم هذه البطاقة الكفاءات العلمية والمثقفين والمقاولين والفنانين والرياضيين والأطر العليا، وتبنى بعدها "ساركوزي" مقاربة "الهجرة المنتقاة"، وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي تبنى المفوض الأوروبي "فراتيني" في خريف سنة 2007 "البطاقة الزرقاء"، وفي كندا والولايات المتحدة الأمريكية دفعها ذلك إلى تكييف قوانينها لاستقطاب هذه الكفاءات، واستعملت هذه الأخيرة – مثلا– تأشيرات خاصة من أجل هذا الأمر (visas H-1B) كما أنها

1– نصر الدين محمد أبو غمجة، "هجرة العقول العربية: مقترحات عملية ورؤى مستقبلية للمواجهة"، مجلة الدراسات المستقبلية، م.1، عدد 17، 2016، ص. 10.

2 – نفس المرجع، ص. 12.

3 – رشيد خشانة، "كيف يمكن الإستفادة من العقول المغاربية المهاجرة حيثُما كانت؟"، (2019/04/01)، نقلا عن الرابط التالي:

https://www.swissinfo.ch/ara/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%AD%D9%8A%D8%AB-%D9%85%D8%A7-%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%AA-/8702692

سنت قانون "competitiveness in the 21st Century American" في شهر أكتوبر 2001، والذي يشجع كذلك على استقطاب الكفاءات[16].

إن هذا النوع من الهجرة يسمح لدول الاستقبال برفع قدراتها العلمية على حساب دول المنشأ، فالخبرة المستنزفة للبعض تشكل الخبرة الرابحة للبعض الآخر، وبالتالي تفقد البلدان الموفدة وهي في أغلبها دول نامية، واحدة من ثرواتها النادرة، ويؤدي هذا الاستنزاف للكفاءات الأكثر دينامية إلى عرقلة بناء وتحديث اقتصاديات هذه الدول، وإلى تعميق الهوة بينها وبين دول الشمال[17].

وبحسب "محمد الخشاني" فإنه عندما لا يستطيع المهاجرون التوظيف بطرق قانونية فإنهم يلجؤون إلى الطرق غير الشرعية، وهذا ما يشرح النسبة المرتفعة لحجم هذا النوع من الهجرة[18]، ونظرا للأوضاع التي تعيشها دول المغرب العربي وبقية الدول العربية ودول الجنوب النامية، فإنه يلجأ أفرادها إلى الهروب من واقعهم المعيش طلبا للأمن ولتحسين أوضاعهم بطرق سرية وغير قانونية؛ وهو ما أورد مفاهيم أخرى كالهجرة غير الشرعية واللجوء ومصطلح الحَرْقَة أو الهَرْبَة.

3– تهيئ الدول الرأسمالية المتقدمة المحيط العلمي الأكثر تقدما، والذي يحفز على مواصلة البحث والتطوير، وزيادة الخبرات حيث أن ظروف العمل في الدول المتقدمة وسيلة لتحقيق الطموحات العلمية بما توفره من فرص للبحث العلمي ووسائله المختلفة[19].

4– توفر الدول الأوروبية والدول المتقدمة الأخرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، الثروات المادية الضخمة التي تمكنها من تمويل فرص عمل هامة ومجزية ماديا، وتشكل إغراءً قويا للعقول العربية بما توفره من مستوى معيشي ممتاز، وضمانات اجتماعية بخدماتها العديدة، فضلا عن توفر كل وسائل الاستهلاك والرفاه المادي وتسهيلاته[20].

5– انخفاض نسبة العقول والكفاءات العلمية في الدول المتقدمة صناعيا بسبب انخفاض نسبة الولادة وعدد المتخصصين في الفروع العلمية والتقنية مما يجعلها تبحث عن عقول وكفاءات أجنبية - جاهزة – وتقدم لها الإغراءات المادية لملء هذا الفراغ، وبخاصة في السنوات الأخيرة، حيث وصلت غالبية الدول المتقدمة إلى مستوى دون النمو السكاني الصفري، بينما يسير هذا المعدل في دول العالم الثالث، منها الدول العربية[21] ونخص بالذكر هنا دول المغرب العربي في الاتجاه المعاكس.

6 – إتاحة الفرصة لأصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي خاصة منهم القادمين دول المغرب العربي، والتجارب التي تثبت كفاءاتهم وتطورها من جهة، وتفتح أمامهم آفاقا جديدة أوسع وأكثر عطاء من جهة أخرى[22]، وما يميز هؤلاء الخبراء

---

1 – محمد خشاني، مرجع سابق، ص ص. 15 – 17.

2 – نفس المرجع، ص. 17.

3 – نفس المرجع، ص. 18.

4 – نصر الدين محمد أبو غمجة، مرجع سابق، ص. 14.

5 – نفس المرجع، ص. 15.

6 – نفس المرجع، ص. 15.

7– نفس المرجع، ص. 15.

1 – نصر الدين محمد أبو غمجة، مرجع سابق، ص. 15.

هو تلقيهم العلوم باللغات الفرنسية والإنجليزية في جامعاتهم، إضافة إلى عامل القرب الجغرافي وتقارب النمط الحداثي وسهولة اندماجهم وهو ما يحسب لصالح هؤلاء العقول والكفاءات المغاربية المهاجرة.

7 – الحوافز المادية المغرية في الخارج، كما يكمن سبب الجذب أيضا أن هؤلاء الكفاءات لا يجدون في دولهم الظروف المناسبة للتوظيف والتقدم الوظيفي، والابتكار والبحث العلمي[23].

المبحث الثاني: حجم ظاهرة هجرة العقول والكفاءات المهاجرة من دول المغرب العربي نحو أوروبا

تُعد ظاهرة هجرة الكفاءات من المعضلات التي تواجه الدول العربية أكثر من غيرها وضمن هذه الدول تخص الظاهرة بشكل أعمق دول المغرب العربي، وبالنظر إلى اعتبار الحجم الديمغرافي لتلك الدول يصدق القول أن هجرة الكفاءات تأخذ بالفعل شكل الظاهرة فيها سيما مع تزايدها في السنوات الأخيرة وتسارع وتيرتها، وتقع هذه الظاهرة ضمن ظاهرة الهجرة بشكل عام من دول المغرب العربي، وعلى الرغم من ندرة مصادر إحصائية دقيقة لتشخيص ظاهرة هجرة العقول والكفاءات المغاربية، إلا أننا نجد بعض المعلومات البحثية، والتي تسعى إلى مقاربة الظاهرة في حجمها السكاني وتوزيعها وتأثيرها[24].

لقد كشفت المجلة الأسبوعية التي تصدر من الولايات المتحدة الأمريكية "Arab Weekly" الناطقة بالإنجليزية، والتي تعنى بالتطورات الجارية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أن دراسة حديثة تعود لسنة 2018 أشارت إلى أن المغرب لديه ثاني أعلى معدل لهجرة الأدمغة في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، على الرغم من أن المغرب قد بدأت في إطلاق محاولة للتخفيف من حدة هذا الإشكال، حيث أنه في عام 2007 قدمت الحكومة المغربية "المنتدى الدولي للكفاءات المغربية في الخارج"(FINCOME) لجذب المهنيين الشباب والأكاديميين المغاربة، الذين يعملون في الخارج إلى المغرب، وإدماجهم في قطاعات التعليم العالي والبحث العلمي، والمساهمة في الأعمال في البلاد، وبعد مضي زهاء 12 سنة من إطلاق المخطط الحكومي المذكور، كشفت دراسة نشرتها جامعة الدول العربية، العام الماضي (2018)، أن هناك حوالي 50000 طالب مغربي يدرسون في الخارج، وحوالي 20 ألف خبير مغربي في مجالات مختلفة اختاروا العمل خارج بلدهم[25].

وعزز هذا الطرح الدراسة، التي أطلقها موقع "روكريت" الرائد في مجال التوظيف، حيث كشف بدوره أن 91%من الخريجين المغاربة يحلمون بمغادرة البلد والعثور على فرصة مهنية في الخارج، لأنهم يعتقدون بأن الهجرة من المغرب ستساعدهم في الارتقاء، والتطور في مسارهم المهني، كما أكدت الفيدرالية الوطنية المغربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والأوفشورينغ، أن المدارس والمعاهد المغربية، تكون سنويا 8000 إطار وخبير في مجال تكنولوجيا المعلومات، غير أن نسبة تصل إلى 20%، تهاجر صوب الخارج دون تردد، حتى وإن كان السوق المغربي يحتاجهم بشدة[26].

---

2 – صلاح الدين عابر، "هجرة الأدمغة من المغرب..20 ألف خبير مغربي فضلوا العمل خارج البلاد.. و12 سنة عجاف لمخطط حكومي"، (2019/08/27)، نقلا عن الرابط التالي:

https://m.alyaoum24.com/1230590.html?fbclid=IwAR1b5Sxxa9hl4fWi0fQgOAjVG7KimHA5NEhdQMXJ-WvLtrVu_MdNrgOlSIo

3 – "أبعاد ظاهرة هجرة الكفاءات (موريتانيا نموذجا)"، مرجع سابق.

4 – صلاح الدين عابر، مرجع سابق.

1 – صلاح الدين عابر، مرجع سابق.

وفي الجزائر هناك عشرات الآلاف من الأطر والباحثين والمهندسين والأطباء المكونين بجهد وإمكانات الدولة الجزائرية يغادرون البلاد كل سنة بحثا عن مستقبل أفضل في الخارج، وهو ما يشكل نزيفا حقيقيا لاقتصاد الجزائر ولمستقبل التنمية فيها، فتَحْتَ عنوان "هروب العقول متواصل باطراد في الجزائر"، كتبت صحيفة "ريفليكسيون" الجزائرية الناطقة بالفرنسية في عددها الصادر يوم 7 فيفري 2019 أن: "الجزائر فقدت ما لا يقل عن مائة ألف (100.000) شخص من حاملي الشهادات العليا منذ سنة 1990، وهو ما يعادل عشر مليارات دولار يتعين استعادتها من البلدان التي تشتغل فيها الجالية الجزائرية"، وعن أسباب الرغبة في الهجرة للخارج ترجع لاعتبار فرص التعليم والتطوير المهني وكذلك مستويات الأجور الأفضل في أوروبا، بالإضافة أحيانا لدوافع شخصية أخرى كالبحث عن ثقافة أخرى وأسلوب حياة جديدة، ويفضل الجزائريون بلدانا ككندا وفرنسا وألمانيا، وبلدانا أوروبية أخرى إضافة إلى دول الخليج العربية، وفي فرنسا وحدها يعمل ما لا يقل عن خمسة آلاف (5000) طبيب جزائري[27].

حيث تم إحصاء أكثر من 15 ألف (15000) طبيب جزائري في فرنسا بحسب أرقام المجلس الوطني لكلية الأطباء الفرنسي، فضلا عن الأطباء العاملين في مختلف دول الاتحاد الأوروبي، إذ سجلت الجزائر منذ مطلع سنة 2018 زيادة كبيرة في عدد الأطباء المهاجرين نحو أوروبا خاصة بعد التسهيلات المقدمة لهم من قبل الدول الأوروبية، ففي فرنسا ألغت السلطات منذ مطلع سنة 2018 وثيقة معادلة الشهادة بالنسبة لتخصص الطب، لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الأطباء الجزائريين بالإضافة إلى اعتماد مختلف القنصليات تسهيلات عمليات الحصول على التأشيرة[28]، ويرجع رئيس عمادة الأطباء الجزائريين "بقاط بركاني" سبب هجرة الأدمغة الجزائرية نحو الخارج إلى فقدان الثقة في مؤسسات البلاد والمسؤولين، ومن أجل وقف هذا النزيف عمدت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ بعض الإجراءات شملت تعليق منح شهادة العمل وشهادة حسن السيرة للأطباء، وتجميد عملية إيداع الملفات[29].

وفي تونس يتزايد القلق من ظاهرة "هجرة الأدمغة" التي تستفحل منذ ثورة الياسمين سنة 2011، حيث تشير الإحصائيات الرسمية التونسية إلى مغادرة حوالي 10 ألاف (10.000) مهندس و5ألاف (5000) أستاذ جامعي، وفي سنة 2018 شهد قطاع الصحة لوحده مغادرة قرابة 800 طبيب، حيث أن الأرقام التي نشرتها وسائل الإعلام المحلية، أعلن عنها مجلس نقابة المهندسين التونسيين الذي أشار إلى "ما لا يقل عن 10 ألاف مهندس هاجروا من البلاد هربا من ظروف العمل الكارثية، خاصة مستوى الأجر المتدني"، ومن جهته أكد رئيس المجلس الوطني لعمادة الأطباء التونسيين "منير يوسف مقني" أن قرابة 630 طبيب غادروا البلاد منذ السداسي الأول من العام 2018 متوقعا أن يرتفع هذا العدد إلى 900 طبيب خلال العام المقبل أي 2019[30].

وفي هذا الإطار قال "خليل أميري" كاتب الدولة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي التونسي إن "هذه الأرقام تثير قلقنا لأنه عادة ما يكون الرصيد السنوي للهجرة راكدا عند حوالي 20 ألف من المغادرين، 25 في المائة منهم من

---

2 – "هجرة الأدمغة من الجزائر.. متى يقف النزيف؟"، (2019/04/07)، نقلا عن الرابط التالي:

https://www.dw.com/ar/هجرة-الأدمغة-من-الجزائر-.-متى-يتوقف-النزيف/a-47419919

3 – رشيد سعيد قرني، "ارتفاع قياسي في أعداد "الأدمغة المهاجرة" من تونس والجزائر"، (2019/05/09)، نقلا عن الرابط التالي:

https://arabic.euronews.com/2018/10/19/a-record-rise-in-the-number-of-migratory-brains-from-tunisia-and-algeria

4 – نفس المرجع.

1 – رشيد سعيد قرني، مرجع سابق.

خريجي معاهد التعليم العالي، لكن هذه الأرقام تشير إلى زيادة كبيرة"، ويضيف ذات المسؤول بقوله "إن غالبية المهندسين الذين زاد الطلب عليهم في السوق الأوروبية، يتقاضون هناك ضعف إلى أربعة أضعاف الراتب التونسي بحسب الخبرة، أما الأطباء فيشكون من سوء الوضع وتراجع البنية التحتية خصوصا في المستشفيات العمومية"[31].

وعلى الرغم من أن الأرقام الواردة في مختلف الإحصائيات حول ظاهرة هجرة العقول والكفاءات المغاربية نحو أوروبا على غرار باقي الدول العربية الأخرى، تبقى نسبية لا تعكس الحقيقة الكاملة لنسب الكفاءات المهاجرة والمتخصصة، في ظل صعوبة إجراء مسح إحصائي لتلك العقول والكفاءات المغاربية المهاجرة، والذي يعد مدخلا مهما للاستفادة من الكفاءات والعقول المهاجرة، في مختلف التخصصات من أجل مشاركتهم في التنمية وربطهم بدولهم الأصلية، وفي العنصر الموالي؛ سيتم الإشارة إلى كيفية اعتماد بعض الحلول للاستفادة من تلك الكفاءات والعقول المهاجرة والاستثمار فيها.

المبحث الثالث: الحلول المقترحة للاستفادة من الكفاءات والعقول المهاجرة من دول المغرب العربي والاستثمار فيها

الظاهر أن البلدان المغاربية قد يئست من استعادة عقولها المهاجرة وباتت تبحث عن وشائج لجعلهم مرتبطين بمَواطنهم الأصلية، وكان هذا الخيار هو الفكرة المحورية التي انتهت إليها الندوة الدولية الثانية عن "الهجرة والتنمية"، التي أقامتها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية في مدينة "الحمامات"، بمشاركة خبراء أوروبيين وعرب، والتي حازت هجرة الأدمغة عبر البحر المتوسط على قسم مهم من أعمالها، وتتمثل الفكرة الرئيسية في محاولة العمل في المستقبل على الاستفادة من العقول المغتربة في مبادرات ومشاريع محددة، من دون مطالبة تلك العقول بالعودة، وقُدِّمت إلى الندوة ثلاث دراسات متخصصة عن الجزائر وتونس والمغرب، بالإضافة لدراسة تأليفية، حيث نبه المنسِّق العام لمشروع "المهاجِر المغاربيMigrant-Maghreb" السيد "صائب موسات Saïb Musette" من أن المهاجِر المغاربي لم يعد ذلك الشخص الذي يسعى في مطلع كل شهر لإرسال مبلغ من المال إلى أسرته، مؤكدا أن حركة الهجرة المغاربية أبصَرت تغييرا جوهريا في نسَقها وبِنيتها، ورأى أن ذلك التغيير شمل أيضا موقفها من بلدها الأصلي ومن بلد الاستقبال؛ مقترحا التفكير في صِيغ تأخذ في الاعتبار أن العقول المهاجرة لا تخطط للعودة، لأنها لا ترغب فيها أصلا، ومن الصيغ التي رأى أنها واقعية: الاستثمار في مشاريع في بلدانها الأم أو إقامة شراكة بين المؤسسات التي تديرها ومؤسسات مماثلة في البلدان التي تنحدِر منها[32].

ومن بين الحلول المقترحة أيضا والتي وجب اعتمادها من قبل دول وحكومات المغرب العربي للاستفادة من الكفاءات والعقول المهاجرة والاستثمار فيها نورد ما يلي:

1 - تثمين أبحاث الكفاءات: لا بد من تثمين نتائج البحث العلمي وتسويقها إلى القطاعات المستخدمة، وعدم تكديسها في الرفوف، وذلك من خلال إيجاد هيئات متخصصة تقوم بتسويق نتائج البحث العلمي[33]، وانتهاج سياسة التثمين تكون حسب أصالتها وجدتها، وكذا مكافئة أصحابها وربط نتائجها بمتطلبات السوق والمجتمع[34].

---

2 – نفس المرجع.

1 – رشيد خشانة، مرجع سابق.

2 – صالح حسين، "معوقات البحث العلمي في التنمية بالجزائر، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع. 21، (جوان 2016)، ص. 71.

3 – عبد الله كبّار، "الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي: تحديات وآفاق"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع. 16، (سبتمبر 2014)، ص. 310.

2 – إنشاء الجمعيات والروابط ذات الصلة والمفيدة لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة، وإزالة العوائق المانعة لربطهم بالوطن والمشاركة في تنميته وتطويره وتحديثه.

3 – إنشاء برامج للاستفادة من خبرات العقول المهاجرة، على نسق برنامج الأمم المتحدة مثلا لنقل المعرفة عبر الكفاءات والخبرات الوطنية المهاجرة (استشارات، وزيارات عمل، ونقل تقانة، والبحث العلمي المشترك، والنشر العلمي)[35].

4 – التعاون والتنسيق مع العقول والكفاءات المهاجرة، والتكامل مع المراكز العلمية والتقنية.

5 – جذب العقول والكفاءات المهاجرة لتقديم النصح والإرشاد والاستشارة، والمشاركة في بناء المجتمع أثناء الزيارات للوطن والعطل... إلخ[36].

6 – إجراء مسح عام وشامل في دول المغرب العربي لمعرفة أعداد الكفاءات المهاجرة وميادين تخصصاتها ومواقع عملها، وارتباطاتها وظروف عملها وأوجه الاستفادة منها، وتوظيفها لخدمة قضايا التنمية ونقل التقانة وتوطينها[37]، وفي هذا الصدد كشف موقع "The Arab Weekly"، بتاريخ 25 أوت 2019 أن المنتدى الدولي للكفاءات المغربية في الخارج، الذي أطلقته الحكومة المغربية سنة 2007، قد أنشأ قاعدة بيانات للأشخاص المغاربة من ذوي الكفاءات في الخارج، ويهدف البرنامج إلى توفير الخبرة في تحديد أهداف، واستراتيجيات التنمية في مختلف القطاعات، وتقييم المشاريع البحثية، وجذب الاستثمارات والشراكات[38].

7 – حرية البحث العلمي والعمل الأكاديمي، واحترام حقوق الإنسان، وعدم عسكرة الحياة العلمية[39].

8 – تنظيم مؤتمرات للخبراء المغتربين، وطلب مساعدتهم وخبراتهم سواء في ميدان نقل التكنولوجيا أو المشاركة في تنفيذ المشروعات.

9 – التعاون مع اليونسكو لإقامة مشروعات ومراكز علمية في الدول الأم لاجتذاب تلك العقول والكفاءات المهاجرة للإشراف على تلك المراكز والإسهام المباشر في أعمالها وأنشطتها[40].

10 – احترام الحريات الأكاديمية وصيانتها وعدم تسييس التعليم أو عسكرته، وهذا الموضوع له صلة وطيدة باحترام حقوق الإنسان وخضوع الدولة والأفراد للقانون، وذلك بإعطاء أعضاء الهيئات الأكاديمية والعلمية حرية الوصول إلى مختلف علوم المعرفة والتطورات العلمية، وتبادل المعلومات والأفكار والدراسات والبحوث والإنتاج والتأليف والمحاضرات، وفي استعمال مختلف وسائل التطور الحديثة ودون تعقيد أو حواجز[41].

11– إعادة النظر جذريا في سلم الأجور والرواتب التي تمنح للكفاءات العلمية في دول المغرب العربي، وتقديم حوافز مادية ترتبط بالبحث والانتاج العلمي، ورفع الحدود العليا للأجور لمكافأة البارزين من ذوي الكفاءات، وتقديم الحوافز

---

4 – عصام محمد عبد الواحد، مرجع سابق، ص. 7.

5 – نفس المرجع، ص ص. 7 – 8.

6 – عصام محمد عبد الواحد، مرجع سابق، ص. 8.

7 – صلاح الدين عابر، مرجع سابق.

8 – عصام محمد عبد الواحد، مرجع سابق، ص. 8.

1 – نصر الدين محمد أبو غمجة، مرجع سابق، ص. 21.

2 – نفس المرجع، ص. 21.

التشجيعية والتسهيلات الضريبية والجمركية، للوفاء بالاحتياجات الأساسية خاصة منها المساعدات التي تضمن توفير السكن المناسب، وتقديم الخدمات اللازمة لقيامهم بأعمالهم بصورة مرضية[42].

12– اعتماد نظام التحويلات، وذلك بحث وتشجيع المهاجرين بإرسال تحويلات إلى بلدهم الأصلي عبر المؤسسات المالية والمصرفية النظامية[43]، بدل بلد المهجر وتوظيفها في مشاريع واستثمارات بما يعود بالنفع على المهاجر والبلد الأم.

الخاتمة:

حسب ما تم عرضه في متن هذه الدراسة فإن؛ هجرة العقول والكفاءات المغاربية نحو أوروبا قد أصبحت من المشاكل التي تعاني منها دول المغرب العربي، على اعتبار أنها نزيف للقدرات الوطنية والمعرفة العلمية الجاهزة، والتي تصل الدول الأوروبية دون أن تساهم في أي نفقة عليها وبذلك هي خبرات ومؤهلات علمية مهاجرة جاهزة، وهو ما جعلها تشكل عبئا على الدول الأم خاصة إذا لم تقم بالاستفادة منها فيما بعد هجرها وتركها بلدانها، لذلك وجب على دول المغرب العربي وحكوماتها والوزارات المعنية فيها بهذه الظاهرة أن تعمل على الاستفادة منها خاصة إذا ما علمنا أن جل هذه الكفاءات لا ترغب في العودة إلى دولها، بأن تعمل على الاستثمار فيها من خلال ربط ذلك المورد البشري ذو الكفاءة والخبرة العالية في برامج تنمية، وإنشاء جمعيات وطنية بالخارج للكفاءات المهاجرة وربطها بالدولة الأم، وكذا إقامة مرصد للبيانات خاص بالكفاءات المهاجرة ونوعية تخصصها والدول التي توجد بها حتى يتم إحصاؤها ودراسة إمكانات توظيفها والاستفادة منها ومن خبراتها، وإقامة برامج وطنية تعمل على استقدام هؤلاء المهاجرين لتقديم الدعم التقني والإرشاد والاستشارات لدولهم حتى يستشعروا مدى أهميتهم في أوطانهم وبذلك لن يتوالوا عن تقديم النصح والمعونة بما يجعل دولهم ترتقي في سلم التنمية، وانطلاقا من ذلك فهل ستنجح الحكومات في دول المغرب العربي في جذب قدرات الكفاءات التي نجحت في إعدادها وأن تصبح في خدمة الوطن وتنميته؟

قائمة المراجع:

1 – الخشاني، محمد، الهجرة الدولية: الواقع والآفاق، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011).

2 - العقيد، محمد، "إفريقيا.. والكفاءات المهاجرة"، (2019/04/07)، نقلا عن موقع مجلة قراءات إفريقية على الرابط التالي:
http://www.qiraatafrican.com/home/newإفريقيا-والكفاءات-المهاجرة/

3 - الهيتي، نوزاد عبد الرحمان الهيتي والشمري، حسيب الله الشمري، "البحث العلمي والتطوير في العالم العربي: الواقع الراهن والتحديات"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، م. 7، ع. 2، (2017).

4 - أبو غمجة، نصر الدين محمد، "هجرة العقول العربية: مقترحات عملية ورؤى مستقبلية للمواجهة"، مجلة الدراسات المستقبلية، م.1، عدد 17، 2016.

5 - أبو فارس، يوسف خميس، "هجرة الأفارقة عبر المتوسط"، التقرير الإستراتيجي الإفريقي الثالث 2015 – 2016، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، 2017.

6 - حسين، صالح، "معوقات البحث العلمي في التنمية بالجزائر، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع. 21، (جوان 2016).

7 - خشانة، رشيد، "كيف يمكن الإستفادة من العقول المغاربية المهاجرة حيثُما كانت؟"، (2019/04/01)، نقلا عن الرابط التالي:
https://www.swissinfo.ch/ara/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D9%84-

---

3 – نفس المرجع، ص. 21.

4 – نبيل مرزوق، "هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، 27 أفريل 2010، دمشق، ص. 3.

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%AD%D9%8A%D8%AB-
%D9%85%D8%A7-%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%AA-/8702692

8 – زموري، كمال ومرداوي، كمال، "منظومة البحث والتطوير التكنولوجي في الجزائر: الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ع. 5، (جوان 2017).

9 – صلاح الدين، عابر، "هجرة الأدمغة من المغرب..20 ألف خبير مغربي فضلوا العمل خارج البلاد.. و12 سنة عجاف لمخطط حكومي"، (2019/08/27)، نقلا عن الرابط التالي:

https://m.alyaoum24.com/1230590.html?fbclid=IwAR1b5Sxxa9hl4fWi0fQgOAjVG7KimHA5NEhdQMXJ-WvLtrVu_MdNrgOlSIo

10 – عبد الماجد، عصام محمد عبد الماجد، "هجرة العقول والأدمغة"، المؤتمر العام الخامس للسودانيين العاملين بالخارج، تحت شعار: تعزيزا لبناء سودان السلام والوحدة"، تنظيم جهاز السودانيين العاملين بالخارج، أيام 21 و22 أوت 2004.

11 - قرني، رشيد سعيد، "ارتفاع قياسي في أعداد "الأدمغة المهاجرة" من تونس والجزائر"، (2019/05/09)، نقلا عن الرابط التالي:

https://arabic.euronews.com/2018/10/19/a-record-rise-in-the-number-of-migratory-brains-from-tunisia-and-algeria

12 – كاشاليا، رئيسة قاسم و ندونغو، أويو ساليفو وايرين، "ديناميكيات التحول الراديكالي عند الشباب في إفريقيا"، ورقة بحثية رقم 296، معهد الدراسات الأمنية، (أوت 2016).

13 - كبّار، عبد الله، "الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي: تحديات وآفاق"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع. 16، (سبتمبر 2014).

14 – كلاع، شريفة، "البحث العلمي في مجتمعات دول المغرب العربي: واقع وتحديات"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول المجتمعات العربية بين فلسفة التغيير وواقع التنمية: مقاربات عابرة للتخصصات في متغير التعليم، أيام 28/27/26/25 أوت 2019، بالمنستير – تونس.

15– نبيل، مرزوق، "هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، 27 أفريل 2010، دمشق.

16– "أبعاد ظاهرة هجرة الكفاءات (موريتانيا نموذجا)"، (2019/04/22)، نقلا عن المركز الموريتاني للبحوث والدراسات الإنسانية، على الرابط التالي:

http://mabdae.info/2017/08/ن-موريتانيا-الكفاءات-هجرة-ظاهرة-أبعاد/

17– "هجرة الأدمغة من الجزائر.. متى يقف النزيف؟"، (2019/04/07)، نقلا عن الرابط التالي:

https://www.dw.com/ar/هجرة-الأدمغة-من-الجزائر-متى-يتوقف-النزيف-/a-47419919

هجرة الكفاءات: مفهومها، أسبابها، آثارها
الحلول المقترحة للحد من هجرة الكفاءات.

الأستاذ الدكتور محمد عبود الحراحشة
أستاذ القيادة التربوية
مدير البرنامج الدولي للدراسات العليا
وعميد كلية العلوم التربوية سابقا/ جامعة آل البيت، المفرق، المملكة الأردنية الهاشمية

البريد الالكرتوني
E-mail: dr_harah@yahoo.com

أ. مقبل محمود الخزاعلة
دكتوراة إدارة تربوية جامعة اليرموك

الملخص

هدف البحث تقصي مفهوم هجرة الكفاءات وأسبابها، وآثارها، والحلول المقترحة للحد من هجرة الكفاءات.

وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال المسح المكتبي للمراجع والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، وقد خلص البحث إلى النتائج الآتية:

تمثلت هجرة الكفاءات العلمية بانتقال اصحاب المؤهلات العلمية العالية والخبرات والمهارات من بلدانهم الأصلية إلى البلاد المتقدمة. وكانت من أهم الأسباب والعوامل الدافعة للهجرة منها داخلية تمثلت بأسباب اقتصادية، وإدارية، وأمنية. وأسباب ذاتية. أما الأسباب الخارجية تمثلت بالتقدم الاقتصادي وتوفر الاستقرار السياسي والنفسي والأمني. وتوصلت النتائج إلى أن هناك آثار وانعكاسات ترتبت على هجرة الكفاءات منها آثار سلبية وآثار إيجابية. كما تم اقتراح الحلول للحد من هجرة الكفاءات العلمية تمثلت بحلول سياسية واقتصادية واجتماعية وتوفير متطلبات الحرية الأكاديمية والتحفيز المادي والمعنوي لأصحاب الكفاءات العلمية.

الكلمات المفتاحية: هجرة الكفاءات، اسباب الهجرة، آثار الهجرة.

Abstract

The aim of the research is to investigate the concept of brain drain, its causes, its effects, and proposed solutions to reduce brain drain.

The descriptive analytical method was used through the desk survey of references and previous studies related to the subject of the research. The research concluded the following results:

The migration of scientific competencies has been the transfer of highly qualified, experienced and skilled persons from their countries of origin to developed countries. It was one of the most important reasons and factors driving migration, including internal economic, administrative and security reasons. And subjective reasons. The external causes were economic progress and political, psychological and security stability. The results found that there are effects and implications of the brain drain, including negative and positive effects. It was also proposed solutions to reduce the migration of scientific competencies were represented by political, economic and social solutions and provide the requirements of academic freedom and physical and moral stimulation of the scientific competencies.

***Key words**: brain drain, causes of migration, effects of migration*

المقدمة:

تُعد مشكلة هجرة الكفاءات من أخطر المشاكل التي تواجه البلدان النامية، فهي تشكل ظاهرة سلبية على هذه البلدان من الناحيتين العلمية والمادية، كما أنها تؤثر على خططها التنموية، أضف إلى ذلك حرمان هذه الدول من الاستفادة من خبرات ومؤهلات كفاءاتها التي عملت على تأهيلها على مدار سنوات طوال، والمستفيد والرابح الأول من هذه المشكلة هي البلدان المتقدمة والتي تقوم عبر وسائل وطرق متعددة بجذب هذه الكفاءات. والمشكلة الحقيقية في هذه الظاهرة ليست في ترك هذه الخبرات والكفاءات مواقعها الطبيعية في الوطن وانتقالها إلى مؤسسات علمية متطورة، حيث يمكن لهذا الانتقال أن يفيد في تطور العلم ويدفع بعجلته نحو الأمام ويأتي بخبرات جديدة إلى البلاد، لكن المشكلة التي تفرض نفسها هي عدم رغبتهم أو قدرتهم على ترك مواطنهم الجديدة ورجوعهم إلى أوطانهم الأصلية بعد حصولهم على الخبرات العلمية والمهارات التقنية التي يمكنها دفع عجلة التنمية في وطنهم الأم. وتتنوع أسباب هجرة الكفاءات إلى خارج أوطانها وتتباين من بلد إلى آخر، وبين فرد وآخر، وتتأرجح هذه الدوافع بين دوافع اقتصادية واجتماعية وسياسية وعلمية في الدول المصدرة للكفاءات.

واتسعت هجرة الكفاءات العلمية من الدول العربية إلى الدول الغربية حتى باتت تشكل أخطر أنواع الهجرات على تطور المجتمعات العربية وتقدمها، ازدادت هذه الهجرات كثيراً وبشكل ملحوظ في العقدين الأخيرين نتيجة عوامل متعددة سياسية واقتصادية وعلمية، وتشكل ظاهرة هجرة الكفاءات مظهرا من مظاهر الخلل الاجتماعي والثقافي والمهني والتعليمي، وإن نسبه كبيرة من الكفاءات العربية العاملة في ميادين الطب والعلوم والتكنولوجيا تقيم في البلدان الغربية، كانت الدول العربية نفسها ولعقود عديدة سبقت، مصدر هجرات متبادلة للأدمغة والعقول، ولم تكن لتشكل آنذاك ظاهرة سلبية، لأنها كانت توظف خبراتها في خدمة تطور المجتمعات العربية، أما اليوم فإن ناقوس الخطر يدق بقوة محذراً من الآثار السلبية لاستمرار هذه الهجرات، وقد اشتد نزيف هجرة العقول العربية في العقدين الأخيرين نتيجة لعوامل عديدة، ويعد هذا النوع من الهجرة أسوأ استنزاف للعمالة الماهرة ، وأسهم إلى حد كبير في عرقلة جهود التنمية الاقتصادية، ودفع باتجاه ارتفاع معدلات البطالة، التي صاحبها مشاكل اجتماعية واقتصادية ونفسية، فضلاً عن ذلك فقد نجم عن هجرة الكفاءات اتساع دائرة التخلف، وتعميق الفجوة العلمية والتقنية(الفضل،2002).

مشكلة الدراسة:

تُعدّ مشكلة الهجرة بشكل عام وهجرة العقول والكفاءات العلميةٌ بشكل خاص من المشاكل الدائمة وقد تعددت أسبابها ودوافعها، فقد تكون على شكل أفراد أو جماعات، وربما تكون داخليةٌ أو خارجيةٌ وقد تكون أسبابها طبيعيةٌ، أو أمنية، أو سياسيةٌ، أو علميةٌ، أو اقتصاديةٌ. أما هجرة العقول والكفاءات العلميةٌ إلى الخارج فترجع أسبابها في أغلب الأحيان إلى العوامل السياسية، الأمنية، أو الاقتصادية، والمعيشية. ومهما كانت أسبابها ودوافعها فإن آثارها ستكون سلبيةٌ على الدول التي هاجرت منها وإيجابية على الدول التي هاجرت إليها، وعلى الحكومات أن تتخذ كافة الإجراءات التي تساعد في إيقاف هجرة العقول والكفاءات وتحفيز المهاجرين منها للعودة إلى أوطانهم لتسهم في معالجة المشاكل التي تعاني منها أغلب الدول العربيةٌ وفي كافة المجالات؛ وبالاطلاع على النسب والإحصائيات للمهاجرين من أوطانهم سواء هجرة داخلية أو خارجية كانت نتيجة لمجموعة أسباب ودوافع وكان لها الأثر البالغ على تنمية المجتمع بمجالاته المختلفة، لذا جاء هذا البحث للتعرف إلى مفهوم هجرة الكفاءات وأسبابها وآثارها والحلول المقترحة.

أسئلة البحث: حاول البحث الإجابه عن الأسئلة الآتية:

1- ما مفهوم هجرة الكفاءات؟
2- ما أسباب هجرة الكفاءات؟

3- ما الآثار والانعكاسات المترتبه على هجرة الكفاءات؟

4- ما الحلول المقترحة للحد من هجرة الكفاءات؟

هدف البحث: تهدف الدراسة التعرف إلى مفهوم هجرة الكفاءات، أسبابها، آثارها وانعكاساتها وتقديم الحلول المقترحة للحد من هجرة الكفاءات.

أهمية البحث: يمكن إبراز أهمية البحث بالنقاط الآتية:

1- يتناول موضوع هجرة الكفاءات العلمية وتبيان أسبابها وهو من الموضوعات المهمة.

2- يسهم البحث في نشر الوعي بالهجرة سواء سلبية أم ايجابية.

4- يؤمل أن يفاد من النتائج التي يتم التوصل إليها في إلقاء الضوء على الأسباب الدافعة للهجرة والحد منها، والتوصل للحلول المقترحة لذلك.

مصطلحات البحث: استخدم الباحثان في هذا البحث المصطلحات الآتية:

هجرة الكفاءات أو العقول: هي نزوح حملة الشهادات الجامعية العلمية والتقنية والفنية، كالأطباء، والعلماء ،والمهندسين والتكنولوجيين والباحثين، وكذلك الاختصاصيين في علوم الاقتصاد والرياضيات والاجتماع وعلم النفس، والتربية، والتعليم، والآداب، والفنون، والزراعة، والكيمياء، والجيولوجيا ويمكن أن يشمل هذا التحديد الفنانين والشعراء والكتاب والمؤرخين والسياسيين والمحامين واصحاب المهارات، والمواهب والمخترعين وشتى الميادين الأخرى، مما يعني أن مفهوم الكفاءة لا يعني فقط أصحاب الشهادات الجامعية بل أيضا أصحاب المؤهلات والخبرات(الياس ،1972).

الإجابه عن السؤال الأول: ما مفهوم هجرة الكفاءات العلمية؟

تعني الهجرة من الناحية اللغوية بشكل عام الخروج من بلد لآخر ويسمى الشخص مهاجراً عندما يهاجر من بلد لآخر لأسباب تختلف من شخص لآخر. كما تعني أيضا الانتقال فرديا أو جماعيا من مكان لآخر أو من بلد لآخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو ظاهرة نزيف أو هجرة العقول العلمية فتعرف على أنها شكل من أشكال التبادل العلمي الشاذ أو غير السليم بين الدول وباتجاه واحد ولصالح الدول الأكثر تقدماً، في حين عرفها (UNITAR) على أنها تدفق كبير لأصحاب الخبرات والمهارات والتدريب والتعليم العالي من الدول النامية إلى الدول المتقدمة من المهندسين والأطباء وأساتذة الجامعات ما يعانوه من معاناة داخل بلدانهم وعدم الاستخدام الأمثل لمهاراتهم وكفاءاتهم في بلدانهم الأصلية.

وهي تعني أيضا هجرة الأشخاص الذين يمتلكون تحصيل دراسي عالٍ أو تخصص دقيق أو مهارة خاصة خارج أوطانهم الأصلية، وهجرة العقول أو نزيفها هي عبارة ابتدعها البريطانيون لوصف خسارتهم من العلماء والمهندسين والأطباء والذين هاجروا من بريطانيا إلى امريكا إثر الحروب وعدم الاستقرار التي مرت بها أوروبا في القرن العشرين (ياسين، 1984).

أما هجرة العقول والكفاءات العلميةٌ العربيةٌ إلى الخارج فترجع أسبابها في أغلب الأحيان إلى العوامل السياسية الأمنية أو الاقتصادية والمعيشية، ومهما كانت أسبابها ودوافعها فإن آثارها ستكون سلبيةٌ على الدول التي هاجرت منها وإيجابية على الدول التي هاجرت إليها، وعلى الحكومات العربيةٌ أن تتخذ كافة الإجراءات التي تساعد في إيقاف هجرة العقول والكفاءات وتحفيز المهاجرين منها للعودة إلى أوطانهم في الدول العربيةٌ لتسهم في معالجة المشاكل التي تعاني منها أغلب الدول العربيةٌ وفي كافة المجالات(الفضل،2002).

وعرفها تقرير الأمم المتحدة (2015): إنها انتقال الأدمغة وكل من يملكون ويتمتعون بدرجات علمية عالية من دولة إلى أخرى وذلك من أجل الحصول على فرص عمل ذات دحول أكبر.

الإجابة عن السؤال الثاني: ما أسباب هجرة الكفاءات؟

هناك تفسيرات لظاهرة هجرة الكفاءات بين مدرستين (فرجاني، 2000):

المدرسة الفردية: تعالج الظاهرة من منظور فردى بالأساس، مؤداه أن الكفاءات أفراد متميزون يسعون لتحقيق ذاتهم فكرياً ومهنياً، ولضمان ظروف عمل ومعيشة مريحة تكفل لهم حرية التفكير وإمكانية الإبداع. وتحدد هذه المدرسة عوامل مهمة تدعو الكفاءات للهجرة من البلدان المتخلفة، تتمثل بالآتي:

- انخفاض مستوى الدخل وتدنى مستوى المعيشة.
- الإحباط العلمي والمهني العائدان لعدم توافر إمكانات البحث (الكتب والمجلات العلمية، والمعدات والأجهزة، والوقت اللازم للبحث، والبنيان المؤسسي للبحث العلمي، والاتصال العلمي الدولي).
- غياب حرية الفكر والرأي والأسلوب العلمي لإدارة المجتمع.

ويرى أنصار هذه المدرسة إلى أن هناك عوامل تساعد على زيادة هجرة الكفاءات من بلدان العالم الثالث مثل:

- ضعف انتماء الكفاءات المهاجرة لحضارة بلد الأصل في مواجهة تأثير الحضارة الغربية السائدة، أو قرب حضارة بلد الأصل للحضارة الغربية.
- ضعف علاقات الانتماء إلى بلد الأصل سواء على المستوى المجتمعي، كما يظهر في حالة الكفاءات التي تنتمي إلى أقليات مضطهدة مثلاً، أو على المستوى العائلي والشخصي، مما يتعلق بمدى تماسك العلاقات الاجتماعية.

أما المدرسة الثانية: تتناول هجرة الكفاءات من حيث أنها ظاهرة دولية تمتد جذورها عميقة في نظام الاقتصاد-السياسي الذي يسيطر على العالم. وعليه، فإن تفسير الظاهرة يكمن في الخصائص الجوهرية للنظام الاقتصادي العالمي خاصة تلك المتعلقة بقيام سوق دولية للكفاءات.

تقدم مدرسة الاقتصاد-السياسي أن السبب الجوهري لهجرة الكفاءات هو الارتباط العضوي لبلدان العالم الثالث بمركز النظام الرأسمالي العالمي في دول الغرب المصنعة في علاقة تخلف وتبعية ذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية. ويقوم هذا الارتباط العضوي، فيما يتعلق بهجرة الكفاءات، على ثلاث دعائم أساسية:

- سوق دولية للكفاءات هي امتداد طبيعي، يحمل معه مزايا فردية ضخمة، لسوق العمل ببلدان الأصل.
- خلقية المنافسة الفردية في الإطار الرأسمالي المشوه السائد ببلدان العالم الثالث، والتي تدفع الفرد للسعي لتحقيق أعلى مستوى من الرفاه الخاص، مقاساً مادياً بصرف النظر عن الرفاه الجمعي.
- نسق تعليم وتأهيل في بلدان العالم الثالث، يمتد أيضا إلى خارجها من خلال تقليد أنساق التعليم العالي لنظائرها في البلدان الغربية المصنعة وعبر الابتعاث للدراسة في الخارج، وينتج كفاءات من النوعية المطلوبة للسوق الدولي بدلاً من تلك التي تتلاءم مع الاحتياجات الأساسية لبلدان الأصل.

وأشار توفيق (2007) إلى نوعين من(عوامل) أسباب هجرة العقول العربية، إحداها طاردة تتعلق بالدول المرسلة (الدول العربية)، والأخرى جاذبه خاصة بدول الاستقبال (الدول الغربية).

أ- عوامل الطرد تتمثل بالآتي:

1- التحديات السياسية، ومنها الفساد السياسي وغياب الديمقراطية وتزايد القمع وانتهاكات حقوق الإنسان، والإشكاليات التي تعتري بعض تجارب الديمقراطية العربية، وتهميش الباحث من قبل القيادات العلمية والسياسية والتي

تؤدي في بعض الأحيان إلى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغربه في أوطانهم، أو تضطرهم إلى الهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرية واستقراراً.

2- عوامل اقتصادية طاردة تتعلق بانتشار البطالة والتي تؤكد التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية أن نسبتها في العالم العربي تجأوزت 14%، وقلة العائد المادي لمختلف الكفاءات العلمية والفنية، وقلة حجم الانفاق على البحث العلمي في الدول العربية، ويكفي الإشارة إلى تقرير منظمة اليونسكو عام 2010 والذي أكد أن حجم الإنفاق على البحث العلمي في العالم العربي هو الأقل في العالم، ففي الدول العربية الإفريقية وصل ما بين 0.3% و4% خلال السنوات ما بين 2002 و2007 من جملة الناتج القومي، بينما وصل الإنفاق في الدول العربية الآسيوية 0.1% في الفترة نفسها ، فيما بلغ الإنفاق العالمي في دولة مثل إسرائيل ما بين 4,6و4,8% عام 2006، ويضاف إلى العوامل الاقتصادية أيضا إلحاق العلماء بأعمال لا تتلاءم مع خبراتهم وتخصصاتهم، وتفشي الإجراءات الروتينية في أعمالهم، بالإضافة إلى الاعتماد المكثف على الخبرات الفنية والتقنيات الغربية على حساب الكفاءات الوطنية.

3- العوامل الاجتماعية، وأبرزها وجود تمييز بين خريجي الجامعات الوطنية والأجنبية، مما أدى إلى تشجيع الدراسة في الخارج.

ب- العوامل الجاذبة لهجرة العقول العربية إلى الدول المتقدمة: تتلخص في توافر إمكانات البحث العلمي في الدول التي تتم الهجرة إليها سواء ما يتعلق بمناخ البحث العلمي السائد أو الإمكانات المادية من معامل ومختبرات وتمويل وفرق عمل بحثي متكاملة، إلى جانب وجود الجماعة العلمية المرجعية المحفزة للإبداع العلمي، وكذلك المغريات المادية التي تقدمها دول المهجر.

وقد أورد التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية (2014) عدة عوامل وأسباب تؤدي إلى هجرة العقول والكفاءات العربية وهي:

- عوامل داخلية وهي عوامل طاردة خاصة بالدول المرسلة (الدول العربية)
- عوامل خارجية وهي عوامل جاذبه خاصة بدول الاستقبال (الدول الغربية)

أما من أهم العوامل الداخلية الطاردة:

أسباب اقتصادية: فالفرد يحاول ويسعى أن يحصل على ظروف معيشية أفضل ومن أهم هذه الأسباب الدافعة للهجرة: مستوى الدخل والامكانيات الإستثمارية لأي دولة، عدم توافق السياسات التعليمية مع احتياجات التنمية، ضعف عملية البحث العلمي وقلة الامكانيات المتاحة، تعقيد الإجراءات في الأجهزة الإدارية كالمركزية والمحاباة وضعف المقدرة على اتخاذ القرارات وهناك أسباب أمنية كعدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة.

وهناك أسباب ذاتية ومنها عدم تقدير بعض أو معظم الدول العربية للعلماء، وعدم توفير الظروف المناسبة لهم وعدم الثقة فيما يقدمون من أفكار ومقترحات جديدة ومن هذه العوامل أيضا عدم وجود تخصصات تناسب وتفي بمؤهلات هؤلاء العلماء العلمية.

عوامل وأسباب جاذبه (خارجية) وتتمثل في بعض الامور واهمها:

- التقدم الاقتصادي والمستوى المعيشي المرتفع في الدول التي تهاجر الكفاءات والعقول العربية مقارنة بموطنهم.
- توفير كل ما يحتاجه العالم من وسائل البحث العلمي والتطوير.
- وجود الاستقرار النفسي والسياسي.
- تشجيع الدول المتقدمة لذوي الكفاءات وتحفيزهم لجذبهم.

وأكد الشمري (2016) إلى أن من أسباب تزايد القبول على الهجرة يعود لعدة أسباب منها:

1- ما يسود البلاد من أوضاع اقتصادية وسياسية مما يشجع الكفاءات على الهجرة.

2- غلاء الاسعار وتدني دخل الفرد مقارنة مع الرواتب في الخارج
3- غياب التخطيط العلمي والتسهيلات التعلمية بسبب عجز الحكومات عن تحفيز الكفاءات وإبداعهم.
4- انتهاك حقوق الانسان
5- عدم الاستفادة من الخبرات والمهارات واحتوائها.
6- تزايد القمع في الوطن العربي وغياب الديمقراطية.
7- التقليل من النفقات على البحث العلمي وعدم تشجيعه في الوطن العربي.
8- التفرقة بين خريجين الجامعات الحكومية والجامعات الأجنبية.
9- توظيف الكفاءات والطلبة المتميزين في البلاد الأجنبية واتاحة الفرصة لهم وتحفيزهم ماديا.

وقد قسم أبو غمجة(2016) العوامل والأسباب التي تؤدي إلى هجرة العقول والكفاءات بشكل عام إلى قسمين هما :

عوامل داخلية:

- أسباب اقتصادية وإدارية وأمنية: حيث يحاول الفرد الحصول على ظروف تتعلق بمعيشة أفضل ومن هذه الأسباب التي تدفع الفرد إلى الهجرة: مستوى دخل الفرد ،والبطالة والامكانات الاستثمارية للدولة وعدم شمولية عمليات التخطيط للقوى العاملة وعدم توافق السياسات التعليمية مع احتياجات التنمية ، وضعف المتابعة للطلبة الذين يدرسون في الدول الأخرى وضعف عمليات البحث العلمي وقلة الامكانات المتاحة له والسياسات التنموية والتشريعات التي يعتريها الخلل وتعقيد الإجراءات في الأجهزة الإدارية كالمحاباة والمركزية وضعف المقدرة على اتخاذ القرار والفساد المتعلق بالنواحي المالية والإدارية وعدم استقرار الأوضاع الأمنية وغيرها من الأمور.
- أسباب ذاتية: عدم تقدير العلماء في بعض الدول وعدم توفير الظروف المناسبة لهم وعدم الثقة بأفكارهم الجديدة ومعاناتهم من عدم وجود تخصصات تفي بمؤهلاتهم العلمية كصناعة الصواريخ أو دراسة علم الفضاء وغيرها
- التكيف الاجتماعي في الدول الأجنبية وصعوبة القوانين التي يجدها الفرد في حال اراد العودة إلى بلده.

عوامل خارجية:

- التقدم الاقتصادي، والمستوى المعيشي المرتفع في الدول التي تتم الهجرة إليها.
- توفر الوسائل اللازمة للبحث العلمي والتطوير إضافة إلى توفير الفرص للمتخصصين وفتح المجالات الواسعة لهم.
- توفر الاستقرار السياسي والنفسي الأمني والديمقراطي
- قلة الأدمغة العلمية في الدول المتقدمة نظرا للانخفاض في اعداد ذوي الاختصاصات التقنية والعلمية وهذا الأمر يؤدي بها إلى تقديم وتوفير كافة المغريات لسد النقص الحاصل.
- تشجيع السياسات والقوانين في الدول المتقدمة وتحفيزها للأفراد المتخصصين وذوي الكفاءات بهدف جذبهم إليها.
- تزايد نسبه الطلب على العمالة المتخصصة في سوق العمل.

الإجابة عن السؤال الثالث: ما الآثار والانعكاسات المترتبة على هجرة الكفاءات؟

أولاً: الانعكاسات السلبية:

1-زيادة الإنفاق، وذلك عبر توظيف الكفاءات من الدول الأخرى لسد النقص مما يجعل الخسائر المادية التي تم انفاقها على تعليم الكفاءات المهاجرة، خسارة هائلة، بسبب التكلفة المرتفعة لاستقطاب الكفاءات الأجنبية التي ستسد النقص الحاصل في تلك الكفاءات والأدمغة.

2-الخسارة المالية الكبيرة والمتمثلة بالموارد الوطنية التي تم انفاقها في سبيل تعليم هذه الكفاءات.

3-الخسارة الكبيرة في ميادين التعليم وعرقلة التطور الفكري والتأثير في عمليات التنمية وزيادة المهام والأعباء على الأفراد المتبقين مما يؤدي إلى فتورهم وزيادة اللامبالاة لديهم والشعور بالإرهاق والضعف في الإنتاجية

4-فقدان المقدرة على الرقي بالمستوى الاقتصادي والصحي والاجتماعي نتيجة لفقدان العلماء والمتخصصين في هذه المجالات وغيرها.

5-زيادة نسبه التوتر في سوق العمل، وخاصة فيما يتعلق بالكفاءات ذات المهارات العالية وذلك بسبب فقدان نسبه كبيرة من القوى المنتجة وفي الميادين المختلفة.

6-ضعف إجراء البحوث العلمية، مما يعني تبعية الدول الفاقدة للكفاءات، للدول الجاذبة لها.

7-توسع الفجوة بين الدول المتقدمة الجاذبة والدول الأصلية.

8-تبعية الأدمغة والكفاءات ثقافيا للدول التي هاجروا إليها مما يساعد على زيادة الفجوة بينهم وبين عاداتهم وتقاليدهم التي نشأوا عليها وبالتالي الأثير سلبا في هوياتهم.

كما أن للكفاءات العربية اثار سلبية لها آثار ايجابية منها:

1-نقل المعرفة وتبادلها إلى الدول عبر المؤتمرات والندوات والمشاركة في المشاريع العلمية.

2-تدعم عملية التطوير والتكنولوجيا وتوفير الدعم اللازم للتنمية في الدول المستقطبة للكفاءات والأدمغة.

3-تمتع المهاجرين بالمهارات المطلوبة لعملية التنمية وبما يصب في مصلحة أوطانهم.

4-التحويلات المالية حيث يتضح ذلك من خلال حجم الاموال التي يحولها الافراد إلى الدول الأصلية مما يسهم في عملية التنمية (الشمري ،2016).

وتتنوّع الآثار السلبيّة التي تتركها هجرة الكفاءات والأدمغة في شتّى المجالات، والتي من أبرزها ما يأتي:

- توسُّع الفجوة بين الدُّول المُتقدِّمة الجاذبة، والدُّول الأصلية. تبعيّة الأدمغة والكفاءات ثقافيّاً للدُّول التي هاجروا إليها ممّا يساعد على زيادة الفجوة بينهم، وبين عاداتهم وتقاليدهم التي نشأوا عليها، وبالتالي التأثير سلباً في هويّاتهم. زيادة الإنفاق، وذلك عبر توظيف كفاءات من الدُّول الأخرى؛ لسَدّ النَّقص، ممّا يجعل الخسائر المادّية التي تمّ إنفاقها على تعليم الكفاءات المهاجرة، خسارة هائلة؛ بسبب التكلفة المرتفعة لاستقطاب الكفاءات الأجنبية التي ستسدُّ النَّقص الحاصل في تلك الكفاءات والأدمغة. ضعف إجراء البحوث العلميّة، ممّا يعني تبعيّة الدُّول الفاقدة للكفاءات، للدُّول الجاذبة لها. الخسارة الماليّة الكبيرة، والمُتمثّلة بالموارد الوطنيّة التي تمّ إنفاقها في سبيل تعليم هذه الكفاءات. الخسارة الكبيرة في ميادين التعليم، وعرقلة التطوُّر الفكريّ، والتأثير في عمليّات التنمية، وزيادة المهامّ، والأعباء على الأفراد المُتبقِّين، ممّا قد يؤدّي إلى فتورهم، وزيادة اللامبالاة لديهم، وبالتالي الشعور بالإرهاق، والضعف في الإنتاجيّة.
- زيادة نسبه التوتُّر في سوق العمل، وخاصّة فيما يتعلَّق بالكفاءات ذات المهارات العالية؛ وذلك بسبب فقدان نسبه كبيرة من القوى المُنتِجة، وفي الميادين المختلفة.

- فقدان المقدرة على الرقيّ بالمستوى الاقتصاديّ، والصحّي، والاجتماعيّ؛ نتيجة لفقدان العلماء، والمُتخصِّصين في هذه المجالات، وغيرها (أبو غمجة، 2016).

ثانيا: الآثار الإيجابيّة:

على الرغم من الآثار السلبيّة الناتجة عن هجرة الكفاءات والأدمغة، إلّا أنّ لها عدّة آثار إيجابيّة، منها:

1. قد تؤدي إلى التكامل والوحدة في المنطقة العربية والتقليل من الاعتماد على الخبراء الأجانب من الغرب.
2. الهجرة مخرج من الأزمات الاقتصادية لمساهمة التحويلات الماليّة؛ حيث يتّضح ذلك من خلال حجم الأموال التي يحوّلها الأفراد إلى الدُّول الأصلية، ممّا يسهم في عمليّة التنمية.
3. تبادل المعرفة ونَقلها إلى الدُّول الأصلية، عبر المؤتمرات، والمشاركة في المشاريع العلميّة (صالح، 1990)
4. تمتُّع المهاجرين بالمهارات اللازمة لعمليّة التنمية، وبما يصبّ في مصلحة أوطانهم.
5. دَفْع عمليّة التطوُّر، والتكنولوجيا، وتوفير الدعم اللازم للتنمية في الدُّول المستقطبة للكفاءات والأدمغة.
6. رفد السوق المحلي بقوى عاملة من الشباب، خصوصاً إذا كان البلد المُهاجر إليه ترتفع فيه نسبه كبار السن.
7. الحفاظ على النمو الاقتصادي.
8. تطوير المهارات الفردية، وملء الوظائف الشاغرة.
9. الإثراء الثقافي والتنوع السكاني.
10. سد الفجوة فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية، من خلال ما يساهم به الشباب المهاجرون عند دفع الضرائب المترتبة عليهم.
11. رفد المجتمع وتطويره بما يحمله المهاجرون معهم من إبداع وابتكار(الشمري،2016).

الإجابة عن السؤال الرابع: ما الحلول والمقترحات:

- تشكيل منظمة عربية خاصة للاستفادة من الطاقات الإبداعية العربية الموجودة في الخارج.
- إشراك المهاجرين في النشاطات الفكرية والعلمية التي تتم داخل الوطن.
- التركيز على زيادة مهارة الأفراد في التخصصات الضرورية لأسواق العمل العالمية مما يجعلها قادرة على تحدي العمالة الأجنبية.
- تنمية المؤسسات العلمية مما يجعلها تركز جهودها على تنمية الفكر الحر والتفكير الناقد وعدم تسيسها.
- احترام الحرّيات الأكاديميّة؛ وذلك عن طريق عدم وضع أيّ عوائق، أو حواجز في طريق العلماء، والأكاديميّين أثناء بحثهم عن المعلومات، وتبادلهم للأفكار، واستخدامهم لمختلف وسائل التطوُّر الحديثة.
- تعديل نظام الرواتب، والأجور التي يتمّ تخصيصها للكفاءات العلميّة، بالإضافة إلى توفير الحوافز المادّية المُرتبطة بالبحوث العلميّة، كتوفير السكن الملائم، والتسهيلات اللازمة لأداء أعمالهم بشكل فعّال، وتحسين الأوضاع المعيشيّة لهم، إضافة إلى تأمين الاستقرار النفسيّ لهم.
- الحرص على التواصل المُستمرّ بين الدُّول الأصلية، والكفاءات المُهاجرة.
- الحرص على توفير الفُرَص للكفاءات المُهاجرة للمشاركة في المؤتمرات العلميّة، والفكريّة داخل أوطانهم الأصلية.
- تعديل سياسة التوظيف، وإصلاحها، وذلك بوضع الكفاءات في المناصب المُلائمة لها.
- استثمار الكفاءات المحلّية، وتفضيلها على الخبرات الأجنبية في عمليّة التنمية.

- التركيز على زيادة مهارة الأفراد في التخصُّصات الضروريّة لأسواق العمل العالَميّة، ممّا يجعلها قادرة على تحدّي العمالة الأجنبية.
- تنمية المُؤسَّسات العلميّة بما يجعلها تُركِّز جهودها على تنمية الفكر الحُرّ، والتفكير النّاقد، إضافة إلى عدم تسيسها.
- إيجاد بيئة علميّة مناسبه وملائمة للكفاءات المُهاجرة.
- توفير البُنية الضروريّة واللازمة للبحوث العلميّة، عن طريق إزالة كلّ ما يُعيق إجراءها، بالإضافة إلى تقديم التقييم المُنصِف للكفاءات العلميّة (أبو غمجة، 2016).

المراجع

أبو غمجة، نصر الدين (2016)، هجرة العقول العربية مقترحات عملية ورؤى مستقبلية للمواجهة"، **مجلة الدراسات المستقبلية**،17(1):1-25

الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة. (2015) **تقرير الهجرة الدولية لعام2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة**. الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة.

توفيق، راوية (2007). **هجرة أبناء الشمال الأفريقي إلى أوروبا.. تحليل للأسباب والدو افع**، ندوة "المغتربون العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوروبي، القاهرة، ٢٣ و٢٤ أبريل 2007، جامعة الدول العربية.

الشمري، حسين (2016)، ظاهرة نزيف أو هجرة العقول العربية (أسبابها، انعكاساتها، وسبل معالجتها) العراق حالة دراسية للمدة من (1980-2006م)، العراق: جامعة بابل، **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية.** 8(1): 135-156.

صالح، سنية (1990). **هجرة الكفاءات العلمية من مصر**، القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الفضل، منذر (2002). **إهدار الحريات الأكاديمية وهجرة العقول العر اقية**، محاضرة القيت في لندن ، متوفر على الرابط الآتي: http://www.nahrain.com/d/news/02/01/20/nhr0120b.html

عبد الغفار، عادل (2009). **الإعلام وتفعيل المشاركة المجتمعية للشباب في الدول العربية**، بحث مقدم إلى مؤتمر الإعلام وتفعيل المشاركة المجتمعية للشباب العرب، القاهرة، يونيو 2009، المنتدى العربي الإعلامي للبيئة والتنمية.

عويس، إبراهيم (1985). **هجرة المصريين**: ندوة هجرة الكفاءات العربية، نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا، بيروت، 4-8 شباط/ فبراير 1985: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

فرجاني، نادر (2000). **هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور استر اتيجية لتطوير التعليم العالي**. مركز المشكاة للبحث، مصر، متوفر على الرابط الآتي:http://www.mafhoum.com/press2/79S24.htm

الياس، زين (1972). **هجرة الأدمغة العربية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

ياسين، عطوف (1984). **نزيف الأدمغة (هجرة العقول العربية إلى دول التكنولوجيا)**. بيروت: دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع.

يوسف، حنان (2006). **هجرة العقول العربية**، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة إقليمية حول واقع وآفاق هجرة العمالة العربية في ضوء الشراكة الأورو متوسطية، القاهرة، أكتوبر 2006.

استشراف المستقبل لاستعادة العقول العربية المهاجرة وتسخيرها في تنمية الموارد البشرية

د- مليكة مصطفي حجاج/

جامعة زيان عاشور الجلفة – الجزائر-

البريد الالكتروني:

malikahadjadj33@gmail.com

الملخص:

هدف البحث إلى دراسة واقع هجرة الكفاءات من خلال احصائيات حركة الانسياب من دول المنبع إلى دول الاستقطاب، واهم الآليات المتخذة من قبل الدول لتجفيف منابع سيل العقول العربية واستنزافها من قبل الدول المتقدمة، وتقييم هذه الآليات بإبراز مكامن النقص وإيجاد حلول استشرافية ومستديمة تجابه هذه الظاهرة. وتدور اهداف الدراسة في فلك **اشكالية** تتمحور حول ما هي أهم الآليات الاستشرافية التي يمكن اتخاذها لاستعادة الكفاءات العربية المتخصصة وتوطينها للمساهمة في تحقيق التنمية البشرية داخلها؟ ولمعالجة هذه الإشكالية تم الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** لوصف ظاهرة هجرة العقول العربية وتحليل الوسائل المتبعة لاستعادتها، وما يترتب على ذلك من انعكاسات على مستوى تنمية الموارد البشرية. ومن اهم **النتائج** المتوصل إليها:- استمرار نزيف العقول العربية نحو الدول الاكثر تقدما حسب العديد من الاحصائيات الدولية الاقليمية ،و الوطنية . -اتباع الحكومات العربية العديد من الاليات للمحافظة على الكفاءات المتخصصة واستقطاب المهاجرة منها .- عدم نجاح السياسات المتخذة من قبل الحكومات العربية في التقليل من حدة هجرة العقول بسبب العديد من الظروف أهمها السياسية – انتشار الفساد- والاجتماعية –الفقر ، التهميش- والاقتصادية – البطالة - .- ضرورة ايجاد حلول جذرية للقضاء على ظاهرة هجرة الادمغة العربية من خلال وجود النية الحقيقية لحكومات الدول العربية في الاهتمام بالكفاءات المتخصصة من خلال الإشراك الحقيقي لهذه الكفاءات في مجال صناعة القرار ، والمشاركة الفعلية في تحريك عجلة التنمية بدون قيود او شروط

الكلمات المفتاحية: هجرة الادمغة، استعادة الخبرات، الدول العربية، تنمية الموارد البشرية

Abstract

The aim of this research is to study the reality of the brain drain through the statistics of the flow from the upstream countries to the polarization countries. In addition to assessing these mechanisms by highlighting the shortcomings and finding forward-looking and sustainable solutions that counter this phenomenon and help in understanding it through the maintenance of specialized Arab competencies within their countries of origin and ways of restoring and resettling them. The goals of the current study revolve around a problematic orbit centered on what are the most important forward-looking mechanisms that can be taken to restore specialized Arab talent and localization to contribute to the achievement of human development within it? To address this problem was relied on the descriptive analytical approach to describe the phenomenon of the migration of Arلab minds and analysis of the means used to restore them, and the implications of this on the level of human resources development. The most important results reached: - Continued drain of Arab minds towards more developed countries according to many regional and national international statistics. - The failure of policies adopted by the Arab governments to reduce the brain drain due to many conditions, the most important of which are political, corruption, social, poverty, marginalization, economic and unemployment. - The necessity of finding radical solutions to eliminate the phenomenon of Arab brain drain through the presence of the real intention of the governments of the Arab countries to pay attention to specialized competencies through the real involvement of these competencies in the field of decision-making, and active participation in moving the wheel of development without restrictions or Terms

Keywords: Brain drain, Restore experiences, Arab countries, Human Resource Development

مقدمة:

تعد هجرة العقول العربية من أهم المواضيع المستحدثة بامتياز ووجه الحداثة يكمن في ما تطرحه من قضايا باتت تؤرق الدول العربية وتهدد بناء مستقبلها ، وتحقيق التنمية داخلها خاصة في ظل اتساع الفجوة بينها وبين العالم المتقدم هذا الأخير الذي أصبح قبلة للعقول العربية والتي عملت على تحقيق اهدافه وتنميته على حساب العالم العربي وبقاءه دائما في دائرة التبعية ، ونظرا لخطورة الوضع وعدم التحكم في تيارات هجرة الكفاءات العربية ،استلزم على الدول العربية ضرورة فتح أجندتها ، وإعادة سياستها من خلال اتخاذ العديد من الاليات للمحافظة على بقاء الكفاءات المتخصصة واستقطاب المهاجرة منها باعتبارها الثروات الفكرية التي يعول عليها في تحقيق التنمية المستدامة إلا ان هذه الاليات لم تكن الحصن المنيع لمنع هجرة الكفاءات بسبب العد يد من المشاكل التي تتخبط فيها الشعوب العربية اهمها انتشار الفساد ، وعدم المساواة في اعتلاء الوظائف... وفي ظل هذه الظروف كان لابد من وضع رؤية مستقبلية لتحكم في مسار هجرة الادمغة العربية.

اشكالية الدراسة: ان دراسة موضوع **استشراف** المستقبل لاستعادة العقول العربية المهاجرة وتسخيرها في تنمية الموارد البشرية يتطلب طرح اشكالية رئيسية تتمثل في: **ما** هي اهم السياسات الاستشرافية للمحافظة على الكفاءات العربية واستقطاب المهاجرة منها، وأثارها في تحقيق التنمية خاصة في مجال تطوير الموارد البشرية؟ وتتفرع على هذه الاشكالية العديد من **الاسئلة الفرعية** اهمها:

- ما هي أهم مناطق جذب العقول العربية خاصة في الوقت الراهن؟
- الى اي مدى نجحت الجهود العربية في استقطاب الكفاءات المهاجرة؟
- ما لدور الذي تلعبه الكفاءات العربية المهاجرة في تنمية الموارد البشرية داخل مجتمعاتها الاصلية **الإطار النظري:** ان الالمام بالإشكالية الرئيسة وأسالتها الفرعية يقتضي دراسة العناصر الاتية

اولا: و اقع هجرة العقول العربية واهم توجهاته

ثانيا: استشراف المستقبل لاسترجاع الكفاءات العربية

ثالثا: دور العقول العربية المهاجرة في تطوير الموارد البشرية داخل مجتمعاتها الاصلية

أولا و اقع هجرة العقول العربية واهم توجهاته [1] :

يعد استنزاف الأدمغة العربية [1]من أهم أنماط هجرة الكفاءات لكونها تأخذ اتجاه واحد من المناطق الأقل نموا والأكثر فقرا إلى نظيراتها من الدول الأكثر نموا و تقدما، ومنه تكون المنفعة القصوى لصالح هذه الأخيرة، ولقد أطلق عليها **لورنت كاروي** Lourent Carouie بالجغرافيا العالمية للأدمغة التي أصبحت في نظره موجهة وغير متكافئة التوزيع لصالح الدول المتقدمة بالدرجة الأولى[1].

ويمكن تقسيم تيارات الهجرة الدولية في بلدان الإرسال العربية إلى قسمين أساسيين، بلدان المشرق العربي وبلدان المغرب العربي ، يتجه التيار الأول نحو بلدان الخليج العربي والعراق أما مهاجرو المغرب العربي فيتجهون إلى أوربا، لكن منذ مطلع التسعينات بدأت بلدان المشرق العربي تبحث عن بدائل من البلدان المستقبلة، أما المغرب العربي فاستمر تيار الهجرة فيه إلى أوربا، لكن في السنوات الأخيرة ظهر تيار آخر من المهاجرين يريد الالتحاق بدول العالم الجديد مثل كندا ونيوزيلندا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية[1] ، وغاية هذا الاتجاه من الكفاءات المتخصصة ايجاد الجو الملائم الذي يضمن استقرار حياتهم الاجتماعية والمهنية نحو البلدان المتقدمة او على الأقل الأكثر تقدما 1 ، وهذا ما تؤكده احصائيات منظمة العمل الدولية ففي عام 1996 وصلت هجرة الأطباء والمهندسين والعلماء العرب إلى أوربا الغربية والولايات المتحدة إلى حوالي 24000 طبيب، 17000 مهندس و 75000 مشتغل بالعلوم الطبيعية يمثلون 50 و 23 و15 بالمائة على الترتيب من جملة هذه الفئات المهنية في الوطن الغربي [1].

و ارتفعت نسبه عدد هجرة العقول في العالم العربي حسب تقرير **البنك الدولي** سنة 2017 قرابه 55 مليون مهاجر وحوالي 30 مليون مهاجرا من الشرق الاوسط يعيشون حول العالم أي ان خمسة بالمائة من مجموع سكان العالم العربي قد هاجروا من الشرق ، وحسب ذات التقرير حوالي 40 بالمائة من مهاجرين الشرق الاوسط يتوجهون الى منظمة التعاون والتنمية (OELD) ،وان 54 في المائة من الطلاب العرب اللذين يدرسون في الخارج لا يعودون الى بلدانهم ، ويشكل الأطباء العرب في بريطانيا 34 في المائة من مجموع الأطباء فيها [1]

وتعد مصر من اهم دول الشرق الاوسط المصدرة للعقول الى الخارج خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا، وهذا ما اكده **اتحاد المصريين بالخارج** حيث بلغ تعداد علماء وأكاديمي مصر المقيمين بالخارج سنة 2013 نحو ستة وثمانون الف عالم وأكاديمي منهم 1883 في تخصصات نووية نادرة كما يضمون 24 رئيس جامعة حول العالم ، وتشير خريطة العلماء المصريين في مجال الطاقة الذرية الى وجود 180 عالما مصريا في المجال النووي يعيشون خارج مصر ،و بينت في هذا المجال احصائيات **الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري** بالتعاون مع **اكاديمية البحث العلمي** ان امريكيا تحظى بالنصيب الاكبر من الكفاءات والعقول المصرية المهاجرة بنسبه 39 بالمائة تليها كندا بنسبه 13.3 بالمائة واسبانيا بنسبه 1.5 بالمائة [1]

كما تعد سوريا في منطقة الشرق الاوسط من بين الدول الطاردة لعقولها وهذا ما اكده التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية الصادرة عن **جامعة الدول العربية** سنة 2009 ،وحسب **مؤشر اقتصاد المعرفة العلمي** احتلت المؤشر 2.5 من سلم قياس العوامل الدافعة لهجرة الكفاءات العلمية المتخصصة ، وبعد الأزمة السورية زادت حدت انتشار هجرة الكفاءات عبر قنوات شرعية وحتى غير شرعية نحو البلدان التي توفر لهم الاستقرار السياسي ،الاجتماعي و الامني[1]

وبالرجوع الى لبنان اعتبرت مديرة **دراسات الانتشار اللبناني** في جامعة السيدة اللويزة ان ظاهرة هجرة الكفاءات والخبرات في هذا البلد تتصدر لائحة التحديات الاجتماعية ،السياسية ،والاقتصادية وهي في تنامي مستمر مما ترتب عليه اثار سلبية اثرت على التنمية الاقتصادية ، وتماسك النسيج الاجتماعي ، كما أشارت دراسات قامت بها **المؤسسة الدولية للمعلومات** سنة 2017 ان نسبه 43 بالمائة من المهاجرين الشباب (18-35 سنة) هم من الجامعيين و37 بالمائة منهم من المتخصصين في الهندسة والتكنولوجيا والعلوم و30 بالمائة في الإدارة والخدمات و13 بالمائة في الطب.

وتعد الاردن كذلك من الدول التي تعاني من سيل هجرة كفاءتها العلمية، وكوادرها المتخصصة وهذا ما جاء في **صحيفة الرأي الاردنية** ان ثلث خريجي كلية الطب من الجامعة الاردنية يعملون في دول العالم المتقدم، وفي مقدمتها الولايات لمتحدة الامريكية ودول الاتحاد الأوربي، كما أشار **المدير العام للخدمات الطبية الملكية** ان قوة العمل الاردنية المهاجرة تقدر بنسبه 40 بالمائة منها من المتخصصين في المجال الطبي والتقني.

وعلى الرغم من ان العراق كانت من اهم الدول العربية المستقبلة للكفاءات العلمية و مهدا للحضارات و صرحا لتطور في شتى المجالات إلا انه وفي الفترة الممتدة ما بين 1991 و1998 هاجر منها حوالي 3750 عالما إلى الغرب بسبب الحصار الذي كان مفروضا عليها وفي السنوات الثلاث الأولى من الاحتلال الأمريكي للعراق أي من 2003 إلى 2006 أغتيل 89 أستاذا جامعيا مما دفع بمئات الأساتذة الجامعيين إلى الهجرة[(1)].

وفي إطار دراسة واقع وحركة انسياب هجرة العقول العربية تعتبر دول المغرب العربي – دول شمال افريقيا- هي الاخرى من الدول الأكثر إرسالا للعمالة المتخصصة حيث بلغت الكفاءات العربية المهاجرة من هذه المنطقة حوالي نصف الكفاءات المتواجدة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ووصلت نسبتهم إلى 70% في الآونة الأخيرة خاصة في ظل الأزمات السياسية التي تشهدها بعض المناطق كتونس والجزائر.

وبالرجوع الى كل دولة من دول المغرب العربي نجد المملكة المغربية من أكثر البلدان تصديرا للكفاءات العلمية المتخصصة فلقد بلغ عدد الإطارات والمثقفين المهاجرين من المغرب نحو فرنسا 9684 و 4409 سنة 2015 من مسيري الشركات والمؤسسات الاقتصادية، أما من رجال التعليم والصحة فقد فقدت المغرب 16397 مهاجرا ولقد جاء في التقرير الإقليمي **لجامعة الدول العربية** تحت عنوان هجرة العمل العربية هجرة الكفاءات أم نزيف فرص، إن الخريجين الأكثر تعرضا للجذب من المغرب هم خريجو المعهد الوطني للبريد والاتصالات(IWPI) ،المدرسة الوطنية العليا للمعلوماتية وتحليل الأنظمة (ENSIAS)والمدرسة المحمدية للمهندسين (EMI).

اما الجزائر فتعتبر هجرة الأدمغة ظاهرة حديثة عليها لحداثة العهد بالاستقلال مما جعلها هي بحاجة إلى الكفاءات الأجنبية ففي سنة 1969 وصلت نسبه الأجانب من الكفاءات داخلها 34% لتنخفض خلال سنة 1976 إلى 28% من مجموع الكفاءات الجزائرية[1] ، ولقد تمكنت فيما بعد من تكوين ابنائها ليصبحوا طاقات بشرية يعتمد عليها في بناء مستقبلها إلا انه ومع دخول الجزائر في ازمتها السياسية مع بداية التسعينيات زادت هجرة العقول الجزائرية و اشتد انتشارها بوتيرة كبيرة ،ولقد جاء في دراسة صادرة عن إدارة السياسات السكانية والهجرة بالقطاع الاجتماعي لجامعة الدول العربية في استعراضها خلال الاجتماع الأول **لوزارة الخارجية العرب**، أن الجزائر تأتي في مقدمة أكثر الدول هجرة لكفاءاتها بنسبه 215347 ألف كفاءة علمية، وفي مجال الأعمال أحصى **المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية** بفرنسا 99 ألف جزائري رئيس مؤسسة خاصة في أوربا، وقد تم تصنيفهم من بين الكفاءات نظرا للنجاح المحقق في مجال التسيير من جهة ،والمهارة في استثمار رؤوس الأموال لهذه المؤسسات على المستوى الأوربي من جهة اخرى [1] ، كما كشف رئيس **الاتحاد العام للمهاجرين الجزائريين** بالخارج سنة 2018 أن نصف مليون من الكفاءات الجزائرية هاجرت إلى الخارج في غضون 20 سنة الماضية 90% [1]. وحسب إحصائيات **عمادة الأطباء الفرنسيين لعام** 2017 فإن الأطباء الجزائريين يمثلون 12.26% من مجموع الأجانب العاملين بالمستشفيات الفرنسية وتأتي هذه النسبة في المرتبة الأولى مغربيا [1].

وللأسف نزيف العقول الجزائرية مستمر ليصل إلى 10 ألاف مهاجرا خصوصا في ظل الظروف الحالية التي تعيشها البلاد –قبل الحراك- بوجود القوى الحاكمة التي تهدف سياستها إلى إطالة فترة حكمها وبقائها في السلطة دون وجود هذه الكفاءات التي تعد الفئات الأقدر على طرح الانتقادات الموضوعية والوقوف موقف معارض للقوى الحاكمة في البلاد.

و الامر ذاته في تونس التي تعاني هي الاخرى من سيل كفاءتها خاصة بعد الحراك الذي خاضته في خضم ما اطلق عليه بالربيع العربي وهذا ما أشارت اليه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 2017 ان عدد الكفاءات العلمية التونسية التي هاجرت الى الخارج منذ اندلاع الثورة التونسية في سنة 2011 ب 9 الف شخص تتراوح اعمارهم بين 25 و45 سنة [1] وفي دراسة اجراها مركز تونس للبحوث الاستراتيجية في اكتوبر 2018 ان 55 بالمائة من عينة الدراسة ان الاوضاع التي تعيشها البلاد وتدني المستوى المادي يعد السبب الرئيسي لهجرة العقول التونسية .

ثانيا استشراف المستقبل لاسترجاع الكفاءات العربية:

إن هيمنة القوى العظمى على مساحات شاسعة من العالم النامي في وقتنا المعاصر وبطريقة تختلف اختلافا كبيرا على النفوذ العسكري الذي كان سائدا خلال فترات الاستعمار المباشر عبر التاريخ ، وما كان ليكتب لها هذا التمكين لولا التفوق التكنولوجي الناتج عن التفوق العلمي والمعرفي الذي ترتب عليه تركيز آليات المعرفة والعلوم لدى مجموعة محدودة من الدول المتقدمة مع العمل على استمرارية هذا التفوق عن طريق جلب كفاءات علمية خلاقة من خارج أوطانها تعمل بالتكامل مع كفاءاتها الوطنية، وذلك لتنشيط كل الوسائل التي من شأنها استقطاب الكفاءات العلمية من كل أنحاء المعمورة خاصة من قبل الدول العربية[1].

وهذا ما يعد من أهم التحديات التي تواجه الدول النامية خاصة في ظل تراكم أزماتها في مختلف المستويات لاسترجاع كفاءاتها وتوطينها من جديد بل ويعد ضعف أداء سياساتها التنموية أرضية خصبه لاستنزاف واستهداف الطاقات والكوادر العلمية المتخصصة والتوجه إلى الدول المتقدمة باعتبارها مصدر أمن وأمان لهم ،وفي هذا المجال قام المعهد الأوربي للدراسات المتقدمة التابع للمعهد الجامعي الأوربي بدراسة وتبين له أن نسبه العائدين مثلا إلى تونس باعتبارها من الدول التي تعاني من فقدان ثرواتها البشرية لا تتعدى 78% بالنسبة للذكور و11% بالنسبة للإناث مما أثبت مدى فشل الإجراءات التونسية في استقطاب مهاجريها عموما والكفاءات المتخصصة خصوصا [1] وهذا ما فرض على الدول العربية اتخاذ اليات لجذب كفاءتها المتخصصة المتواجدة خارجها. ومن اهم هذه الاليات ما طرحه المفكر الاقتصادي Jagdish Bhagwati **ضرورة فرض ضريبه** على الكفاءات المهاجرة بحيث تكون على شكل نسبه متزايدة وفق تزايد الدخل الفردي الحقيقي ويكفي اقتطاع نسبه 10% مثلا من هذا الدخل طيلة مدة إقامته بالخارج ستكون كافية لاسترجاع ما تخسره الدول المصدرة للكفاءات على المدى البعيد وحين تصبح هذه الضريبة تشكل عائقا على الفرد المهاجر سيفكر حتما في العودة الى بلده او على الاقل تفرض عليه مشاريع داخل الوطن وتكون اكثر فائدة اذا كان الإستثمار في البحث والتطوير. ، وقد تعرض هذا الطرح إلى انتقادات كثيرة حيث يشكل عائقا أمام حرية تنقل الأفراد بغض النظر على مستواهم وجنسياتهم ،وعدم وضوح وجه الالزام في دفع هذه الضريبة فالكفاءات في المهجر تكون خارج سيادة دولهم، وبالتالي لا يمكن في أي حال من الأحوال إلزامهم بدفع مستحقات مالية إذا رفضوا ذلك.

وفي إطار ربط الصلة وجسور التواصل مع المهاجرين خاصة ذوي الكفاءات والمهارات لاستقطابهم أنشأت الجزائر مؤسسة تعنى بهذه الوظيفة وهي المجلس الاستشاري للجالية الوطنية بالمهجر الذي يعد بحق أول هيئة رسمية في تاريخ الجزائر تعنى بالمهاجرين الجزائريين وتعمل على توثيق صلاتهم بوطنهم [1]. كما عملت على دعم تمثيل ومشاركة الجزائريين المقيمين في الخارج في الحياة السياسية واستحقاقاتها المختلفة من خلال الاعتراف بحقهم وواجبهم في المشاركة في الانتخابات ودعمت تمثيلهم في المجالس المنتخبة في الإصلاحات السياسية [1].

ومن أهم كذلك الاليات المكرسة لاستقطاب العقول العربية داخل اوطانها ضرورة خلق بيئة علمية تكنولوجية جاذبه للكفاءات فباعتبار العقول تشبه القلوب بصفة عامة في أنها تذهب إلى حيث تلقى التقدير على حسب رأي **روبرت مكمار مدير البنك الدولي** السابق، وقد أثبتت تجارب العديد من الدول أنه عندما يتغير الوضع الداخلي نحو الأحسن اجتماعيا وسياسيا وعلميا وتكنولوجيا فإن الدولة عندئذ لن تحتاج إلى سياسة التحفيز لعودة كفاءاتها لأنها بكل بساطة ستتحول من بيئة طاردة إلى بيئة جاذبه لهذه الكفاءات[1]

بالإضافة إلى **إصلاح منظومة البحث العلمي** في مجال التعليم العالي من خلال عصرنة الإدارة وتحديث التسيير على مستوى الجامعات والمعاهد لتطوير الكفاءات وإعادة توطين المهاجرة منها وذلك عن طريق إدخال التكنولوجيا الرقمية لتسيير الملفات برامج الإعلام الآلي إضافة إلى إقامة مواقع الكترونية على شبكات الانترنت للتعريف بإمكاناتها المادية والبشرية. ولقد اكد رئيس الجمهورية الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة في خطابه خلال الافتتاح الرسمي للدخول الجامعي 2009-2010 " ...ضرورة توفير كل الوسائل الممكنة لتحسين النوعية و التأطير وتوفير مناخ اجتماعي ومهني للأساتذة الباحثين لتمكينهم من أداء مهمتهم في أحسن الظروف واعتماد أنظمة تعويضية أكثر جاذبية وتحفيز من أجل تعزيز القدرات العلمية والتقنية الوطنية واستقطاب أفضل الطاقات وتفادي ظاهرة هجرة الأدمغة و الكفاءات.."[1].

وتطبيقا لهذا الخطاب صدرت مجموعة من النصوص القانونية تخص فئة العاملين في مجال البحث العلمي تحدد الواجبات وتثبت في الوقت نفسه الحقوق والامتيازات التحفيزية نذكر منها: قانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم في سنة 2007. والمرسوم التنفيذي رقم 8-129 المؤرخ في

03 ماي 2008 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث ألاستشفائي الجامعي والمرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 03 ماي 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث.

ومن خلال دراسة هذه الاليات لاستعادة العقول العربية وجذبها للاستفادة منها نلاحظ ان الوطن العربي يفتقر لحد الآن لإحصائيات دقيقة (قاعدة بيانات) حول عدد ونوعية المهاجرين في الخارج وأماكن تواجدهم وظروف عيشهم وهذا ما يحول دون اتخاذ الإجراءات المناسبه إزاءهم وتحسين مساهمتهم التنموية لصالح بلادهم[1].كما انه لا يمكن إعادة كل الكفاءات الوطنية المهاجرة لعدة أسباب من أهمها عدم قدرة الجامعات الوطنية على المنافسة مع القوة المالية للجامعات العالمية [1].

وأمام تحديات استعادة الكفاءات المتخصصة واستقطابها الناجمة عن العديد من المشاكل التي تعيشها الدول العربية لابد من اعادة النظر في السياسات المقترحة للحد من هذه الظاهرة التي تضرب مقومات الدول وتمس بما يمكن ان تحققها من تنمية داخلها ، ولن يكون ذلك إلا من خلال رؤية استشرافية تهدف إلى إبقاء الكفاءات العلمية داخلها واستقطاب عقولها المهاجرة من خلال **إعفاء الكفاءات الوطنية** من الخدمة العسكرية خاصة الذين يزاولون مهامهم في مجال البحث العلمي لأن ذلك يساعد على عودتهم إذا كانوا خارج الوطن ويسهل حركتهم في إطار التبادل المعرفي بالنسبة لمن هم داخل الوطن عند المشاركة في الملتقيات والمؤتمرات الدولية على ان يكون ذلك عن طريق نصوص تشريعية تزيد من ثقة الكفاءات المهاجرة في موقف الدولة للاهتمام بهم و حث **الأجيال على المواطنة** وزرعها في نفوسهم عن طريق المناهج التربوية لأنه في اعتقادنا أن معالجة ظاهرة هجرة الكفاءات هي ضرورة تغليب مصلحة المجتمع أو مصلحة المشتركة للأفراد على مصلحة المفكر او العالم. ولابد من **الاهتمام الفعلي بالبحث العلمي** باعتباره الأرضية الخصبة لتطوير الكفاءات المتخصصة ومنعها من التفكير في مغادرة اوطانها ومحل استقطاب للعقول المهاجرة لإعادة توظيفها داخل أوطانها ولن يتحقق ذلك إلا من خلال عمل الحكومات العربية على وضع مقارنة شاملة لتطوير البنية التحتية في مجال البحث العلمي من خلال القضاء على الفساد واحترام الحريات الأكاديمية والعلمية وحرية التعبير وفق نصوص قانونية واضحة واقعية وتطوير البنية الإدارية للبحث العلمي والأكاديمي وتوفير التميز المادي والمعنوي للعلماء والباحثين بما يمكنهم من ممارسة اختصاصاتهم في مستوى لائق وحياة كريمة.

ومحاولة إعادة نظر الدول المتقدمة في ضرورة إعادة العقول العربية إلى أوطانها أو على الأقل عدم تشجيع هذه الكفاءات لاستقطابها والاستفادة منها من خلال ضغط الحكومات العربية على سياسة هذه الدول وتحميلها المسؤولية على هذا الاختلاف العميق والكبير بين العالمين وإن كان هذا ضربا من الخيال لأن النزعة البراغماتية للدول المتقدمة تأبى إلا أن تزداد الفجوة بين أقطاب العالم لتزداد تبعية الدول العربية وبقاءها في دائرة التخلف والفقر و الحرمان ،ومن جهة أخرى اعتقد انه لم تصل سياسة الدول العربية الى التحاور مع الغرب بشكل جدي وتوضيح فكرة أنهم السبب الحقيقي في استنزاف أبناء الوطن العربي بشكل مباشر وغير مباشر ، ويظهر الاستنزاف المباشر في اخذ الكفاءات العلمية العربية وتوطينها وتقديم لها كل سبل الرفاهية بعدما صرفت عليها اموال ضخمة من قبل دولها ، ويظهر الاستنزاف غير المباشر في الهجرة غير الشرعية حيث تستفيد الدول المتقدمة من المهاجرين غير الشرعيين في تطوير اقتصادها بشكل خفي لامتهانهم قطف الثمار ، وتكسير الأحجار ،أو خياطة الملابس أو تنظيف المباني بمبالغ زهيدة مقابل بقائهم ولقد أكد أصحاب هذه الأعمال أنه بدون إمكانية الوصول إلى اليد العاملة الأجنبية الرخيصة سترتفع تكاليف إنتاج منتجاتهم لدرجة أنهم لن يكونوا قادرين على منافسة البضائع المماثلة المستوردة، وقد يضطرون إلى إغلاق مصانعهم1

كما لابد على الدول العربية **العمل على ترشيد الهجرة** من أجل الدراسة بالخارج عن طريق آليات صارمة تضمن عودتهم مقابل الأموال العامة التي صرفت من أجل تكوينهم بالخارج بالإضافة إلى محاولة **فتح مراكز متخصصة** في مجال البحث العلمي للكفاءات الوطنية واستقطاب المهاجرين[1] عملا بالتجربة الصينية في استغلال الكفاءات

المهاجرة وتشجيع عودتها من خلال استراتيجية "هجرة الأدمغة كسب العقول" والتي اعتمدت على ثلاث ركائز أساسية إصلاح وإعادة هيكلة منظومة التعليم العالي والبحث العلمي وتطوير سوق العمل وخلق برامج جذابه للكفاءات العلمية والباحثين[1].وتجربه تايوان ففي مطلع الستينات 80% من الطلبة الذين يزاولون دراستهم في الخارج لا يرجعون خاصة إلى الولايات المتحدة وبعد التطور الحاصل في الاقتصاد والقائم على فكرة التفوق التكنولوجي والإستثمار في ميدان المعرفة جعل منها بيئة جاذبه للكفاءات [1].

كما يجب على الدول العربية ان **تتكاتف وتتعاون إقليميا** لمجابهة ظاهرة هجرة الأدمغة بإشراك بعض المنظمات المعينة كمنظمة العمل الأفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأفريقي والاتحاد الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية مع الاستفادة من خبرات بعض المنظمات العالمية مثل منظمة اليونسكو واليونيسيف ومنظمة العمل الدولية التي تمتلك خبرات وبحوث علمية حول الظاهرة[1]، **والسعي المطلق لشعوب الدول العربية** بكل الوسائل السمعية والبصرية المادية والمعنوية الى جذب الكفاءات لحاجاتها في بناء مقوماتها ، وهذا ما عبر عنه الحراك الجزائري في المطالبة باسترجاع الكفاءات المستنزفة وضرورة مشاركتها في لجنة الحوار والوساطة للمضي قدما نحو جزائر المستقبل ولقد لبت السلطات هذا المطلب بطلب من جمعية الكفاءات الجزائرية بالخارج المشاركة في هذه اللجنة فضلا على دعوة العديد من الخبرات المستقرة في الولايات المتحدة وكندا للمشاركة في هذه اللجنة للخروج من الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد ودعوتهم لاعتلاء مناصب مهمة لتحقيق التنمية الوطنية.

وضرورة الدول العربية العمل على **تطوير قطاع الصحة** لارتباطه بشكل مباشر بحياة الإنسان الذي هو أساس كل تنمية وهدفها لذا يجب استقطاب هذه الكفاءات إلى وطنها من جديد وتطوير هذا القطاع على مستوى المؤسسات والأفراد لمكافحة جميع الأمراض لتجنب الأفراد. وفي هذا الإطار استنتج العالم الاقتصادي Jack William سنة 1999 في دراسة عن مبادئ اقتصاديات الصحة للدول النامية أن إنتاجية عنصر العمل تتوقف على عاملين أساسيين المهارات الفردية لعنصر العمل والمستمدة من القدرات الذاتية للفرد (الصحة) ثم كفاءة وإدارة عنصر العمل داخل وحدات الإنتاج ومنه الرعاية الصحية تتناسب طردا مع نسبه الناتج المحلي ألإجمالي[1]

ثالثا دور العقول العربية المهاجرة في تطوير الموارد البشرية داخل مجتمعاتها الأصلية:

إن قوة الدول اليوم تقاس بنوعية الموارد البشرية وكفاءتها وحسن استخدامها باعتبارها العدة التي يستطيع المجتمع أن يستخدمها في تصحيح مساراته التنموية وتوجيهها التوجيه الأمثل وإنتاج القدرة اللازمة من الكفاءات والعقول الخلاقة من أجل معالجة المشاكل والظواهر التي تتخلل مسيرة التنمية الشاملة وتقديم الحلول لها فعلى الرغم من وجود المعلومات بالدول العربية إلا أن وفرتها لا يوفر المعرفة التي تؤهل الإنسان إلى مواجهة عالم شديد التعقيد وسريع التغيير خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي يعد مجالا خصبا للعقول العربية وحقلا لتطوير تجاربها من هنا فالحاجة ملحة للاستفادة من هذه الكفاءات لتطوير الموارد البشرية باعتبارها محور التنمية داخل الشعوب العربية، ولعل هذا ما استشعره **البنك الدولي** بأهمية العنصر البشري والتحديات التي من الممكن أن تواجهه خلال المرحلة المستقبلية فقد اختار موضوع **الاستثمار في رأس المال البشري** عنوانا لتقريره عن التنمية في العالم للعام 2019 مستندا في رؤيته إلى أن المهارات تتسع حدودها بشكل أسرع من أي وقت مضى ويجب على مختلف البلدان أن تستعد الآن لإعداد قوتها العاملة لمجابهة التحديات الضخمة وانتهاز الفرص الهائلة الناجمة عن التغيير التكنولوجي[1].كما أكد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل أهمية تنمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي حيث ذكر **آدم سميث** في كتابه الشهير "**ثروة الأمم**" أن كثافة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت وأن اكتساب القدرة أثناء التعلم يكلف نفقات مالية ومع ذلك تعد هذه المواهب جزء هاما من ثروة الفرد التي تشكل بدورها جزءا رئيسيا في ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه[1].

ويظهر دور وأهمية العقول العربية بصفة عامة في تطوير الموارد البشرية بالنظر الى الابعاد التي تحتويها ففي **المجال الاجتماعي** لا بد من التركيز على البعد التعليمي باعتباره اللبنة الاساسية لتطوير الاجيال المستقبلية، وذلك من خلال مساهمة هذه الكفاءات بإدخال أساليب تدريس جديدة، كتجديد المقررات التعليمية نحو عالم يصل فيه جميع الأطفال الى الحصول على تعليم حقيقي في الفصل الدراسي يمكنهم فيما بعد من القدرة على الدخول إلى سوق العمل كبالغين يتمتعون بكفاءات عالية.

اما على **المستوى الاقتصادي** فيمكن الاستفادة من الخبرات والعقول العربية من خلال رفع إنتاجية العامل المتدرب، ورفع الروح المعنوية لهم نتيجة رفع مهاراتهم وقدراتهم للوصول إلى المستوى المطلوب لأداء وظائفهم مما يؤدي إلى تخفيض معدل دورات العمل ومعدلات التغيب عن العمل ، والمساهمة في إشعار الموظف بالاستقرار الوظيفي نتيجة اعتقاده بأهميته في العمل وأن المنظمة تستثمر في العنصر الإنساني لإبقائه والحفاظ عليه[1].وبالتالي فإن جذب الكفاءات المهاجرة يعد موردا استراتيجيا مسؤولا عن خلق الميزة التنافسية المستدامة [1]، ويساعد على توسيع سوق العمل بما يحقق دعم وزيادة رضا الزبائن وزيادة الربح والعوائد. من جهة اخرى استرجاع العقول والكفاءات المتخصصة داخل أوطانها وتنصيبها في مناصب قيادية يساعد في تكوين ما يسمى رأس المال البشري ويدعم التنافسية ضمن اقتصاد المعرفة باعتباره أساس الإبداع والابتكار من خلال إعداد الكفاءات البشرية وتطويرها ،وتوصيل ونقل خبرات وعلوم ومعارف الشعوب التي كانوا فيها ومن ثم خلق مصادر جديدة للدخل الوطني تكون بديلة لدخل النفط –وهذا ما تعتمد عليه الجزائر مثلا- باعتباره مصدرا غير متجدد وقابل للنفاذ[1].

والملاحظ من خلال ما سبق ذكره ان تنمية وتطوير الموارد البشرية بواسطة الكفاءات العلمية في شتى المجالات يترتب عليه تحريك عجلة التنمية وتحقيق استدامتها

ومما تجدر الإشارة إليه أن الاستفادة من العقول العربية المهاجرة لن يكون فقط في حالة جذبها وإعادة توطينها لتطوير الموارد البشرية وإنما كذلك يمكن أن تتحقق الاستفادة والتأثير على التنمية ولو كانت خارج أوطانها ومن أهم مظاهر ذلك برنامج توكتان (Tokten)، وهو برنامج لهيئة الأمم المتحدة للتنمية يهدف إلى تخفيف من الآثار السلبية لهجرة الكفاءات وهو آلية تهدف إلى نقل المعرفة عن طريق الكفاءات المهاجرة اعتمادا على وجود قاعدة بيانات محددة عن الخبرات والكفاءات المهاجرة حسب الدول المرسلة والمستقبلة وبعض الخصائص الهامة ويقوم بتلبية احتياجات الدول المرسلة من تلك الكفاءات من خلال تنظيم زيارات استشارية قصيرة على أساس تطوعي لتقديم الدعم الفني والعلمي في وطنهم الأم ، ويتواجد هذا البرنامج في 29 دولة تستقدم مغتربيها الأكفاء لتقديم الدعم العلمي والفني في وطنهم الأم ومن بينها الجزائر؛ المغرب؛ السودان؛ لبنان ،وفلسطين[1]. وكذلك مبادرة فنكوم (fincome) من قبل الحكومة المغربية يعمل بشكل مستقل ولا وصاية للمنظمات الدولية عليه ثم تفعليه في 20 أفريل 2004. وعلى اثر هذه المبادرة تم الاتفاق مع العديد من جمعيات كفاءات المغاربة في الخارج مع المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني المغربي أهمها جمعية المغاربة المتخصصين في المعلوماتية بفرنسا سنة 2007 واتفاقية مع الشبكة الألمانية المغربية في 22 ماي 2009 وقد توجت هذه الشراكات بتكوين قاعدة بيانات للكفاءات العلمية المغربية سواء داخل أو خارج الوطن يفوق تعدادها 20000 عضو[1].

الخاتمة:

تعد مواجهة هجرة العقول من أهم التحديات التي تجابه العالم العربي لارتباطها بمضامين التنمية، وصعوبة المحافظة على الكفاءات الوطنية واستقطاب المهاجرة منها، ومن خلال بحثنا توصلنا الى العديد من **النتائج** اهمها:

- هجرة العقول العربية ناتج عن العديد من المشاكل التي تعاني منها الدول العربية والتي جعلتها بيئة طاردة لكفاءتها نحو عالم يشكل بيئة توفر كل الامكانات المادية والمعنوية للبقاء والإبداع.

- اتباع الدول العربية العديد من السياسات للمحافظة على الكفاءات المتخصصة واستقطاب المهاجرة منها كالاهتمام بحقول المعارف وتطوير المجال العلمي، وزيادة الدعم المالي
- ان الاستراتيجيات المتبعة من قبل الدول العربية في مجال توطين الكفاءات المتخصصة واستعادتها لم تحقق اهدافها، وهذا ما أكدته العديد من التقارير الدولية كمنظمة اليونيسيف، ومنظمة العمل الدولية الاحصائيات الاقليمية الصادرة عن المكاتب التابعة لجامعة الدول العربية ،و الاحصائيات الوطنية الصادرة عن الهيئات و الوزارات الخاصة في مجال ظاهرة هجرة الادمغة .
- ضرورة اعادة التخطيط في مواجهة تحديات هجرة العقول العربية من خلال محاولة تطويق ابعادها السلبية

ان فشل السياسات المتبعة من قبل الدول العربية للمحافظة على العقول المتخصصة واستعادة المهاجرة يقتضي ايجاد سبل اخرى تقلل من حدت هذه الظاهرة، وهذه السبل يمكن تقديمها في شكل **توصيات** نجيزها على النحو الاتي:

- البحث في اسباب انتشار هجرة الادمغة ومحاولة حلها أو على الاقل بتخفيفها لتكون ارضية لبقاء العقول العربية وتوطين المهاجرة منها.
- ضرورة الاهتمام بالمجال العلمي وتوسيع نطاقه باعتباره الارض الخصبة لتطوير خبرات ومهارات الكفاءات العلمية والتي يجب ان تحظى بالاهتمام المالي والدعم المعنوي الذي يزيد في طاقاتها الإبداعية، وما يترتب عليه من تطوير الطاقات البشرية التي تعد اللبنة الاساسية لتحقيق التنمية وتحريكها نحو عالم يضاهي العالم الغربي المتقدم وينافسه.
- رصد قاعدة بيانات دقيقة على كل الكفاءات المتخصصة المهاجرة ومحاولة الاستفادة منها والتواصل معها
- سن نصوص قانونية تكون مصدر وحماية للكفاءات المتخصصة الموجدة داخل الاقاليم الوطنية أو خارجها، والتي تساعدهم على التنقل وكسب الخبرات وتبادلها مع غيرهم.

قائمة المراجع:

1- المراجع العربية:

- الربيع محمد، 1970، **هجرة الكفاءات العلمية**، الكويت، جامعة الكويت.
- أنطوان زجلان وآخرون، 1985، **هجرة الكفاءات العربية، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا** (أسكوا)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية
- بهاء الدين أحمد، بدون سنة نشر، المثقفون **والسلطة في عالمنا العربي**، الكويت، مجلة العربي.
- جلال إبراهيم العبد، 2003، إدارة الأعمال مدخل القرارات وبناء المهارات الإدارة والمديرين ووظائف المهارات الإدارية، الإسكندرية، مصر، دار الجامعة الجديدة
- حوزي عصام، أكتوبر، 2008، **الكفاءات العلمية العربية مع إشارة للجمهورية العربية السورية** دمشق، سوريا، دراسة بحثية عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- حيدر شاكر شعلوك، محمد جميل كريم، عماد عزيز نايف ،2012، هجرة **الكفاءات وتأثيرها على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العراقي** بحث مقدم ضمن متطلبات نيل درجة البكالوريوس، العراق، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع.
- سيسي أحاندو، عبد الحكيم عبد الله،2017: Journalهجرة الأدمغة الأفريقية وآثارها على البلدان الإفريقية مجلة Islam dam Masyarakait kimtemparart,
- شيخاوي سنوسي،1999 -2010، هجرة الكفاءات الوطنية في إشكالية التنمية والمغرب العربي مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات أور ومتوسطية دراسة حالة الجزائر، تلمسان، الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد
- صالح زياني، منير مباركية،2015، نحو سياسة جزائرية لدمج الهجرة في مسار التنمية، ورقلة، مجلة دفاتر.
- طلعت الدمرداش،2006، اقتصاديات الخدمة الصحية، مصر، مكتبه القدس.

- عماد أحمد البرغوثي، محمود أحمد أبو سميرة، المجلد الخامس عشر، جوان، العدد الثاني 2007، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية، القاهرة، سلسلة الدراسات الإنسانية.
- علي يوسف، **هجرة الأدمغة إلى فرنسا**. تاريخ الاطلاع 24 اوت 2019 على الساعة ليلا، مقال على الرابط الالكتروني -www infomigrationts.net –art/pot9197
- فاطمة مانع، حنازي فاطمة الزهراء، يومي 13-14 ديسمبر 2011، **هجرة الكفاءات العلمية و آثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، كلية العلوم التجارية والتسيير والاقتصاد.
- فرعون أمحمد محمد أليفي الإستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة، تاريخ الاطلاع 26 - اوت-2019 على الساعة العاشرة صباحا مقال منشور على الرابط الإلكتروني www.iefpdia.com
- محفوظ أحمد حودة،2010، إدارة الموارد البشرية، الأردن، دار وائل.
- منهور إبراهيم أحمد، تاريخ الاطلاع 22 اوت 2019 على الساعة العاشرة صباحا ، مقال بعنوان هجرة الكفاءات وآثارها السياسية والاقتصادية على البلدان النامية على الرابط الالكتروني : http://www.ahoewarorg/debait/shaw.art.aspaid
- نوري منير، بدون سنة نشر، تسيير الموارد البشرية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- هاملي عبد القادر، ،2011، وظيفة كفاءات الأفراد في المؤسسة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تلمسان، الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد.
- مقال **هجرة العقول النابغة و أثارها الاقتصادية**، تاريخ الاطلاع 22 اوت 2019 على الساعة العاشرة والنصف صباحا متوفر على الرابط الالكتروني arab.majalla ;com/nod 70424
- مقال بعنوان **هجرة العقول في سوريا تطور اخر للأزمة** ، تاريخ الاطلاع 22 اوت 2019 ، متوفر على الرابط الالكتروني www.thenew humantaarian .org/art
- مقال بعنوان: **هجرة الأدمغة الجز ائرية أرقام صادمة** ،تاريخ الاطلاع 24 اوت 2019 على الساعة ليلا منشورة على الرابط الالكتروني http://tsa-algerie.com/ar
- كلمة رئيس الجمهورية خلال الافتتاح الرسمي للدخول الجامعي 2010/2009 سطيف، 12 نوفمبر 2009 منشورة على موقع رئاسة الجمهورية على شبكة الانترنت http://www.elmouradia.dz/arabe.
- مقال بعنوان إدارة الثروة البشرية كمنطلق لكبح هجرة الأدمغة والكفاءات في لبنان. تاريخ الاطلاع 2-اوت-2019 على الساعة العاشرة صباحا على الرابط الالكتروني http://www.lebarany.gov.bogrcomlent
- مقال بعنوان الإستثمار في العنصر البشري وسيلة البقاء الوحيدة للهروب من مقصلة التكنولوجيا، تاريخ الاطلاع 2-اوت-2019 على الساعة العاشرة صباحا مقال على الرابط الالكتروني http://www.noonpost.com/comtent24652

2- **المراجع الاجنبية**

- Abdellaoui Hocine ,2010, **les dimensions socio politiques de la migration hautement qualifiée en Algérie.** série CARIM, As n°: 24/2010. Robert Schuman center for ADV amced studies,.
- Carroue Lourent, 2002**, géographie de la mondialisation,** paris, Armand colin,
- Abdelkrim Belguendouz, 2010, compétences Marocain expatriées: quelles politique de mobilisation suivis pour le développement du Maroc, séries carimas, n°: 21 Rebert shuman center for Advanced studios , institut universitaire européee.
- Graziane Battistella, 2014, Global and asien perspectives en international Migration, springer publishing, usa.
- Jamel Bouolyour, migration diasporas et developpment human, article publie sur internet: www.mdr50ma/fr/pdfcomtibution/gt3-8pdf
- Comparative Study of the Laws in The 27 EU Member States for Legal Immigration Including an Assessment of the Conditions and Formalities Imposed by Each Member State for Newcomers), European Parliament, International Organization for Immigration,2009.

هجرة الأدمغة في تونس: انصهار في النظام الاجتماعي أم استجابه للدّافعيّة الاقتصادية، الأستاذ الجامعي مثالا

د. اسمهان بنفرج الغريبي
قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة
جامعة صفاقس/ تونس.

البريد الإلكتروني:
Solasm2005@yahoo.com

الملخص:

تهتم هذه الورقة بظاهرة هجرة الأدمغة وانعكاسات ذلك على التنمية والمجتمع. وعلى هذا الأساس تهدف هذه الدّراسة، إلى طرح مسألة هجرة الأستاذ الجامعي ضمن مقاربه سوسيولوجيّة تفهّميّة. فقد شهد المجتمع التّونسي إثر أحداث 2011، توسّع هذه الظاهرة وانتشارها، وصار يحتلّ المرتبه الثانية عربيّا في تصدير الكفاءات حسب تقرير التنمية البشريّة في العالم العربي لسنة 2016[1]. ثمّ إنّ هجرة 2300 أستاذ جامعي باحث، خلال ثماني أشهر فقط (من جانفي إلى أوت) سنة 2018، يُعتبر تهديدا لنوعيّة المجتمع لأنّها ستُضاعف من تطوّر المجتمعات المستقطبة في حين يشهد مجتمعنا التّونسي نموّا سلبيّا تراجعيّا. لذلك نحن سنهتمّ بدراسة هجرة الأستاذ الجامعي، وسنرتكز بالأساس على منهج كيفي تفهّمي لنبحث عن مساراته الذاتيّة والموضوعية التي دفعته إلى الهجرة ونفهم دوافعها وأبعادها، وذلك بالاستناد إلى تقنيتي الملاحظة بالمعاينة، ومقابلات شبه موجّهة مع عشرة أساتذة في اختصاصات مختلفة. كما سنستند في هذا المبحث إلى نظريّة المعيش اليومي مع "هارفينغ قوفمان" حتى نفهم بذلك معيش الأستاذ الجامعي المُتأرجح بين الاعتراف واللاعتراف به في مسيرته المهنيّة بالتّعليم العالي.

الكلمات الأساسيّة: هجرة الأدمغة، والتّحفيز، اللاعتراف.

ABSTRACT

This paper is focusing on ‘the migration of the brains’ and its limitations on society and development. So, the main objective of this study is to examine the issue `migration of professors’ in a sociological comparative study. Since 2011, the Tunisian society has grown more susceptible to this phenomenon and came second in terms of most Arab countries who export brains, according to the report on Human Development in the Arab World 2016. Furthermore, the migration of 2300 university professors just between January to August 2018 is alarming because our Tunisian society is witnessing a backdrop and regression. Hence, we will be examining the person’s own reasons for leaving through two methods: observational learning and semi-structured interviews with 10 different professors of various professions.

Keywords: The Brain Drain/ The Motivation/ The Gratitude

مقدمة

تُعَدُّ ظاهرة هجرة الأدمغة في المجتمعات العربيّة من الظواهر الاجتماعيّة العائدة إلى التّفاوت التّنموي بين الدّول المتقدّمة والدّول السّائرة في طريق النمو. وعلى هذا الأساس، شهدت هذه الظّاهرة ديناميكيّة مستمرّة في العالم النّامي، طالت جميع الاختصاصات العلميّة والكفاءات العالية (الطب، الصّيدلة، والهندسة، والتّعليم العالي). وقد شكّلت واقعا اجتماعيّا جديدا اتّسم برسم طريق كأنّه "حتمي" أمام الأفراد للصّعود في السلّم الاجتماعي في ظلّ الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها أغلبية المجتمعات العربية الإفريقية. وصرنا اليوم، نرى أغلبيّة هؤلاء الأفراد سواءً من داخل المؤسسات التّعليمية أو الاستشفائية (الخاصة والعمومية) أو من المحلاّت التّجاريّة والمقاهي أو من محلات الحلاقة والتّجميل (...) الخ، يتغنّون بالهجرة ويعدّدون محاسنها السوسيو-اقتصادية غير مُبالين بانعكاساتها التّنمويّة على المجتمع، وباتت هي الأمثل بالنسبة لهم. وقد استغلّت الدّول المتقدّمة (الأوربية والكندية والأمريكية وبعض الدّول العربيّة...) هذه الظاهرة المتأتّية من هشاشة اجتماعيّة، فراهنت على تقديم أفضل عروض الشغل في الأجر والظروف المهنية والامتيازات وكسبت الرّهان، واستفادت من هذه الكفاءات ومؤهّلاتهم ومستوياتهم العلميّة الرّاقية وأفكارهم البنّاءة وحرفيّتهم المهنيّة، وعملت على توظيفها لخدمة أهدافها التنموية وتطوير مجتمعاتها. وما يُثير انتباهنا أن الدّول المُحفّزة على الهجرة، لم تكتف باستقطاب كفاءاتنا العربيّة ذات التخصّصيّة العلميّة المعرفيّة فحسب بل صارت تُحفّز أيضا أصحاب الحرف اليدويّة واستقطابها (مثل المتخصصين في الحلاقة والنادل بالنزل والفنادق والبائع في المحلات التجارية ...) وكأنّا بهذه الدّول تُنفّذ استراتيجيا دقيقة ومُحكَمة لبناء مجتمعاتها وإرضاء أكثر ما يمكن من أفرادها بالرّفاه مقابل تراجع مجتمعاتنا وجعلها تفتقر لأبسط الخدمات الضّرورية للأفراد، وبالتّالي تضمن الدّول المستقطِبه المزيد من التفوّق العلمي والتّكنولوجي والرّفاه الاجتماعي مقابل استمراريّة التّبعيّة والتّخلف.

ومن بين الدّراسات والبحوث ذات الصّلة بموضوع بحثنا، نذكر مثلا الدّراسة التي ربطت هجرة الأدمغة بالظروف المعيشيّة، وعدم توفّر الإمكانيّات البحثيّة وتدنّي الرّواتب (القاعود، 2013)[1]، ثم البحث الذي أعادَ الظاهرة إلى صعوبه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعيّة العامّة كالفقر وارتفاع نسبه البطالة (العقيد، 2014: ص ص 82-83)[1]. وإضافة إلى هذه الدّراسات، يتنزّل بحثنا الحالي، ونُعْنَى فيه بفئة من الأساتذة الجامعيّين ذوي الكفاءات العلميّة المتأرجحين اليوم بين الاعتراف واللاّاعتراف بمثل هذه الظّروف والمشابهة لها في بيئة تمرّ بأزمة سياسيّة واجتماعية واقتصاديّة. وانطلاقا من مقاربه سوسيولوجيّة تفهّميّة سنحاول أن نفهم المسارات الذّاتية والموضوعيّة الدّافعة لأفراد عيّنة بحثنا إلى الهجرة. بمعنى إن كانت هجرتهم هي نتيجةً لذوبانهم في المجتمع والانخراط في نظام تبعيّة للآخر وتقليد له حيث يكونون مُجبرين على ذلك حتّى لا يكونوا مارقين عن المجموعة لتحقيق طموحاتهم المعنوية (الاعتداد بالذات، اعتراف الآخر بهم وبقدراتهم، النجاحات العلمية) والمادّية (ارتفاع دخلهم الشهري وبلوغ الرّضا والرفاه في تحقيق احتياجاتهم واحتياجات عائلاتهم)، أم أنّها استجابه للدّافعيّة الاقتصادية في ظلّ بيئة تشكو التّدهورَ الاقتصاديَّ والهشاشةَ الاجتماعية وبالتالي لا تستطيع الاعتراف بهم مادّيا (الترفيع في الأجور). وفي هذا السياق يتنزّل سؤالنا البحثي التّالي: كيف لعب مفهومي الاعتراف واللااعتراف دورا مهمّا في هجرة الأستاذ الجامعي ولماذا يستمرّ نزيف هذه الهجرة رغم وعي الأساتذة بتضارب هذه الهجرة مع النّموذج التّنموي المُستدام؟ وإلى أي مدى ستسمر هذه الظاهرة؟

I- المقاربه المنهجيّية:

تقتضي الدّراسات السّوسيولوجية كبقية البحوث العلميّة باختلاف مجالاتها ضرورة رسم تمشٍّ منهجي واضح ودقيق يضفي على البحث المتناول صبغة علمية. وفي هذا الإطار اتّبعنا خطوات بحثية رأينا بأنّها تتوافق وطبيعة موضوعنا المتمحور حول هجرة الأدمغة. وقد حاولنا الكشف عن أبعاد هذه الظاهرة والدّوافع المحفّزة لها، من خلال البحث في آراء أفراد عيّنتنا وتصوّراتهم ومواقفهم حول هذه الظاهرة التي اتّخذوها سبيلا في ظلّ واقع تنامت فيه عدة ظواهر سوسيو-

اقتصاديّة كغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار والهشاشة الاجتماعيّة (البطالة والفقر) والهجرة السرّية وتذبذب السياسات التّنموية، وأخرى سياسية كهشاشة الدّولة وعدم استقرارها ثم ضعف ميزانيّتها. وقد أفرز هذا الواقع توجّه العديد من الكفاءات العلميّة المتخصّصة مثل الأستاذ الجامعي، إلى الهجرة بحثا على بيئة سوسيو-اقتصاديّة أكثر جاذبيّة (تعترف بمستوياتهم العلمية وتقدّر أنشطتهم المهنيّة وتوفّر الظروف المهنيّة المناسبة لهم)، كما أدّى إلى تنامي هجرة صفوة النّخبه الأكاديميّة والعلميّة الوطنيّة نحو أوروبا وأمريكا وكندا ودول الخليج. كل هذا من شأنه أن يستفزّ عالم الاجتماع لمحاولة فهم طبيعة هذه الظاهرة التي استفحلت بعد أحداث 14 جانفي 2011، وما زلنا نعيش تفاقمها إلى الوقت الرّاهن. فدراسة هجرة الأستاذ الجامعي وتخلّيه عن الجامعة العموميّة التي شهدها المجتمع التّونسي ومحاولة فهم منطق فعلها وأسباب تشكّلها ورصد أبعادها من شأنه أن يساعدنا على فهم دافعيّة هذه الظاهرة التي تميّز واقعنا. ولبناء بحث علمي حاولنا الالتزام بتمشٍّ منهجي يستجيب لمواصفات البحوث السوسيولوجية وهو ما فرض علينا الاستناد إلى جملة من التّقنيات تمثّلت في سلسلة من المقابلات شبه الموجّهة مع مجموعة من الأساتذة الجامعيّين من اختصاصات مختلفة، والملاحظة بالمعاينة بحكم انتمائنا إلى سلك التعليم العالي ثمّ الاطّلاع على جملة من الوثائق والتّقارير ومحاضر الجلسات لاتّحاد الأساتذة الجامعيّين الباحثين التّونسيّين "إجابه" الذي يطالب بجملة من الحقوق التي لا يجب مساسها كسمعة التعليم بتونس واستقرار الجامعة العموميّة التّونسيّة ومكانة أستاذ التعليم العالي. ونظرا لطبيعة الموضوع قمنا بدمج أكثر من منهج في هذه الدّراسة فكان **المنهج التاريخي** حاضرا فيها، فالتّاريخ هو موجّه الأمم، يمكّننا من فهم الحاضر وبناء المستقبل (الشيباني، 1975: ص78)[1]، لأنّه سيسهّل لنا التّحليل والشّرح وفهم المعطيات المتعلّقة بظاهرة هجرة الأدمغة أو استقطاب الكفاءات الممتدّة في ظهورها إلى الماضي، "عن طريق إدراك الظروف والعوامل التي تتحكم في ميلاد الظواهر" (بوحوش والذنيبات، 1999: ص106)[1]. كما تطلّب الأمر حضور **المنهج الإحصائي** كالاستظهار ببعض الإحصائيات والأرقام حول الفئات المهاجرة لتحديد حجم خطورة الظاهرة، ثم استعنّا بمنهج **تحليل المضمون** وذلك من خلال ما جاء في مضمون الخطابات الرّسميّة والتقارير ومحاضر الجلسات لنقابه الأساتذة الجامعين الباحثين التونسيين "إجابه".

أمّا فيما يتعلّق بعيّنة بحثنا فقد اخترنا عشرون أستاذ تعليم عالي وفق متغيّرات سوسيو-ديمغرافيّة (العمر، الحالة المدنيّة، الرتبة، الاختصاص، البلد المستقبِل، عدد سنوات الهجرة)، وبناء عليه كان اتّصالنا بميدان البحث مباشرا وافتراضيّا مع المُستجوَبين، ضمن علاقة تفاعليّة معهم قصد الحصول على مادّة بحثيّة نُعيد من خلالها بناء المُعطيات وتحليلها وتأويلها، وفهمها. وقد توجّهنا إلى ثلاث مؤسّسات جامعيّة (كلّية العلوم الاقتصادية والتّصرّف بصفاقس، والمدرسة الوطنيّة للمهندسين بصفاقس، والمعهد العالي للرياضة والتّربية البدنيّة بصفاقس)، للحصول على أرقام هواتف سبعة عشر أستاذ من الذين تركوا هذه المؤسّسات واختاروا التدريس بدول أخرى، وعناوينهم الإلكترونية للتواصل معهم واللقاء معهم إن كانوا متواجدين خلال هذه العطلة الصّيفيّة. أمّا بقيّة أفراد العيّنة (ثلاث أساتذة فحسب) كانوا من زملائنا الّذين نعرفهم معرفة شخصيّة ينتمون إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس. وقد كانت فترة الاستجواب لكل أستاذ التقينا معه لا تتجاوز النّصف ساعة لأنّ أسئلتنا كانت واضحة ومُحدّدة مُسبقا لا تتطلّب جهدا كبيرا للتّفكير. فكان الاستجواب شبهَ طويل رغم كونِ أسئلتِه وجيزة، وهدفه مُحدّدا ومضبوطا بدقّة حتّى تكون الإجابات أكثر صدقا وتلقائيّة ودون منح المُستجوب أيّة فرصة للتّفكير لمُغالطتنا. وقد اضطررنا في بقيّة أفراد العيّنة إلى إرسال أسئلة المقابلة عبر البريد الالكتروني نظرا لتواجدهم خارج تونس. وفي لقاءاتنا مع المستجوبين كان اعتمادنا على كلماتهم المشحونة بالمعاني "فالنّاس يعيشون وهم يتكلّمون ويتكلّمون وهم يعيشون" حسب "لابوريني" (Didier (L), 2008, p 58)[1]. وقد قمنا بتدوين كل الأحاديث في مذكّرة شخصيّة نظرا للتّفاصيل الكثيرة، ثمّ أعدنا قراءتها على انفراد

لتفكيكها وإعادة بناء المعطيات المتوفّرة لدينا، كما قمنا بتحليل وتأويل كلّ ما تحصّلنا عليه ودعمناه ببعض الدّراسات الأخرى مع مناقشتها.

جدول رقم (1) تقديم عيّنة البحث وفقا للمتغيّرات السوسيو-ديمغرافيّة

العمر	الحالة المدنيّة	الاختصاص	الرتبة	عدد سنوات الهجرة	البلد المضيف
63 سنة	متزوج	إنجليزية	أستاذ تعليم عال	10 سنوات	الإمارات (دبي)
63 سنة	متزوج	إحصاء	أستاذ تعليم عال	15 سنة	فرنسا (باريس)
63 سنة	متزوج	محاسبه	أستاذ تعليم عال	9 سنوات	الإمارات (أبو ظبي)
60 سنة	متزوج	الموارد البشرية	أستاذ تعليم عال	5 سنوات	كندا (الكيبيك)
59 سنة	متزوج	علم الاجتماع	أستاذ تعليم عال	7 سنوات	السعودية (الهفوف-الأحساء)
58 سنة	متزوج	هندسة	أستاذ تعليم عال	5 سنوات	السعودية (الرياض)
57 سنة	متزوّج	رياضيات	أستاذ تعليم عال	8 سنوات	باريس (فرنسا)
57 سنة	متزوج	لغة عربيّة	أستاذ محاضر	10 سنوات	السعودية (الرياض)
52 سنة	متزوج	لغة عربيّة	أستاذ تعليم عال	6 سنوات	السعودية (الرياض)
52 سنة	متزوجة	لغة عربيّة	أستاذة محاضرة	8 سنوات	السعودية (الرياض)
45 سنة	متزوج	تربية بدنيّة	أستاذ ملحق	6 سنوات	الإمارات (أبو ظبي)
44 سنة	متزوج	تربية بدنيّة	أستاذ ملحق	5 سنوات	الإمارات (أبو ظبي)
44 سنة	متزوّج	اقتصاد وتصرّف	أستاذ محاضر	5 سنوات	قطر (الدّوحة)
43 سنة	متزوجة	علم الاجتماع	مساعدة	سنة واحدة	السعودية
42 سنة	متزوّج	اقتصاد وتصرّف	أستاذ محاضر	5 سنوات	قطر (الدّوحة)
40 سنة	متزوج	علم الاجتماع	أستاذ مساعد	3 سنوات	قطر (الدوحة)
40 سنة	أعزب	تربية بدنيّة	مساعد	سنة واحدة	الإمارات (أبو ظبي)
39 سنة	أعزب	تربية بدنيّة	مساعد	سنة واحدة	الإمارات (أبو ظبي)
38 سنة	أعزب	تربية بدنيّة	مساعد	سنة واحدة	الإمارات (أبو ظبي)
38سنة	متزوّجة	تربية بدنيّة	مساعدة	سنة واحدة	الإمارات (أبو ظبي)

المصدر: البحث الميداني

I- البناء المفاهيمي للبحث:

1- مفهوم هجرة العقول:

الهجرة لغة، من هجر يهجر هجرانا بمعنى صرمه وقطعه، ضدّ وصله، ثم تركه وأعرض عنه (معلوف (لويس)، 1960: ص885)[1]. والهجرة اصطلاحا، "هي انتقال الأفراد من وطنهم إلى بلد آخر بهدف الإقامة الدّائمة فيه" (بدوي (أحمد زكي)، 1986: ص130)[1]. أمّا إجرائيا فهي حراك جغرافي للأفراد من داخل أوطانهم الأصليّة إلى أخرى أجنبيّة خارجيّة لغاية العمل والإقامة والهجرة. وتُعرف هجرة العقول بمسمّيات مختلفة كهجرة الأدمغة، واستنزاف الكفاءات، وتسمّى هذه الظاهرة باللغة الفرنسيّة "fuite des cerveaux" وباللغة الإنجليزية "Brain Drain". وتعني هذه الظاهرة "نزوح حاملي الشهادات الجامعيّة العلمية والتقنية والفنية كالأطباء والعلماء والمهندسين والتكنولوجيّين والباحثين (...) وكذا الاختصاصيّين في علوم الاقتصاد والرّياضيات والاجتماع وعلم النّفس والتربية والتّعليم والآداب والفنون والزراعة والكيمياء والجيولوجيا، ويمكن أن يشمل هذا التحديد الفنانين والشعراء والكتّاب والمؤرّخين والسياسيين والمحامين

وأصحاب المهارات والمواهب والمخترعين، وشتّى الميادين الأخرى، أي أصحاب الكفاءات والمهارات الجامعيّة العلميّة والتقنيّة" (زين (إلياس)، 1972: ص13)[1]. ولهجرة الأدمغة نوعان: أوّلهما، تبادلي، قائم على تبادل الكفاءات وغالبا ما يكون بين الدّول المتقدّمة لتكامل الخبرات والمهارات المعرفيّة وتشاركيّة البحوث العلميّة والمعلوماتيّة فيما بينهم. لا يقتضي هذا النّمط من الهجرة الإقامة الدّائمة بقدر ما يكون محدّدا بمدّة معيّنة وفقا لاتفاقيّات هذه الدّول. وثانيهما، استنزافي (يتعلّق بمجال البحث العلمي، والتّعليم، والصّحّة)، وهو الأكثر انتشارا بين الدّول السّائرة في طريق النّمو والدّول المتقدّمة أين تعود الفائدة بالأساس لصالح هذه الأخيرة. وقد وصف "لورنت كاروي" هذا النّمط بـ"الجغرافيا العالميّة للأدمغة التي أصبحت في نظره موجّهة وغير متكافئة التّوزيع وهي لصالح الدّول المتقدّمة بالدّرجة الأولى: من بين 150 مليون يتلقّون أجورهم مقابل نشاطهم في البحث العلمي والتّكنولوجي عبر العالم، نجد 90% منهم يقطنون الدّولَ الأكثرَ تقدّما، ويستقرّ 20% منهم في الولايات المتّحدة وكندا ((Carroué [1](Laurent), 2002: pp 52-53. إنّ هذه الظاهرة قديمة قِدَم الحضارات وامتدّت عبر تتالي المراحل التاريخيّة وتوسّعها. فقد هاجر كفاءات الحضارات القديمة والفلاسفة وعلماء الجزر اليونانيّة للانتقال إلى أثينا عدّة قرون قبل الميلاد وهاجر علماء الإغريق إلى الإسكندريّة تجنّبا للاضطهاد، فكانت سببا في إقامة مركز أثينا (كرم (أنطنيوس)، 1978: ص59)[1].

أوّل من استعمل هذه العبارة هم البريطانيّون للتّعبير عن خسارتهم للرّأسمال البشري الكفء من مهندسين وأطبّاء والعلماء تركوا بريطانيا واتخذوا من الولايات المتحدة الأمريكية موطنا جديدا لهم بحثا عن فرص أوسع للعمل والإقامة. ثم انتشر هذا المفهوم في بقية بلدان العالم ليُعبّر عن الهجرة الدّائمة أو المؤقّتة للكفاءات وأصحاب الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه)، بحثا عن بيئة مجتمعيّة أكثر جاذبيّة على مستويات متعدّدة كالأجر، والاعتراف بالبحث العلمي، ومستوى المعيشة وغير ذلك كثير. وعادة ما تكون هذه الهجرة في اتجاه واحد يكون نحو الدّول المتقدّمة حسب منظّمة اليونسكو. وتعتبر هجرة الأدمغة من أهم الظواهر الاجتماعية الّتي تعاني منها البلدان العربيّة خاصّة، وهي أيضا مظهر من مظاهر الخلل الاجتماعي وله تبعات اجتماعية واقتصادية وعلمية سلبيّة، لذلك سنحاول من خلال هذه الورقة الإشارة إلى أسباب وانعكاسات ظاهرة هجرة العقول ومدّ بعض التّوصيات حتّى يتمّ إعادة النّظر في هذه المسألة من قبل الدول العربيّة للمحافظة على كفاءاتها والاستفادة منها لدعم استدامة تنميتها.

2- مفهوم التّحفيز:

تتأتّى كلمة التّحفيز "Motivation" من كلمة لاتينيّة "Movere" وتعني خطا وتنقّل"déplacer Mouvoir et se" (Strees, Mowday et Shapiro, 2004/ Lathman et Gary, 2012). والتّحفيز هو ذاك الدّافع الذي يشجّع الفرد على العمل والإبداع (Rainay, 1993)، وينطوي على مرجعيّة أساسيّة هي الإرادة، فلا يمكننا حثّ أي فرد على القيام بشيء ما إن لم يكن مُحفَّزًا، وإذا تمّ تحفيزه فهذا يعني أنّ لديه إرادة. ظهر هذا المفهوم لأول مرّة في أعمال علماء النّفس "تولمان ولوين" (Tolman et Lewin) خلال سنوات الثّلاثين (Roussel 2000) تبعا لمشاكل الإنتاجية التي كانت عائقا أمام المؤسّسات في سياق الرّكود الاقتصادي بعد أزمة 1929، آخذا في ذلك بعين الاعتبار ضعف التّنظيم العلمي للعمل (تشيء العامل والنتائج المنحرفة للتايلورية)، ورهانات النّمو والمكاسب ومرابيح الإنتاجيّة، فأوصى علماء النّفس خلال هذه الفترة رؤساء المؤسّسات والمنظّمات الاهتمام بتحفيز أعوانهم. كما تمّ الاهتمام بقدرات الفرد ومراعاة هياكل المؤسّسة ممّا أثّر بشكل مباشر على الأداء الفردي للأعوان وتحفيزهم، ومن هنا تمّ الجدل حول أفضل طريقة للتّحفيز.

والتّحفيز هو "البنية المُستخدَمة لوصف القُوى الدّاخليّة والخارجيّة المنتجة للدافعيّة، والاتّجاه والاستمراريّة في السلوك" (Vallerant et Thill, 1993: p 18)[1]. بمعنى أنّ التّحفيز لا يُشاهَد لأنّه بنية داخليّة وإنّما نلاحظه من خلال السلوك الذي يمارسه الفرد. والاستمراريّة في السلوك، هي المرور من غياب الفعل إلى انجاز المهام التي تقتضي طاقة

جسديّة وفكريّة وعقليّة معيّنة. والاتّجاه هو أنّ التّحفيز يوجّه السلوك نحو الهدف المنشود وبالتّالي هي القوّة المحفّزة التي توجّه من ناحية الطّاقة الضروريّة لتحقيق الأهداف المنتظرة، وقوى الأفراد وجهودهم من ناحية أخرى، لتحقيق أفضل ما لديهم في العمل المتوقّع وفقا لقدراتهم. فالتّحفيز إذن، "هو العمليّة التي تنشّط وتوجّه وتُحافظ على سلوك الأفراد نحو تحقيق الأهداف المتوقّعة" (Roussel, 2000: p 5)[1]. والتّحفيز بالنّهاية ليس "مسارا مستقرّا... ولكنّه ينتُج عن عمليّة معقّدة تتضمّن بشكل لا ينفصل عن الخصائص المتعلّقة بالاشتغال العاطفي والذّهني والاجتماعي للفرد، وظروف بيئة العمل وكذلك التفاعل بين الفرد والمحيط" (Levy-Leboyer, 2006: p 14)[1].

مفهوم الاعتراف (بنفرج (اسمهان)، 2017: صص 64-66)[1]:

الاعتراف هو امتداد لكلمة الاعتبار "la considération" ويتشكّل حسب "روسو" في فكرة التّبادل، بمعنى آخر كيف ننظر إلى الآخر وكيف ينظر الآخر إلينا. ولهذا المصطلح جذور فلسفيّة انطلقت مع "هيغل" (Hegel (G.W.F), 1941) الذي أدرجه في دراسة تاريخ الأخلاقيّات والسّلوكيّات البشريّة، واضعا إيّاه في قلب وجود الإنسان، مُذكّرا في خضمّ ذلك بالفرق القائم بينه وبين الحيوان (Ayari (Adel), 2011: pp 38-39)[1]. وهو الرغبة في أن تكون معترَفًا بك، وهذه الرغبة متبادلة ونابعة من الوعي بالذّات "La considération de soi" وبالآخر، ولذلك تنبثق ظاهرة العنف والصّدام والصّراع من أجل اعتراف الذّات بالآخر واعتراف الآخر بالذّات باعتبار أن وجود الذّات لا يتحقّق إلا بوجود الآخر واعتراف هذا الأخير به. يقول "Honneth Axel" في حوار مع "Sylvain Bourmeau"[1]، بأنّ نقطة انطلاق الاعتراف عائدة بالأساس إلى مشاعر "اللّاعدل، واللّااحترام، واللّااعتراف". ويستلهم ذلك من أعمال "هيغل" التي هي مصدر أعماله حتى يُصرّح في النّهاية بأنّ "مجتمعنا مثله مثل بقيّة المجتمعات، يُنظّمُ حول ما أسمّيه مجالات الاعتراف " Sphère de reconnaissance" حيث يكون أعضاء المجتمع هم مؤسّسو تلك المجالات، للوصول في النّهاية إلى الاعتراف المتبادل" وهذا الاعتراف بطبيعة الحال ليس متماثلا أو متساويا بل هو مختلف، فعلى سبيل المثال يختلف مجال الاعتراف في المجتمع العبودي على مجال الاعتراف في مجتمعاتنا الحديثة. وللاعتراف جذور فلسفيّة عميقة ومتّصلة بكينونة الإنسان وربّما نستطيع أن نجد له نقطة التقاء مع الفكر الماركسي، والنّظرية النقديّة، واليسار الهيغلي، لأنّ الاعتراف مرتبط بمشاعر البشر في إطار الحاجة إلى الآخر، والوعي به، وضرورة التّواصل معه... وحتى يُدافع عن نظريّته يرتكز "Honneth Axel" على مساهمة التّحليل النّفسي في نظريّته التي يُؤكّد فيها على أن الثّقة في الذّات هي الفرضيّة الأوّليّة لتحقيق الذّات وهي الوحيدة التي تمنح الفرد القدرة على تحقيق هذه الحرّية الدّاخلية إذ من دونها لا يقدر على توفير حاجيّاته الخاصّة، وأنّ حسن معاشرة الإنسان أو مؤانسته "La sociabilité" تعتمد في الحقيقة على "الحب"، وعلى العناية والرّعاية الشّخصيّة "Sollicitude personnel"، وعلى تقدير السّلامة الجسديّة واحترامها، ثم على الاعتراف بجدوى الآخر (Honneth (Axcel), 2002 : p 194)[1]. ومن هنا يمكن القول بأنّ الاعتراف مفهوم ضروريّ في هذه الدّراسة، حتى نبيّن مدى قدرة الدّولة والمجتمع ووزارة التّعليم العالي على منح الاعتراف بمجتمع دراستنا. والاعتراف هو رمزيّ بمعنى ضرورة عدم احتقار الأستاذ الجامعي مادّيا وفكريّا واجتماعيا، واحترام إنسانيّته ومشاعره ومنحه جميع حقوقه النّفسيّة والاجتماعيّة والمهنيّة. ويعني الاعتراف بالأستاذ الجامعي عدم تجاوزه والاستماع إلى مشاكله ومطالبه والارتقاء به ارتقاء يتناسب مع رقيّه الفكري ومستوياته الجامعيّة الرّفيعة، وفتح باب المشاركة في الرّأي أمامه أي إدماجه من خلال إدماج أفكاره. ويعني أيضا تمتين العلاقات الاجتماعيّة بينه وبين زملائه، وتمتين تفاعله وتواصله معهم وفيما بينهم، ومن ثمّ تمتين شعور انتمائه إلى المؤسّسة التي ينتمي إليها (يمثّلها وتمثّله) وإلى المجتمع والوطن. هذا وغيره يُبرِزُ لنا مركزيّة مفهوم التّفاعل في دراستنا ولا يمكن التّغافل عن إدراجه وتوظيفه في التّحليل لأنّ تأرجح الأستاذ الجامعي بين الاعتراف واللّااعتراف كان الدافعَ الأساسي لتشكّل ظاهرة هجرته.

II- التّداعيات الذّاتية والموضوعيّة للأستاذ الجامعي التّونسي الدّافعة للهجرة وتأرجحه بين الاعتراف واللاّاعتراف:

إنّ ما نرمي إلى دراسته من وراء هذه الورقة البحثيّة هو الإشارة إلى الاعتراف واللّااعتراف اللّذيْن يتأرجح بينهما الأستاذ الجامعي التّونسي اليوم، ممّا أدّى إلى تفاقم ظاهرة هجرته. ولعلّنا لا نجانب الصواب إن ذكّرنا بأنّ تجليّات هجرة الأدمغة التي شهدتها البلاد التونسية بداية من 2008 وصولا إلى فترة ما بعد 14 جانفي 2011، هي بعض من التحوّلات السلبيّة التي عرفها الاقتصاد التّونسي وهشاشة الدّولة الباعثَيْن على الاستهتار بالأستاذ الجامعي والبحث العلمي. وقد بيّنت نسب هجرة الأستاذ الجامعي المعني هنا بالدّراسة (4500 أستاذ من جملة قرابة 12000 أستاذ جامعي باحث) أنّه لم يُوفَّق في تحقيق درجة الرّضا التي ينتظرها من وراء مهنته، وتثبيت اندماجه الاجتماعي، فاستبدال مجتمعه الأم بمجتمع آخر يحقّق له تطلّعاته والاندماج المطلوب لذلك اختار الهجرة. وعبر جدليّة التّفاعل بين ما هو ذاتي واجتماعي، لا نلمس هنا شيئا أبعد من الذّات. فانطلاقا من الرغبة النّابعة من الوعي بالذّات وبالآخر، انبثقت ظاهرة شبه القطيعة بين الأستاذ الجامعي والدّولة كوسيلة للاعتراف به ذاتًا مفكّرة ومنتجة للمعرفة تستحقّ الاهتمام. فمشاعر هذا الأخير "باللاّعدل" "واللّااحترام" لأنّ الاعتراف به ليس متماثلا أو متساويا مع زملائه في الدّول العربيّة والخليجيّة والأمريكية والأوروبية. ومن هنا لم يعد الأستاذ قادرا على التّفاعل مع إجراءات الدّولة وتعليماتها الهادفة إلى إذلاله واستعباده حسب رأيه، وبالتالي هو غير قادر على "الحب" والاعتراف بجدوى الآخر (الوزارة/الدولة)، لذلك نراه ينسحب من هذا المجتمع للثّأر لذاته ومنحها الاعتراف من مجتمع آجر.

من سمات الاعتراف بالأستاذ الجامعي نذكر اعتراف الدّولة بتمكينه من وظيفة تتناسب والرّأسمال العلمي والمعرفي والثقافي الذي يتميّز به، وخلف هذه الوظيفة تتشكّل ثقة الدّولة في هذا الإطار على القيام بمهمّة التّعليم العالي وقدرته على مشاركتها في عملية التنمية التي ترنو إليها. وتمنحه مقابل ذلك راتبا محترما وجملة من الحقوق كالتغطية الاجتماعية. كما نذكر سماتٍ أخرى للاعتراف الاجتماعي، منها مكانته الاجتماعيّة داخل المجتمع التّونسي الّتي يجب أن تَحظى بكثير من الاحترام والتقدير. واعتراف الذّات بالذّات، الذي صار يتلاشى لديه سيّما مع الهشاشة الاجتماعية إثر 2011، حيث لم يعد الأستاذ الجامعي قادرا على الاعتراف بذاته خاصة أثناء عدم قدرته على توفير احتياجاته واحتياجات أفراد عائلته. "الاعتراف الوحيد الذي أحقّقه طوال مسيرتي المهنيّة الجامعيّة هو أثناء إنتاجي لأثر علمي يحمل جملة من أفكاري وآرائي، ولا أتوصّل إلى إنتاجه إلاّ بمشقّة كبيرة، نظرًا لفقر مكتباتنا، ولعجز وحدات البحث والمخابر على طباعته ونشره، حيث أضطر لحرمان عائلتي من احتياجاتها أحيانا من أجل النشر وإيصال أفكاري إلى القارئ. في الحقيقة هذا هو الشيء الوحيد الذي يجعلني أحقّق درجة من الرّضا والاعتراف بذاتي رغم صعوبة الظروف المهنية المادّية"[1] هذا ما جاد به أحد مستجوبينا وكلّ تعبيرات وجهه تحمل الحسرة وخيبه الأمل. أمّا سمات اللّااعتراف التي ذكرها أغلبيّة المستجوبين فنذكر النّقاط التّالية:

- انخفاض الأجر مقارنة بنظيره في الدّول العربيّة وزميله في الدّول الغربيّة والأمريكيّة. وتقليص ميزانيّة وزارة التّعليم العالي التي شهدت انخفاضا من 7% من ميزانيّة الدّولة سنة 2008، إلى 4.01% سنة 2019[1]. ثمّ إغلاق العديد من وحدات ومخابر البحث العائدة إلى تقليص ميزانيّة البحث العلمي إلى حدود 75% في السّنوات الأخيرة[1].
- عدم تفعيل الوزارة "اتّفاق 7 جوان 2018" الذي تحصّلت عليه "إجابه" إثر تحرّك نقابي دام ثلاث سنوات للمطالبة بردّ الاعتبار للأستاذ الجامعي والجامعة العموميّة. وقد تعهّد فيه الفاعل المُضاد (الوزارة) للفاعل المطالب "إجابه" ببعض الإصلاحات ولم يلتزم بتطبيقها إلى اليوم.

- قام الفاعل المُضاد (الوزارة) بتجميد أجر الفاعل المطالب، وحرمانه من تغطيته الصّحّيّة والاجتماعية بسبب مواصلة هذا الأخير الإضراب الإداري مقابل تفعيل الاتّفاق المذكور آنفا[1].
- قمع الفاعل المُضاد (الوزارة) الفاعل المطالب (الأستاذ الجامعي[1]) من خلال إيقافٍ تعسّفي لبعض الأساتذة عن العمل بسبب إصرارهم على مواصلة الإضراب الإداري مقابل تفعيل الاتّفاق المذكور آنفا[1].

يبيّن الواقع الاجتماعي انطلاقا من الملاحظة بالمشاركة، وجود تناقضات بين ما يحمله الأستاذ الجامعي من تمثّلات حول منظومة التّعليم العالي العموميّة باعتبارها المسؤولة الأولى عن إنتاج نمط مجتمعي تكون نواته الصلبة شبابا متعلّما يرَاهَنُ عليه في عملية التنمية المُستدامة، هذا الأخير الذي وجد نفسه بدوره غير قادر على الاندماج في سوق الشغل نظرا لاستراتيجيات الدولة التنموية المعتمدة، وبين ما هو كائن.

هكذا يقف الأستاذ الجامعي اليوم مندهشا أمام واقع تخلّت فيه الدّولة عمّا كان يعتبر من مهامّها التّقليدية، حيث كان صراعها موجّها أساسا نحو دعم التّعليم الجامعي الخاص، ضدّ الجامعة العموميّة بوصفها حاملة لاستراتيجيات ومشاريع تنموية وفكريّة وثقافية كان من المفترض أن تكون منسجمة مع تطلعات الأستاذ الجامعي بصفته فاعلا اجتماعيا محلّيا حاملا لتوجّهات ثقافية وفكريّة معرفيّة، وتمثّلات قيميّة مثل السموّ بالعقل البشري، ومنحه الحرية والاستقلالية القادرتين على تحقيق توازن الفرد الفكري والذهني والعاطفي والاجتماعي والقدرة على تحقيق الذات والعمل والمشاركة الفعلية في تنمية المجتمع وتقدّمه.

وقد يحيلنا هذا إلى ما ذهب إليه الأستاذ الجامعي بسبب شبه القطيعة التي يعيشها بينه وبين النّسق، من خلال الهجرة كحركة يدافع فيها الفاعل عن عالمه خاصة في ظل شعوره باللّااعتراف من قبل الوزارة والحكومات المتعاقبة منذ 2011 الهادفة إلى الإطاحة بالقطاع العمومي ودعم القطاع الخاص، وذلك بمنح أصحاب رؤوس الأموال فرص الإستثمار وخلق الثروات مقابل تراجع التّعليم العمومي والوظيفة العموميّة والطبقة الاجتماعيّة المتوسّطة. **وبالتّالي نستطيع القول كنتيجة مهمّة لبحثنا**، بأنّ الأستاذ الجامعي يعيش واقعا نفس-اجتماعيا واقتصاديا هشّا الأمر الذي دفعه إلى الهجرة، وأنّ سياسات الدولة التنموية قد عبّرت عن تناقض بين خطابها الذي يحمل معاني التنمية الشاملة وبين الواقع الذي يكرّس لتنمية فئة اجتماعية (أصحاب رؤوس الأموال) دون أخرى (كالفئة المثقفة بما فيها الأساتذة الجامعيون وأصحاب الشهائد العليا).

III- هجرة الأستاذ الجامعي: انصهاروذوبان في النّظام الاجتماعي أم استجابة للدّافعيّة الاقتصادية:

باتت ظاهرة هجرة الأدمغة خاصّة في فترة ما بعد 14 جانفي 2011، من المسائل التي تثير الكثير من النّقاش والجدل الكبيرين على المستوى السوسيو-سياسي. وقد ارتبطت هذه الظاهرة بجملة من التّقلّبات الاجتماعيّة ضمن التّدهور الاقتصادي، وغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وانخفاض النّمو. وقد عبّرت هذه الظاهرة التي يعيشها الأستاذ الجامعي التّونسي اليوم -وذلك انطلاقا من سلسلة المقابلات، والملاحظة بالمشاركة، - عن علاقة هذا الفاعل الاجتماعي بمجتمعه، فتارة نراه مندمجا إلى حدود الذّوبان، وطورا نراه منفردا مستقلّا مدفوعا بسبب اقتصادي ذاتي، وأحيانا يتعايش فيه السّببان معا. وانطلاقا من أجوبه المستجوبين قال أحدهم "رغم أنّ غيابي عن الجامعة العموميّة التّونسيّة وغياب أغلبيّة الأساتذة اليوم يشكّل خطرا كبيرا على الأجيال الحالية والمستقبليّة بمن فيهم أحفادي مستقبلا، إلاّ أنّني اخترت الهجرة حتّى أتمكّن من تحقيق ذاتي والشعور بكياني فلا شيء يشجّع اليوم في تونس على البقاء سيّما حين أقارن مستوى الأجور مع زملاءنا في المغرب وفي دول الخليج. ثمّ إنّ ما حقّقه هؤلاء في سنوات قليلة يحفّزني أنا وغيري على اتخاذ الهجرة سبيلا"[1]، والآخر يتفاعل معنا مُجيبا كالآتي: "نفس السّاعات التي كنت أؤمّنها أتقاضى عليها في "دبي" أضعاف ما كنت أتقاضاه في الجامعة التّونسيّة. وصارت الهجرة اليوم خيارا لا بديل له سيّما في ظلّ الأزمة الاقتصادية للدّولة التّونسيّة

إبّان 2011، ودليلنا على ذلك ارتفاع نسبه الأساتذة المهاجرين العائدة إلى التّقليد والتّبعيّة للأساتذة الذين سبقونا في هجرتهم، والذين تميّزوا بمكتسبات مادية (سيارة باهظة الثمن، منزل فاخر، رحلات، تدريس الأبناء بالخارج ...) لن نستطيع تحقيقها دونَ هجرة.. فأين العيب الّذي اقترفته؟، وما ذنبي إن كان الأجر لم يعد يكفيني للقيام بواجباتي تجاه عائلتي؟ لعلمك فأنا آخر المهاجرين فكثيرون هم الّذين سبقوني (...)"[1] هكذا تحدّث المستجوبَان وكلّ تعبيرات وجهيهما ونبرة صوتيهما تؤكّد ثقتهما وهدوءهما. فالهجرة حسب رأيهما، تُوفّر للمهاجر الفرص في الحصول على أجور مرتفعة تُخوّل له حرق المراحل والزّمن في تحقيق طموحاته المادّية وبالتّالي تُدعّم إحساسه بالرّضا على الّذات والافتخار بمستواه العلمي الذي حقّق له كل ما انتظراه منه طوال سنوات دراسته وبحوثه العلمية. إنّ المحفّزات المادّية التي يتحصّل عليها الأستاذ المهاجر في البلد المستقبِل تُؤكّد الاعتراف بخطّته الوظيفيّة، وبكفاءته المهنيّة وبإنسانيّته، وبالتّالي تعزّز شعور المهاجر بقدرته الذّاتيّة على الاندماج في النّسيج والنّظام الاجتماعيّين وعلاقته بالآخر وبالمجتمع، وهذا ما لم يتمكّن من تحقيقه في مجتمعه الأم في ظل تأرجحه بين الاعتراف واللّااعتراف، فمن جهة يتحصّل الأستاذ الجامعي على وظيفة بعد مسيرة علميّة عالية وبحوث ومحاضرات ونشر مقالات وكتب الأمر الذي يؤكّد الاعتراف به، ومن جهة أخرى لا يحصل على أجر يتلاءم مع مستواه العلمي ذاك ولا يوفّر له مستوى معيشة راق، فمثله مثل أي موظّف حكومي متحصّل على شهادة في الأستاذيّة، وهذا ما يؤكّد عدم الاعتراف بشهاداته العلمية العالية. كما لامسنا أثناء قراءة أجوبه أفراد العيّنة، تذمّرهم من الأجر المتدنّي، ومن استهتار الدّولة بمطالبهم. ويبقى الأستاذ الجامعي يأمل في تحسّن ظروفه المادّية إلى حدّ النّفور، وتصبح الهجرة ملاذَه الوحيد رغم أنّها خروج من المجتمع الأصلي إلى مجتمع آخر، وهكذا تتواتر حالات الهجرة الواحدة تلو الأخرى في ظل تبعيّة للآخر وتفاعلا مع العوامل الطّاردة له، هروبا إلى بيئة أفضل تحتويه بمحفّزات تعجز عن تقديمها الدّولة التّونسيّة اليوم. وعلى هذا الأساس تعبّر الهجرة عن انصهار الفرد داخل مجتمعه وذوبانه فيه، ففي حركة تقليد الفاعل الاجتماعي للآخر واتّباع فعل الهجرة استجابة لا واعية وعفويّة لمتطلّبات المجتمع.

تبدو هجرة الأستاذ الجامعي من خلال هذا المثال مُحَدَّدَة من قبل المجتمع والأفراد الذين تفاعلوا معها نظرا لغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وعدم قدرة هذا الفرد على إرضاء احتياجاته واحتياجات عائلته، وعدم توافق مهنته مع دخله الشهري. يُعيد الأستاذ الجامعي، في هذا السّياق، إنتاج ظاهرة هجرة الأدمغة التي اتخذها أساتذته من قبل وزملائه كحلّ مثاليّ للارتقاء في السلّم الاجتماعي. وعلى هذا الأساس خضع الأساتذة الجامعيّون إلى الضّغوط التي فرضتها خصوصيّة المجتمع التّونسي عليهم وامتثلوا للتّوقّعات الاجتماعيّة. وبالتّالي يمكننا القول هنا، أنّ الظواهر الاجتماعيّة إلى جانب المؤسّسات الاجتماعية يمكن أن تلعب دور القهر والإلزام للأفراد أين يقول دوركايم في هذا السياق "إنّها (الظاهرة الاجتماعية) عبارة عن نماذج من العمل والتّفكير والشّعور التي تسود مجتمعا من المجتمعات، والتي تجعل الأفراد مُجبرين على اتباعها في عملهم وتفكيرهم" وقد اتّخذ في ذلك مثالا عن الهجرة القرويّة التي كان فيها المجتمع هو القوّة الجماعيّة المُثيرة والمُحفّزة والدّافعة للأفراد على هذه الهجرة.

كما اتّخذ الأستاذ الجامعي التّونسي، في دراستنا الحالية، من الهجرة سبيلا للتّماثل مع الآخر، فالهجرة في هذا المثال فعل اجتماعي متأتٍّ من امتثاله لواقع المجتمع التّونسي المتردّي اقتصاديا، لا من اختياراته الذّاتيّة المستقلّة. ومن سمات هذا الواقع نذكر اختلال التّوازنات المالية الملحوظة في النقاط التالية (المعهد الوطني للإحصاء، 2019):

- تراجع نسب النمو الاقتصادي إلى حدود 1.1%.
- تفاقم نسب البطالة التي بلغت 15.3%.
- ارتفاع نسبه التضخّم إلى حدود 7.0%.
- عجز الميزان التّجاري الّذي بلغ 1769.1- مليون دينار تونسي.

زيادة على ما ذكرناه، فإنّ ارتفاع نسب التّداين وتوجّه الدولة إلى اتّخاذ نحو 570 إجراء ضريبيّ منذ 2011، يُنذر بانهيار الدّولة، ويؤكد هشاشة المجتمع اقتصاديا حسب الفكر الاقتصادي الخلدوني، أدّى ذلك إلى "انخفاض الدّخل الوطني المُتاح الخام للساكن الواحد بحساب الدّولار الأميركي كمقياس مرجعي، بنسبه 11.6" ممّا يعكس تراجع المكاسب المالية للتونسي" الأمر الذي جعل الطبقة الوسطى تنهار وتبرز طبقة جديدة تُسمّى "المتأرجحة". وبالتالي يمكننا القول، إنّ تراجع جودة الحياة للفرد التونسي المزامن للأزمة الاقتصادية منذ ثورة 2011، ساق العديد من الكفاءات بصفة عامة والأستاذ الجامعي بصفة خاصة إلى الامتثال إلى هذا الواقع المتردّي والمحفّز على الهجرة. وفي هذا السياق، نتذكّر الموقف الماركسي الذي يقدّم فيه أولويّة الكلّ على الجزء والفرد ليس إلا مُنجِزا ومنفّذا لاختيارات المجموعة والسعي إلى إحيائها وتأصيلها وإعادة إنتاجها. يقول ماركس في مقدّمة كتابه "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" : "إنّ النّاس أثناء الإنتاج الاجتماعي لوجودهم يدخلون في علاقات محدّدة، ضروريّة ومستقلّة عن إرادتهم (...) فليس وعي النّاس هو الذي يحدّد الواقع بل على العكس من ذلك الواقع الاجتماعي هو الذي يحدّد وعيهم".

وبعد أن كان المجتمع هو الفاعل الأساسي في قيادة الأستاذ الجامعي نحو الهجرة حسب هذه الورقة البحثيّة والفرد مسيّرا من المجتمع، نراه في ذات الوقت "منحرفا اجتماعيّا". ففي حالة إعادة إنتاج الفرد ما رسمه المجتمع (هجرة الأدمغة) شكل من أشكال انصهار الفرد وذوبانه في المجتمع، فإنّه في حالة الهجرة كانحراف اجتماعي شكل من أشكال الخروج عن المجتمع ورفض له وذلك بقدرة المهاجر على التّملّص من وفائه عاطفيّا واجتماعيّا للمكان الّذي يعيش فيه ولعائلته وأصدقائه ووظيفته وأجرها وكل المحيط الذي يتشكّلُ به ومعه ليس إلا، لأنّ هذا المحيط لا يتوافق مع مستوى انتظارات هذا المهاجر منه وتطلّعاته. بطريقة أخرى، فإنّ معاناة الأستاذ الجامعي من شبه اللّاعتراف به، وبكفاءاته، ومن عدم توافق الأجر مع الجهد الذي يبذله، ومن عدم توفّر الظروف الملائمة للبحث العلمي والإنتاج المعرفي والسفر لتقديم المحاضرات وتلقّيها، مقابل التّحفيز المتأتّي من الخارج، هي التي أدّت إلى تلاشي الضّغط الاجتماعي أوّلا الذي تمارسه القيم والمبادئ على الأستاذ الجامعي الذي من المفترض أن يلتزم بالرّسالة النبيلة للتعليم العالي.. وإلى تحرّر الفرد من المجتمع حتى لا نقول تمرّدا عليه ثانيا، للبحث عن بيئة أخرى أكثر جاذبيّة وتوافقا مع انتظاراته المعنوية والماديّة.

الهجرة حسب كل من "كوبات" و"نوفمان- نووتي" هي"الخروج من مجتمع محلّي يعتبره المهاجر في نظره غير ملائم له، إلى مجتمع يعد بضغوط اجتماعيّة أخفّ".[1] وهي في النّهاية، **وكنتيجة أولى نخلُصُ إليها**، ذوبان في النظام الاجتماعي واستجابة للدّافعيّة الاقتصادية.

IV- هجرة الأستاذ الجامعي وفق تصوّر فيبيري تفهّمي:

في هذا الصّدد، تظهر أهمّية المقاربة السّوسيولوجيّة التفهّميّة من حيث هي مدخل لفهم المسارات الدّاخلية والخارجيّة المحفّزة على فعل الهجرة، وكذلك بما هي رؤية معرفيّة تحليليّة قادرة على استكناه دلالة الظاهرة في المجتمع التّونسي عبر آليّتي الفهم والتّفسير. تتحدّد الهجرة بصفة عامّة بما في ذلك هجرة الأدمغة، بالفعل الاجتماعي الذي يقوم به الفرد، والمعنى الذي يمنحه الفاعل لفعله. والأفعال الاجتماعيّة وفقا للنّموذج المثالي نوعان: أوّلهما، تقليدي مأتاه العاطفة والوجدان أين يكون الفعل عفويا وتلقائيا، وثانيهما، عقلاني مرتبط بالعقل والتّفكير وبالتّالي القصديّة من ذلك الفعل وأهدافه. وعلى هذا الأساس، يهاجر المهاجر حسب فيبر "إلى منطقة جديدة، وأحيانا ينقطع هذا الارتباط وأحيانا يتعزّز بالصّورة النّهائيّة أو المؤقّتة، فتختلف إزاء ذلك تفسيرات الفعل حيث يعتبر المهاجر فاعلا عقلانيا "حاسبا" عند تركه لمجال لا يوفّر الإمكانيات إلى مجال محفّز ومحقّق لذاته. وأيضا تعتبر علاقة المهاجر بموطنه الأصلي فعلا عاطفيا يتجلّى ذلك في الزيارات المتكرّرة، وهو أيضا يعتبر عقلانيا لأنّه مرتبط بقيمة تتجلّى في أنواع الخدمات التي تفيد مجتمعه الأصلي والتي كان غيابها أو ندرتها سببا في تركه لها".[1]

تردّد بعض من أساتذة عيّنتنا على مجتمعه الأم، رغم قِصر المدّة (سنة واحدة)، فالعلاقة الوجدانيّة التي تربط بين الطّرفين لا تزال متينة لأنّ رحلة الهجرة لا تزال في بداياتها، ثمّ حتّى يُثبت كلّ منهم ذاته ويؤكّدها أمام الآخر (زميله)، فتراه يعود إلى المؤسّسة التي كان يُؤمّن فيها دروسا نظريّة ومسيّرة، قصدا، ليقول "ها أنا ترفّعت عن "البؤس"، وغيّرت هذا المكان بما هو أفضل ماديّا ومعنويّا، كما تراه يقصّ الأحاديث والرّوايات عن حياته المهنيّة وطبيعة علاقاته الاجتماعيّة الجديدتين مع الإدارة والزّملاء والطلبة، وكأنّه نوع من الاعتراف بالذات وقيمتها". وبالتالي نستشف هنا، أنّ علاقة الأستاذ المهاجر بموطنه الأصلي عاطفيّة وعقلانيّة في ذات الوقت.

٧- تشكّل علاقة جديدة بالعلم/المعرفة: لم تعد محكومة بمنطق التقليديّة والمؤسّساتيّة:

يشهد الأستاذ الجامعي في خضمّ تأرجحه بين الاعتراف واللّااعتراف، صيرورة ديناميكيّة مستمرّة ممّا شكّل بداخله أفكارا جديدة وسلوكياتٍ قد تحيد عن نبل مهنته، وواقعا اجتماعيا جديدا اتّسم بتغيّر طبيعة علاقاته (مع المهنة، والطالب، والجامعة، والمجتمع) وأدواره، وهو واقع تميّز بنوع جديد من الصّراعات والرّهانات. وبما أننا نعيش عصر ما يسمّى العولمة التي تمثّل المحرك الرئيسي للدّينامكيّة التي تعيشها كل المجتمعات، فإنّ كل تغيير يمسّ أي منطقة في العالم ينعكس بطريقة أو بأخرى ومن درجة لأخرى على بقيّة مناطق العالم. ثم إنّه بالانفتاح على العالم والاندماج فيه ومعرفة كل تفاصيله الكبيرة والصّغيرة، صار الأستاذ الجامعي غير راض على وضعيّته المهنيّة، إثر اطّلاعه على وضعيّة زملائه المتميّزة عنه في دول أخرى (عربية وخليجية وغربية وأمريكية). أنتج ذلك ديناميكية على مستوى الفاعلين الاجتماعيّين (ونقصد هنا الأساتذة الجامعيين)، تشكّل علاقة جديدة بالعلم/المعرفة، وواقعا اجتماعيّا اتّسم ببروز سلوكيّات جديدة عبّرت عن رغبتهم في تغيير واقعهم وطبيعة العلاقات من قيميّة-اجتماعية إلى منفعيّة-اقتصادية. ومن أهمّ ما نذكره عن الأدوار والعلاقات الجديدة التي يتّبعها أغلبيّة الأساتذة اليوم نذكر النّقاط التّالية:

- تحرّر الأستاذ الجامعي من إلزاميّة علاقته بالمبادئ القيميّة له، والخروج عن منطق التّقليديّة والمؤسّساتية الذي يقيّده بشعارات ورموز لا يتحصّل من ورائها على مقابل مادّي، وذلك بشبه عزوفه عن مناقشة شهادات الدّكتوراه للطلبة الباحثين الذي يقوم بالإشراف على بحوثهم لعدم حصوله إلا على أجر ثلاثة طلبه فقط خلال السّنة الجامعيّة الواحدة. وفي ظل عدم تحفيز الأستاذ الجامعي ماديا والاعتراف بجهده ماديا، يتخلّى هذا الأخير عن دوره التّقليدي المتميّز بجملة من القيم التي تُبجّل مصلحة الطالب وحقّه في المناقشة والنّجاح، ويتمسّك بدور جديد تحكمه المصلحة الذّاتيّة المادّية. وبين هذا وذاك، ينتظر الطّالب دوره للسنة الموالية، وتُحسب عليه السّنوات، وتضيع عنه فرص الانتداب في صورة فتح مناظرة وطنية لأنّه لم يناقش بحثه ولم يتحصل على شهادته.

- في ظل علاقة الصّراع القائمة بين الفاعل المُطالب (إجابه) والفاعل المُضاد (وزارة التعليم العالي) وعدم استجابة هذا الأخير للمطالب، يُضْرِبُ بعض الأساتذة الجامعيون إداريا ويمتنعون في بعض المؤسسات الجامعيّة على تقديم أعداد امتحانات الطلبة إلى الإدارة رغم أنهم لم ينقطعوا عن التّدريس والتأطير والقيام بكل المهام البيداغوجيّة والبحثيّة. وهذه إشارة إلى ابتعاد الأستاذ الجامعي عمّا يمليه النّظام الاجتماعي والمؤسّسات (الجامعة والدّولة) التي تُكرّس سُلطة وقهرا على الأفراد.

وفي هذا السياق **نستخلص نتيجة أخرى لدراستنا** وهي أنّ تشكّل هذه العلاقة الجديدة بالعلم/المعرفة -التي من المفترض ألا تُباع وتُشترى- لم تأتِ من فراغ، وإنّما من الوضعيّة المتدهورة مادّيا للأستاذ الجامعي، ومن اللّااعتراف المُسلّط عليه من قبل الوزارة المتمثّل في عدم تصحيح وضعيته في سلّم الأجور، ومحدوديّة ميزانيّة التّعليم العالي والبحث العلمي، ثم عدم تحسين ظروف العمل. فلا يَنظرُ الجامعي إلى هذه العلاقة الجديدة على أنّها موت قيمي أو انهيار للمكانة الاجتماعيّة للأستاذ الجامعي، على العكس ففعله عقلاني وقصديّ واستراتيجي، يتقن تحديد الأهداف والوسائل ويغير استراتيجيته ورهاناته حسب طبيعة الخصوم وإكراه الظروف ويعيد رسم أهدافه حسب نسبه قدرته على التّفاوض

وإدارة الصّراعات بهدف الضّغط على الوزارة قصد الحصول على مطالبه. فهو لم يعد، فيما يبدو، ممتلكا لكلّ أشكال الفعل والتّأثير، وللرّأسمال الرّمزي الذي يتميّز به اجتماعيّا كما في القديم، لذلك هو يفاجئ الطالب والإدارة والجامعة والدولة والمجتمع بهذه العلاقة والأدوار الجديدة للحفاظ على توازناته الاقتصادية والاجتماعية.

VI- التّوصيات:

إثر تحليلنا للمعطيات والنّتائج التي توصّلنا إليها، تبيّن أنّ الأستاذ الجامعي التّونسي ستستمرّ هجرته رغم وعيه بتضارب هذه الهجرة مع النّموذج التّنموي المُستدام، وأنّ علاقته الجديدة بالعلم والمعرفة ستظل محكومة بمنطق المنفعيّة الاقتصادية رغم خطورة ذلك على حياة المجتمع واستدامة تنميته، وذلك بسبب تقصير دور الدّولة في الإحاطة بالأستاذ الجامعي والبحث العلمي، وإسهامها في شبه تغييب الإطار الجامعي المدرّس والباحث. وسينعكس ذلك سلبا على حاضر المجتمع ومستقبله كتصحّره من الكفاءات، القادرة على تعليم الأجيال الجديدة وتأطيرها، وضياع الطاقات الإنتاجية، وانتشار الكوادر غير المؤهّلة، وتبدّد الموارد البشريّة. وبالتالي نرى أنّ الدّولة تحفّز الأستاذ الجامعي على الهجرة للبحث عن الاعتراف به في دول أخرى، كما أنّها ستقضي بذلك على إعادة إنتاج الفئة المفكّرة، الأمر الذي سيؤدّي بالمجتمع إلى حالة أنيميا حسب التّصوّر الديركايمي. يبدو أنّ الاستهتار بالأستاذ الجامعي منتشر في الدّول العربيّة ككل بحيث تنفق الجامعات العربية 1% فقط من ميزانيّاتها على البحث العلمي فيما تنفق الجامعات الأمريكيّة 40% من ميزانياتها على البحث العلمي[1]، وهذا ما يفسّر تقّدم المجتمعات عن مجتمعاتنا العربيّة. لذلك على الدّول العربيّة عموما والدّولة التّونسيّة خصوصا أن تكون في مستوى انتظارات الأستاذ الجامعي وتطلعّاته وذلك من قبيل إعادة النّظر في وضعيّته الاقتصادية، والقيام بإصلاحات كبرى في قطاع التّعليم العالي، والاعتراف بالشهائد العلميّة وتشغيل الحاصلين على شهائد الدّكتوراه، وإعادة الاعتبار للجامعات العموميّة واتّباع مواصفات الجودة العالمية بجامعاتنا حتّى تتوفّق في عمليّة احتوائها للأساتذة وإيقاف نزيف هجرتهم لتحقيق التطوّر وبلوغ التّنمية الشاملة.

الخاتمـــــة:

ومن خلال ما تقدّم، نقول إنّ اختيارنا للأستاذ الجامعي كمثال على هجرة الأدمغة، اختيار مُمنهج ومدروس باعتباره من الكفاءات البنّاءة ذات الفكر الرّاقي والمتوازن القادرة على تحقيق التّنمية المستدامة التي تعني "تلبية احتياجات الأجيال الحاليّة والمستقبليّة". فلا نستطيع نكران العلاقة التّفاعليّة بين الخدمات المعرفيّة والعلميّة التي يقدّمها الأستاذ الجامعي والمجتمع الذي يحتويها. ولا يمكننا الحديث عن تنمية مستدامة دون الأخذ بعين الاعتبار النّظرة الشّاملة للفرد التي تُدرج جانبه العلمي والمعرفي في هذه المقاربات، لاسيما في ظل مُجابهة الجهل وحماية الشباب (أجيال الغد) وتأطيرهم وإعدادهم لخدمة المجتمع والإسهام في تنميته. وتتمثّل مهمّة الأستاذ الجامعي الاجتماعيّة في إعداد كوادر لخدمة المجتمع ستقوم بدورها هي الأخرى بتأطير وإعداد الجيل الذي يليها، وهكذا يتجلّى الطّابع الإيتيقي والأخلاقي ويتبيّن بعد استدامة التنمية لمهنته، وذلك من خلال الاهتمام بالشّباب (الطلبة) بدون استثناء (الفقير والغني/ الأبيض والأسود/ المقيم والأجنبي ...) مكانة مرموقة، وإعداده وتأطيره للخروج إلى سوق العمل جاهزا للمشاركة في مواصلة المشوار التنموي التشاركي. ولقد توصّلنا إلى نتائج مهمّة ذكرناها سابقا، غير أنّ ما نُؤكّد عليه من خلال هذه الورقة هو ضرورة إصلاح منظومة البحث العلمي والمنظومة التّعليميّة في تونس لاستقرار الكفاءات الوطنيّة واستغلالها تنمويّا. ولابدّ أيضا من عودة هذه الأدمغة إلى المجتمع الأم بعد حصولها على الامتيازات المادية، والخبرات العلمية والمهارات التقنية التي تمكّن من دفع التنمية. ولابدّ في النّهاية على الكفاءات المُهاجرة بضرورة الوعي أكثر فأكثر بمخاطر هذا النوع من الهجرة، وما قد ينجرّ عنه من مخاطر، أهمّها اختلال شروط التنمية، فإن غابت الكفاءات اختلت التنمية بدورها.

المصادر والمراجع

- بدوي (أحمد زكي)، 1986، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبه لبنان.
- بنفرج (اسمهان)، 2017، المؤسسة الصناعية الرهانات والآفاق، دراسة حالة المجمع الكيميائي التونسي بصفاقس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.
- بوحوش (عمّار) والذّنيبات (محمّد محمود)، 1999، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر.
- بيان 28 أفريل 2019، لاتحاد الأساتذة الجامعيين الباحثين التونسيين "إجابه".
- بيان 7 جويلية 2019، لاتحاد الأساتذة الجامعيين الباحثين التونسيين "إجابه" يحمل عنوان "الايقاف التعسّفي عن العمل: وزير التعليم العالي يمر إلى آلة القمع".
- زين (إلياس)، 1972، هجرة الأدمغة العربيّة، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الشيباني (عمر محمد التومي)، 1975، مناهج البحث العلمي، الشركة العامّة للنشر والتوزيع، لبنان.
- العقيد (محمّد)، 2014، إفريقيا ... والكفاءات والهجرة، مجلّة قراءات إفريقيّة، العدد 20.
- القاعود (مجدولين محمود)، 2013، تصوّر مقترح لتحويل هجرة العقول الأردنيّة إلى مكسب (دراسة نوعيّة)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كليّة التّربية، جامعة اليرموك.
- كرم (أنطونيوس)، 1978، "العرب أمام تحدّيات التّكنولوجيا"، عالم المعرفة، العدد 59.
- معلوف (لويس)، 1960، المنجد في اللغة والأدب والعلوم، بيروت، لبنان، المطبعة الكاثوليكيّة.
- Ayari (Adel), 2011, **Pouvoir et participation dans l'entreprise conflit des valeurs et comportements des acteurs.** Doctorat sociologie. Tunis, F.S.H.S.
- Carroué (Laurent), 2002, **Geographie de la mondialisation**, Armand Colin, Paris.
- Claude (Lévy- Lboyer), 2006, La motivation au travail, modèles et strategies, edition d'organisation.
- Didier (Lapeyronnie), 2008, **Ségrégation, viololence, pauvreté en France aujourd'hui**, Robert Laffont. Paris. Collection « le monde comme il va ».
- Hegel (G.W.F), 1941, **La phénoménologie de l'esprit**, traduction de jean Hyppolite, Aubier édition.
- Honneth (Axel), La lutte pour la reconnaissance, traduit de l'allemand par Pierre Rusch, les éditions du cerf, Paris. 2002. P. 194 ; in : Ayari (Adel), Pouvoir et participation dans l'entreprise… Op. Cit. P.P. 40. 41.
- http://www.fabriquedesens.net/theorie-de-la-reconnaissance-avec (اطلعت عليه في 2019/06/15)
- https://ar.leaders.com/tn/article/2628-هجرة-الكفاءات-التونسية-كيف-نوقف-النـزيف
- https://sociologiemeknes.blogspot.com/2014/09/sociologie-immigration.html
- https://www.alquds.co.uk/%
- Vallerant (R.J) et Thill (E.E), 1999, Introduction à la psychologie de la motivation. Laval, éditions études vivantes.

أثر النزاعات المسلحة في هجرة الموارد البشرية دراسة حالة اليمن

أ.د. عبد الوهاب عبد الله المعمري
جامعة العلوم والتكنولوجيا – اليمن

Almamary380@gmail.com

a.almamary@ust.edu

الملخص:

تعاني البلدان التي تعرضت للنزاعات المسلحة من هجرة الموارد البشرية نظراً للصعوبات والإشكاليات التي تواجهها ناهيك عن المخاطر الكبيرة التي قد تتعرض لها، ولا شك أن في هذه الموارد البشرية المهاجرة تترك فراغاً كبيراً، حيث قد لا يتوفر البديل لها، وهذا بالتأكيد يزيد من معاناة الناس في هذه البلدان، ولا يقتصر الأمر على الآثار السلبية على المجتمعات التي تترك فيها فراغاً كبيراً بل يتجاوز ذلك ليصل إلى الكوادر المهاجرة التي تنتقل إلى بيئات جديدة قد لا تتوائم معها اجتماعياً، مما قد يؤثر على عطائها وإبداعها.

والجمهورية اليمنية كغيرها من البلدان التي حدثت فيها نزاعات المسلحة عانت ولا تزال من هجرة الموارد البشرية حيث حدثت هجرات كبيرة منذ بداية الصراعات في 2011م وازدادت هذه الهجرات بشكل غير مسبوق في العام 2014م والأعوام التالية بعد نشوب الحرب في اليمن.

وفي هذه الورقة يهدف الباحث إلى تسليط الضوء على أبرز الآثار السلبية لهجرة الموارد البشرية على المجتمع اليمني وعلى الكوادر المهاجرة، باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي بإجراء عدد من المقابلات مع عينة مختارة من هذه الكوادر في مختلف التخصصات العلمية وفي عدد من البلدان التي تمت الهجرة إليها، ويسعى الباحث إلى التوصل إلى النتائج والتوصيات المفيدة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الموارد البشرية، الهجرة، الصراعات المسلحة.

مقدمة:

في البداية لابد من التأكيد أن هناك نوعين من رأس المال هما: الأول رأس المال المادي والذي يتمثل في المعدات والآلات، والأصول المادية المتنوعة، أما الثاني فهو رأس المال البشري الذي يرتكز على الانسان، فالسكان هم رأس المال البشري، وبالتالي هم ثروة بشرية يجب الاستفادة منها وتوظيفها، والثروة البشرية لا ريب أهم من المادية، وكما يقال "البشر قبل الحجر" أي أن الاهتمام يكون بالعنصر البشري اولاً ثم يأتي الاهتمام بتوفير مقومات البناء الاقتصادي من مصانع ومعدات وآلات وخلافه.

ولكن هذه الثروة تمر بمراحل وظروف مختلفة، ومن هذه الظروف ما يضطرها إلى الهجرة، فالهجرة من الظواهر المتلازمة والمتوارثة مع الإنسان في كل المجتمعات البشرية لأسباب متعددة منها دينية، اقتصادية، سياسية، وعلمية، نظراً لتوسع دائرة المعارف والعلوم المختلفة ولمواكبه التطور في العالم ووسائل الاتصال المختلفة، مما شجع الإنسان على الهجرة والبحث عن مناطق أكثر أماناً للعيش وممارسة نشاطه لخدمة الإنسانية، وقد كانت الصراعات السياسية والعرقية لهما الدور الأكبر في هجرة الإنسان، وترك وطنه الأصلي والبحث عن وطن بديل للحفاظ على حياته ومستقبل أبنائه، عندما يشعر بالخطر على سلامته ومستقبل أبنائه، من خلال فقدان القانون والنظام، وانعدام الوسط الاجتماعي اللازم لحمايته وأسرته، وهذا ما يعرف بالهجرة القسرية، وقد تنوعت الهجرات على امتداد الزمن، حيث اختلفت اسبابها وغاياتها، وتعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات والأدمغة إحدى هذه الهجرات وهي تحتل أهمية بالغة نظرا لتأثيرها في التطور الاقتصادي والتنمية والسكان اضافة إلى أن اهميتها تنبع من أهمية الكفاءات العلمية المتخصصة التي يتم فقدانها بشكل متزايد، وهذه الظاهرة تشكل واحدة من أبرز المشاكل التي تعاني منها الدول النامية.

ويقصد بهجرة العقول أو الكفاءات نزوح حملة المؤهلات العلمية والتقنية، كالأطباء، والمهندسون، والعلماء، وغيرهم ممن يتمتعون بدرجة عالية من التعليم والمهارات إلى بلدان أخرى، للحصول على ظروف معيشية أفضل والحصول على فرص عمل ذات دخل كبير.

ولا شك فيه أن الظروف التي مرت بها اليمن خلال الفترة الماضية تركت بصماتها الحزينة على جميع أطراف المجتمع وبناه التحتية، دفعت الكثير من الكفاءات إلى الهجرة، وخاصة النزاع المسلح الذي يهدد أمن وسلامة المجتمع، ويعطل عجلة التنمية، ويوقف النمو ويمنع الاستفادة من الثروات الطبيعية والبشرية على حد سواء، وهذه البصمات الحزينة لن تنجلي ما لم تتكاتف الجهود المخلصة لإيقاف الحرب وإعادة اعمار ما خلفته الحرب والاستفادة من مصادر الثروة الطبيعية والبشرية المتوفرة.

والعلاقة وثيقة ووطيدة بين هجرة العقول "brain drain" أو نزيف العقول وبين البطالة وبين الحرب وما يصاحبها من فساد، وفي الواقع فإن هجرة العقول بمثابه إهدار لموارد الدولة واهدار للثروة البشرية التي يجب توظيفها، وتعتبر ظاهرة هجرة العقول المفكرة من الظواهر العريقة في القدم وتعود بداياتها إلى المراحل الأولى لتطور العلم، فلا يخلو زمان من هجرة العلماء على شكل فردي لعلل شتى او بشكل جماعي، ولقد ارتبط العلم بالرحلات الشاقة سعيا لطلبه.

وتعني الهجرة عبور الحدود الإدارية أو الدولية لفترة معينة من الزمن، والهجرة ضمن البلد الواحد لا تدخل ضمن هذا الإطار بل أن مفهومنا للهجرة هو الانتقال عبر البلدان لأسباب مختلفة، ويعتبر الباحثين أن الهجرة تشكل عاملا مهما في ازالة الحواجز التقليدية بين اللغات والعادات والمجتمعات إذ أنها تساعد على تداخل واندماج المجتمعات المختلفة مما يغني الثقافة البشرية ويزيد من التعارف بينها، والهجرة هنا لا تعني السياحة لفترة قصيرة من الزمن بل تعني الاستقرار في المواطن الجديدة لفترات قد تقصر او تطول حسب ظروف المهاجر (نادر، 2011، ص6).

إن المشكلة الحقيقية في هذه الظاهرة هي ليست في ترك العلماء مراكزهم العلمية في الوطن الام وانتقالهم الى مؤسسات علمية متطورة في الدول الصناعية اذ أن مثل هذا الانتقال سيفيد حتما في تطور العلم ويدفع بعجلته نحو الامام، لكن

المشكلة هي في استقرار العلماء في مواطنهم الجديدة وعدم رجوعهم الى اوطانهم الاصلية بعد حصولهم على الخبرات العلمية والمهارات التقنية التي يمكنها دفع عجلة التنمية في وطنهم الأصلي، وبذلك تصبح الهجرة خسارة وكارثة اقتصادية وتقنية فادحة على الدول النامية.

ومما لا شك فيه ان نظام العولمة الحالي شجع كثيرا على تنقل وهجرة العقول المفكرة من دول العالم الثالث الى الدول الغربية الصناعية من خلال توفير العروض المالية المغرية وتسهيلات الاقامة والحصول على تأشيرات الدخول وغيرها من المغريات التي تحفز على الانتقال من الدول النامية الى الدول الصناعية المتقدمة، ومن الملاحظ ان نظام العولمة ينفذ يوما بعد يوم في عمق العالم ويتزايد معه عمق تحالف المؤسسات العابرة للجنسيات (Transnational) وزيادة الطلب على الخبرات والكفاءات العلمية (نادر، 2011، ص8).

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث في إشكالية هجرة الكوادر البشرية المؤهلة من اوطانها بسبب النزعات المسلحة الى دول أخرى وما تسببه هذه الهجرة من اثار سلبية على تلك الأوطان بسبب فقدنها لهذه الكوادر، إضافة الى إشكاليات تنتظر هذه الكوادر في البلدان التي هاجروا اليها سواء تلم المتعلقة بفرص العمل او اندماجها بالبيئات والثقافات المتغيرة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من كونه يتناول قضية لها تأثير كبير في واقع حياة المجتمع العربي، خاصةً في ظل الظروف السياسية التي شهدتها عدد من دول العربية خلال السنوات الأخيرة، و اثر النزعات المسلحة في هذه الدول على هجرة الكوادر البشرية ومن هنا تأتي أهمية البحث الذي يهدف إلى تشخيص هذا الموضوع، وتقديم حلول ممكنة في هذا الشأن.

أهداف البحث:

يهف هذا البحث الى ما يلي:

1_معرفة أثر الصراعات المسلحة في هجرة الكوادر البشرية المؤهلة.

2_بيان الاثار السلبية على الأوطان نتيجة هجرة الكوادر البشرية المؤهلة.

3_التعرف على اهم الصعوبات والتحديات التي تواجه الكوادر البشرية المهاجرة.

أسئلة البحث:

يسعى الباحث من خلال البحث للإجابه عن الأسئلة التالية:

- ما هو إثر النزاعات المسلحة على هجرة الكوادر البشرية اليمنية؟
- ما هي الاثار السلبية نتيجة هجرة الكوادر البشرية؟
- كيف يمكن الحد من هذه المشكلة، واستغلال الكوادر البشرية ذوي الكفاءة في تحقيق أهداف التنمية؟

المنهج المستخدم في البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي من خلال إجراء عدد من المقابلات مع عينة مختارة من هذه الكوادر في مختلف التخصصات العلمية وفي عدد من البلدان التي تمت الهجرة إليها، ويسعى الباحث إلى التوصل إلى النتائج والتوصيات المفيدة في هذا المجال.

وللإجابة على السؤال الأول: قام الباحث بتوجيه هذا السؤال الى عدد من الكوادر البشرية اليمنية الذين هاجروا من اليمن خلال السنوات الماضية حيث تنوعت هذه الكوادر بين أساتذة الجامعات وأطباء ومهندسين ومهن أخرى حيث تنوعت اجابتهم فمنهم من اكاد ان النزاعات المسلحة التي حدثت في اليمن خلال السنوات الماضية كانت هي العامل الأبرز في هجرتهم من اليمن بهدف الانتقال الى بيئة اكثر امان واستقرار تحقق له الفرصة لي العمل والإنتاج ورعاية اسرته، في حين عزا اخرون أسباب الهجرة الى أسباب متعددة منها النزاعات المسلحة و ضعف فرص العمل و المخاوف الناتجة ان الظروف الاستثنائية التي أدت الى انعدام الاحتياجات الأساسية وسوء الظروف الصحية والتعليمة وغيرها، وخلاص إجابه المبحوثين ان هذه النزاعات أسهمت بشكل كبير في هجرة الكوادر اليمنية.

إن عدم الاستقرار الأمني والتوتّرات العسكرية سبب رئيسي في اندفاع الكفاءات نحو بيئات آمنة ومستقرة يشعر فيها بالأمان على حياته ورغبته بالإبداع والإنتاج وبناء مستقبله الذي يرجوه بغضّ النظر عن الشعور الوطني أو الرغبه بإيجاد الفرصة لكن بالإجمال فإن انعدام الأمن يؤثّر على الوضع الاقتصادي ويسبّب له التدهور وانعدام فرص العمل وازدياد البطالة.

كما أن عدم الاستقرار السياسي يُعيق تطوّر السياسات التي يجب أن تواكب تطوّرات العصر في سنّ قوانين وتشريعات محفّزة بالإضافة إلى ضياع الحقوق، وشيوع الفساد، وانتشار التدخّل غير المشروع باستعمال النفوذ السياسي والمالي لصالح أشخاص على حساب الكفاءة، وشيوع البيروقراطية المفرطة في إنجاز المعاملات الرسمية فضلاً عن المحسوبيات مما يؤدي إلى استحالة تبوُأ مراكز تتناسب مع المستوى العلمي ومستوى الخبرات الذي يتمتّع به الفرد هذا إذا لم يتقلّد مركزاً تحت إمرة من هو أقل منه علماً ومعرفة وخبرة وهذا الأمر يسبّب الشعور بالإحباط ويولد اليأس من الأوضاع ويدفع للغربة.

ومن خلال ذلك يمكن تحديد اهم الأسباب التي تؤدي الى هجرت الكوادر البشرية، والتي تتنوع الى أسباب سياسية وأسباب اقتصادية وتتمثل الأسباب السياسية بالصراعات والنزعات المسلحة، والتي أدت الى حالة من الإحباط والتي أصيب بها العديد من الشرائح المثقفة والأكاديميين في المجتمع، ومن النتائج التي ترتبت على ذلك تعطيل المؤسسات المتخصصة واستلام الأقل كفاءة المسؤولية الأولى عن تسيير دفة العمل والتخطيط في المراكز العلمية وغياب معايير الكفاءة في اختيار وتعيين المسؤولين عنها حيث تفرض الجماعات المسيطرة على النظام السياسي افراد محسوبين عليها لتنفيذ اجنداتها التي تسعى لها، فلا تتوفر أي فرصة إلا نادرا لأي شخص مستقل إن لم يكن منتميا إلى جهة سياسية معينة، فهؤلاء السياسيين نجد إن لديهم مركب نقص ويعرفون في دواخل أنفسهم مستواهم لذلك يعتبرون كل إنسان واعي وكفء عدواً لهم لان وجوده يظهر نقصهم أمام الآخرين، فيلجئون إلى كل وسائل الإحباط الممكنة للتخلص منه وإذا عجزوا عن ترويضه بالطرق العادية لجئوا إلى الطرق الملتوية من تهديد أو عزله من المناصب العليا أو حتى اتهامه بشتى التهم مما يضطره أخيرا للهجرة إلى البلاد الأخرى.

أما الأسباب الاقتصادية والتي هي نتيجة من نتائج الصراعات المسلحة وتعد دافع أخر للهجرة إلى الخارج، وتتمثل في عدم فسح الفرص لأصحاب الكفاءات العليا بالمناصب التي يستحقونها، كذلك يتم حرمانهم من التقدم العلمي من خلال التشدد في شروط البعثات والإجازات الدراسية، من خلال تقليل نفقات الدراسة، بل وإلغائها، واعتبار الإجازة الدراسية بدون راتب أيضا، واقتصارها على أبناء المسؤولين لأنهم لديهم الإمكانيات المادية للدراسة، هذا ما اضطر العديد من العلمية إلى الهجرة طلبا للطموح العلمي الذي لا يحققه الموقع الذي يتواجد فيه حتى وان احترم وقدم على غيره لذلك تجده يذهب إلى حيث يجد ضالته وهي إشباع روح البحث والتطوير أو المشاركة الفاعلة في الرأي والخبرة أو الحصول على الدعم المادي والمعنوي وإلى حيث يستجاب لطلباته مهما كلفت ما دامت سوف تؤدي إلى نتيجة تفيد الممول وتحفظ حق العالم والمؤسسة العلمية.

والبطالة مظهر من مظاهر هذه الأسباب فأكثرهم هناك يعيشون بوضع اقتصادي مؤلم وصعب جداً، فرغم الموارد الاقتصادية مثل النفط والغاز والزراعة، إلا إن الحرب جعلت اليمنيين يجدون صعوبة في إيجاد فرصة عمل لهم، أو الحفاظ على حياتهم، إضافة الى التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار وانخفاض إيرادات الموظفين و تأخر او تعثر صرف المرتبات، والحد من الإنفاق بكافة أشكاله ومنه العلمي، فهناك قطاعات علمية مهمة وتحتاج إلى أموال للاستمرار فيها، لهذا شعر اغلب الكفاءات أنهم أصبحوا غير ذات أهمية في بلدهم، لهذا اتجهوا للهجرة بحثا عن دول تقدر علمهم وشهاداتهم.

وبذلك افتقدت الكفاءات العلمية جو الامان والاستقرار الذي يجب ان تتمتع به لاستغلال قدراتها المبدعة لخدمة مصالح المجتمع، بالإضافة الى ذلك لم توضع تلك الكفاءات في المكان اللائق بل وأنها اجبرت على العمل تحت ادارات لا تمتلك ابسط المؤهلات العلمية وانما المناصب الحزبية، ونتيجة لذلك تدهور وضع البحث والتطوير العلمي الى أدني درجاته، وأصبح اختيار المرشحين للبعثات العلمية يتم على اساس الانتماء الحزبي والعشائري بدلاً من القدرات العلمية والفكرية والتفوق الدراسي، كذلك فان غياب الحريات السياسية والعلمية وتفشي المحسوبية والفساد الاداري وعدم وجود سياسة واقعية للاستفادة من طاقات وكفاءات المثقفين والعلماء تعتبر هي الاخرى من العوامل التي تدخل ضمن العوامل السياسية، وباتت الميزانيات المالية تصرف على برامج التسليح والتصنيع العسكري بدلا من صرفها على تطوير المختبرات العلمية في الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمي، ومعظم الميزانية المخصصة للجامعات كانت تصرف على رواتب الموظفين والكادر التعليمي وقليل منها يصرف على شراء الاجهزة العلمية الحديثة مما خفض المستوى العلمي للخريجين مقارنة بما هو المعمول في الدول الغربية، ولم تكن هناك سياسية واقعية مدروسة لامتصاص اعداد خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة والاستفادة من كفاءاتهم، بل وانعدم وجود الجو الديموقراطي الحر في الجامعات والمعاهد لتبادل الآراء والخبرات وانصاعت الكفاءات العلمية لأوامر الطبقة الحاكمة التي تدخلت حتى في ادق تفاصيل التدريس العلمي بالرغم من عدم امتلاكها الخبرة والثقافة اللازمة.

ويلاحظ تزايد هجرة الكفاءات اليمنية إلى الدول المتطورة، لاسيما دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وشرق آسيا، للبحث عن مناخ يعترف بها ويقدرها مادياً ومعنوياً، وهذه الظاهرة تمثل نزيفاً للعقول اليمينة.

وتعتبر هجرة الكفاءات اليمينة – على هذا النحو – أحد أهم التحديات المرتبطة بالهجرة في زمن العولمة، في الوقت الذي يتزايد فيه الطلب عليها، كما يلاحظ أيضاً أنه لم تتمكن الدولة من تعظيم الاستفادة من الخبرات المهاجرة، في نقلها معرفتها إلى الوطن الأم، بالقدر المأمول فيه، ومن هنا سيظل التعامل مع هذه القضية الهامة يدور في حلقة مفرغة ما لم يتم إصلاح البيئة الوطنية الداخلية الحالية والطاردة للكفاءات والعقول، فالأمر أصبح يتطلب وضع استراتيجية عربية فعالة للحد من هذه الظاهرة الخطيرة أو على الأقل التقليل منها (مصطفي، 2008، ص7).

وللإجابة عن السؤال الثاني: تم توجيه سؤال للمبحوثين عن الاثار السلبية على مؤسساتهم ومجتمعاتهم التي غادروها في اليمن وما نتج عن ذلك من فراغ ولجوء بعض المؤسسات للاستعانة بكوادر اقل كفاءة أو غير متخصصة لسد حاجتها وملء الفراغ الذي تسبب فيه هجرة الكوادر ذات الخبرة والتخصص وما أدى اليه ذلك من سوء الخدمة وانعدامها في بعض الأحيان او الأخطاء التي ترتبت على ذلك.

ان أخطر ما يستنزف البلدان النامية هجرة الكوادر بشرية والكفاءات العلمية، وهي من أكبر التحديات وأهم المشاكل التي يجب أن يُوجد لها حل مناسب وناجع، لكن المتتبع لمجرى الامور يجد انه حدث عكس ذلك تماما إذ زادت نسبه هجرة الكوادر البشرية زيادة مضطردة بشكل يؤكد أنه لا توجد قرارات فاعلة اتخذت لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة.

وتعتبر المناخات السياسية المستقرة من أهم العوامل المشجعة على البقاء والعمل داخل البلاد لما توفره من إحساس بالأمان والانتماء للمجموعة الوطنية، وما يتطلبه ذلك من روح العطاء والتضحية رغم الإغراءات المالية في الخارج، واليمن في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها فقدت الكثير من الكفاءات العلمية التي هاجرت بسبب هذه الظروف من أساتذة جامعات وأطباء ومهندسين وغيرهم من الكفاءات في مختلف التخصصات، هذا النزوح المستمر للعلماء والخبرات سوف يوسع الهوة الحضارية والعلمية أكثر فأكثر، ويؤدي الى انعدام او ضعف الأداء في المؤسسات الحيوية في اليمن بسبب فقدان هذه الحبرات والكفاءات، وتدل هجرة الكفاءات على عدم قدرة الدولة على استيعاب أبنائها؛ ويؤدي إلى تراجع مستويات التنمية، والبحث عن بدائل لتعويض المفقود قد تكون هذه البدائل حديثة التخرج و بالتالي قليلة الخبرة وقد يتم البحث عن خبرات أجنبية لسد النقص الحاصل، والتكلفة الاقتصادية المالية المرتفعة التي تُسدد لهم نظير خدماتهم.

كما أن هجرة هذ العقول سوف تتسبب في انخفاض مستويات التعليم الجامعي نتيجة النقص في المؤهلات الأكاديمية والبحثية، وتؤثر على قدرة الدولة في الربط بين المستويات التعليمية والحالة الثقافية من جهة، ومتطلبات خطط التنمية من جهة أخرى.

وتتنوع الآثار السلبية التي تتركها هجرة الكفاءات والكوادر البشرية في شتى المجالات وأبرزها ما يأتي:

- توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة الجاذبة والدول الأصلية نتيجة فقدان الدول الاصلية كفاءات ومتخصصين في مختلف المجالات.
- زيادة الإنفاق وذلك عبر توظيف كفاءات من الدول الأخرى لسد النقص مما يجعل الخسائر المادية التي تم انفاقها على تعليم الكفاءات المهاجرة خسارة هائلة بسبب التكلفة المرتفعة.
- الخسارة الكبيرة المتمثلة في ميادين التعليم وعرقلة التطور الفكري، والتأثير على عمليات التنمية وزيادة الأعباء على الأفراد المتبقين.
- فقد القدرة على الرقي بالمستوى الاقتصادي والصحي والاجتماعي نتيجة لفقدان العلماء المتخصصين (معهد العلوم القضائية السودان، ص6).

وبالرغم من الآثار السلبية عن هجرة الكوادر البشرية إلا أن لها آثارا إيجابية منها:

- التحويلات المالية، حيث يتضح ذلك من خلال حجم الأموال التي يحولها الأفراد إلى الدولة الأصلية مما يساهم في عملية التنمية.
- تمتع المهاجرين بالمهارات اللازمة لعملية التنمية، بما يصب في مصلحة أوطانهم في حال عودتهم.

وللإجابة عن السؤال الثالث: فقد سال الباحث العينة التي تمت مقابلتها عن كيف يمكن الحد من هذه المشكلة، واستغلال الكوادر البشرية ذوي الكفاءة في تحقيق أهداف التنمية؟

فقد أجاب المبحوثين ان أهم الوسائل الناجعة في هذا المجال هو العمل على تحقيق الامن والاستقرار وإيقاف النزاعات المسلحة، وهناك جوانب أخرى يمكن توضيحها وهي أن اليمن تفتقد ما يمكن أن يطلق عليه "مشروع التنمية المتوازنة والشاملة"، والذي من أهم عوامله خلق وتعزيز البيئة الفكرية والعلمية والثقافية التي توفر مقومات العمل والاستقرار المعيشي والنفسي والإنتاج العلمي (تامر، أحمد، 2012، ص7).

ومن ثم فإن الخطورة التي تشكلها هجرة الكوادر البشرية على المخططات التنموية وهذا يتطلب إيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة، من خلال وضع استراتيجية متكاملة للتصدي لمشكلة هجرة الكفاءات، وينبغي أن تشارك في وضعها كل القوى السياسية والمجتمعية والقبلية، والاستغلال الجيد للمشاعر القومية والوطنية لخدمة البلاد، وتحقيق نقله

علميه في اليمن، والمشاركة في الاقتصاد العالمي القائم على التكنولوجيا، وزيادة ميزانية البحث العلمي، وإنشاء مراكز للبحوث التنموية والعلمية، بما يوفر المناخ المناسب للكفاءات وأصحاب المواهب للعمل والإنتاج العلمي والإبداع بدلاً من الهجرة.

بالإضافة الى احترام الحريات الأكاديمية وصيانتها، وذلك بإعطاء أعضاء الهيئات الأكاديمية والعلمية حرية الوصول إلى مختلف علوم المعرفة والتطورات العلمية وتبادل المعلومات والأفكار والدراسات والبحوث، وفي استعمال مختلف وسائل التطور الحديثة دون تعقيد أو حواجز، والعمل على توفير الحماية الازمة لهذه الكوادر.

وكذلك العمل على جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية لخلق سوق عمل يستوعب الكفاءات في الداخل، وأن تعمل وسائل الإعلام على زيادة نشر الوعي بخطورة ظاهرة هجرة العقول البشرية، من خلال توضيح الآثار السلبية التي تترتب عليها، وحث المسئولين على مواجهتها.

الخاتمة:

اثرت النزعات المسلحة التي تمر بها اليمن على الكفاءات والكوادر البشرية بتأثيرات متنوعة منها هجرة بعض هذه الكفاءات، والحل العلمي والعملي لمواجهة خطر هذه الهجرة هو توافر الإرادة السياسية والرؤية الشاملة السليمة والتي تتضمن إيقاف الحرب وتوطيد الامن والاستقرار وإيجاد حلول لمشاكل المجتمع وإيجاد بيئة محفزة على الاستقرار واحترام الكفاءات بان يوضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتشجيع الابتكار والابداع.

ويمكن الاستفادة من العقول والكفاءات المهاجرة في وضعها الراهن من خلال مساهمتهم العلمية والفكرية لوطنهم بأن يقدموا رؤيتهم للتنمية كل في مجاله وموقعه، كما يمكن أن يساهموا ببعض إبداعاتهم أو اختراعاتهم لتطبيقها في اليمن، وأن يساهموا في الإستثمار والتنمية.

النتائج والتوصيات:

- من أسباب هجرة الكفاءات الأوضاع السياسية في البلاد، فالحروب والفتن وانعدام الحريات تحفز الكفاءات للهجرة.
- عجز الحكومات عن خلق مناخ مناسب للكفاءات وابداعاتهم وذلك يعود لغياب التخطيط العلمي السليم وغياب التسهيلات التعليمية، وانخفاض مستوى المعيشة وغلاء الأسعار.
- ضرورة الحاق الكفاءات بأعمال لا تتلاءم مع خبراتهم ومهاراتهم وتخصصاتهم.
- وضع استراتيجيات متكاملة تشارك فيها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والتي تهتم بهذا الموضوع والكفاءات العلمية تهدف الى إيجاد حلول عملية لاستقرار وعودة الكوادر البشرية للمشاركة في اعادة بناء ما دمرته الحرب ونهضة وتطور اليمن وتجاوز الاثار السلبية الراهنة.
-استعادة الدولة استقرارها والمصالحة الوطنية الشاملة واشراك جميع افراد المجتمع ومكوناته في التنمية بعيداً عن الفساد والبيروقراطية والفوضى والمحسوبيات ومعالجة الوضع الأمني والبنيان القضائي والعدلي.
- إنشاء إدارة أو وزارة مختصة بالتواصل مع الكفاءات المحلية والمهاجرة وإدارة شؤونهم وإدارة بوابه إلكترونية تتضمن بنك معلومات بعد إجراء مسح للكفاءات في كل التخصّصات مع قاعدة بيانات لمحاولة استعادة الكفاءات المهاجرة أو التشبيك معها والاستفادة من قدراتها العلمية والتقنية وخبراتها العملية في تدريب وتنشئة الجيل الوطني ودعم البحث العلمي والدراسات والإشراف عليها.

المراجع:

- مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، الموقع الالكتروني: http://www.fcdrs.com، http://www.fcdrs.com/includes/download.php?type=article&aid=459.

- موقع رسالة اون لاين وموقع الشبكة العربية العالمية، حوار حول البطالة وهجرة العقول حوار رسالة أون لاين، مع محمد محمود يوسف المدرس المساعد بكلية التخطيط العمراني والإقليمي – جامعة القاهرة، Mmyoussif@yahoo.com، https://scholar.cu.edu.eg/?q=mmyoussif/files/_hwr_mwq_rsl_wn_lyn .

- البروفيسور نادر عبد الغفور احمد، العقول العراقية المهاجرة بين الاستنزاف والإستثمار- دراسة تحليلية لهجرة العقول العراقية المفكرة وكيفية استثمارها لخدمة عراق المستقبل، http://www.akhbaar.org/docs/iraqi%20brains%20by%20prof.%20nadir%20abdul%20ghafour%20ahm ad%2023012011.doc .

- ورقة بعنوان: هجرة الأدمغة "أسبابها، واقعها، مخاطرها، وآثارها على البلاد العربية"، إعداد: معهد العلوم القضائية السودان،

https://carjj.org/sites/default/files/events/hjr_ldmg_sbbh_wqh_mkhtrh_wathrh_l_lbld_lrby_-_wrq_ml_lswdn.

- الندوة العلمية حول دور التشريع في حماية الثروات الوطنية، إعداد: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية – بيروت، بيروت 15 – 2014/12/17،

https://carjj.org/sites/default/files/wrq_lmrkz _hmy_lthrwt_2014.

-"هجرة العقول البشرية العربية إلى الغرب.. واقع مخيف وآمال ممكنة"، ورقة بحثية للمشاركة في ندوة "الشباب والهجرة " -تونس ديسمبر 2012،

http://www.poplas.org/uploads/member_studies/6387/study/_____.doc

- المنتدى العربي للتنمية والتشغيل،(الدوحة ، 15– 16 نوفمبر / تشرين الثاني 2008)،معاناة المهاجرين العرب خارج المنطقة العربية، ورقة عمل مقدمة من منظمة العمل العربية، إعــداد، د. مصطفي عبد العزيز مرسي، مدير المركز الاستشاري المصري لدراسات الهجرة

http://abu.edu.iq/sites/default/files/jurnals/abu/8/8-3.pdf _

الحماية القانونية لأجور العمال ودورها في توطين الايدي العاملة

د. ابراهيم صالح عبد الصر ايرة
قسم القانون المقارن-استاذ القانون المدني المشارك
جامعة العلوم الاسلامية العالمية_ الاردن

البريد الالكتروني

Dr.ibraheimsarairah@yahoo.com

الملخص

يعتبر الاجر المورد الذي يسعى العامل للحصول عليه من خلال عقد العمل، لذلك نجد أن المشرع الاردني قد أحاط هذا الاجر بالعديد من الضمانات من خلال الحد الادنى للأجور، والاقتطاعات من تلك الاجور.

ويساعد هذا الامر في الحفاظ على الاجر وبالتالي توطين الايدي العاملة في الاردن وعدم هجرتهاK من خلال تلك الضمانات التي وفرتها التشريعات في المملكة الاردنية الهاشمية، وعليه سنحاول في هذه الورقة البحثية بيان ماهية الاجر، وانواع الاجر، وصور الاجر، والحد الادنى للأجور ودوره في الحفاظ على الايدي العاملة وعدم هجرتها للخارج.

الكلمات المفتاحية (الاجر، قانون العمل، الايدي العاملة، الهجرة، التوطين)

Legal protection of workers' wages and its role in the localization of the workforces

Pre: dr. Ibraheim Saleh Alsarairah

Associate Professor of Civil Law-Department of Comparative Law

International Islamic Science University - Jordan

Abstract

Wage is considered as the resource that the worker seeks to obtain through the employment contract. This assists in maintaining the wage and thus the localization of the labor force in Jordan and not immigration through. This is can be guaranteed through the legislation in the Hashemite Kingdom of Jordan, and therefore this paper will focus on the legislative protection for the workers' wages and its role in the localization of the manpower.

Keywords (Wage, Labor Law, Work forces, Immigration, Localization)

المقدمة:

يعتبر الاجر مصدر رزق العامل الوحيد في أغلب الاحيان، لذلك احاطه المشرع الاردني في قانون العمل الاردني رقم 8 لسنة 1998 وتعديلاته، بالعديد من مظاهر الحماية التي كان لها الدور الكبير في منع تغول اصحاب العمل، وبالتالي بث الطمأنينة في نفوس الايدي العاملة والحد من هجرتهم، إذا ما علموا أن اجورهم تتوفر لها الحماية اللازمة.

وسأعمل من خلال هذه الورقة البحثية على بيان تلك المظاهر، سواء منها ما تعلق، بالحد الادنى من الاجور، أم ما تعلق بزمان ومكان الوفاء بالأجر، أم حالات الاقتطاع التي اجازها المشرع الاردني، ومن ثم بيان امتياز الاجر كدين من الدرجة الاولى.

أهمية البحث:

تلعب هذه المظاهر دور كبير في الحد من هجرة الايدي العاملة، إذا ما تم تطبيقها بشكل سليم على ارض الواقع، وتم متابعة من قبل السلطة المختصة بذلك ممثلة بوزارة العمل ودوائر التفتيش لديها.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى بيان تلك المظاهر، التي نستطيع من خلالها حماية الاجر والدور الذي تلعبه تلك المظاهر إذا ما توفرت في حماية الايدي العاملة من الهجرة.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول الاسئلة التالية:

_ ما هو مفهوم الاجر.

_ ما هي مظاهر حماية الاجر وفقاً لخطة المشرع الاردني في قانون العمل.

_ كيف يمكن الحد من هجرة الايدي العاملة.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

المبحث الأول: ماهية الاجر

يعد الاجر أهم التزام يقع على عاتق صاحب العمل، على اعتبار أنه يمثل محل عقد العمل من جهة صاحب العمل، ولبيان ماهية الاجر لا بد من التعرض الى مفهومه في المطلب الاول، وفي المطلب الثاني أهمية الاجر، وعن صوره في المطلب الثالث، وفي المطلب الرابع معايير حساب الاجر على النحو الاتي:

المطلب الأول: مفهوم الاجر

اختلفت الالفاظ في تعريف الاجر، ولكن المعنى واحد فقد عرفته المادة الثانية من قانون العمل الاردني رقم 8 لعام 1996 وتعديلاته بأنه "كل ما يتقاضاه العامل نقداً أو عيناً مضافاً اليه سائر الاستحقاقات الاخرى أياً كان نوعها إذا نص القانون أو عقد العمل أو النظام الداخلي أو استقر التعامل على دفعها باستثناء الاجور المستحقة عن العمل الإضافي"

ويعد الاجر هو المقابل القانوني لقيام العامل بأداء العمل المتفق عليه، (كيرة: 1979: 412)، وبالتالي لقاء قيام العامل بالعمل يستحق الاجر، وهذا هو المفهوم الاقتصادي للأجر، (شنب: 482).

وعلى هذا المفهوم خرج المشرع الاردني وأخذ بالمفهوم الاجتماعي للأجر، (ابوشنب: 107:2001)، والزم صاحب العمل بدفع الاجر للعامل بالرغم من عدم قيامه بالعمل، كحالة الاجازات مدفوعة الاجر، (كالإجازة السنوية، والمرضية، وإجازة الامومة، وإجازة الرضاعة، وإجازة الحج، وإجازة الثقافة العمالية)، (المغربي: 2016: 242).

وعرفه البعض بأنه" كل ما يدخل في ذمة العامل مقابل العمل الذي يؤديه تنفيذاً لعقد العمل" (ابو شنب: 2001:106)، وعرفه آخر بأنه " هو ما يحصل عليه العامل عوضاً عن عمله أو عن احتباسه لمصلحة العمل في عقد عمل صحيح"، (العطار: 1989: 167).

وعرفه البعض بأنه" هو المقابل الذي يقصد العامل الحصول عليه من وراء إبرامه عقد العمل مع صاحب العمل ويحدد مقداره في العقد، وإذا لم يحدد مقداره في العقد يحدد طبقاً للأجر المقدر لعمل مثله إن وجد (أجر المثل)، وإلا قد طبقاً للعرف، وإذا لم يوجد العرف تولت المحكمة تقديره بمقتضى احكام هذا القانون والحد الادنى المقرر للأجور" (الداوودي: 2011: 142).

ويمكننا تعريف الاجر من أنه " كل ما يستحقه العامل نقداً كان أم عيناً أو كليهما مضافاً اليه كافة الاستحقاقات الاخرى بشرط أن ينص عليها القانون أو العقد أو النظام الداخلي للمنشأة باستثناء أجور العمل الاضافي"

ولبيان مفهوم الاجر أهمية كبرى في حماية الايدي العاملة من الهجرة، لأن الالتزامات بين العامل وصاحب العمل تكون واضحة، وبالتالي عندما يعرف العامل أجره وأنه تتوافر له الحماية بموجب القانون فإنه سوف يطمئن ويعمل في بلده ولن يفكر في الهجرة.

المطلب الثاني: أهمية الاجر

يعتبر الاجر عنصراً جوهرياً في عقد العمل، (الرشيدي: 2010: 53)، فللأجر وجهان من الاهمية، أولهما: الاهمية الاجتماعية، وثانيهما: الاهمية الاقتصادية، وسيتم تناولهما تباعاً:

أولاً: الاهمية الاجتماعية:

تظهر الاهمية الاجتماعية للأجر من خلال أنه يمثل السبب أو الدافع الى التعاقد من طرف العامل، فمن خلاله يستطيع العامل أن يلبي كافة احتياجاته، (براهمي: 2017: 13)، وايضاً يعمل الاجر على تنظيم العلاقة بين فئة العمال وهي الاكبر مع أصحاب العمل، بحيث يقومون العمال بالعمل ويحصلون على الاجر، وبالتالي نخرج من مفهوم العمل الجبري(السُخرة)، فالالتزامات بين الطرفين تؤدى على أفضل وجه.

ثانياً: الاهمية الاقتصادية:

تتمثل الاهمية الاقتصادية من خلال مساهمة الاجر في تحسين أداء العمال ورفع قدرتهم الإنتاجية، على إعتبار أنه الوسيلة الوحيدة التي يلبون بها حاجاتهم الاساسية المادية، (البرعي: 1977: 277)، وعليه فلأجر ينظم الدورة الاقتصادية في الحياة فالعمال يعملون ويتلقون أجر وفي الجانب الاخر يستهلكون.

وعليه يمكن القول إن للأجر أهمية اقتصادية مرتبطة بالنمو الاقتصادي للبطالة وهجرة الايدي العاملة، إذا ما توافرت الاجور المناسبة، (سمير: 2010: 3).

المطلب الثالث: صور الاجر

لم يعالج المشرع الاردني في قانون العمل تلك الصور، ولكنه أوردها في المادة (811) من القانون المدني الاردني رقم 43 لسنة 1976 والتي جاء فيها" تدخل في اجر العامل وتعتبر جزاءً منه، العمولات، والنسب المئوية، والمنح، ومقابل الخدمة في الاعمال التي جرى العرف فيها على منحها وتحتسب عند تسوية حقوقه أو توقيع الحجز عليها".

تتعدد الصور التي يأتي بها الاجر، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: العمولات:

وهي تلك المبالغ التي تدفع للعاملين لقاء ما يبيعونه من مواد، أو للصفقات التي يتوسطون بها أو يعقدونها لحساب اصحاب العمل، (العتوم: 2008: 110)، ويدخل في مفهوم العمولة النسب المئوية التي تدفع للعامل من ثمن ما يبيعه، (الاحمد: 1994: 196).

ثانياً: حصة من الارباح:

يمكن أن يمون أجر العامل حصة من الارباح في حال تحقيق المنشأة للأهداف المنشودة خلال السنة، ولكن يثار أمر ماذا لو أن المنشأة لم تحقق ارباحاً، فهل يستحق العامل أجراً؟ إذا كانت حالة عدم تحقيق الارباح وكانت نسبه العامل من الارباح مضافه الى المبالغ المقطوعة الذي يستحقه العامل فلا تثار اي مشكلة ولا يستحق العامل أجراً الإا إذا حقق صاحب العمل أرباحاً، أما إذا كان الاجر كله نسبه من الارباح التي لم يحققها صاحب العمل فهنا تثار المشكلة وهي هل يستحق العامل أجراً؟ في الحقيقة هنا العامل يستحق اجراً وفقاً لأحكام المادة (45) من قانون العمل الاردني، (المغربي: 2016: 148).

ثالثاً: العلاوة:

هي مبالغ مالية تدفع للعامل زيادة على اجره لاعتبارات متعلقة بخدمة العامل (الأقدمية)، أو لغلاء المعيشة، أو لاعتبارات عائلية (علاوة العائلة)، والعلاوة حتى تدخل في مفهوم الاجر فلا بد أن تدفع بصورة دائمة وثابتة. (مخاترة : 2004 : 43).

رابعاً: الإكراميات:

هو ما يحصل عليه العامل مباشرة من الزبائن إكراماً لهم على خدمتهم، أو يتم تجميعه في صندوق لدى صاحب العمل ويتم تقسيمه بين العمال، وذهب الديوان الخاص بتفسير القوانين الى أن الاكراميات او الوهبة (البقشيش هي ما يحصل عليه عمال بعض المنشآت من العملاء من مبالغ نقدية لقاء قيامهم بخدمتهم وتكون مباشرة أو عن طريق صاحب العمل)، وهذا ما أشار اليه القرار رقم 5 لسنة 2003، الصادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين المنشور في الجريدة الرسمية، العدد، (4605)، تاريخ 2003/6/16.

ولكي يتم اعتبار الاكرامية أجراً لا بد من توافر شروط:

1- أن تكون هناك أسس لغايات معرفة النسبة المستحقة للعامل من خلال صندوق تجمع فيه وتقسم على العمال من خلال اشراف صاحب العمل.

2- أن يعتاد الزبائن على دفعها للعمال.

3- أن يتوافر الحد الادنى من الاجور من خلال صورة الإكرامية. (عبد الرضا: 1997 :197).

خامساً: المكافآت:

وهي مبالغ تدفع من صاحب العمل للعمال لقاء قيامهم بعمل مميز، كالقيام بأعمال أدت الى تقليل النفقات مثلاً، والجدير بالذكر بأنه لم ينص عليها في قانون العمل الاردني، لذلك لا بد من أن ترد في العقد أو النظام الداخلي أو أن يجري العرف على دفعها، (رمضان:2003: 164).

سادساً: المنحة:

وهي مبالغ مالية تدفع من صاحب العمل للعامل في أوقات معينة من السنة كالثالث عشر، وحتى تدخل في مفهوم الاجر، فلا بد من وردودها في العقد أو النظام الداخلي للمنشأة، أو أن يجري العرف على دفعها، وأن يتوافر فيها الاستمرار والثبات.

سابعاً: البدلات:

هي مبالغ مالية يدفعها صاحب العمل للعامل بشكل دوري ومستمر، وذلك لتهيأة العامل للقيام بالعمل المطلوب منه، وقد تأتي على شكل صورة، بدل سكن، أو بدل طعام، أو بدل مواصلات، أو بدل خطورة، أو بدل لباس للعامل، (الرشيدي:2010: 73).

وحتى تعتبر أجراً يجب أن تتوافر فيها الشروط التالية:

1- أن لا تقدم كأداة من ادوات العمل.

2- أن لا تقدم من صاحب العمل على شكل تبرع. (الداوودي: 2011: 141)

المطلب الرابع: معايير تحديد الاجر

لغايات تحديد الاجر هناك العديد من المعايير سأتناولها تباعاً:

أولاً: معيار الزمن:

يعتبر من أكثر المعايير شيوعاً ومن خلاله يتم تحديد الاجر بمرور الوقت، فالعامل يستحق أجره بنهاية الوحدة الزمنية المعتمدة، كالساعة أو اليوم أو الاسبوع أو الشهر، دون النظر الى الإنتاج، والجدير بالذكر ان هذا المعيار له عيوب منها أنه لا يفرق ما بين العامل ذو الكفاءة وغير الكفوء.

ثانياً: معيار الإنتاج:

يقوم هذا المعيار على حساب الاجر من خلال ما ينتج العامل بغض النظر عن المدة الزمني، وهو أفضل من معيار الزمن، ولكن ما يؤخذ عليه أنه قد يكون الإنتاج على حساب الجودة، وقد يؤدي الى إرهاق العامل، (الداوودي:2011 :145). ومن مزاياه أنه يفرق ما بين العامل الكفوء وغير الكفوء.

ثالثاً: معيار الطريحة:

يسمى عادةً المعيار المزدوج، فهو يجمع ما بين الزمن والإنتاج، فعادةً يتم الاتفاق بين صاحب العمل والعمال على إنتاج معين من قبل العامل خلال فترة زمنية اثناء العمل، فإذا ما أنهي العامل العمل دون أن يلتزم بالوقت المحدد للبقاء في مكان العمل فإنه يستحق الاجر، وبإمكانه مغادرة موقع العمل، وبالرغم من أنه أفضل المعايير على اعتبار أنه يحقق مزايا لصاحب العمل، كتقليل النفقات، إلا أنه مع تقدم سن العامل سيؤثر على إنتاجه، وايضاً عدم ثبات أجر العامل،

المبحث الثاني: مظاهر حماية الاجر

تتعدد مظاهر حماية الاجر فمنه ما يتعلق بمبدأ المساواة في الاجور، ومنها ما يتعلق بالحد الادنى للأجور، ومنها ما يتعلق بزمان ومكان وتقادم الوفاء بالأجر، ومنها ما يتعلق بقواعد حماية الاجر من الاقتطاعات، وسيتم تناولها تباعاً

المطلب الأول: مبدأ المساواة في الاجور

بدايةً لم يعالج قانون العمل الاردني هذا المبدأ، بالرغم من أن قانون العمل الاردني، لا يفرق بين المرأة والرجل وعلى العكس وبمفهوم المخالفة أعطى للمرأة حماية خاصة، ولكنه لم يورد نصاً صريحاً كما فعلت بعض القوانين المقارنة كقانون العمل الكويتي والذي جاء بنص صريح تحديداً في المادة (26)، والتي جاء فيها "" تستحق المرأة العاملة الاجر المماثل لأجر الرجل إذا كانت تقوم بنفس العمل""، أيضاً يجب عدم التفرقة بين العامل الاجنبي والوطني في الاجور، وبالتالي يجب أن يدفع اليهم نفس الاجر، أذا كانوا يودوا نفس طبيعة العمل(النكاس: 1993: 132).

وهناك العديد من الاتفاقيات التي اقرت مثل هذا المبدأ ومنها، الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في 10 ديسمبر لعام 1948، حيث جاء في المادة (2/23) منه على أن"" ..... لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساوٍ للعمل" وايضاً الاتفاقية رقم 10 لعام 1951، بشأن المساواة في الاجور، حيث أكدت على مبدأ المساواة بين العمال والعاملات في اجر متساوٍ في عمل ذو طبيعة متساوية، (براهمب: 2017 : 160)، وايضاً الاتفاقيات الدولية التي أقرت ذلك، الاتفاقية رقم 111 لسنة 1958، والتي أوصت في البند (90) على ذلك، وعلى الصعيد العربي، الاتفاقية العربية رقم (1) و(6)، بشأن مستويات العمل وتحديداً المادة(42)، على ضرورة منح المرأة العاملة الاجر المماثل لأجر الرجل، وذلك عند تماثل العمل المقدم.

والجدير بالذكر وفي حال توافرت المساواة بين المرأة والرجل في الاجور، فإن ذلك سيعمل على الحد من هجرة الايدي العاملة النسوية.

المطلب الثاني: زمان ومكان وتقادم الوفاء بالأجر

أقر المشرع الاردني في قانون العمل في المادة (46)، على ضرورة الوفاء بالأجر خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ استحقاقه وبالتالي هي من مظاهر حماية الاجر.

أما فيما يتعلق بمكان الوفاء بالأجر، فإنه لا توجد قاعدة في قانون العمل تحدد ذلك، لذلك لا بد من الرجوع للقواعد العامة وهي واردة في المادة (336) من القانون المدني الاردني والتي جاء فيها"

1-إذا كان محل الالتزام شيئا معينا بالذات وجب تسليمه في المكان الذي كان موجودا فيه وقت نشوء الالتزام ما لم يوجد اتفاق او نص يقضي بغير ذلك.

2-اما في الالتزامات الاخرى فيكون الوفاء في المكان الذي يوجد فيه موطن المدين وقت الوفاء او في المكان الذي يوجد فيه مركز اعمال المدين إذا كان الالتزام متعلقا بهذه الاعمال.

وبما أن المدين الاجر هو صاحب العمل فالأصل أن موطنه ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، مع مراعاة أنه في ظل التطور الحاصل في الحسابات البنكية اضعفت من مثل هذه القاعدة.

أما بخصوص تقادم الاجر فإن المشرع الاردني في نص المادة (138 /ب)، عالج ذلك "" لا تسمع اي دعوى للمطالبة بأية حقوق يرتبها هذا القانون بما في ذلك اجور ساعات العمل الاضافية مهما كان مصدرها او منشؤها بعد مرور سنتين على نشوء سبب المطالبة لتلك الاجور"، وبالتالي فأن حق العامل يتقادم بمضي سنتين على تاريخ نشوء الحق في المطالبة.

المطلب الثالث: الحد الادنى للأجور

قد لا يتفق الطرفان على تحديد قيمة الاجر، فإن ذلك لا يؤدي الى بطلان عقد العمل إنما اقر المشرع الاردني لنا طرق لتحديد الاجر اوردها في المادة (45) من قانون العمل الاردني والتي جاء فيها"" يحدد مقدار الأجر في العقد وإذا لم ينص عقد العمل عليه فيأخذ العامل الأجر المقدر لعمل من نفس النوع أن وجد وإلا قدر طبقا للعرف فإذا لم يوجد العرف تولت المحكمة تقديره بمقتضى أحكام هذا القانون باعتباره نزاعا عماليا على الأجر "

وايضاً لم يترك المشرع الاردني مسألة تحديد الحد الادنى للأجور لرغبه الاطراف انما تدخل وشكل لجنة ثلاثية تمثل الوزارة واصحاب العمل والعمال بموجب نص المادة (53)، لغايات تحديد الحد الادنى للأجور، على أن تأخذ بمؤشرات التضخم وغلاء المعيشة لوضع الحد الادنى للأجور سواء للملكة أم لمنطقة معينة وتصدر قراراتها بالإجماع وفي حال الاختلاف يرفع الامر لمجلس الوزارة، وفعلاً صدر قرار مجلس الوزارة في تاريخ 2017/2/5، في الجريدة الرسمية وتم بموجبه تحديد الحد الادنى للأجور بواقع 220 دينار أردني.

المطلب الرابع: صور حماية الاجر

أولى المشرع الاردني في قانون العمل حماية خاصة للأجر، وذلك من خلال إيراد بعض صور الحماية والتي سأتناولها تباعاً:

الفرع الأول: التضامن بين صاحب العمل القديم والجديد

قد يتغير صاحب العمل لأي سبب من الاسباب، وبالتالي ماذا بخصوص حقوق العمال؟ هنا المشرع الاردني الزم صاحب العمل القديم بالتضامن مع صاحب العمل الجديد لمدة ستة شهور تجاه حقوق العمال المستحقة الاداء قبل هذا التغيير، وهذا ما اقرته المادة (16) من قانون العمل الاردني.

الفرع الثاني: الاجر ديناً ممتاز

يرى المشرع الاردني الاجر ديناً ممتاز امتيازاً عاماً من الدرجة الاولى طبقاً لأحكام المادة (51)، وايضاً الزم المشرع الاردني المصفي او وكيل التفليسة، في حال تصفية المنشأة أو إفلاس صاحب العمل أن يدفع للعمال أو ورثتهم وبمجرد وضع يده على اموال صاحب العمل ما يعادل أجر شهر واحد من المبالغ المستحقة قبل اي مصروفات، (المغربي: 2016: 152).

الفرع الثالث

رفع الدعوى المباشرة

بدايةً الدعوى المباشرة بحاجة الى نص خاص كشرط اساسي لقيامها، لذلك نجد أن المشرع الاردني وتحديداً في المادة (15/هـ) من قانون العمل أجاز إقامة تلك الدعوى في حال توافر صورتين وهما:

أولاً: عمال المقاول الفرعي يستطيعون رفع دعوى مباشرة على المقاول الاصلي أو صاحب المشروع للمطالبة بحقوقهم.

ثانياُ: عمال المقاول الاصلي يستطيعوا إقامة دعوى على صاحب العمل مباشرة بالرغم من عدم وجود علاقة، وذلك في حدود ما يستحق للمقاول على صاحب العمل للمطالبة بحقوقهم.

الفرع الرابع: الاقتطاعات من أجر العامل

منع المشرع الاردني في قانون العمل الاردني الحسم من أجر العامل الا في الحالات المشار اليها في المادة (47) من ذات القانون التي جاء فيها"" لا يجوز حسم أي مبلغ من أجر العامل إلا في الحالات الآتية:

أ- استرداد ما قدم صاحب العمل من سلف للعامل بحيث لا يزيد كل قسط يتم استرداده من السلفة على (10%) من الأجر.

ب- استرداد أي مبلغ دفع للعامل زيادة على استحقاقه.

ج- اشتراكات الضمان الاجتماعي وأقساطه المستحقة على العامل والحسميات الواجب اجراؤها بموجب القوانين الأخرى.

د- اشتراكات العامل في صندوق الادخار.

هـ- الحسميات الخاصة بتسهيلات الاسكان التي يقدمها صاحب العمل وغير ذلك من مزايا أو خدمات حسب المعدلات أو النسب المئوية المتفق عليها بين الطرفين.

و- كل دين يستوفي تنفيذا لحكم قضائي.

ز- المبالغ التي تفرض على العامل بسبب مخالفته لأحكام النظام الداخلي للمؤسسة أو لعقد العمل أو مقابل ما أتلفه من المواد أو الأدوات بسبب اهماله أو أخطائه وذلك وفق الأحكام الخاصة المنصوص عليها في هذا القانون.

الخاتمة

وبعد أن انتهيت من دراستي والموسومة ب " الحماية القانونية لأجور العمال ودورها في توطين الايدي العاملة" فقد توصلت الى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج:

1- أن المشرع الاردني خرج على المفهوم الاقتصادي الضيق للأجر، وأخذ بالمفهوم الاجتماعي الموسع، وبالتالي لم يعد الاجر مقابل العمل.

2- للأجر أهميتين، اولهما اقتصادية، وثانيهما اجتماعية.

3- يأتي الاجر في العديد من الصور منها النقدي، والعيني، وقد يأتي في صورة مختلطة يجمع بين النقدي والعيني.

4- لحساب الاجر العديد من المعايير منها الزمني، أو الإنتاج، او الذي يجمع بينهما.

5- أورد المشرع الاردني في قانون العمل العديد من المظاهر منها ما تعلق بالحد الادنى للأجور، وزمان ومكان وتقادم الاجور، ومنها ما تعلق بالاقتطاعات، ومنها ما تعلق بتضامن صاحب العمل القديم مع الجديد.

ثانياً: التوصيات:

1- ضرورة إعادة النظر في الحد الادنى للأجور وربط ذلك بالتضخم، وغلاء المعيشة، على أن يكون ذلك كل خمس سنوات.

2- ضرورة ايراد نص في قانون العمل الاردني بخصوص المساواة في الاجر بين المرأة والرجل كما فعلت بعض القوانين المقارنة والاتفاقيات الدولية.

3- توعية العمال الى خطر الهجرة، واقرار كل ما من شأنه أن يؤدي الى توطين الايدي العاملة.

المراجع:

أبوشنب، احمد عبد الكريم، (2001)، شرح قانون العمل، دار الثقافة للنشر، عمان.

الاحمد، شواخ، (1994)، قانون العمل، دار النهضة العربية، القاهرة.

البرعي، احمد، (1997)، الوسيط في القانون الاجتماعي، دار النهضة العربية، مصر.

الداوودي، غالب، (2000)، شرح قانون العمل، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الاردن.

الرشيدي، منال، (2010)، الحماية القانونية للأجور في قانون العمل الاردني والكويتي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الحقوق، عمان، الاردن.

العتوم، منصور، (2008)، شرح قانون العمل، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

العطار، توفيق، (1989)، شرح أحكام قانون العمل، القاهرة، أسيوط.

المغربي، جعفر، (2016)، شرح احكام قانون العمل، دار الثقافة للنشر، عمان، الاردن.

النكاس، جمال، (1993)، قانون العمل الكويتي المقارن.

براهمي، نسيمة، (2017)، الحماية القانونية للأجر في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة مستنغام، الجزائر.

رمضان، سيد، (2004)، الوسيط في شرح قانون العمل، دار الثقافة للنشر، الاردن.

سمير، رضوان، (2010)، سياسة الاجور والاصلاح الاقتصادي في مصر، مؤتمر سلسلة الاوراق البحثية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري.

شنب، محمد لبيب، (د.ت)، المبادئ العامة في قانون العمل، القاهرة.

عبد الرضا، عبد الرسول، (1997)، الوجيز في قانون العمل الكويتي، دار الكتب، الكويت.

كيرة، حسن، (1979)، أصول قانون العمل، منشأة المعارف، الاسكندرية، ط3.

مخاترة، مجدولين، (2004)، الحماية القانونية للأجر في قانون العمل الاردني، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الاردن.

تمثلات الشباب للمستقبل وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية:
مقاربه سوسيو-زمنية

د. توفيق جميعي
وحدة بحث: توارث. انتقالات. حراك.UR17ES03
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة تونس

البريد الإلكتروني
jemai_taoufik@yahoo.fr

مقدمة

لعب المهاجرون منذ القدم دورا مهما في نشر التقنيات والمهارات والأديان والثقافات، مساهمين بذلك في تطوير العلاقات الإنسانية وتمتينها. إلا أنّه في السنوات الأخيرة صارت ظاهرة الهجرة مصدر إزعاج لكل المجتمعات وخاصة الغربية منها، باعتبارها تشكل مظهرا من مظاهر الخلل الاجتماعي. وقد شددت الدول المعنية بها سواء الدافعة أو الجاذبه مراقبتها لحدودها وطورت سياسات وبرامج لمحاصرتها والتحكم فيها، مما أنتج هجرة غير شرعية انتشرت في عديد المجتمعات ومست كل الفئات الاجتماعية خاصة منها الشبابية.

إن الهجرة غير الشرعيّة هي فعل اجتماعي فردي وجماعي، تقف وراءه أسباب عديدة لعل من أبرزها التفاعل الثقافي في ظل الانفتاح بين المجتمعات الناتج عن العولمة والثورة التكنولوجية التي سهلت عملية التواصل، ووسعت مجال العلاقات الاجتماعية بين الأفراد من مختلف المجتمعات أين صارت البيئة الاجتماعية الأخرى (أوروبا) محفّزة على الهجرة إليها ولو بطريقة غير شرعية. إنّ الوضع السوسيو-اقتصادي المتدهور للمجتمع التونسي (البطالة، غلاء المعيشة، ارتفاع نسبه التضخم...) خاصة بعد الأحداث التي مرت بها بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط (الثورات والاحتجاجات والحروب الأهلية...)، كان له الأثر البالغ على الواقع المجتمعي، الذي أصبح منفّرا للشباب وداعما للهجرة غير الشرعية التي تحولت إلى رهان لدى فئة هامة من الشباب، الباحثين عن غد أفضل.

وفي هذا السياق، سنركز اهتمامنا على أهمّية التمثلات الاجتماعية للمستقبل باعتبارها حقلا معرفيا أساسيا لفهم دوافع الهجرة غير الشّرعيّة للشّباب. لذلك فالفكرة الرئيسية التي توجه بحثنا تكون كالآتي: إن **تمثل الشباب لمستقبله هو الدافع الأساسي للهجرة غير الشّرعيّة.**

وتتفق أغلب المقاربات التي تناولت موضوع الشباب على أن أهم المشاغل المستقبلية للشباب تنحصر في: المهنة والزواج والسكن. هذه المطالب تعد الشغل الشاغل للشاب وهي التي ستمكنه من الدخول إلى عالم الكهولة بكل ما تتضمنه هذه الكلمة من معنى. ومن أجل فهم وتحليل هذه الفكرة صغنا الموجهات التالية:

- تمثل الشاب للمستقبل المهني دافع رئيسي للهجرة غير الشرعية.
- تمثل الشاب للمستقبل الأسري دافع رئيسي للهجرة غير الشرعية.
- تمثل الشاب للمستقبل السكني أو" الإقامي" دافع رئيسي للهجرة غير الشرعية.

منهج الدراسة

إن دراسة الحياة الذاتية للمبحوث، وأفكاره ومعتقداته وميولاته واتجاهاته ومصالحه وقيمه، يمكن استجلاؤها بواسطة تقنيات عديدة ومتنوعة إلا أننا فضلننا اعتماد تقنية المقابلة الحرة بعد ضبط المحاور الموجهة لمسالك البحث. إن بحثنا لا يحتوي على فرضيات دقيقة تستدعي التثبت منها على الميدان، بل إن غايتنا تقف عند حدود إثارة فتح مجال للحديث مع الشباب (المستجوب) ووضعهم في مناخ يسمح لهم بالإدلاء بآرائهم ومواقفهم واستنطاق تمثلاتهم للمستقبل وآليات انجاز مشاريعهم وبرامجهم المستقبلية وذلك من خلال المحاور التالية:

- تمثلهم للمستقبل المهني
- تمثلهم للمستقبل الأسري
- تمثلهم للمستقبل الاقامي
- الطرق والوسائل المثلى لتحقيق انتظارات الشاب المهنية والأسرية والإقامية.

شملت عينة[1] البحث 18 مستجوبا من الذكور والإناث، ومن مستويات دراسية متنوعة، و كما ضمت عاطلين وطلبه ونشطين. وقد تمت مقابلة هؤلاء الشباب واستجوابهم خلال صائفة 2019 في منطقة "عين دراهم" من ولاية

"جندوبه" التي تعيش مثل مناطق كثيرة من تونس الهشاشة والتهميش والحرمان. وركّزنا على فهم وتحليل تمثلات هؤلاء الشباب حول مستقبلهم في تونس خلال السنوات العشر القادمة.

كما أن المعطيات الميدانية الأكثر مصداقية وموضوعية هي الخام والتلقائية وتتوفر تلك المعطيات في التعبيرات الثقافية الشبابية مثل أغاني "الراي"[1] و"الراب" بوصفها تعبيرات تلقائية نابعة من الواقع المجتمعي وتعبر عن مواقفهم وتمثلاتهم للواقع. كما أنها منتشرة عند الشباب المبحوث، وتجدر الاشارة إلى انتشار الأغاني التي تتغنى بالهجرة غير الشرعية الآونة الأخيرة، لذا حرصنا على تحليل مضمون البعض منها (أغنيتي "راي" وثلاث أغاني "راب").

مفاهيم الدراسة

مفهوم الشباب:

علاوة عن الخصوصية التي تميز إشكالية بحثنا، فإن واقع شباب المجتمع الراهن يدفعنا إلى تجاوز المقاربات السوسيولوجية الكلاسيكية رغم أهميتها في البحث السوسيولوجي في اتجاه اعتماد مقاربات تنسجم مع التطورات الحاصلة في مستوى واقع شباب اليوم والتي تكون أكثر ملاءمة لإشكالية الدراسة.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن التغيرات الحاصلة في واقع الشباب ومشاغله أدت إلى تجاوز الطروحات والمقاربات الكلاسيكية التي ترى أن الشباب "مجرد كلمة"[1] أو "مرحلة زمنية انتقالية لمرحلة الكهولة"[1]، لنخلص إلى أن الشباب يشكل "مجالا اجتماعيا هشا"[1]

لقد عرفت فترة التسعينات من القرن الماضي والعشرية الأولى من الألفية الثالثة تحولا في واقع ومفهوم الشباب، فمن مقاربه "دخول الحياة" واعتباره مرحلة زمنية انتقالية إلى "مجال حياة" " أو بالأحرى "مجال اجتماعي هش" حسب الباحث "روني" "René, J-F" [1]. يتميز الشباب في هذا المجال بكونهم غير مهمشين كليا من ناحية وغير مندمجين في حياة الكهول بصورة نهائية من ناحية أخرى، فهم إذن "يستقرون" في هشاشة لانهائية.

إذا الشباب لم يعد يعيش زمنا انتقاليا أو بالأحرى "زمنا متوقفا"[1] حسب تعبير الباحث عبد القادر الزغل[1] بل أصبح يعيش زمنه وحياته رغم هشاشتهما وهي حياة هشة في الشغل (بطالة، شغل وقتي، عرضي...) وفي علاقته بالمكان حيث لا يستقر في مكان واحد لفترة زمنية طويلة بل ينطلق إلى مكان آخر في رحلة بحث عن عمل جديد. أما في مستوى الزمان فنجدها علاقة متقلبه تبعا لتقلب وضعه المهني الهش ومجاله المكاني غير المستقر. فالهشاشة تطال كافة المستويات حتى علاقاته الاجتماعية غير المستقرة والوقتية والتي تفتقر لأفق جلي، فوضعه الهش مثلا لا يخول له "الانخراط" في علاقة عاطفية دائمة ومستقرة تكلل بالزواج وبناء أسرة مثل نموذج الحياة الاجتماعية السابقة. كما أن هذا الشاب يعتمد استراتيجيات تتماشى مع وضعه الهش وكذلك المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية المحيطة به، وبالتالي لم يعد الشباب يعيش مرحلة زمنية خطية بل تجاوزها إلى "المجالية" مما يفيد بأن مرحلة الشباب صارت "مجالا اجتماعيا هشا" مفتوحا على احتمالات عدة.

يعيش الشاب حسب الباحث "روني" في وضعية الهشاشة على كافة المستويات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ... مما يعيقه عن خوض تجاربه الذاتية واختيار حياة مستقلة، لذلك نجده يعتمد استراتيجيات تتماشى مع واقعه المعاش بهدف تحقيق حاجياته وتحسين واقعه مما يساهم في نحت هويته الفردية وتميزها وتمكنه من احتلال موقع والقيام بدور في المجتمع.

ومن بين هذه الاستراتيجيات التي تعتمدها هذه الفئة من الشباب نذكر الهجرة غير الشرعية التي يلجأ إليها لتحسين واقعهم وإيجاد بعض الضمانات لمستقبله رغم ما تمثله من مخاطر تصل إلى حد التضحية بحياته (الموت).

2- مفهوم الهجرة غير الشرعية :

إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي في البلدان النامية ومنها تونس دفع بمتساكنيها إلى البحث عن مواقع للعمل والعيش، تختلف عن مواقعهم. وقد وجدوا هذه المواقع في البلدان الأوروبية الصناعية نظرا إلى أن بلدانهم ومدنها لم تتمكن من احتضانهم.

وقد أخذت الهجرة أشكالا ومراحل مختلفة حسب الظروف التاريخية والاقتصادية، وأصبحت في الآونة الأخيرة تؤرق الفاعلين في البلدان الدافعة والجاذبة على حد السواء. لذلك نجد أن صناع القرار داخل هذه الدول يسعون إلى التدخل في هذه الظاهرة والتحكم فيها بواسطة القوانين (جوازات السفر، التأشيرة، تنظيم هجرات جماعية لأصحاب الخبرات كالتعاون الفني وطريقة الحصص، والاتفاقيات الثنائية...)

ولكن بالتوازي مع كل هذه الإجراءات والاتفاقيات الرسمية والدولية نجد كذلك هجرة غير شرعية[1] وهي تتطور وتتزايد يوما بعد يوم[1] وتتغير أشكالها مثل الدخول إلى البلدان الصناعية كسائح ثم البقاء هناك نهائيا، أو القيام بما يسمى ب"الزواج الأبيض"[1] إضافة إلى ما أصبح يعرف ب"الحرقة"[1].

وقد شهدت هذه الظاهرة تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، خاصة بعد أن تغير الوضع الاقتصادي والديمغرافي في البلدان الصناعية الأوروبية وحققت اكتفاءها من اليد العاملة القادمة من العالم الثالث وخاصة الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. وقد شهدت هذه الدول بدورها أزمات اقتصادية واجتماعية وتحولات ثقافية وسياسية خاصة بعد حركات ما يعرف بالربيع العربي (تونس ليبيا مصر سوريا...)

لذلك سنقتصر على تسميتها بالهجرة غير الشرعية ونقصد بها الهجرة التي لا تتقيد بالقوانين الدولية وتحمل عديد المخاطر تصل إلى حد الموت فهي تشمل أولئك الذين يغامرون بحياتهم وأولئك الذين يدخلون البلدان المستقبلة وخاصة الأوروبية بصيغ قانونية كالسياحة ثم يحرقون"[1]. وجل هؤلاء يتعرضون إلى مخاطر متعددة (الموت، والسجن، والاستغلال...).

3- مفهوم التمثلات الاجتماعية :

التمثلات الاجتماعية هو مجال بحثي تتقاطع فيه عديد الميادين البحثية كعلم النفس والأنثروبولوجيا ... وعلم الاجتماع حيث ظهرت مع "دوركايم" الذي ميز بين التمثلات الفردية والجماعية وعرف الأخيرة على أنها: "ظواهر تتميز عن باقي الظواهر في الطبيعة بسبب ميزاتها الخاصة، فهي سبب ونتيجة وهي رواسب لحياتنا الماضية، إنها عادات مكتسبه، وأحكام مسبقة، إنها تختزل ميولاتنا خارج إطار الوعي وكل ما يشكل سماتنا الأخلاقية"[1]. فالتمثلات تفرض على الفرد أنماط تفكير وفعل... وتأخذ شكلها المادي في المؤسسات الاجتماعية من خلال القوانين الاجتماعية والأخلاقية والقانونية... ونجد أن الفكرة المحورية عند دركايم تتجسد في علوية العناصر الاجتماعية فالشعور الجمعي والتمثلات الجمعية تتفوق على العناصر الفردية مما يعني هيمنة الجماعة على الفرد.

وقد قام الباحث "موسكوفتسي" "Moscovici, S" بتغيير التمثلات من الجماعية إلى الاجتماعية وبذلك حول وجهتها من السوسيولوجيا إلى علم النفس الاجتماعي مساهما بذلك في حل إشكالية الصراع بين الفرد والمجتمع، لأن الفرد جزء من المجتمع ولكن الأفراد هم الذين صنعوا المجتمع الذي يؤثر فيهم، وبالتالي يمكن الحديث عن التفاعل الدائم بين المجتمع والفرد. فالتمثل الاجتماعي هو صورة من الواقع وليس إعادة إنتاجه، إنه ليس تكرارا ولكنه تأويل وإعادة بناء. ويتمثل دور التمثلات الاجتماعية في كونها مصفاة أو منظارا يمكن من خلالها معاينة الواقع.[1]

أما الباحثة "جودلي" "Jodelet, D" فتعرف التمثلات الاجتماعية كشكل من أشكال المعرفة التي يتم إعدادها وتقاسمها اجتماعيا، وله هدف عملي ومتداول لبناء الواقع المشترك لمجموعة اجتماعية. إنه شكل من المعرفة يتميز عن المعرفة العلمية... وباعتبارها نسقا للتأويل تتولى التمثلات الاجتماعية ضبط علاقتنا بالعالم والآخرين، وتوجه السلوكات

والتواصل الاجتماعي وتنظمها. إنها ظاهرة معرفية تحدد الانتماء الاجتماعي للأفراد عبر استبطان الممارسات والتجارب، وأنماط السلوك والتفكير.[1]

أما الباحث " أبريك" "Abric" فيرى أن التمثّلات هي مجموعة منظّمة من المعلومات والمعتقدات والاتجاهات والآراء يبنيها شخص ما أو مجموعة حول موضوع معيّن وهي نتاج وتمشّ لنشاط ذهنيّ يعيد الشخص أو الجماعة بواسطته بناء الواقع الذي يواجهه ويعطيه معنى خاصا به[1].

وانتهى "موسكوفيتشي" "Moscovici" إلى الإقرار بأنّ عصرنا هذا هو عصر التمثلات الاجتماعية دون منازع لأنها تسمح لنا بالانتقال من الوصف المباشر للمواضيع المدركة إلى مرحلة التفسير لدلالاتها الاجتماعية والثقافيّة والقيميّة والمعرفيّة، وتنقلها من اللفظي المنطوق ذي الصيغة التفسيريّة كالخطاب إلى ما هو ملموس وقابل للمعاينة لعكس الحقيقة الواقعيّة داخل الأوساط الاجتماعية والثقافيّة أو الحقيقة الوهميّة المتمثّلة في البنية المعرفية للفرد كالآراء والمناطات، الشيء الذي سيعطي للتحليل والتأويل السوسيولوجيين إمكانية الفهم والتحكّم في مختلف المكوّنات المشكّلة لموضوع التمثلات.[1]

4 - مفهوم المستقبل

تعترضنا صعوبه كبرى عندما نقارب موضوع الزمن الذي " يبدو بسيطا عندما لا نسأل فيه ولكنه معقد ومركب عندما نسأل حوله"[1] فأينما ولينا وجوهنا نجد الزمن في الحياة اليومية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية وحتى الطبيعية. كما أننا نشعر بوطأته وتمدده وضغطه وقيمته. إنه يحدث توترات ورهانات، لذلك فهو إنساني بالأساس لأنه على علاقة وثيقة بالإنسان أينما كان فبدون الإنسان لا يوجد زمن،[1] وهو اجتماعي لأنه إنتاج مجتمعي.

إن الزمن يتشكل في الواقع الاجتماعي فكل مجتمع ينتج زمانه الخاص فتمثل الزمن في مجتمع وطريقة تنظيمه وجدولته تعبر عن السمات الخاصة بزمن ما لمجتمع ما. لذلك يختلف الزمن من مجتمع إلى آخر[1]. فإذا عدنا إلى الزمن فيزيائيا، فإن الساعة في تونس تساوي الساعة في "طوكيو" أو "نيويورك"، لكن قيمتها تختلف من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى ومن فئة إلى أخرى حسب الأنشطة الاجتماعية لكل مجتمع أو فئة. فالزمن إذن هو نتاج النشاط الاجتماعي لأن قيمة النشاط وسرعته أو بطئه هو الذي يحدد قيمة الزمن. إن إيقاع الزمن هو نتاج لإيقاع النشاط الاجتماعي الذي يختلف من مجتمع صناعي أو حداثي إلى آخر زراعي أو تقليدي ومن فئة ناشطة إلى فئة عاطلة وهو ما يؤكده الباحث "روجار سو" "R.Sue" بقوله : "الزمن ليس سوى القياس المجرد لأشياء محسوسة".[1]

فكل مجتمع وكل مجموعة أو فئة داخل المجتمع تبني علاقتها بالزمن وتشكلها وفق منظورها الخاص، وفي هذا السياق يرى الباحث" برونفست" "Pronovost" أن التصورات والتمثلات تتشكل عل ضوء أربع أبعاد، وهي: شرعية وقيمة الزمن، قياس الزمن، الاستراتيجيات الزمنية، الآفاق الزمنية.[1] وفي هذا الإطار نجده يلتقي مع "دنيال مركور" "Daniel Mercure" الذي ذكر بدوره ثلاث مقولات وهي: تعدد الأزمنة الاجتماعية، والإيقاعات الجماعية، والأفق الزمني: ويقصد بالأفق الزمني "l'horizon temporelle": "المجال المنفتح، صلب مجموعات أو مجتمعات، على أفقين زمنيين يتمثلان في إعادة بناء الماضي وتوقع المستقبل"[1]

فالمستقبل باعتباره زمنا هو الذي يميز مجتمعاتنا الراهنة فتارة نخشاه وطورا نتحاشاه وتارة أخرى نتجاهله أو نستعد له وهو المحور الزمني الذي يحظى بأهمية أكبر. إن الخطية الزمنية التي تميز المجتمعات الصناعية تركز على المستقبل وطريقة تعامل أي فرد أو مجتمع معه هي التي تمنح هوية المجتمع وتصنفه كحداثي أو صناعي أو زراعي أو تقليدي... كما تعطينا فكرة عن الإيقاع الزمني الذي يختلف من مجتمع إلى آخر وفي هذا الإطار يشير الباحث "ريمون آرون" "Raymond Aron" إلى أن الإنسان يحدد ويعرف من خلال مستقبله.[1]

لذلك انشغل الإنسان دوما فردا أو جماعة بمستقبله ومستقبل الآخرين وخاصة أحبائه وأقربائه، إلى درجة أنه "يبني" مستقبله ومستقبل أبنائه، ولذلك دلالة على التحول الحاصل في علاقة الإنسان بالزمن حيث أصبح هذا الأخير أفرادا وجماعات فاعلا في الزمن فيبنيه ويعيد بناءه. ولعل تمثل المستقبل هو الذي يشكل علاقة الفرد بالواقع الحاضر والمستقبل القادم. ف"(المستقبل هو) مشروع وطرق انجازه، هو تمش موجه أو قابل للتوجيه، مستقبل لا ننتظره البتة مثل "طلوع النهار" ولكننا نستطيع أن نفعل فيه، أو نخلقه أو نقطعه طوعا، وعلى الأقل نوجهه أو نحول اتجاهه فنسرعه أو نبطؤه" [1]

وبناء عليه نرى أن تمثل المستقبل عند الشباب هو الذي سيحدد ممارساتهم لاسيما موقفهم من الهجرة غير الشرعية. فالمستقبل مفهوم مبهم ومتشعب، لذلك حددنا السنوات العشر القادمة، بداية من سنة 2019، كزمن مستقبل محسوس ومعدود وذلك حتى لا يبقى الزمن مسألة ضبابية. والمستقبل ليس زمنا مجردا بل هو زمن اجتماعي مرتبط بالأفعال والبرامج المستقبلية للشباب وكيفية انجازها. وفي هذا السياق حددنا ثلاث مشاغل اجتماعية أساسية: وهي المهنة / الزواج وتكوين الأسرة/ والإقامة أو السكن. وهي ثلاث عقبات أساسية في حياة كل شاب يجب عليه أن يجتازها للدخول في حياة الكهولة.[1]

III تمثلات الشباب لمستقبلهم

1- تمثلات الشباب لمستقبلهم المهني

بعد جمع المعطيات حول المستقبل المهني وتبويبها تحصلنا على ثلاث نماذج لإجابات المستجوبين:

أ- البطالة والهشاشة: ترتبط فكرة المستقبل عند هذه الفئة من الشباب المستجوب بمشكلة البطالة والهشاشة المهنية، وفي هذا السياق يرى عديد الشباب وخاصة العاطلين منهم وأولئك الذين يمتهنون مهنا هشة أن البطالة وعدم الاستقرار المهني هو ما ينتظرهم في المستقبل، إضافة إلى مجموعة من الطلبة المبحوثين الذين صاروا يرددون مقولة "تقرى ما تقراش المستقبل ما ثماش" وهو ما يوحي بأنهم فقدوا الثقة في التعليم الذي يعتبر من الوسائل التي تمكن الشاب من الاندماج المهني. فالدراسة أصبحت "دون فائدة ومضيعة للوقت" (ل/م)[1] ، لذلك تبنى تمثلات المستقبل عند الشباب على أساس تجارب الحاضر وما يلاحظه في الواقع المجتمعي. إن وضعية البطالة هي القاسم المشترك بين جل الشباب المبحوث حيث أصبحت تمس كافة الشرائح الشبابية بما فيها الفئة المحظوظة منهم، والمقصود الأكثر تعليما. لذلك يرى الشاب المستجوب أن هذه الوضعية تمثل حاضره ومستقبله. إنه يعيش البؤس والعجز ونقص الإمكانيات والهشاشة على جميع المستويات. وهذا الوضع يترك لدى الشاب شعورا بالغبن والحرمان مما يزعزع ثقته بنفسه ويشكك في خياراته وخاصة التعليمية وقد عبر عن ذلك المبحوث (ش/ح) بقوله "وكان الفلوس الي قريت بيهم شريت بيهم المعزة راني لا باس"[1].

إن تنامي ظاهرة البطالة وهشاشة الوضع الذي يعيشه الشباب اليوم وانعدام الثقة في البرامج والمشاريع والسياسات التنموية، وفقدان الأمل في المستقبل، كلها عوامل تساهم في تهميشهم وتعميق الإحساس بهامشيتهم. ولعل التصريح التالي لأحد المبحوثين أكبر دليل على الوضع الهش والزري الذي يعيشه أغلب شباب المنطقة حاليا حيث يقول الشاب (ش/ح) "(...) أنا عانيت من البطالة وخدمت عشرين خدمة بعد ما تخرجت وتحصلت على الإجازة سنة ما انضنش كان يجي نهار ونخدم"[1]. فالتربصات الكثيرة والمتكررة التي أجراها الشاب في مجالات ومؤسسات مختلفة، وخوض تجربه التكوين المهني سواء في المؤسسات العمومية أو المؤسسات الخاصة، أو الوظائف الوقتية والأعمال الصغرى الصدفية والمتكررة، تساهم مع مرور الزمن في تعميق يأس الشباب الباحث عن شغل وفقدان أملهم في الحصول على شغل قار مما يثير لديهم شعورا بالخوف والرعب من المستقبل، الذي يتجه نحو تأبيد حاضرهم البائس والمؤلم.

إزاء هذا الوضع الهش المصحوب بفقدان الأمل في المستقبل بل والخوف منه، يتخذ بعض الشباب جملة من الاستراتيجيات للخروج من هذا الوضع، وفي مقدمتها الهجرة مهما كان نوعها ونتائجها حتى ولو كانت خاتمتها الموت غرقا أثناء اجتيازهم للبحر.

ب-الاستقرار المهني: هناك فئة من الشباب المستجوب وتتمثل أساسا في بعض المتخرجين حديثا والطلبة، من ذوي التخصصات المطلوبة في سوق الشغل مثل الطب والصيدلة ترى أن مستقبلهم المهني مضمون، فالشغل هو قيمة مركزية أولية وطموح لهؤلاء الشباب ويرتبط تمثلهم للمستقبل بصورة العمل القار الذي يمكنهم من اكتساب مكانة اجتماعية، ويضفي أهمية على حياتهم الاجتماعية. وهذا يدل على وجود رابط متين بين المكانة المهنية والمكانة الاجتماعية وبالتالي سهولة الاندماج في التراتبية الاجتماعية، إذ يضمن الشغل الاعتراف بالفرد عموما والشاب على وجه خاص، كما يضمن تحقيق الحياة الأسرية، ويقود إلى الاستقلالية والحرية الفردية، ويحقق احترام الذات وتقدير الآخرين.

وانطلاقا مما تقدم نلاحظ أن التأكيد على خاصية الاستقرار في العمل هي الغالبة، فعدم الثبات والاستقرار تمنع كل تصور جدي للمستقبل. لذلك تتميز هذه الفئة من الشباب بتأجيل كثير من الرغبات والطموحات بل تكبتها في انتظار الاستقرار في العمل. فالشغل الذي ينتظره الشاب يحقق نتائجه المباشرة مثل الاعتراف الاجتماعي وتمكينه من بناء روابط وعلاقات اجتماعية وأسرية تمكنه من الاندماج وإعادة الاندماج. لذلك تتمثل هذه الفئة أن مستقبلها المهني قار ومضمون، وفي صفوف هؤلاء الشباب نجد بعض المبحوثين الذين يرون "أنهم سيحصلون على قروض ويبعثون مؤسساتهم الخاصة"[1]. وهناك من يرى "أنه يتعاطى مهنة لا يرغب فيها لأنها ليست من اختصاصه"[1].

ورغم ما يعبر عنه هذا النموذج من الشباب من تمثل لمستقبل مهني قار، فإن البعض منهم يعبر عن رغبته في الهجرة حيث يرى أحد المتخرجين حديثا من شعبه طب الأسنان أنه يفكر جديا في الهجرة لأن الحياة "صعبت" حيث يقول "العيشة في تونس صعبت بل مرارة"[1] لذلك نجده يخطط بجدية للهجرة بشتى الطرق.

ج - **الغموض:** ترى فئة هامة من الشباب المبحوث أن مستقبلها المهني "غير واضح"، وقد تكررت في اجاباتهم عبارات "لا أعرف"، بل "هو في علم الغيب"، "حسب المكتوب"، "المقدر بيه ربي يصير"[1] ... إنها فئة من الشباب تتصف ب"القدرية"[1].ولعل ذلك يعود إلى تجربه البطالة التي تتسم دائما بتراكم المعيقات والإقصاء والتهميش، وفقدان الموقع والمكانة والتهديد بالخروج عن الجماعة. مما يشعر الشباب بالفراغ وعدم جدواهم في المجتمع فيجبرهم على التسليم والإيمان بـ"المكتوب" والتسليم ب"القدر" تلك هي السمات السوسيولوجية المميزة للبطالة والعاطلين عن العمل.

وتأسيسا على ما سبق يتبين لنا أن الشباب العاطل يأخذ مسافة تجاه القيم والأخلاقيات الموجودة وهم يخلقون ويجربون أشكالا جديدة من الأدوار الاجتماعية بعيدة عن الأدوار المعتادة في عالم المشتغلين وأصحاب الأجور. وباختصار فالبطالة ليست فقط تجربه لأحد أشكال الإقصاء، إنما هي أيضا مخبر اجتماعي وفضاء للتجريب والخلق.[1] لذلك نجد الكثير من المبحوثين لاسيما المبحوثات يترددون على "المنجمين" و"المشعوذين" ويتابعون الأبراج الفلكية، وهو ما يفسر انتشار هذه الظاهرة بكثافة في مختلف وسائل الاتصال الجماهيري وفضاءات التواصل الاجتماعي، لاستجلاء مستقبلهم وكشف خباياه. لذلك تتمثل هذه الفئة مستقبلا يتسم بالغموض والضبابية لا يستطيعون الفعل فيه بل يجارون نسقه في انتظار ما سيسفر عنه القدر والمكتوب، "والمكتوب في الجبين لازم تراه العين" [1] حتى ولو كان الهجرة غير الشرعية المحفوفة بالمخاطر.

2- تمثلات الشباب لمستقبلهم الزواجي والأسري

بعد جمع المعطيات حول تمثل المستقبل الزواجي والأسري وتبويبها تحصلنا على ثلاث نماذج لإجابات المستجوبين:

أ- العزوبة: يتركز تمثل المستقبل عند هذه فئة من الشباب وخاصة لدى الذكور العاطلين عن العمل حول العزوبة. فالزواج في مجتمعنا الراهن لم يعد حتمية اجتماعية مثلما نجده لدى الأجيال السابقة كما أن العزوبة لم تعد عيبا اجتماعيا. إن الوضعية الصعبة التي يعيشها الشباب خلقت صعوبات وحواجز تعرقل زواج الشباب مما ساهم في تأخر سن الزواج وارتفاع نسبه العزوبة[1]. فالعوامل الاقتصادية وتحديدا تنامي ظاهرة البطالة تركت أثرا واضحا على الزواج، لذلك تشير نتائج البحث الميداني إلى أن تمثل المستقبل الأسري والزواجي عند هذه الفئة من المستجوبين يتركز على عدم الزواج خاصة عند الشباب العاطل أو الذي يعيش وضعية مهنية هشة وهو وضع يميز نسبه هامة من شباب المجتمع الراهن في تونس.

إن الوضعيّات الجديدة للشّباب كالبطالة وطول مدّتها، وعدم الثّبات والظّرفيّة في العمل والهشاشة، وانتشار التّعليم الخ...أخّرت سنّ الزّواج رغم أنّ النّضج البيولوجي لم يسجل تأخيرا[1]. لذلك تفرض عليهم العزوبة وتتمطط هذه المرحلة بسبب البطالة والهشاشة إلى أن تصبح العزوبة واقعا مفروضا عليهم. ولكن هناك من يعيش العزوبة كخيار ولعل ذلك يعود إلى ظهور أشكال جديدة من الحياة بين الشّباب ذكورا وإناثا، تتمّ في سرّيّة تامّة وكما لخص أحد المبحوثين هذا الوضع بقوله" الحليب موجود وعلاش نشري بقرة" وهو يعني أن العلاقات العاطفية والجنسية صارت متاحة ولا مبرر للزواج والتزاماته المتعددة. فالشّباب يسلك نوعا من السّلوك الجديد (مسكوت عنه) بين الشّباب (ذكور وإناث) مثل تنامي ظاهرة الصّداقات بين الجنسين وظاهرة الزواج العرفي وهي ظاهرة تعد حديثة العهد في مجتمعنا.

كما لا يمكن التغافل عن تأثير بعض الظواهر في مواقف وتمثلات الشباب المستجوب كتنامي مظاهر الفردانية التي بدأت تنتشر في المجتمع عموما وفي الأوساط الشبابية على وجه خاص، إضافة إلى تأثير بعض الوضعيات الاجتماعية العائلية التي مر بها بعض الشباب في مراحل الطفولة أو المراهقة كغياب أحد الوالدين بسبب الطلاق أو الهجرة... وفي هذا السياق لخص أحد المستجوبين الذي عاش محروما من والده منذ الخامسة من عمره وضعه ببيت شعر ل"أبي العلاء المعري"[1] قال أنه أوصى بكتابته على قبره" هذا ما جناه علي أبي وما جنيت على أحد"[1]. لذلك تتمثل هذه الفئة من المبحوثين مستقبلا يتسم بالعزوبة جبرا أو خيارا وعدم الاستقرار الأسري.

ب - الاستقرار الأسري: يتميز تمثل هذه الفئة للمستقبل بالزواج والاستقرار الأسري وينتشر هذا النموذج خاصة لدى الفتيات، فالزواج يعتبر حدثا هاما وأساسيا في حياة الشاب وخاصة الفتاة. فهو يعلن عن نهاية مرحلة في حياته وبداية أخرى.. فالزواج يمثل مرورا مفروضا، فهو مثمّن (فرحة العمر) ومتّفق عليه من طرف المجتمع (تعدد الطقوس الواجب القيام بها والخضوع لها)، خاصة عندما يكون ذلك في مجتمع يمنع كل شكل من أشكال المعاشرة خارج إطار الزواج. هذا النموذج من تمثل المستقبل الأسري الذي يتميز بالاستقرار الأسري ينتشر أساسا عند الفتيات المبحوثات ولعل ذلك يعود إلى الثقافة التي لازالت سائدة في المجتمع حيث لا تتحمل الفتاة عبئا ماديا كبيرا مقارنة بالشاب ولا يطلب منها رسميا الالتزام المادي رغم بعض التغيرات الحاصلة في هذه البنيات الثقافية. فالشاب الذكر هو الذي يتكفل بمصاريف الزواج وبناء الأسرة. لذلك كثيرا ما نجد الشاب يتزوج فتاة عاطلة بينما يندر أن تتزوج الفتاة شابا عاطلا. وبذلك يمكن القول إن الفتيات، انطلاقا من تمثّلهنّ لموقعهنّ الاجتماعي، نجدهن يتمثلن مستقبلهن مستقرا زواجيا وأسريا.

ومع ذلك يبقى الزّواج لدى كلا الجنسين، خطوة حاسمة وفاعلة تفصل بين مرحلتي الشباب والكهولة فهو عملية تتويج للمراحل السابقة وخاصة مرحلة العمل، خاصة في ظل مجتمع يرفع من شأن الزواج ويحط من قيمة العزاب والعزوبه. ومن أجل استيفاء شروط الايمان في الاسلام يجب على الفرد "إتمام نصف دينه" وذلك عبر الزواج. فالعازب في سن متأخرة "فاته الترن(القطار)" والمرأة العازبة "بايرة" أو "عانس"[1]...

لذا يرى العديد من المبحوثين، خاصة من الذين يتمثلون مستقبلا مهنيا مستقرا وخاصة الشباب المستقرين مهنيا أو الذين يدرسون اختصاصا مهما كالطب والصيدلة... أي الذين تتوفر لديهم الشروط المادية للزواج وبناء أسرة إضافة إلى فئة مهمة من الفتيات المبحوثات، أن مستقبلهم يتسم بالزواج والاستقرار الأسري.

ج - الضبابية: أصبح الزّواج مرتهنا بالدّخل المادّي للفرد وبقدرته الشّرائيّة يعني أن هناك ارتباطا فعليا بين مشروع الزّواج ومشروع الشغل ممّا يجعل الأوّل مشروطا بتوفّر الثّاني، ومؤجّلا باستمرار. فالضبابية التي تميز المستقبل المهني للشاب تنعكس على مستقبله الزواجي والأسري.

وتتجلى هذه الظاهرة خاصة لدى الفتيات المبحوثات مثلما أشرنا سابقا لازالت البنى السوسيوثقافية مؤثرة في الفعل الزواجي، فالفتاة في مجتمع البحث غير فاعلة في العملية الزواجية لأن المبادرة تكون للشاب الذي يقوم بالإجراءات الأولية للزواج لهذا السبب ترى الفتاة أن الأمر منوط بالمكتوب والقدر وعندما نسألها عن وضعها الأسري والزواجي تجيب "مازال ماجاش مكتوبي" أو "نستنى في مكتوبي"[1] فهي تلتقي مع الفئة أو النموذج "القدري" والانتظاري غير الفاعل في مستقبله، لذلك لاحظنا أنها أكثر إقبالا على المنجمين والأبراج الفلكية لاستجلاء الغموض والضبابية الذي يميز مستقبلها ولعل ذلك ما يفسر تمثلها لمستقبل أسري غامض وضبابي محكوم بالقدر والمكتوب.

3- تمثلات الشباب لمستقبلهم الإقامي

بعد جمع المعطيات حول تمثل المستقبل الإقامي وتبويبها تحصلنا على ثلاث نماذج لإجابات المستجوبين:

أ- التبعية: تتمثل فئة من الشباب المستجوب المستقبل السكني والإقامي بالتبعية وعدم الاستقلالية مما يعني أنهم يتمثلون مستقبلهم السكني مع العائلة أو أحد الأقارب أو الأصدقاء أي في تبعية سكنية. ولعله من المنطقي أن نربط بين الاستقلال الإقامي المتأخر نسبيا والصعوبات التي تعترض الشاب في سوق الشغل. فما يعيشه الشاب من بطالة ومن وضع مهني هش من شأنه أن يعيقه عن تحقيق الاستقلالية، ويبقيه في تبعية لذويه. وحتى وإن تحصل الشاب على مهنة وقتية أو غير ثابتة فهو لا يستطيع الاستقلالية لأنه يبقى مهددا بالبطالة وفقدان المورد المالي الذي يسمح له بالاستقلالية.

وهذا ما يدفعنا إلى القول إن البعد الاقتصادي يساهم بصورة فعالة في تأخير لحظة الاستقلالية السكنية للشاب. ولكن مع هذا لا يمكننا إغفال البعد الثقافي، فالدراسة الميدانية بينت لنا أن بعض الشباب الذين اشتغلوا وحققوا استقلاليتهم الاقتصادية لم يستقلوا إقاميا. وفي هذا الإطار يشير الشاب (ت/ع) إلى "أنه حقق استقلاليته الاقتصادية بل يساعد عائلته ماديا ولكن لا يستطيع الابتعاد عن أهله والاستقلال عنهم إلى درجة أنه يفكر في مواصلة الإقامة معهم بعد الزواج". ولعل ذلك يعود إلى البنيات الثقافية للمجتمع المحلي التي مازالت تراقب الشاب وتسيطر عليه، إلى درجة أنها تحدث توترات أسرية عندما يقرر الشاب الاستقلال الإقامي.

أما الفتيات فلا يعتبرن الإقامة مع العائلة عائقا، فالإقامة مع العائلة لديهن لا تنتهي إلا بالزّواج أو العمل في مناطق بعيدة عن العائلة. وبذلك يبدو البعد السوسيوثقافي للمجتمع المحلي في عين دراهم، فاعلا في الاستقلال الإقامي للشاب وخاصة للفتاة. إن الفتاة تظل مراقبه من طرف عديد الأطراف وأولها الأسرة فهي لا تستطيع الاستقلال الإقامي حتى وإن توفرت لها الإمكانيات المادية التي تخول لها ذلك، فحسب البنيات السوسيو-ثقافية المحلية يعتبر استقلال الفتاة سكنيا شكلا من أشكال الانحراف وفي هذا الإطار تقول (ل/ع):[1] خلال مقابلتنا لها "بالنسبة للسكنى عمري ما نخمم باش نسكن وحدي. كلام الناس برشة أنا في دارنا ما منعتش من كلام الناس فما بالك نعيش وحدي". ولا تختلف عنها كثيرا (س/ب)،[1] حيث ترى أن الفتاة لا تخرج من دارها إلا إلى دار زوجها.

إن الظرفية الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الشاب خاصة فيما يتعلق بالشغل، إضافة إلى البنيات السوسيوثقافية لمجتمع البحث كانت حاضرة بقوة في تمثلهم لمستقبل سكني وإقامي يتميز بالتبعية وعدم الاستقلالية، وهذه اللحظة تستوجب استقلالية اقتصادية وتحررا من البنيات السوسيوثقافية.

ب - الاستقلالية الاقامية:

تشير المعطيات النوعية المتحصل عليها أن هذه الفئة من الشباب تتمثل مستقبلها الاقامي في سكن مستقل إما بمفردها أو مع أسرتها بعد الزواج. فالاستقلال الإقامي يعتبر من اللحظات الهامة في استقلالية الشباب، وهو الذي يختم الاستقلاليات (الاقتصادية، الأسرية) ويبرهن على أن الشاب قادر فعلا على الدخول إلى عالم الكهولة ودائرة الفعل الاجتماعي.

وتتميز البنية الثقافية للمجتمع عموما ومجتمع البحث بوجه خاص بإعطاء أهمية قصوى للمسكن لا تختلف عن أهمية الشغل والزواج حيث يطلق عليه "دار الدنيا" و" قبر الحياة". وهو مجال للعمل مثلما هو مجال للترفيه، كما يعتبر مجالا للسلطة والفعل. بل يتحول الشاب إلى صاحب فضاء وبالتالي صاحب منزل أي صاحب سلطة. فهو "مولى الدار" أو "مولى البيت"[1] وهو مالك ذلك العالم ورب الأسرة التي سيكونها في ذلك الفضاء ويتكفل بإدارتها وتسييرها. إن المسكن هو مجال للفعل وهو مجال وسيط بين الممارسات والنشاطات الفردية والحياة الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، لذلك يمكن اعتباره مجالا لإعادة بناء وتشكيل حياة الفرد.[1]

إننا نجد أن هذه الفئة من الشاب تتمثل مستقبلا سكنيا مستقلا أين يتمتع الشاب بفضاء خاص يمتلكه ويمارس فيه فرديته، فيوظفه لتلبية رغباته واحتياجاته. وخاصة إذا لاحظنا أن بعض الشباب أصبحوا يمتلكون الجرأة على فرض فرديتهم والتعبير عنها، إذ نلاحظ ميلا متزايدا نحو إبراز هذه الفردية وتثمينها[1] وفي هذا الإطار تذكر فتاة مستجوبه أنها تخطط للاستقلال الإقامي فتقول "منذ مراهقتي وأنا أميل للاستقلالية ولكن أعلم جيدا أني إذا بقيت في "عين دراهم" فلا يمكنني ذلك بحكم عقلية أهالي المنطقة لذلك أجد أن الحل الوحيد هو العمل خارج المنطقة"[1].

يعتبر الاستقلال الإقامي والخروج من الأسرة، مرحلة هامة بالنسبة للفرد الشاب وللأسرة وخاصة الوالدين، إلا أن هذه الاستقلالية أو بالأحرى الرغبه في الاستقلالية تحمل معها بعض الصعوبات كما تتدخل فيها عديد العوامل لعل أهمها الوضعية المهنية والاجتماعية للشاب والبعد السوسيوثقافي للمنطقة. لذلك يعتبر الاستقلال الإقامي من الخطوات الهامة في حياة الشاب من أجل الخروج من السيطرة العائلية وتكوين إقامته الخاصة، وبالتالي السير في اتجاه تكوين أسرته.

ج -الضبابية: إن السكن أو المسكن بالنسبة للشاب لا يعتبر حجز مجال أو مكان فقط، بل هو جملة العلاقات والممارسات والأحلام والمشاريع التي تعبر عنها البنية النفسية والاجتماعية للفرد فتغيير المسكن أو الاستقلالية الإقامية والاستقلال في مسكن جديد مستقل عن الأسرة ما هو إلا إعادة تنظيم وترتيب للعلاقات والأفعال والتمثلات وتطلعات الفرد، ولدوره الجديد في المجتمع. وما دام الشاب يتوفر على ظروف الاستقرار الاقتصادي والمهني يبقى هذا الموضوع غامضا ودون رؤية واضحة لذلك تتمركز أجوبه فئة من الشباب المبحوث حول "لا أعرف" "كل شيء بالمكتوب" " المقدر بيه ربي يصير"[1] وهناك من المبحوثين من ربط الاستقلال الإقامي بالحصول على دخل يسمح له بتحقيق الاستقلالية، فالإخفاق أو النجاح في امتلاك مصدر دخل قار، ينعكس آليا على الوضعية السكنية للشاب.

ولكن هذا لا ينفي وجود العديد من الشباب يعيشون استقلالية غير مستقرة، والمقصود هنا الوضعية التي يعيشونها في إطار الشغل الهش أي الشغل الوقتي والموسمي، لذلك يعبر البعض منهم عن هذه الوضعية بمقولة نابعة من التراث

الشعبي " عندي عشة ومعيزات وين يجي الليل نبات" وهو تعبير عن سلوك يتسم بالارتجال والآنية دون رؤية مستقبلية واضحة وتأكيد على عدم الاستقرار وعدم دراية مسبقة بمقر الإقامة وبالمستقبل السكني.

ولكن لا يمكن الاقتصار على البعد الاقتصادي في تفسير غموض المستقبل الإقامي بل يمكن الأخذ بعين الاعتبار البعد السوسيوثقافي للمجتمع المحلي، فقرار الاستقلالية الإقامية لا يعود إليهم وإنما للعائلة وخاصة بالنسبة للفتيات حيث ينظر إلى الشباب الذين يستقلون إقاميا عن أسرهم على أنهم غير أسوياء وعاقين وأن تلك الممارسة غير أخلاقية. فالعائلة في مجتمع البحث لا تزال توجه الشاب اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وفي هذا الإطار يرى "أليفي قالان" "GALLAND.O" أنّ العائلة وتحديدا الوالدين يتمسّكان باستمرار إقامة الشّباب معهما ورفض استقلاليّتهم حتى يشعرا بفاعليّتهما وجدواهما وأنّهما لايزالان مهمين في حياة الشاب[1]. مما يفسر أن المستقبل الإقامي ليس من مشمولاتهم بل فعل صادر عن آخرين أو بالأحرى متروك للظروف والمكتوب.

تفرض الثقافة المحلية على الشاب وخاصة الفتاة أن يستقر مع عائلته إلى حد الزواج لأن الاستقلالية الإقامية لا يفرضها إلا الزواج أو الهجرة أو النزوح من أجل العمل أو الدراسة بعيدا عن مكان إقامة العائلة، لذلك تبقى هذه الأخيرة مشروطة بالخطوات المذكورة ويكتنفها نفس الغموض الذي يحيط بالخطوات التي سبقتها.

على سبيل الختم

يتأسس تمثل المستقبل عند الشباب المبحوث على ما يعيشه في الواقع بأبعاده الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالسياق المجتمعي الرهن الذي يعيش في ظله شباب اليوم لا ينسجم مع تطلعاتهم وانتظاراتهم خاصة إذا اعتبرنا أن الشغل بوصفه القاعدة التي تتأسس عليه الوضعية الاقتصادية للشاب يكاد يكون منعدما. فقد لاحظنا انتشار البطالة في صفوف الشباب المبحوث بكافة أصنافه ذكورا وإناثا، متعلمين وغير متعلمين حيث لم يسلم منها حتى الحاصلين على أعلى الشهائد كالماجستير والدكتوراه. وهو ما تؤكد الإحصائيات الرسمية إذ بلغت نسبه البطالة 14%من السكان النشطين توزعت على 22،2% من الإناث و11.4% من الذكور[1]. فالبطالة لم تعد مرحلة ظرفية بل أصبحت واقعا قائما يسم مرحلة الشباب التي تتميز بالهشاشة التي تصاحب حياة الفرد الشاب لفترة طويلة من حياته مما يؤكد أن أغلب الشباب يعيشون الهشاشة ويتزامن ذلك مع تمثل لمستقبل ضبابي ودون أفق أو مخرج.

فالبطالة هي عامل يعيق الاستقلالية ويكرس التبعية بأنواعها الاقتصادية والسكنية وغيرها، ففي كل المجتمعات وفي كل الأجيال تقريبا يستمر الشباب العاطل الذي لا يتوفر بعد على مورد اقتصادي، في العيش مع أسرهم. وبهذا فالاستقلالية المادية تمثل مرحلة أولية وسببا أساسيا في الاستقلالية الإقامية. رغم وجود العديد من الشباب الذين يحققون استقلالية هشة وغير مستقرة قبل الاستقلالية النهائية خاصة الذين يعيشون هشاشة شغلية كالشغل الوقتي والموسمي. فصورة الشّاب العامل صغير السّنّ أصبحت نادرة الوجود. إن الدراسة والتكوين وإعادة التكوين والتربّصات والخدمة العسكرية... ساهمت في تأخير الاندماج المهني للشاب والاستقلالية الاقتصادية، وبالتالي ساهمت في تأخير باقي الاستقلاليات كالزواج والسكن.

ولعل ذلك ما يفسر تراجع إقبال الشباب على الزواج وبناء أسرهم الخاصة حيث بينت الإحصائيات الرسمية ارتفاع معدل سن الزواج الأول سواء عند الذكور أو الإناث.[1] مما خلق سلوكات ونمط عيش شبابي يختلف عن نمط عيش الأجيال السابقة فعدد هام من الشباب التونسي أصبح يعيش اغترابا أي عدم التطابق بين التنشئة الاجتماعية في الأطر العائلية والمدرسية من ناحية، وما يعيشه في الواقع المجتمعي خاصة عندما يتخرج ويواجه البطالة والتهميش من ناحية أخرى وما يحتاجه من إشباع لحاجات بيولوجية ونفسية واجتماعية. ولعل التعبيرات الثقافية الشبابية المتنوعة ك"الهيب هوب" ممثلا في "الراب" و"القرافتي" و"الرقص" كثقافة ونمط عيش شبابي خير دليل على ذلك.[1]

أمام هذا الواقع، وما يتمثله من مستقبل، يلجأ الشاب إلى صياغة استراتيجيات متعددة ومتنوعة[1] نذكر منها الهجرة غير الشرعية كاستراتيجيا شبابية للخروج من دائرة البؤس والشقاء والألم "ما ينجي المر كان الأمر منه"، "داوي الداء بالداء"[1] ولتحقيق مستقبل مهني وأسري وإقامي مغاير وأفضل من المستقبل المتمثل.

تعتبر الهجرة غير الشرعية بأنواعها[1] ظاهرة شبابية عامة... وقاسما مشتركا بين مختلف الفئات الشبابية. فجل الشباب ذكورا وإناثا يشتركون في الرغبه في الهجرة مع أن الشاب يشعر بوطأة البطالة أكثر من الفتاة، وانتشرت في كافة المستويات التعليمية بمن فيهم أصحاب الشهائد العليا خاصة بعد أن فقدت هذه الأخيرة قيمتها في بعض الاختصاصات ، كما تعتبر ظاهرة حضرية وريفية فأمام صعوبه بل واستحالة الاندماج المهني لمختلف الفئات الشبابية في مجتمعهم فإنهم يتخذون الهجرة غير الشرعية والبحث عن الرزق خارج الوطن كاستراتيجيا للخروج من دائرة البطالة والتهميش والدخول في الحياة[1] واحتلال موقع في دائرة الفعل.

ولعل هذا ما تعبر عنه التعبيرات الثقافية وخاصة موسيقى "الراي"[1] و"الراب" التي كثيرا ما تتغنى بالحرقة التي ترى فيها ملاذا ووسيلة للخروج من دائرة الخصاصة الحرمان والتهميش واستراتيجيا لتحقيق آمالهم وانتظاراتهم المستقبلية[1] فأمام ما يعيشه الشاب من بطالة وتهميش وإقصاء وحرمان، وتمثله لمستقبل صعب وغامض خال من كل أمل في تحقيق الأفضل، نجده يبحث عن الهجرة غير الشرعية بكافة أنواعها.

إن تمثل المستقبل عند الشباب المبحوث يحيلنا إلى التخلي عن اليقينيات حيث كان المسار الفردي والجمعي عند الأجيال السابقة محددا سلفا ويتميز بخط واضح ومعلوم يتدرج من الدراسة، إلى المهنة، فالزواج وتكوين أسرة، والاستقلال السكني. إلا أن شباب المجتمع الراهن يعيش مرحلة اللاخطية واللايقين فالمستقبل عندهم، غامض ودون منفذ بل هو تعبير عن الأزمة... أما المستقبل في البلدان الجاذبة وخاصة الأوروبية فهو الحل الذي سيخرجه من الأزمة، إنها مجال للأمن الاجتماعي والازدهار والرفاه الاقتصادي مثلما جاء في شهاداتهم.

ويبقى تمثل المستقبل مؤشرا مهما لتحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية فهي مدفوعة بتمثل لمستقبل ضبابي ودون أفق في المجتمع الدافع وغد أفضل أو "غدوة خير"[1] في المجتمع المستقبل. فهناك سيحصل على العمل ويتزوج ويتحصل على مسكنه الخاص و"يبني مستقبله" وبذلك يحقق ما فقده في مجتمعه كالاستقلالية والاعتراف الاجتماعي وتحقيق الذات والاندماج الاجتماعي، وهو ما لا يمكن تحقيقه إذا بقي في وطنه.

المراجع

المراجع بالعربية

الكتب

مكي رجاء، (1995) مقاربه نفس-اجتماعية للمجال السكني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1995.

الرسائل

السعداوي نورالدين، تمثلات المعلّمين لمهنة التعليم وانتظارات المجتمع من المدرسة على ضوء متطلبات العولمة، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، السنة الجامعية 2018- 2019.

المراجع بالفرنسية

الكتب

1- Abric, Jean -Claude. (1994) Pratiques sociales et représentations, Paris : PUF.

2-Barjot, Guy, Franssen, Abraham. (1995) Les jeunes dans la compétition culturelle, Paris : PUF.

3-Bauby, Pierre, Gerber Thierry (1996). Singulière jeunesse plurielle, les jeunes des années1990 et leurs mobilisations, Paris : éd. PUBLISUD.

4-Bévillard, Sandra. (1998) Comprendre les jeunes : Rupture et émergence d'une nouvelle culture, Lyon : Chronique sociale.

5-Bourdieu, Pierre. (1984) La jeunesse n'est qu'un mot, in question de sociologie, Paris : éd. De Minuit.

6-DURKHEIM, Emil. (1962) Représentations, individuelles et Représentations collectives, Paris : PUF.

7-Elias, Norbert. (1996) Du temps, Fayard, Paris.

8-Foucault, Michel. (1990) Les mots et les choses, Paris : Gallimard.

9-Galland Olivier (1991). Sociologie de la jeunesse, Paris : Armand Colin.

10- Gil, Pronovost. (1996) Sociologie du temps, Paris -Bruxelles, De Boeck université.

11-Institut National de la Statistique (2014). Recensement général de la population et de l'habitat.

12-Jodelet, Denise (1989). Les représentations sociales, Paris : PUF,

Mercure, Daniel. (1995) les temporalités sociales, Paris : Le Harmattan.

13-Moscovici, Serge. (1961) La psychanalyse, son image et son public, Paris : PUF,

14-SCHEHER, Sébastien (1999). La vie quotidienne des jeunes chômeurs, Paris : PUF,

15-Sue, Roger (1994). Temps et ordre social : sociologie des temps sociaux, Paris : PUF.

المقالات

1-El harras, Mokhtar (1995). "L'étudiant et sa famille", in Jeunesse estudiantine marocaine, valeurs et stratégies, publication de la faculté des lettres et des sciences humaines, Rabat., P61.

2-GALLAND, Olivier (2000), "Entrer dans la vie adulte : des étapes toujours plus tardives mais resserrées", in économie et statistique, INSEE, n° 337-338, Paris : 7/8. P 18.

3-Jemai, Taoufik. Reconstruire la société : un challenge pour les jeunes en Tunisie

4-René, Jean-François. (1993)La jeunesse en mutation : D'un temps social à un espace social précaire, in : Sociologie et sociétés, vol. 25, n°1, printemps, p.153-171

5-Zghal, Abdelkader(1984). Notes pour un débat sur la jeunesse Arabe, in : Jeunesse et changement social, Cahiers du C.E.R.E.S : Série sociologique, n°10,

المو اقع الالكترونية

1-Institut National de Statistique(2019)Recensement général de la population et de l'habitat de 2014 : Evolution de la population active en chômage selon le sexe, [En ligne], http://www.ins.tn/fr/themes/emploi, consulté le 20-02-

2-Nieuwenhuyse, H.J, Lemay, A-M, Cottinet, S. (1999Les représentations sociales de l'avenir chez les jeunes Québécois) rapport final présenté à la société ERE Éducation, Québec: Université Laval: Département de Sociologie, 1999,P8, (Enligne), http://www.cms.fss.ulaval.ca/upload/soc/fichiers/represent.pdf, consulté le 08/01/2020.

العوامل المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني في الضفة الغربية من وجهة نظر الشباب أنفسهم

د. عصام حسني الأطرش

جامعة الاستقلال/ فلسطين

البريد الالكتروني

Esam_al_atrash@yahoo.com

الملخص:

هـدفت هـذه الدراسـة التعـرف على العوامـل المؤديـة إلى هجـرة الشـباب الجـامعي الفلسـطيني في الضـفة الغربيـة، كمـا هـدفت إلى التعـرف على العوامـل الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة والسياسـية المؤديـة إلى هجـرة الشـباب الجـامعي في الضـفة الغربيـة، وقـد اسـتخدم الباحـث في دراسـته المـنهج الوصـفي، وقـد تمثـل مجتمـع الدراسـة بالشـباب الجـامعي في الضـفة الغربيـة مـن الفئـة العمريـة (18-29) عامـا، كمـا تمثلـت عينـة الدراسـة (356) مـن الشـباب الجـامعي في الضـفة الغربيـة، وقـد تمثلـت أداة الدراسـة باسـتبانة تـم تصـميمها لجمـع البيانـات والمعلومـات، وقـد توصـلت الدراسـة إلى مجموعـة مـن الاسـتنتاجات أبرزهـا أن العوامـل الاقتصـادية أكثـر العوامـل المؤديـة إلى هجـرة الشـباب الجـامعي في الضـفة الغربيـة، تليهـا العوامـل السياسـية، تليهـا العوامـل الاجتماعيـة والثقافيـة، حيـث تعتبـر البطالـة أبـرز العوامـل الاقتصـادية، بينمـا يعتبـر التعلـيم أبـرز العوامـل الاجتماعيـة والثقافيـة، بينمـا يعتبـر انتشـار الفسـاد أبـرز العوامـل السياسـية، وقـد أوصـت الدراسـة بضـرورة دعـم وزارة الريـادة والتمكـين التي اسـتحدثتها الحكومـة الفلسـطينية لتـوفير فـرص عمـل للشـباب الجـامعي، وضـرورة توعيـة الشـباب الجـامعي بمخـاطر الهجـرة على المجتمع الفلسطيني، كما أوصت الدراسة بضرورة إيجاد إرادة سياسية لمكافحة ظاهرة الفساد في الضفة الغربية.

كلمات مفتاحية: **العوامل، الهجرة، الشباب الجامعي، الضفة الغربية.**

Factors leading to the migration of Palestinian university youth in the West Bank from the perspective of young people themselves

Abstract:

This study aimed to identify the factors leading to the migration of Palestinian university youth in the West Bank, as well as to identify the economic, social, cultural and political factors leading to the migration of university youth in the West Bank. The researcher used the descriptive method in his study. The study sample consisted of (356) university youth in the West Bank. The study tool was a questionnaire designed to collect data and information. Most economic factors leading to the migration of university youth in the West Bank, followed by political factors, followed by social and cultural factors, where unemployment is the most important economic factors, while education is the most important social and cultural factors, while the prevalence of corruption is the most prominent political factors, the study recommended the need to support the Ministry Leadership and empowerment created by the Palestinian government to provide job opportunities for university youth, and the need to raise the awareness of university youth about the dangers of migration on Palestinian society, the study also recommended the need to find a political will to combat the phenomenon of corruption in the West Bank.

***Key words*: factors, migration, university youth, West Bank.**

مقدمة

تمثل الهجرة ظاهرة اجتماعية، تشكلت مع الوجود الإنساني منذ القدم وقد عرف التاريخ إنسانية كثيرة، وقد ساهمت الهجرة في إيجاد التعدد الثقافي بين العديد من الشعوب، بل ساهمت في تكوين وبناء كثير من المجتمعات ولم تكن دوافعها اقتصادية أو معيشية بل هناك العديد من المبررات الأخرى كالحروب والأحداث الطبيعية والاضطهاد السياسي والديني. (ارفيدة، 2017: 265)، وتعد الهجرة مشكلة العصر الحالي ومشكلة العالم ولكنها تتفاوت من بلد إلى اخر، إذ يقوم الفرد أو الجماعة بالانتقال من موطنه ومسقط رأسه إلى بلد اخر بنية البقاء والاستقرار في المكان الجديد ليس لغرض زيارة او تنزه، ولكن للبحث عن مستوى معيشي أفضل. (القتيبيوي، 2015: 12)

ويعد الشباب في أي مجتمع من المجتمعات عصبه، وصناع مستقبله، وحجر الأساس لبناء مجده، كونهم أكثر الفئات حيوية ونشاطا وقدرة على الإنتاج والعمل، ولديهم روح البذل والعطاء، ومن يتولون الدفاع عنه، ولهم خصائصهم وسماتهم التي تميزهم عن غيرهم، وهم بحاجة إلى الرعاية والعناية، ومن ثم اتجهت برامج التنمية نحوهم لمكانتهم في السلم المجتمعي. (مرتجي، 2017: 34)

ومن المعروف أن لكل مرحلة من مراحل النمو حاجات ومتطلبات نفسية ومادية لا بد من تلبيتها وإشعار من هم في هذه المرحلة باهتمام المجتمع بتلبيتها، والشباب مرحلة من هذه المراحل لها متطلبات وحاجاتها وغالبا تنشأ المشكلات بسبب عدم تلبية تلك الحاجات والمتطلبات. (حكيمة، 2011)

ويعتبر الخريجون الشباب من أكثر فئات المجتمع تطلعا نحو المستقبل، ومن ثم فإنهم أكثر عرضة للإحباطات والصراع، وخاصة بعد تفشي البطالة وتدني مستويات المعيشة مما يؤدي إلى ردود متباينة بينهم، وفي كثير من الأحيان لا تجد نسب كبيرة من هؤلاء الخريجين فرص العمل المناسبة التي تبحث عنها دوما، ولذا ارتفعت معدلات البطالة بين الخريجين الجدد وارتفع عدد فرص العمل المطلوب توفيرها سنويا من الحكومات. (عبد اللطيف، 2011: 3203)

إشكالية الدراسة

تعتبر هجرة الشباب الخريجين من أكثر الظواهر الاجتماعية التي تؤثر سلبا على تقدم المجتمع وتطوره في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والرياضية، لما يتمتع به الشباب الخريجين من إمكانيات وقدرات ومؤهلات علمية ستنزف وتستفيد منها الدول المهاجر إليها، ووفق للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بلغ معدل البطالة بين الخريجين الشباب في فلسطين (15-29 سنة) من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى 58% خلال العام 2018 (40% للذكور، و73% للإناث)، مقارنة مع 45% في العام 2008 (37% للذكور، و54% بين الإناث)، كما بلغت نسبه الشباب (18-29 سنة) في فلسطين نحو 23% من إجمالي السكان (1.13 مليون)؛ وبلغت نسبه الجنس بين الشباب بواقع 105 شباب لكل 100 شابه؛ علما بأن تقديرات عدد السكان في فلسطين منتصف العام 2019 تشير إلى أن إجمالي عدد السكان بلغ نحو 4.98 مليون، مع العلم أيضا أن نسبه الشباب كانت أيضا نحو 23% في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

وقد أشارت العديد من الدراسات (علوان، 2018) (مرتجي، 2017) (عياش، 2016) (حلس، 2016) (غرايبه، 2015) إلى العوامل المؤدية إلى هجرة الكفاءات إلى الخارج، وعليه تكمن إشكالية الدراسة في التعرف على العوامل المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني في الضفة الغربية من وجهة نظر الشباب أنفسهم.

أسئلة الدراسة

حاوت هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما العوامل الاقتصادية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني في الضفة الغربية من وجهة نظر الشباب أنفسهم؟
- ما العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني في الضفة الغربية من وجهة نظر الشباب أنفسهم؟
- ما العوامل السياسية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني في الضفة الغربية من وجهة نظر الشباب أنفسهم؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من الناحية النظرية كونها من الدراسات القليلة التي تطرقت إلى فئة هامة من فئات المجتمع وهي الشباب الجامعي، حيث تطرقت هذه الدراسة للتعرف على العوامل التي تدفعهم في الهجرة وترك بلادهم، كما تكمن أهمية الدراسة من الناحية العملية في كونها ستساعد أصحاب اتخاذ القرار في النظام السياسي الفلسطيني وخصوصا الحكومة الفلسطينية في التعرف على العوامل التي تؤدي في الشباب الجامعي في الهجرة إلى الخارج وترك بلادهم، مما سيمكن الحكومة من وضع البرامج والسياسات المناسبة للحد من هذه الظاهرة.

أهداف الدراسة

تحاول هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على العوامل الاقتصادية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني في الضفة الغربية من وجهة نظر الشباب أنفسهم.
- تحديد العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني في الضفة الغربية من وجهة نظر الشباب أنفسهم.
- تحديد العوامل السياسية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني في الضفة الغربية من وجهة نظر الشباب أنفسهم.
- توضيح مفهوم الهجرة والمصطلحات المرتبطة بها.
- التعرف على أشكال الهجرة.

مصطلحات الدراسة

الهجرة لغويا: انتقال الإنسان من حال إلى حال، أو ترك الأرض إلى أرض أخرى، وتعني الهجرة الانتقال عامة، أي الانتقال من منطقة إلى منطقة أخرى بقصد الإقامة الدائمة. (الرازي، 1984: 790)

الهجرة: الانتقال الفيزيائي للفرد أو جماعة من منطقة إلى أخرى أو من قرية إلى مدينة بقصد تغيير دائم نسبيا لمكان الإقامة. (عبد النور، 2014: 16)، كما عرفتها منظمة الأمم المتحدة بأنها النقلة الدائمة أو الانتقال الدائم إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعدا كافيا. (غانم، 2002: 170)، كما تم تعريفها بأنها انتقال أفراد أو جماعات من بيئتهم الأصلية إلى بيئة أخرى بشكل دائم نسبيا لأغراض معينة، (نصيرة، 2011: 142) كما عرفها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بانتقال الشخص أو الأسرة بالكامل من تجمع سكاني إلى اخر أو من دولة إلى دولة أخرى، بشرط أن يجتاز الفرد هذا التجمع أو الدولة، وأقام أو ينوي الإقامة في

مكان الوصول حتى لو قام بفترات زيارة بسيطة إلى مكان اخر. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011: 26)

هجرة الكفاءات: الانتقال الإرادي أو القسري لذوي الشهادات العلمية العالية والخبرات الفنية من دولة إلى دولة أخرى، سواء أدرسوا في وطنهم أم في خارجه، بحيث يحقق لهم استقرارهم في الخارج بشكل دائم الاندماج في البيئة الاجتماعية والعلمية والاقتصادية لمجتمع المهجر. (عفارة، علاء الدين، 2005: 23)

هجرة الأدمغة: تحويل عالمي للموارد البشرية بشكل رأسمال بشري وتطال إجمالا هجرة ذوي الكفاءات العالية من المتعلمين من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، ويشمل هؤلاء إجمالا وليس حصرا المهندسين والأطباء والعلماء وغيرهم من أصحاب الكفاءات العالية والشهادات الجامعية. (حلس، 2016: 118)

التعريف الإجرائي للشباب الجامعي: الشباب الحاصل على مؤهل علمي جامعي من ضمن الفئة العمرية (18-29) سنة.

منهج الدراسة

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وهذا يعود لملاءمة المنهج المتبع لطبيعة الدراسة، والمنهج التحليلي الوصفي قائم على دراسة الظواهر كما في الواقع، فإنه يقوم على دراسة المعطيات والظواهر بشكل واقعي ومن ثم يعبر عنها تعبيراً كمياً يبين فيه حجم الظاهرة ومقدارها إلى جانب أنه يعتمد على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا وافياً بهدف استخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج وتعميمات عن الظاهرة محل الدراسة.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من الشباب الجامعي في الضفة الغربية من ضمن الفئة العمرية (18-29) سنة.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (356) من الشباب الجامعي في الضفة الغربية، تم اختيارهم بأسلوب العينة العرضية.

أداة الدراسة

قام الباحث بتصميم وتطوير الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وذلك بعد الاطلاع ومراجعة الأدب النظري والأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، وقد تكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من ثلاث محاور، الأول يتعلق بالعوامل الاقتصادية، والثاني يتعلق بالعوامل الاجتماعية والثقافية، والثالث يتعلق بالعوامل السياسية.

صدق الأداة

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والمختصين في مجال علم الأداة للتأكد من صلاحية اداة الدراسة وقابليتها والذين أبدوا ملاحظاتهم حول الاستبانة لتظهر بشكلها النهائي.

جدول 1. نتائج معامل ثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)

المقياس	عدد الفقرات	قيمة Alpha
العوامل الاقتصادية	8	0.733
العوامل الاجتماعية والثقافية	8	0.743
العوامل السياسية	8	0.666
الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة	24	0.701

ويتضح من الجدول (1) أن معاملات ثبات الاستبانة على المحاور الثلاث تراوحت بين (0.666- 0.743) وفيما يتعلق بالثبات الكلي لفقرات الاستبانة فقد بلغ (0.701) وجميعها معاملات ثبات مقبولة وتفي بأغراض الدراسة الحالية.

مفتاح التصحيح

درجات الاستجابة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
درجة الاستجابة	5	4	3	2	1
المتوسط الحسابي	4.21-5.0	3.41-4.20	2.61-3.40	1.81-2.60	1-1.80

إجراءات الدراسة

تم إجراء الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- تم إعداد اداة الدراسة بصورتها النهائية.
- تم تحديد أفراد مجتمع الدراسة.
- قام الباحث بتوزيع اداة جمع البيانات على مجتمع الدراسة.
- جمع البيانات وتبويبها.
- استخدام برنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل البيانات واستخراج النتائج.

المعالجات الإحصائية

- تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقدير الوزن النسبي لفقرات الاستبانة.
- تم استخدم معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لحساب الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة.

عرض النتائج ومناقشتها

أولا: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي نصه ما العوامل الاقتصادية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني في الضفة الغربية من وجهة نظر الشباب أنفسهم؟

وللإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث الأوساط الحسابية والنسب المئوية والتقديرات لكل فقرة والدرجة الكلية، والجدول رقم (2) يبين هذه النتائج.

حيث يتضح من الجدول رقم (2) أن الدرجة الكلية للعوامل الاقتصادية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي جاءت بدرجة (كبيرة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,95) ونسبه مئوية بلغت (79%)، كما تبين أن أكثر العوامل الاقتصادية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني (**البطالة**)، تليها (**تحسين مستوى المعيشة**)، بينما كانت أقل العوامل الاقتصادية (**الركود الاقتصادي**).

جدول 2. الأوساط الحسابية والنسب المئوية والتقديرات لفقرات العوامل الاقتصادية

الترتيب	الفقرة	الوسط الحسابي	النسب المئوية	التقدير
1	البطالة	4.35	%87	كبيرة جدا
2	الفقر	4.00	%80	كبيرة
3	تدني الأجور	3.75	%75	كبيرة
4	غلاء الأسعار	3.60	%72	كبيرة
5	تحسين مستوى المعيشة	4.25	%85	كبيرة جدا
6	ظروف العمل الصعبة	3.90	%78	كبيرة
7	الركود الاقتصادي	3.55	%71	كبيرة
8	عوامل الجذب من الدول المهاجر إليها	4.20	%84	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.95	%79	كبيرة

ويعزو الباحث حصول البطالة على أكثر العوامل الاقتصادية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي إلى النسبه المرتفعة لبطالة الخريجين، حيث بلغ معدل البطالة بين الخريجين الشباب في فلسطين (15-29 سنة) من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى 58% خلال العام 2018 (40% للذكور، و73% للإناث)، ومن المعروف أن الشباب الخريجين بحاجة إلى فرص عمل من أجل بدء مستقبلهم، ففي حال لم تتوافر هذه الفرص سيتجهون للبحث عنها في دول أخرى من الممكن أن توفر لهم هذه الفرص، وهو ما يتفق مع دراسة (حلس، 2016) (غرايبه، 2015) (علوان، 2018)، وإدراكا لأهمية توفير فرص للشباب، استحدثت الحكومة الفلسطينية وزارة الريادة والتمكين، التي يعتبر أبرز مهامها توفير فرص عمل للشباب.

كما جاءت فقرة تحسين مستوى المعيشة بالمرتبة الثانية، على أساس أن الشباب الجامعي بحاجة إلى تحسين وضعهم المعيشي، وذلك لعدة اعتبارات تتعلق بتدني الأجور، وغلاء الأسعار والمعيشة، مما يضطر في الشباب الخريجين البحث أن فرص عمل توفر لهم حياة معيشية أفضل، على اعتبار أن الدول المهاجر إليها تقدم أجورا مرتفعة مقارنة بالأجور التي يتحصل عليها الشباب في فلسطين، فالشاب الجامعي في هذه المرحلة بحاجة إلى بناء منزل وبحاجة إلى الزواج، فالهجرة توفر له ذلك في وقت أقصر، هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة، (هاجو، 2010)، (فرجاني، 2000) (حجازي، 2017).

ثانيا: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي نصه ما العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني في الضفة الغربية من وجهة نظر الشباب أنفسهم؟

وللإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث الأوساط الحسابية والنسب المئوية والتقديرات لكل فقرة والدرجة الكلية، والجدول رقم (3) يبين هذه النتائج. حيث يتضح من الجدول رقم (3) أن الدرجة الكلية للعوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي جاءت بدرجة (كبيرة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,65) ونسبه مئوية بلغت (73%)، كما تبين أن أكثر العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني (**التعليم**)، تليها (**البحث عن حياة أفضل**)، بينما كانت أقل العوامل الاقتصادية (**العزلة الاجتماعية**).

جدول 3. الأوساط الحسابية والنسب المئوية والتقديرات لفقرات العوامل الاجتماعية والثقافية

الترتيب	الفقرة	الوسط الحسابي	النسب المئوية	التقدير
9	علاقات القرابه مع الدول المهاجر إليها	3.50	%70	كبيرة
10	التعليم	4.10	%82	كبيرة
11	هجرة الأقليات الدينية	3.75	%75	كبيرة
12	الهروب من المشاكل الأسرية	3.40	%68	متوسطة
13	البحث عن حياة أفضل	3.90	%78	كبيرة
14	العزلة الاجتماعية	3.30	%66	متوسطة
15	العلاج	3.85	%77	كبيرة
16	سوء الحالة النفسية للشباب الفلسطيني	3.45	%69	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.65	%73	كبيرة

يرى الباحث أن حصول التعليم على أكثر العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني، على اعتبار أن الشعب الفلسطيني من أكثر شعوب العالم تعليما، وبالتالي يبحث الشباب الجامعي على إكمال دراستهم العليا في الخارج، للعديد من الاعتبارات، أولها يتعلق بعدم وجود دراسات عليا في كافة التخصصات في فلسطين، بالإضافة إلى نوعية التعليم المختلف في دول اوروبا وأمريكا، بالإضافة إلى وجود العديد من الدول الشقيقة والصديقة التي تقدم للشباب الفلسطيني منح دراسية لإكمال دراستهم العليا فيها، بالإضافة إلى مجانية التعليم في بعض الدول المهاجر إليها، كما يعتبر التعليم بالنسبة لبعض الشباب فرصة للهروب من الواقع الذي يعيشونه، حيث يعتبر التعليم وسيلة للهجرة، وهو ما يتفق مع دراسة (مرتجي، 2017).

كما جاءت فقرة البحث عن حياة أفضل بالمرتبة الثانية، فالشباب الجامعي بحاجة إلى حياة يتمتع بها بقدر من الحرية ونظام اجتماعي يساعدهم على الانجاز والإبداع والتعبير عن كافة المشاكل التي تواجههم، فالنظام الاجتماعي السائد في الفلسطيني والذي يعتمد في أساسه على القيم والعادات الاجتماعية التي تكرس دور الأسرة والعائلة والقبيلة في ضبط الأبناء، هذا الأمر الذي لا يتناسب في بعض الأحيان مع تطلعات الشباب الجامعي الذي لا يريد للنظام الاجتماعي التقليدي السائد في فلسطين أن يقيد طموحاتهم، وبالتالي البحث عن حياة أفضل في ظل نظام اجتماعي يقدس الفرد ويقلل من أهمية الجماعة، هو ما يبحث عنه الشباب الجمعي، وهو ما يجدونه في العديد من الدول التي يهاجرون إليها، وهو ما يتفق مع دراسة (البرواوري، 2018) (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)

ثالثا: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي نصه ما العوامل السياسية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني في الضفة الغربية من وجهة نظر الشباب أنفسهم؟

وللإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث الأوساط الحسابية والنسب المئوية والتقديرات لكل فقرة والدرجة الكلية، والجدول رقم (4) يبين هذه النتائج.

يتضح من الجدول رقم (4) أن الدرجة الكلية للعوامل السياسية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي جاءت بدرجة (كبيرة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,93) ونسبه مؤية بلغت (78.7%)، كما تبين أن أكثر

العوامل السياسية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني (**انتشار ظاهرة الفساد**)، تليها (**الانقسام السياسي الفلسطيني**)، بينما كانت أقل العوامل الاقتصادية (**ضعف التمكين السياسي**).

جدول 4. الأوساط الحسابية والنسب المئوية والتقديرات لفقرات العوامل الاجتماعية والثقافية

الترتيب	الفقرة	الوسط الحسابي	النسب المئوية	التقدير
17	الاحتلال الإسرائيلي	4.10	%82	كبيرة
18	الانقسام السياسي الفلسطيني	4.20	%84	كبيرة
19	ضعف التمكين السياسي	3.45	%69	كبيرة
20	انتهاكات حقوق الإنسان	3.80	%76	كبيرة
21	القيود على حرية التعبير	3.85	%77	كبيرة
22	انتشار ظاهرة الفساد	4.25	%85	كبيرة جدا
23	الإقصاء السياسي	3.70	%74	كبيرة
24	ضعف تقدير الدولة للكفاءات	4.15	%83	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.93	%78.7	كبيرة

يرى الباحث أن انتشار ظاهرة الفساد جاءت بالمرتبة الأولى كأحد العوامل السياسية المؤدية إلى هجرة الشباب الفلسطيني، كونها تعيق الشاب الجامعي الفلسطيني من تحقيقه طموحه، ولأنها تؤدي إلى منح حق لأشخاص لا يستحقونه على حساب من يستحقونه، ففي التقرير الصادر عن الإتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) لعام 2015، حيث أشار التقرير بأن ظاهرة الفساد لا زالت تشكل واحدة من أهم المشكلات والهموم والتحديات في الواقع الفلسطيني، وبناء على التقرير شكلت الواسطة أكثر أشكال الفساد المتداولة، كما أشار التقرير إلى أن (61%) من المواطنين يعتقدون بانتشار الواسطة والمحاباة في التوظيف والخدمات والترقيات. (تقرير الإتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2015)، كما تتفق مع دراسة (برغال، 2016) التي أكدت على أن الفساد من أكثر المشكلات التي تواجه الشباب الفلسطيني.

كما شكل الانقسام السياسي الفلسطيني ثاني أبرز العوامل السياسية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني، حيث يرى معظم الشباب أن دوافعهم للهجرة خارج الوطن بسبب استمرار الانقسام السياسي والجغرافي الذي أدى إلى الكثير من المشكلات والاثار المدمرة وتخوفاتهم من المستقبل المجهول في ظل غياب الاستراتيجيات الوطنية الجامعة والموحدة في وجه المخاطر المحدقة وفقدان الأمل بتحقيقها (الدريملي، 2019)، وهو ما يتفق أيضا مع دراسة (حجازي، 2014) التي أشارت أن الانقسام السياسي الفلسطيني أبرز العوامل السياسية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني.

الاستنتاجات

في ضوء ما تم عرضه، توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

- تعتبر العوامل الاقتصادية أكثر العوامل المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني، تليها العوامل السياسية، تليها العوامل الاجتماعية والثقافية.

- تعتبر البطالة وتحسين مستوى المعيشة أكثر العوامل الاقتصادية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني.
- يعتبر التعليم والبحث عن حياة أفضل أكثر العوامل الاجتماعية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني.
- يعتبر انتشار ظاهرة الفساد والانقسام السياسي الفلسطيني أكثر العوامل السياسية المؤدية إلى هجرة الشباب الجامعي الفلسطيني.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات، يوصي الباحث بما يلي:

- توعية الشباب الجامعي بمخاطر الهجرة على القضية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني.
- ضرورة دعم وزارة الريادة والتمكين التي استحدثتها الحكومة لتوفير فرص عمل للشباب الجامعي.
- ضرورة إيجاد إرادة سياسية لمكافحة الفساد من خلال العمل على تطبيق قواعد الحوكمة في مؤسسات القطاع العام.
- ضرورة العمل على إنجاز ملف المصالحة الوطنية، وإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني لإعطاء الأمل للشباب الجامعي الفلسطيني.
- توفير برامج دراسات عليا مناسبه في فلسطين، تحول دون لجوء الشباب الجامعي لإكمال دراستهم في الخارج.

قائمة المراجع

ارفيدة، فاطمة (2017)، هجرة الشباب الليبي إلى الخارج الأسباب والنتائج، مجلة كلية الآداب، جامعة مصراتة، العدد (10)، ص265-288.

القتيبوي، سكينة (2015)، أسباب الهجرة وكيفية التغلب عليها، موقع المكتبه الإسلامية.

مرتجي، زكي (2017)، أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة وعلاقتها باتجاهاتهم نحوها وانتمائهم الوطني في محافظات غزة، ص31-66

file:///C:/Users/isam.alatrash/Downloads/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%20%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%20(PDF)%20(1).pdf

حكيمة، ايت، فاضلي، أحمد (2015)، مصادر الضغوط النفسية لدى الشباب البطال وعلاقتها بظهور السلوك العدواني، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد (25).

عبد اللطيف، هبه (2011)، استخدام الجمعيات الأهلية للحوار المجتمعي لتوعية الشباب بأثار الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر، مجلد (7)، العدد (30)، ص3203-3273.

علوان، طلل، ميرة، أمل (2018)، اتجاهات الشباب الجامعي نحو الهجرة عند طلبه جامعة بغداد وجامعة السليمانية، مجلة الأستاذ، العدد (277)، ص465-482.

عياش، عدنان (2016)، هجرة الشباب والادمغة الفلسطينية إلى الخارج، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد (39)، العدد (453)، ص23-36.

غرايبه، خليف (2015)، هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، العدد (19)، ص90-101.

الرازي، محمد (1984)، مختار الصحاح، بيروت: دار التنوير العربي.

غانم، عبد الله عبد الغني (2002)، المهاجرون، ط2، الإسكندرية: المكتب الجامعي.

نصيرة، صالح (2011)، أثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة إلى الخارج، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011

عفارة، علاء الدين (2005)، هجرة الكفاءات العلمية الورية أسبابها، رسالة ماجستير، جامعة حلب، سوريا.

حلس، رائد (2016)، هجرة الشباب الفلسطيني وتداعياتها الاقتصادية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد (265)، ص117-126.

هاجو، شاهيدول (2010)، الشباب العربي وتنقل الأيدي العاملة، مجلة أفاق الهجرة، جهاز المغتربين- مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، العدد (3)، ص143- 173.

فرجاني، نادر (2000)، هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي، مركز المشكاة للبحث، مصر، مقال منشور على الموقع الالكتروني http://www.mafhoum.com/press2/79S24.htm

حجازي، احمد (2017)، دوافع الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على منظومة القيم، حوليات اداب عين شمس، جامعة عين شمس، مجلد (45)، ص129-178.

البرواري، رشيد (2018)، الرضا عن الحياة وعلاقتها بالاتجاهات نحو الهجرة لدى شباب كوردستان العراق، مجلة الفنون والادب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد (28)، ص340-356.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2017)، الهجرة والشباب العربي: الهجرة والمستقبل، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، مجلد (6)، العدد (22)، ص213-227،

تقرير الإتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2015

برغال، وسيم (2016)، واقع فئات الشباب الضعيفة والمهمشة في فلسطين، صندوق الأمم المتحدة للسكان.

حجازي، غادة (2014) ، هجرة الشباب الفلسطيني إلى الخارج، دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني، http://ppc-plo.ps/ar/print.php?id=50

الدرميلي، إياد (2019)، هجرة الشباب ظاهرة تدق ناقوس الخطر، مقال منشور على الموقع الالكتروني https://www.maannews.net/Content.aspx?id=982718

هجرة العقول الأردنية الأسباب والتحديات

الدكتورفارس محمد العمارات
الامم المُتحدة – برنامج الاغذية العالمي -الاردن

البريد الالكتروني
Email:jordan1999199@gmail.com
تلفون :00962777400663

المُلخص

تُمثل هجرة العقول بما تحتويه من هجرة للمهارات والكفاءات التي تُمثل أحد أهم مقومات التنمية على المدى القصير والبعيد، فالعقول هي صانعة التنمية والتنمية أُعدت من أجلهم.

والفرص التي تتيحها الهجرة للمُجتمع تتمثل في تحويلات المُهاجرين المالية، فهي ليست إلا ضريبه تأخذها الدولة مُقابل التفريط في ثروات فشلت في تشغيلها التشغيل الأمثل، وجذبها للوطن، ناهيك عن التحديات التي ستواجه الدولة جراء تلك الهجرات.

وقد خلصت الدراسة الى نتائج منها: تؤدي هجرة الكفاءات الاردنية إلى انخفاض مُستويات التعليم وضعف المُخرجات، وان هجرة الكفاءات العلمية بكافة تخصصاتها يجعل الترابط ما بين القُدرة على التطورات التعليمية ضعيفة جدا.

حيث أوصت الدراسة بتوصيات عدة منها: منح الكفاءات والعقول الاردنية مُشاركة فعلية في عمليات اتخاذ القرار المالي والاقتصادي، وزيادة ميزانية البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث، بما يوفر المناخ المُناسب للكفاءات وأصحاب المواهب.

Abstract

The migration of minds, with its migration of skills and competencies, is one of the most important elements of development in the short & long term; the minds are the maker of development & development prepared for them. The opportunities offered by migration to the community are the remittances of financial migrants, it is nothing but a tax taken by the state in exchange for the waste of wealth that has failed to operate optimally, and attract it to the homeland, not to mention the challenges that the state will face as a result of these migrations. The study concluded that: The migration of Jordanian competencies leads to a decrease in the levels of education & the weakness of the outputs, & the migration of scientific competencies in all its specialization makes the correlation between the ability to develop education very weak. The study recommended several recommendations, granting Jordanian talent and minds an active participation in financial and economic decision-making processes, & increasing the budget for scientific research in universities & research centres, providing a suitable climate for talented and talented people.

مُقدمة الدراسة وأهميتها

يُعتبر مفهوم هجرة العقول أونزيف الادمغة من المفاهيم الحديثة نسبياً والتي ولدت للتعبير عن ظاهرة قديمة تُعد واحدة من أكثر المُشكلات التي تُعاني منها الدول النامية، كونها تُعتبر عقبه في وجهة التنمية الاقتصادية، وتُشكل خسارة وتكلفة مزدوجة تتمثل في ضياع ما تم إنفاقه خلال سنوات طويلة من أموال على تلك العقول.

وتُعد هجرة العقول بشكل عام ظاهرة مُجتمعية مُركبه ومُتعددة الأبعاد فهي انتقال العقول البشرية ورأس المال الفكري المُحترف والكفوء الى دول اخرى أكثر جذباً للكفاءات وأشد حرصاً على ما تحتويه تلك العقول من إبداعات وابتكارات جمة وما يحفز تلك العقول هو توافر العدالة وتكافؤ الفرص والحيادية وتوافر الدخول المناسبة لكل عمل وابتكار يُقدم ،ناهيك عن الاستقرار السياسي وعدم تغول الدولة على حقوقهم وحرياتهم ، وما كانت هذه الهجرات سوى أسباب اجتماعية وسياسية وأكاديمية فالهجرة ليست نتاج لعوامل محلية وإقليمية فقط ،وإنما هي أيضا نتاج لأبعاد عالمية أثرت بشكل عام على الخريطة العالمية ،حيث لعبت العولمة وما نتج عنها من أثار جمة دوراً مُباشراً في هذه الظاهرة سواء كان إيجابياً أو سلبياً .

وقد تفاعلت كافة الأبعاد سواء كانت عالمية أو إقليمية مع العوامل المحلية بشكل مُباشر لُيشكل ويُحدد ملامح ظاهرة هجرة العقول بوضعها الحالي، فعلى الرُغم ان الدول الأوروبية قامت بوضع قواعد صارمة من أجل الحد من الهجرة وتباعاتها، الامر الذي تقلصت أسواق العمل العربية جراء ذلك مما أدى الى استمرار البطالة محليا، ونتج عن ذلك تفاقم ظاهرة الهجرة غير المُنتظمة وتأثر بها المُجتمع تأثيرا كبيراً أدى إلى تفاقم الأوضاع في عدة مجالات سواء اقتصادية أو اجتماعية، أو أمنية.

ومن هنا تمُثل هجرة العقول بما تحتويه من هجرة للمهارات والكفاءات التي تُمثل أحد أهم مقومات التنمية على المدى القصير والبعيد، وما ينعكس جراء ذلك على المُجتمع من سلبيات. فالعقول الاحترافية هي صانعة التنمية والتنمية أُعدت من أجلهم. والايجابيات التي تُتيحها الهجرة للمُجتمع وان كانت ليست بالمُستوى المطلوب تتمثل في تحويلات المُهاجرين المالية، الذين غادروا أنفاً عنهم ليس حُباً في دول أخرى كانت وجهتم الصعبة، بل لان الدولة لم تتمكن في احتواءهم وضمهم وتوفير الحضن الدافئ لهم من أجل خدمة المُجتمع وأفراده والتي ربُما تعتبرها بعض الدول من الإيجابيات التي تنعكس على مسار الدولة التنموي.

فهجرة العقول اليوم ليست من العناصر الداعمة للدولة بل هي تمُثل هدر للطاقات والكفاءات الطازجة ونضوب للأدمغة المُبدعة، التي اجتهدت وابتكرت من أجل ان يعود ثمارها على الدولة ولكن هجرتها هو هدر وضياع لها، وهذا الهدر له آثاره غير الإيجابية على بناء المُجتمع ونمائه وعلى صحة إنسانه وعافيته النفسية، وعلى الأمن الاجتماعي الذي يُعتبر عامل مُهم في بناء الدولة واستمرار سيرورة حياتها.

ففي الأردن وجراء البطالة الهيكلية الناجمة عن زيادة كبيرة في مُخرجات النظام التعليمي بالإضافة الي المُهاجرين العائدين وبشكل لا ينسجم ومُتطلبات الاقتصاد القومي، توجه البعض من أصحاب العقول التي لا يمُكن ان يتوائم توجهاتها مع بعض الفرص، او لعدم توفر فرص موائمة لتعليمهم فقد اتخذوا من الهجرة مساراً بعد ان أوصدت جميع الطرق في وجوههم، لإيجاد مصدراً كريماً للرزق من خلال تقديم الإبداع والابتكار وما يتمتعون به من كفاءات في دول تقدر عقولهم.

مُشكلة الدراسة:

تُعتبر الهجرة من الامور التي أصبحت تؤرق العالم أجمع ، حيث أخذت كثير من العقول تُهاجر بحثاً عن الأفضل جراء ما لديها من مهارات مُميزة واحترافية في العمل ، والذي رُبما لا يجد التقدير والاحترام في بلدانهم ،ناهيك عن إن هذه العقول تجد ضالتها في مكان اخر غير بُلدانها في هذا العالم الرحب حيث يُمكنها تقديم كل ما في وسعها من قدرات

ومواهب وابداع، بالإضافة الى توليد افكار نافعة حيثما تواجدت وعملت ، خاصة ان لاقت التحفيز والثناء والفرص التي تجعلها أكثر إنتاجية وأكثر دافعية في العمل ،والاردن ليس بعيداً عن هذه الظاهرة فقد أخذ الكثير من أبناءه في الهجرة الى خارج الوطن بحثاعن الرزق والتميز والإبداع ، مُبررين ذلك في عدم وجود المناخ المُناسب لكفاءاتهم وقُدراتهم ناهيك عن ضيق الفرص التي يسعون للحصول عليها ،وتدني مُستوى الاجوار مُقارنة مع دول اخرى أكثر جذباً لهذه العقول .

ومن هنا فان السؤال الذي يُطرح هو: **ما هي الاسباب التي دفعت العقول الاردنية الى الهجرة والتحديات التي يواجهها الاردن.**

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى بيان الآتي:

1- بيان مفهوم هجرة العقول.
2- بيان الأسباب والتحديات لهجرة العقول الاردنية.
3- ما هي الأثار الايجابية والسلبية على العقول والمُجتمع.

أهمية الدراسة:

تكمل أهمية الدراسة في انها تلُقي الضوء على جانب مُهم من الجوانب التي تُشغل بال العقول البشرية الاردنية التي باتت بين فكي كماشة، حيث تُعتبر من الدراسات غير المسبوقة في هذا المضمار، وهي تلقي الضوء على الأسباب التي دفعت هذه العقول الى الهجرة، بالإضافة الى رصد النتائج التي قد تنتج عن هذه الهجرات سواء كانت سلبية أو إيجابية، وما هي الاثار التي ستنتُج عن ذلك والتي يُمكن بحثها للحد من هذه الظاهرة وتوطينها لصالح الوطن.

منهجية الدراسة:

في هذه الدراسة تم توظيف المنهج الوصفي من خلال التحليل والعودة الى المصادر والمراجع والدوريات، والأبحاث والدراسات ذات العلاقة والتي تبحث في هجرة العقول الاردنية وما هي الاسباب والتحديات التي تواجهها اثناء هذه الهجرات وما هي السلبيات والإيجابيات لتلك الهجرات.

المحور الاول: مفهوم هجرة العقول والاتجاهات المُفسرة لها.

اولاً: تعريف الهجرة.

الهجرة لغوياً :

الهجرة: من هجر، ويهجر، هجراناً: صرمه وقطعه، ضد وصله، وتركه وأعرض عنه، وهي الخروج من أرض إلى أرض أخُرى. (معلوف، 1960)

أما اصطلاحا: فهي انتقال الأفراد من وطنهم إلى بلد أخر بهدف الإقامة الدائمة فيها للعمل أو الاستثمار، أو لفترة طويلة بقصد تحقيق رفاهية في العيش. (بدوي، 1968)

وتُعرف ايضاً على أنها انتقال فرد، أو مجموعة من الأفراد إلى دولة اخرى، أو إلى بقُعة جغرافية أخرى أو من قارة إلى قارة أخرى. (معتوق، 1993)

وهي أيضاً السفر أو النزوح، او الانتقال سواء للرجال او النساء المؤهلين تأهيلا جامعياً سواء داخل الدولة أو خارجها بمحض إرادتهم وذلك طلباً للعمل والاستيطان، أو الدراسة بحيث لا تتم العودة الا بعد أن يتموا مطلبهم. (بهاء الدين ،1999)

أما إجرائياً: فانطلاقا من التعريفات السابقة فإنه يُمكن ان نُعرف هجرة العقول الأردنية بأنها انتقال لأصحاب الكفاءات والمهارات العلمية والتقنية من الأردن إلى دول أخُرى من أجل العمل، أو الإقامة الدائمة، هدفهم في ذلك تحقيق التميز والإبداع والابتكار، وتحسين المُستوى المعيشي لهم ولأسرهم.

ثانياً: انماط الهجرة.

هناك نمطين لهجرة العقول الوطنية وذلك حسب المُتغير الجُغرافي وهما:

✓ هجرة العقول الخارجية.

وتشمل الانتقال للعقول خارج الحدود الجغرافية للدولة الأصلية وهو النمط الأكثر شيوعاً بين الدول، وينقسم الى فئتين:

- النمط التبادلي للعقول:

ويشمل تبادل الأفراد ذوي المهارات والكفاءات ما بين الدول، وعادة ما يكون هذا النوع من التبادل بين الدول المُتقدمة بقصد التكامل المعرفي من جهة ثم العمل المُشترك في مشاريع بحثية تحقيقاً للمصلحة المُشتركة في المجال المعرفي والمعلوماتي.

- **النمط الاستنزافي للعقول:** (سنوسني ، 2011)

وهو النوع السائد بين الدول النامية والدول المُتقدمة، حيث تأخذ الهجرة هذا المفهوم اتجاه واحد من المناطق الأقل نمواً والأكثر فقراً، **وقد قام Laurent بتسميتها** بالجغرافيا العالمية للأدمغة التي أصبحت في نظره موجهة وغير مُتكافئة التوزيع لصالح الدول المُتقدمة بالدرجة الاولى.

✓ الزيف الداخلي للكفاءات :

حيث يتعلق هذا النمط بمحدودية النشاط الذي تقوم به العقول والأدمغة داخل أوطانهم، ويعود ذلك الى ميولهم في اقتصار أحداثهم المعرفية دون أن تتعدى ذلك إلى تنمية مُجتمعاتهم المحلية وغالباً ما يكون الهدف من نشاطاتهم الحصول على الامتيازات والحوافز الشخصية، وهذا يعو د إلى التهميش الذي يتعرضون له من بعض الاطراف، أو نتيجة لبعض القوانين والأنظمة التي تحدمن نشاطاتهم وابداعاتهم.

ثالثاً: الاتجاهات المُفسرة لهجرة العقول.

يعتبر (Tapinos) ان موضوع الهجرة لم يؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد النظريات الاقتصادية كون الهجرة لها علاقة بالإقتصاد، ولا زال هناك قصور في الإطار ذاته حيث لا توجد نظريات للهجرة ويذهب (wood)إلى انه لا زال هناك بعض القصور في الإطار المفاهيمي المُناسب لدراسة حركة السكان، ومن جهة اخرى أكد (Todaro) بأن أدبيات الهجرة الدولية بشكل عام لا زالت تفتقر إلى النماذج النظرية لتحليل أسباب الهجرة وانعكاساتها على الدول . (جفال، 2008)

وهناك محاولات من أجل إيجاد تفسير لظاهرة الهجرة وأسبابها، والدوافع التي تدفع العقول الى الهجرة خارج أوطانها وهي بحسب سنوسي (2011) كالاتي:

- الإتجاه الفردي:

وهذا الإتجاه هو ظاهرة فردية تنظر إلى ان هجرة العقول ما هي الا سعي من أجل مطالب شخصية، وقد تكون هذه المطالب مالية، أو فكرية، أو من أجل العيش الكريم والرفاهية وتحسين المُستوى المعيشي، أو انعدام الحرية الفكرية، وحرية الراي في مُجتمعاتهم، او وجود مُعوقات أمام البحث والابتكار العلمي.

- الإتجاه العالمي لهجرة العقول:

حيث تنظر إلى هذه الظاهرة بأنها عادية وتحكمها مُتطلبات السوق، حيث الكفاءات المُختلفة تتجه الى البيئة التي توفر لها مكانة مُميزة مُقابل ضمان حد اقصى للإنتاج الفكري والعلمي، حيث يذهب أصحاب هذه المدرسة إلى أن سبب هجرة العقول هو علاقة التبعية والتخلف في المجالات التي تربط دول العالم النامي بدول مركز النظام الرأسمالي العالمي.

- الاتجاه الوطني:

حيث ينطلق هذا الاتجاه من إعتبار الاقتصاد العالمي لا يسمح بتوزيع عادل ومُتكافئ للكفاءات وإتجاههم نحو الشمال الأمر الذي يؤدي إلى ضرر بدول الجنوب، وان حركة العقول الوطنية ليست عفوية، نتيجة الرغبة الفردية بل هي ناتجة جراء سياسات الهجرة التي تنتهجها الدول المُتقدمة من أجل جلب العقول والأدمغة الجاهزة من الدول النامية.

المحور الثاني: أسباب هجرة العقول الاردنية.

يُطلق مُصطلح هجرة الكفاءات إلى خارج الوطن على نزوح حملة الشهادات الجامعية العلمية والتقنية والفنية كالأطباء والعلماء والمُهندسين والتكنولوجيين والباحثين عن وطنهم الى دول اخرى اكثر فرصا واوسع مساحة للحرية والراي ، ولا يتوقف عند هؤلاء فحسب بل يشمل أيضاً عُلماء الإقتصاد والرياضيات والإجتماع ،وعلم النفس والتربية والتعليم والآداب والفنون الاخرى ،والجيولوجيا وجميع أصحاب المهارات والمواهب، مما يُعني أن مفهوم الكفاءة لا يُعني فقط أصحاب الشهادات الجامعية فقط ، وكون الأبداع والإبتكار لا يكون مُرتبطاً أحياننا بالشهادات أو المؤهلات العلمية العالية ، بل أيضاً أصحاب المؤهلات والخبرات على إختلاف أنواعها .

ويعتبر الكثير من الباحثين والمُفكرين بان الهجرة حق إنساني للعلماء والمُتميزين والمتُخصصين وأصحاب الخبرات، نظراً إلى عوامل كثيرة، منها ما هو سياسي أو إقتصادي أو إجتماعي، إضافة إلى البطالة في الدول المُصدّرة للكفاءات، أو عدم توافر فرص عمل مُناسبه للمُستوى العلمي والمهني والخبرات العملية للكفاءات البشرية، ناهيك عن إنخفاض مُستوى الدخل وتدني مُستوى المعيشة وبيئة العمل الطاردة والمحسوبية والواسطة في شغل المناصب المهمة وإسنادها إلى غير مُستحقيها بسبب تغول بعض المُتنفذين على بعض مفاصل الدولة. (الدباس، 2016)

لذا فان كل هذه العوامل تُثير لدى الكفاءات شعوراً بالغربه في أوطانها نتيجة عدم وجود تقديراً واحتراما لها بعكس ما هو وجود في بلدان المهجر التي تُهيئ كافة الظروف لهذه الكفاءات جراء ما تُقدمه من إنجازات لصالح هذه الدول وصالح مُجتمعاتها، بالإضافة الى الإمتيازات والتسهيلات وتقدير للعلماء والمُتميزين، بغض النظر عن انتماءاتهم وأصولهم.

ان ما يُعانيه الاردن من إختلالات هيكلية كبيرة نالت من الإقتصاد الذي يجعل الكثير من أصحاب العقول الاردنية يسعون للهجرة الى دول اخرى أكثر سعياً للبحث عن التقدم وتطويع التكنولوجيا والتطور لصالح شعوبها ، بالإضافة الى قلة الموارد الهامة التي تلعب دوراً هاما في بناء الدولة إقتصادياً حيث تحتاج المملكة الاردنية الهاشمية إلى الخبرة المُتميزة والمُتراكمة لمُهاجريها من الكفاءات المُتنوعة لتعزيز أداء الأقتصاد الأردني الأم وتنميته بالشكل الذي يسعى إليه المُجتمع والفرد ، وذلك من أجل رفع مسُتوياتها الإجتماعية والصحية والعلمية ،والمُساهمة في التقدم الصناعي والتكنولوجي الذي يسعى اإيه الاردن من أجل مواكبه الدول المُتقدمة وتحقيق ميزة تنافسية تؤهله ليكون في مصاف تلك الدول ،وتُعد هذه الهجرات خسارة للدور التنموي لهذه الكفاءات نتيجة هجرتها ومُغادرتها للأردن بالإضافة إلى البطالة التي أخذت تزداد سنة عن سنة جراء بعض الحلول العقيمة التي أدت الى رفع هذه النسبة عن سابقاتها ، وعدم توافر الفرص المناسبة لأصحاب المؤهلات العلمية وأصحاب الكفاءات وإحلال بعض الأيدي الأجنبية بدلاً منها ، وهذا ما جعل هذه العقول تُفكر وبشكل جدي من أجل الهجرة إلى خارج الأردن لعدم توافر الفرص الكافية ،ومُنافسة الكثير لأي فرصة قد تسنح في المُستقبل بسبب كثيرة الخرجين وقلة الفرص الوظيفية ، وعدم موائمة الأعمال لبعض الخريجين جراء الإختيار الخاطئ لدراسة بعض التخصصات التي لا تصب في صالح السوق المحلي وسوق العمل بشكل عام .

والشكل (1) يُبين (معدل البطالة) % حسب الجنس.

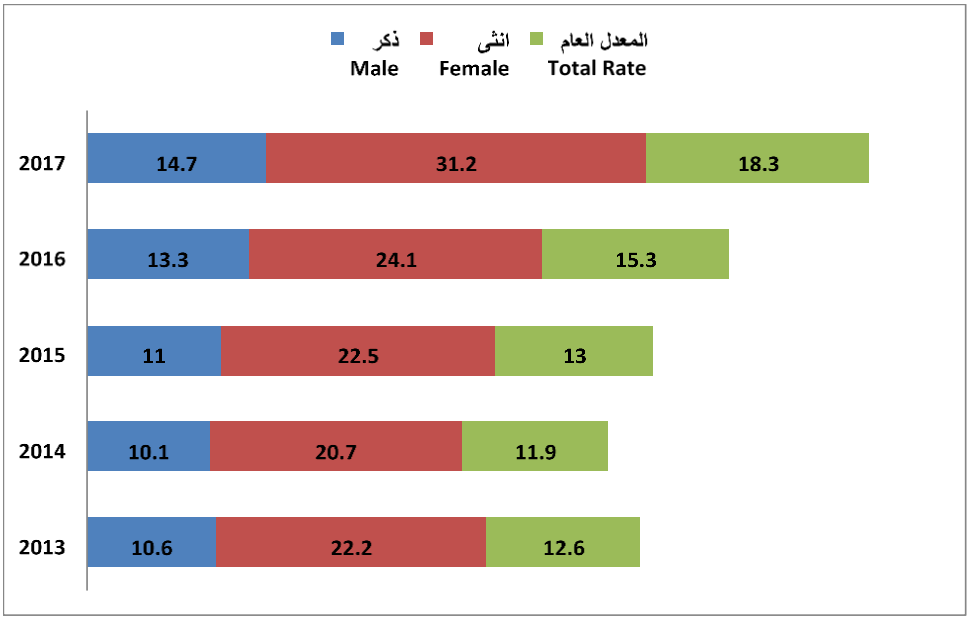

شكل (1) المصدر، دائرة الاحصاءات العامة، 2018.

ويتبين من الشكل (1) حجم البطالة التي يُعاني منها الاردن وهي في ازدياد اذا ما تمت المُقارنة ما بين الأعوام 2013 ولغاية 2017 حيث زادت البطالة عن السنوات السابقة والتي بلغت حوالي 5,5% الأمر الذي يجعل الكثير من أصحاب الكفاءات يسعون إلى الهجرة خارج الاردن والبحث عن عمل مُناسب ودخل أفضل مما يتوقعه في ظل ظروف البطالة وضئالة الفُرص التي يبحث عنها أصحاب العقول وهذا ناتج عن الزحام مع الأيدي العاملة الوافدة والتي أخذت تجثم على بعض المواقع التي ينتظرها العقل الاردني ، وهذا ناتج عن تغول بعض المُتنفذين على بعض المواقع مما أدى إلى تهميش هذه العقول وعدم إستقطابها كرافد وطني للتنمية والتطوير. ويُبين جدول (1) حجم البطالة بين أصحاب المؤهلات العلمية والتي تُظهر الحجم الكبير لهذه الفئة من المُتعطلين عن العمل والتي بلغت نسبتهم حوالي 40% في العام 2017، وهي في ازدياد إذا ما قورنت بالسنوات السابقة، الأمر الذي

جدول (1) التوزيع النسبي للمُتعطلين الأردنيين) % حسب المُستوى التعليمي، (المصدر، الاحصاءات العامة،2018

Formal Education/ Year	2017	2016	2015	2014	2013	المستوى التعليمي / السنة
Illiterate	0.8	0.4	0.5	0.5	0.7	أمي
less than secondary	43.6	46.1	43.4	43.7	41.3	أقل من ثانوي
Secondary	6.4	6.2	6.5	7.3	8.2	ثانوي
Intermediate Diploma	9	8.1	9.3	7.9	10.1	دبلوم متوسط
Bachelor & Above	40.2	39.1	40.3	40.6	39.8	بكالوريوس فأعلى
Total	100	100	100	100	100	المجموع

يجعل هذه الكفاءات وأصحاب المؤهلات العلمية المُختلفة ان تسعى للهجرة خارج الاردن والبحث عن فرصة عمل مواتية لهم، وبيئة عمل غير طاردة، ومُستوى معيشي مُناسب بدلاً من البقاء في صفوف الباحثين عن العمل الغير مُناسب لهم مُقارنة مع مؤهلاتهم العلمية وما قاموا به من إبتكارات وإبداعات عدة.

ويُعتبر مناخ الحُريات السلبي في العالم العربي، والاردن ليس بعيداً عنه أحد الأسباب التي تدفع إلى الهجرة ايضاً، بحثاً عن (الحُريات الشخصية والحُريات السياسية) ويعود ذلك الى البحث عن مُستوى رفاهية أفضل مما هو عليه الان وفرص عمل أكثر تميّزاً، ومن الأسباب الرئيسية للهجرة ايضاُ وهو أمر ينطبق على مُجمل العالم العربي، باستثناء دول الخليج. كذلك، الى البحث عن التقدير الذي له دوره في الدفع إلى الهجرة بخاصة لأصحاب الأدمغة، كون اي عقل مُبدع يحتاج الى الاهتمام والتقدير من اجل ان يتكون لديه حس انه مُهم وله دور في التقدم الحضاري والعلمي والتكنولوجي، ومعه البحث عن التطور المهني، فالمُهاجر يجد في الغرب مراكز أبحاث مُتقدمة، وأدوات للبحث العلمي تُساعده على التطور والابتكار، نظراً لما تتمتع به تلك الدول من تطور علمي وتكنولوجي مُتقدم وكبير، والذي ما زال العالم العربي ومنه الاردن بعيداً عنه. (جويحات ، 2009)

ومن الأسباب الأخرى التي تدفع العقول الاردنية للهجرة تلك العقبات التي تضعها الحكومة أمام الكفاءات الاقتصادية، وتهميشها وعدم الالتفات اليها بشكل يُناسب مُستواها ، وان ما يجعل العصا أكثر قوة في الدولاب ان الحكومة الأردنية لا زالت تستعين بصندوق النقد الدولي من أجل تقديم مُقترحات عقيمة علها تُساعد في الخروج من الأزمات الاقتصادية في الأردن ،بالرغم من وجود خبراء إقتصاديين لهم القدرة والخبرة الكافية على وضع حلول ناجعة تخدم الإقتصاد الأردني، وان من هاجر من العقول الاردنية والتي يزيد عن(500) ألف، وقد تبين أن للاقتصاديين منهم نصيب الأسد ويعود هذا الأمر إلى عدم إيجاد بيئة مُناسبه للحيلولة دون هجرة العقول والطاقات البشرية. (الراميني، 2015)

ويرجع أساب هجرة العقول الاردنية الى الخارج أيضاً ان طبيعة نظام العولمة والقوى المُحركة لهادور كبير في ذلك، أي ما يتعلق بحركة السوق وهي البحث عن العقول المُبدعة والكفاءات المُتميزة ، حيث تُمثل المعرفة والإبداع رأس المال الحقيقي للتوظيف في الإبتكار والإنتاج، بالإضافة إلى ان الغرب لديه قيمة التقدير للكفاءات العلمية ،أو إنخفاضها النسبي في بعض الدول المُصنعة ، ناهيك عن ان الأسباب المالية غالباً ما تكون هي الأساس في هجرة العقول الاردنية ، خاصة حينما يتم مُقارنة الدخل بالدول الأخرى حيث يكون هناك فارق وفجوة بين الكفاءات التي تعمل في الأردن والتي تعمل في الخارج حيث يزداد الدخل كلما كان هناك إبداع خارج الاردن . (السيد، 2012)

المحور الثالث: التحديات التي تواجه الاردن جراء هجرة العقول الاردنية.

إن هجرة العقول والمهارات بالنسبة لبلد كالأردن ما هي الإ استنزاف للرأسمال البشري أو إستثمار جزئي له، وتُعتبر هذه المسألة بالغة الأهمية، إذا تركت على سجيتها، وترك الحبل على الغارب، وستؤدي إلى حالة من الضعف وعدم الإستقرار المهني والإنتاجي، وإذا كان هناك حُسن لإدارتها وخاصة خلال فترة مُعينة، وخلال الفترة القادمة فإنها سوف تُساعد على بناء مُستقبل مُزدهر وخلال فترة زمنية قصيرة وهذه العقول حتماً ستواجه تحديات جمة، مُقابل الفرص التي ستحصل عليها.

ومن هنا فان هُناك تحديات عدة تواجه الدولة الأردنية جراء هجرة العقول والتي أثرت ان تبقى في الأردن على الهجرة خارجه وتركه جراء أسباب ومُبررات عدة يراها العقل الاردني المُهاجر هي السبب التي أدت به إلى الهجرة وهذه التحديات تتمثل، بحسب بدران (2017) في الآتي:

أولاً : في الجانب الإقتصادي :نُلاحظ أن تحويلات المُغتربين لا تتعدى عموماً(25%) إلى(30%) من قيمة إنتاجاتهم وما يقدمونه من أعمال إحترافية وإبداعية تفوق الأعمال التي يقومون بها أقرانهم في الدولة المُهاجر إليها في بلد الإغتراب، وهذه النسبه بالكاد تُغطي الإستثمار الذي وضعته الدولة والمُجتمع في تطوير إمكانات ومهارات العقول التي هاجرت

وتركت الوطن ، وخاصة ذوي المؤهلات والمهارات العالية منهم والذين أُتيحت الفرصة لهم عن غيرهم من زملائهم ، وبالرغم أن جزءًا من عائدات هجرة العقول يتم إستثماره في بناء المساكن والمباني وجزءا أقل تماماً في مشاريع إنتاجية اخرى ولكن هذا الإستثمار لا يُعطي للإقتصاد الوطني وقوداً كافيا للإنطلاق ومُجاراة التقدم والتطوير الذي ينشده الاردن مُقارنة مع الدول الاخرى .

ثانياً: ن هجرة العقول الأردنية ستتسبب في زعزعة مُستمرة، وخلخلة متواصلة في هرم المهارات المهنية، بحيث يتحول هذا الهرم بعد عدة سنوات إلى بُنيان هش، وضعيف وغير قاد ر على مُتابعة التطور ويتكون من عمالة مُتغيرة، ومهارة قلقة، وخبرة محدودة، لا يُمكنها الإبداع والابتكار، وميزة هذه العقول والإمكانات تتبدل بين الفترة والأخرى بكلفة عالية لهذا التبديل، جراء عدم قُدرتها على مواكبه ما يدور حولها من تغيرات وتطورات.

ثالثاً: تُعتبر المهارات والعقول التي تحل محل نظيراتها المُهاجرة غير قادرة على القيام بأية أعمال بحاجة الى إبداع، وذلك لان تلك العقول لا تتوفر لدى أصحابها الجُدد الخبرة والمعرفة، ولا حتى الانتماء العميق للعمل ولا للمهنة ذاتها، وهكذا ستهبط وتتراجع ثقافة المهنة، ويتراجع الاستعداد للإبداع والتميز الذي يتطلب الخبرة التراكمية المُستمرة، وتصبح البلاد فقيرة بالفنيين والمهنيين.

رابعاً: فقدان البلاد الميزة النسبية الخاصة بالشرائح المُنتجة، وتراجع موقعها التنافسي، وتفاقم الاحتياج للعمالة الماهرة المُتخصصة، والقيادات المُتمكنة وهو ما تُعاني منه العديد من القطاعات المُختلفة في الاردن، الامر الذي جعل بعضها يترك الاردن ويُغادر والبعض الاخر اغلق تلك القطاعات

خامسا: هناك إنخفاض كبير في الإنتاج والإنتاجية، وتدني القيمة المُضافة للمُنتجات والخدمات فأصبحت بعض المُنتجات ذات جودة ضعيفة لا يتم الاقبال عليها، وخاصة خلال الفترة الانتقالية بين الهجرة والإحلال، والتي تمتد عادة لعدة سنين أو أكثر وهذا يزيد من حجم البطالة وتدني الدخول للعمالة العادية وتنخفض مُستويات العيش.

سادساً: عادة ما تتدفق المهارات والعقول الوافدة بدل العقول الوطنية المُهاجرة والتي غالباً لا يوجد لها الخبرات الكافية، بكل ما يحمل ذلك من تحويلات مالية مُعاكسة، وتكاليف خدمات غير منظورة ومُشكلات أمنية وإجتماعية بل وثقافية بالغة التعقيد، حيث يظهر أثرها على المدى القصير والمتوسط. إضافة إلى حلول بدائل من القرى والارياف تعمل على تفريغ المُحافظات، بدلاً من العمل على اعمارها وتنميتها وإيجاد وسائل وسُبل التنمية فيها لإستقطاب المهارات والكفاءات للعمل فيها.

ولن تكون التحديات التي ذُكرت فقط هي الأكثر جراء هجرة العقول الأردنية الى الخارج والتي تؤرق الأردن فقط ، بل ان الأكثر تحدياً لها هو إزدياد العمالة الوافدة في الأردن بشتى أنواعها وأشكالها الأمر الذي ادى الى إزدياد حجم الجريمة التي يقترفها الوافدين ، حيث تُشير إحصائيات إدارة المعلومات الجنائية الأردنية إلى أن الوافدين الذين يقيمون على أرض الاردن قد ارتكبوا خلال عام(2016) ما مجموعه (156) جريمة وجُنحة وقعت على الإنسان و(53) جريمة مُخلة بالثقافة العامة و(2226) جريمة وقعت على الأموال ،و(300) جريمة وقعت على الإدارة العامة، و(99) جريمة تُشكل خطراً على السلامة العامة ،و(266) جريمة مُخلة بالأخلاق والآداب العامة، و(1565) جريمة من جرائم المُخدرات ،و(56) جريمة تحت بند جرائم أخرى. (المعلومات الجنائية،2017)

و إذا ما تم النظر الى التغيرات الهائلة التي تقع في المنطقة، العربية بشكل خاص والعالم بشكل عام وإحتمالات الانكماش الاقتصادي في دول الخليج العربي، وإحلال المهارات الخليجية محل الوافدة ومنها الأردنية ، بالإضافة الى التطورات التكنولوجية الهائلة التي تحملها السنوات القادمة، فإن التحدي الاكبر أمام الدولة و مؤسساتها هو : كيف يُمكن تحويل العقول و المهارات الأردنية المُهاجرة من مفصل ضعف إلى مُحرك قوة لدفع الاقتصاد الاردني بإتجاه التصنيع والنهوض والنمو المُتسارع الذي يُسابق الدول الاخرى الاكثر تقدما ؟.

المحور الرابع: الاثار المترتبة على هجرة العقول الاردنية.

تُعتبر هجرة العقول إستنزافاً لموارد التنمية في الاردن التي تُعتبر كدولة مُصدّرة للعقول والخبرات واستنزافاً للعقول المُتميزة. التي باتت تبحث كل يوم عن جهة تُقدر ما لديها من معرفة واحترافية وإبتكار وتميز، ولأي عملية يتم القيام بها إيجابيات وسلبيات، ومن هنا فان هجرة العقول الاردنية الى الخارج لها أثار إيجابية وسلبية على الأردن والمُجتمع الأردني جراء هجرة هذه العقول والكفاءات العلمية والاحترافية المُتميزة.

وتبين أن عدد العقول الأردنية المُهاجرة بحسب البنك الدولي بلغ في عام 2013 حوالي (782) ألف موزعين في 76 دولة، وإن غالبية العقول الأردنية تواجدت في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث كان عدد الأردنيين في المملكة العربية السعودية لوحدها حوالي (300) ألف، وفي الإمارات العربية المُتحدة حوالي (141) ألف، وفي الولايات المُتحدة الأميركية حوالي (76) ألف. (مُنتدى الاستراتيجيات الاردني ،2015)

اولاً: الأثار الإيجابية لهجرة العقول الأردنية.

يعتبر البعض ان الهجرة لها أثار إيجابية ولها إنعكاسات إيجابية على الإقتصاد الوطني، من خلال التحويلات المالية لعدد كبير من الاردنيين الذين هاجروا وغادروا الاردن، وأن ما يدخل للأردن من تحويلات يفوق كثيراً ما تُخرجه العمالة الوافدة وتحديداً في العام 2008 مثلاً بلغت حوالات العمالة الوافدة إلى خارج الأردن نحو 300 مليون دينار، فيما بلغت حوالات الأردنيين العاملين في الخارج نحو (2.1) مليار دينار، ما يعُني أن الحوالات الداخلة للأردن تمثل سبعة أضعاف الحوالات الخارجة. (جويحات ، 2009)

وأما في العام 2018 فقد وصلت حوالات الأردنيين الذين يعملون في الخارج الى حوالي 2.6 مليار دينار حيث يصل عدد الأردنيين في الخارج حوالي (800) ألف أردني وهو ما يُشكل حوالي (11.4 %) من إجمالي عدد المواطنين الأردنيين، والذي يتواجد أغلبهم في دول الخليج العربي وإن أهم ما يمُيز العمالة الأردنية العاملة في الخارج أن غالبيتها تُشكل (75 %) عمالة مؤهلة أكاديمياً وماهرة ومُتخصصة ولديها الإبداع والإبتكار وتنافس العمالة الأخرى. (قندح ، 2019)

ومن إيجابيات هجرة العقول الأردنية الى الخارج إنها تُمتن العلاقات بين الدول، حيث يقول الحسن بن طلال: بأن هجرة العقول من الأردن إلى دول اخرى هي أحد أشكال العلاقات العامة وإظهار هوية الأردن العربية إضافة إلى كونها شكلاً من أشكال تبادل الثروة مُقابل المُساعدات التي تُقدمها الدول للاردن . (مني، 2016)

ويظهر الطلب المُتزايد على الأطباء الأردنيين ذوي الخبرة والإحترافية العالية للعمل خارج الاردن في العديد من دول العالم بعُداً إيجابياً حيث تسعى هذه الدول لإستقطاب الأطباء الأردنيين نظراً لما يتمتعون به من كفاءة وتأهيل رفيع المُستوى ،وسمعة طيبه في الأوساط الطبية العالمية ويعُزز عمل الأطباء الأردنيين في المؤسسات الطبية خارج الوطن الميزة الطبية التي يحظى بها القطاع الصحي الأردني ويُحقق ذلك منفعة للوطن ،فالأطباء الأردنيون في الخارج يُعتبرون سفراء للأردن و يسوقون إنجازاته الطبية ويعكسون الصورة الحضارية للأردن في الخارج ، وان الاطباء الذين عادوا بعد هجرة خارج الاردن قاموا بنقل التكنولوجيا والتقنيات المُتقدمة إلى الاردن وتطبيقها في تقديم أفضل الإجراءات الطبية . (السيد ،2012)

ثانياً: الأثار السلبية لهجرة العقول الاردنية.

تُفرز هجرة الكفاءات العلمية والأكاديمية والطبية إلى دولاً أُخرى أكثر استقطاباً للكفاءات الأردنية أثاراً سلبية على الاردن والمُجتمع الاردني، بالإضافة إلى الأثار الكبيرة والقاسية على مُستقبل التنمية، وهذه الأثار لا تتوقف عند هذ الحد بل ستمتد إلى واقع لتعليم بدلاً من توظيفه في مجالات تنعكس أيجابا على الاردن وتحسين نوعية التعليم فيه.

ومن الأثار السلبية لهجرة العقول والادمغة الاردنية ،هنالك كفاءات أردنية تُهاجر دون عودة للوطن الام لإيمانها بأن الفرص لن تكون كما هي مُتوفرة له في بلاد المهجر ،وان التحديات ستكون اكبر في المُستقبل ، الأمر الذي يؤدي إلى

إستنزاف الطاقات الاقتصادية وعدم الإستفادة منها بالشكل المُناسب وهذا شكل خسارة فادحة لعقول تُعتبر عقولاً نيّرة ولها دوراً في التنمية والإبتكار، والتطور وهو ما يتسبب بحالة من الاستياء، ،وإن الدولة لو قامت بتُقدّم كامل الدعم المادي والمعنوي للخبير الإقتصادي، فان هذا الدعم سيؤدي إلى دفع الإقتصاد لإعطاء ما لديه من جهود في سبيل النهوض بتلك الدول لا النهوض بالأردن . (الراميني ، 2015)

وقد بات تأثير هجرة الأدمغة وآثارها السلبية يظهر وبشكل جلي على المؤسسات العلمية والأكاديمية والبحثية وأصبح واضح للعيان، جراء تراجع المُخرجات التعليمية، فهُنالك النُدرة العلمية في التخصُصات والتدهور في البحث العلمي والإنفاق عليه بنسبه لا تزيد عن (0.003%) سنوياً من ناتج الدخل القومي ، وهنالك التراجع التكنولوجي والتنموي وغيرها، وهنالك تفتت للجهود التي يتم بذلها وضياع الإنتاجية العلمية وتقديم فائدتها في غير مكانها مما يجعل الفرص في التقدم والتطور ضعيفة ويزيد من تعقيدات الحياة اليومية جراء عدم توافر الفرص للتحديث والإبتكار . (عبيدات، 2015)

وهنا فإن المهارات و العقول التي تحل محل نظيراتها المُهاجرة فمن الطبيعي ان لا تتوفر لدى أصحابها الجُدد الخبرة والمعرفة الكافية والمُحترفة، ولا حتى الانتماء العميق للعمل ولا للمهنة ذاتها، الامر الذي يؤدي إلى تراجع ثقافة المهنة وتراجع الاستعداد للإبداع والتميز الذي يتطلب الخبرة التراكمية المُستمرة، وستصبح الدولة فقيرة وستنضب من الفنيين والمهنيين والقياديين ، ابتداء من العامل الزراعي ومروراً بالفني في المصنع أو الفندق ، وانتهاء بالمعلم الخبير، والأستاذ المُتميز في الجامعة والطبيب والمهندس و الباحث العلمي ،بل واحيانا المُفكر والسياسي والمثقف والفنان وغيره من المهن الأخرى التي لا يُمكن ان يستغنى عنها المُجتمع . (بدران، 2017)

ولم تتوقف الأثار السلبية لهجرة العقول الاردنية عند حد مُعين بل أخذت تؤثر على فقدان الدولة للميزة النسبية الخاصة بالشرائح المُنتجة والتي لها دور في استمرار عجلة التنمية والإنتاج ،وتراجع موقعها التنافسي، و تفاقم الإحتياج للعمالة الماهرة المُتخصصة، والقيادات المُتمكنة و هو ما تُعاني منه العديد من القطاعات الاردنية حالياً والذي اضر بمصالحها وجعلها تُفكر في الرحيل الى خارج الاردن وبعضها غادر الاردن الى دول اكثر إنفتاحاً على الإستثمار ، الامر الذي جعل الامور اكثر تعقيداً واخذت تسوء يوماً عن يوم جراء ضئالة العقول الماهرة والمُحترفة والمُنتجة.

وبالإضافة الى ذلك فيُعتبر الانخفاض الكبير في الإنتاج والإنتاجية، وتدني القيمة المُضافة للمُنتجات والخدمات وضعف جودتها ، و خاصة في (الفترة الانتقالية بين الهجرة و الإحلال) و التي تمتد عادة لسنتين أو أكثر ،من أكبر الأثار السلبية لهجرة العقول الاردنية ، ومن الأثار السلبية الاخرى لهجرة العقول الاردنية والتي أصبحت ظاهرة عملية ،تدفق المهارات و العقول الوافدة بدل العقول الوطنية المُهاجرة ،بكل ما يحمل ذلك من تحويلات مالية مُعاكسة، وتكاليف خدمات غير منظورة، ومُشكلات أمنية واجتماعية بل وثقافية بالغة التعقيد ، يظهر أثرها على المدى القصير والمتوسط. إضافة إلى حلول بدائل من القرى والارياف تعمل على تفريغ المحافظات، بدلاً من العمل على إعمارها وتنميتها فأصبح هناك هجرة للعقول داخل الاردن وخارجها الأمر الذي زاد من عملية التعقيد وزاد من مشاكل العمالة الوافدة وارهاصاتها في المُجتمع الاردني وأصبحت هناك ظواهر جُرمية دخيلة على المُجتمع الاردني، وأثر على ثقافة التعامل والسلوكيات اليومية. (بدران، 2017).

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات.

- **الاستنتاجات**

بعد ان استعراض الباحث لمحاور الدراسة وما تحتويه من أسباب ودوافع لهجرة العقول الاردنية وما هي الأسباب والتحديات لذلك فقد تم التوصل الى الآتي:

- ان حجم النفقات والتكلُفة والخسائر التي يتكبدها الأردن في تأهيل الكفاءات الأردنية المُنتشرة في عدد مهم من دول العالم وتعليمها وتدريبها تصب معظم هذه النفقات والتكلفة في النهاية في خدمة الدول المُهاجر اليها والتي انعكست سلباً على الاردن وإيجاباً على دول المهجر.
- هناك حاجة لإيجاد قوانين عصرية مُحفّزة وتسهيلات على الأرض لجذب العقول أو الطيور المُهاجرة لأوطانهم حتى نوقف هذا النزيف الإقتصادي والمد البشري والخلل في مُعادلة الموارد والسكان، وحتى نوقف مسألة استغلال الكفاءات العلمية غير الإنساني أحياناً من قبل بعض الشركات العالمية.
- ان وجود علاقات مُتبادلة بين التنمية وهجرة الكفاءات العلمية وفي حال استمرار عجز الدولة الاردنية، وخلق ظروف كفيلة لإيقاف هذه الظاهرة، فان مسيرة التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الدولة الاردنية ستبقى مُعطلة ومُتعثرة، والتأخر في تحقيق أهداف التنمية سيزيد من هجرة الكفاءات وحرمان الدولة من الكوادر القادرة على تطويرها.
- تؤدي هجرة الكفاءات الاردنية الأكاديمية والعلمية إلى انخفاض مُستويات التعليم وضعف المُخرجات نتيجة تناقص أعدد أعضاء الهيئة التدريسية.
- هجرة الكفاءات العلمية بكافة تخصصاتها يجعل الترابط ما بين القُدرة على التطورات التعليمية والثقافية ضعيفة جداوغير قادرة على مواكبه التقدم.
- تستحوذ كثير من الدول التي تستقطب العقول الاردنية المُهاجرة على كافة الإبتكارات والبراءات العلمية، وتوليد الافكار التي يتمتع بها كل عقل أردني مُهاجر، وتعتبره مُلكا لها ولا يُمكن لصاحب الاختراع والإبتكار ان يتصرف فيه كمُلك شخصي.
- تبين ان أسباب هجرة العقول الاردنية يعود الى الاوضاع السياسية في الشرق الاوسط وتأثيراتها على الاردن بالإضافة الى المُستوى المعيشي جراء غلاء الاسعار مُقارنة مع ما يتمتع به العقل الاردني من تميز وإبتكار.
- بالرغم من الإيجابية التي تنتج عن هجرة العقول الاردنية وما تقوم به من تحويلات ترفد ميزان الاردن المالي الا إنها إذا ما قورنت مع ما يُقدمه العقل الاردني خارج وطنه ليست ذات فائدة كبيرة لتنعكس على الاردن بشكل قوي وإيجابي وتعزز من قُدراته المالية.

التوصيات

بعد ان إستعرض الباحث الاستنتاجات التي برزت في دراسة هجرة العقول الاردنية الاسباب والتحديات فانه يوصي بالآتي:

- ✓ منح الكفاءات والعقول الاردنية مُشاركة فعلية في عمليات إتخاذ القرار المالي والاقتصادي والإستثماري والعلمي.
- ✓ زيادة ميزانية البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث، وإنشاء مراكز للبحوث التنموية والعلمية، بما يوفر المناخ المُناسب للكفاءات وأصحاب المواهب للعمل والإنتاج العلمي والإبداع بدلاً من الهجرة.
- ✓ احترام الحُريات الأكاديمية وصيانتها، وذلك من خلال منح أعضاء الهيئات الأكاديمية والعلمية حرية الوصول إلى مُختلف علوم المعرفة والتطورات العلمية وتبادل المعلومات والأفكار والدراسات والبحوث.
- ✓ التوسيع مساحات استعمال مُختلف وسائل التطور الحديثة دون تعقيد أو حواجز.

- ✓ إعادة النظر جذريًا في سلم الأجور والرواتب التي تمُنح للكفاءات العلمية الاردنية وتقديم حوافز مادية ترتبط بالبحث والإنتاج.
- ✓ رفع الحدود العليا للأجور لمُكافأة البارزين والمُبادرين والرياديين والمُبتكرين من ذوي الكفاءات وتقديم الحوافز التشجيعية والتسهيلات الضريبية والجمركية للوفاء بالاحتياجات الأساسية وتقديم الخدمات اللازمة لتمكينهم من القيام بأعمالهم.
- ✓ بناء شراكة مع العقول والكفاءات المُهاجرة، للعلماء والعقول الاردنية الذين يتوجدون في أعرق المراكز العلمية والجامعية والبحثية والصناعية، ولهم دور بارز في تطوير الكثير منها.
- ✓ حثّ الحكومات الاردنية وبشكل عابر على تكوين الجمعيات والروابط العلمية الإبتكارية لإستيعاب أصحاب الكفاءات المُهاجرة، وإزالة جميع العوائق التي تُعيق ارتباطهم بالوطن ومنحهم الحوافز المادية وتسهيل إجراءات عودتهم إلى أوطانهم للمُشاركة في عملية التنمية والتحديث.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

بدوي، أحمد زكي، (1986)، **مُعجم مُصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت :مكتبه لبنان.

معتوق فريدريك ، **(1993)**، **مُعجم العلوم الاجتماعية** ، **أكاديميا** ، بيروت: لبنان .

معلوف، لويس، (1960)، **المُنجد في اللغة والأدب والعلوم**، بيروت :المطبعة الكاثوليكية

الدراسات والابحاث:

بهاء الدين، احمد (1999)، المثقفون **والسلطة في عالمنا العربي**، مجلة العربي، الكويت.

جفال عمار، (2008)، الهجرة **الشرعية للعمالة العادية، ورقة مُقدمة إلى ندوة الهجرة العربية الإفريقية إلى الخارج :مُشكلات وحلول**، تنظيم جامعة الدول العربية، من 17- 18 –نوفمبر.

دائرة الاحصاءات العامة، (2018)، عمان – الاردن.

السنوسي، شيخاوي، (2011)، **هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر (1999-2010**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بو بكر بالقائد تلمسان – الجزائر.

مُديرية الامن العام، (2017)، احصائيات الجريمة، المعلومات الجنائية، عمان – الاردن .

مُنتدى الاستراتيجيات الاردني، (2105)، المُغتربون **الأردنيون: الفرصة والتحدي**، عمان – الاردن.

الصُحف والدوريات:

بدران، ابراهيم، (2017)، **هجرة العقول والمهارات. وإشكالية الفرص**، جريدة الدستور الاردنية يومية سياسية اقتصادية، 9-09، عمان – الاردن.

جويحات ، بُثينة، (2009) ، **الأردنيون المُهاجرون إلى الخارج: هل يبحثون عن الحرية؟** ، صحيفة السجل ،صحيفة اسبوعية سياسية ، تصدر عن شركة المدى للصحافة والنشر ، العدد (67) ، 12-3 عمان – الاردن .

الراميني ، جلنار ، (2015) ، **العقول الاقتصادية تهجر الأردن** ، صحيفة العربي الجديد، يومية اقتصادية سياسية ، 4-5 ، عمان – الاردن .

السيد، سيرن، (2012)، **هجرة العقول الأردنية، ماذا وراءها؟**، جريدة الرأي الاردنية، سياسية يومية، 1-08، عمان – الاردن.

عبيدات، محمد طالب، **(2015)**، **هجرة العقول والكفاءات**، جريدة الدستور الاردنية، يومية سياسية اقتصادية، 1 تشرين الثاني، عمان - الاردن.

قندح ، عدلي ،(2019) ، **هجرة العمالة وسوق العمل الأردني** ، جريدة الغد الاردنية، سياسية اقتصادية يومية 16-04 ، عمان – الاردن .

مني، زياد، (2016)، **الهجرة العربية: نزف العقول الدائم**، جريدة الاخبار اللبنانية، 13-كانون الثاني بيروت – لبنان.

المو اقع الالكترونية:

الدباس، زياد، (2016)، الاردن ومعضلة هجرة الكفاءات.

https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2016/02/20

دور استراتيجيات تنمية الموارد البشرية في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات والقدرات العلمية الليبية (دراسة حالة الكفاءات الليبية العاملة في المملكة المتحدة)

د. محمد ابراهيم الأعوج أستاذ الإدارة المساعد
جامعة ليبيا المفتوحة، طرابلس

البريد الالكتروني

Lawajm@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور استراتيجيات تنمية الموارد البشرية في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات والقدرات العلمية الليبية، وذلك عن طريق التعرف على مدى الحاجة إلى الاهتمام بالبحث العلمي، وتحسين الأوضاع السياسية والإدارية والقانونية في ليبيا. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الدراسة الميدانية، ولقد تم التركيز على الكفاءات والقدرات الليبية المهاجرة والعاملة في بريطانيا. وبلغ حجم العينة مائة فرد من القدرات والكفاءات الليبية المهاجرة إلى بريطانيا حيث تم إرسال استمارات الإستبيان إليهم عن طريق الإيميل، ومن تم تحليل (88) استمارة صالحة للتحليل عن طريق استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن أغلب الكفاءات الليبية العاملة في المملكة المتحدة تفكر في العودة الى ليبيا بعد تحسين الأوضاع السياسية والإدارية والقانونية في ليبيا. وأوصت الدراسة إلى ضرورة السعي إلى خلق بيئة اقتصادية واجتماعية وتعليمية وصحية من شأنها أن تشجع القدرات والكفاءات على العمل في بلدهم الأصلي مع تعزيز قيم الأخلاق والحرية والعدل، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية التعليم والبحث العلمي وربطهما باحتياجات سوق العمل والتنمية الشاملة.

الكلمات الدالة: تنمية الموارد البشرية، الكفاءات العلمية، الموارد البشرية، هجرة الكفاءات.

Abstract:

This study aims to understand the role of human resource development strategies in reducing the migration of Libyan qualified and skilled people, through identifying the need of focusing on scientific research and improving the political, managerial and legal circumstances in Libya. The study relied on the descriptive approach and the field study, the focus was on the Libyan skilled people who moved and working in the UK. The sample size was 100 participants; the questionnaires were sent to them via emails then 88 questionnaires were analyzed through using statistical analysis program (SPSS). The study revealed that most participants think that they will be back to Libya after the political, managerial and legal stability. The study recommended the necessity of creating appropriate economical, social, and educational environment that would encourage Libyan qualified people to work in their country Libya, also encouraging the values of ethics, freedom and justice, in addition to emphasizing the significance of education and scientific research and connecting them with labor market and comprehensive development.

Keywords: Human resources, skilled workforces, Development, Immigration of qualified people.

المقدمة:

أوضحت العديد من الدراسات وتجارب الدول في الآونة الأخيرة أن المورد البشري أو الرأسمال البشري يعتبر من أهم وأغلى الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدول، فالكثير من الدول حققت تقدما وتفوقا حضاريا بسبب استثمارها لمواردها البشرية الإستثمار الأمثل. بينما في كثير من الأوقات لم تنجح الثروات الطبيعية في تحويل الأفراد إلى شعوب منتجة إذا لم يتم استغلالها من أجل ذلك، وهذا يعتبر تحديا حقيقيا أمام الدول العربية والدول النامية. إلا أن الاهتمام بالموارد البشرية في الدول النامية والدول العربية لم يكن بالشكل الذي ينبغي، حيث تحرص هذه الدول على انتاج الموارد البشرية ولكنها تستطيع المحافظة عليها بالشكل المطلوب، وهذا يتضح في هجرة الكفاءات العربية بشكل عام والكفاءات الليبية بشكل خاص إلى الدول المتقدمة.

وقد تم توضيح مفهوم تنمية الموارد البشرية بأنه "إعداد العنصر البشري إعداد صحيحا بما يتفق واحتياجات المجتمع، على أساس أنه بزيادة معرفة وقدرة الإنسان يزداد ويتطور استغلاله للموارد الطبيعية، فضلا عن زيادة طاقاته (الفرا وفوجو، 2014). وقد أشار تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1990 أن التنمية البشرية تعنى بتوسيع نطاق الاختيار أمام الأفراد وذلك بزيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية والدخل والعمالة (فوجوا، 2012).

ويعد موضوع التنمية البشرية من المواضيع التي تهتم بها المجتمعات على اختلاف أنظمتها ومستويات نموها حيث ثبت أن الموارد البشرية ليست هي فقط أحد عناصر الإنتاج ومحددات الإنتاجية بل هي المؤثر الرئيس في جميع مكونات التنمية. ومن هذه الفكرة جاءت هذه الدراسة كمحاولة لبحث ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية والتي تعبر عن الانتقال الإرادي أو الاجباري للأفراد المؤهلين والحاصلين على مستوى تعليم جامعي أو أكثر من دولة إلى أخرى، ومسبباتها وما يترتب عليها من آثار من أجل العمل على وضع خطط واستراتيجيات فعالة للتنمية البشرية تقوم على خلق وتوفير البيئة الملائمة للموارد البشرية كوسيلة من الوسائل الفاعلة للتقليل من هجرة الكفاءات العلمية والعقول التي تركت مجتمعاتها بقصد أو من غير قصد مخلفة وراءها الكثير من التخلف والتراجع في مجالات الإنتاج والعلم والبحث المعرفي في الوقت الذي من المفترض فيه أنه تم إعداد هذه الكوادر لتنمية وخدمة مجتمعاتها وتطوير قدراتها وبالتالي العمل على رفع مستويات الرفاهية والإنتاجية لبلدانها والتي هي أحق من غيرها في التنمية والتقدم والازدهار الاجتماعي والاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

تُعتبر مشكلة هجرة الكفاءات العلمية من أحد أهم وأخطر المشاكل التي تواجه البلدان النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، فهذه المشكلة تشكل ظاهرة سلبية وخطيرة على هذه البلدان من عدة نواحي منها العلمية والاقتصادية والتنموية وغيرها، بالإضافة الى ذلك حرمان هذه الدول من الاستفادة من خبرات ومؤهلات كفاءاتها ومواردها البشرية التي عملت على تعليمها وتأهيلها حتى أصبحت كفاءات جاهزة خلال فترات زمنية طويلة، والمستفيد الاكبر من هذه المشكلة هي الدول المتقدمة والتي عادة تقوم عبر وسائل وطرق متعددة على استقطاب وجذب هذه الكفاءات. والمشكلة الحقيقية في هذه الظاهرة ليست في ترك هذه الخبرات والكفاءات مكانها الطبيعي في الدولة وانتقالها للعمل في مؤسسات علمية متطورة في دول متقدمة، حيث أن هذا الانتقال يمكن أن يفيد في تطور الموارد البشرية ويدفع بعجلة التنمية نحو الأمام ويأتي بخبرات جيدة وجديدة إلى البلاد، ولكن المشكلة الحقيقة التي تفرض نفسها تكمن في عدم رغبه هذه الموارد في ترك أماكن أعمالهم في الدول المتقدمة والرجوع إلى بلدانهم الأصلية بعد حصولهم علي الخبرات العلمية والمهارات الفنية والتقنية التي يمكنها دفع عجلة التنمية في بلدانهم الأصلية. وعلى مدار السنوات الماضية عانت ليبيا من هجرة كفاءاتها وكوادرها العلمية في مختلف المجالات الى الخارج بسبب تدهور الاوضاع الامنية وقلة الحصول على فرص العمل وانخفاض قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار ونقص السيولة في المصارف الليبية، وفي ظل شلل الاقتصاد الليبي وهذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد أصبحت الهجرة الى الخارج هي الحل الأفضل بالنسبة

للكفاءات الليبية. وعليه فإنه قد حان الوقت لإعادة النظر في مشكلة استنزاف الكفاءات والقدرات الليبية والذي يعتبر نقطة الارتكاز لانطلاق عمليات التنمية بجميع أنواعها وذلك عن طريق صناعة استراتيجيات فعالة للتنمية البشرية تهدف بشكل أساسي إلى تجهيز وتوفير البيئة المناسبة لهذه القدرات والكفاءات لضمان الإستثمار الأمثل للموارد البشرية والذي يعتبر القاعدة الاساسية لتحقيق التنمية من أجل تحسين الوضع الحالي وضمان مستقبل الأجيال القادمة والتي ستساهم في عملية التنمية والبناء والتطوير للبلاد ومن تم البقاء في الوطن وعدم التفكير في الهجرة خارج حدوده. ومما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي خطط واستراتيجيات التنمية البشرية الضرورية للحد من ظاهرة هجرة الكفاءات والقدرات الليبية إلى الخارج؟

فرضيات الدراسة:

بناء على ما تم توضيحه في مشكلة الدراسة ولمعرفة دور التنمية البشرية في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية الليبية فإنه تم صياغة الفرضيات كالتالي:

1- يؤثر العمل على تحسن الوضع الاقتصادي تأثيرا ذو دلالة إحصائية في الحد من هجرة الكفاءات والقدرات العلمية الليبية

2- يؤثر التركيز والاهتمام بالبحث العلمي تأثيراً ذو دلالة إحصائية في الحد من هجرة الكفاءات والقدرات العلمية الليبية.

3- يؤثر تحسين الأوضاع السياسية والإدارية والقانونية تأثيراً ذو دلالة إحصائية في الحد من هجرة الكفاءات العلمية الليبية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف وعلى النحو الآتي:

1- التعرف على مستوى التنمية البشرية في دولة ليبيا مقارنة بالدول الأخرى.

2- معرفة حجم ظاهرة هجرة الكفاءات والقدرات العلمية في دولة ليبيا.

3- معرفة الأسباب الدافعة لهجرة الكفاءات والقدرات الليبية إلى الدول المتقدمة لكي يتم تحديد ووضع الحلول الممكنة والمثلى للحد من تلك الظاهرة.

4- معرفة الدوافع التي من شأنها أن تؤثر إيجاباً في قرار عودة القدرات والكفاءات المهاجرة لوطنهم الأم.

5- تقديم توصيات ومقترحات من الممكن أن تساهم في الحد أو التقليل من آثار هجرة القدرات والكفاءات الليبية الى الخارج.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ابراز دور استراتيجيات تنمية الموارد البشرية في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات والقدرات العلمية الليبية الى الخارج، حيث تبحث الدراسة في طرق وضع استراتيجيات فعالة لتحسين مستوى تنمية الموارد البشرية الليبية تساهم في التقليل من هجرة هذه الكفاءات الى خارج البلاد. كذلك تثير الدراسة مزيد من الاهتمام بمشكلة هجرة الكفاءات العلمية الليبية وتركز على ضرورة وجود بيانات وإحصاءات دقيقة حول هذا الموضوع. بالإضافة الى ما سبق تعطي نتائج الدراسة الفرصة لأصحاب القرار التعرف عن قرب على واقع هجرة الكفاءات العلمية الليبية وأسبابها وكيفية مواجهة نتائجها للحد من الآثار السلبية المترتبة عليها. كذلك تضع الدراسة أمام أصحاب القرار تصور عملي بما تقدمه من نتائج وتوصيات ومقترحات حول استراتيجيات تنمية الموارد البشرية اللازم استخدامها في دولة ليبيا للحد من ظاهرة هجرة الكفاءات والقدرات العلمية. وأخيرا وليس بأخر تقدم الدراسة توصيات ومقترحات لصناع القرار في ليبيا من أجل التقليل من الآثار السلبية لهجرة الكفاءات والقدرات العلمية الليبية.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرف بأنه أحد طرق البحث العلمي التي تتناول أحداثاً وظواهر وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة والبحث والقياس كما هي دون التدخل من قبل الباحثين في مجرياتها (Saunders, 2009). وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أنسب المناهج في دراسة الظاهرة محل الدراسة، حيث يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويصفها بشكل دقيق، ويعبر عنها كماً وكيفاً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح سماتها وخصائصها، أما التعبير الكمي فيعطي وصفاً رقمياً ويوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها، بالإضافة إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، والأسلوب الوصفي لا يهدف فقط إلى وصف الظواهر كما هي بل إلى الوصول إلى استنتاجات وتعميمات ذات معنى تساهم في فهم الواقع وتطويره، وقد تم جمع البيانات من المصادر الثانوية مثل الكتب والبحوث السابقة والتقارير ذات العلاقة بموضوع الدراسة. والمصادر الأولية المتمثلة في جمع بيانات الدراسة من خلال استمارة الاستبيان التي صممت خصيصا لهذا الغرض، وتم تحليل هذه الاستمارة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وذلك للتحقق من صحة الفروض النظرية للدراسة.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الكفاءات الليبية العاملة في المملكة المتحدة (حملة الماجستير والدكتوراه) وقد تم اختيار عينة الدراسة باستخدام العينة المقصودة وذلك لصعوبة استخدام العينة العشوائية بسبب عدم توفر بيانات يمكن الحصول عليها لتحديد مثل هذه العينة، حيث تم التواصل مع مجموعة من الكفاءات الليبية العاملة في المملكة المتحدة وارسال استمارة الاستبيان الخاصة بهذه الدراسة اليهم عن طريق البريد الالكتروني. وقبل ارسال الاستبيان فقد تمت مراجعته لغويا من قبل أستاذ متخصص في اللغة العربية، وكذلك تم تحكيمه من قبل مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال الادارة والموارد البشرية والذين لهم دراية كافية في مجال البحث العلمي. وحاول الباحث الحصول على مائة (100) استمارة من الكفاءات الليبية العاملة في بريطانيا لكن عدم استجابة بعض المستهدفون في تعبئة الاستمارة بالرغم من مراسلتهم العديد من المرات أدى الى انخفاض عدد المشاركين والحصول على (88) استبانة تعبر عن أراء هذه الكفاءات بدلا من 100 استبانة.

الدراسات السابقة:

مراجعة الدراسات والأبحاث السابقة يعتبر من الأمور الضرورية التي من المفترض أن يقوم بها الباحث عند إجراء البحوث العلمية، وذلك من أجل معرفة النتائج والاقتراحات التي أوصت بها هذه الدراسات والتي تعتبر حجر الأساس للبحوث المستقبلية. وتعتبر الدراسات التي تناولت موضوع التنمية البشرية وهجرة الكفاءات الليبية قليلة جدا وتكاد تكون معدومة وخاصة الدراسات التي تربط بين هجرة الكفاءات الليبية وتنمية الموارد البشرية، ولكن بعد البحث المتكرر تم الاطلاع على مجموعة من البحوث والدراسات السابقة أجريت في العالم العربي ولم يتم اجراؤها في ليبيا والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بموضوع هجرة الكفاءات والقدرات الى الخارج قبل البدء في كتابه هذه الدراسة، وتم استعراض أهم هذه الدراسات كما يلي:

1- دراسة (قنوع، 2006)، بعنوان هجرة الكفاءات العلمية العربية (النقل المعاكس للتكنولوجيا)، حيث هذه الدراسة دراسة وتحليل ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية العربية وأثارها على التنمية في العالم العربي. وكذلك استهدفت الدراسة دراسة وتحليل أسباب الكفاءات العلمية العربية وعوامل الجذب التي تقدمها الدول المتقدمة، بالإضافة الى اظهار سبل الحد من هجرة الكفاءات العلمية العربية. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها أنه توجد علاقة ذات تأثير متبادل بين التنمية وهجرة الكفاءات العلمية، فكلما عجزت الدول العربية عن توفير الظروف والسبل الكفيلة بوقف

هجرة قدراتها وكفاءاتها العلمية والفكرية الى الخارج فإن مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ستظل متعثرة ومعطلة. بالإضافة الى خلصت الدراسة الى الدول العربية لم تبذل الجهود المطلوبة لوقف هجرة كفاءاتها وقدراتها البشرية الى الخارج. أضف الى ذلك أوضحت الدراسة أن أحد أهم الأسباب التي تدفع الكفاءات العربية الى الهجرة خارج بلدانهم هو عدم الاهتمام بالباحث العربي وعدم توفر البيئة المناسبة له والامكانيات والحرية الأكاديمية وهذا يشجع الباحثين العرب على إجراء بحوثهم خارج بلدانهم الأصلية.

2- دراسة (Docquier and Rapoport, 2007)، بعنوان: هجرة الكفاءات (من منظور البلدان النامية) حيث استهدفت هذه الدراسة معرفة تأثير الهجرة الخارجية على رأس المال البشري في الدول النامية. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك أهمية وفائدة لتنامي ظاهرة الهجرة الى الدول المتقدمة لما لها من تأثيرات إيجابية على البلدان النامية. وتبين انه في حال قيام الدول النامية بفرض قيود على الهجرة الخارجية فإنها يمكن أن تتضرر على المستوى البعيد، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تراجع الاهتمام أو الإقبال على التعليم في هذه الدول. ومن أهم توصيات هذه الدراسة هو- تشجيع الكفاءات والعقول المهاجرة على العودة إلى بلدانهم الأصلية للمساهمة في معالجة الآثار السلبية المترتبة على هجرتهم، بالإضافة الى تقديم حوافز شخصية ومعنوية لهم تحثهم على العودة. وكذلك - اقامة مشروع تبادل الكفاءات والعقول المهاجرة بين الدول وذلك بهدف تعزيز التعاون الدولي.

3- دراسة كامل (2009)، والتي كانت بعنوان "أثر هجرة الكفاءات على التنمية في العراق" حيث استهدفت هذه الدراسة دراسة وتحليل هجرة الكفاءات العلمية العراقية الى الدول المتقدمة واثارها على التنمية في بلاد العراق. وكذلك هدفت هذه الدراسة الى دراسة وتحليل اسباب هجرة الكفاءات العلمية العراقية وأثارها على التنمية الاقتصادية في العراق، بالإضافة الى دراسة أثر الكفاءات العلمية والادبية العراقية على الإنتاج العلمي والادبي للمجتمع. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن المشاركين في هذه الدراسة أكدوا على أنه لو كانت الكفاءات العراقية المهاجرة الى الخارج متواجدة في العراق في الوقت الحالي لأصبح العراق أكثر تطورا ولتمتع بتنمية بشرية جيدة. وكذلك أكد المشاركون في الدراسة على أن مشروع المصالحة الوطنية والمجتمعية يشجع على عودة الكفاءات الى بلدهم الأم العراق (عارف، 2010).

4- دراسة (حربي، 2010) بعنوان "هجرة العقول والكفاءات : معادلة حضارية" التي وضحت أن في مقدمة الأسباب الداعية للهجرة في العصر الحديث تأتي الأسباب السياسية والاقتصادية، وبخاصة منها الهجرات من دول العالم الثالث المتجهة إلى الغرب، الأمر الذي أحدث أزمات ومشكلات في الدول المهجرة لأبنائها، لا شك الكفاءات أو القدرات المميزة، وأشارت الدراسة إلى أن هجرات العقول العربية إلى الغرب بدأت بصورة متواضعة في القرن التاسع عشر، ثم أخذت تتزايد في القرن العشرين، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية التي تزامنت مع بداية الثورة الصناعية في الغرب تفاقمت هجرات العقول العربية إلى الغرب ، وتعاظمت الأزمة أكثر فأكثر مع هزيمة عام 1967 نتيجة الصدمة النفسية الهائلة التي خلفتها تلك الأزمة، ثم ناقشت الدراسة وضع العقول والكفاءات العربية بين عوامل الدفع المحلية وعوامل الجذب الغربية، وذكرت الدراسة أن من أهم عوامل الدفع العاملين السياسي والاقتصادي، حيث يجبر الكبت السياسي والحاجة الاقتصادية على الهجرة، إلى جانب الفساد الإداري والمحسوبيات وما شاكل ذلك من ظروف معاشية سيئة تدفع بالعقول العربية دفعاً إلى الهجرة بحثاً عن ملاذ آمن وفرصة للحياة الكريمة والحرة. ثم عرضت الدراسة إحصائيات ووقائع خطيرة أظهر من خلالها حجم الأزمة، منها أنه خلال النصف الثاني من القرن العشرين هاجر ما بين 25.50% من الكفاءات العربية إلى أوروبا والولايات المتحدة الامريكية، منهم 750 ألف عالم عربي هاجروا ما بين عام 1977 وعام 2006، وذكرت أيضا أن حوالي مائة ألف من الأطباء والمهندسين العرب يهاجرون سنوياً نحو الغرب، إلى غير ذلك من الإحصائيات التي تبين حجم الكارثة التي تنتج عن هجرة هذه العقول التي تنفق عليها بلداننا العربية مليارات الدولارات سنوياً (فوجو، 2012).

5- دراسة (أحمد وحسين، 2012)، والتي كانت بعنوان "هجرة العقول البشرية العربية إلى الغرب.. واقع مخيف وآمال ممكنة" وحاول من خلالها الباحثان دراسة خطورة ظاهرة هجرة العقول البشرية العربية وعدم نجاح الحكومات والمنظمات العربية في مواجهتها مما يؤثر على التنمية البشرية والاقتصادية، ومن ثم تهدف هذه الدراسة إلى الاقتراب من ظاهرة هجرة الشباب العربي أصحاب الكفاءة والعقلية المتميزة، والتعرف على جوانبها المختلفة بصورة تمكِّن من تشخيصها وتحديد أسبابها، والعمل على وضع تصوُّر ملائم لمواجهتها والحد من آثارها السلبية (الفرا وفوجو، 2014).

التعقيب على الدراسات السابقة

تم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة لها علاقة مباشرة مع موضوع الدراسة الحالية، وتختلف كل دراسة عن الأخرى بحسب الهدف الذي تسعى لتحقيقه، والمنهجية التي تتبعها، والأدوات المستخدمة لتحقيق هدف الدراسة، والنتائج التي تم التوصل إليها. وكانت هذه الدراسات عاملا مساعدا في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، وبناء أداة الدراسة، وتفسير النتائج الخاصة بهذه الدراسة ، ومن خلال الاستعراض السابق تبين أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، حيث تتمثل أوجه التشابه في أن الكفاءات العلمية تلعب دورا مهما في تنمية الموارد البشرية، وأن كل من هذه الدراسة والدراسات السابقة تناول موضوعي الكفاءات والقدرات العلمية وأهميتهما للدول في تنمية مواردها البشرية، وأن الأداة الرئيسية التي استخدمت في جمع البيانات هي صحيفة الاستبيان. أما أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة فتكمن في تركيز الدراسة الحالية على بيان أهمية وضع خطط واستراتيجيات فاعلة لتحسين مستويات التنمية البشرية تساهم في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية. وكذلك إلقاء الضوء على تأثير تحسين مستويات التنمية البشرية في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات والقدرات العلمية. بالإضافة الى ذلك أن هذه الدراسة ركزت على الكفاءات الليبية العاملة في المملكة المتحدة، في حين طبقت الدراسات السابقة على دول وكفاءات علمية مختلفة كلها أجريت خارج البيئة الليبية ولم تتطرق لدراسة الكفاءات الليبية. بالإضافة إلى ما سبق فإن أغلب الدراسات السابقة التي تم عرضها في هذه الدراسة اقترحت وأوصت بإجراء دراسات وبحوث جديدة تتناول موضوع هجرة الكفاءات والقدرات العلمية الى خارج بلدانهم الأصلية.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً- ظاهرة هجرة الكفاءات والقدرات من البلدان العربية إلى الخارج

منظمة اليونسكو تعرف هجرة القدرات أو الكفاءات العلمية بأنها "شكل من أشكال التعاون والتبادل العلمي الشاذ أو غير السليم بين الدول"، باعتباره يعني تدفق هجرة العلماء في اتجاه واحد نحو الدول المتقدمة، فيما تميز منظمة التعاون والتنمية الدولية بين مفهوم "تبادل العقول" ومفهوم "إهدار العقول"، على اعتبار أن "تبادل العقول" أمر طبيعي ناجم عن تفاعل الحضارات وحوار الثقافات، وربما لهذا السبب دافع البعض عن هجرة الكفاءات باعتبارها تؤدي إلى تأمين المليارات من العملة الصعبه للبلدان الأصلية للمهاجرين وتسهم في تحسين الوضع الاجتماعي، إلا أن تعدد النواحي السلبية لظاهرة هجرة الكفاءات وعلى رأس ذلك توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة جعل النظر إلى تلك الظاهرة يتركز . في الغالب . على تأثيراتها السلبية (عفارة، 2005). وأوضحت بعض الدراسات، أن الوطن العربي يساهم بنحو 31% من الكفاءات والعقول المهاجرة من الدول النامية ككل، كما أن نحو 50% من الأطباء و23% من المهندسين و15% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية يهاجرون إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا، و75% من الكفاءات العلمية العربية مهاجرة إلى ثلاثة دول تحديداً هي بريطانيا وأمريكا وكندا (الليتي، 2005). وأشارت إحصائيات أخرى إلى أن إجمالي الصرف على العلماء في الغرب يعادل ضعف إنتاج النفط العربي سنوياً، وأن 12% فقط من بلدان العالم تستحوذ على95% من العلماء (فوجو، 2012).

ثانيا: أسباب هجرة القدرات والكفاءات العلمية العربية:

من خلال مراجعة الدراسات والأدبيات الخاصة بالهجرة الدولية يتضح عدم وجود نظرية متكاملة أو نموذج شامل وحيد قادر على تفسير أسباب وديناميكيات الهجرة، فالإسهامات المقدمة في هذا المجال تمثل نظريات ونماذج جزئية تقترب من الظاهرة من منظورات مختلفة، فهناك أدبيات ترجع أسباب الهجرة إلى منطق التحليل الاقتصادي الذي يركز على منطلقات الفاعل الرشيد وتحليل التكلفة- العائد، فلا شك أن عملية الهجرة ترتبط برغبه الشخص في تحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي، ويأتي قرار الهجرة بعد حساب الشخص للتكاليف التي سيتحملها في حالة انتقاله من بلده الأصلي إلى بلد المهجر في مقابل المنافع التي سيجنيها من هذا الانتقال، ويدفعه إلى اتخاذ القرار رجحان كفة الثانية. وبالإضافة إلى هذا الاتجاه الاقتصادي في تفسير الهجرة، توجد نظريات هيكلية Structural Theories تربط الهجرة بالتطورات المجتمعية التي تشهدها دولة معينة، فالدول تشهد تحولات في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية قد تغير الوضع الاجتماعي أو الطبقي لبعض الأشخاص ومن ثم تدفعهم إلى الهجرة، هذا إلى جانب النظريات التي تركز على الإطار الدولي المحدد لهيكل السوق الدولي للعمالة في التأثير على الهجرة، فازدياد الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب وتحول الأخيرة إلى دول الهامش في النظام الاقتصادي الدولي يزيد من معدلات الهجرة من الجنوب إلى الشمال بحثاً عن حياة أفضل (البدراني، 2009). ومن تم يمكن الإشارة إلى نوعين من الأسباب وراء ظاهرة هجرة الكفاءات العربية، إحداها طاردة تتعلق بالبلد الأصلي، والأخرى جاذبه خاصة بدول الاستقبال (الدول الغربية). ومن بين أسباب: التحديات السياسية، ومنها الفساد السياسي وغياب الديمقراطية وتزايد القمع وانتهاكات حقوق الإنسان، والإشكاليات التي تعتري بعض تجارب الديمقراطية العربية، وتهميش الباحث من قبل القيادات العلمية والسياسية والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغربة في أوطانهم، أو تضطرهم إلى الهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرية واستقرارا. كذلك توجد عوامل اقتصادية طاردة تتعلق بانتشار البطالة والتي تؤكد التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية أن نسبتها في العالم العربي تجاوزت 14% ، وقلة العائد المادي لمختلف الكفاءات العلمية والفنية، وقلة حجم الانفاق على البحث العلمي في الدول العربية، ويكفي الإشارة إلى تقرير منظمة اليونسكو عام 2010 والذي أكد أن حجم الإنفاق على البحث العلمي في العالم العربي هو الأقل في العالم، ففي الدول العربية الإفريقية وصل ما بين 0.3% و4% خلال السنوات ما بين 2002 و2007 من جملة الناتج القومي، وبالإضافة إلى ما سبق، هناك مجموعة من العوامل الجاذبة لهجرة الكفاءات العربية إلى الدول المتقدمة، وهى توفر إمكانات البحث العلمي في الدول التي تتم الهجرة إليها إلى جانب تشجيع الإبداع العلمي، وكذلك المغريات المادية التي تقدمها دول المهجر (يوسف، 1999).

ثالثا: مفهوم تنمية الموارد البشرية:

تنمية الموارد البشرية تُعرّف بأنها إعداد العناصر البشريّة بالشكل الصحيح الذي يتفق مع الاحتياجات الخاصة بالمجتمع، وأن يكون ذلك الإعداد على أساس أن زيادة قدرة الإنسان ومعرفته تساعد على زيادة استغلال الموارد الطبيعية، وزيادة الجهود والطاقات. كما ويتم تعريف تنمية الموارد البشرية بأنها زيادة القدرات، والمهارات، والمعرفة الخاصة بالقوى العاملة التي لديها القدرة على العمل في شتى المجالات، حيث يتم اختيارها من خلال القيام بمجموعة من الاختبارات المختلفة (السلمي، 1996).

رابعا: المعوقات والتحديات التي تواجه تنمية الموارد البشرية العربية

تواجه البلدان والأقطار العربية العديد من التحديات في الجوانب السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية والتي تؤثر على خطوات تنمية الموارد البشرية وتقلل من قدرات البلدان العربية على التلاؤم والتكيف مع ما يحدث في العالم الخارجي، ويمكن عرض مجموعة من التحديات التي تواجه تنمية الموارد البشرية العربية في ظل التغيرات والتحولات الدولية المعاصرة في مجموعة من النقاط كما يلي: (الهيتي، 2009، 40).

أولا: ارتفاع معدلات البطالة: وهذا يعتبر من أخطر التحديات التي تواجه البلدان العربية في ظل العولمة والتحولات الاقتصادية الراهنة التي أصبحت تتطلب تقارب النظم الاقتصادية المختلفة وتداخلها والتأثيرات المتبادلة بينها وإلغاء الحدود بين النشطات الاقتصادية على المستوى الدولي.

ثانيا: اتساع حجم الفجوة المعرفية: تمثل الفجوة المعرفية بين الدول العربية والدول المتقدمة أكبر التحديات التي تواجه تنمية الموارد البشرية العربية، ويمكن توضيح أهم ملامح الفجوة المعرفية بين الأقطار العربية وبين العالم المتقدم في انخفاض نسبه انتشار أو استخدام الإنترنت في البلدان العربية، وارتفاع معدلات الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) وكذلك تدني الإنفاق على البحث والتطوير كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت (0.20%) مقارنة مع (2.4%) في الدول المتقدمة و(1%) في الدول النامية. وبالتالي فإن يمكن القول إن دعم وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات وخلق بيئة جيدة لاستخدامها وإنشاء نظام متطور لحماية الملكية الفكرية، بالإضافة الى تشجيع سياسات المنافسة بات من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية.

ثالثا: محدودية الموارد وضعف كفاءة استخدامها: تعتبر المياه من أكثر الموارد الطبيعية محدودية في الدول العربية، ومما يزيد الأمر سوء أن (80%) من أراضي الوطن العربي تقع في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة، وتعد البلدان العربية من أكثر مناطق العالم فقراً في الموارد المائية سواء من حيث نصيب وحدة المساحة أو من حيث نصيب الفرد من المياه، كما أن هذه الموارد تتصف بعدم ملائمة توزيعها الجغرافي وصعوبة السيطرة على الجزء الأكبر منها واستغلاله.

رابعا: ضعف التجارة العربية البينية وتدني الإستثمارات العربية البينية: اتصفت التنمية العربية بالاعتماد على الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى الاختلال الهيكلي في اقتصاد البلدان العربية، من حيث تخلف انتاجيتها، والاعتماد على تصدير المواد الخام واستيراد الآلات والمعدات والسلع المصنعة.

خامسا: انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية: يعتبر تفشي الفساد في المؤسسات الحكومية في البلدان العربية من أصعب التحديات التي تواجه التقدم الاقتصادي والاجتماعي، إذ أن الفساد يساهم في تدني كفاءة الإستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية وذلك بسبب الوساطة والرشاوي التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد كلفتها.

سادسا: هجرة الكفاءات العربية: تعتبر هجرة الكفاءات والقدرات العلمية العربية إلى الخارج أحد أصعب التحديات التي تواجه تنمية المورد البشرية العربية، بالنظر لما تمثله هذه الهجرة من نزيف مستمر للقدرات والخبرات والكفاءات العلمية، وإلى التسرب المعاكس للتكنولوجيا من الدول العربية إلى الدول المتقدمة (فوجو، 2012).

الإطار العملي للدراسة: التحليل الاحصائي واختبار فرضيات الدراسة

1- خصائص عينة الدراسة: أ: حسب المؤهل العلمي:

جدول (1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبه المئوية
ماجستير	38	43
دكتوراه	50	57
المجموع	88	100

من الجدول رقم (1) يتضح أن ما نسبته 57% من المشاركين في الدراسة هم من حملة الدكتوراه، وأن 43% هم من حملة الماجستير، وهذه النسب تعكس مدى اهتمام المهاجرين الليبيين في المملكة المتحدة بالتعليم، وفي نفس الوقت نلاحظ مدى التأثير السلبي جراء غياب هذه الكفاءات على سياسات واسترتيجيات التنمية البشرية في ليبيا وخاصة بعد التغيير

السياسي في ليبيا سنة 2011 والتطلع إلى بناء اقتصاد قوي وعصري يتماشى مع اقتصادات العالم المتقدم وتشكل الموارد البشرية ثروته الرئيسية ومحرك نموه.

ب: حسب التفكير في العودة للعمل في بلدهم الأصلي ليبيا:

جدول (2) يوضح تفكير افراد العينة في العودة لليبيا

هل تفكر في العودة للعمل في ليبيا	التكرار	النسبة المئوية
نعم	44	50
لا	44	50
المجموع	88	100

جدول (3) يوضح اجابات افراد العينة حول الأسباب الدافعة للعودة

السبب	التكرار	النسبة المئوية
دوافع وطنية	42	47.7
دوافع دينية	32	36.3
دوافع اقتصادية	8	0.09
التزامات عمل	2	0.022
دوافع اجتماعية وعائلية	4	0.45

جدول (4) يوضح توزيع افراد العينة حسب الدوافع التي يمكن أن توثر في قرار العودة إلى ليبيا

الدافع	التكرار	النسبة المئوية
حدوث استقرار سياسي	55	0.62
تحسن الوضع الاقتصادي الليبي	21	0.23
بناء المؤسسات وتحسن نظمها	8	0.09
تطور البحث العلمي ومؤسساته في ليبيا	5	0.05

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أهم الدوافع التي قد تؤثر بالإيجاب في قرار عودة القدرات والكفاءات الليبية المهاجرة والعاملة في المملكة المتحدة، هي حدوث الاستقرار السياسي وتوحيد المؤسسات السياسية الليبية بأعلى نسبه وهي (55%)، يليها تحسن الوضع الاقتصادي الليبي بنسبه (21%)، حيث تتفق هذه النتائج مع بعض الدراسات السابقة منها على سبيل المثال دراسة (Mohapatra and Burns ,2008). التي وضحت أن عودة المهاجرين الى أوطانهم الأصلية تعتمد بشكل كبير على مجموعة من العوامل أهمها الاستقرار السياسي وتحسن الاوضاع الاقتصادية وارتفاع مستوى الدخل في البلدان الأصلية للمهاجرين، حيث احتمالية عودة المهاجرين ترتفع مع ارتفاع مستوى الدخل في البلد الأصلي.

2- تحليل واختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: يؤثر التوجه نحو تحسين الوضع الاقتصادي تأثيراً ذو دلالة إحصائية في الحد من هجرة الكفاءات العلمية الليبية.

تم تحليل واختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور الأول حيث يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن المحور دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) حيث بلغ الوزن النسبي لكل الفقرات (81.15)، كما أن الفقرات كلها كانت إيجابية ومستوى الدلالة أقل من (0.05) لكل فقرة، والوزن النسبي لكل فقرة أكبر من (60%)، وهذا يعني موافقة أفراد العينة

على أننا بحاجة للتحسين بدرجة كبيرة في كل وسيلة من هذه الوسائل للعمل على الحد من هجرة الكفاءات والقدرات الليبية، وعليه فإن محور تحسين الوضع الإقتصادي يلعب دورا مهما في الحد من هجرة الكفاءات والقدرات الليبية.

جدول رقم (5) يوضح تحليل فقرات المحور الأول الخاص بتحسين الوضع الإقتصادي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الرتبه
1	زيادة الدخل ليتناسب مع مستوى المعيشة في ليبيا ومع قدرات الموارد البشرية	8.29	82.88	31.75	0.000	2
2	تخطيط القوى العاملة وفقاً لاحتياجات سوق العمل	8.10	80.96	28.87	0.000	4
3	تصحيح هيكل القوى العاملة الحالي بما يقلل من البطالة	8.42	84.23	35.33	0.000	1
4	تعديل قوانين العمل والعقود	7.60	75.96	25.01	0.000	7
5	تطوير وتحسين بيئة العمل المادية	8.17	81.73	31.59	0.000	3
6	تفعيل دور المصارف وتشجيعها لتسهيل شروط الاقراض طويل الاجل	6.83	68.27	18.00	0.000	8
7	الاهتمام بالمشاريع الإنتاجية التي تسعى لخلق فرص العمل وتشجيع الجمعيات الخيرية	7.79	77.88	27.12	0.000	6
8	تأسيس صناديق تمويلية متخصصة لأصحاب المشاريع الصغيرة والافكار الابداعية	7.97	79.42	27.52	0.000	5
	جميع الفقرات	**8.115**	**81.154**	**38.02**	**0.000**	

أكدت العديد من الدراسات والأبحات أن العامل الإقتصادي المتمثل في ضعف مرتبات أصحاب القدرات والكفاءات العلمية وانخفاض مستواهم المعيشي وعدم توفير بيئة اجتماعية ومادية تؤمن المستوى المناسب لهم يعتبر من أهم العوامل المساعدة على الهجرة في الدول عامة (الفرا وفوجو، 2014). وفي دولة ليبيا يزداد تأثير هذه العوامل على الكفاءات والقدرات الليبية بسبب التغيير السياسي الذي حدث في ليبيا في سنة (2011) وما صاحبه من مشاكل اقتصادية وتعطيل وتدبدب في انتاجية أغلب المؤسسات الاقتصادية الليبية وخاصة النفطية منها، وكذلك ما خلفته الصراعات السياسية والحروب في الفترة الأخيرة من دمار في البنية التحتية وتعطيل في جميع مناحي الحياة مما دفع العديد من القدرات والكفاءات الليبية الى الهجرة للحصول على وضع اقتصادي وأمني أفضل لهم ولأسرهم، لذلك يجب على السلطات الليبية أن تعمل على تحسين الوضع الإقتصادي للكفاءات الليبية للحد من هجرتها الى الخارج. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة كل من الخلايلة، (2010) و(الكواكبي، (2010) و (الفرا وفوجي، 2014) والتي تشير الى أن تدني المستوى المعيشي وتدني مستوى العائد المادي لمختلف الكفاءات العلمية بالإضافة الى تراجع خطط التنمية البشرية والتعليمية وعدم توائمها مع متطلبات سوق العمل تعد من أهم العوامل المشجعة على هجرة الكفاءات من بلادها. كما تتفق مع دراسة (Mohapatra and Burns, 2008) والتي ترى أن عودة المهاجرين الى بلدانهم الأصلية تعتمد بشكل كبير على مجموعة من العوامل، أهمها ارتفاع مستوى الدخل في هذه الدول.

الفرضية الثانية: يؤثر التوجه نحو الاهتمام بالبحث العلمي تأثيراً ذو دلالة إحصائية في الحد من هجرة الكفاءات العلمية الليبية.

تم تحليل واختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور الثاني ومن خلال الجدول رقم (6) يتضح أن المحور دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغ الوزن النسبي لكل الفقرات (84.62) كما أن الفقرات كلها كانت إيجابية ومستوى الدلالة أقل من (0.05) لكل فقرة، والوزن النسبي لكل فقرة أكبر من (60%) وهذا يعني موافقة أفراد العينة

على أننا بحاجة للتحسين بدرجة كبيرة في كل وسيلة من هذه الوسائل للحد من هجرة الكفاءات الليبية، وعليه فإن مجال (الاهتمام بالبحث العلمي) يؤثر تأثيراً ذا دلالة إحصائية في الحد من هجرة الكفاءات الليبية الى الخارج.

جدول رقم (6) يوضح تحليل فقرات المحور الثاني المتعلق بالاهتمام بالبحث العلمي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الرتبة
1	زيادة ميزانية ومخصصات البحث العلمي	8.62	86.15	45.68	0.000	1
2	استخدام تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي والربط بين الجامعات لأغراض البحث العلمي	8.38	83.85	37.82	0.000	2
3	تشجيع البحث العلمي والتأليف والنشر والترجمة	8.37	83.65	35.40	0.000	3
4	اقتراح اتفاقات التعاون مع مختلف مراكز البحث العلمي وربطها بالباحثين والقدرات والكفاءات العلمية	8.10	80.96	34.21	0.000	7
5	رفع مستوى التنسيق بين برامج البحث العلمي الوطنية	7.81	78.08	31.39	0.000	9
6	توفير فرص الإعارة وتشجيع الزيارات العلمية لتبادل الخبرات مع الجامعات العالمية	8.35	83.46	37.16	0.000	4
7	توفير المكتبات والمراجع والمراكز الإحصائية لتحليل الأبحاث والنتائج لخدمة أغراض البحث العلمي	7.71	77.12	28.61	0.000	10
8	إتاحة الفرصة لحضور المؤتمرات العلمية المتخصصة وتغطية نفقات السفر والإقامة	8.06	80.58	40.14	0.000	8
9	ربط أنظمة الترقيات والحوافز بالكفاءة العلمية	8.13	81.35	27.38	0.000	6
10	اصدار القوانين والتشريعات التي تحافظ على حقوق الملكية الفكرية	8.31	83.08	26.58	0.000	5
	جميع الفقرات	**8.46**	**84.62**	**39.06**	**0000**	

إن من أهم الأسباب الدافعة لهجرة الكفاءات العلمية هي الريادة العلمية والتكنولوجية وبيئة الاستقرار والتقدم والرخاء الذي تتميز به الدول المستقطبة لهذه الكفاءات حيث تتيح لهم فرص البحث العلمي وتفتح أمامهم أفاق جديدة واسعة تساعد على الابداع والابتكار والعطاء الكبير والأداء المتميز. وتتفق هذه الدراسة مع دراسة محمد (2009) والتي أكدت على ضرورة زيادة ميزانية البحث العلمي والمبالغ المجهزة لغرض البحث العلمي والعمل على زيادة الربط بين مخرجات التعليم وحاجات البحث العلمي بما يخدم أهداف تنمية الموارد البشرية. كذلك تتفق الدراسة مع دراسة حوراني (2007) والتي أكدت على العمل على تمويل مراكز أبحاث خاصة وتشجيع التميّز والأفكار الجديدة والاختراعات، ودعم الأعمال الرائدة وحماية براءات الإختراع، اضافة الى ذلك تكوين الجمعيات العلمية والنقابات الفعالة والنزيهة التي تعمل على استقطاب أصحاب الأدمغة وحمايتهم وتسهيل عملهم ومساعدتهم على تخطي العوائق المهنية. وأخيرا تتفق الدراسة مع (أبو الحمص وماضي، 2006) والتي أكدت على ضرورة تخصيص مبالغ ومخصصات خاصة من الدولة للبحث العلمي بمجالاته المختلفة، والعمل على اقامة صناديق خاصة تدعم الكفاءات العاملة في الخارج للعمل

لفترات معينة في بلدهم الأصلي والمشاركة في البحث العلمي وتدريب عناصر وطنية عاملة في نفس المجال.

الفرضية الثالثة: يؤثر تحسين الأوضاع السياسية والإدارية والقانونية تأثيرا ذو دلالة إحصائية في الحد من هجرة الكفاءات والقدرات العلمية الليبية.

تم تحليل واختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور الثالث ومن خلال الجدول رقم (7)، يتضح أن المحور دال

جدول رقم (7) يوضح تحليل فقرات المحور الثالث المتعلق بتحسين الأوضاع السياسية والإدارية والقانونية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الرتبه
1	معالجة الوضع الأمني والسياسي بما يكفل توفير الأمن والاستقرار	9.38	93.85	23.29	0.000	1
2	تخفيف الروتين والقيود والإجراءات الحكومية	8.63	86.35	33.59	0.000	4
3	القضاء على الفساد و الرشوة والمحسوبية بحيث يكون التعيين في الوظائف بناء على الكفاءة وليس على الوساطة	9.29	92.88	56.11	0.000	2
4	تقدير الكفاءات العلمية وزيادة الثقة بدورها الهام في عمليات تنمية الموارد البشرية	8.58	85.77	30.28	0.000	5
5	اعطاء الحريات واحترام المواطنين وعدم مضايقتهم	9.15	91.54	51.81	0.000	3
6	تطوير الاطار القانوني اللازم لتعزيز دور المصارف في تمويل عملية التنمية	7.62	76.15	25.62	0.000	7
7	تطوير وتحديث قوانين تشجيع الإستثمارلتناسب الظروف والمستجدات والتغيرات	7.87	78.65	29.22	0.000	6
	جميع افقرات	**8.625**	**86.25**	**51.65**	**0.000**	

احصائيا عند مستوى دلالة (0.05) حيث بلغ الوزن النسبي لكل الفقرات (86.25) كما أن الفقرات كلها كانت ايجابية ومستوى الدلالة أقل من (0.05) لكل فقرة، والوزن النسبي لكل فقرة كان أكبر من (60%) وهذا يعني موافقة المشاركون في الدراسة على أننا بحاجة للتحسين بدرجة كبيرة في كل مجال من هذه المجالات للتقليل أو للحد من هجرة الكفاءات والقدرات الليبية، وبالتالي فإن محور (تحسين الأوضاع السياسية والإدارية والقانونية) يؤثر تأثيراً ذا دلالة إحصائية في الحد من هجرة الكفاءات والقدرات الليبية إلى الخارج. عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني والمشاكل التي تمر بها بعض الدول العربية وعدم فاعلية التجارب الديمقراطية العربية، والتي تؤدى في بعض الأوقات الى الشعور بالغربه داخل الوطن، تعد من أكثر أسباب هجرة الكفاءات والقدرات الوطنية الى الخارج وذلك بحثا على بيئة أكثر أمنا واستقرارا وأكثر حرية. إضافة الى ذلك الفساد الاداري والبيروقراطية وتضييق الحريات وانتشار الرشوة والمحسوبية بشكل كبير في أغلب المؤسسات الادارية، حيث لا تزال أغلب المجتمعات العربية مجتمعات تسيطرعليها القبلية والمناطقية وصلة القرابه تعتمد في توزيع المراكز القيادية والمناصب للأقرباء والمقربين وهذا بدوره يؤدي الى عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، كل هذه الممارسات تخلق لدي الكفاءات والقدرات العلمية شعورا بالرفض وعدم القبول والقناعة بأوضاعهم وخاصة أن هذه الكفاءات أنفقوا الكثير من أموالهم وحياتهم وأموال عائلاتهم للوصول الى مراكز علمية تناسب اختصاصهم وتحترم رغباتهم وارادتهم. هذه النتائج تتفق مع دراستي الخلايلي (2010) والكواكبي (2010)، والتي أكدت على أن هناك مجموعة من الأسباب الكامنة وراء هجرة الكفاءات والقدرات العلمية لأوطانها، من بين هذه الأسباب: المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها الدول العربية، وتدني مستوى الحرية الأكاديمية والديمقراطية في هذه الدول، وكذلك أكدت على اتخاذ سياسات اقتصادية، ثقافية، علمية، اجتماعية مشجعة للكفاءات العلمية على البقاء والعمل في بلادها الاصلية وتعزيز قيم الحرية والديمقراطية والمساواة. وتتفق الدراسة مع دراسة البدراني (2009) والتي أوصت بإعادة تشكيل النظم السياسية بما يكفل حق توفير الأمن والاستقرار، وضرورة اعادة النظر في السلوكيات الاجتماعية وتطويرها نحو اظهار الاحترام والتقدير للعلماء والباحثين في البلدان العربية. كما تتفق مع دراسة Cao (2008), حيث أكدت هذه الدراسة على أن الاستقرار السياسي، وسيادة القانون والبيئة التنافسية

العادلة من أكثر العوامل أهميتا في تشجيع العديد من أصحاب الكفاءات والقدرات العلمية على البقاء وعدم الهجرة الى الخارج كما تعمل على جذب الكفاءات المهاجرة.

نتائج الدراسة:

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

1- أغلب المشاركون في الدراسة يفكرون في العودة للعمل والعيش في بلدهم الأصلي ليبيا وذلك لأسباب وطنية، وكذلك كانت أهم الدوافع التي تؤثر ايجابا في قرار عودة المهاجرين الى وطنهم هي حدوث استقرار سياسي وتحسن الأوضاع الاقتصادية الداخلية، بالإضافة الى تحسن النظم الادارية في المؤسسات الليبية، والاهتمام وتطور البحث العلمي في المنظمات الليبية.

2- أكد المشاركون في الدراسة أن الوسائل اللازم استخدامها لتحسين الوضع الاقتصادي للقدرات والكفاءات العلمية هي تصحيح هيكل القوى العاملة الحالي بما يحد من ظاهرة البطالة، تحسين الدخل ليتناسب مع مستوى المعيشة في ليبيا وخاصة بعد التغيير السياسي الذي حدث في ليبيا في سنة (2011)، وكذلك مع مهارات وقدرات الموارد البشرية، وتحسين ظروف بيئة العمل المادية.

3- أكد المشاركون في الدراسة على أهمية دعم برامج الإهتمام بعمليات البحث العلمي والتركيز على أهمية المخصصات التي تتعلق بالبحث العلمي، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنشطة البحث والتطوير وتشجيع البحث العلمي والتأليف والترجمة والنشر، وتوفير فرص وتبادل الزيارات العلمية وتبادل الخبرات العلمية

4- الغالبية العظمى من المشاركون في الدراسة يؤكدون على أهمية تحسين الأوضاع السياسية والادارية والقانونية في ليبيا، والتركيز على معالجة الوضع الأمني والسياسي بما يضمن توفير الأمن والإستقرار، والقضاء على الفساد والرشوة والجهوية والقبلية والمحسوبية بحيث يكون التعيين في الوظائف وخاصة القيادية منها مبنيا على الخبرة والكفاءة، وإعطاء كامل الحريات للمواطنين واحترام حقوقهم، وتقدير الكفاءات والقدرات العلمية وزيادة الثقة بدورها في عمليات التنمية الشاملة في البلاد.

توصيات الدراسة: جاءت توصيات الدراسة على النحو الآتي:

1- -العمل على خلق بيئة اقتصادية واجتماعية وتعليمية وصحية في بلد الدراسة من شأنها أن تشجع الكفاءات والقدرات العلمية الليبية على العمل في بلدها مع ضرورة تعزيز قيم الحرية والديمقراطية والمساواة بين المواطنين.

2- -التأكيد على الاهتمام بعملية التعليم والبحث العلمي ودعمهما وربطهما بسوق العمل في ليبيا وباحتياجات التنمية الشاملة في البلاد.

3- تحقيق عملية الربط والتنسيق بين القطاعين العام والخاص من خلال التشاور المستمر وتحديد الادوار والمسئوليات للعمل على بناء سوق عمل وخلق فرص تشغيل للقدرات والكفاءات الليبية وتحفيزها ودعمها من أجل البقاء والعمل في بلدها وعدم التفكير في الهجرة.

4- الاهتمام بالكفاءات والقدرات العلمية الليبية والمحافظة عليها عن طريق تمكينهم من قيادة المؤسسات الادارية والمراكز البحثية ودعمهم ماديا ومعنويا.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

- الفرا ماجد محمد وفوجوا ميسون زكي (2014)، استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد من هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول.

- الخلايلة، هدى احمد (2005) ، هجرة الكفاءات العلمية والفكرية العربية: أسبابها ونتائجها، مجلة اتحادالجامعات العربية، العدد 55.

-الكواكبي، سلام (2010) ، هجرة العقول والكفاءات في المشرق العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا، الأمم المتحدة، 2010.

- فوجوا، ميسون زكي (2012)، استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة.

- قنوع، نزاروإ براهيم، غسان والعص، جمال، (2006) هجرة ءافكلات ا العلمية العربية (النقل المعاكس للتكنولوجيا)، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28، العدد 1.

-الكواكبي، سلام، هجرة العقول والكفاءات في المشرق العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، الأمم المتحدة، 2010.

- عفارة، علاء الدين، (2005)، هجرة الكفاءات العلمية السورية أسبابها – انعكاساتها على التنمية) بالتطبيق على أساتذة جامعة حلب)، رسالة ماجستيرغيرمنشورة، سوريا، جامعة حلب.

- عارف، محمد، (2010) حركة الكفاءات العربية الإقليمية والدولية، المستقبل العربي، العدد 377.

- محمود، منال طلعت، (2003)، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- الليثي، أحمد (2005) ، البطالة في العالم العربي أسباب وتحديات، مجلة جسور الثقافية، العدد8 ،السنة الأولى.

- البدراني، عبد الناصر، هجرة الكفاءات العربية الأسباب والنتائج (العراق أنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمرك، 2009.

- يوسف، نبيلة (1999)، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهجرة الأدمغة ودور التعليم العالي في الحد منها (دراسة وصفية تحليلية لواقع مشكلة هجرة الأدمغة من القطر العربي السوري "حالة السوريين المتواجدين في فرنسا"، رسالة ماجستير غير منشورة، سوريا، جامعة دمشق.

- السلمي، علي (1996)، تنمية الموارد البشرية لتحقيق الميزة التنافسية لمنشآت الأعمال الخاصة، مركز جدة للتدريب، الملتقى الثاني للموارد البشرية، الغرفة التجارية الصناعية، جدة، السعودية.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Saunders, M., Lewis, P. & Thornhill, A., (2009). " Research Method for business Students" (5th edn). Harlow, Pearson Education.

- Docquier, Fredric and Rapoport, Hillel (2007), Skilled Migration: The Perspective of Developing Countries, World Bank Policy Research Paper No. 3382, Institute for the Study of Labor (IZA) Paper No. 2873.

طرق استقطاب الكفاءات العربية المهاجرة بالاسترشاد ببعض التجارب القطرية

قريشي عبد القادر
كلية التكنولوجيا، جامعة المدية. الجزائر

البريد الالكتروني

Ab_Korichi@yahoo.fr

الملخص:

أهداف البحث: تبرز هذه الدراسة أهمية ومكانة البحث العلمي في تطور الدول على اختلافها وعلى اعتبار أن الإنجازات المحققة في التقدم العلمي والتقني بالدول العربية مازال لم يرق إلى نظيره بالدول المتقدمة أو حتى الناشئة. لتحقيق هذه الأهداف يجب الاستعانة بالقدرات الوطنية البشرية خصوصا تلك التي اكتسب ناصية العلم من خلال عملها بالدول المتقدة وما تراكم لديها من خبرات معبرا عنها بالكفاءات العلمية المهاجرة.

أما **مشكلة البحث: فتمحورت حول** بحث كل السبل الممكنة لاستقطاب هذه الكفاءات وفي أسوء الحالات الاستفادة منها مع الحفاظ على استقرارها حيث توجد بربط جسور تعاون وتفاعل مع الباحثين لنقل الخبرات والتجارب التي اكتسبوها من موقع عملهم وبما يسمح في تأهيل المورد البشري من خريجي الجامعات ومن خلاله دفع وتيرة التنمية بالدول العربية ...لذا فسياق هذه الدراسة يستقص في الآليات الفعالة والكفيلة بتعظيم الاستفادة من الكفاءات المهاجرة أو بالصيغة الاستفهامية الموالية:

- ✓ هل يمكن إيجاد آليات لعودة الكفاءات العربية إلى أوطانها والمساهمة الفعالة في الجهد التنموي بها وهل تقبل بذلك في ظل البيئة الحالية بكل تعقيداتها؟ لذا فقد تم تبني المنهج الوصفي الذي يركز على تحليل البيانات والمعطيات المتوفرة والاستفادة من الكم الهائل من المعلومات التي توفره مختلف المراجع بما فيها الشبكة العنكبوتية ومختلف المصادر الدولية والمعنية بهذا الجانب من الدراسات وكذا التجارب الشخصية من كوني كنت ومازالت من أكثر الأستاذة المترددين على مخابر البحوث العلمية في البلدان الغربية ورؤيتي حجم الجهود المبذولة ومقدار المعارف المحققة هناك. وكشفت **نتائج البحث:** أن اليوم أكثر من أي وقت وجب وقف هذا النزيف الجائر للكفاءات العلمية المهاجرة بحيث يجب أن تكون في الصف الأول لبناء مجد دولها وتحقيق رقيها الاقتصادي والاجتماعي. إنها باختصار بحث في كل الوسائل المتاحة لتجنب المزيد من هجرة هذه الكفاءات من جهة وكذا بحث سبل عودة أو مساهمة هذه الكفاءات بمختلف الصيغ الممكنة في المجهود التنموي بشكل عام وتكوين رأس المال البشري ببلدانها الأصلية.

الكلمات الدالة: الكفاءات، الهجرة، البحث العلمي، التقدم الاقتصادي، التجارب.

Methods of attracting the Arab immigrant competencies to be guided by some experiences

The objectives of this research is to highlight the importance and status of scientific research in the development of different countries and considering that the achievements in scientific and technical progress in the Arab countries still did not live up to its counterparts in developed or even emerging countries. To achieve these goals must be used the national capabilities of human and material, especially those that have benefited Acquired the cornerstone of science through its work in developed countries and the accumulation of expertise expressed in migrant scientific competencies. Thus, the problem of this study deals with the research of all possible ways to attract these competencies and in the worst cases to benefit from them while maintaining their stability where there are bridges of cooperation and interaction with researchers to transfer the experiences gained from their work in order to allow the rehabilitation of the human resource of university graduates and boost the pace of development in the Arab countries. Therefore, the context of this study examines effective mechanisms that maximize the utilization of immigrant competencies or in the form of a follow-up question: Is it possible to find mechanisms for the return of Arab competencies to their homelands to contribute effectively to the development effort, and will they accept this in the current environment in all its complexities? The adopted methodology requires the use of a descriptive approach focusing on the analysis of available data and taking advantage of the vast amount of information provided by various references including the Internet and various international sources concerned with this aspect of studies as well as personal experience where I am among the professors who have visited the most and I continue to visit European laboratories. The results confirm that today more than ever, it is necessary to stop this unfair bleeding of immigrant scientific competencies and they must be in the first row to build the glory of their countries and achieve their economic and social advancement. In short, it examines all available means to avoid further migration of these competencies, on the one hand, to discuss the means of returning or contributing these competencies in various possible forms in the development effort in general and the formation of human capital in their countries of origin on other hand.

Keywords*: Competencies, Migration, Scientific Research, Economic Progress, Benefit*

تقديم

الكثير من الكفاءات العربية والعقول المهاجرة التي تربعت مقامات عالية في ميادين البحث والتدريس بالجامعات الغربية المتقدمة تأمل في إيجاد طرق وآليات في سبيل دعم التنمية أو حتى العودة بشكل نهائي لبلدانهم الاصلية، غير أن الحوافز التي تقدمها هذه البلدان وفي كثير من الأحيان تكون غير كافية وفي أحيان أخرى مثبطة وغير فعالة وقد تكون حجم العوائق أكثر من وسائل الاستقطاب. لذلك تكون هذه العوامل أسباب في تردد مثل هذه العقول على الاقدام على الفعل خوفا من حجم العقبات التي قد تواجههم عند عودتهم مع المنظومة البحثية والتعليمة بهذه الدول التي تتسم بالكثير من البيروقراطية، التسيب، غياب الجدية وعدم وضوح الرؤى لدى الهيئات المسؤولة لإدارة هذه العقول وتوجيهها لخدمة نواحي القصور وبما يعظم من القيم المضافة في ميدان التعليم والبحث والتحديث والتطوير ويتلاءم مع التخصص وكذا الرصيد الخبري المتراكم لديها في جو يتسم بتوفير كل الوسائل وكذا الحوافز التي تدفعهم الى المزيد من الجهد والعمل لتحقيق الأهداف المسطرة .

غير أن العالم الذي تحول الى قرية صغيرة بفضل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد فتح لنا آفاق على الكثير من التجارب الدولية للاستفادة من العقول المهاجرة. نحن إذا أردنا ان نحقق ما حققه غيرنا لن نكون بمعزل عن هذا العالم وبقدر ما نتعلم من هذه الدول بقدر ما يجب ان نستفيد ونفعل في أوطاننا، لعل ذلك كفيل بتحقيق تلك العوائد التي انجزها غيرنا.

تعاني الدول العربية لأزمنة طويلة نزيفا حادا في مقدراتها وكفاءتها البشرية والذي استنزف الكثير من الأموال والجهود في تكوينها وإعدادها وتأهيلها، غير أن عوائد هذه الكوادر والكفاءات تذهب مجانا الى الدول الغربية التي تتلقفها بالمزيد من الحوافز والاغراءات والامتيازات التي تفتقد في غالب الأحيان في بلدانهم الاصلية وتستفيد منها أيما استفادة لاستدامة تفوقها العلمي والمعرفي والتكنولوجي، لاستمرار سيرورة وتيرة الإنتاج في حركتها القصوى على اعتبار أن الدول المتقدمة في سباق محموم فيما بينها، ولتبقى أيضا هذه الدول المنتجة لهجرة العقول والكفاءات أسيرة لمنتجات الغرب الاقتصادية والفكرية والمعرفية والعلمية .

أولاً: إشكالية الدراسة:

تتناول إشكالية هذه المداخلة بحث السبل الممكنة من استقطاب هذه الكفاءات وفي أسوء الحالات الاستفادة منها مع الحفاظ على استقرارها حيث توجد بربط جسور تعاون وتفاعل مع الباحثين بالأقطار العربية لنقل الخبرات والتجارب التي اكتسبوها من موقع عملهم بالدول المتقدمة وبما يسمح في تأهيل المورد البشري من خريجي الجامعات والتي لا تنقصهم الدراسات النظرية بقدر ما يفتقرون للجانب التطبيقي أو كيف يتحول العلم إلى تقنية. وهي المعضلة التي يعاني منها أغلب الدول العربية والنامية بشكل عام وبما يسمح في دفع وتيرة التنمية ببلدانها الاصلية والتي نعني بها الدول العربية ...لذا فسياق هذه الدراسة يستقص في آليات فعالة وكفيلة لاستقطاب ولو جزئيا الكفاءات العربية المهاجرة. من هنا تطرح إشكالية جديرة بالبحث والدراسة والتحليل وتبرز في التساؤل الرئيسي التالي:

- هل يمكن إيجاد آليات لعودة الكفاءات العربية إلى أوطانها والمساهمة الفعالة في الجهد التنموي بها وهل تقبل بذلك في ظل البيئة الحالية بكل تعقيداتها؟

نشتق مما سبق بعض التساؤلات الفرعية منها:

- أين يكمن الخلل في عدم كفاءة العنصر البشري بوطنه؟
- ماهي الشروط التي توفرها البلدان المتقدمة وتفتقد في البلدان العربية والتي تجعل العنصر البشري بها فعال؟
- هل من الممكن توفير بيئة مماثلة لما هو موجد بالبلدان الغربية؟ هل توفير البيئة كفيل بتحقيق نفس النجاحات؟

ثانياً: أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في أهمية ومكانة البحث العلمي في تطور الدول على اختلافها وعلى اعتبار أن الإنجازات المحققة في التقدم العلمي بالدول العربية مازال لم يرق إلى نظيره بالدول المتقدمة أو حتى الناشئة ولكون عجلة التقدم في الكثير من الدول العربية وفي الكثير من الأزمنة تسير إلى الخلف. لهذا فإنه بات من الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى مد جسر هوة الزمن مع بقية دول العالم من جهود صادقة مبنية على العلم والمعرفة وذات أهداف محددة تمشي بخطى ثابتة لتحقيق أهداف موضوعية بالمقدرات الوطنية المادية والبشرية خصوصا تلك التي اكتسبت ناصية العلم من خلال عملها بالدول المتقدمة وما تراكم لديها من خبرات.

ثالثاً: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تبيان وأهمية اللحاق بركب الدول المتقدمة بالاستفادة من الثورة العلمية والمعلوماتية والاستخدام الكثيف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالات التكوينية والتعليم العالي على وجه الخوص، من أجل تعظيم المنافع المادية وتحسين جودته.

رابعاً: منهج الدراسة: تقتضي طبيعة المداخلة استخدام المنهج الوصفي واستعراض المعارف والمعلومات التي تدور في صلب تمكين أو تعميم التعليم الالكتروني بما يزيد من جودة التكوين ويحسن من أدائه ويلحقنا بركب الدول الرائدة في هذا الميدان من خلال الاستفادة من تجارب بعض الدول الناشئة، للوصول إلى نتائج موثقة وذات مصداقية، أو معارف ومعلومات قابلة للتطبيق في تجاربنا العربية، أو المساهمة في إثراء هذا الموضوع بالمزيد من البحوث والدراسات بما ينمي المعرفة في هذا الميدان تبعا لأهميته.

تقسيمات الدراسة: من أجل توضيح معالم هذه الدراسة ارتأيت إلى تقسيمها إلى ثلاثة محاور رئيسية. يتناول المحور الأول دور وأهمية التعليم في التطور الاقتصادي والمجتمعي، يخوض في الجانب النظري والفكري للتطور وأهمية التعليم بشكل عام في التطور الاقتصادي والاجتماعي للأمم، ونبحث في المحور الثاني آليات خطة.

المحور 1: الكفاءات العربية المهاجرة ...المفهوم والسياق:

1- المفهوم : برز مفهوم هجرة الكفاءات أو العقول بشكل جلي وواضح مع مطلع القرن الماضي حيث "قامت الجمعية الملكية البريطانية بابتداع مصطلح «هجرة الأدمغة» لوصف هجرة العلماء من المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة وكندا في خمسينيات وستينيات القرن العشرين الميلادي" [1] لكنه كان يشير إلى ظاهرة عرفتها البشرية منذ القدم تعبر عن انتقال الأفراد أو المجموعات البشرية طلبا للرزق، أو الأمان، أو هروبا من مصاعب الحياة، أو من حروب أو أزمات، أو خلافات أو صرعات قبلية أو ما شابه ذلك، أو كل ما ينغص الحياة البشر، لكننا ما يعنينا هنا هو ليس دراسة الظاهرة على عمومتها، إنما هجرة رأس المال البشري والذي صرف عليه الكثير من المال والجهد في إعداده وتأهيله ثم ذهب ريعه إلى غيره ينعم به، وحيث تعود عوائده الإيجابية للدول المستضيفة وتكون الخسارة مضاعفة لدول المنشأ، لأنها خسرت ماديا وماليا في تكوينه وتعليمه من جهة ، ومن جهة ثانية لم يقدم أي خدمة لوطنه حتى بصفة مأجورة. بالعودة للتعاريف المتعلقة بموضوع هجرة الكفاءات أو العقول أو رأس المال البشري فان هناك فائض معلوماتي سنقتصر على بعض منها على النسق الآتي:

تعريف هجرة العقول: حسب منظمة اليونسكو أن هجرة العقول هي نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد "نحو الدول المتقدمة " أو ما يعرف النقل العلمي العكسي للتكنولوجيا[1].

ما كان في قديم الزمان شد الرحال إلى حيث الماء والكلأ، أصبح اليوم رحلة شاب/شابه إلى صروح العلم، وعالِم إلى مراكز البحث والتطوير، ومبدع إلى منابر الفن والأدب، ورِيادي وعامل إلى الاقتصادات المزدهرة[1].

غير ان التعريف الحديث الذي يعبر بشكل موجز وشامل فإنه يشمل كل الشرائح الفاعلة بالمجتمع ولا يقتصر على ذو الصفة التقنية من التقدم المادي للمجتمع يرتبط بشكل يقصد بهجرة الكفاءات "نزوح حملة الشهادات الجامعية في

شتى مجالات العلوم والفنون وكذلك أصحاب المهارات التقنية. مما يعنى أن مفهوم الكفاءة لا يعني فقط أصحاب الشهادات الجامعية بل أصحاب المؤهلات والخبرات، وقد استخدم مصطلح " هجرة العقول المفكرة " لأول مرة في خمسينات القرن الماضي عندما أطلق على هجرة العقول من بريطانيا الى أمريكا وأطلقت عليه منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مصطلح النقل المعاكس للتكنولوجيا وأطلق عليه معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث مصطلح نزيف الادمغة.[1]

2-السياق: يرتبط تاريخ البشرية بالهجرة كظاهرة عامة ومستمرة وترتبط بالإنسان، فالحركة السكانية الأولى هي التي شكلت خريطة الدول بالصورة الحالية، وأعطت الخصوصية الوطنية وهي في الواقع مزيج من التزاوج بين أجناس مختلفة أو سيطرة عنصر قوي على قبائل ضعيفة كما هو الامر بالنسبة للأميركتين أو الكثير من الجزر في المحيط الهادي والاطلسي والتي تحولت الى تجمعات سكانية أوروبية عندما طغى العنصر الأوربي على السكان الأصليين في مراحل الاستعمار والهجرات المختلفة. إذن الهجرة ترتبط بحياة الإنسان وليست وليدة ظروف حديثة. فالإنسان عرف الهجرة منذ خلق البشرية لكن الحديث عن ظاهرة "هجرة الكفاءات والأدمغة " والتي تمثل إحدى هذه الهجرات، هي ظاهرة تجمع بين القِدم والحداثة؛ إذ تمّ تناولها بالكتابة ابتداءً من منتصف القرن المنصرم، وحتى وقتنا الحاليّ، كما أنّها ظاهرة تحتلّ أهمّية بالغة؛ نظراً لتأثيرها في التطوُّر الاقتصادي، والتنمية، والسكّان، إضافة إلى أنّ أهمّيتها تنبعُ من الكفاءات العِلميّة المُتخصِّصة التي يتمُّ فُقدانها بشكل متزايد. الجدير بالذكر أنّ هذه الظاهرة تشّكل واحدة من أبرز المشاكل في الدُّول النامية، وهي من مظاهر الخلل فيها؛ حيث إنّها تُعَدُّ عائقاً للتنمية، والتطوُّر يشمل أهمّ عنصر في تكوينها.[1]

أستخدم مصطلح " هجرة العقول المفكرة " لأول مرة في خمسينات القرن الماضي عندما أطلق على هجرة العقول من بريطانيا الى أمريكا وأطلقت عليه منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مصطلح النقل المعاكس للتكنولوجيا وأطلق عليه معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث مصطلح نزيف الادمغة.[1]

أما بالنسبة لموضوع هجرة الكفاءات العربية فقد بدأت هذه الظاهرة بشكل محدد منذ القرن التاسع عشر الميلادي، وخاصة من سوريا ولبنان وفلسطين ومصر والجزائر، وفي بداية القرن العشرين ازدادت هذه الهجرة وخصوصا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وتعد المنطقة العربية أكثر منطقة يضطر علماءها وكفاءاتها الى الهجرة وهم من المهندسين والأطباء وعلماء الذرة والفضاء، حيث أن أكبر نسبه مهاجرين للأدمغة في العالم من سكان المنطقة العربية[1] .

اليوم أصبحت هجرة الكفاءات عامة وشاملة وتكاد تكون منظمة، أي أنها تتدفق باستمرار وبوتيرة متسارعة لمجموعة الإخفاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية بالمنطقة العربية والكثير من الدول النامية، فلا توجد دولة عربية واحدة حققت إنجازا سياسيا أو انتقالا ديمقراطيا، وفي غالبيته تعيش ظروف سياسية متردية ومنظومة من الحكم تتسم بالكثير من النقائص والعيوب، وحيث تفتقد للمساءلة والتداول على الحكم، وغياب القانون، ويغيب تماما ما يسمى بالحكم الراشد وان كانت تملئها الشعارات ولكنها في الغالب شعارات جوفاء لا تعبر عن الواقع بكل تجلياته .

المحور الثاني: دوافع الهجرة وحوافز العودة للكفاءات العربية المهاجرة:

لهجرة الكفاءات بالدول النامية عموما والدول العربية على وجه الخصوص عاملين رئيسين، وتنطوي على عوامل ثانوية. يتمثل هذين العاملين في عناصر الطرد والتي تدفع هذه النخبة عن البحث لهجرة أوطانها وهي بالتأكيد تلك العوال السلبية المرتبطة بطبيعة العمل والحياة بكل جوانبها، وهي في ذات الوقت قوة دفع كبيرة تزيد من وتيرة وسرعة هجرة هذه الكفاءات. والجانب الثاني هي عوامل الجذب، وهي مجموعة الامتيازات والحوافز الي توفرها أو تقدمها الدول المستضيفة لهذه الكفاءات وربما حتى للشرائح البسيطة بالمجتمع، إنها مرتبطة بالمنظومة المجتمعية بشكل عام والتي تتسم بغياب الحقوق والمساواة والكرامة والرفاهية وتكافؤ الفرص والحرية الفردية والكثير من مبادئ الرفاهية الإنسانية والعيش الكريم التي تفتقد أغلبها بالدول العربية، وهي التي تستقطب الكفاءات المهاجرة إلى الهجرة

إذن بناء على ما تقدم فإن العوامل الكامنة وراء ذلك النوع من الهجرات باتجاه الدول المتقدمة يتحدد وفق عاملين أساسين هما عوامل الطرد أو الدفع من المنشأ، وعوامل الجذب من دول الاستقبال.

أولا: العوامل الطاردة للكفاءات: تتسم البيئة بالعربية بشكل العام بنوع من التعقيد والبيروقراطية وكثرة العوائق وعوامل الإحباط. ولا تبذل الحكومات بالدول العربية الكثير من الجهد على تحجيم هذه العوائق، بل تكرس الكثير من الأنظمة السياسة بالدول هذه الثقافة بالمجتمع وتعطي الانطباع أن مسار الإصلاح مستبعد، وعندئذ تدفع مثل الظروف الكثير من الشباب بالتفكير بالهجرة ولا تقتصر هذه الهجرة على ذوي الكفاءات إنما تمتد لكل الشرائح الاجتماعية. قد يكون أصحاب المؤهلات والكفاءات أكثر حضا عند التفكير أو الاقدم على الهجرة للدول المتقدمة كون الفرص المتاحة لهم تكون كبيرة بهذه الدول بالمقارنة مع الشرائح الاجتماعية الأخرى.

إن هذه المعوقات والأسباب تتخذ اشكال متعددة منها ما هو سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو فني أو تعليمي، وسنوجز أهم هذه العناصر بشكل مقتضب على النحو التالي:

1- العوامل السياسية الطاردة : تفتقر الدول العربية في عمومها الى قلة مساحة الحرية بها وتقف الدول والأنظمة بالمرصاد لكل رأى مخالف لها وتكبح بقوة الحديد كل تعبير عن فكر لا تتبناها إنها باختصار تكاد صورة لسجن كبير أو كما يقول المثل " كل الكمية المعطاة من الحرية في الوطن العربي لا تكفي كاتبا واحدا" و" هنا لا يختلف اثنان على أن الضغط السياسي وكبت الحريات واضطهاد المثقفين وانعدام الأمن والاستقرار والحروب والقتل على الهوية والتهجير والتغيرات السياسة والفساد الإداري والسياسي وعدم تقدير الكفاءات العلمية وغيرها من الأمور التي تتسم بها الدول العربية بشكل عام تشكل عوامل ودوافع مهمة لإجبار صاحب الكفاءة العلمية للهجرة خارج وطنه بحثا عن واقع خال من العنف والاضطهاد والظلم وسياسة التطهير وغير ذلك .[1]

هذه الصورة القاتمة تكون داعما قويا للهجرة نحو الدول المتقدمة لأن الوضع هناك بكل سلبياته أحسن بكثير من الواقع المعيش بالدول العربية. فقلة الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني والاشكاليات التي تعتري بعض تجارب السلطات العربية، والتي تعمل على تهميش البحث العلمي، وتهميش الباحث العلمي من قبل القيادات العلمية والسياسية الأمر الذي يؤدي في الكثير من الأحيان إلى شعور بعض العقول والكفاءات بالغربة في أوطانهم رغم التمتع بالجو العائلي، فتدفع بهم إلى الهجرة سعيا وراء ظروف أكثر حرية واستقرارا في بلدان تتمتع بنظام سياسي يكفل الامن والحرية في التفكير والبحث العلمي.[1]

غير أن عامل الاستقرار السياسي وضمان الحكم الراشد ومبدأ التداول على السلطة والمسألة تعتبر من أبرز العوامل التي تحقق الاحتفاظ بالعقول المتميزة، فمن المعروف أن المجتمعات التي تلتزم بهذه المبادئ يستطيع أفرادها ومؤسساتها أن يتفرغوا لمهامهم الأساسية العلمية والعملية،

2- العوامل الاجتماعية الطاردة: تقوم الحياة الاجتماعية بالدول الغربية المتقدمة على مبدأ حقوق الانسان واحترام حقه في الحياة بالكفية التي تحقق سعادته، وتوفر الحضارة الغربية الكثير من الرفاهية. حيث يقوم المجتمع على نسق اجتماعي مبني على الاحترام المتبادل، وتسري القوانين على الجميع دون استثناء، وتقوم منظومة الحكم على التداول الديمقراطي السلس. تتاح ضمن هذه المنظومة فرص متكافئة لجميع المقيمين دون اعتبار للجنس أو اللون أو الدين. وهي بالتأكيد عناصر مفقودة في أغلبها أو جلها ببلداننا العربية حيث تسود العادات البالية والتقاليد المتحجرة والفوضى العارمة في كل شيء، وندرة صون كرامة الإنسان، وعدم تقدير المجتمع لأهميتهم أو لإنجازاتهم، وانتشار البطالة حتى بين العلماء والانتظار طويلا للحصول على وظيفة مناسبه، وافتقادها هي قوة الطرد الرئيسية في الجانب الاجتماعي التي تدفه إلى هجرة الجميع والكفاءات على وجه الخصوص.

3-العوامل الاقتصادية الطاردة: تفتقر بالبلدان العربية الكثير من المتطلبات الاقتصادية الضرورية للعيش الكريم من فرص جودة التعليم وانسجامه مع سوق الشغل، وانحصار هذا الأخير، وقلة فرص العمل، وانتشار المحسوبية والمحاباة في التوظيف، وصعوبة تأمين العيش الكريم إن لم تكن صعوبة تكوين أسرة نظرا لمتطلبات الحياة الكثيرة غير المبررة مع انعدام الإمكانيات أو قلتها بالإضافة الى كثير العوائق والعراقيل لكل المبادرات في مختلف الجوانب الحياة وتقييد الإستثمار المحلى الأجنبي ووضع الكثير من العراقيل أمامه. بالإضافة إلى حالة الركود في تطور القوى العربية المنتجة والتي تتمثل في الوسائل الإنتاجية الصناعية والزراعية وغيرها دون تطوير أو تغيير ومعظم الحكومات العربية لا تدعم البحوث التقنية للإنتاج. في المقابل تستورد المعامل العلمية الجاهزة علاوة على حرمان سكان المجتمع في بعض الدول العربية الفقيرة من أبسط الخدمات، كالمطعم والمشرب والرعاية الصحية وغيرها، مما يدفع الكفاءات للهجرة الى أجواء وبلدان غربية مغايرة[1].

إذا يأتي العامل الاقتصادي في مقدمة العوامل الدافعة لهجرة العقول والكفاءات العربية، حيث يطرد الفقر الكفاءات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، ويتمثل الفقر هنا في ضعف العائد المادي لأصحاب الكفاءات خاصة العلمية، الامر الذي يختلق لهم ظروفا اجتماعية غير مواتية يصعب الابداع والابتكار في أجرائها.[1]

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن العوامل الاقتصادية الرئيسية الطاردة تتعلق بانتشار البطالة. حيث تؤكد التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية أن نسبتها في العالم العربي تجاوزت 14%[1]، وقلة العائد المادي لمختلف الكفاءات العلمية والفنية، وقلة حجم الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية. يكفي الإشارة إلى تقرير منظمة اليونسكو عام 2010 والذي أكد أن حجم الإنفاق على البحث العلمي في العالم العربي هو الأقل في العالم، ففي الدول العربية الإفريقية وصل ما بين 0.3 % و4 % خلال السنوات ما بين 2002 و2007 من جملة الناتج القومي، بينما وصل الإنفاق في الدول العربية الآسيوية 0.1 % في الفترة نفسها، فيما بلغ الإنفاق العالمي في دولة مثل إسرائيل ما بين 4,6 و4,8 % عام 2006. ويضاف إلى العوامل الاقتصادية أيضاً إلحاق العلماء بأعمال لا تتلاءم مع خبراتهم وتخصصاتهم، وتفشى الإجراءات الروتينية في أعمالهم، بالإضافة إلى الاعتماد المكثف على الخبرات الفنية والتقنيات الغربية على حساب الكفاءات الوطنية[1].

4-العوامل التعليمة الطاردة: على امتداد عقود لم تتبوأ أي جامعة عربية واحدة ضمن قائمة مائة جامعة الأولى دوليا ومن المستبعد على المستوى المنظور أن يتحقق هذا على المدي المتوسط رغم أن الكثير من الكفاءات العربية حققت نجاحات كبيرة في الجامعات والمعاهد الغربية حيث تعمل هناك. ففي الخمس مائة جامعة الأولى لا نجد سوى جامعتين فقط. حيث لا يزال مركز الجامعات العربية في مختلف التصنيفات العالمية بعيدا عن كل الآمال، ولا يعكس الثراء العلمي للحضارة الإسلامية التي كانت سباقة إلى إنشاء جامعة ريادية في العالم عبر التاريخ، مثل: جامع القرويين، وجامع الزيتونة، وجامع الأزهر، وجامع بغداد وغيرها. ويظهر ضعف المركز العالمي للجامعات العربية في ترتيبها المتدني في التصنيفات الأربعة التي ركزت عليها هذه الورقة، وهذا ما سنرصده في هذا المبحث.[1]

إن منظومة التعليم بالدول العربية لم تحقق لحد الآن الانسجام بسوق الشغل ومازالت الهوة تتسع باستمرار بين مخرجات التعليم وسوق العمل، وزادت هذه من تفاقم ظاهرة البطالة والتي أفضت بشرورها الى اضطرابات اجتماعية وما لربيع العربي عن ذلك ببعيد رغم الابعاد الأخرى التي لا ننكرها.

ثانيا : العوامل الجاذبة للكفاءات: كما هي الحياة للبيئة العربية التي تتضمن جملة من عوامل الطرد فإن البيئة الحياتية برمتها بالبلدان المتقدمة تمثل في مجموعها عوامل استقطاب وجذب خصوصا لسكان البلدان النامية على اختلاف مستوياتهم التعليمية والعلمية، حيث توفر لهم هذه الدول جملة من الرفاهيات والفرص والحوافز تفتقد بالبلدان العربية ،ومن المستبعد أن تتوفر في القريب باستثناء بعض الدول العربية النفطية التي تمثل حالات شاذة في

هذا الجانب، لكن تفتقد الى بعض الإيجابيات الموجودة بالغرب وأهمها الحرية الفردية والممارسة السياسة وسيادة القانون والمساءلة والتداول على السلطة، و باختصار تنعدم الحقوق السياسية للفرد إلى حد بعيد .

1-الدو افع الاقتصادية: كما هو لمفاعيل الطرد الاقتصادية التي تؤدي دورها في دفع الكفاءات من الدول العربية والنامية عموما نحو الهجرة دون قصد من ذلك، هناك أيضا قوى جذب تقدمها البلدان الغربية خصوصا للكفاءات والمهارات من الدول النامية، لأنها بالنهاية حصلت عليها دون كلفة تذكر وستدخل سوق العمل الذي يسير بوتيرة سريعة تقتضي مهارة وكفاءات عالية واستدامة هذه اليد العاملة المرغوبة.

إذن ثمة مجموعة من العوامل الجاذبة لهجرة العقول العربية إلى الدول المتقدمة، وهي في الغالب تتلخص في توافر إمكانات البحث العلمي في الدول التي تتم الهجرة إليها سواء ما يتعلق بمناخ البحث العلمي السائد أو الإمكانات المادية من معامل ومختبرات وتمويل وفرق عمل بحثي متكاملة، إلى جانب وجود الجماعة العلمية المرجعية المحفزة للإبداع العلمي، وكذلك المغريات المادية التي تقدمها دول المهجر"[1].

فعلي سبيل المثال ورغم أن الدول الغربية تتظاهر بأنها ضد الهجرة عموما خصوصا من الدول النامية إليها إلا أنها تتبنى سياسات مخططة ومدروسة بدقة لاجتذاب أصحاب الكفاءات والمهارات الخاصة من هذه الدول حيث:[1]

- ✓ " أصدر الكونجرس الأمريكي قراراً بزيادة تصريحات الحصول على بطاقة الإقامة للأجانب في مجالات التكنولوجيا المتطورة من 90 ألفاً في السنة إلى 150 ألفاً ثم إلى 210 آلاف خلال العام 2015.
- ✓ تهيأ الدول الرأسمالية المتقدمة المحيط العلمي الأكثر تقدما، والذي يحفز على مواصلة البحث، والتطوير، وزيادة الخبرات حيث إن ظروف العمل في البلدان المتقدمة وسيلة لتحقيق الطموحات العلمية بما توفره من فرص للبح العلمي ووسائله المختلفة.
- ✓ معظم الدول الغربية لا تشترط الجنسية أو الإقامة المسبقة بالبلد للترشح لأي منصب علمي أو أكاديمي على عكس جل الدول العربية.

2-الدوافع الاجتماعية: تقدم البلدان الغربية بيئة متكاملة من المزايا والخدمات الاجتماعية أو كل ما يفتقده المواطن العادي والباحث والعالم في بلده، أو في البلدان النامية بشكل عام وهي جملة الخدمات العامة والاجتماعية معبرا عنها بمنظومة صحية راقية تعطي للإنسان قيمته الحقيقة وتعليم جيد يراعي جميع الظروف ويطلق العنان لحرية الابداع والابتكار، وتبرز من خلاله الكفاءات، ويلمس عدالة راقية تقوم على مبادئ احترام حقوق الانسان، وتغيب عنها المحسوبية والجهوية ،و يسود نظام اجتماعي وقانوني يجعل المواطن والمسؤول على قدم المساواة. إنها باختصار منظومة متكاملة من الخدمات والمتطلبات التي يفتقدها كل مهاجر في وطنه ومن المستبعد أن تتحقق مثل هذه الامتيازات في الكثير من البلدان النامية على المدى المتوسط والبعيد، لأنها باختصار أنظمة تقوم على التسلط والديكتاتورية والمحاباة وانتشار كل المظاهر السيئة. مع الإشارة أن أوروبا بالوقت الحالي بدأت تبرز بها أصوات ضد الهجرة بعد ان بلغت هجرة المجتمعات النامية سقفا غير قابل الاحتمال بعد الازمة السورية وأفغانستان وليبيا وهجوم عموم إفريقيا على أوروبا عبر قوارب الموت في البحر المتوسط وبحار أخرى.

أما فيما يخص الأسباب المهنية، فيتعلق الأمر بمحيط جاذب في البلاد المتقدمة يتسم بظروف عمل وحياة مغرية[1]:

- ✓ مرونة تنظيمية.
- ✓ عقلية التنافس.
- ✓ إمكانات مستقبلية في الترقي في العمل والوصول إلى فرص جديدة.
- ✓ عناصر الجذب القطاعية المرتبطة بالمهن الجديدة في مجال التكنولوجيا الجديدة.

هذه العوامل ذات الصفة المهنية تدعمها عوامل أخرى ذات صفة شخصية:

- حوافز في الأجور وأنظمة الترقي والفرص المتاحة.
- أنظمة ضمان اجتماعي جد متطورة.
- إمكانية مساعدة الأقارب والوصول إلى اختيار أفضل بشأن تمدرس الأطفال.

الأسباب السياسية: تفتقر الدول العربية والنامية إلى الحكم الراشد، وتغيب الكثير من المبادئ الأساسية للديمقراطية، وتهيمن أنظمة سياسية تتسم في غالبيتها بالوراثية وعدم التداول، وهي صورة قاتمة تعكس رداءة الحكم وظلاله السبل على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بالمقابل يتمكن أي مواطن بالدول المتقدمة أن يرى مستوى النضج السياسي وودقة النظام وديمقراطية الحكم وسيادة القانون وحقوق الانسان والمواطنة، كلها هذه العوامل مع عوامل أخرى خارجية تدفع هذه النخبة إلى الهجرة.

"فيما يخص الشق السياسي، تجدر الإشارة إلى أن العجز الحاصل في الكثير من القطاعات دفع حكومات هذه الدول إلى بلورة سياسات منفتحة على توظيف هذه الكفاءات .ففي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تظل ملاءمة الهجرة لحاجيات سوق العمل أولوية« كما جاء ذلك» أساسية للسلطات العمومية في تقرير لهذه المنظمة من أجل توظيف هذه الكفاءات. تحدد هذه الدول لوائح للمؤهلات التي تحتاجها كأساس لاختيار المهاجرين مع تحيين هذه اللوائح باستمرار . ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال، تراجع اللجنة الاستشارية كل ستة اشهر " .[1]

المحور 3: تجارب استقطاب الكفاءات العلمية –العبرة والدروس المستفادة–اجتهدت الكثير من الدول كل بطريقتها الخاصة بها من أجل جذب واستقطاب الكفاءات والمهارات العلمية إليها، ومنها من حاول الاستفادة من هذه الكفاءات والعقول دون أمل في عودتها وبقيت دول أخرى على الحياد، وهناك فئة ثالثة من البلدان رأت في ذلك فائدة عندما تلاحظ التحويلات المالية التي تقدمها هذه الكفاءات المهاجرة لبلدانها الاصلية. إذن هناك تعدد في التجارب وبالمقابل أيضا فمنها قبضت العوائد مباشرة في شكل تحويلات وأخرى أرادت أن تكون العائد أشمل وأعم على الاقتصاد والمجتمع برمته، وتحقق التنمية بصورتها الشاملة والمتكاملة. إذن اختلفت تبعا لاختلاف التجارب ولكن ما يعنيننا هنا هو تلك التجارب القطرية الناجحة، أو حتى المجتمعية والتي قامت بها حتى جامعات ومراكز بحث ولو بالدول المتقدمة لعل في ذلك فائدة العبرة والدروس منها على مستوى اقتراح نموذج أو نماذج تكون العوائد منها أكثر من بقية البدائل الأخرى، ويمكن الإشارة الى وضع استراتيجية عربية لعل ذلك يجعل الفوائد العربية تعم جميع الدول العربية ولا تقتصر على دول أخرى أي المشاركة في الجهد والمشاركة في العوائد.

1-وضع دراسة استراتيجية عربية متكاملة للتصدي لمشكلة هجرة الكفاءات: تقوم هذه الدراسة بوضع استراتيجية عربية متكاملة للتصدي لمشكلة هجرة الكفاءات، وينبغي أن تشارك في وضعها كل من جامعة الدول العربية، ومنظمة العمل العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، والمنظمات العربية غير الحكومية المهتمة بهذا الموضوع، مع الاستفادة من خبرات منظمة اليونيسكو ومنظمة العمل الدولية التي تملك خبرات ودراسات جادة حول هذه المشكلة. وتتمثل هذه الاستراتيجية في[1]:

- ✓ زيادة ميزانية البحث العلمي في كل الدول العربية، وإنشاء مراكز للبحوث التنموية والعلمية، بما يوفر المناخ المناسب للكفاءات وأصحاب المواهب للعمل في هذه الدول والإنتاج العلمي والإبداع بدلاً من الهجرة.
- ✓ احترام الحريات الأكاديمية وصيانتها، وذلك بإعطاء أعضاء الهيئات الأكاديمية والعلمية حرية الوصول إلى مختلف علوم المعرفة والتطورات العلمية وتبادل المعلومات والأفكار والدراسات والبحوث، وفي استعمال مختلف وسائل التطور الحديثة دون تعقيد أو حواجز.

✓ إعادة النظر جذريًا في سلم الأجور والرواتب التي تمنح للكفاءات العلمية العربية، وتقديم حوافز مادية ترتبط بالبحث والإنتاج، ورفع الحدود العليا للأجور لمكافأة البارزين من ذوي الكفاءات وتقديم الحوافز التشجيعية والتسهيلات الضريبية والجمركية للوفاء بالاحتياجات الأساسية، وتقديم الخدمات اللازمة لقيامهم بأعمالهم.

✓ تشجيع البحث العلمي الأكاديمي بمكافأة الباحثين الذين ينشرون في مجلاَّت علمية متخصصة ذات صدى علمي واسع.

✓ بناء شراكة مع العقول العربية المهاجرة، فالعلماء العرب اليوم يوجدون في أعرق المراكز العلمية والجامعية والبحثية والصناعية، ويطلعون ويطورون كثيرًا منها، لذلك فإن بإمكانهم عند تقديم دعوة صادقة لهم للمشاركة من مواقعهم في بعض البرامج القائمة في مراكز البحث والجامعات العربية أن يكونوا خير عون إذا أُحسن الاختيار وصدقت النوايا من الجانبين.

✓ حثّ الحكومات العربية على تكوين الجمعيات والروابط لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة من بلدانهم، وإزالة جميع العوائق التي تعيق ربطهم بأوطانهم، ومنحهم الحوافز المادية وتسهيل إجراءات عودتهم إلى أوطانهم للمشاركة في عملية التنمية والتحديث.

✓ التعاون مع المنظمات الدولية المعنية مثل اليونيسكو لإقامة مشروعات ومراكز علمية في البلدان العربية لاجتذاب العقول العربية المهاجرة للإشراف على هذه المراكز والإسهام المباشر في أعمالها وأنشطتها، وتقديم مزيد من المساعدات المالية لتوفير فرص عمل للشباب العربي، وبما يساعد أيضًا على الحد من الهجرة غير الشرعية إلى دول أوروبا.

✓ مراجعة سياسات التشغيل في الدول العربية والعمل على إعطاء الأولوية في التشغيل لأبناء الوطن أولاً ثم أبناء الدول العربية ثانيًا، ثم للعمالة الأجنبية ثالثًا طبقا للاتفاقيات العربية في هذا الشأن.

✓ الإسهام في دعم وتنشيط مكاتب العمل والتشغيل بما يمكنها من حصر فرص العمل في مختلف القطاعات، وإرشادها للشباب النابغين والباحثين عن العمل عن تلك الفرص، وتوفير متطلبات قيامها بدراسة اتجاهات سوق العمل واحتياجاتها في المستقبل.

✓ مراجعة نظم التعليم والتدريب للوقوف على مدى ملاءمتها مع احتياجات سوق العمل ومستلزماتها المتطورة من المهن والمهارات، وتنويع مؤسسات التعليم مع تنويع المهارات التكنولوجية المطلوبة في مجالات الإنتاج المختلفة.

✓ العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية لخلق سوق عمل يستوعب الكفاءات في الداخل.

✓ أن تعمل وسائل الإعلام على زيادة نشر الوعي بخطورة ظاهرة هجرة العقول البشرية، من خلال توضيح الآثار السلبية التي تترتب عنها، وحث المسؤولين بالدول على مواجهتها.

2-تجربه المخابر العلمية الاوربية في استقطاب الكفاءات العلمية : ما أود تقديمه هو تجربه خاصة وشخصية انطلاقا من الزيارات العديدة والمتكررة لمخابر البحث العلمي بالدول الغربية وخصوصا فرنسا التي أراها تجربه تستحق الدراسة والبحث لما لها من مميزات يمكن ان تكون أداة استرشاد أو استفادة منها في طرق وآليات استقطاب الكفاءات والباحثين من مختلف الدول النامية وحجم الدعم والإمكانات التي تضعه أمام الباحث خلال مدة الإقامة في سبيل انجاز أبحاثهم مع علمهم المسبق ان هذه البحوث يفترض ان تعود عوائدها إلى دول المنشأ للباحثين ولكن مع ذلك هي تجارب وملاحظات قد أداة دروس استفادة منها انشاء أقطاب بحثية حسب الإمكانات البشرية لكل جامعة أو قطب وخلق جو تنافسي عادل بين المخابر، تحديد معايير علمية بحتة في توظيف الأساتذة والباحثين، تسهيل اقتناء العتاد والوسائل العلمية حتى من الخارج. تثمين البحث العلمي الأكاديمي واستغلال نتائجه بتشجيع العلاقة بين المؤسسات

الاقتصادية ومخابر البحث، إشراك الباحث في الاستفادة من مقابل الخدمات والخبرات المنجزة لصالح المؤسسات، تخصيص منح وعلاوات أو حتى جوائز للباحثين حسب الإنتاج العلمي بالمجلاّت والمنشورات العلمية المصنفة عالميا.

- ✓ الدروس المستفادة: من خلال تحليل هذه الحقائق نستخلص أن مشكل هجرة الأدمغة العربية أو الكفاءات عموما إلى الدول المتقدمة يزداد تفاقما مع الزمن بالموازاة مع توسع الهوة في الميادين التكنولوجي، الاقتصادي والخدمات الصحية والاجتماعية مما يزيد من وتيرة الهجرة. إن لم تتخذ إجراءات عملية كفيلة بكبح هذا النزيف وكذا تقليص الفارق التكنولوجي فإن تبعية الدول العربية للبلدان الغربية تزيد وقد يأخذ مشكل هجرة العقول العرفية أرقاما حرجة خاصة من النخبة البارزة علميا على المستوى العالمي. فقد يصبح كل من يصل إلى مستوى العالمية تجبله مراكز البحث أو الجامعات الغربية.

النتائج والتوصيات: بعد هذا العرض من الدراسة الذي تشير إلى موضوع ذو أهمية كبيرة خصوصا للدول التي يحظى بها العنصر البشري بأهمية خاصه نظرا لدوره الحيوي في تحقيق الرقى الاقتصادي والاجتماعي خصوصا في الوقت الحالي، حيث أصبحت المعرفة سلعة ذات قيمة عالية، وانكفئ الجهد البشري الذي يقوم على الجانب العقلي أكثر منه على العضلي، في ظل الثورة العلمية والمعلوماتية والتي كانت نتائج تطور ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،وظهور الشبكة العنكبوتية التي جعلت العالم برمته قرية كونية صغيرة، كل هذه المعطيات عجلت ومن أهمية ودور راس المال البشري ،وهذا ما استفاق إليه الغرب منذ عقود ومازالت الدول النامية تغذي الغرب بكفاءتها دون شعور بمسؤولية هذا العبث الغير المجدي عليها وعلى تطورها الاقتصادي والاجتماعي، واليوم اكثر من أي وقت وجب وقف هذا النزيف الجائر للكفاءات العلمية، وحيث يجب أن تكون في الصف الأول لبناء مجد دولها وتحقيق رقيها الاقتصادي والاجتماعي. إنها باختصار بحث في كل الوسائل المتاحة لتجنب المزيد من هجرة الكفاءات العلمية من جهة، وكذا عودة وإن تكون غير ممكنة مساهمة الكفاءات العلمية بالمهجر بمختلف الصيغ الممكنة في المجهود التنموي بشكل عام، وتكوين رأس المال البشري والمعرفي والبحث والتعليم والصور الأخرى الممكنة في بلدانها.

التوصيات: من أجل بحث الطرق الممكنة للاستفادة من الكفاءات العلمية المهاجرة بالدول المتقدمة هناك جانبين للبحث:

الجانب لأول: يتعلق ببحث طرق عودة هذه الكفاءات إلى أوطانها والمساهمة من داخل الوطن في الاعمال العلمية والبحثية والاستثمارية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. يتم هذا من خلال توفير بيئة مناسبه لمكان يعمل به هؤلاء بالدول المتقدمة، وفي أسوء الأحوال أن تكون الظروف الى حد ما قريبه من بيئة العمل بالدول المتقدمة في شقها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، وهي كفيلة باستقطاب هذه الكفاءات أو البعض منها.

الجانب الثاني: يتعلق بوقف نزيف الهجرة وهذا أيضا بإعطاء المزيد من الاهتمام والرعاية والحوافز لهذه الشريحة من المجتمع، وهي لا تختلف عن ظروف الاستقطاب لمن هم بالدول المتقدمة، وعندما ترى هذه الفئة أن نظرائهم يعودون إلى أوطانهم للعمل والبحث والنشاط فإنهم لن يقدموا حتى على التفكير بالهجرة مع كل الاغراءات الموجودة هناك أو على الأقل تكون تقلصت شريحة الهجرة الى حدها الأدنى.

المراجع والمصادر:

1. هجرة الأدمغة-ويكيبيديا –الموقع:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%85%D8%BA%D8%A9

2. أ.د .علي صالح جوهر د .حسام إبراهيم مراد-هجرة العقول بين الاستنزاف والكسب 2017 . المكتبه العصرية للنشر والتوزيع. المنصورة : المشاية السفلية – برج المعمورة. مصر.

3. الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة تقرير الهجرة الدولية لعام2015 الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة

4. خالد حربي، 2013 ، هجرة العقول والكفاءات معادلة حضارية – المعطيات الحضارية لهجرة الكفاءات –كتاب الامة -دورية تصدر عن إدارة البحوث والدراسات الإسلامية بقطر –العدد 156

5. طلال مشعل-موضوع حول هجرة الأدمغة- نوفمبر 2018 -على النت الموقع

https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9_%D8%AD%D9%88%D9%84_%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%85%D8%BA%D8%A9-

6. خالد حربي، هجرة العقول والكفاءات، معادلة حضارية. كتاب الامة، المعطيات الحضارية لهجرة الكفاءات سلسلة دورية تصدر عن إدارة البحوث والدراسات الإسلامية قطر العدد 156جوان 2013 .. الرابط للتحميل:

www.dopdfwn.com/cacnoscana/scanoanya/pdf-books-org-8QXWY.pdf

7. حسن العطار-هجرة العقول العربية-مقال -أول يومية إليكترونية | صدرت من لندن 21 مايو 2001-على النت الموقع:

https://elaph.com/Web/Opinion/2017/5/1147973.html

8. حسين عباس الشمري،2016، ظاهرة نزيف أو هجرة العقول العربية أسبابه، انعكاساتها، وسبل معالجتها، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 8 ،العدد 3-2016 ، جامعة بابل العراق ،

9. خالد حربي، 2013 ، هجرة العقول والكفاءات معادلة حضارية – المعطيات الحضارية لهجرة الكفاءات –كتاب الامة -دورية تصدر عن إدارة البحوث والدراسات الإسلامية بقطر –العدد 156، ص119-120

10. نفس المرجع السابق ص121

11. د خالد حربي –هجرة العقول والكفاءات معادلة حضارية – المعطيات الحضارية لهجرة الكفاءات –كتاب الامة -دورية تصدر عن إدارة البحوث والدراسات الإسلامية بقطر –العدد 156 السنة 2013 - ص118

12. عادل عبد الغفار، الإعلام وتفعيل المشاركة المجتمعية للشباب في الدول العربية، بحث مقدم إلى مؤتمر الإعلام وتفعيل المشاركة المجتمعية للشباب العرب، القاهرة، يونيو 2009، المنتدى العربي الإعلامي للبيئة والتنمية، 2009.

13. احمد البرصان –الدول العربية الأقل انفاقا على البحث العلمي في العالم-مقال على النت بتاريخ 2010/12/31-جريدة العرب الاقتصادية الدولية –الموقع : http://www.aleqt.com/2010/12/31/article_485384.html

14. سعيد الصديقي، التصنيف الأكاديمي الدولي للجامعات العربية الواقع والتحديات، مركز الامارات للبحوث والدارسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى 2016. متاح على النت، الموقع:

http://edl.libraries.ae/system/files/eb684.pdf

15. عبد الله العلمي، هجرة العقول العربية .. المعادلة الصعبه، مقال على النت بتاريخ الاحد 24 فبراير 2013، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الموقع: http://www.aleqt.com/2013/02/24/article_734154.html.

16. نصرالدين محمد أبوغمجة* هجرة العقول العربية -"مقترحات عملية ورؤى مستقبلية للمواجهة" مجلة الدارسات المستقبلية**Vol.17.No.(1) 2016-SUST.Journal of Future Studies (JFS) ISSN:1858-7003, EISSN : 1858- 6988**

17. جامعة الدول العربية .2014 التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية والتنمية، ميدان التحرير القاهرة متاح على النت https://www.zohry.com/pubs/LAS-Migration-2014.pdf

18. التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية الهجرة الدولية والتنمية : 2014.....ص:53

19. حسين البطراوي -هجرة العقول النابغة ... وآثارها الاقتصادية، اصطياد الغرب للعقول تجريف للعقل العربي أم تسويق لقدراتنا في الخارج -موقع مجلة المجلة، تاريخ التحميل ، 03 مايو،2019 ....الموقع :

https://arb.majalla.com/node/70426/%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%A8%D8%BA%D8%A9-%D9%88%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

ظاهرة الهجرة غير الشرعية ما بين الدوافع والبدائل المتاحة
تجارب واقعية
(نموذج اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية دخل الأسرة)

الدكتور مجدي عبد الله شراره
أكاديمية الدلتا للعلوم-معهد الدلتا العالى للحاسبات بالمنصورة

البريد الالكتروني
Magdysharara55@yahoo.com

الملخص

على الرغم من ان ظاهرة الهجرة من الدول الفقيرة الى الدول الغنية ليست جديدة، الا ان الاهتمام بها إعلاميا وسياسيا تزايد بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة. وزاد من هذا الاهتمام الحوادث المأسوية التي تتعرض لها القوارب التي تنقل المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا الموعودة عبر البحر الأبيض المتوسط، والتي يُطلق عليها قوارب الموت، وزادت معدلات الهجرة غير الشرعية الى ايطاليا واوربا بعد ثورات الربيع العربي حيث يعقب تلك الثورات نقص في الاستثمارات وفرص العمل فترتفع البطالة.

وفي مصر بصفة خاصة زادت الهجرة غير الشرعية بعد ثورة 25 يناير واستمرت حتى ثورة 30 يونيو وبمعدلات أكثر وظهرت فئة من سماسرة الهجرة الذين يساعدوا على اغراء الشباب وجذبهم لمحاولة الهجرة بل اصبحت مصر مركزا للهجرة غير الشرعية تجذب الراغبين من الدول العربية وافريقيا.

وفي هذا الإطار، تهتم هذه الورقة بتسليط الضوء على أسباب ودوافع ومبررات الهجرة غير الشرعية، كظاهرة تمتاز بالاستمرارية الزمانية (لأنها على مدار العام)، وأيضا لانتشارها المكاني في معظم دول العالم في ظل تباين الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدول المصدرة للهجرة، بالإضافة الى أنها لا تقتصر على الشباب خاصة الذكور منهم، بل ارتفع خط بيانها إلى فئة الإناث وحتى الأطفال. وسوف تتطرّق هذه الورقة لثلاث محاور:

يتناول المحور الأول: مفهوم وأنواع الهجرة غير الشرعية، وأسبابها ودوافعها، وحجم الظاهرة.

ويتناول المحور الثاني: أهم المحافظات المصرية المصدرة للهجرة غير الشرعية، والإجراءات التي اتخذتها مصر والمجتمع الدولي للحد من الهجرة غير الشرعية.

ويتناول المحور الثالث: إلقاء الضوء على واقع العمل التطوعي من خلال استعراض نموذج اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية دخل الأسرة في العمل التطوعي للحد من الهجرة غير الشرعية من خلال الآتي:

1-تنفيذ عدد (6) ندوات توعية عن الهجرة غير الشرعية في أكبر محافظات في مصر والتي تنتشر بها ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهى (كفر الشيخ -الفيوم –الشرقية).

2-تم عمل دراسة كاملة قدمت الى الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب التعاون الدولي الإيطالي بالقاهرة ووحدة الدعم لبرنامج مبادلة الديون الايطالية. وننهى هذه الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات الدالة: الهجرة - هجرة غير مشروعة، دوافع الهجرة غير الشرعية، التعاون الدولي، الآثار المترتبة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

Absract

Although the phenomenon of migration from poor to rich countries is not new, the interest in it media and political has increased significantly in recent times. The tragedy of boats transporting illegal immigrants to the promised Europe via the Mediterranean, dubbed death boats, has been exacerbated by the dramatic increase in illegal immigration to Italy and Europe after the Arab Spring. Unemployment rises.

In Egypt in particular, illegal immigration increased after the revolution of January 25 and continued until the revolution of June 30 and more rates and emerged a class of immigration brokers who help to entice young people and attract them to try to immigration, even Egypt has become a center of illegal immigration attracting those wishing from Arab countries and Africa.

In this context, this paper focuses on shedding light on the reasons, motives and justifications for illegal immigration, as a phenomenon characterized by continuous temporal (because it is throughout the year), and also for its spatial spread in most countries of the world in light of the different social and economic conditions and cultural conditions of the countries of migration. It is not limited to young people, especially males.

This paper will address three themes:

The first theme deals with the concept and types of illegal migration, its causes and motives, and the magnitude of the phenomenon.

The second axis deals with the most important Egyptian governorates exporting illegal immigration, and the measures taken by Egypt and the international community to curb illegal immigration.

The third theme focuses on shedding light on the reality of volunteering through reviewing the model of the Federation of Societies of Economic Development and the Development of Family Income in Voluntary Work to Reduce Illegal Migration through the following:

1 - Implementation of (6) awareness seminars on illegal immigration in the largest governorates in Egypt, where the phenomenon of illegal immigration is spreading (Kafr El-Sheikh - Fayoum - Elshrkia).

2. A complete study was submitted to the European Union, the International Organization for Migration, the Italian International Cooperation Office in Cairo and the support unit of the Italian Debt Swap Program.

We conclude this study with a conclusion containing the most important findings and recommendations.

مقدمة

تعتبر الهجرة أحد الظواهر المعروفة منذ قديم الزمان، وقد ساعدت على بناء الحضارات والمجتمعات، إلا أن مفهوم الهجرة غير الشرعية يختلف تماماً عن الهجرة العادية، ويَرغب الإنسان بطبيعته الانتقال والتّرحال من مكانٍ إلى آخر سعياً للبحث عن أماكن أكثر جودة للعيش والسكن والأمن، حتى أصبحت الهِجرة ظاهرةً متفشّيةً بين بني البشر، فينتقل الأفراد من المَوطن الأصلي إلى أماكن أخرى في الأرض بحثاً عن أماكن تُوفّر لهم ما يحتاجونه من مُتطلّبات وما يفتقرون له.

المحور الأول: مفهوم و أنواع الهجرة غير الشرعية، وأسبابها، ودو افعها،

تعرف الهجرة في علم السكان (الديموغرافيا Demographie) بأنها الانتقال -فرديا كان أم جماعيا- من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا. أما في علم الاجتماع فتدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها.

مفهوم الهجرة غير الشرعية:

مفهوم الهجرة غير الشرعية يختلف تماماً عن الهجرة العادية، وذلك لأن الهجرة غير الشرعية تساعد على انتهاك القوانين الخاصة بالهجرة للبلد المهاجر إليه وتطور مفهوم الهجرة غير الشرعية في الأدبيات القانونية والأجنبية، فبعد أن كان يطلق عليها في بداية الأمر الهجرة غير الموثقة تطور المفهوم ليصبح الهجرة غير القانونية أو الشرعية، وتُعرف أيضاً بالهجرة السرية وبعد ذلك ارتبط هذا المفهوم بمصطلح الأمن البشري ،ثم أخذ مصطلح الهجرة غير الشرعية يرتبط إلى حد كبير بمفهوم الاتجار بالبشر ،وقد تأخذ الهجرة غير الشرعية مفهوماً آخر وهو تهريب المهاجرين،

التعريف القانوني للهجرة غير الشرعية:

تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها انتقال شخص أو مجموعة من الناس من موطنهم الأم إلى بلاد أخرى باستخدام طُرق تخالف القوانين الخاصة بالهجرة المحلية والدولية،

وتعرف منظمة الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها: "دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر... ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة،

أنواع الهجرة: تصنف الهجرة بشكل مباشر إلى عدة أنواع وفقاً للدافع المسبب لها، وهي:

وفقاً لإرادة الفرد، وتصنف إلى:

اختيارية: للدراسة أو للتنزه أو للاستجمام الخ.....

إجبارية: بسبب الحروب أو الاضطهاد الديني أو السياسي أو الزلازل أو الفيضانات الخ.....

وفقاً لدوام استمراريتها، وتصنف إلى:

دائمة. يُهاجر الأشخاص من وطنهم الأصلي دون عودة، وهي من أكثر الهجرات خطراً.

مؤقتة: يُهاجر الأشخاص عن بلادهم بشكل مؤقت، حيث يعودون إلى وطنهم بعد تحقيقهم لأهداف مُعيّنة؛ كتحسين الوضع الاقتصاديّ، أو انتقال الأفراد الموسمي أو للحصول على شهادة علميّة

وفقاً للنطاق الجغرافي، وتصنف إلى:

داخلية: هي انتقال الأشخاص للإقامة من مكانٍ إلى آخر داخل الأقاليم التي تقع داخل حدود الدولة، وفي البلدان النامية تكون الهجرة الداخلية على شكلٍ واحد هو الانتقال من الأرياف إلى المدن، للبحث عن فرص للعمل، أما في الدول المُتقدّمة فيظهر نوعٌ آخر من الهجرة، وهو الهجرة المُعاكسة، أي الهجرة من المدن إلى الأرياف، وأكثر المهاجرين هنا هم كبار السن الذين يبحثون عن الاسترخاء، والهدوء بعيداً عن ضجيج المدن.

خارجية: هي انتقال الأشخاص جغرافياً عبر حدود البلاد من بلدهم الأصليّ إلى بلدٍ آخر، ولها أسباب عدة؛ منها البحث عن فرصِ عملٍ جيّدة، وأجور مُرتفعة، أو إكمال الدراسة في الخارج، أو التخلُّص من الضغوطات النفسيّة التي يتعرّض لها الشباب في البلدان النامية.

وفقاً لشرعيتها، وتصنف إلى:

هجرة شرعية. تعني الهجرة الشرعية أو القانونية، ذلك النوع من الهجرة الذي يتم وفق المتطلبات والأعراف والقواعد الشكلية والموضوعية المعمول بها دولياً والمتطلبه وفق كل قانون كل دولة على حده.

هجرة غير شرعية. تُعرف أيضاً بالهجرة السريّة، وهي عمليّة انتقال الأفراد والجماعات بين الدّول بطريقةٍ غير قانونية، وتكون خارقةً للقوانين والإجراءات للبلد المهاجر إليه، حيث يدخلها المُهاجر دون الحصولِ على تأشيرة دُخول أو موافقة من السلطات المختصة.

أسباب الهجرة غير الشرعية:

تتعدد الآراء والأفكار حول أسباب الهجرة غير الشرعية، وذلك نتيجة لتعدد البواعث المحركة لها. فعلماء الاقتصاد ينظرون لها نظرة اقتصادية بحتة، وعلماء الاجتماع يركزون على البعد الاجتماعي، أما علماء السياسة فلهم آراؤهم السياسية، ولعلماء النفس نظرتهم المرتكزة على الفرد والدوافع السيكولوجية، وعلماء الجغرافية يركزون على الظروف الجغرافية، كما يشير بعض الكتاب إلى عوامل متعددة متداخلة تدفع إلى هذا النوع من الهجرة.

وهكذا تعددت الآراء المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، ولكن بالرغم من هذه الاختلافات فإنَ العلماء قد قسموا تلك العوامل إلى قسمين هما **عوامل الطرد وعوامل الجذب**، وسوف نتناول هذين العاملين فيما يلي بشيء من التفصيل، وما يؤديانه من دور بارز بصفتهما محركين أساسين لظاهرة الهجرة غير الشرعية على النحو التالي: -

عوامل الطرد: هي عبارة عن مجموعة من العوامل التي دفعت، وتسببت في هجرة الأفراد خارج وطنهم، وهي تتمثل في ظروف البلاد المرسلة للمهاجرين من الناحية الاقتصادية والسياسية والديموغرافية والاجتماعية والدينية والنفسية والبيئية، وغيرها التي تتسبب في طرد المهاجرين إلى خارج وطنهم.:

الأسباب الاقتصادية: هي عامل رئيسي من العوامل الدافعة للهجرة، وقد تكون موسمية أو دائمة، حيث تتمثل تلك الأسباب في قلّة فرص العمل، وتدني المستوى الاقتصادي والمعيشي وانخفاض الأجور داخل البلدان المصدرة للمهاجرين، وينتقل أغلب المهاجرين من دول نامية أو فقيرة إلى دول غنيّة.

الأسباب الديموغرافية: وترتبط هذه العوامل للهجرة بالأسباب الاقتصادية حيث تعد الزيادة المطردة في عدد السكان من أهم الأسباب الدافعة للهجرة وتمتاز بعض الدول بهذه الخاصية وعلى رأسها مصر ، حيث توجد بها وفرة في الموارد البشرية ، وهذه الزيادة في عدد السكان لا تتناسب مع الموارد الاقتصادية المتاحة بما يمثل ذلك إعاقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا، ويقلل من قدرة الدولة على إيجاد فرص عمل أفضل لأفرادها وخاصة من الشباب القادر على العمل بما يجعل الفرصة أكبر أمام الشباب للسفر إلى الدول التي تحتاج إلى الأيدي العاملة لإقامة التنمية الاقتصادية بها، مع قلة عدد السكان بها،

الأسباب السياسية: شهدت منطقة الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة العديد من الثورات والاضطرابات والصراعات والانقلابات والحروب الداخلية في بعض البلدان العربية، حيث ساعد ذلك في تراجع وتدني الأوضاع السياسية مما أدى إلى ظهور الهجرة غير الشرعية بين أفرادها، ويظهر ذلك التدني والتراجع بعدة أشكال منها، انعدام الاستقرار في تلك البلدان، وعدم السير على سياسات تختص بالإصلاحات،

الأسباب الاجتماعية: وتتمثل الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية في عدم وجود ترابط أُسري، وعدم وجود توافق بين العادات والتقاليد، أو وجود ضعف في الروابط الاجتماعية، ويمكن أن يكون السبب وراء الهجرة غير

الشرعية هو وجود تفرقة ما بين فئات المجتمع أو بين الطوائف التابعة له، وقد يهاجر الإنسان بسبب وجود أشخاص مقربين له في تلك البلاد حققوا نجاح باهر وثراء سريع.

الأسباب الدينية: إذ تظهر الأسباب الدينية التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية في الاضطهاد الديني، أو من أجل البحث عن بيئة آمنة للقيام بنشر المذاهب الدينية.

الأسباب النفسية: تعد الأسباب النفسية من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الهجرة بصفة عامة وغير الشرعية بصفة خاصة، فكلما تعمقت عاطفة الارتباط بالوطن والارتباط بالأهل يصعب اتخاذ قرار الهجرة، وتلعب السمات والخصائص النفسية للفرد دورًا بارزًا في اتخاذ قرار الهجرة وخاصة غير الشرعية، وفقًا لأسلوب الحياة وما يفسر التساؤل الجوهري لماذا يميل بعض الأفراد إلى الهجرة دون غيرهم من الأفراد الذين يعيشون نفس الظروف الاقتصادية والأسرية؟ ويمكن أن ترجع الإجابة إلى تلك المشاعر التي يستشعرها الأفراد حيال النجاح والمال والطموحات الاقتصادية أو التطلعات إلى الخارج التي تتباين وتختلف من فرد إلى آخر، وعلى العكس قد يتراجع بعض الشباب في اتخاذ قرار الهجرة عندما يستشعرون أنها قد تؤدي إلى أضرار أو سلبيات على الصعيد الأسري رغم ما تحققه من مكاسب اقتصادية.

الأسباب البيئية: تكون هذه الهجرات غالباً غير طوعية، أي أنّ ما يدفع الشخص إليها هي الكوارث البيئية كفشل المحاصيل، أو تلوث المياه والهواء، أو الزلازل والبراكين والفيضانات.

مما سبق نستطيع تلخيص عوامل الطرد فيما يلي:

-الكثافة السكانية العالية، وقلة فرص العمل، وعدم وجود أعمال كافية، وجيدة للشباب.

-الضغط النفسيّ، والاكتئاب الذي يُسيطر على الشباب نتيجة البطالة والتعرض للضغوطات الاقتصادية.

-ازدهار الحالة الاقتصادية بشكلٍ سريعٍ عند بعض الأُسر التي هاجر أحد أفرادها،

-الانجذاب للحياة الغربيّة، وأسلوب معيشتها، والحريّات الموجودة فيها.

عوامل الجذب: تعمل عوامل الجذب في مناطق الاستقبال على جذب العديد من الأفراد والجماعات للهجرة إليها، وهي مرتبطة بالمنطقة والمجتمع المهاجر إليه، ويتميز هذا العصر بتوفير القدرة على الحركة وسهولة التواصل بين أي منطقة وأخرى، نتيجة للتطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات، وتتلخص في الآتي:

1- ارتفاع الأجور في الدول المستقبلة للهجرة يعد عاملاً أساسياً من عوامل جذب المهاجرين لتلك الدول.

2-ارتفاع في المستوى المعيشي في الدول الجاذبه والتطور العلمي الكبير والتجديد والتغيير في العمل.

3- سهولة الحياة في الدولة المستقبلة للمهاجرين وتوفير المسكن ووسائل الانتقال والخدمات الاجتماعية والصحية والتقدم التكنولوجي خاصة إذا كانت هناك تجارب ناجحة حققت ثراءا سريعا وكبيرا.

4-الرغبه بالشعور بالحرية والهروب من الضغوط السياسية، وإشاعة روح الأمل والاطمئنان.

تداعيات الهجرة غير الشرعية:

للهجرة غير الشرعية عدد من التداعيات والآثار الإيجابية والسلبية التي تظهر على وضع المهاجرين، وعلى كل من البلد المهاجر منه والبلد المهاجر إليه، إلا أن التداعيات السلبية تعتبر أكبر من التداعيات الأخرى، ومن أهم التداعيات السلبية ما يأتي:

التداعيات الاقتصادية: إذ تتسبب الهجرة غير الشرعية في تنافس المهاجرين مع العمالة النظامية، وتدني كفاءة العمل، وازدياد جرائم غسل الأموال، وارتفاع كلفة تحويل الأموال للبلدان الأخرى.

التداعيات الاجتماعية: حيث تظهر التداعيات الاجتماعية من خلال ظهور قيم وثقافات دخيلة على ثقافة البلاد الأصلية مما يتسبب في ظهور خلل اجتماعي ونفسي، قد يؤدى الى انتشار التسول والسرقة، والمخدرات.

التداعيات السياسية: إذ يمكن أن تتسبب زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين في البلدان الأخرى إلى ظهور تكتلات سياسية وظيفتها تكمن في التأثير على نظام الدولة السياسي، أو استغلالها للتأثير على المراكز الخاصة في سلطات البلاد، مما قد يتسبب في إحداث الاضطرابات في البلاد المهاجر إليها.

التداعيات الأمنية: حيث تظهر هذه التداعيات من خلال ارتفاع معدل الجرائم على يد المهاجرين غير الشرعيين نتيجة الحاجة للمال، مما يجعل الكثير من المهاجرين ينضمون الى العصابات الإجرامية ويرتكبون الجرائم التي تتمثل بالقتل، أو التهريب، أو السرقة، أو المتاجرة بالمخدرات.

وختامًا، يمكن القول بأنه يصعب تحديد دوافع وأسباب قاطعة وعامة لعمليات الهجرة غير الشرعية لوجود عدد هائل من الأسباب والدوافع التي يصعب حصرها في قائمة واحدة.

المحور الثاني: أهم المحافظات المصرية المصدرة للهجرة غير الشرعية، والإجراءات التي اتخذتها مصر والمجتمع الدولي للحد من الهجرة غير الشرعية.

أهم المحافظات المصدرة للهجرة غير الشرعية في مصر:

احتلت قضية الهجرة غير الشرعية للشباب المصري مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية والحكومية، بل تعتبر من أهم القضايا التي تحتل صدارة الاهتمامات الوطنية والدولية في الآونة الأخيرة، حيث ازداد ميل بعض الشباب المصري إلى الهجرة للخارج بطريقة غير شرعية أملاً في البحث عن فرصة عمل أفضل بأجر مناسب، وأملاً في وضع اجتماعي أفضل، ومن خلال التقارير والإحصاءات اتضح أن الهجرة أخذت منحى غير شرعي أمام تشديد إجراءات السفر والإقامة في الدول الأوروبية، لذا لجأ الشباب للزواج من أجنبيات مقابل مبالغ مالية كبيرة، وإن لم يتمكن من ذلك فلن يجد أمامه سوى المقامرة برحلة بحرية سرية مع أحد المهربين ،يصعب التكهن بنتائجها.

وتعتبر مصر من الدول المصدرة للعمالة، حيث يقدر حجم المصريين بالخارج بين أربعة وستة ملايين ويتركز أكثر من ثلثي هذا العدد في دول الخليج وليبيا والأردن ولكن في ظل ازدياد حدة المنافسة بين العمالة المصرية والعمالة الآسيوية الرخيصة، أدى إلى صعوبة وجود فرص عمل للعديد من الشباب المصري الراغب في الهجرة، ومن هنا اتخذ الشباب من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وبخاصة إيطاليا طريقًا لحل مشكلاته، وقد قامت اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة والاتجار بالبشر بإجراء دراستين حول الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري، حيث أبرزت الدراستين أن (14) أربعة عشر محافظة تُعد من المحافظات الأكثر تصديراً للمهاجرين غير الشرعيين وهي(محافظات الوجه البحري الشرقية والدقهلية، والقليوبية، والمنوفية، والغربية، والبحيرة، وكفر الشيخ)، أما (محافظات الوجه القبلي فهي الفيوم، والمنيا، وأسيوط، والأقصر)، (ومحافظات العبور هي دمياط والإسكندرية ومرسى مطروح).

أهم الآليات التي اتخذتها مصر للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية:

تبذل مصر جهودًا ملموسة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، من خلال عدة آليات، من أهمها الآليات التشريعية، والآليات والجهود التي تقوم بها الوزارات المعنية بهذه الظاهرة مثل وزارتي الخارجية والداخلية، وتنفيذ المشاريع العملاقة التي تستوعب آلاف الشباب للحد من الهجرة غير الشرعية وأيضًا من هذه الوسائل التعاون مع بعض الدول المستقبلة للمهاجرين المصريين.

وسوف نتناول أهم الآليات التي اتخذتها امصر للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية على النحو التالي:

أولاً: الآليات التشريعية لمكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية:

-القانون الصادر برقم 64 لسنة 2010 المعني بتجريم ومكافحة الاتجار بالبشر:

أصدر البرلمان المصري القانون رقم 64 لسنة 2010 بقصد تجريم ومكافحة الاتجار بالبشر، كأول عمل تشريعي مستقل يعنى بالتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة..

-تم تأسيس اللجنة التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار في الأفراد عام 2007 بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1584 لسنة 2007، وتأسيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية في 9 مارس 2014 بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 380 لسنة 2014.

- تم دمج اللجنتين في 7 نوفمبر 2016 في لجنة واحدة بصدور القانون رقم 82 لسنة 2016 الخاص بمكافحة الهجرة غير الشرعية، وتتبع اللجنة رئيس مجلس الوزراء ومقرها وزارة الخارجية وتختص بالتنسيق على المستويين الوطني والدولي بين السياسات والخطط والبرامج الموضوعة لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية وتقديم أوجه الرعاية والخدمات للمهاجرين وحماية الشهود وتضم اللجنة في عضويتها 26 ممثل عن الوزارات والهيئات والجهات والمجالس والمراكز البحثية المعنية.

-قانون رقم 82 لسنة 2016 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، والذي دمج بين اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية، واللجنة الوطنية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر.

- تأسيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر في 23 يناير 2017 بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 192 لسنة 2017،

ثانيا: مجهودات وزارة الدولة للهجرة في التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية،

-تهدف وزارة الهجرة للتوسع في البرامج التدريبية وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار في البشر 2016-2021، وتنفيذا لاستراتيجية مصر الشاملة لمواجهة الهجرة غير الشرعية،

-قامت وزارة الهجرة بالتوقيع على العديد من البروتوكولات والندوات والفعاليات على النحو التالي:

-تم توقيع بروتوكول تعاون بين الوزارة والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية والإتجار في البشر والتعريف بسبل الهجرة الآمنة من خلال إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية لتحقيق ذلك بمختلف محافظات الجمهورية،

- تم توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة الدولة للهجرة ومؤسسة مصر الخير في نوفمبر2016 لتدريب (400) شاب في محافظتي الغربية والفيوم، كونهما من أكثر المحافظات تصديرا للهجرة غير الشرعية،

-خطة تدريب المدربين لاعتماد 500 مدربا من الوزارات المعنية بهذا الشأن، وسيتم إسناد تدريب قرابة (2000) متدرب من الشباب على التوعية ضد مخاطر الهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر، للسادة المدربين خريجي دورات اعتماد المدربين، على أن يتم مراعاة التوزيع الجغرافي لمحافظات مصر.

-أطلقت وزارة الهجرة حملة قومية تحت شعار (قبل ما تهاجر.. فكر وشاور)، وتعتمد على جميع وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي «السوشيال ميديا»، بالإضافة إلى لقاءات التوعية المباشرة في القرى الأكثر تصديرا للهجرة إلى خارج الوطن، وكتيبات التوعية.

ثالثا: جهود وزارة الخارجية في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية:

-من الناحية التنظيمية: إزاء تنامي ظاهرة التدفقات البشرية واحتوائها على عناصر مختلفة من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين والمتسللين وضحايا الاتجار بالبشر، وبهدف تحقيق قدر أكبر من التنسيق، فقد تم نقل تبعية مسائل الهجرة غير الشرعية واللاجئين إلى القطاع متعدد الأطراف، ويتولاها نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون اللاجئين والهجرة، والذي يقوم في ذات الوقت بتمثيل الوزارة في كل من:

- اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر التابعة لوزارة العدل.

- اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية، والمنشأة بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 380 لسنة 2014، وتضم ممثلين لكافة الهيئات والجهات الوطنية المعنية، ومقرها وزارة الخارجية.

-من الناحية العملية: تعطي وزارة الخارجية أولوية قصوى لقضية الهجرة غير الشرعية للمصريين إلى الخارج، وإعادة المصريين الذين يواجهون أوضاعًا صعبه في دول الاغتراب التي قد تشهد تطورات سياسية وأمنية تضطرهم للعودة إلى الوطن، وتقديراً لنجاح الدولة المصرية في ضبط الحدود والحد من انطلاق قوارب الهجرة غير النظامية قبالة السواحل المصرية منذ سبتمبر 2016، قام الاتحاد الأوروبي بالتوقيع على اتفاق بقيمة 60 مليون يورو - منح لا تُرد - من أجل تمويل مجموعة من المشروعات التنموية لمعالجة الأسباب الجذرية المؤدية للهجرة ودعم القدرات المؤسسية للجهات الوطنية المعنية بموضوعات الهجرة والاتجار بالبشر وتم إقرار مشروع لدعم القدرات المؤسسية للتعامل مع تحديات الهجرة بالتنسيق مع اللجنة التنسيقية الوطنية لمنع ومكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر.

رابعًا: الإجراءات التي تتخذها وزارة الداخلية لمواجهة التسلل عبر الحدود والهجرة غير الشرعية:

وقعت الداخلية المصرية بروتوكولاً مشتركًا مع نظيرتها الإيطالية، في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، حيث يتم تمويل البروتوكول بتمويل "إيطالي وأوروبي"، لتدريب 360 من كبار كوادر الشرطة الإفريقية من 22 جنسية على أحدث أساليب مكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، وتم استحداث إدارات جديدة لمكافحة الجرائم المنظمة، يتم من خلالها تدريب الكوادر الإفريقية على مكافحة الجرائم في مركز بحوث الشرطة، وسيتم إقامة 6 ورش تدريبية خلال العامين 2019/2018.

وتتركز الإجراءات التي تتخذ لمواجهة الهجرة غير الشرعية في الآتي:

-مناقشة المرحلين للبلاد من الخارج للوقوف على أساليب تهريبهم وتحديد القائمين عليها واتخاذ الإجراءات القانونية قبلهم.

-التنسيق مع بعض القنصليات الأجنبية لفحص المستندات المزورة المقدمة من راغبي السفر للخارج وتحديد القائمين عليها واتخاذ الإجراءات القانونية قبلهم.

-التنسيق مع حرس الحدود لضبط حالات التسلل غير الشرعية عبر الحدود.

-تكثيف الجهود لضبط العناصر النشطة في مجال الهجرة غير الشرعية.

-عمل نشرات فنية ومصورة لجوازات السفر وتأشيرات الدخول المزورة المنسوبة لبعض الدول وتوزيعها على منافذ السفر والوصول للاسترشاد بها لدى فحص الحالات المشتبه فيها.

-مشاركة المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية في أنشطته المتعلقة بهذا المجال.

-استغلال بعض القضايا المهمة التي يتم ضبطها في حملات التوعية الإعلامية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

خامسا: اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية:

أنشئت اللجنة الوطنية التنسيقية بموجب نص المادة 28 من القانون الصادر رقم 64 لسنة 2010 الخاص بتجريم الاتجار بالبشر، بالإضافة إلى أجهزة وزارة الخارجية المعنية بموضوعات الهجرة، تستضيف الوزارة مقر اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية التابعة لمجلس الوزراء التي صدر بإنشائها (قرار رئيس الوزراء رقم 380 بتاريخ 9 مارس 2014)، وقد صدر قرار رئيس الوزراء رقم 430 لسنة 2014 بتعيين رئيس للجنة، يتولى أيضًا رئاسة الأمانة الفنية للجنة.

- قامت اللجنة الوطنية بإصدار أول استراتيجية وطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية تمتد على مدار عشر سنوات، وتتضمن خطة عمل أولى تمتد على عامين 2016- 2018. وتم صياغة الاستراتيجية على أسس علمية دقيقة.

-حملة إعلامية للتوعية بمخاطر الهجرة. وتم اعداد (فيديو غنائي). بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف"، والمنظمة الدولية للهجرة،

- انضمت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في مصر، لحملة (" aware migrant " " أنقذ حياة") التي أطلقتها إيطاليا وتنفذها وزارة الداخلية الإيطالية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، بهدف انقاذ وتوعية الآخر بمخاطر الهجرة غير الشرعية،

-تم توقيع بروتوكول تعاون بين صندوق تطوير المناطق العشوائية، التابع لوزارة الإسكان، واللجنة الوطنية التنسيقية، بهدف وضع إطار استراتيجي للتعاون بين الطرفين، تنفيذاً لرؤية تنموية مشتركة للمناطق العشوائية، من شأنها الحد من جرائم الاتجار بالبشر، والتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء الداخلية أو الخارجية، لتفادي ما يترتب عليهما من مخاطر وأضرار اجتماعية واقتصادية وأمنية.

ويتضمن التعاون في تحديد المناطق العشوائية التي تتوافق مع خريطة المحافظات الأكثر عرضة لمخاطر الاتجار بالبشر أو الهجرة غير الشرعية،

-أثنت وزيرة الدفاع الألمانية خلال لقائها بوزير الخارجية المصري في مؤتمر ميونيخ للأمن في فبراير 2018، على نجاح مصر في منع أي مركب تقل مهاجرين باتجاه أوروبا من مغادرة السواحل المصرية منذ 2016.

-أشاد منسق البرامج بمكتب منظمة الأمم المتحدة للهجرة بالقاهرة، بما بذلته مصر من جهد للحد من الهجرة غير الشرعية، حيث تبنت سياسات لتطوير ملف الهجرة منذ عام 2010 وحتى 2016 للحد من تهريب البشر أو الاتجار بهم، مع ارتباط ذلك برؤية مصر 2030، كما أن هناك تعاونا مع البنك الدولي والجايكا لتوفير فرص هجرة شرعية.

- تراجع عدد الأطفال الذين هاجروا من مصر لإيطاليا خلال الفترة من 2016الى 2017، ويتم التعاون مع الحكومة الإيطالية، وقال مدير مكتب المنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة، إن الهجرة غير الشرعية من مصر إلى إيطاليا انخفضت بشكل كبير مؤخراً، ولم تخرج من مصر فعلياً مراكب خلال عام 2017،

-وكانت مصر وإيطاليا قد وقعت اتفاقيتي تعاون في عام 2011 بدعم مباشر من المنظمة الدولية للهجرة تحددان سبل التعاون المستقبلي المشترك بين البلدين، في معالجة قضايا الهجرة غير الشرعية بين الشباب المصري تجاه إيطاليا وتوفير البدائل الإيجابية لها. ومن أهم صور هذا التعاون بين البلدين إنشاء مدرسة فنية متقدمة في المجال السياحي بمحافظة الفيوم، ووقعت وزارة التعليم المصرية اتفاقية للتعاون مع مدرسة إيلينا كورنارو للسياحة في لوسلو.

أما الاتفاقية الثانية التي تم توقيعها، فهي وثيقة للتفاهم بين وزارة التعليم المصرية ومحافظة المنوفية والمجلس القومي للطفولة والأمومة من جهة، والمنظمة الدولية للهجرة ومحافظة فينيسيا الإيطالية ومدرسة إيلينا كورنارو في لوسلو، حيث اتفق الأطراف جميعًا على التعاون في مجال قطاع التعليم والتدريب الفني لتعزيز فرص العمل وقابلية التوظيف بين الشباب المصري في سوق العمل المحلية والدولية المرتبطة بالسياحة والإدارة الفندقية.

الآليات والإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي للحد من الهجرة غير الشرعية.

تحاول بعض الدول التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بشتى الوسائل، على الرغم من أن مكافحة هذه الظاهرة يستوجب تعاوناً دولياً مستمراً بين الدول المصدرة للهجرة وتلك المستقبلة، بل ودول المرور، بما يعني أن التصدي لهذه الظاهرة التي باتت تمثل تهديدًا مباشرًا لأمن واستقرار دول عديدة، وذلك لارتباطها ببعض الجرائم التي تهدد الأمن القومي للدول مثل جرائم غسل الأموال، تهريب الأسلحة، والمخدرات. وأمام تنامي الظاهرة ومع التغيرات السياسية والاقتصادية في العديد من مناطق العالم والتدفقات لموجات الهجرة غير الشرعية ظهرت بعض الأطر القانونية للتعامل مع هذه الظاهرة وأهمها:

(أ) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية:

اعتمدت وعرضت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25 في الدورة الخامسة والخمسين في 15 نوفمبر2000،وتهدف إلى تعزيز التعاون على منع الجريمة المنظمة غير الوطنية ومكافحتها بمزيد من الفعالية، وتلزم الدول الأطراف بأن تنفذ الالتزامات الواردة في الاتفاقية على نحو يتفق مع مبدأ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول ومع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ومن ثم يلزمها باتخاذ ما يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال الخاصة بالأنشطة الإجرامية للجماعة الإجرامية المنظمة بشتى الصور الوارد النص عليها في صلب الاتفاقية.

(ب) بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر والبر والجو الصادر بالقرار رقم 25 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 2000/11 والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية

(ج) إنشاء مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية المشار إليها فريق عمل حكومي مؤقت مفتوح العضوية معني بتهريب المهاجرين من أجل إسداء المشورة إلى المؤتمر ومساعدته على تنفيذ الولاية المنوطة به فيما يتعلق ببروتوكول تهريب المهاجرين.

(د) مبادرة سكرتير عام مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص في عام 2006 الذي وضع من خلالها تصورًا حول التعامل مع قضايا الهجرة من منظور القانون الدولي الخاص، ورغم معارضة الدول الغربية، فقد نجحت مصر بدعم من معظم الدول المصدرة للمهاجرين، في الإبقاء على الموضوع ضمن أولويات المؤتمر.

(هـ) الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والصادرة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 158 في 18 ديسمبر 1990 ووقعت عليها مصر في فبراير 1993 مع تحفظين بشأن المادة 4 والفقرة السادسة من المادة 18.

(و) القرار الصادر عن المؤتمر الحادي والثلاثين لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي عقد في جنيف عام 2011، وتضمن دعوة الدول إلى التشاور مع الجمعيات الوطنية للهلال والصليب الأحمر من أجل ضمان وجود قوانين وإجراءات تمكن الأخيرة من الوصول الفعلي والآمن لجميع المهاجرين دون تمييز.

(ز) بروتوكول منع وقمع ومعاقبه الاتجار بالأشخاص والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية (UNTOC) والمعروف ببروتوكول باليرمو الموقع في 15 نوفمبر 2000.

(ح)ويُعد برنامج "الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما (GLO.ACT)؛ مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مدتها أربع سنوات (2015- 2019)، ويبلغ حجم تمويلها 11 مليون يورو. ويجري تنفيذها بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وهي تهدف إلى تقديم المساعدة للسلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في 13 بلد تم اختيارهم على نحو إستراتيجي، وهي: أوكرانيا، البرازيل، والمغرب، والنيجر، وباكستان، وبيلاروس، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مصر العربية، وجنوب أفريقيا، وكولومبيا، ومالي، ونيبال؛ وذلك من أجل تخطيط الجهود الوطنية الاستراتيجية المبذولة في مكافحة الإتجار والتهريب، وتنفيذها من خلال نهج الوقاية، والحماية، والمقاضاة، والشراكة. كذلك فهي تدعم القيام بتطوير استجابات أكثر فعالية للاتجار والتهريب، بما في ذلك تقديم المساعدة لضحايا الاتجار والمهاجرين الضعفاء من خلال تعزيز آليات تحديد الهوية، والإحالة، والدعم المباشر.

الخلاصة

مما لا شك فيه أن أسباب الهجرة الجماعية غير الشرعية وزيادة أعداد الشباب التي تقبل عليها خاصة من دول العالم الثالث ترجع إلى أسباب عديدة أهمها: تناقص فرص العمل فيها، وزيادة حدة الفوارق بينها وبين الدول الغنية، كما أن ازدياد الوعي بهذه الفوارق، مع اتاحة وسهولة السفر أمام الجميع بسبب التقدم الذي حدث في الاتصالات الدولية

ووسائل السفر، في الوقت الذي تقلصت فيه منافذ الهجرة المنظمة، كل ذلك ساهم بلا أدنى شك في اندفاع مزيد من الشباب سعيا وراء تحقيق حياه أفضل عبر طرق ووسائل مختلفة لتحقيق ذلك، وهذا ما أكدته العديد من التقارير الدولية للأمم المتحدة في الآونة الأخيرة.

أهم النتائج:

1- وضح أن الدول الأوروبية لها دور في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة للسياسات التي اتبعتها لخدمة مصالحها في الاعتبار الأول، لذا يجب أن تشترك دول ضفتي المتوسط مع الدول المصدرة للهجرة في رفع المستويين الاقتصادي والاجتماعي لسكان الدول المصدرة للهجرة وإقامة مشروعات تنموية في تلك الدول يكون من شأنها خلق المزيد من فرص العمل.

2- ضرورة التحرك والتعاون الجاد بين الدول الأوروبية بخاصة إيطاليا وفرنسا واليونان ومصر من أجل إحداث تنمية مستدامة في مصر، ما يسهم بصورة مباشرة في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

3- تعد الهجرة الدولية (والهجرة غير الشرعية خصوصًا)، نتاج المشكلات الاقتصادية، حيث تشكل الدوافع الاقتصادية أبرز مسببات الهجرة... ولا شك أن ذلك يعزى إلى تدني الوضع الاقتصادي في الدول المصدرة للمهاجرين، التي تشهد قصورًا في عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور.

4- صعوبة تحديد حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، نظرًا للطبيعة غير الرسمية التي تتم بها لاعتبارها هجرة سرية وغير قانونية، فهي غير مسجلة، وغالبًا ما تتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين، وذلك لأن هناك أنماطًا وصورًا متعددة.

5- باتت الهجرة غير الشرعية من الظواهر التي تهدد أمن واستقرار الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين<

أهم التوصيات المقترحة:

1-نوصي بأهمية إصدار الدولة المصرية لتشريع موحد يعنى بتجريم الهجرة غير الشرعية، بحيث تمتد مظلة التجريم للسماسرة والوسائط وأصحاب مراكب الصيد، وذلك من خلال فرض عقوبات رادعة عليهم.

2-ضرورة تفعيل الالتزامات القانونية الدولية، التي توجب على الدول التعاون في مجال مجابهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال عقد الاتفاقيات الدولية (الثنائية، الإقليمية) لتفعيل هذه الالتزامات،

4-ضرورة عقد اتفاقيات عمل ثنائية بين الدول المصدرة للعمالة، وتلك التي تحتاج لعمالة موسمية، بما يحقق أقصى استفادة من ظاهرة الهجرة، لكل من الدول المرسلة والدول المستقبلة.

5- ضرورة تدشين حملات إعلامية فاعلة، للتعريف بالأخطار المرتبطة بالهجرة غير الشرعية والآثار السلبية المترتبه عليها.

7- تمثل الهجرة ظاهرة صحية ومصدراً للإثراء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمختلف الأطراف، الأمر الذي يتطلب من جانب الحكومة المصرية إدارة جيدة تقوم على تناول الظاهرة من خلال منهج شامل متكامل يعالج كافة أبعادها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية ومن خلال التصدي لجذورها،

8-أهمية وجود سياسات وطنية متجانسة ومتناسقة تأتى نتاجاً لتنسيق كامل بين كافة وزارات وأجهزة الدولة المعنية بموضوع الهجرة، بما يمثل حافزاً لبلورة الرؤية الشاملة لسياسات الهجرة.

9- تشكل قضية تأهيل العمالة المصرية أهمية خاصة لخدمة أهداف التنمية، وكذلك لجعلها تتوافق مع احتياجات أسواق العمل الخارجية عامة والأوروبية خاصة، ومن الأهمية أن يتعاون الاتحاد الأوروبي في تحقيق هذا الهدف، بما يحقق مصلحة مشتركة للطرفين المصري والأوروبي.

10- ضرورة تقنين أوضاع المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية بقدر ما تسمح به ظروف الدول المستقبلة، وبما يخدم الأوضاع الاقتصادية لكل من دول المهجر ودول المنشأ، ومن خلال آليات تعاون فني وأمني وقضائي وتشريعي، وفي إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين.

11- توسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي والسعي للوصول إلى أفضل الأطر التي تسهم في استقرار أسواق العمل والهجرة في الدول الأوروبية.

12- ضرورة التعاون المشترك بين جميع الوزارات والهيئات ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ مشروع حملة قومية إعلامية لتوعية الشباب المصري بمخاطر الهجرة غير الشرعية بهدف الحد من ظهور حالات الهجرة غير الشرعية، وتقليل مخاطرها والتأثير بصورة إيجابية على اختيارات الشباب المصري لفرص الهجرة، وتحقيق فهم أفضل لحقائق الهجرة.

المحور الثالث: و اقع العمل التطوعي من خلال استعراض نموذج اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية دخل الأسرة في العمل التطوعي للحد من الهجرة غير الشرعية:

زادت معدلات الهجرة الغير شرعية الى ايطاليا واوروبا بعد ثورات الربيع العربي، وزادت حركة الهجرة من مصر وتونس ولبيا والمغرب وسوريا وفلسطين الى ايطاليا التي سارعت بدفع قوات البحرية والجيش في عمليات مكافحة الهجرة الغير شرعية تحت شعار (بحرنا)، وتحتاج ايطاليا الى دعم ومساندة منظمات المجتمع المدني ذات الاهتمام بالقضية في الدول التي يهاجر منها الشباب

وزادت الهجرة غير الشرعية في مصر بصفة خاصة بعد ثورة 25 يناير وثورة 30 يونيو وبمعدلات أكثر، وظهرت فئة سماسرة الهجرة الذين يساعدوا على اغراء الشباب وجذبهم لمحاولة الهجرة.

وحيث أنه لم يسبق ان تبنت احدى منظمات المجتمع المدني هذه القضية الهامة، فقد بادر اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية بالتقدم بمقترح للحد من الهجرة غير الشرعية ولديه امكانيات تنفيذه في كافة المحافظات طبقا لبرنامج زمني تم اعداده للمحافظات التي تكثر منها الهجرة.

الاهداف المحددة: -

1-تنفيذ عدد 28 ندوة توعية عن الهجرة غير الشرعية في المحافظات المصدرة للهجرة غير الشرعية

2-وضع مادة علمية لكتاب يوثق الهجرة غير الشرعية وخطورتها وكيف يمكن التقليل من اثارها.

3-الحصول على قائمة من الحرف والمهن التي يحتاجها سوق العمل في ايطاليا وعمل قاعده بيانات بالتعاون مع أحد أكبر المؤسسات الاستشارية في ايطاليا.

4-وضع برامج تدريب حديثة للحرف المطلوبة بالتعاون مع اهم مؤسسة تدريب ومعاونة الشركات الصغيرة والمتوسطة هي: CORNO INSTITUTE FOR STUDIES (CIS).

5-تدريب عدد 500 شاب على حرف يطلبها سوق العمل في ايطاليا.

6-عقد دورات تدريبية (20 دورة) في تعليم اللغة الايطالية للشباب.

7-عمل دراسة عن مراكز التدريب المتوفرة في المحافظات التي سوف يتم اختيار الشباب منها.

8-التعاون مع مكتب استشاري إيطالي متخصص لإعداد كبائن خاصة لتدريب لحام على الالمونيوم.

9-اعتماد شهادة التدريب من أحد الجهات الايطالية او الهيئات الإيطالية المعتمدة عالميا،

النتائج المتوقعة: -

1-عمل برتوكول تعاون بين اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية ومؤسسة تدريب ومعاونة الشركات الصغيرة والمتوسطة هي: CORNO INSTITUTE FOR STUDIES (CIS)

2-عمل قاعدة بيانات متجددة على احتياجات اسواق العمل في ايطاليا من المهارات المختلفة.

3-ربط الهجرة بوظيفة لائقة لتكون هجرة امنة.

4-توعية 5000 من الشباب من خلال الندوات في المحافظات التي يكثر فيها الهجرة غير الشرعية.

5-تأسيس تحالف بين منظمات المجتمع المدني في 10 محافظات على الاقل وتبنى التوعية المستمرة للهجرة غير الشرعية وتقديم الدعم المؤسسي لهذا التحالف.

آليات العمل:

تم تقديم المقترح الى مكتب التعاون الدولي الإيطالي بالقاهرة، وكذلك مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية.

وتم توقيع بروتوكول تعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية تم بمقتضاه تنفيذ الآتى:

11- تم تنفيذ عدد (6ندوات) في أكبر ثلاث محافظات في مصر والتي تنتشر بها ظاهرة الهجرة غير الشرعية (كفر الشيخ- الفيوم – الشرقية) بواقع ندوتين لكل محافظة. حضرها مسئولين من وزارة الداخلية والمحافظين والقيادات الشعبية والتنفيذية وأعضاء مجلس النواب والعمد والمشايخ.

2- تم طباعة بورشور توعية وتوزيعه على المشاركين في الندوات.

3- تم مشاركة الاعلام متمثلا في التليفزيون من خلال الفضائيات المحلية والقنوات الفضائية الخاصة وإعادة مقتطفات من الندوات وكذلك تناولتها الصحف القومية والخاصة ووسائل التواصل الاجتماعي.

النتائج:

1-تم عمل دراسة كاملة قدمت الى الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب التعاون الدولي الإيطالي بالقاهرة ووحدة الدعم لبرنامج مبادلة الديون الايطالية.

2-تم عقد مؤتمر مشترك عرض به توصيات ورش العمل التي تم عقدها في المحافظات وتلخصت في الآتي:

التوصيات:

1-ضرورة سن قانون لتجريم كافة الاطراف المشاركة في عملية الهجرة غير الشرعية مع وضع عقوبات رادعة واحكام الرقابة على المنافذ البرية والبحرية وسفن الصيد والسياحة.

2-وجود دور إعلامي يستهدف تعميق الوعي لدى الشاب بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

3-قيام المكاتب الاقليمية للصندوق الاجتماعي بالحافظات ذات نسبه الهجرة العالمية بحصر احتياجاتهم من الاقراض متناهي الصغر والمشروعات الصغيرة وتلبيتها.

4-قيام الوكالة الدولية بإضافة نشاط اعتماد التدريب على المهن والحرف المختلفة ضمن أحد وظائفها.

5-عمل برامج تدريبية معتمدة من احدى الجهات الدولية وتدريب الشباب على المهن من خلال هذه البرامج وتسليمة شهادة دولية معتمدة.

6-تشجيع الهجرة الداخلية بناء على خطط تنموية محسوبة وخاصة للمحافظات الحدودية.

7-الاهتمام بالتدريب التحويلي لخلق اجيال جديدة مدربه تلبى احتياجات سوق العمل داخليا وخارجيا.

8-تفعيل دور الجمعيات الاهلية لتشجيع الهجرة الداخلية.

9-تشجيع الشباب على استصلاح الأراضي واستزراعها لإيجاد فرص عمل منتجة لإشباع رغبه الشباب في حيازة منزل اقتصادي وذلك من خلال توزيع الأراضي الصحراوية بأسعار رمزية.

10-تضافر الجهود لتغيير منظومة التعليم بما يتفق مع سوق العمل داخليا وخارجيا.

11-عمل حملات مكثفة لضبط سماسرة التسفير وتشديد العقوبة.

المراجع:

1- أحمد الربايعة (1987) دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية، عمان، دار الثقافة والفنون.

2- امل عوض الله (2017) تحت شعار «قبل ما تهاجر. فكر وشاور» حملة قومية للتوعية بمخاطر الهجرة غير المشروعة، الاهرام،28 مايو 2017، http://www.ahram.org.eg/News/202278/27/596288/%

3-المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (2007) هجرة شباب مصر. فرار إلى المجهول، القاهرة.

4-سامي محمود/ أسامة بدير (2009) أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب مركز الأرض لحقوق الانسان، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية العدد رقم (68)، القاهرة يونيو.
http://nccpimandtip.gov.eg/ar/about-nccpim

5- شبكة المعلومات (د.ت) مظاهر وأسباب الهجرة من الشمال إلى الجنوب، WWW. HRINFO. NET. COM.

6-طارق سُرور (2018) الهجرة غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر ندوة إعلامية بأسيوط، 21 ابريل.

7- عبدا لله عبد الغني غانم (2002) المهاجرون دراسة سوسيو أنثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

8-غادة محمد الشريف (2018) يونيسف مصر تطلق (فيديو فارس) للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، المصري اليوم، 7 مايو 2018، https://dbonfrdgauzmg.cloudfront.net/news/details/12

9- محمد عبد المقصود (2016) الهجرة غير الشرعية تحد يواجه الحكومة، جريدة الاهرام، اكتوبر.

10-مشروع "غليون" يحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بوابه الاهرام، 18نوفمبر2017.
http://gate.ahram.org.eg/News/1643065.aspx

11-محمود دهشان (2018) مشاريع مصرية ساعدت في القضاء على الهجرة غير الشرعية، الحياة، 2 مارس.
http://www.alhayat.com/article/919679/%D9%85%D8%B4%D8

12-مصر تنضم لحملة "انشر الكلمة. أنقذ حياة" للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، مصراوي 23 يونيو 2017، http://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/

13-وزارة الهجرة تطلق أول دورة للتوعية ضد الهجرة غير الشرعية، وزارة الهجرة، 28 يناير 2018،
http://www.emigration.gov.eg/ar/news/details/7456

14-وزارة الهجرة تخرج الدفعة الثانية من برنامج تأهيل الشباب بالتعاون مع وزارة التخطيط ومصر الخير، وزارة الهجرة، 30 مايو 2017،http://www.emigration.gov.eg/ar/news/details/2289

15-محمد مبروك (2018) الهجرة غير الشرعية" في مؤتمر شبابى بميت بدر حلاوة بالغربية، بوابه الاهرام، 3 مايو 2018،http://gate.ahram.org.eg/News/1903301.aspx

16-محمد العجرودي (2018) جهود القاهرة للحد من الهجرة غير الشرعية «مبهرة»، الاهرام، 2 ابريل 2018، http://www.ahram.org.eg/News/202604/115/644743/

"دور الجامعات الخاصة في توطين الشباب الاردني- جامعات اقليم الشمال (جدارا، جرش، عجلون)

د. هشام علي شطناوي
كلية ادارة الاعمال-جامعة عجلون الوطنية

البريد الالكتروني
Shatnawi_hisham@yahoo.com

ملخص

تهدف الدراسة الى التعرف على دور الجامعات الاردنية في توطين الشباب وتم اختيار جامعات اقليم الشمال في الاردن وهي (جدارا، جرش، عجلون) ،كمجتمع للدراسة ، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة لقياس دور الجامعات في توطين وقد تم التأكد من صدقها وثباتها بأن طبقت على مجموعة من الشباب العاملين في الجامعات ، وبلغ مجموع مجتمع الدراسة (1460) موظف .اما عينة الدراسة فقد كانت (140)موظف. وقد اظهرت نتائج الدراسة ان الدرجة الكلية لدور الجامعات الخاصة في توطين الشباب العاملين كانت مرتفعة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي الكلي لاستجابات المبحوثين على جميع الفقرات (6،43). كما اظهرت نتائج فحص الفرضيات عدم وجود فروقات لدور الجامعات الخاصة في توطين الشباب على جميع المجالات وعلى الدرجة الكلية تبعا لمتغيرات العمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي. وفي ضوء النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة، فقد خلص الباحث الى عدد من التوصيات كان من ابرزها: زيادة البرامج التدريبية التي تقدمها الجامعات الخاصة للشباب العاملين في هذه الجامعات في مجال الحواسيب، وادارة نظم تكنلوجيا المعلومات ،وإدارة الموارد البشرية، وغيرها من الدورات التي تساعدهم على فهم متطلبات وظائفهم وتمكن هذه الجامعات من البقاء والاستمرار وتحقيق الارباح ومنافسة الجامعات المحلية والحكومية والعالمية بشكل قوي يكفل لهم الاستقلالية والتطور والمساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة للمجتمع الاردني .

الكلمات المفتاحية: الجامعات الخاصة، التوطين

Abstract

The study aims to identify the role of Jordanian universities in the settlement of youth in the northern region, and to achieve the objective of the study, the researcher prepared a questionnaire to measure the role of universities in the settlement of young people. It was applied to a group of young people working in universities, and the total population of the study (1460) employees. The sample of the study was (140) employees. The results of the study showed that the overall degree of the role of private universities in the resettlement of working youth was high as the total arithmetic average of the respondents' responses on all paragraphs (6.43). The results of the examination of the hypotheses showed that there are no differences in the role of private universities in the localization of youth on all fields and the total score according to the variables of age, marital status and educational level. In the light of the findings of this study, the researcher has come up with a number of recommendations, most notably: Increasing the training programs offered by private universities to young people working in these universities in the field of computers, management of information technology systems, human resources management, and other courses that help them. Understand their job requirements and enable these universities to survive, achieve profits and compete strongly with local, government and international universities to ensure their independence, development and contribute to the comprehensive and sustainable economic development of the Jordanian society.

Keywords: Private Universities, Localization of work force

المقدمة:

ان الاهتمام بالشباب وبشؤونهم وقضاياهم وتوفير فرص العمل لهم ومنعهم من الهجرة وتوطينهم في مدنهم من القضايا المهمة التي تواجهها جميع الدول كونهم يلعبون دورًا هامًا في خدمة مجتمعاتهم واوطانهم، والاهتمام بتوطينهم بشكل خاص وذلك لدفع مسيرة التنمية الاقتصادية الى الامام ولقد شارك الشباب منذ تأسيس المملكة بدفع عجلة الاقتصاد حيث عملوا في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة.

كان الاهتمام بتوطين العاملين وخاصة الشباب من اهم القضايا التي احتلت مكانة هامه لدى القيادة الاردنية، التي اولت لهم الاهتمام الكبير ودعمت كافة المبادرات والخطط الرامية للنهوض بهم، وتعزيز مكانتهم والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم وتعليمهم، فأصبحوا بحق روادا في مجالات عديدة من التعليم والقضاء والصحة، الى قيادة الطائرات المدنية والعسكرية.

يتأثر الشباب بالتغيرات الاقتصادية، كالتقدم السريع في التكنلوجيا والاتصالات، وتحرير التجارة للسلع والخدمات والاسواق، والاستثمارات الأجنبية، وتقليص دور الدولة، وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص. مما فرض واقعًا جديدًا لهم في الدول العربية بشكل عام والاردن بشكل خاص. حيث قدمت العولمة بمفهومها المعروف فرصا وتحديات امام الشباب، وزيادة فعالية دورهم في الرفاه الاقتصادي.

ومن هنا ظهرت الحاجة الى مواصلة البحث في دراسة أثر الجامعات الخاصة في تحقيق التوطين للشباب العالمين فيها وتسليط الضوء على مشاركتهم في سوق العمل وما حققوا من انجازات وبما واجهوا من تحديات، وما قدمت هذه الجامعات من فرص ووظائف ومنح تعليمية ورفدت سوق العمل

بمختلف التخصصات التعليمية والمهنية والاكاديمية.

مشكلة الدراسة:

تعد قضية توطين العاملين وخاصة الشباب، واثبات وجودهم، وقدرتهم على العمل والمشاركة في بناء نهضة الدولة الاردنية، من القضايا الهامة والمصيرية التي فرضتها الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الاردن حاليا. بعد استقباله لموجات متكررة من اللاجئين العراقيين واليمنيين والليبيين والسوريين، التي فرضت واقعا وتحديات جديدة امام المجتمع الاردني بشكل عام ، ومنه الشباب بشكل خاص ، الذين يقع على عاتقهم مسؤوليات كبيرة ابتداء من الدراسة والزواج ورعاية شؤون الاسرة الى المساهمة في بناء وتطوير ودفع عجلة الاقتصاد والمشاركة في تقدم ورقي المجتمع، وما هو دور القطاعين العام والخاص في توفير فرص وسبل دعم لهم لتحقيق الاستقرار والتوطين الاقتصادي بشكل خاص ومن هنا ظهرت مشكلة الدراسة التي تناقش واقع توطين الشباب في مجتمعنا الاردني و ابراز دور الجامعات الخاصة في تحقيق هذا التوطين لفئة الشباب ، ووقع الاختيار على جامعات الشمال لدراسة هذا الموضوع والتعمق فيه وهي (جدارا، جرش، عجلون)

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

في ضوء التحديد السابق لمشكلة الدراسة تتحدد اهدافها بما يلي:

- ابراز اهمية الجامعات الخاصة في تعزيز مفهوم توطين الشباب.
- الدور الذي تلعبه الجامعات الخاصة في توفير فرص عمل للشباب الاردني.
- طبيعة الاعمال والانشطة التي يؤديها الشباب في سوق العمل.
- تأثير الخصائص الاجتماعية على توطين الشباب.
- مدى مساهمة الجامعات الخاصة الاردنية في توفير برامج التدريب للشباب.
- ما هي الخصائص الاجتماعية للشباب العاملين في الجامعات الخاصة.

وحددت الدراسة الاسئلة التالية:

1- ما دور الجامعات الخاصة في ترسيخ ودعم مفهوم توطين الشباب.

2- ما هو واقع البيئة الداخلية والخارجية للجامعات الاردنية الخاصة.

3- هل هناك ارتباط بين توطين الشباب وبين الموروث الثقافي والاجتماعي والديني للبيئة السائدة في المجتمع الاردني.

4- ما هو واقع توطين الشباب في الاردن.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وعلى دراسة الحالة

والتكامل المنهجي لهذه الحالة الذي يمدنا ببيانات تفصيلية ومتعمقة عنها.

اهمية الدراسة:

تناقش الدراسة واحدا من اهم المواضيع الاقتصادية المهمة الا وهي توطين الشباب، ودور الجامعات الخاصة في تنمية هذا التوطين وبيان أثرها ودورها ومساهمتها في تطبيقه عمليا في سوق العمل الاردني، وبيان انعكاساته ايجابيا كان او سلبيا على الاقتصاد الاردني.

حدود الدراسة ومحدداتها:

اقتصرت حدود الدراسة المكانية على الجامعات الخاصة في شمال الاردن (جدارا، جرش عجلون). اما الحدود البشرية فتحددت بالشباب والشابات العاملين في هذه الجامعات.

وتحددت بحصر شامل لهم وعددهم (460) موظف. اما الحدود الزمنية فتحددت في فترة جمع البيانات من الميدان واستغرقت تقريبا ثلاثة اسابيع من الفترة 2019/8/17 الى 2019/8/7.

اما محددات الدراسة فهي نتائجها التي تتحدد بدرجة صدق الاداة وثباتها ومدى موضوعية المستجيبين لها.

اداة الدراسة:

تم اعداد استبانة خاصة عن دور الجامعات الخاصة في توطين الشباب وطبقت على الجامعات الخاصة الثلاث مجتمع الدراسة :(جدارا ، جرش، عجلون،) من تصميم الباحث الذي اعتمد على الرجوع للدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية للتوصل الى فقرات الدراسة مثل دراسة (رشيد،2018) والدسوقي(2012) وتم تحديد ابعاد الاستبانة والتأكد من قابليتها لجمع البيانات بصورة صحيحه ، وللتأكد من صدق الاستبانة تم عرضها على مجموعة من المحكمين في كلية ادارة الاعمال – جامعة عجلون الوطنية ، وعدلت بناءا على ملاحظاتهم بنسبه اتفاق بلغت 90% وتم احتساب الثبات بواسطة معامل الارتباط (كرونباخ الفا) باستخدام برنامج (SPSS) لحساب معامل التميز لكل سؤال وحذف السؤال الذي تميزه ضعيف او سالب' حيث يعبر معامل كرونباخ الفا عن درجة الاتساق الداخلي للمقياس والذي بلغ (0.84) وهو مرتفع وموجب الاشارة وبذلك يمكن القول ان الاستبانة تتمتع بالاتساق الداخلي لمكوناتها .

الطريقة والاجراءات:

مجتمع الدراسة:

جميع العاملين في جامعات شمال الاردن الخاصة (جدارا، جرش عجلون) وعددهن (460) موظفا في مختلف المهن والتخصصات.

عينة الدراسة:

بسبب صغر حجم مجتمع الدراسة واقتصارها على ثلاثة جامعات فقط قام الباحث بتوزيع (160) استبانة، استرد منها (144) وتبين عدم صلاحية (4) منها لذلك اقصيت وبذلك كان عدد العينة الخاضعة للدراسة (140).

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدور الجامعات الاردنية الخاصة في توطين الشباب تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية (أعزب، متزوج).

الفرضية الثانية: لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدور الجامعات الاردنية الخاصة في توطين الشباب تعزى لمتغير الجامعة (جدار، جرش، عجلون).

الفية الثالثة: لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدور الجامعات الاردنية الخاصة في توطين الشباب تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة حسين الاسرج، (2018) بعنوان : " هجرة الكفاءات العربية " وهدفت الدراسة الى استعراض خطورة هجرة الكفاءات والعقول العربية واثر ذلك على التنمية الاقتصادية في الدول العربية وتراجع نموها واجريت الدراسة في مصر وخلصت الى مجموعة من التوصيات اهمها : تبني اجراءات وسياسات تمنع هجرة الشباب وتشجعهم على العمل ومنحهم القروض والمساعدات اللازمة لتنفيذ مشاريع صغيرة تحقق احلامهم وتلبي طموحاتهم وتطلعاتهم .

2- دراسة الفرا و فوجو، (2014) بعنوان :" استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد من هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين " وهدفت الدراسة الى التعرف على دور استراتيجيات التنمية البشرية في الحد من هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين واجريت على قطاع غزة وخلصت الى مجموعة من النتائج ابرزها ان (75%) من العاملين في خارج الاراضي الفلسطينية يرغبون في العودة اليها واوصت الدراسة بضرورة السعي الى خلق بيئة اقتصادية واجتماعية مشجعة لعودة المغتربين الى ارض الوطن للمشاركة في بناء اقتصادها وتنميتها الدائمة .

3- دراسة طلال العيسى، (2017) بعنوان:" هجرة الادمغة العربية " وهدفت الى تسليط الضوء على ظاهرة هجرة الادمغة التي انتشرت في الدول العربية وخاصة الدول التي مزقتها الحروب الاهلية مثل سوريا واليمن والعراق حيث اجريت هذه الدراسة، والتي توصلت الى مجموعة من النتائج والتي اهمها فشل الحكومة العراقية في توفير فرص العمل للشباب وخاصة المهرة والموهوبين مما اضطرهم للهجرة الى الخارج حيث الدخل المرتفع والامن الوظيفي. وقد اوصت الدراسة بضرورة تبني اقتصاديات الدول العربية لسياسات جديدة تشجع الشباب على العمل داخل اوطانهم والمشاركة في بناء اقتصاداتها وسد الثغرات في اسواق عملها.

4- دراسة نصر الدين ابو غمجة (2016) بعنوان " هجرة العقول العربية: مقترحات عملية ورؤى مستقبلية للمواجهة. وهدفت الى تناول ظاهرة هجرة العقول العربية واثارها السلبية على التنمية المستدامة وخلصت الى ان اسباب الهجرة تعود الى تردي الاحوال السياسية والاقتصادية في الوطن العربي مما دفع الشباب واصحاب المعارف والعلوم الى البحث عن فرص عمل خارج الوطن العربي والتوجه الى الدول المتقدمة ليحضوا بفرصة مناسبه واوصت الدراسة بضرورة دق ناقوس الخطر من قبل السياسيين والاكاديميين ورجال الاقتصاد والتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة وتبني سياسات اصلاحية في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية لتوفير فرص العمل لفئة الشباب والحث على توطينهم وجذب من هاجر منهم .

5- دراسة الرشيدي عبد الهادي، (2019) بعنوان " دور صندوق تنمية الموارد البشرية في توطين الشباب في السعودية " وهدفت الى ابراز دور صندوق تمنية الموارد البشرية في توطين الشباب السعودي وتوفير فرص عمل لهم واجريت

في الرياض وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في الصندوق وعددهم (867) موظفا. وخلصت الدراسة الى ان صندوق تنمية الموارد البشرية ساهم بشكل كبير في توطين الشباب السعودي وخلصت الى مجموعة من التوصيات اهمها القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي للسعوديين والحد من النظرة الدونية لبعض المهن من قبل بعض الشباب وكذلك وقف استيراد الايدي العاملة المنافسة للأيدي السعودية.

6- دراسة فرحان ' الجوراني، (2018) بعنوان " هجرة الشباب واثرها على التنمية الاقتصادية " وهدفت الى بيان اثر هجرة الشباب والكفاءات من مهندسين واطباء وعلماء ومدرسين على مسيرة التنمية الاقتصادية للبلدان العربية واثارها السلبية على هذه الدول وتقدمها العلمي والتقني والوقوف على اسباب ومسببات هذه الهجرة ومحاولة تشخيصها والحد من اثارها السلبية ومنعها قدر المستطاع . وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات كان اهمها: تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية وانتشار البطالة كان اهم اسباب هجرة الشباب. اما اهم التوصيات فكانت وضع استراتيجيات عربية للتعامل مع هذه الظاهرة الخطيرة واعتبارها قضية امن قومي والعمل من خلال الجامعات العربية والمؤتمرات العلمية ومؤسسات الاعمال والبحوث والقطاع الخاص على وضع ضوابط تمنع هجرة الادمغة وتوفير الدعم الكامل لهم من فرص عمل ووظائف

تشجع على توطينهم وتوفير فرص عمل مناسبه لهم.

ما يميزهذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن مثيلاتها في أنها طرحت عدة تساؤلات واجابت عليها مثل دور الجامعات الخاصة في توطين الشباب، وماهي الاعمال التي يقدمها الشباب لدعم التنمية والمشاركة في البناء، وما هي تأثيرات الخصائص الاجتماعية على توطين الشباب. واقترحت مجموعة حلول لتعزيز التوطين الاقتصادي للشباب واهمها: اتباع استراتيجيات علمية حديثة لتوطين الشباب، في حين ركزت الدراسات السابقة على دراسة حالة معينة والتعمق فيها دون دراستها من الجوانب المختلفة ذات العلاقة بها.

الجانب النظري:

أولا: مفهوم التوطين:

تعني كلمة التوطين لغة: البقاء في الوطن وعدم الهجرة الى الخارج بسبب توفير سبل العيش الكريم وتأمين كافة الحاجات الاساسية والثانوية على حد سواء.

اما في الفكر الاداري فجاء مفهوم التوطين ليطالب بالتخلي عن النموذج التقليدي للعيش ضمن الكفاف لزيادة الاستفادة من الانسان وهذا يتطلب تغييرا جذريا بأدوار العمل حيث يرى (Besterfide ،96 p 2003) بأن التوطين هو استثمار المخزون الهائل من الطاقات الكامنة والموجودة لدى العاملين ومن مختلف الخبرات كما اشار (Spreitzer ،483-504 pp 2016) الى التوطين يتضمن ممارسات كأثراء الوظيفة وفرق العمل الذاتية واستقلالية فرق العمل ، وان التوطين حالة ذهنية داخلية تحتاج الى تبني واستعداد من قبل الفرد لكي تتوافر له الثقة بالنفس والقناعة بما يمتلك من قدرات معرفية تساعده في اتخاذ قراراته واختيار النتائج التي يريد ان يصل اليها وان يرضى بالواقع الذي يعيشه ولا يفكر بالهجرة الى بلد اخر لضنه انه قد اشبع رغباته وحقق طموحاته ورضي بهذا الحال والواقع الذي يعيشه .

ويقول (POTOVHNY،(2008 ان توطين العمال المؤهلين واصحاب الكفاءة سيؤدي الى توصيل خدمات مميزة واستثنائية لمعظم الاسواق التنافسية وسيؤدي الى مضاعفة الارباح كما يضيف: ان التوطين هو الاداة التي يحتفظ بها بالخبرات والمواهب التي تزيد من العائد وتطور اداء العاملين في المستوى الادنى من الهرم الوظيفي.

اما التوطين من الناحية الاقتصادية فيعرف بأنه: الاستراتيجية التي يمكن بواسطتها مساعدة الافراد والجماعات والمجتمعات على التحكم في ظروفها وتستطيع انجاز اهدافها. وهكذا تكون قادرة على العمل لمساعدة نفسها وغيرها على زيادة مستوى معيشتها (Wallerstein،2013)

ويعرف التوطين الاقتصادي للشباب بأنه مجموعة الاجراءات والانشطة والبرامج والاليات والدعم المعنوي والمادي المقدم لهم للعمل واقامة المشروعات واتاحة الفرصة لتدريبهم وتنمية مهاراتهم حتى يصبحوا قادرين على العمل والعيش بصورة كريمة دون الشعور بالظلم او ضياع الحقوق.

اما مقومات التوطين فنحصرها بالآتي:

1- فرص عمل مناسبه.

2- الحصول على المعرفة والمهارات اللازمة للعمل والتجارة.

3- المشاركة في التنمية المستدامة.

4- استقلالية اتخاذ القرارات.

5- توافر الدخل المادي.

ثانيا: مفهوم الجامعات الخاصة:

الجامعة أو الكلية الخاصة أو الأهلية هي مؤسسة تعليم عالي لا تديرها الحكومات، على الرغم من أن العديد من هذه المؤسسات تتلقى الإعانات العامة، وخصوصا في شكل اعفاءات ضريبية وقروض الطلبة والمنح العامة. واعتمادا على مواقعها الجغرافية، قد تخضع الجامعات الخاصة لتنظيم الحكومة و يمكن مقارنة الجامعات الخاصة مع الجامعات العامة والوطنية .

نتائج الدراسة ومناقشتها:

اولا: النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الاول والذي نصه: ما هي صفات وخصائص الشباب والعاملين بمجتمع الدراسة؟ وللإجابة على هذا السؤال تم اعداد الجدول التالي جدول رقم (1) العوامل الديموغرافية لمجتمع الدراسة:

جدول رقم (1) العوامل الديموغرافية لمجتمع الدراسة

المتغيرات	البيان	العدد	النسبة
	25-18	35	%25
	30-26	45	%32
السن	35-31	32	%22
	40-36	16	%11
	41-فأكثر	12	%8
	الاجمالي	140	%100
الحالة	متزوج	84	%60
الاجتماعية	اعزب	56	%40
	الاجمالي	140	%100
	امي	8	%3
	ثانوية	12	%8
التعليم	دبلوم	26	%18

	بكالوريوس	50	%35
	ماجستير	18	%12
	دكتوراه	34	%24
	الاجمالي	140	%100
	5-1	42	%30
سنوات	10-6	40	%28
الخبرة	15-11	36	%25
	16-فأكثر	22	%15
	الاجمالي	140	%100

من ملاحظتنا للجدول السابق يتبين لنا ان اعلى فئة عمرية لأعمار المبحوثين من الشباب كانت للفئة (26-30) حيث بلغت (32%) من مجموع العاملين وهذا شيء طبيعي لان معظم الشباب حسب قانون الضمان الاجتماعي يتقاعدون عند السن المبكر وهو (45) سنة.

كما نلاحظ ان نسبه المتزوجون بلغت (60%) في حين كانت نسبه العازبين (40%) ويمكننا ان نعزو ذلك الى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعشها المجتمع الاردني من فقر وغلاء معيشة وتدني مستوى الدخل وارتفاع الضرائب الامر الذي يدفع بالكثير من الشباب للبحث عن الفتيات العاملات لمساعدتهم في زيادة دخل اسرهم واعانتهم على مصاريفها.

واما فيما يخص التعليم لعينة الدراسة فقد بلغت نسبه الامية كما يظهر في الجدول (8%) من اجمالي عينة الدراسة ومعظمهن يعملن كعمال نظافة وامن جامعي، مقابل (50%) لحملة درجة البكالوريوس وهذا طبيعي واللذين يشكلون نصف عينة الدراسة ممن يعملن في وظائف مختلفة: سكرتيرات، فنيات المختبرات، اداريون ومحاسبين ومهندسين وغيرهم ممن يعملون كموظفين في جميع المستويات الادارية. اما فيما يخص حملة التوجيهي فقد شكلوا (12%) من حجم العينة وهم ممن يقومون ببعض الوظائف التي لا تتطلب مؤهلات علمية عالية كمساعدات التمريض وعاملات النظافة والامن الجامعي ممن خذلتهن ظروفهن الاقتصادية ولم يحضن بفرصة اكمال دراساتهن الجامعية. اما حملة الماجستير فقد شكلوا (12%) من مجموع العينة في حين بلغ عدد من يحملون شهادة الدكتوراه (18%) وهم من يشغلون عضوية هيئة التدريس في الجامعات الثلاثة اضافة الى حملة الماجستير وقد يعزى ذلك الى رغبه الجامعات الخاصة في تعيين السيدات لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الطلبة وخاصة الطالبات.

واخيرا كانت نسبه سنوات الخبرة تتوزع بين (15%) لمن هم فوق أكثر من (16 سنة) و(30%) لمن هم في فئة (1-5) وقد يعزى ذلك الى توجه الشباب الى التعليم والتوظيف لحاجتهم الى العمل والزواج في بيئة ظروفها الاقتصادية سيئة تتطلب مشاركة الشباب مسؤولية اعالة الاسر وتحمل تكاليف الحياة.

النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثاني والذي ينص على: ما هو دور الجامعات الخاصة في ترسيخ ودعم توطين الشباب؟ وللإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاوزان النسبية لإجابات عينة الدراسة والجدول التالي جدول رقم (2) يبين عرض النتائج وفقا لمحاوره.

ثانيًا: النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثاني والذي نصة: "ما دور الجامعات الخاصة في ترسيخ ودعم مفهوم توطين الشباب ".

جدول رقم (2) :المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات افراد العينة

م	المجال الاول : دور الجامعات الخاصة في ترسيخ ثقافة توطين الشباب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	تحدد رؤيتها ورسالتها واهدافها من توطين العاملين فيها .	3.60	1.08	58.1	2
2	تحث على التطبيق الفعلي لتوطين الشباب والعملين فيها .	3.11	1.12	51.20	4
3	تشجع على التنافس الايجابي لتوطين الشباب .	2.28	1.06	51.11	5
4	تعمل على منح الفرص المتشابهة للجنسين بمنتهى العدالة .	3.71	1.13	62.2	1
5	تقوم بعقد دورات خاصة لتوطين الشباب .	3.19	1.09	52.10	3
6	تشجع الشباب على المشاركة بالأفكار والمقترحات للتوطين .	2.25	1.02	52.40	7
7	تدعم الحوار البناء وتدعو لاحترام الآراء المخالفة للتوطين .	3.00	090.	52.01	6
8	تكافئ المتميزين وتسمح لهم بالترقية وتشجعهم على التوطين.	2.95	65.	50.12	8
	المجموع الكلي	20.90	6.97	52.4	

يتضح من الجدول السابق جدول رقم (2) ان اعلى فقرتين في هذا المجال كانتا: الفقرة رقم (4) والتي نصت على: " تعمل الجامعات على منح الفرص المتشابهة لكلا الجنسين بمنتهى العدالة " احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي (62.2) وبمتوسط حسابي (3.71) . ويعزو الباحث ذلك الى: اهتمام الجامعات الخاصة بالشباب كون المجتمع الاردني يهتم بالتعليم وخاصة الشباب وذلك لإيجاد الفرص للعمل والزواج، لذلك ترغب هذه الجامعات الواقعة في بيئة اجتماعية محافظة على استقطاب السيدات سواء كن عاملات او موظفات او مدرسات وذلك لجذب أكبر عدد ممكن من الطالبات وهم عملاء وزبائن هذه الجامعات الخاصة. في حين جاءت الفقرة الاولى في المرتبة الثانية والتي نصها:" تحدد الجامعات رؤيتها ورسالتها واهدافها من توطين الشباب "وزن نسبي (58.1) ومتوسط حسابي (3.60) . وقد يعزى ذلك الى إدراك الجامعات الخاصة لأهمية توطين الشباب وتهيئة الفرص لهم لتحقيق استقلاليتهم.

كما يتضح من الجدول ان ادنى فقرتين كانتا : الفقرة رقم (6) والتي تنص على :" تشجع الشباب على المشاركة بالأفكار والمقترحات للتوطين "بوزن نسبي (52.40) ومتوسط حسابي (2.25) وقد يعزى ذلك الى اهتمام الجامعات الخاص بصياغة رؤيتها ورسالتها وفقا لمعايير الجودة وتبني لغة الحوار ضمن تخطيطها الاستراتيجي .تلتها الفقرة رقم (3) والتي نصت على: " تشجع على التنافس الايجابي لتوطين الشباب "بوزن نسبي (51.11) ومتوسط حسابي (2.28) وقد يعزى ذلك الى خوف الجامعة من زيادة حدة الصراع التنظيمي او الشخصي بين العاملين من كلا الجنسين مما يوثر على مصلحة العمل .

ثالثا: النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثالث والذي نصة: " ما واقع البيئة الداخلية والخارجية للجامعات الاردنية الخاصة ونستعرضها في الجدول رقم (3) **المجال الثاني: البيئة الداخلية والخارجية للجامعة:**

حيث يتضح من الجدول (3) ان اعلى الفقرات لهذا المجال كانت للفقرة رقم (5) والتي نصها: " تشارك الجامعة المجتمع المحلي في الانشطة الداعمة لتوطين الشباب "بوزن نسبي (63.88) ومتوسط حسابي (3.15) وقد يعزى ذلك الى درجة وعي الجامعات الخاصة بأهمية مشاركة المجتمعات المحلية وتقوية رابطة العمل معها للاستفادة من دعمها في مجالات مختلفة كنوع من الدعاية والاستثمار. تلتها الفقرة رقم (3) والتي تنص على:" يعمل الاعلام الجامعي على ابراز دور الشباب وتوطنهم. "بوزن نسبي (62.02) ومتوسط حسابي (3.11)

جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والاوزان النسبية لاستجابات افراد العينة للأسئلة المتعلقة بالبيئتين الداخلية والخارجية للجامعات الاردنية الخاصة.

م	المجال الثاني : البيئة الداخلية والخارجية للجامعات الخاصة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	تعمل الجامعة على توثيق الصلة بي العاملين	2.73	1.06	52.02	6
2	توجد برامج توعية لأهمية توطين الشباب وبشكل دوري	2.79	1.31	54.00	4
3	يعمل الاعلام الجامعي على ابراز اهمية الشباب وتوطينهم	3.11	1.12	62.02	2
4	يشارك الشباب وبقوة في جميع فعاليات الجامعة خارجية وداخلية	2.80	1.11	53.08	7
5	تشارك الجامعة المجتمع المحلي في الانشطة الداعمة الشباب	3.15	1.12	63.880	1
6	تتبنى الجامعة المبادرات الشبابية الداعية للتوطين .	2.80	1.14	54.02	3
7	في البيئة الخارجية للجامعات جمعيات شبابية تدعم التوطين	2.75	.1.12	53.09	5
8	يوجد وعي لبيئة الجامعة الخارجية لتوطين الشباب	2.85	1.12	52.20	8
	المجموع	17.46	6.73	57.6	

وقد يعزى ذلك الى امتلاك الجامعات الخاصة صفحات ومنصات الكترونية ومواقع على الانترنت تسعى من خلالها الى الوصول الى أكبر شريحة ممكنة من الطلبة والمواطنين وعبر وسائل التواصل الاجتماعي ولزيادة حصتها السوقية كونها جامعات ربحية وغير مدعومة من الحكومة وتعتمد في ايراداتها ونفقاتها على ثمن ورسوم الساعات التي تحصلها من الطلبة. كما يتضح من الجدول ان أدني فقرتين في هذا المجال كانتا: الفقرة رقم (8) والتي تنص على:" يوجد وعي لبيئة الجامعة الخارجية للتوطين " بوزن نسبي (55.20) ومتوسط حسابي (2.85). وقد يعزى هذا الامر الى طبيعة البيئة الزراعية والريفية التي تختص بها هذه المنطقة، ثم تلتها الفقرة رقم (4) والتي نصها " يشارك الشباب في جميع فعاليات الجامعة داخلية وخارجية " بوزن نسبي بلغ (53.08) ومتوسط حسابي (2.80) وقد يعزى ذلك الى زيادة نسبه المتزوجات العاملات في الجامعات والتي تحكمهن مسؤولياتهن العائلية الى جانب الوظيفة من اعمال منزلية وتربية للأطفال. لذلك لا تجد المرأة العاملة وقتا كافيا للمشاركة في المؤتمرات والفعاليات المختلفة وخاصة التي يتطلب بها السفر خارج البلاد.

رابعا: النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الرابع والذي نصة: " ما هو مفهوم التوطين للشباب الاردني " .

المجال الثالث: التوطين للشباب في الجامعات الاردنية الخاصة

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاوزان النسبية لاستجابات افراد العينة

م	المجال الثالث :التوطين للشباب العاملين في الجامعات الخاصة .(مقارنة الشباب والشابات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	يتساوى الاجر بين النساء والرجال في سلم الوظائف بالجامعة	3.20	1.18	66.11	2
2	تكافؤ فرص التوظيف والترفيع والايفاد والترقية بين الجنسين	2.11	1.06	55.20	8
3	تكافؤ فرص تولي المناصب العليا بين الجنسين .	3.19	1071	50.30	3
4	تساوي المعاملة في منح القروض والتأمين الصحي والمنح	2.12	1.000	52.11	5
5	يتوفر الاسكان الجامعي لكلا الجنسين من العاملين	3.08	1.052	51.20	4
6	استقلالية الذمم المالية للسيدات وكذلك الشباب	2.18	1.32	53.2	6
7	تأجير وضمان مرافق الجامعة للعاملات	2.2	98.	54.30	7
8	توفير الاتصالات والمواصلات والمعدات بالتساوي للجنسين	3.30	1.03	66.20	1
	المجموع	21.38	9.332	58.21	

يتضح لنا من نتائج الجدول السابق رقم (4) ان اعلى فقرتين في هذا المجال كانتا: الفقرة رقم (1) والتي تنص على " توفير الاتصالات والمواصلات والمعدات بالتساوي للجنسين" بوزن نسبي قدرة (66.2) ومتوسط حسابي (3.3) وقد يعزى ذلك الى بديهية ومعقولية العدالة الاجتماعية بين الموظفين في الاشتراك وتقاسم المرافق العامة المتاحة لهم. تلتها الفقرة رقم (1) والتي تنص على: " يتساوى الاجر بين النساء والرجال في سلم الوظائف بالجامعة "بوزن نسبي (66.11ومتوسط حسابي (3.2) ويعزى ذلك الى ان قوانين العمل والعمال في الاردن تمنع التفاوت في الاجور والمرتبات للعاملين في الجامعات والمؤسسات الخاصة لنفس المهن والدرجات في سلم الوظائف باستثناء علاوة العائلة التي تمنح للرجال دون النساء كونهم المعيلين لأسرهم ولان العلاوة هذه تتضمن علاوة الزوجة لذلك لا تعطى للسيدة العاملة الا إذا كانت معيلة او ارملة او مطلقة. كما ان قيمتها قليلة لا تشكل فارقا كبيرا في الراتب .كما يتضح من الجدول السابق ان ادنى فقرتين في هذا المجال كانتا : الفقرة رقم (2) ونصها: " تكافؤ فرص التوظيف والترفيع والايفاد والترقية بين الجنسين "بوزن نسبي (55.2) ومتوسط حسابي (2.11) وقد يعزى ذلك الى ميل الجامعات الى ابتعاث الشباب اكثر من الفتيات وخاصة خارج الاردن بسبب قلة التكلفة للشاب عنها للفتاة التي تلتزم بمرافقة زوجها او عائلتها من تكاليف السفر والسكن والاقامة اضافة الى ممانعة كثير من العائلات المحافظة لسفر بناتهن لوحدهن، ويرجع ذلك الى الموروث الاجتماعي والديني لتلك الاسر من سكان المنطقة (شمال الاردن)، وتلتها الفقرة (7) والتي تنص على :" تأجير وضمان مرافق الجامعة للعاملات " من اكشاك ومطاعم ومكتبات بوزن نسبي (54.30) ومتوسط حسابي (2.20) ويرى الباحثان ان سبب ذلك هو عدم رغبه السيدان انفسهن من الدخول في مثل هذه المشاريع التي تتطلب ساعات طويلة من العمل وقدرة جسدية عالية للتحمل، وغياب عن المنزل الامر الذي تبتعد عنة كثيرا من السيدات كونهن بحاجة الى توفير ساعات عمل للأعباء المنزلية لذلك كانت هذه الفقرات منخفضة .

المجال الرابع قياس مدى استجابة الشباب العاملين في الجامعات الخاصة للتوطين وفق الجوانب التالية:

ا- الجانب الاداري

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاوزان النسبية لاستجابات عينة الدراسة حول توطين الشباب / من الجانب الاداري.

م	5- المجال : الجانب الاداري لتوطين الشباب في الجامعات الخاصة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسي	الترتيب
1	يلتزم الشباب بتنفيذ وتطبيق الاجراءات الادارية والتعليمات.	3.83	1.81	60.01	2
2	لدى الشباب القدرة على استخدام وسائل اتصال منوعة .	3.77	1.82	58.11	4
3	لدى الشباب حرية في تنفيذ المهام الموكلة لهم .	3.75	1.72	65.20	6
4	يمتلك الشباب القدرة على حل المشكلات الادارية المختلفة .	3.76	1.86	57.10	5
5	يستطيع الشباب تقييم اداء العاملين بدقة .	3.62	1.75	65.11	7
6	يشرك الشباب (المدراء) العاملين في صناعة القرارات .	3.96	1.68	60.20	1
7	يساهم الشباب في طرح برامج تنموية للجامعة والمجتمع .	3.80	1.92	59.20	3
8	يمتلك الشباب القدرة على تعديل اداء العاملين .	3.46	1.77	55.30	8
	المجموع	29.95	14.33	58.2	

يتضح من ملاحظة الجدول (5) ان اعلى الفقرات في جانب التمكين الاداري للشباب كانت للفقرة رقم (6) والتي تنص على: "يستطيع الشباب العاملين في المناصب العليا تقييم اداء العاملين بدقة "بوزن نسبي (60.20) ومتوسط حسابي (3.86) وقد يعزى ذلك الى رغبه الشباب في الوظائف القيادية اثبات قدرتهم على الادارة من خلال مشاركة الموظفين في صناعة

القرارات الادارية ويرغبون في اثبات أنفسهم في مجتمعات الكبار. ثم تلتها الفقرة رقم (1) والتي تنص على : " يلتزم الشباب بتنفيذ وتطبيق الاجراءات الادارية والتعليمات "بوزن نسبي (60.1) ومتوسط حسابي (3.83) وهي متقاربه من النقطة السابقة وقد يعزى ذلك طبيعة تكوين الشباب النفسي والسيكولوجي الذي يميل الى الهدوء والبساطة والطاعة والالتزام التام بالقوانين والانظمة كونهم اكثر خوفا من الرجال من الوقوع في مشاكل مخالفة الانظمة وما يتبعها من عقوبات قانونية قد تؤدي الى السجن احيانا كما يتضح من الجدول ان ادنى فقرتين كانتا : الفقرة رقم (8) والتي تنص على :" يمتلك الشباب القدرة على تعديل اداء العاملين " بوزن نسبي (55.30) ومتوسط حسابي (3.46) وقد يعزى ذلك الى ان المجتمعات العربية لا زالت مجتمعات تقليدية ترفض قيادة الشباب ولا تقبل بالاقتداء بهم وهذا جانب من الموروث الاجتماعي للعشائر الاردنية التي تحيط بمجتمع الدراسة . ثم تلتها الفقرة رقم (5) والتي تنص على " يستطيع الشباب العاملين في المناصب العليا تقييم اداء العاملين بدقة " بوزن نسبي (65.11) ومتوسط حسابي (3.62) وقد يرجع سبب ذلك الى قصر مدة خدمة الشباب وقلة خبرتهم حيث يعتبرن حديثو العهد على القيادة وخاصة وان اثنتان من الجامعات عينة الدراسة حديثتا الانشاء ولا تجربه طويلة للشباب فيها تمكنهم من التأهيل لمناصب قيادية وإشراقية عليا.

ب – الجانب الابداعي

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاوزان النسبية لإجابات عينة الدراسة حول جانب المهارات والسلوك الابداعي للشباب العاملين في الجامعات الخاصة.

م	المجال : السلوك الابداعي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	يعتمد الشباب على الحدس بالشعور والخطأ لحل المشكلات .	3.57	99.	66.4	3
2	يتقبل الشباب الافكار الابداعية ويتشاركون بها ويشجعونها. .	3.48	1.08	58.2	5
3	يساهم الشباب في دعم الاعمال الابداعية الجماعية والابتكارية وفرق العمل .	3.45.	1.01	57.1	6
4	يستخدم الشباب اسلوب العصف الذهني لحل المشاكل الادارية .	3.32	0.90	55.2	8
5	لدى الشباب القدرة على حل المشكلات المعقدة خطوة بخطوة .	3.49	76.	59.1	4
6	يساهم الشباب في بناء علاقات اجتماعية تفيد في الابداع والابتكار .	3.82	94.	62.1	1
7	لدى الشباب اسلوب رقابه ذاتية ومحافظة على اسرار العمل .	3.41	67.	54.1	7
8	لدى الشباب حس مرهف تجاه انجاز الاعمال بأدق التفاصيل .	3.60	81.	61.2	2
	المجموع	28.14	7.16	62.6	

يتضح من الجدول (6) ان اعلى فقرتين كانتا الفقرة رقم (6) والتي نصها: " يساهم الشباب في بناء علاقات اجتماعية تفيد في الابداع والابتكار" بوزن نسبي ((60.2) ومتوسط حسابي (3.82) وقد يعزى ذلك الى قدرة الشباب على بناء صداقات وعلاقات اجتماعية أكثر من الرجل حيث تفيد طبيعتهم وجاذيتهم في ذلك. ثم تلتها الفقرة رقم (8) والتي تنص على " لدى الشباب حس مرهف تجاه انجاز الاعمال بأدق التفاصيل" بوزن نسبي (61.2) ومتوسط حسابي (3.6) وان دل ذلك فإنما يدل على ان الشباب أكثر انتباه من الرجال الى التفاصيل الدقيقة في انجاز الاعمال بسبب امتلاكهن لطبيعة خاصة تتسم بالفطنة والاهتمام بأدق التفاصيل وشكليات الامور أكثر من الرجال. كم تبين ان أدني فقرتين كانتا: الفقرة رقم (4) والتي نصها: " يستخدم الشباب اسلوب العصف الذهني لحل المشاكل الادارية " بوزن نسبي (55.20) ومتوسط حسابي (3.32) وقد يعزى ذلك الى ان الشباب يستخدمون عواطفهم في الحكم على الامور كونهم أكثر ليونة عفوية من كبار السن. تلتها الفقرة رقم (7) التي نصها:" لدى الشباب اسلوب رقابه ذاتية ومحافظة على اسرار العمل " بوزن نسبي

(65.10) ومتوسط حسابي (3.41) وقد يكون يعزو الباحث ذلك الى طبيعة الشباب وميلهم الى حب المعرفة وتتبع الاخبار أكثر من كبار السن.

اثبات الفرضيات:

لقد قام الباحث بصياغة **الفرضية الاولى** التالية " لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدور الجامعات الاردنية الخاصة في توطين العاملين تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية (اعزب ، متزوج) ،. وللتحقق من صحة هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار (T.test) . والجدول التالي رقم (7) يوضح ذلك.

جدول رقم (7) :المتوسطات الحسابية والانحرافات البعدية وقيمة (T) المحسوبة لمتغير الحالة الاجتماعية

المجالات	الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	الدلالة
الاول	اعزب	56	29.3	6.6	0.61	047.
	متزوج	84	38.6	8.12	0.82	056.
الثاني	اعزب	65	28.6	5.26	1.71	088.
	متزوج	84	40.2	8.12	1.92	0.96
الثالث	اعزب	56	32.4	6.66	048.	079.
	متزوج	84	46.7	8.69	054.	082.
الرابع	اعزب	56	26.12	4.32	0.30	0.76
	متزوج	84	41.3	7.12	0400.	08.
المجموع الكلي	اعزب	56	25.4	6.41	1.81	0.147
	متزوج	84	39.1	9.12	1.96	0.16

يتضح من الجدول السابق رقم (7) ان القيمة الاحتمالية (.sig) المقابلة لاختبار (T) لعينتين مستقلتين اكبر من (a≤0.05) لجميع المجالات والدرجة الكلية وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين متوسطات تقدير افراد العينة لدور الجامعات في ترسيخ مفهوم توطين الشباب العاملين تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية (اعزب ، متزوج) ويعزو الباحث ذلك الى ان سياسة الجامعات لا تفرق بين الموظفين العازبين والمتزوجين لان ذلك لا يعود على هذه الجامعات بالفائدة وان اي تمييز او اي تفرقة في التعامل قد يسيء الى سمعة الجامعة وبالتالي قد يعرضها ذلك الى خسائر مادية ومعنوية خاصة وانها مؤسسات ربحية مساهمة مما يوثر ذلك على اسهمها في السوق .

الفرضية الثانية: "لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدور الجامعات الاردنية الخاصة في توطين الشباب العاملين تعزى لمتغير الجامعة (جدارا ، جرش ، ،عجلون). ولتحقق من صحة هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار (T.test) . والجدول رقم (8) يوضح ذلك:

جدول رقم (8) :المتوسطات الحسابية والانحرافات البعدية وقيمة (T) المحسوبة لمتغير الجامعة.

المجالات	الجامعة	العدد (ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	الدلالة
	جدارا	44	3.86	076.	0717.	0.018
الأول	جرش	60	3.82	093.	0812.	0.024
	عجلون	36	3.77	077.	0614.	0.0142
	جدارا	44	3.69	082.	1.71	0.260
الثاني	جرش	60	3.88	085.	1.72	0.066
	عجلون	36	3.83	080.	1.07	0.045
	جدارا	44	3.81	079.	0340.	0038.
الثالث	جرش	60	3.91	078.	037.	0.0148
	عجلون	36	3.76	075.	0300.	0143.
	جدارا	44	3.84	066.	.386.	0.0147

الرابع	جرش	60	3.82	071.	.412.	0023.
	عجلون	36	3.70	074.	0.285	0.032
المجموع الكلي	جدارا	44	15.2	3.427	3.153	0.33
	جرش	60	15.43	3.284	3.314	0.136
	عجلون	36	15.06	2.61	2.269	.234

من النتائج الموضحة في الجدول السابق جدول رقم (8) يتبين لنا ان القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار (T) لعينتين مستقلتين اكبر من (a≤0.05) لجميع المجالات وكذلك للدرجة الكلية ويستنتج من ذلك انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات تقدير افراد العينة لدور الجامعات الاردنية الخاصة في توطين الشباب العاملين تعزى لمتغير الجامعة ، ويعزو الباحث ذلك الى توافق الاجراءات الادارية والتعليمة والثقافية والاجتماعية السائدة في الجامعات الثلاث المبحوثة (عينة الدراسة) كونها جزءا لا يتجزأ من منظومة التعليم العالي الاردني ، بالإضافة الى القرب الجغرافي وطبيعة السكان في المنطقة .

الفرضية الثالثة: لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدور الجامعات الاردنية الخاصة في توطين الشباب العاملين تعزى لمتغير (سنوات الخبرة)، ولتحقق من صحة هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار (T.test) . والجدول التالي رقم (9) يوضح ذلك:

جدول رقم (9) :المتوسطات الحسابية والانحرافات البعدية وقيمة (T) المحسوبة لمتغير سنوات الخدمة.

سنوات الخدمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	الدلالة
1-5	42	4.22	1.042	6.214	0.474
6-10	40	4.78	1.104	4.685	0.088
11-15	36	4.41	0921	2.652	0709.
16- فاكثر	22	4.30	0.943	5.054	0765.
الاجمالي	140	4.34	0.580	8.02	0.364

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين اجابات عينة الدراسة تعزى لسنوات الخبرة مما يثبت صحية الفرضية الثالثة.

النتائج:

من ملاحظة تحليل الجداول السابقة لإجابات عينة الدراسة نستخلص النتائج التالية:

اولا: ان سنوات عمل وعطاء ونشاط الشباب يكون من بداية تخرجهم الى تقاعدهم المبكر بعمر (45) عاما.

ثانيا: تعمل الجامعات الخاصة على منح فرص العمل للشباب والشابات بنسب متساوية وبذلك فهي تدعم توطينهم جميعا دون تفريق وتحثهم على تحقيق ذاتهم داخل وطنهم دون الهجرة خارجا.

ثالثا: يساهم المجتمع المدني ويعمل على تشجيع الشباب وبالتالي توطينهم في وظائف جيدة مما يعكس تأثير دور العادات والتقاليد والموروث الاجتماعي الحديث والمتطور الذي فرضته الظروف الاقتصادية الصعبه التي قللت من عدد الوظائف المتوفرة وسمحت للشباب بالهجرة.

رابعا: لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية بين الجامعات الثلاثة المبحوثة (جدارا ،جرش، عجلون) في نظرتها الى تمكين الشباب تبعا لرأي عينة الدراسة .

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث:

1- تبني سياسة وفلسفة واضحة تقوم على دعم وتوطين الشباب العاملين في الاردن بشكل عام والجامعات الخاصة بشكل خاص.

2- انتهاج نمط اداري واضح يبين آلية توفير فرص عمل مناسبه للشباب وتبني توطينهم.

3- تنفيذ برامج توعوية وتدريبية للشباب العاملين وللمجتمع المحلي لتفعيل دورهم في المجتمع وتمكينهم من التوظيف وعدم الهجرة خارجا وزيادة التوعية بدورهم في دفع عجلة التنمية.

4- ضرورة اشراك مؤسسات المجتمع المحلي المدني والجمعيات الاهلية في تعزيز ثقافة التوطين للشباب وحقهم في العمل واقامة المشاريع وتولي المناصب واستقلالية الذمة المالية والامتلاك المالي والعقاري وحرية العمل.

5- تضمين المناهج والمقررات الجامعية المزيد من المواضيع التي تهتم بتوطين الشباب في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

6- دعم المؤتمرات العلمية التي تهتم بقضايا الشباب ومنع هجرتهم واستقطاب المهاجرين منهم بشكل عام وتوطينهم بشكل خاص مثل هذا المؤتمر.

7- التشجيع على اجراء مزيدا من البحوث والدراسات العلمية على مستوى المجتمع والجامعات والوزارات والمؤسسات المختلفة للتعرف الى احتياجات الشباب ومحاولة الوقوف على اهم المعيقات التي تمنع مشاركتهم الفاعلة في التنمية الاقتصادية المستدامة، ومنع تسرب وهجرة العقول الى الخارج.

المراجع:

1- سمير عبد العزيز الحديدي (2018) مشروع ازدهار الشباب وعلاقته بتوطينهم، دراسة تقييمية. رسالة ماجستير غير منشورة ز الجامعة الاردنية.

2- نورة بنت عبد الله عدوتن (2018)، ورقة عمل مقدمة من ندوة حقوق المرأة: مطلب شرعي المنعقد بجامعة الملك سعود السعودية.

3- سامي فياض عزاوي (2017) توطين المرأة في بيئة مساعدة داعمة. دراسة ضمن برنامج الامم المتحدة الانمائي. صندوق الامم المتحدة العراق.

4- لمى قنوات (2016) المشاركة الاقتصادية للشباب السورية بين المتن والتهميش. برنامج نحو تحويل ديمقراطي في سوريا، المبادرة النسوية الاورورمتوسطية.

5- صلاح احمد فياض (2016) توطين المرأة من اجل احزاب سياسية اقوى. دراسة ضمن برنامج الامم المتحدة الانمائي. المعهد الديموقراطي للشؤون الدولية.

6- سهام النجار (2014) "تعزيز دور الاحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركة السياسية والعامة للشباب ، بحث في اطار مشروع اقليمي

7- النسور، معن (2017) السياسات الاقتصادية والمالية وحقوق الشباب في الاردن. ورقة عمل في مؤتمر كلية العلوم – جامعة الاسراء

8- علوان، احمد (2016)، تقرير حول الشباب الاردني، نشرة صادرة عن وزارة الشباب الاردنية.

9- ابو حمور، التنمية في الاردن. مجلة العمل العدد (20145/55)

10- الفرا وفوجو(2014) استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد من هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين –دراسة ميدانية على قطاع غزة مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية المجلد 22/العدد (1) يناير 2014/

11- الاسرج ، حسين (2018) "هجرة الكفاءات العربية " جامعة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة

12- العيسى، طلال (2017) "هجرة الادمغة العلمية " جامعة صلاح الدين، اربيل العراق، رسالة ماجستير غير منشورة.

13- الرشيدي، عبد الهادي (2019) دور صندوق تنمية الموارد البشرية في توطين الشباب السعودي –الرياض – معهد الادارة العامة.

14- الحوراني، فرحان (2018) هجرة الشباب وأثرها على التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان. مصر

15 – ابو غنيمة، نصر الدين (2016) هجرة العقول العربية مقترحات عملية ورؤى مستقبلية للمواجهة. مجلة العلوم والتكنولوجيا ص 17/ (1)،

المراجع الأجنبية:

1- Besterfield et. al 2013،Total Quality Management. Newjersy person prentice Hal.

2- Spreitzer G.M. (2017) A review on More Than Twenty years of Research on Empowerment at work ،Sage Publication.

4- Wallestren . Nine (2013) Empowerment and Health Theory. Community Development Journal V.28،N.3 July.

5- Gitman , j . Lawrence. 2016 Management Leadership (N, Y: Harber and Row)

6- Peter. S. Rose. Youngmen and Management, Edition McGraw. HILL-Hire. edition2015

7- Evanese , 2016. Production Management .6th Publishing co NY

دور القطاع الخاص في تنمية وتطوير منظومة البحث العلمي العربي نحو تنمية بشرية علمية مستدامة

أ. د/ زكريا فؤاد فوزي

استاذ – المركز القومي للبحوث

مستشار فني بالمجلس الوطني للاعتماد– وزارة التجارة والصناعة

رئيس جمعية شباب الباحثين السابق

E-mail zakaria6eg@gmail.com

zf.fawzy@nrc.sci.eg

الملخص

يحتاج البحث العلمي العربي في مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات العلمية البحثية إلى إستراتيجية علمية واضحة المعالم، وقابلة للتطبيق وقبل ذلك إدارة سياسية داعمة، تؤمن بأهمية البحث العلمي في تقدم وتطور الدول والمجتمعات، كما يحتاج إلى إدارات بحثية مؤهلة أكاديمياً وقيادياً ويقوم به علماء مبدعون في ميادينهم، مدركون أوضاع أوطانهم وحاجاتها، قادرون على تقصي كل ما هو حديث وطرح الأسئلة، وتلقي الأجوبة. والبحث العلمي باختصار هو الطريق إلى مواكبه العصر في جميع الميادين تتولاه مراكز ومجالس للبحوث العلمية الاقتصادية والصناعية والزراعية والصحية والسياسية والاجتماعية وتكون الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة هي النبع الذي يرفد جميع هذه المراكز والمجالس. ومما لا شك فيه أن من أهم مقومات البحث العلمي والتطوير توفر حرية أكاديمية مسؤولة عن مقاربه مشكلات المجتمع، كما يحتاج البحث العلمي الرصين للدعم المادي والمعنوي الكافي للوصول الى منتجات نهائية عبر الأبحاث والابتكارات والاختراعات، وكذلك المتطلبات الضرورية من التقنيات الحديثة، والمختبرات والمراكز العلمية الملائمة، والخدمات الإدارية المعاونة.

يلعب القطاع الخاص دورا هاما وايجابيا في تنمية البحث العلمي العربي ولكنة ما زال هذا الدور محدودا في بعض الدول العربية وتختلف الأسباب من دولة لأخرى كما سيلى بيانة. وقد أدى ازدياد الفجوة التكنولوجيا بين الدول المتقدمة والدول النامية وكذلك ازدياد تكاليف البحث العلمي الى ضرورة الإستثمار في البحث العلمي لخلق تكنولوجيات اقتصادية تؤدى الى زيادة القيمة المضافة في الإنتاج المحلى للتصدير مما يؤدى الى مجتمع علمي يؤمن بأهمية الربط بين الأبحاث العلمية والتطبيقات الصناعية لها وأيضا ضرورة العمل على بناء الثقة بين البحث العلمي والقطاع الصناعي والقطاع الخاص به. والحقيقة أن العديد من الدول العربية قد أصدرت العديد من التشريعات والقوانين والإجراءات التي تشكل البيئة التشريعية والتي تحكم عمل القطاع الخاص حيث أتاحت فرصة أكبر لمشاركة القطاع الخاص في العديد من القطاعات الاقتصادية وبصفة خاصة قطاعات التنمية التكنولوجية والابتكارية. وسوف يتم في هذه الورقة العلمية تناول دور القطاع الخاص في تنمية وتطوير منظومة البحث العلمي العربي لزيادة فرص التنمية والتطور التكنولوجي والتقني لمجتمعات الدول العربية.

ABSTRACT

Arab scientific research in higher education institutions and scientific research institutions needs a clearly defined scientific strategy, applicable and, above all, a supportive political department, which believes in the importance of scientific research in the progress and development of countries and societies. Their fields, aware of the conditions and needs of their homelands, are able to investigate everything that is new, ask questions, and receive answers. In short, scientific research is the way to keep up with the times in all fields, which were handle by centers and councils for scientific, industrial, agricultural, health, political and social scientific research. Universities and specialized research centers are the spring that supplies all these centers and councils. There is no doubt that one of the most important elements of scientific research and development is to provide academic freedom responsible for approaching the problems of society. -Assistant Administrative Services. The private sector plays an important and positive role in the development of Arab scientific research, but it is still a limited course in some Arab countries.

The increasing technological gap between developed and developing countries and the increasing costs of scientific research have led to the need to invest in scientific research to create economic technologies that will increase the added value in domestic production for export, leading to a scientific community that believes in the importance of linking scientific research with industrial applications. It is also necessary to build confidence between scientific research, the industrial sector and the private sector. In fact, many Arab countries have enacted many legislations, laws and procedures that constitute the legislative environment governing the work of the private sector, which provided a greater opportunity for the participation of the private sector in many economic sectors, especially technological and innovative development sectors. In this scientific paper, discuss the role of the private sector in the development of the Arab scientific research system to increase the technological and technological development opportunities of Arab societies will be addressed.

المقدمة

يلعب القطاع الخاص دورا هاما وايجابيا في تنمية البحث العلمي العربي ولكنه ما زال دورة محدودا في بعض الدول العربية وتختلف الأسباب من دولة لأخرى كما سيلى بيانة.

وقد أدى ازدياد الفجوة التكنولوجيا بين الدول المتقدمة والدول النامية وكذلك ازدياد تكاليف البحث العلمي الى ضرورة الاستثمار في البحث العلمي لخلق تكنولوجيات اقتصادية تؤدى الى زيادة القيمة المضافة في الإنتاج المحلى للتصدير مما يؤدى الى مجتمع علمي يؤمن بأهمية الربط بين الأبحاث العلمية والتطبيقات الصناعية لها وأيضا ضرورة العمل على بناء الثقة بين البحث العلمي والقطاع الصناعي والقطاع الخاص به.

والتنمية البشرية في مجال البحث العلمي من الأهمية بمكان نحو تنمية بشرية للمجتمع العلمي تتميز بالاستدامة.

والحقيقة أن العديد من الدول العربية قد أصدرت العديد من التشريعات والقوانين والإجراءات التي تشكل البيئة التشريعية والتي تحكم عمل القطاع الخاص حيث أتاحت فرصة أكبر لمشاركة القطاع الخاص في العديد من القطاعات الاقتصادية وبصفة خاصة قطاعات التنمية التكنولوجية والابتكارية. وسوف يتم في هذه الورقة العلمية تناول دور القطاع الخاص في تنمية وتطوير منظومة البحث العلمي العربي لزيادة فرص التنمية والتطور التكنولوجي والتقني لمجتمعات الدول العربية.

أهداف الورقة العلمية: تتمثل أهداف هذه المقالة العلمية فيما يلي:

- التعرف على مصادر الإنفاق على البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية.
- تحديد أوجه الإنفاق على البحث العلمي.
- الكشف عن دور القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية لتنمية بشرية مستدامة للمجتمع العلمي العربي.
- التعرف على واقع الناتج العلمي ونوعيته في الجامعات والمراكز البحثية العربية.
- الاطلاع على سبل الإنفاق على البحث العلمي وعلاقة القطاع الخاص بتمويل البحث العلمي والإستفادة من العقول المهاجرة ومنع استنزاف العقول العلمية العربية.
- تقديم التوصيات والمقترحات التي تساعد في زيادة الإنفاق بمساعدة القطاع الخاص في المراكز البحثية والجامعات للنهوض بالمجتمع العلمي العربي ومن ثم المجتمعات العربية.

البحث العلمي: يتكون البحث العلمي من شقين هما البحث والعلم. ومصطلح البحث يعني لغة: الطلب، والتفتيش، والتنقيب، والسؤال، والاستقصاء، والتحري، والوصول إلى معرفة حقائق أو مبادئ، ومحاولة معرفة الحقائق والأسس واكتشاف حقائق جديدة بالدراسة العلمية لموضوع ما. (السلطان وآخرون، 1997). والعلم من علم علماً بمعنى حصلت له حقيقة العلم وعلم الشيء بمعنى عرفه وتيقنه، وشعر به وأدركه، وعلم الأمر بمعنى أتقنه. ويعرف العلم بأنه نشاط يهدف إلى زيادة قدرة الإنسان على السيطرة على الطبيعة. (حلس،2006: 13).

ويرى كوهين ولويس مايلوين أن البحث العلمي:" عملية الوصول إلى حلول للمشكلات يمكن أن يعتمد عليها من خلال تجميع بيانات بطريقة مخططة ومنظمة ثم تحليل تلك البيانات وتفسيرها.

أهمية البحث العلمي

إن الحاجة إلى الدراسات والبحوث والتعلم لهي اليوم اشد منها في أي وقت مضى. فالعلم والعالم في سباق للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تكفل الرفاهية للإنسان، وتضمن له التفوق على غيره. وإذا كانت الدول المتقدمة تولي اهتماما كبيرا للبحث العلمي فذلك يرجع إلى أنها أدركت أن عظمة الأمم تكمن في قدرات

أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية. والبحث العلمي ميدان خصب ودعامة أساسية لاقتصاد الدول وتطورها وبالتالي تحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها الدولية. وقد أصبحت منهجية البحث العلمي وأساليب القيام بها من الأمور المسلم بها في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، بالإضافة إلى انتشار استخدامها في معالجة المشكلات التي تواجه المجتمع بصفة عامة، حيث لم يعد البحث العلمي قاصرا على ميادين العلوم الطبيعية وحدها.

المعوقات التي تقف في مسيرة البحث العلمي العربي

هناك معوقات علمية، ومعوقات عملية.

1)**المعوقات العلمية:** وتتجلى في ضعف التعاون والتنسيق البحثي، فكلٌ يدخل البحث العلمي بمفرده، فرداً، أو جماعة، أو مركزا أو جامعة، أو دولة.. ويمكن تلخيص أهم المعوقات للتعاون في إحدى مجالات البحث العلمي فيما يأتي:

-1 عدم وجود استراتيجيات أو سياسات لمعظم الدول العربية في مجال البحث العلمي.

-2 ضعف المخصصات المرصودة في موازنات بعض الدول العربية.

-3 هروب العنصر البشري من بعض الدول العربية واعتمادها على العناصر غير المدربة.

-4 ضعف قاعدة المعلومات في المراكز والمختبرات والمؤسسات الإنتاجية لبعض الدول.

-5 عدم معرفة أهمية المراكز البحثية في بعض الدول العربية.

2)**المعوقات العملية:**

وأهم ما فيها بالطبع ضعف الإنفاق على البحث العلمي وعدم المشاركة الكافية من القطاع الخاص في تمويل الأبحاث العلمية، فمن الحقائق المؤلمة جداً أن ما ينفق على البحث العلمي في العالم العربي إنفاق ضعيف جداً، ولا يمكن مقارنته بما تنفقه الدول الكبرى.

وقد نتج عن ذلك ظاهرتان في غاية الخطورة والتدمير:

أولاهما: ضعف مستوى البحث العلمي، وقلته، وعدم إسهامه في التنمية.

ثانيهما: هجرة العلماء من العالم الثالث إلى الدول المتقدمة، وهذه كارثة أطلق عليها العلماء

(نزيف المخ البشري)، أو (هجرة العلماء) وتوجيه التنمية البشرية للعقول العلمية الى خارج اوطاننا العربية

1- قلة المؤهلين في أساسيات البحث العلمي ومتطلبات تطبيقه.

-2 قلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي، وذلك نابع من عدم الاهتمام بالبحث والاستهانة بقيمه التنموية على حياة الفرد والمجتمع. نقص التمويل: حتى في الأحوال التي نجد فيها اهتمام البحث العلمي نجد أن هناك نقص في تمويل البحوث العلمية، وعدم تخصيص الميزانيات الكافية لإجراء البحوث بالطرق المناسبة، وكنسبه عامة فإن ما يخصص للبحوث لا يتجاوز في العادة أكثر من ٢% من ميزانية المنشأة. هذا الوضع دفع ببعض الباحثين إلى تمويل البحوث من جهات غير أكاديمية، مما يكون له انعكاس سلبي على جودة البحوث ومصداقيتها.

3- المشكلات البيروقراطية التي ينجم عنها غياب قوانين واضحة لأهمية البحث

العلمي والسعي لتنشيطه ووجود هيئة وطنية فعالة تتابع ذلك.

-4 عدم وجود إمكانيات تساعد الباحثين مثل المختبرات الحديثة، والموارد البشرية، والأجهزة المتقدمة التي تنشط الباحثين وتسند طموحاتهم، كما يشمل ذلك عدم وجود بيانات متجددة عن النشاط البحثي ومن قاموا به، وما الذي جرى تطبيقه من البحوث المنجزة.

5- عدم تسويق النشاط البحثي، وذلك بالترويج للبحوث الناجحة بين المستفيدين منها في المجال التطبيقي في الصناعة، والتجارة، وتطوير المؤسسات والمنشآت الاجتماعية، مما يرقى بحياة المجتمع ليلحق بالآخرين.

6- غياب الوعي لدى أفراد المجتمع والقطاع الخاص بما يقود إليه البحث العلمي من فوائد وبخاصة من هم في مواقع تؤثر في تنشيط البحث أو تثبيطه.

مستلزمات البحث العلمي: هناك مستلزمات ومتطلبات للبحث العلمي تشكل اللبنة الأساسية للنهوض به، وحتى يؤتي البحث العلمي أكله نستعرض منها ما يلي:

1- القوى البشرية

2- تهيئة المناخ العلمي الملائم: للعطاء والإبداع في البحث العلمي يتطلب أجواء ملائمة؛ لتهيئة الإبداع والابتكار تتمثل في: الطمأنينة للباحث، وتوفير سبل العيش الكريم اللائق دون معاناة، وبما يؤدي إلى تحفيز الباحث على العمل والاحتكاك بالباحثين الآخرين من خلال الندوات والمؤتمرات العلمية، والاتصال بالعالم الخارجي (الشراح،2001م: 353)

3- تمويل البحث العلمي: توافر النفقات المالية للبحث العلمي يعد أمراً ضرورياً سواء في الجامعات أو في مراكز البحوث؛ لتستطيع القيام برسالتها البحثية العلمية للصرف على مشاريع البحوث والعاملين فيها، وتوفير المختبرات، والمعدات، والخدمات العامة السائدة ويجب أن يساهم القطاع الخاص في منظومة التمويل والتطوير لقطاع البحوث العلمية في المراكز البحثية والجامعات.

3- توافر الخدمات المعلوماتية والتقنية:

4- تشجيع النشر للبحوث العلمية:

5- تطبيق نتائج الأبحاث العلمية: مما يزيد من إنتاجية وفاعلية الباحثين تطبيق النتائج البحثية التي قد توصلوا إليها، لذا نجد في الدول المتقدمة وجود إطار يخطط للاستفادة من نتائج البحوث العلمية التطبيقية، بل كثير من شركات القاع الخاص في تلك الدول تسعى لشراء براءة هذه الاكتشافات وانضمام الباحثين إليها وهو ما أغفلته كثير من الوزارات والمؤسسات في الدول النامية مما زاد من إحباط ويأس لدى العلماء لديهم ودفع بهذه العقول إلى الهجرة لدول أوروبا (السلطان وآخرون، 1997: 167- 168).

الإنفاق على البحث العلمي

يحتاج حفز البحث العلمي والتطوير إلى رغبه سياسية جادة في توطين العلم، وتأسيس البنية التحتية اللازمة له، وهو أمر يحتاج إلى مخصصات مالية عالية، وهذه المخصصات نجد نسبتها تتفاوت من بلد لآخر، وللمقارنة نجد أن النسب في البلدان المتقدمة تتراوح بين (2,5%- 5%) إضافة إلى أن ذلك الإنفاق يأتي من قطاعات إنتاجية وخدماتية بنسب تزيد عن (50%) في الدول المتقدمة، و(3%) في الدول المتقدمة كما في الجدول رقم (1) (صبحي القاسم،2002).

جدول رقم (1) يوضح معدل الإنفاق من الدخل القومي الإجمالي للبحث والتطوير في عدد من دول العالم

الدولة	معدل الإنفاق من الدخل القومي الإجمالي	نصيب الجهات الممولة		
		الحكومة	الصناعة	أخرى
أمريكا+ اليابان+ السويد	%3,1	%30 -20	%70-55	%10-4
ألمانيا+ فرنسا+ بريطانيا+ استراليا + كندا	%2,4	%38	%52	%10
اليونان+ البرتغال +أسبانيا	%0,7	%54	%35	%11
تركيا+ المكسيك	%0,4	%73-65	%31-14	%5
الدول العربية	%0,2	%89	%3	%8

وتدني تمويل البحث العلمي من قبل القطاعات الإنتاجية والخدمية كما هو في البلدان العربية يفسر إلى حد ما

محدودية النشاط الابتكاري خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أن التمويل الحكومي تصل قيمته 89% من مجمل التمويل يستهلك معظمه في تغطية رواتب العاملين (وهذا يتفق ودراسة صبيح 2005) وهو دليل غياب الوعي المجتمعي بضرورة دعم العلم والعلماء، ومع وجود حاجة ملحة لتحفيز المجتمعات العربية للنهوض بمسؤولية تنموية لا غنى عنها في دعم أنشطة البحث والتطوير ففي الدول المتقدمة يقوم الأغنياء ومؤسسات المجتمع غير الربحية بتمويل مثل هذه النشاطات ، كما يقوم القطاع الخاص بتمويل الجزء الأكبر من عمليات البحث والتطوير وتمارس أنشطة البحث العلمي والتطوير في البلدان العربية أساساً في مؤسسات التعليم العالي تتسم بالطابع الأكاديمي عموماً ، وإن كان هناك توجهات ملموسة في بعض الدول العربية لربط نسبه من الأبحاث بالاحتياجات المجتمعية وبتخصص العدد الأكبر منها في مجال الزراعة والموارد المائية والصحة أما الثقافات الحيوية أو الالكترونية فهي الأقل.

لذا وجب تشجيع القطاع الخاص في تمويل البحوث العلمية بالمراكز البحثية لتحقيق تنمية بشرية واعدة للمجتمع العلمي العربي من خلال:

- دعوة رجال الأعمال بالقطاع الخاص للإسهام في بناء معامل وورش البحث العلمي الجامعي وبالمراكز البحثية والتجهيزات وإطلاق أسمائهم عليها.
- عرض بعض خطط البحوث العلمية على بعض القطاعات الخاصة المنتجة للإسهام في تمويلها، والعمل على تطوير تلك البحوث، وتسخيرها لخدمة القطاع الخاص مما يعزز روح التعاون بين القطاع الخاص والمراكز البحثية والجامعات.
- تبادل الخبراء والاختصاصيين بين المراكز البحثية، والقطاع الخاص، والسماح لأساتذة الجامعات والمراكز البحثية للعمل كاستشاريين غير متفرغين في الشركات والمؤسسات الخاصة.

توعية المجتمع بدعم البحث العلمي:

المجتمعات في الدول المتقدمة تدعم المؤسسات البحثية مادياً، ومعنوياً، ولا تبخل عليها. ولتعزيز هذا الدعم في المراكز البحثية في الوطن العربي يلزم التالي:

- العمل على الاستمرار في الحملات الإعلامية لتوعية وإقناع المجتمع ككل والمجتمعات المدنية والقطاع الخاص بأهمية البحوث وجدواها ودور المراكز البحثية والجامعات في إنتاجها.
- العمل على ربط مسار الأبحاث العلمية في المراكز البحثية والجامعات بمشكلات، واحتياجات المجتمع مما يعزز الارتباط بين البحث العلمي وقضايا المجتمع التنموية وعمليات التطوير والعلوم والتكنولوجيا والابتكار. اقامة معارض دولية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار والتفاعل مع العلماء والمبتكرين والمخترعين في الداخل والخارج على السواء.

هناك عدة معوقات تحد من عملية الشراكة البحثية، بعضها يرتبط بالجامعات والمراكز البحثية، والبعض الآخر يرتبط بالقطاع الخاص.

- أن تحقيق الشراكة البحثية بين المراكز البحثية والقطاع الخاص يتطلب توفير العديد من المتطلبات المرتبطة بالجوانب التشريعية والقانونية والتنظيمية والأكاديمية والمادية والبشرية.

أكد المؤتمر العالمي للتعليم العالي عام 2009 في باريس على ضرورة قيام مؤسسات التعليم العالي والجامعي بالبحث عن سبل جديدة للنهوض بالبحث والابتكار من خلال عقد شراكات مع جهات فاعلة متعددة من القطاعين العام والخاص باليونسكو، 2009روعلي المستوى العربي، فقد أكد مؤتمر الشراكة بين المراكز البحثية والجامعات والقطاع الخاص في جامعة الملك سعود عام 2005 على ضرورة مساهمة القطاع الخاص في تمويل وتطوير البحث العلمي بالمراكز البحثية و

الجامعات، 2005، وعلى الصعيد المحلي، فقد أكد المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر، والعربي السادس بجامعة عين شمس عام 2007 ، على ضرورة تفعيل المشاركة و الشراكة بين المراكز البحثية و الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني بجامعة عين شمس، 2007 وقد أدركت العديد من الدول المتقدمة أهمية الشراكة بين جامعاتها والقطاع الخاص، إذ سارت بخطى متسارعة منذ فترة نحو تعزيزهما وتطويرهما، فمثلا اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مركز متخصص في شؤون التعاون مع القطاع الخاص في كل جامعة، ليتولى عقد الاتفاقيات و الشراكات البحثية مع المؤسسات الصناعية بمعهد البحوث و الاستشارات ، 2006

كما اهتمت كندا بإنشاء مراكز تقنية متطورة عرفت بمراكز التميز لتعزيز الابتكار التكنولوجي، وتسهيل نقل المعرفة والتكنولوجيا من المراكز البحثية والجامعات إلى المؤسسات الصناعية Litwin 2012

كما اهتمت السويد بإنشاء العديد من معاهد البحوث المتخصصة، ومنها معهد لوند للتقنية، والذي يضم أحد عشر مركزا بحثيا متخصصا تقوم بإجراء البحوث التطبيقية التي تهم القطاع وفي سويسرا يتم إشراك رجال الصناعة في المجالس العلمية المتخصصة، Goktepe & Edpuist 2004 ،

وتحقق الشراكة بين المراكز البحثية والجامعات والقطاع الخاص العديد من المنافع والفوائد المشتركة لجميع أطرافها، فالمراكز البحثية والجامعات تستفيد من الشراكة في توفير موارد مالية إضافية لتمويل مشروعاتها البحثية، وتسموا بخدماتها ونتائج بحوثها، وربط برامجها وأبحاثها باحتياجات المجتمع ومتطلبات، ويستفيد القطاع الخاص من نتائج البحوث العلمية في تطوير منتجاته وحل مشكلاته المختلفة، والحصول على المعرفة والتقنية المتطورة التي يحتاج إليها.

معوقات ترتبط بالقطاع الخاص في تمويل البحوث العلمية بالمراكز البحثية والجامعات:

- عزوف مؤسسات القطاع الخاص عن المشاركة في تمويل المشروعات البحثية والخدمات التي تقدمها المراكز البحثية والجامعات.
- ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص في مخرجات المراكز البحثية والجامعات من المهارات البشرية والبرامج والبحوث العلمية. والأبحاث والدراسات العلمية، وضعف قناعاتها بالفائدة العملية لها.
- اكتفاء بعض مؤسسات القطاع الخاص بما لديها من خبراء وفنيين لحل ما يعترضها مشكلاتها.
- ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص في الإمكانات والخبرات بالمراكز البحثية وبالجامعات الوطنية، واتجاهها إلى التعاقد مع المؤسسات البحثية الأجنبية، للحصول على الاستشارات والتقنيات المتطورة اللازمة لها
- محدودية الميزانيات التي تخصصها مؤسسات القطاع الخاص لأنشطة البحث والتطوير، وانشاء المعامل والمختبرات ومراكز التقنية ومراكز التميز العلمي والتكنولوجي وغيرها.
- عدم توافر الكوادر البشرية المتخصصة في البحث والتطوير في مؤسسات القطاع الخاص للقيام بالتنسيق في هذا الصدد مع المراكز البحثية والجامعات ولذا وجب توفير الكوادر البشرية اللازمة للتنمية البشرية المستدامة.
- ضعف اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بإنشاء وحدات للبحث والتطوير بها، بحيث تتولى تقدير الاحتياجات من البحوث، والتنسيق مع المراكز البحثية والجامعات لإنجازها.

أن أشكال الشراكة بين المراكز البحثية والجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في دول العالم تعددت وتنوعت، وتمثلت في:

- تقديم المنح والتبرعات والهبات المالية. - إنشاء الكراسي البحثية. - إنشاء الحضانات العلمية وحدائق التقنية.
- تقديم الاستشارات والمشروعات والتعاقدات البحثية. - تسويق الخدمات الجامعية. - إنشاء مراكز التميز.
- التعليم التعاوني وورش التدريب.

تطوير البحث العلمي. ومن الحلول التي قد تساعد في تحسين نوعية البحوث وملاءمتها للواقع، أن توجد هناك قناة للاتصال بين المؤسسات الحكومية والخاصة من جهة، ومراكز الأبحاث في الجامعات من جهة أخرى، بحيث تمرر هذه المؤسسات احتياجاتها البحثية لمراكز الأبحاث، وتتولى في نفس الوقت توفير جزء من الدعم المالي لهذه الأبحاث باعتبارها المستفيدة منها، والقطاع الخاص بالذات يجب أن لا يستخسر أي أموال يدفعها في مقابل البحث العلمي، لأنه لو أحسن الاستفادة من هذه الأبحاث في تطوير أعماله،

أن الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص تحقق العديد الفوائد المشتركة لأطرافها.

- أن الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، تعد الركيزة الأساسية لمواكبه العصر ومتغيراته.

- أن موضوع الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية لم ينل الاهتمام الكافي في الدول العربية حتى الأن

- أن ضعف قنوات الاتصال بين المراكز البحثية والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، يعد من أهم المعوقات التي تحد من الشراكة بينهما.

- أن الشراكة لها دور كبير في نقل المعرفة العلمية والخبرات والتكنولوجيا المتطورة من المراكز البحثة والجامعات إلى الصناعة.

- أن الاتجاه العالمي يؤكد أهمية التوسع المستمر في دعم استراتيجيات الشراكة بين المراكز البحثية والجامعات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الإنتاجية.

التصور المقترح التوصيفي والتوصيات لتفعيل الشراكة بين المراكز البحثية والجامعات والقطاع الخاص لتحقيق النهضة العلمية للمجتمع العلمي:

- تكوين علاقات شراكة قوية بين المراكز البحثية والجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في إجراء البحوث والمشروعات المشتركة، وتبادل الخبرات البحثية والفنية والتكنولوجية والتقنية لتحقيق الفوائد المشتركة.

- تعظيم الاستفادة من الإمكانات المادية والبشرية والقدرات البحثية التي تملكها المراكز البحثية والجامعات

- إيجاد حلول للمشكلات التي تعاني منها مؤسسات القطاع الخاص.

- توفير مصادر تمويلية إضافية للمراكز البحثية وللجامعات، تمكنها من تطوير أدائها البحثي، وتحديث برامجها التكنولوجية والبحثية والتقنية المختلفة.

- تحويل المراكز البحثية والجامعات إلى بيوت خبرة عالمية، وتسويق خدماتها وبحوثها لتطوير إنتاجية مؤسسات القطاع الخاص، وزيادة قدرتها التنافسية بما يسهم في بناء مجتمع المعرفة ومجتمع التكنولوجيا ومجتمع الابتكار التقني.

ويلزم لتحقيق وتفعيل ذلك ما يلي:

- تعاون المراكز البحثية والجامعات والقطاع الخاص في وضع الخطة الاستراتيجية للشراكة، والخطوات الإجرائية لتنفيذها.

- تحديد الإمكانات المادية والبشرية والبحثية بالمراكز البحثية وبالجامعات، وكيفية الاستفادة منها.

- تحديد احتياجات القطاع الخاص، والمشكلات التي يعاني منها، وترتيبها طبقا لأهميتها وتحديد أولويات دراستها وبحثها من جانب المراكز البحثية والجامعات.

- التنسيق مع الغرف التجارية والصناعية أثناء وضع الخطة الاستراتيجية وتحديد أبعادها.

- تحديد نوعية البحوث التي يمكن أن يدعمها القطاع الخاص، وتتبناها المراكز البحثية والجامعات بكوادرهما البحثية والفنية والتقنية.

- تحديد الأدوار والمهام التي يقوم بها كل من المراكز البحثية والجامعات من جهة والقطاع الخاص من جهة اخرى في الخطة الاستراتيجية.

- متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للشراكة بين المراكز البحثية والجامعات والقطاع الخاص.

- وضع الضمانات المناسبة لتنفيذ القرارات الخاصة بالشراكة بالشكل المناسب، وتحديد أطر واضحة للمحاسبية.

- تسويق الاختراعات والابتكارات والخدمات المنتجة بالمراكز البحثية وبالجامعات مقابل نس به محددة من عائد تطبيقها.

- صياغة عقود الشراكة بين المراكز البحثية والجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومتابعة تنفيذها وتقويمها.

آليات تفعيل الشراكة البحثية في القطاع الخاص:

تتمثل آليات تفعيل الشراكة البحثية بالقطاع الخاص فيما يلي:

- تشجيع مؤسسات القطاع الخاص لتخصيص نسبه من أرباحها السنوية لتمويل البحث العلمي بالمراكز البحثية وبالجامعات.

- إنشاء البرامج العلمية والبحثية المتخصصة.

- دعم بحوث طلاب الدراسات العليا المرتبطة بمجال عملها.

- حث القطاع الخاص على التعاون مع المراكز البحثية والجامعات في مجال إنشاء المعامل ومراكز التميز والكراسي البحثية والحضانات العلمية، وتوفير احتياجاتها من الأجهزة والمعدات والأدوات وغيرها.

- تشجيع مؤسسات القطاع الخاص ذات النشاط المشترك على تكوين تجمعات لدعم الأبحاث العلمية بالمراكز البحثية وبالجامعات.

- تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على فتح معاملها لأساتذة المراكز البحثية والجامعات لإجراء بحوثهم وتطبيق نتائجها عمليا.

- إشراك بعض أساتذة الجامعات والمراكز البحثية في المجالس الإدارية لمؤسسات القطاع الخاص.

** إنشاء مراكز لتسويق نتائج البحوث والخدمات بالمراكز البحثية وبالجامعات، ومنحها السلطات والصلاحيات التي تمكنها من التواصل مع القطاع الخاص.

- إنشاء المعامل المتخصصة وتجهيزها لإجراء البحوث التطبيقية المرتبطة بمشكلات القطاع الخاص.

- السماح لأعضاء الجهات البحثية وهيئة التدريس في الجامعات بالعمل مستشارين لدى مؤسسات القطاع الخاص.

- منح أساتذة الجامعات والعالمين بمراكز البحوث تفرغ للعمل البحثي سواء داخل الجامعة والمركز البحثي أو خارجهما.

- انشاء الحاضنات العلمية ومناطق التقنية بالجامعات لتقديم الدعم المباشر لمؤسسات القطاع الخاص.

- الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين لتشجيعهم دراسة مشكلات القطاع الخاص.

- زيادة الموارد المالية المخصصة لدعم البحث العلمي بالمراكز البحثية والجامعات

. التحديات أمام العلاقة بين القطاع الخاص والبحث العلمي.

البحث العلمي والجامعات لها أهدافها الواضحة والمتمثلة في أنتاج ونشر المعرفة من خلال التعليم الجامعي والبحث العلمي القائمة على الحرية الأكاديمية القائمة على التبادل الحر للأفكار والأهداف المفتوحة للأبحاث العلمية ونشر نتائجها العلمية.

تحرص الشركات الصناعية على الاستجابة لاحتياجات العملاء بما يحقق أكبر قدر من الربح، لذا فأولويات البحوث والتطوير في القطاع الصناعي تسير ضمن الأهداف الربحية للشركة ومحدودية النشر والإفصاح عن النتائج من أجل الموقف التنافسي مع الشركات الأخرى.

ويمكن تلخيص تلك التحديات في ثلاثة محاور رئيسية و هى:

حقوق الملكية الفكرية ويمكن تجاوز هذه الإشكالية من خلال تعاقدات واضحة تحفظ حقوق الطرفين.

السرية والنشر حيث تحرص الجامعات ومراكز الأبحاث على النشر العلمي انطلاقا من رسالتها لنشر وانتتاج المعرفة أما القطاع الصناعي الخاص يرغب دائما في النشر المحدود لنتائج الأبحاث.

تضارب المصالح أو عدم الثقة في الأخر: فقد يحدث تضارب للمصالح بين الطرفين كأن يكون هناك استخدام خاص لنتائج البحث أو أن هناك علاقة خاصة مع أحد الطرفين على حساب الطرف الأخر.

نحو تفعيل دور القطاع الخاص في دعم البحث العلمي في الوطن العربي:

تساهم العديد من الدول العربية بحوالي 90% من إجمالي ما ينفق على الأبحاث وأن القطاع الخاص دورة لا يذكر وهذا يتطلب ما يلى:

مسارعة القطاع الخاص الى استقطاب واستيعاب أكبر عدد من الباحثين وذلك بربط القطاعات المنتجة لأنشطتها وخططها في تطوير منتجاتها بالبحث العلمي وأن تقوم وباستمرار بعرض مشاكلها الفنية في انتاج سلع متطورة.

تنشيط السوق واتاحة بيئة من المنافسة تؤدى الى لجوء القطاع الخاص للبحث العلمي لتقديم تكنولوجيات أكثر تطورا.

الأشكال المقترحة للعلاقة بين القطاع الخاص والبحث العلمي لتنمية علمية للمجتمع العلمي يتميز بالاستدامة:

البحوث المدعومة. البحوث المشتركة. التضامن. الترخيص.

بعض المقترحات والتوصيات التي من شأنها زيادة فرص دخول القطاع الخاص في تنمية البحث العلمي في الوطن العربي:

*وضع ألية لتمويل البحث العلمي لتحفيز القطاع الخاص على المشاركة بنصيب أكبر في تمويل الأبحاث العلمية من خلال:

التمويل القومي: - الوصول الى تخصيص نسبه 2.5% من الناتج القومي الإجمالي خلال 5 أعوام.

*التمويل الخاص: الالتزام التشريعي من خلال إلزام الشركات والمؤسسات الخاصة بنسبه محددة من إجمالي المبيعات (لا تقل عن 1%) للتنمية التكنولوجية والبحوث والتطوير وتصرف من خلال صندوق تمويل البحث العلمي.

*التبرع والهبات والمنح: على أن يقابل هذه المنح والتبرعات حوافز حكومية تتضمن.

اعفاءات ضريبية أو جمركية - تسهيلات تجارية أو تسويقية. تسهيلات ائتمانيه.

التحالفات التكنولوجية: مثل أودية التكنولوجية والمناطق الحرة وغيرها.

القروض الخاصة: من خلال منح تسهيلات ائتمانية وبنكية خاصة لتمويل التنمية التكنولوجيا متوسطة وطويلة المدى.

* أحداث التعارف التبادلي بين قطاع البحث العلمي والتكنولوجيا وبين قطاع الإنتاج والصناعة بحيث يتعرف كل منهما على الأخر وخلق الأليات المناسبة لاستمرار هذا التعارف وكسب الثقة المتبادلة.

تطوير السياسات والتشريعات الوطنية بحيث تعطى دفعة قوية لأداء الجهات البحثية وتحفز القطاع الخاص على الاستفادة منها.

*تشجيع القطاع الخاص على أنشاء وحدات بحوث وتطوير داخل شركاته أو لمجموعة من الشركات ذات النشاط المماثل.

* ضرورة أن يسارع القطاع الخاص باستقطاب واستيعاب أكبر عدد من الباحثين في الجهات البحثية والتكنولوجية- وهذا لا يعنى نقلهم من القطاع البحثي والتعليمي- ولكن أن تربط القطاعات المنتجة أنشطتها وخططها في تطوير منتجاتها

بالبحث العلمي وتعرض باستمرار مشاكلها الفنية في أنتاج سلع متطورة والذي من شأنه أن يحوله من مجرد بحوث نظرية الى بحوث تطبيقية.

* ضرورة اعتبار التكنولوجيات البازغة (تكنولوجيا المعلومات- التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية- المواد الجديدة وتكنولوجيا النانو) بمثابة الفرصة التعويضية لتوفير القدرة على اللحاق بالتقدم التكنولوجي على الساحة العالمية.

* تشجيع الطلب على استخدام التكنولوجيا المحلية والإقليمية الجيدة والبديلة للتكنولوجيا المستوردة بإعطائها بعض الميزات التفضيلية.

* الاستفادة من الموارد البشرية الموجودة بالداخل والخارج من رجال الصناعة ورجال البحث العلمي والمبعوثين وضرورة ربط دراسة المبعوثين بالخارج واحتياجات الصناعة.

* استخدام الأعلام في التنويه عن قصص النجاح الحقيقية لإعطاء دفعة للباحثين الشبان لحثهم على سلوك نفس الطريق وعدم الاتجاه للهجرة خارج أوطاننا العربية.

*لا بد من تطبيق المفاهيم الحديثة للإدارة على جهات البحث العلمي والتي تركز على الاهتمام بالعائد على الأنفاق وتطبيق مفاهيم أدارة الأعمال في أدارتها والتي تتعلق بمفاهيم الربحية وإرضاء العميل وفلسفة التوجه التسويقي للبحث العلمي.

*الأخذ بفكرة البحث الاستراتيجي وتطبيقها على المؤسسات البحثية والتي تقوم على اعادة هندسة هذه المؤسسات بتوجه قوى نحو السوق بمعنى أن توجه برامجها بصورة أساسية نحو متطلبات المجتمع والسوق.

*الترويج للخدمات التي تقدمها مؤسسات البحث العلمي عن طريق الإعلان والعلاقات العامة والدور الترويجي للهيئة البحثية والاتصال المباشر بالشركات الصناعية لعرض الأبحاث والخدمات البحثية التي تقدمها هذه الهيئات.

*إقامة مكاتب للمستثمرين في كل قطاعات البحث العلمي يكون بمثابة حلقة الوصل بين المراكز البحثية وبحوثهم القابلة للتطبيق والقطاعات الصناعية المختلفة.

المراجع

-عبدالله محمد زلطة: (2000). حلقة البحث في الجامعات والمعاهد العليا دار الفكر العربي، -مكتب التربية لدول الخليج العربي: واقع البحث العلمي في الوطن العربي، وقائع ندوة: (تطبيق نتائج البحوث لتنمية المجتمع العربي)، مكتب التربية العربي، الرياض،1990

-حسن شحاته (2001) البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق، مكتبه الدار العربية للكتاب، ط1،

-مجدى عزيز إبراهيم (1989): مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية والنفسية، مكتبه الأنجلو المصرية،

-محمدعلى محم (1988) علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، ط.

-عاصم محمد الأعرجى (1995) الوجيز في مناهج البحث العلمي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1.

-محمد احمد الزعبي (1991) علم الاجتماع العام والبلدان النامية، بيروت ط2. Guy Roche: L'actionsociale, Paris, éditions HMH, 1968,p3

مواقع الانترنت:

-**فاطمة محمد حبيب**: الصعوبات التي تواجه الباحث العربي في مجال البحث العلمي
http://www.alarabimag.com

- حسن حمدان الحكيم: الواقع التعليمي والثقافي في الوطن العربي، صحيفة الاتحاد،
http:www.alzatari. org motamara،

-محمد مسعد ياقوت: البحث العلمي العربي معوقات وتحديات
.http://www.al-jazirah.com

-حمود البدر: معوقات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية
http://www.swmsa.net

م-مراقوت

- مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام: البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي العربي: الواقع، والمشكلات، ومتطلبات النجاح، ومقترحات التطوير
http://www.asbar.com
-محمد أحمد الزعبي: إشكالات البحث العلمي للظواهر الاجتماعية
يوسف السلطان وآخرون (1997) – ندوة معوقات البحث العلمي في دولة الكويت- المجلة العربية للعلوم الانسانية العدد الستون (166).
داود حلس (2006) - التقويم الذاتي لبرامج الدراسات العليا وتحديد المعوقات والمشاكل- ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي الأول- الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية في ضوء التحديات المعاصرة المنعقدة في الجامعة الإسلامية- وحدة الجودة.
رمضان الشراح (2001) - الإنفاق على البحث العلمي وسبل تنوع مصارف دولة الكويت.
صبحي القاسم (2002) - استراتيجية تطوير العلوم والثقافة في الوطن العربي دراسة تحليلية للتحديث والتطبيق- ورقة عمل مقدمة للاجتماع العربي بشأن تطوير العلوم والثقافة في الوطن العربي- الشارقة الإمارات العربية.
مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث - جامعة الملك سعود 10-12 ابريل 2005
المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر العربي السادس بعنوان - آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي - جامعة عين شمسي 25-26 نوفمبر 2007
net:ww@Tan.miamia.com 17 /5 /2009 .
:Nafezaarchive2006/Sciecceducation.jearam.com // net: http/4199862
أماني فراج جودة منهج أم منهج من أجل جودة 2009/ 5/ 18
pptDvworkshop-mam2.1.16ppt /net: www.kau.edu.salavworkshop
ضعف المخصصات المالية للبحث العلمي في الوطن العربي أبو عرفة وعلي 5/5/2009

REFERENCES

Donald, Janet (1998) " The problems American Indian Students Confront in Minnesota Colleges" Minnesota University, Askreic.org

Guclu, Nezahat (1994) A study to identify and analyze international graduate student adjustment problems at the university of Pittsburg (Pennsylvania (Dissertation Abstract international, vol.55.No.5,1995 p 1153

Göktepe, Devrim & Edquist, Charles (2004). Understanding of University-Industry Relations: A Comparative Study of Organizational and Institutional Practices

of Lund University. Sweden. Lund Institute of Technology , Retrieved from :http://www.druid.dk/uploads/tx_picturedb/dw2004-939.pdf

Japan International Cooperation Agency (2014). Science and Technology Cooperation on Global Issues. Retrieved November 11 , 2014 From

http://www.jica.go.jp/english/our_work/science/dispatch.html

Kazuyuki, Motohashi & Shingo, Muramatsu (February 2011). Examining the University Industry Collaboration Policy in Japan: Patent analysis. The

Research Institute of Economy, Trade and Industry , Retrieved December 5 2014، From http://www.rieti.go.jp/jp/publications/dp/11e008.pdf

Litwin , Jeffrey M. (2012 , Fall) . Recognizing a Centre of Excellence in Ontario's Colleges , College Quarterly , 15 (4) , Retrieved From Eric Database

)EJ998782.(

Meredith, Sandra; Burkle, Martha (2008). Building Bridges between University and Industry: Theory and Practice. Education & Training, 50(3) , 199- 215،

Retrieved From Eric Database (EJ796602(Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology（MEXT) (2014)

Science and Technology. Research with Japan , Retrieved August 28 , 2014 from http://www.mext.go.jp/english/science_technology/1304793.htm

Monteiro, Maria Ines; Siqueira, Carlos Eduardo; Filho, Heleno Rodrigues Corre(2011) , Community-University Research Partnerships for Workers' and Environmental Health

in Campinas Brazil , Metropolitan Universities, 22(2 ، 98-79، (Retrieved From Eric Database (EJ965637.(

Motohashi, Kazuyuki (2004). Economic Analysis of University-Industry Collaborations: the Role of New Technology Based Firms in Japanese National Innovation Reform. The Research Institute of Economy, Trade and Industry, Retrieved December 20, 2014.

سبل الاستفادة من العقول العربية المهاجرة
بحث في التجارب الدولية الناجحة

أ.د. علي حميدوش
أستاذ منتدب بالمدرسة الوطنية التحضرية لدراسات مهندس -الجزائر

البريد الالكتروني:
hamidouche_a2013@yahoo.fr

الملخص

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة تهدف الى بحث السبل الكفيلة بحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلدان العربية، بجهود جميع سكانها، سواء المقيمين بالبلد أو خارجه، خصوصا ذوي الكفاءات، والمهارات المهاجرة، والتي اكتسبوها في البلدان المتقدمة، بما يحقق الرفاه المادي والاستقرار الاجتماعي للبلد برمتهن ويحفظ كيانه.

مشكلة البحث: تبحث في سبل واليات الاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة، وبما اكتسبته من معارف وخبرات، من خلال تعلمها أو عملها واحتكاكها بالبلدان المتقدمة، في تأهيل العنصر البشري في بلدانها، كما لها أن تسهم في المجهود التنموي، بنقل خبراتها، وتجاربها، ومعارفها، لتكون أرضية للتطبيق ببلدانها الاصلية، ومن ثم تسهم في التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وبشكل عام والدراسة تحاول الإجابة على السؤال التالي:

- ✓ ماهي سبل الاستفادة من الكفاءات والعقول العربية المهاجرة بالدول المتقدمة ببلدانها الاصلية بالاسترشاد بكل التجارب الدولية خصوصا الناجحة منها؟

منهج البحث: في مثل هذه الدراسات نتبع المنهج الوصفي، باستخدام طرقتي التحليل والتركيب، وبالاسترشاد وبما هو متاح من معارف ومعلومات متوفرة سواء في الدارسات المنشورة أو ما توفره شبكة الانترنت، وكذا التقارير والدوريات والبحوث للهيئات الدولية المختصة في هذا الشأن، وكذا دراسات الباحثين المهتمين بهذا الجانب أو التجارب الدولية السباقة للاستفادة من كفاءتها العلمية بالخارج.

نتائج البحث : تظهر نتائج هذه الدراسة حجم الخسائر التي تلحق بالدول النامية و الدول العربية من جراء وتيرة تسارع هجرة العقول العربية الى الدول المتقدمة، والتي تتلقف هذه الكفاءات والعقول المفكرة بمزيد من الاغراءات والحوافز، لتسهم بمقدراتها ومعارفها في نهضة الغرب وديمومته، وفي ذات الوقت تقتل لديهم رغبة التفكير في العودة الى بلد الأصل، الذي يمثل عندهم جملة من العوائق والصعوبات والعراقيل، حيث لا تسمح الظروف العوائق القائمة لتحقيق ذاتهم هناك وعندئذ تكون خسارة دول الأصل مزدوجة، من كلفة التكوين، وخسارة العائد المتوقع بعد التكوين، وبالنهاية مزيد من التأخر.

الكلمات المفتاحية: العقول المهاجرة، راس المال البشري، التنمية، الدول العربية. العودة.

Abstract

Ways to Benefit from Arab Migrating Brains Research on successful international experiences

This study aims to examine ways to achieve economic, social and cultural empowerment in the Arab countries by the efforts of all its inhabitants, whether residing in the country or expatriates, especially those with skills acquired in developed countries in order to achieve the material well-being and social stability of the whole country and preserve its entity.

Problem definition: It discusses ways and mechanisms to benefit from the Arab immigrant competencies and the knowledge and experience gained through studying or working and contact with developed countries in qualifying the human element in their countries. They may also contribute to the development effort by transferring their expertise, experiences and knowledge to be the ground for application in their countries of origin and thus contribute to the development of its economic and social sectors in general. The study attempts to answer the following question:

- What are the ways to make use of the qualified Arabs who immigrated to the developed countries in their countries of origin under the guidance of all international experiments, especially successful ones?

Methodology: In such studies, we follow the descriptive approach using the methods of analysis and synthesis and guided by the knowledges and information available in both published studies or in the Internet, as well as reports, periodicals and research by competent international structures in the field or international experiences.

Results: This study show the magnitude of losses inflicted on the developing countries and the Arab countries due to the acceleration of Arab brain drain to developed countries which receive these competencies and thinking brains with more temptations and incentives to contribute to abilities and renaissance of the West and its permanence and at the same time kill them the desire to think about returning to the country of origin. This represents a number of obstacles and difficulties where the existing circumstances do not allow to achieve themselves there. Thus, the loss of the countries of origin is double the cost of formation and the loss of the expected return after the formation and eventually further delay

Keywords: *Migrating brains, Human Capital, Development, and Arab Countries.*

مقدمة:

الهجرة أمر واقع، وثقله الدولي يتزايد باستمرار، وهي في ذات الوقت ظاهرة تزداد حدة، لأنها لا تقتصر على شريحة معينة ولا على منطقة محددة، إنها سلوكا دولياً يمارسه كل سكان العالم برمته بحثا عن حياة أفضل، ولكل الشرائح ولمختلف المستويات الاجتماعية والعلمية، مما جعل الكثير من الدول والهيئات الدولية وبعض منظمات المجتمع المدني تسعى في تنظيم وتأطير هذه الظاهرة وتحجيم أثارها السلبية.

وعليه فالدراسة تبحث في الحلول القابلة للتطبيق والتي تسمح بالاستفادة من هذه العقول والكفاءات العربية في البلدان المتقدمة من خلال الاسترشاد بالتجارب الدولية المختلفة، مع إمكانية اقتراح حلول وطنية أو عربية للاستفادة منها في دفع عجلة التنمية أو على الأقل جسر الهوة مع البلدان الناشئة إذا تعذر الامر مع الدول المتقدمة.

إشكالية الدراسة : هذه الدراسة تدرس آليات الاستفادة من العقول العربية المهاجرة بما اكتسبته من معارف وخبرات من خلال عملها واحتكاكها بالبلدان المتقدمة ، في تأهيل العنصر البشري في بلدانها الاصلية في المقام الأول، وفي المقام الثاني كيف لها أن تسهم في المجهود التنموي بنقل خبارتها وتجاربها ومعارفها لتضعه حيز التطبيق ببلدانها، ومن ثم تدعم المجهود التنموي بالبلدان العربية أو على الأقل التضحية بالجهد والفكر نظير الانتماء الى هذه الكيانات مقابل التكاليف والمنح التي دفعت لها في تكوينها وتأهيلها عندما انتقلت الى البلدان الغربية المتقدمة .

إنها تبحث عن الإجابة للسؤال الرئيسي التالي:

- ماهي سبل الاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة بالدول المتقدمة ببلدانها الاصلية بالاسترشاد بكل التجارب الدولية خصوصا الناجحة منها؟

ونشتق مما سبق الأسئلة الفرعية الموالية:

- ✓ ماذا نعني بالعقول العربية المهاجرة؟
- ✓ هل من الممكن الاستفادة من هذه العقول المهاجرة؟
- ✓ الا تكون الكلفة أكبر من الاستعانة بالعقول الغربية في الإطار الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ✓ هل من الممكن أن تسهم هذه العقول في الدفع الاقتصادي وهل من تجارب في هذا الميدان؟

أهداف الدراسة: هذه الدراسة تهدف إلى بحث السبل الكفيلة بحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلدان العربية بجهود جميع سكانها سواء المقيمين بالبلد أو خارجه، خصوصا ذوي الكفاءات والمهارات المهاجرة والتي اكتسبوها في البلدان المتقدمة، بما يحقق الرفاه المادي والاستقرار الاجتماعي للبلد برمته ويحفظ كيانه.

منهج الدراسة: في هذه الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي لما يتطابق لمثل كذا دراسات، من حيث استعراض وتحليل الأفكار والبيانات، وبالاسترشاد بما هو متاح من معارف ومعلومات سواء في الدارسات المنشورة أو من خلال ذلك الكم الهائل التي توفره شبكة الانترنت من خلال التقارير والدوريات والبحوث للهيئات الدولية المختصة في هذا الشأن، أو دراسات الباحثين المهتمين بهذا الجانب، أو التجارب الدولية السباقة للاستفادة من كفاءتها العلمية أو حتى في جهود وسياسات وتجارب الدول المتقدمة في استقطاب هذه العقول.

تقسيمات الدراسة: لأجل الإلمام بالموضوع من جوانبه المختلفة فقد قسمته الى ثلاثة محاور رئيسية، يدرس

المحور الأول العقول العربية المهاجرة وسبل الحد منها، أما المحور الثاني فيتناول نزيف العقول العربية المهاجرة التكاليف والعوائد، وفي المحور الثالث نبحث في طرق الاستفادة من العقول العربية المهاجرة من خلال دراسة التجارب الدولية وانتقاء الأفضل منها، بالإضافة الى خلاصة تتضمن النتائج والدروس المستفادة.

المحور الأول: أسباب هجرة العقول العربية وسبل الحد منها: كيف يبدأ نزيف العقول بشكل عام، وبالدول العربية بشكل خاص؟ يبدأ هذا بجهود الدول العربية ذاتها ،والتي تبنى استراتيجية على تأهيل وتكوين العنصر البشري بها تأهيلا عاليا ،بابتعاثه في منح طويلة ومتوسطة المدة بالبلدان المتقدمة ابتداءاً من حصوله على شهادة البكالوريا ويمتد الامر إلى خريجي الجامعات في طور التدرج من أجل إتمام دراساتهم هناك، على أمل عودة هذه الإطارات مزودة بسلاح العلم والمعرفة ، تعود ومعها مشعل العلم والخبرات والمؤهلات التي اكتسبوها عند دراستهم، و حيث تتوفر أغلب الشروط المادية والضرورية للبحث العلمي، والتفوق واكتساب المعارف والدراسة على أيدى الأساتذة النوابغ، و العلماء ،والاحتكاك بالخبرات من جميع بلدان العالم، والاستفادة من التطبيقات العلمية والعملية ،حيث تترسخ المعرفة ،ويتحول العلم الى تقنية، وتتراكم المعارف لدي الباحث، والذي يأمل منهم في نقل كل اكتسبوه من معارف وعلوم وخبرات في الجامعات الغربية المتقدمة. لكن كل هذه الطموحات والاماني قد تتحول تختفي بالنسبة لواضعي السياسات بالبلدان النامية والعربية على وجه الخصوص عندما يركن أغلب الطلبة والباحثين والأساتذة إلى الاستقرار بالبلدان التي وفدوا اليها رغبة منهم في عيش كريم ومستوى لائق للحياة، وأيضا لتحسين معيشتهم وأولادهم ويصبح الاستقرار ببلد المهجر أولوية لدي هذه الفئة.

أولا: أسباب هجرة العقول العربية: هجرة الكفاءات عالية التأهيل للغرب المصنع تعد أخطر الظواهر المؤثرة على اكتساب المعرفة في الوطن العربي، وليس في وصفها بالنزيف مغالاة. ويترتب على فقدان البلدان العربية لكفاءتها المهاجرة استمرار ضعف الإنتاج المعرفة ومن ثم قصور الطلب على انتاجها، حيث أن نشاط الكفاءات عالية التأهيل ينطوي في حد ذاته على افراز طلب مهم على المعرفة.[44]

1-الأسباب العلمية: تعد الأسباب العلمية والتي ترتبط بشكل رئيسي بالمنح المقدمة للطلبة الباحثين من الدول

العربية لإتمام دراساتهم بجامعات الدول المتقدمة العامل الرئيس في هجرة العقول، فبمجرد أن تكتشف هذه الكفاءات المستوى العلمي والعملي والمعيشي في بلدان التكوين والتعليم فإنها تبدأ في تغير النظرة اتجاه العودة الى أوطانها رغم المنح التي استفادت منها، حيث قضت سنوات تتلقى الدعم المالي المباشر من دولها، لكنها مع ذلك لا تعبئ بكل الامتيازات التي استفادت منها، وتطغى في غالب الأحيان النزعة الشخصانية والمصلحة الخاصة على العودة. إلى أن هناك جانب ثاني وهو غياب القيود أو الالتزامات على عاتق المبتعثين في أغلب الدول العربية وحتى وإن وجدت فإنها في الغالب الاعم لا تطبق وتبقى مجرد حبر على ورق ،وتبقى للمبتعث الحرية التامة في العودة من عدمها ، فبالنهاية هي قضية خاصة وفي الكثير من الأحيان يؤثر المبتعثون بعد انتهاء تكوينهم بالخارج عدم العودة وبمقارنة بسيطة بين الواقع الذي اكتشفه والواقع الذي جاء منه، حيث يلمس ذلك الفرق الكبير و ما يمكن أن يحققه حيث هو ، وما تنتظره من مشاكل ستواجهه والتي تعطيه الانطباع أن الاستقرار بالبلدان المتقدمة أحسن بكثير من فكرة العودة الى وطنه بما قد توفره من فرص مادية كثيرة ومستوى وظيفي جيد ومستوى معيش لائق، بالإضافة الى الكثير من الحوافز الأخرى ،منها فرص الارتقاء السريع في سلم البحث العلمي والسلم الاجتماعي، والتي ترتبط بشكل أساسي بالمجهود العلمي والعملي له دون سواه، وهو ما يفتقده في وطنه والذي مازالت تحكمه في الكثير

من الأحيان الإجراءات والعوائق البيروقراطية المثبطة للجهود والكابحة للإرادة والعزيمة الذاتية.

2-الأسباب العملية: ترتبط الأسباب العملية بشكل أساسي بالاحتكاك المباشر للأساتذة والباحثين الموظفين

---

44 . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 نحو إقامة مجتمع المعرفة، ص:143

الدائمين من الدول العربية عند الانتقال الى البلدان المتقدمة اقتصاديا ،بغرض التربصات القصيرة أو إجراء بحوت تطبيقية بمخابر البحث للجامعات والمراكز حيث ينبهر الباحث لها وكذا بطبيعة الرفاهية المحققة وكذا مستوى الانضباط المجتمعي، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، والأكثر من ذلك يلحظ الباحث مستوى الفرق والاهتمام بالبحث والمكانة التي يحظى بها ك ، وهنا أيضا يكمن الاستقطاب عندما ترصد للباحث تلك الإمكانات الكثيرة حتى ولو لمدة قصيرة ،وفي ذات الوقت يقف على مقدار التفاوت بين واقعه العلمي والعملي في وطنه وبين ما متاح أمامه من إمكانات مادية ومعنوية ، كلها تفعل مفاعيلها في تغيير فكر الباحث بالانتقال الى هذه الدول لعله يحقق هدفه العلمي والمادي والاجتماعي، وفي ذات الوقت يتخلص من ملل الحياة العلمية السابقة بكل سلبياتها .

3-**الأسباب الموضوعية:** يعاني حديثو التخريج بالجامعات من الدول العربية مهما كانت مستوياتهم العلمية ومؤهلات وقدراتهم من البطالة، ولو لفترة قصيرة نظرا لانحصار سوق الشغل بهذه الدول، وقلة الفرص المتاحة، ولضيق الاستثمار، مما يدفع شريحة هامة منهم للبحث في الحلول البديلة، وقد تكون أحد أكثر هذه الحلول الموضوعية والواقعية هي الهجرة الى البلدان المتقدمة، وفي غالب الأحيان تقدم هذه الدول الحوافز و المكافآت من أجل استقطاب هذه العقول ،ومن ثم تتلاقى الرغبات ويتحقق للخريج الجامعي خصوصا للتخصصات الحديثة المطلوبة والتي ترتبط بشكل رئيسي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطب، والفضاء، وغيرها من التخصصات النادرة دوليا، تقديم يد المساعدة والدعم من البلدان الغربية المتقدمة لعل ذلك يسمح لها باستمرار وتيرة الإنتاج والتطور بذات السرعة في عالم يعطي أهمية كبيرة لعامل الزمن والمنافسة والجودة والابداع والابتكار، خصوصا أنه لم تكلفة هذه العقول أي ثمن في تأهيلها وتكوينها، فهي جاهزة للانضمام الى سيرورة العمل والإنتاج دون تكاليف مسبقة .

4-الأسباب الأخرى: تعدد الأسباب الأخرى في النظرة الى الحياة، فالإنسان بطبعه يريد أن يعيش حياة كريمة

بعيدة عن العوائق والإكراهات ، ويحقق أهدافه الخاصة، سواء العلمية منها، أو المجتمعية ، وهذه الأهداف قد تكون سهلة التحقيق بالبلدان الغربية المتقدمة خصوصا لذوي العقول والمهارات، بالمقارنة مع واقعنا العربي، فقد ينفذ صبر الباحث دون أن يحقق أدنى تلك المتطلبات وقد يفقد صوابه أو عقله في خضم منظومة مجتمعية تتسم بالتعقيد والبيروقراطية، نظرا لتعقد ظروف الحياة برمتها وتشابك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تعمل بالتضامن كقيد للحريات الفردية والمجتمعية سواء في الميدان العلمي أو غيره من الميادين الأخرى .

ثانيا: سبل الحد من هجرة العقول العربية: هل هناك من أليات لوقف هذا النزيف؟ وهل تلقى طريقها الى

التطبيق؟ وهل هذه الاليات إن وجدت فعالة بما يكفي؟ وهل من الممكن أن تكون في حالة وجودها قوة داعمة للهجرة أكثر منها قيد للهجرة.؟

كل هذه التساؤلات تطرح بإلحاح في سبيل البحث في السبل الكفيلة بتحجيم هجرة الكفاءات، والحد قدر المستطاع منها، مع أننا نضع في الاعتبار أن هناك جوانب إيجابية للهجرة لا يمكن انكارها، فهي في المقام الأول أداة للتكوين وتأهيل واكتساب الخبرات في الدول المتقدمة، والتي نفتقدها في بلداننا العربية ، وكذا توفير فرص كثيرة لشرائح واسعة من العاطلين عن العمل في البلدان العربية ، لكن الذي يعنينا هنا هو أليات أستباق الهجرة قبل الوقوع، وليس استقطاب العقول بعد هجرتها ، إنها الإجراءات الوقائية التي تكبح من هجرة خريجي الجامعات ومراكز التأهيل والتدريب عالي المستوى، والذين هم عماد التنمية والتكوين في البلدان العربية، وقد تكون أحد هذه الحلول ما يسمى الإجراءات الإدارية حيث تلجا بعض الدول الى " إجراءات إدارية مقيدة للهجرة تتضمن منع إصدار وثائق السفر أو تجديدها، أو التضييق في هذا المجال، بالنسبة للكفاءات المقيمة بالداخل أو تلك التي تدرس أو تعمل في الخارج وترفض العودة، أو

تحديد السفر إلى الخارج، أو اشتراط مدد خدمة معينة قبل السماح به، ومحاولة سد المنافذ التي تساعد على توثيق الصلة بين مؤهلات الكفاءات المحلية وسوق العمل الدولية.[45]

غير أن هناك حلول أخرى قد تكون عامل استقرار للكفاءات المهاجرة وتقيد من حركية الهجرة وتشجع على الاستقرار في بلد المنشأ بدل بلد الاستقبال منها على الخصوص:

1-تجويد التعليم ومخرجاته: تعد ظاهرة ضعف المواءمة بين مخرجات النظم التعليمية خاصة نظم التعليم العالي وبين- متطلبات سوق العمل من أكبر التحديات التي تواجه دول المنطقة العربية في هذه المرحلة الزمنية الهامة والفارق. تتساوى في ذلك الدول النفطية الغنية ومحدودة الموارد، الدول منخفضة الكثافة السكانية أو ذات الكثافة السكانية، وأصبحت هذه الظاهرة أو (المشكلة) بالأصح تؤثر وبشكل. مباشر على مسيرة التنمية، وقد أثبتت العديد من الدراسات التي بحثت في العلاقة بين نوعية التعليم ومؤشرات التنمية وجود هذا الارتباط بشكل أساسي وقوي .ومن هنا انصب اهتمام الدول والمؤسسات الدولية والاقليمية المعنية بالتنمية على تطوير نظم التعليم والتصدي للتحديات والمشاكل التي تعاني منها وذلك على امتداد الساحة العربية بهدف تذليلها.[46].

وفقًا لبرنامج التقييم الدولي للطالب الذي شمل 63 بلدًا وإقليمًا في عام2009 ، اتخذت العديد من البلدان خطوات هامة في تحسين نوعية نتائج التعلم .فقد تفوق طلبة من شانغهاي في الصين على طلاب آخرين من 62 بلدًا في مهارات القراءة والرياضيات والعلوم، يليهم طلاب من جمهورية كوريا وفنلندا وهونغ كونغ في القراءة؛ وسنغافورة وهونغ كونغ وجمهورية كوريا في الرياضيات؛ وفنلندا وهونغ كونغ. وسنغافورة في العلوم .وجاءت مرتبة الولايات المتحدة الأمريكية دون المتوسط في الرياضيات، إذ احتلت المرتبة التاسعة والعشرين مع آيرلنديا والبرتغال .واحتلت المرتبة الحادية والعشرين، أي أعلى من المعدل المتوسط بقليل في العلوم، وتخطت المعدل المتوسط في القراءة إذ احتلت المرتبة الخامسة عشرة مع آيسلاندا وبولندا .وحققت البرازيل وشيلي وإندونيسيا وبيرو تقدمًا ملحوظًا مقارنة بالمستويات المتدنية جدًا التي سجلتها في السابق .ومن شأن الاستثمارات التي يقوم بها

بعض البلدان في تحسين نوعية التعليم أن تحقق المكاسب في المستقبل في عالم مترابط أساسه المعرفة. [47].

2-توفير فرص العمل: يعد العامل المهم الذي يكبح حتى التفكير في الهجرة هو توفر فرص العمل لذوي الكفاءات والمتخرجين من التعليم العالي، وهو عامل ضروري لاستقرار هذه الشريحة المهمة من افراد المجتمع، ومساهمتها الفعالة في الدور التنموي بشقيه الاقتصادي والاجتماعي، غير أن «عدم التكافؤ بين الكفاءات وتقلص قدرة التوظيف في القطاع العام، نتيجة السياسات الاقتصادية الصارمة، جعلت الوظائف المتوفرة دون حجم الطلب

مما يجعل الحصول عليها يخضع لمنافسة قوية بين المرشحين .بموازاة مع ذلك، يظل معدل التوظيف منخفضاً في القطاع الخاص الذي يشتكي أيضاً من عدم التلاؤم بين التكوين وحاجيات سوق العمل .ويجدر التذكير أن معدل البطالة يظل عادة أضعف بالنسبة للأشخاص الذين يتوفرون على مستوى دراسي متواضع نظراً لوفرة فرص

الشغل في الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارات متميزة، والتي يتقاضى فيها العامل أجوراً ضعيفة، وهذا هو حال القطاعات التي لا تحتاج إلى مهارات عليا والتي تكون فيها الانتاجية ضعيفة كقطاعي الزراعة والبناء..[48]

---

[45]. .د- نادر فرجاني-هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي- مركز المشكاة للبحث ، القاهرة الموقع : http://www.mafhoum.com/press2/79S24.htm

[46] - أ.د .موضي عبد العزيز الحمود، 2014، اصلاح المنظومة التعليمية من أجل تحسين آفاق التشغيل في الدول العربية مدير الجامعة العربية المفتوحة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - الكويت،" ص05

[47]- برنامج الأمم الإنمائي،2013، تقرير التنمية البشرية للعالم، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع، كندا، ص35

48- جامعة الدول العربية، قطاع الشؤون الاجتماعية، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة» 2014 الهجرة الدولية والتنمية، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الأمانة العامة- ميدان التحرير، القاهرة، ص:52.

3- تحسين فرص الاستثمار وبيئته التي تبنى على الابداع والابتكار: لا تقوم نهضة الأمم والدول على الاعمال البسيطة على أهميتها ومكانتها لكنها تقوم على الابداع والابتكار، وهذه هي مهمة الكفاءات والعقول الذين يحولون النجاحات العلمية الى تطبيقات تكنولوجية، ومن ثم تقوم النهضة الصناعية والآن نتحدث على عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،حيث أصبح العالم بفضلها قرية كونية صغيرة ، استفادت منها بعض الأمم في رقيها وتطورها، ولم يستفد منه العالم العربي إلا القليل، لذا فان توفير شروط النهضة يقتضي "" إصلاح بيئة الأعمال بما فيها الحكامة/الحوكمة الرشيدة، واعتماد سياسات ملائمة للإدماج ،وتسوية المشاكل والصعوبات التي يمكن أن تواجه الكفاءات، والاهتمام أكبر بتدبير مؤسسات إدارة نظام والعدل والضرائب والعقار، وإنشاء حقيقي للأعمال لأن هناك علاقة جدلية بين الفعل الاستثماري والبيئة التي يعمل فيها المستثمر[49].

وعليه يبدو جليا أن معضلة التنمية العربية لن تحل إلا بالتركيز الكامل على تطوير الانسان –المواطن ودوه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة بوجه خاص .[50]

4-ريادة الاعمال أو نشر الفكر المقاولاتي : هو في الواقع فكر قديم وجديد في نفس الوقت كونه نتاج أفكار شومبيتر في القرن الماضي، والذي يركز على الاشخاص ذوي المهارات والابتكارات والابداع الذي يبادرون ويغامرون في تجسيد مشاريعهم في الواقع ، والان يجري في الجزائر بالتحديد وربما وفي كثير من الدول العربية إنشاء مكاتب سميت بدار المقاولاتية داخل حرم الجامعات الهدف منها دعم وتشجيع ومرافقة خريجي الجامعات لتجسيد تطلعاتهم وأفكارهم في شكل مشاريع ، دون انتظار مناصب الشغل في القطاع العام الذي قد لا يأتي أصلا .

5-تحسين بيئة الاعمال: يتطلب ذلك توفير فرص العمل بما يوافق تلك العقول والمهارات وليس عملية تسكين لشريحة واسعة ومهمة من المجتمع، وتجنب تلك الأساليب التي استخدمها الدول الاشتراكية سابقا، أو ما يسمى بالتوظيف الاجتماعي، عندما تزيد حجم العمالة عن حاجة المؤسسة، وتغدو عبء عليها ومن ثم تنعدم مردوديتها، إذن يجب ان تكون العملية جادة في ظاهرها ومضمونها ،حتى تعود عوائدها الإيجابية على المورد البشري و المجتمع والتنمية لأن خلاف ذلك سنقع حتما في هجرة هذه العقول ،حيث تمثل مشكلة وجرحاً نازفاً تضعف الجسد العربي ، و تقف حاجزا كبيراً في طريق التنمية العربية من خلال استنزاف العنصر الأثمن ، و الثروة الأغلى من
بين العوامل الضرورية للنهوض بتنمية حقيقة متينة الأسس، قابلة للتطور والاستمرار.[51]

وبملاحظة بيانات الجدول الموالي الذي يصنف عدد من الدول العربية في مؤشر القدرة على توفير فرص عمل لخريجي الجامعات والاحتفاظ بالكفاءات والمواهب الوطنية فقد تصدرت قطر الترتيب العالمي ثم الامارات) المرتبة 06)فيما يظهر عجز عدد كبير من الدول في المحافظة على مقدراتها ومواهبها الوطنية مثل اليمن (المرتبة 139)
والجزائر(المرتبة 137) وموريتانيا) المرتبة 136) ومصر) المرتبة 133) . [52]

---

49 - جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص:66

50 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ،2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة تقرير التنمية الإنسانية العربية المطبعة الوطنية المملكة الأردنية، عمان، ص:12،

51 - علي عثمان، 2003، هجرة الأدمغة العربية نزيف مستمر ..فإلى متى؟ مجلة العالم الإسلامي، العدد 1785 تاريخ، ص03

52 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2014 الشباب وتوطين المعرفة، طبع في شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي الامارات العربية المتحدة ،2014-ص 106

الجدول رقم 02 مؤشر فرعي لقدرة الدولة على الحفاظ على ذوي المهارات 2013-2014

الدول	قيمة المؤشر المؤشر من 1---7	الترتيب العالمي من أصل 148 دولة
الجزائر	2.1	137
اليمن	2.1	139
مصر	2.3	133
ليبيا	3.1	87
لبنان	2.7	115
موريتانيا	2.1	136
المغرب	3.6	54
الأردن	3.7	53
الكويت	3.5	66
البحرين	4.6	22
عمان	4.8	16
السعودية	4.6	18
الامارات	5.5	6
قطر	6	1
ملاحظة : 1 = يغادر ذوي المهارات من أجل فرص أفضل في دول أخرى		
7= تقدم الدول الفرص المطلوبة لذوي القدرات		

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، تقرير المعرفة العربي للعام الشباب وتوطين المعرفة، طبع في شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي الامارات العربية المتحدة، ص: 106

ال محور2: نزيف العقول العربية المهاجرة التكاليف والعوائد: هل هناك من تداعيات على هجرة العقول العربية على الافراد والمجتمعات والدول؟ وهل هذه التداعيات ذات أبعاد إيجابية أم سلبية؟ وهل تطغى كفة الإيجابية على السلبية أم العكس؟ وهل من الممكن حصر الكلفة الحقيقية الاقتصادية منها والمجتمعية التي تلحق بالدول التي تعرف هجرة العقول والكفاءات؟ مهما تعددت الدارسات والتحاليل فإنها تبقى قاصرة على حصر الكلفة الحقيقية الإجمالية، وبالنهاية فهي مجرد تقديرات قد لا ترق الى الحقيقة لأنها ذات أبعاد مختلفة والاهم فيها اقتصارها على الجانب المادي وغياب الجوانب الأخرى ذات الابعاد المرتبطة بتوسع الهوة الزمنية بين الدول المنتجة للهجرة مع الدول المستضيفة لها، والتي تنعكس على حياة الامة برمتها بشقيها الاقتصادي والاجتماعي بالمقارنة معا الدول المتقدمة.

أولا: تداعيات هجرة عقول والكفاءات: تفرز هجرة العقول العربية إلى البلدان الغربية عدّة آثار سلبية على واقع التنمية في الوطن العربي، ولا تقتصر هذه الآثار على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية فحسب ولكنها تمتد إلى التعليم في الوطن العربي، وإمكانيات توظيف مخرجاته في بناء وتطوير قاعدة تقنية عربية، ومن أهم الانعكاسات السلبية لنزيف العقول العربية المهاجرة: [53]

1-تمثل هجرة العقول العربية استنزافاً لشريحة مؤثرة وفاعلة في المجتمع العربي، ولها دور بارز، وبالذات في المرحلة الحالية، حيث شرعت أغلب البلدان العربية وبخاصة النفطية منها بتنفيذ خطط تنموية واسعة النطاق، وهي بلا شك بأمس الحاجة الى الكفاءات العلمية والأيدي العاملة المدربة القادرة على النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها إلى مستوى الطموح.

53 - تامر على أحمد واحمد عاطف حسين طه، 2012، هجرة العقول البشرية العربية إلى الغرب. واقع مخيف وآمال ممكنة"، ورقة بحثية للمشاركة في ندوة "الشباب والهجرة " - ، دارة السياسات السكانية والهجرة – تونس ،جامعة الدول العربية، ص:6-7

2-تعتبر هجرة العقول العربية خسارة في مجال التعليم في جميع مراحله، فمن المعلوم أن البلاد العربية تعد من أكثر المناطق في العالم أمية، إذ يبلغ معدل الأمية في الوطن العربي حالياً نحو 49%، ويشكل هذا الرقم أحد المعوقات الرئيسية أمام التنمية العربية في عصر تمثل فيه الكفاءات العلمية والتقنية والمعرفة المصدر الرئيسي للميزة النسبية وأساس التفوق والتنافس بين الأمم.

3-من المخاطر البالغة الأثر لهجرة العقول العربية، تلك الخسائر المتعلقة بهدر الأموال الطائلة التي تم إنفاقها على تعليم وتدريب الطلبة الذين نالوا هذه الكفاءات المتقدمة.

4-تؤدي هجرة العقول العربية إلى توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، لأن هجرة الأدمغة إلى الدول المتقدمة تعطي هذه الدول فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر، بينما تشكل بالمقابل خسارة صافية للبلدان التي نزح منها أولئك العلماء، خاصةً وأن التكنولوجيات والاختراعات المتطورة التي أبدعها أو أسهم في إبداعها أولئك العلماء المهاجرين تعتبر ملكاً خاصاً للدول الجاذبة لهم.

5-تكرس هذه الظاهرة التبعية للبلدان المتقدمة، وتبرز مظاهر التبعية في هذا المجال بالاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، والتبعية الثقافية والاندماج في سياسات تعليمية غير متوافقة مع خطط التنمية.

6-تنسحب الخسائر أيضاً على الميدان السياسي وعلى الصراع ضد إسرائيل أو الهيمنة الغربية، فلم يعد خافياً أن جزءاً أساسياً من هذه المعركة يدور في الميدان العلمي والحضاري والثقافي، وأن أحد عوامل النصر بات مرتبطاً بدخول العرب إلى عصر مواكبة الثورة العلمية.

وعموماً فقد قدر أحد تقارير منظمة العمل العربية أن الخسائر التي تتكبدها الدول العربية سنوياً لا تقل عن 200 مليار دولار بسبب هجرة العقول إلى الخارج، وتقترن هذه الأرقام بخسائر كبيرة نجمت عن تأهيل هذه العقول ودفع كلفة تعليمها داخل أوطانها، مما يؤكد أن الدول العربية، ومعها سائر الدول النامية تقدم مساعدات إلى البلدان المتقدمة عبر تأهيلها لهذه الكفاءات ثم تصديرها إلى هذه البلدان المتقدمة لتفيد من خبراتها العلمية[54].

ثانيا: العوائد الفردية والمجتمعية لهجرة العقول العربية: رغم كل المساوئ المعروفة عن هجرة العقول والكفاءات بالنسبة لأوطانها الاصلية ومنافعها على الدول المستضيفة فإنها لا تخلو من الإيجابيات على الأفراد والمجتمع وحتى الدول، فمن الايجابيات التي يحققها الافراد المهاجرين لذاتهم يمكن إيجازها في بعض النقاط منها :

1-العوائد الفردية أو الخاصة لهجرة العقول: تكمن العوائد الفردية أو الخاصة التي يحققها المهاجر لذاته في جملة الامتيازات المادية والمعنوية أو النجاحات الخاصة لنفسه وأسرته والتي نذكر منها:

- ✓ تمكين الذات لذوات القدرات والمؤهلات والتي قد يفتقدها في وطنه الأصلي لطبيعة الظروف الاجتماعية والسياسة.
- ✓ اكتساب الخبرة والمهارة المهنية والفنية والأكاديمية والعلمية للمهاجر.[55]
- ✓ صقل المواهب وتحفيز الابتكار والاختراع وبناء الشخصية.[56]
- ✓ تحسين الأوضاع المعيشية والبحثية والمهنية والتشغيلية للمهاجر.
- ✓ التنسيق والتعاون والانصهار في المجتمعات الأخرى مما يقلل من العنصرية والجهوية والفوارق الثقافية.[57]
- ✓ اكتساب تفافيه دولية من خلال الاحتكاك والتعايش مع اعراق وديانات مختلفة.

---

[54]-اسعد عزيزي - 200 مليار خسائر من نوع آخر، موقع arabian business ، تاريخ 16 سبتمبر 2007 ..الموقع : /ttp://arabic.arabianbusiness.com/society/politics-economics/2007/sep/16/335

[55] -Isam Mohammed Abdel-Magid Imam Abdulrahman Bin Faisal University Conference Paper · January 2004.P :03..site ; https://www.researchgate.net/publication/272158679_The_brain_drain_Arabic

[56] -Isam Mohammed Abdel-Magid.op.cite même page

[57] ibid. P.03

- ✓ تحسين اللسانيات في دول المهجر والتمكين من التحكم في اللغات الأجنبية العلمية منها.
- ✓ نشر القيم الإيجابية للمجتمعات الاصلية في البلدان المستضيفة إذا كان المهاجر يتميز بها وحريص عليها.

2-العوائد المجتمعية لهجرة العقول: عندما تعجز الدول على توفير فرص الشغل لمواطنيها خصوصا ذو العقول وخريجي التعليم العالي تكون أحد الحلول وليس أولها هجرة هذه العقول لما في الهجرة من فرص تنعدم بالبلدان الاصلية وتعود بإجا بياتها على الافراد والكفاءات والدولة من حيث تقلل من نسب البطالة وتحجم من اخطارها وشرورها لأنها بالنهاية قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي وقت كان، وما كان الربيع العربي إلا أحد أسبابها مع اليقين ان هناك أسباب اخري أكثر أهمية وموضوعية " من الواضح أن هجرة الفئات من السكان الأكثر كفاءة وتأهيلاً وخبرة تضر بجهود التنمية، وهذا بدوره يؤدي إلى تفاقم البطالة، ومع ذلك، يمكن القول أن هجرة الكفاءات في ظل الظروف الاقتصادية القائمة تخفض البطالة، ولذا قد تكون أخف الضررين.58

3-عوائد هجرة العقول على الاقتصاد الكلي : تستفيد الدول المصدرة للعمالة من التحويلات المالية للمهاجرين وتعتمد الكثير من دول أسيا الفقيرة " الفلبين –إندونيسيا الهند –النيبال –سريلانكا –بنغلاديش –باكستان ...الخ- على عوائد العمالة المهاجرة حيث تشكل التحويلات المالية لهذه العمالة المهاجرة مصدر رئيس للدخل القومي ، ولذك وضعت وكالات تشرف على العملية برمتها وتعمل على تسويق هذه العمالة الى بلدان الخليج العربي وبعض البلدان العربية الأخرى ،منها على سبيل المثال « الإدارة الفلبينية للتوظيف فيما وراء البحار .» وقد حاولت إندونيسيا أن تحذوا حذوها، ففي عام 2006 ، أسست الوكالة الوطنية لتوظيف العمال المهاجرين الإندونيسيين وحمايتهم وحاولت دولا أخرى خفض مستوى القدرة البيروقراطية وضعف التنسيق بين الحكومات .وحاولت بعض البلدان معالجة قضايا متعلقة بفترات الانتظار والتكاليف، غير أن القليل منها أصابه التوفيق .ففي الغابون مثلا وضعت الحكومة حدًا لفترة الانتظار لاستخراج وثائق السفر أقصاه ثلاثة أيام، إلا أنها ظلت عملية طويلة وشاقة .وبالمثل وضعت حكومة ميانمار، في الآونة الأخيرة، سياسة لاستخراج وثائق السفر خلال أسبوع واحد. [59]

"ومع أن هجرة الفئات من السكان الأكثر كفاءة وتأهيلاً وخبرة تضر بجهود التنمية، وهذا بدوره يؤدي إلى تفاقم البطالة، وتشير تقارير منظمة العمل الدولية أن حجم تحويلات المهاجرين مستمر في التصاعد، فخلال عقد واحد فقط 1995 (-- 2005)زادت تحويلات المهاجرين على المستوى العالمي من حوالي 102 مليار دولار إلى 232 مليار دولار، وتوجه 72 %من هذه التحويلات إلى البلدان النامية.[60]

ومع كل هذه الجهود تبقى التحويلات المالية تستحوذ عليها الدول المتقدمة ولا تنال الدول النامية الا الفتات منها فبمراجعة الجدول المرفق نلحظ أن نصيب الصين وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة يمثل في الغالب حصة الأسد فيها، وعموماً فالتحويلات المادية والعينية مصدر رئيسي للحصول على العملات الصعبة، وتحسين إطار الاقتصاد الكلي(الماكرو)وميزان المدفوعات، وخفض معدلات الفقر، والمساعدة على تمويل التنمية للدول النامية والعربية على السواء. ويذهب البعض إلى أن التحويلات تحد من التفاوتات الناجمة عن العولمة، ويمكن أن تلعب التحويلات دوراً في زيادة ا لا

---

58 التحديات والفرص. :الإسكوا بلدان في والتنمية الدولية الإسكوا -2011، الأمم المتحدة –اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا الهجرة نيويورك، ص74

59 العربية. مصر جمهورية القاهرة، والتنمية، الزمالك، البشري التنقل قابلية :الحواجز على التغلب2009 للعالم، البشرية التنمية تقرير ص103

60 - الإسكوا – مرجع سابق، ص74

نتاج وتوفير الوظائف، إذا ما أحسن استثمارها إنتاجياً، في مناخ اقتصادي جاذب للاستثمار، بدلاً من أن تنفق على الاستهلاك .[61]

الجدول-رقم03-البلدان ا لأولى المتلقية/المر سلة للتحويلات (2015 - 2000) بمليارات دولارات الامريكية.

البلدان الرئيسية المتلقية للتحويلات							
2000		2005		2010		2015	
الهند	12.84	الصين	23.63	الهند	35.48	الهند	68.91
فرنسا	8.61	المكسيك	22.74	الصين	25.46	الصين	63.94
المكسيك	7.52	الهند	22.13	المكسيك	22.08	الفلبين	28.48
الفلبين	6.96	نيجيريا	14.64	الفلبين	20.56	المكسيك	26.23
جمهورية كوريا	4.86	فرنسا	14.21	فرنسا	19.90	فرنسا	23.35
إسبانيا	4.86	الفلبين	13.73	نيجيريا	19.75	باكستان	19.85
تركيا	4.56	بلجيكا	6.89	المانيا	12.79	نيجيريا	18.96
الولايات المتحدة	4.40	المانيا	6.87	مصر	12.45	مصر	16.58
المانيا	3.64	إسبانيا	6.66	بنغلاديش	10.85	بنغلاديش	15.38
بريطانيا	3.61	بولندا	6.47	بلجيكا	10.35	المانيا	15.36

المصدر: ... المنظمة الدولية للهجرة. تقرير الهجرة في العالم لعام2018 . جنيف سويسرا. ص:31

المحور3 : طرق الاستفادة من العقول المهاجرة بحث في التجارب و انتقاء الأفضل : رغم أن هجرة العقول المهاجرة والكفاءات تلحق الكثير من الاضرار بالدول العربية على وجه الخصوص الا إنها تحقق بعض الفوائد، إما على المستوى الفردي، أو على مستوى الدول التي تصدر مثل الكفاءات ،حيث أنها تفتح الأبواب لخبرات جديدة أمام الشباب ،وتساعد على تكوين رؤوس أموال معرفية واجتماعية ،وتحقق عوائد مالية كانت تشكل ما بين(5 %) و(20 %) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان المصدرة للعمالة، وقد ساعدت العوائد المالية إلى البلاد الام على توفير فرص التشغيل الذاتي في مجالات لا تحتاج الى مهارات عالية، بمعنى أن

العوائد شكلت رؤوس أموال تستغل في تحقيق أنشطة اقتصادية رسمية توفر شغل مرن " حالة مصر والمغرب.[62]

أما فيما يتعلق بإعادة المهاجرين من المفكرين والعلماء والباحثين والمبدعين للعودة الى توطين بما لديهم من رأس

مال معرفي والمساهمة في النهوض ببلدانهم ورفع مستويات التنمية فيها يمكن في هذا المجال الاستنارة بتجارب بعض البلدان، وبخاصة تلك التي تطلعت إلى بناء التقدم على أساس المعرفة والاهتمام بالبحث العلمي منها " دول شرق أسيا" التي نجحت في الاستفادة من هجرة أبنائها العلماء والباحثين وذوي المهارات العالية محولة الخسارة إلى مكسب، فقد قامت هذه الدول بتجميع المهارات العلمية المهاجرة في شبكات عمل مؤسسية تيسر توزيع الكوادر والمعلومات وتبادر بأبحاث وبرامج علمية مشتركة بين التجمعات والمؤسسات البحثية في الداخل والخارج.،[63]

---

61 - الإسكوا – مرجع سابق، نفس الصفحة.

62 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2014 الشباب وتوطين المعرفة، شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي الامارات العربية المتحدة، 2014.، ص:106

63 -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2014 نمرجع لسابق -ص:107

وهناك العديد من التجارب الدولية أو النماذج والتي يمكن الاسترشاد بها ومن المحتمل الاستفادة منها نذكر من بينها ما يلي .[64]

أولا: النموذج الأول- التجربة الصينية: تُعد الصين مثالا ساطعا لسياسات جذب كفاءاتها في الخارج في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي السريع، وتشمل هذه التدابير :[65].

- ✓ إنشاء مناطق اقتصادية خاصة بالعائدين،
- ✓ تمرير قوانين تفضيلية للكفاءات المغتربة والنداءات الوطنية لهم للإسهام في بناء الصين،

خلال العقدين الماضيين أصبحت الحكومة الصينية من أكثر التجارب في ميدان جذب الكفاءات من أبنائها بالخارج والاستفادة من خبراتهم .ومع إدراكها لأهمية هذه الكفاءات تغيرت كل المواقف الرسمية والمجتمعية تجاه الصينيين المغتربين، وصار ينظر إلى الصينيين في الخارج بإعجاب وبحماس من جانب الحكومة الصينية على جميع مستوياتها.

تعتبر التجربة الصينية أن الاستثمار في التعليم العالي، والاستقرار السياسي والاقتصادي عنصران رئيسان في جذب الكفاءات المهاجرة والاستفادة من خبراتهم، فقد نجحت الصين في توفير بيئة اقتصادية تجذب طلاب التعليم العالي والباحثين مرة أخرى، ويظهر ذلك جليا في الدور الذي يؤديه الباحثون الصينيون الذين تلقوا تعليمهم في الخارج في المشاريع العلمية الصينية المرموقة .إن السياسات والبرامج الناجحة التي تتبعها الصين لاستثمار كفاءاتها بالخارج لم تقتصر على الاستفادة من كفاءتها بالخارج- وإنما- أيضا- إلى الاحتفاظ بالكفاءات الشابة في أرض الوطن، حيث تقدم الصين حزمة متكاملة من السياسات لجذب الصينيين المهرة، مدعومة من

الحكومة المركزية والحكومات المحلية والمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الإدارية .وقد اتخذت الحكومة الصينية نوعين رئيسين من السياسات لتحقيق الاستفادة من كفاءاتها في الخارج: [66].

- ✓ السياسة الأولى هي تحديث الصين من خلال العلم والتعليم.
- ✓ السياسة الثانية هي التدابير التي اتخذتها الحكومة الصينية الرامية إلى ضمان تنفيذ السياسات الاستراتيجية لجذب الباحثين والعلماء الصينيين المغتربين وعودتهم مرة أخرى إلى الصين أو الاستفادة منهم أثناء تواجدهم في دول المهجر.

وكان من نتائج هذه التجربة جملة النجاحات نلقى الضوء على البعض منها : .[67]..

1. تغير أسلوب الحكومة الصينية مع بداية التسعينيات القرن الماضي في التعامل مع مسببات هجرة العقول، حيث وضعت الحكومة الصينية خططا على جميع المستويات الحكومية والمحلية للاستفادة من عقولها المهاجرة، سواء من خلال توفير البيئة المناسبة لعودة هذه الكفاءات للوطن أو من خلال حث هذه الكفاءات على الإسهام في تنمية وطنهم في أثناء تواجدهم في الخارج.
2. تقوم بتقديم الدعم المالي لأبحاثهم، وإنشاء عدد كبير من المشاريع لدعم البحوث ذات التقنية العالية.
3. أنشأت الحكومة الصينية قاعدة بيانات لكفاءاتها في البلدان المتقدمة لحصر الخبراء الذين يمكن أن يساعدوا في حل مشكلات الصين وإقامة المشاريع الكبرى عند الحاجة.

---

[64] القاهرة ،- العامة الأمانة ،» جامعة الدول العربية. التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية والتنمية 2014 ،متاح على النت ،https://www.zohry.com/pubs/LAS-Migration-2014.pdfص:61ن الموقع :

[65] ا :والتوزيع. المنصورة للنشر العصرية إبراهيم مراد-هجرة العقول بين الاستنزاف والكسب 2017. المكتبة حسام .د جوهر صالح - علي المعمورة.، مصر، ص:170-171 برج – السفلية المشاية

[66] - نفس المرجع السابق. ص:171

[67] - نفس المرجع السابق. ص:173-174

4. اتبعت الحكومة الصينية عديداً من السياسات التفضيلية لدعم الكفاءات في الخارج التي تريد الاستثمار في الوطن.
5. أنشأت الحكومة الصينية مراكز خدمة للكفاءات في الخارج، والتي قدمت خدمات متنوعة لهم.

ثانيا: النموذج الثاني: دول جنوب شرق آسيا هذا النهج مكلف، يتطلب جهداً مالياً كبيراً لأنه يفترض إعادة إنتاج نفس ظروف العمل في البلد الأصل .وهو يتمثل في تنظيم عودة حاملي الشهادات، وهو النموذج الذي اختارته دول جنوب شرق آسيا .فسياسات كوريا الجنوبية وتايوان مليئة بالدروس في هذا الشأن .الهدف هنا هو استعادة الاستثمار الذي بذل لإعداد هذه الكفاءات، بالإضافة إلى فائض القيمة الناتج عن الخبرة المكتسبة في بلاد الاستقبال .ولكن كي ينجح هذا النموذج ينبغي أن تجتمع عدة شروط:

هذان البلدان شهدا أثناء عدة عقود نمواً مستمراً سمح لهما بالوصول إلى مستوى متميز من التنمية الاقتصادية، وقد دعم ذلك سياسة إرادية في مجال البحث والتنمية، خلقت ظروفاً ملائمة. لعودة النخب العلمية المغتربة وجدير بالذكر أنه في كوريا الجنوبية وحتى بداية سنوات الثمانينيات، (10 %) فقط من الطلاب كانوا يعودون إلى بلدهم بعد نهاية دراستهم العليا .لكن هذه السياسة الإرادية سمحت بقلب هذا الاتجاه بحيث أصبح ما يقرب من (70 %) من هؤلاء الخريجين يعودون إلى بلادهم في غضون ثلاث سنوات التي تعقب حصولهم على الدكتوراه، وحوالي (40 %) يعودون مباشرة بعد حصولهم على الشهادة الجامعية .أما في تايوان فقد بدأت عودة ذوي الشهادات العليا من الولايات المتحدة الأمريكية إلى وطنهم ابتداء من التسعينات، وأن مجموعة العائدين هذه أنشأت ثلاثة آلاف مشروع اقتصادي . مكنت هذه الشبكات من إنشاء فروع للشركات الأمريكية المتواجدة في كل من السيلكون فالي (Valley Silicon) في كل من تايوان وبكين وشانغهاي. هذا النموذج يصعب تطبيقه في أغلب البلدان العربية لأن الشروط التي يتطلبها يصعب توفرها في هذه البلدان، اضافة إلى استمرارية عوامل الدفع التي كانت وراء هجرة هذه النخب.[68]

ثالثا: النموذج الثالث: نموذج دول " كولومبيا-جنوب افريقيا –الهند " يعد هذا النموذج أكثر براغماتية، حيث يهدف إلى جعل ذوي الكفاءات المغتربين نافعين لبلدهم الأصلي حيثما يوجدون .هذه التجربة خاضتها بعض البلاد، من بينها كولومبيا (شبكة كالداس) وجنوب أفريقيا (شبكة جنوب افريقيا للكفاءات المهاجرة في الخارج)وكذا الهند من خلال العلماء ورجال الأعمال الهنود العاملون في السيليكون فالي بالولايات المتحدة الأمريكية والذين أسسوا رابطتين من أشهر روابط العلماء في السيليكون فالي (Valley Silicon): رابطة العلماء الهنود العاملين في السيليكون فالي، ومنظمة رجال الأعمال الهنود العاملين في السيليكون فالي .هذا النموذج لا يفترض العودة» البدنية »ويقتضي الأمر تطوير البلد لشبكة من الباحثين المغتربين هدفها من جهة تواصل الكفاءات فيما بينهم ومن جهة أخرى توطيد العلاقات مع بلدهم حتى يستطيعوا الإسهام» حيثما يوجدون» في التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية لبلدهم الأصل .هذه النخبة المغتربة التي سوف تكون في المواقع الأولى للصحوة التكنولوجية، وسوف تمكن الطاقات العلمية في البلد الأصلي أن تبقى على معرفة بتطور العلوم والتقنيات في البلاد المتقدمة .والذي يمكن أن يساعد على نجاح هذا النموذج هو التطورات الهائلة التي عرفها الاقتصاد والتكنولوجيا الرقمية وأساليب الاتصال .هذا النموذج يعترف ضمنياً بشرعية الحق في النجاح الفردي. وفى هذا الإطار، تندرج بعض المبادرات التي تمت في بعض البلاد العربية سواء بواسطة السلطات العمومية أو المنظمات الدولية أو بعض المبادرات التي أطلقها المجتمع المدني.[69]

---

[68] جامعة الدول العربية. التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، مرجع سابق-ص:51،

[69] - جامعة الدول العربية. التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية والتنمية مرجع سابق، ص:61،

رابعا: نحو صياغة نموذج عربي للاستفادة من العقول العربية المهاجرة: : في خضم هذا النقاش وأمام هذا الوضع، ما هي السياسات التي تتبناها الدول العربية؟ بداية، لابد من الاشارة إلى أن غالبية الدول العربية تفتقر إلى قاعدة للمعلومات على المستوى الكمي والكيفي وهو معطى أساسي في أفق بلورة سياسة فاعلة في هذا المجال .وإجمالاً , فإن أغلب الدول تفتقر إلى سياسة ممنهجة في الموضوع خلافاً لما نجده في الكثير من دول الاستقبال لاستقطاب هذه العقول. وتجدر الاشارة هنا إلى بداية بروز وعي في الدول العربية بأهمية موضوع الهجرة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وخاصة هجرة العقول، ومؤشر ذلك إنشاء مؤسسات لإدارة هذا الملف، يقوم هذا النموذج على مجموعة السياقات تتم بالتوازي مع بعضها البعض، ويجب أن توفرها الدول العربية من أجل الاستفادة من العقول والكفاءات المهاجرة، وتقليل هجرة العقول، إذا كان يتعذر الحد منها، أي التسليم بهجرة العقول مع السعي للحصول على بعض المكاسب، أو بعبارة أدق تقليل الخسائر الناجمة عنها لبلدان الأصل.[70] هي على النسق التالي:

السياق الأول :التواصل مع الكفاءات المهاجرة: لعل من أهم مراحل الاستفادة من الكفاءات المهاجرة إيجاد الحكومات العربية طرقاً وأساليباً للتواصل مع الكفاءات المهاجرة وذلك لحثهم على الإسهام بدور كبير في تطوير و تنمية وطنهم و ذلك من خلال[71]:

- في المقام الأول إجراء مسح شامل للكفاءات المهاجرة بهدف التعرف إلى حجمها ومواقعها وميادين اختصاصاتها وارتباطاتها وظروف عملها وتحديد الاختصاصات التي تحتاجها وطنهم من قبل لجان متخصصة، وتصنيفها حسب الخصائص الديموغرافية وحسب التخصص والدرجة العلمية، ومجال العمل، وعنوان الإقامة ،والعمل موزعين حسب دول المهجر، ويمكن إضافة بعض البيانات الاختيارية للكفاءات المهاجرة مثل مدة الإقامة في دول المهجر، الحالة الاجتماعية، مجالات الاهتمام، نوعية الإسهامات التي يمكن أن يقدمها لوطنه، المدة المتاحة وتوقيتها، ويمكن تغذية و تحديث هذه القاعدة بكل السبل المتاحة ، ومن ثم اختيار الكفاءات المهاجرة ممن لديهم الاستعداد للتعامل مع هذه المشاريع القومية بعد إرسال استمارات خاصة إليهم ورسالة مرفقة مشروح فيها الأهداف، و ماذا يمكن أن يقدمه لوطنه. ؟

السياق الثاني :النداءات الوطنية للكفاءات المهاجرة: ينبغي على أصحاب القرار بالدول العربية تبني خطاباً سياسياً جديداً يوجه إلى العقول المهاجرة معترفاً فيه بأهمية هذه العقول والكفاءات ودورهم في تنمية وطنهم ومطالباً إياهم بالإسهام في نقل الخبرات والمعارف والتكنولوجيا إلى وطنهم الأم حتى ولو لم يفكر بالعودة ن خلال: [72]

1-قيام المؤسسات الأكاديمية بعدد من الفعاليات والندوات والمؤتمرات في دول المهجر تدعوا إليها الأكاديميين المغتربين وتحثهم على خدمة الوطن حتى ولو لم تعد إلى أرض الوطن.

2--إصدار الهيئات الحكومة المكلفة بالجاليات بالخارج لنشرات ومطويات إلكترونية تشتمل على المعلومات السياسية والاقتصادية ذات الصلة بوطنهم، ودور الكفاءات المهاجرة في الإسهام في تنمية وطنهم، مما يضمن إمكانية حصول نسبة كبيرة من الكفاءات المغتربة على معلومات عن وطنهم من السلطات الحكومية نفسها مما سيكون له من الأثر الإيجابي.

3-تعميق مفاهيم الوعي وإثارة الحافز لدى الكفاءات المهاجرة وذلك بترسيخ الشعور بالمواطنة الحقيقية وشرف الانتماء والولاء للوطن، من خلال جهد إعلامي موضوعي يقدم للكفاءات المهاجرة في بلدان المهجر يشعرهم بالمشكلات التي تمر بها وطنهم والدور المنتظر منهم في علاجها.

---

70 -د. نادر فرجاني-مرجع سابق

71 - علي صالح جوهر، حسام 'إبراهيم مراد، مرجع سابق. - ص:220 -221

72 - نفس المرجع السابق، ص:225-226

4-استحداث الحكومة برنامج لتمويل رحلات قصيرة للوطن تقوم بها العقول المغتربة بهدف تعزيز الروابط بين المهاجرين ذوي المهارات العالية ووطنهم.

السياق الثالث :الدعم الإداري للكفاءات المهاجرة: يتم عن طريق الخطوات التالية: [73]

1-دعم التعاون مع منظمة اليونسكو والمنظمات الدولية المعنية بشؤون المهاجرين لإقامة مشروعات ومراكز علمية في البلدان العربية، وحث العقول المهاجرة للإشراف على هذه المراكز والإسهام المباشر في أنشطتها.

2-تحفيز مخابر البحوث بالجامعات لإشراك الكفاءات المهاجرة بالعمل المؤقت أو الدائم في المشاريع البحثية الممولة من الحكومة، مما يسهم في رفع مستوى الكوادر البشرية بالمؤسسات الجامعية ومعاهد البحوث العربية.

3-توثيق تبادل الأبحاث في كل المراكز البحثية على المستوي الوطني والمحلي إن وجدت للاستفادة مما توصلت إليه الكفاءات المهاجرة، تقوم هذه المراكز بتشجيع الباحثين في الخارج لتقديم تقارير عن أبحاثهم ومشاريعهم الحالية والتي يتم تقييمها من قبل لجنة من الخبراء والمسؤولين، ثم يتم عرض أفضل المشاريع وأنسبها على الشركات والمؤسسات المحلية ورجال الأعمال لتنفيذ هذه الأبحاث والمشاريع في وطنهم، كما تعمل هذه المراكز على تقديم الخدمات والمساعدات للكفاءات في الخارج، وتساعد في حل مشاكل الباحثين في الخارج.

4-إبرام عقود مع العقول والكفاءات المهاجرة الراغبة في تنفيذ مشاريع بحثية على أرض الوطن مع تسهيل جميع الإجراءات اللازمة لذلك.

5-إنشاء علاقات عمل بين جهات الاستفادة المحلية والعالِم المغترب ممثلاً لجهته التي يعمل بها في بلاد المهجر، الأمر الذي قد يترتب عليه الآتي:

- ✓ إتاحة الفرص لتدريب الباحثين المحليين في الخارج أو الحصول على منح دراسية أو درجات علمية .
- ✓ تواصل تقديم المشورة والعون العلمي والفني لجهة الاستفادة المحلية بعد انتهاء المهمة العلمية في الوطن.
- ✓ تعيين الخبراء المغتربين في جهات الاستفادة كمستشارين علميين في الشركات والمؤسسات الاقتصادية.

6--إنشاء الدولة مناطق لإنتاج التكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسمى" مناطق مشاريع الباحثين "مما يمثل حافزاً لمشاركة الكفاءات المهاجرة، تقع هذه المناطق بالقرب من الجامعات المرموقة– وبالتالي تُسهيل نقل المعارف الجديدة والتكنولوجيا ونتائج البحوث من خلال جذب رأس المال البشري المدرب في الخارج.

7-دعوة العلماء والتكنولوجيين المهاجرين للإسهام في تنمية وطنهم عبر برامج المساعدة الفنية مثل برنامج" توكتن - TokTen -والذي يهتم بنقل المعرفة بواسطة "UNDP" البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الكفاءات المهاجرة.

السياق الرابع: الجهود الجامعية للاستفادة من الكفاءات المهاجرة: و تتمثل تلك الجهود في[74]:

1-تبني الجامعات تدابير رئيسة لحث الكفاءات الأكاديمية المهاجرة على المشاركة الأكاديمية في الوطن، وذلك من خلال تنظيم الجامعات برنامج" الأستاذ الزائر "للاستفادة من الأكاديميين المهاجرين، حيث يلقي خلالها محاضرات ويشارك في ورش العمل بالجامعات ويشرف على الأبحاث العلمية لطلبة الدراسات العليا.

2-وضع قوانين ولوائح جديدة تسمح للجامعات بفتح الإشراف المشترك على تأطير ما بعد التدرج، على أن يكون من ضمن هيئة الإشراف أستاذ من العلماء المهاجرين بما يحقق أقصى استفادة من الخبرات والإمكانيات والتعرف على أحدث ما وصل إليه العلم في الخارج.

---

[73] إبراهيم مراد-نفس المرجع السابق -ص:226-228 حسام .د جوهر صالح - علي

[74] - نفس المرجع السابق، ص :229-230

3- حث أساتذة الجامعات والمعاهد البحثية من المهاجرين على توفير عدد من المنح الدراسية في جامعاتهم ومعاهدهم لطلاب دراسات ما بعد التدرج على أن يشرف هؤلاء الأساتذة على هذه الأبحاث.

4- تأسيس وتطوير مراكز بحثية في رحاب الجامعات والتعامل مع هذه المراكز بالاهتمام الكافي وتأمين كل مستلزمات عملها، مع التجهيز المتميز لهذه المراكز بما يضاهي المستوى العالمي للجامعات والمراكز البحثية في الدول المتقدمة.

السياق الخامس :الدعم المالي للكفاءات المهاجرة: يقدم الدعم على مجموعة من الامتيازات والمساعدات المادية وحتى المعنوية للعقول المهاجرة منها على وجه الخصوص: [75]

1- دعم الحكومات لمن يريد القيام بمشاريع جديدة من الكفاءات المهاجرة بمنح مادية وتسهيلات مصرفية وقروض يمكن تسديدها على المدى البعيد وبدون فوائد.

2- إنشاء برنامج يهدف إلى الدعم المالي لأفضل الأساتذة الجامعيين المهاجرين، يهدف هذا البرنامج إلى حثهم على استثمار مشروعاتهم وإجراء أبحاثهم في الوطن.

3- تأسيس صندوق للدعم المالي لشباب الباحثين المتميزين في البلدان العربية، هذا الصندوق يهدف إلى تدريب الشباب الباحثين ذوي المستوى المتميز من أجل زيادة قدرتهم على الابتكار والقدرة على مواجهة تحديات العصر، وحث العلماء المهاجرين في المشاركة ولو عن بعد في الإشراف على هؤلاء الشباب.

4- دعوة مؤسسات التمويل وصناديق الاستثمار ورجال الأعمال وهيئات المجتمع المدني في العالم العربي إلى إنشاء صندوق – على أساس طوعي –لتمويل ودعم المؤسسات التي تعني بالكفاءات العربية المهاجرة والمشاريع البحثية القومية والتي تعمل عليها الكفاءات المهاجرة.

5-تطبيق الحكومة إعفاءات ضريبية للشركات التجارية والأعمال الاستثمارية التي تخص الكفاءات المهاجرة على أرض الوطن .

السياق السادس: طرق واساليب أخرى لتعظيم الاستفادة من الكفاءات المهاجرة: تجدر الإشارة إلى أن هناك عديداً من الطرق والأساليب التي تسهم في تعظيم الاستفادة من الكفاءات المهاجرة وتتكامل مع ما سبق ذكره بالمحاور الخمسة الأولى وتتمثل فيما يلي[76]:

1- زيادة ميزانية البحث العلمي حتى تصل إلى المعدلات العالمية مما يشجع الكفاءات المهاجرة على تنفيذ أبحاثهم في وطنهم.

2- توفير الدعم المالي والفني للمؤسسات الحكومية المعنية بصياغة السياسات الوطنية الخاصة بالاستفادة من الكفاءات المهاجرة وتنسيق التخطيط والتنفيذ والمتابعة معها.

3- تقديم الحكومات جميع التسهيلات الإدارية والمادية لإنشاء الجامعات الخاصة القائمة على البحث العلمي وغير الهادفة للربح والتي من شأنها استقطاب كبار العلماء بالخارج للاستفادة من خبراتهم.

4- إنشاء بنك للأبحاث تُودع به أبحاث العلماء بالخارج والتي يمكن الاستفادة منها.

النتائج والتوصيات : تظهر نتائج الكثير من الدراسات والبحوث بما فيه الشواهد في الواقع حجم الخسائر التي تلحق بالدول العربية من جراء وتيرة تسارع هجرة العقول العربية الى الدول المتقدمة، والتي تتلقف هذه الكفاءات والعقول المفكرة بمزيد من الاغراءات والحوافز، لتسهم بمقدراتها ومعارفها في نهضة الغرب وديمومته، وفي ذات الوقت

---

[75] إبراهيم مراد، نفس المرجع السابق، ص: 232-233 حسام .د جوهر صالح - علي

[76] - نفس المرجع السابق، ص133-134

تقتل لديهم رغبة التفكير في العودة الى بلد الاصل الذي يمثل عندهم جملة من العوائق والصعوبات والعراقيل، وعندئذ تكون خسارة الدول العربية مزدوجة من كلفة التكوين، وخسارة العائد المتوقع بعد التكوين، وبالنهاية مزيد من التأخر وعد عدم جسر الهوة بالحضارة الإنسانية في وقت هي أمس الحاجة إلى مضاعفة الجهود والاعمال لتكوين رأس المال البشري بها لتحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي. والنتائج التي يمكن ان نلخصها هنا:

النتائج

- ✓ أن البيئة العربية طاردة لهذه العقول بما تضعه من عوائق أمام تحقيق هذه الفئة لأهدافها العلمية والبحثة.
- ✓ يلعب التهميش التلقائي أو المقصود من قبل الذين يتحكمون بالقرار بهذه الدول في طرد العقول بحكم أن النظم السياسية هناك تقوم عل اقصاء الخصوم وخصوصا الكفاءات والعقول.
- ✓ تفتقر منظومة الحكم بالدول العربية الى الحكم الراشد ولم تحقق أي دول عربية انتخابات حرة ونزيهة والتزمت بها.
- ✓ تغيب بالدول العربية المساءلة والتداول على السلطة ويطغى الحكم الفردي وعبادة الشخصانية.
- ✓ كل المبادرات وحوافز المقدمة لعودة هذه العقول مجرد اجراءات ضرفيه تنتهي بمجرد انتهاء فعالياتها.

التوصيات: بعد هذا العرض الموجز والمختصر الذي حاول الإحاطة بجوانب مشكلة البحث وتشعباته، ماهي التوصيات التي يمكن تقدم في هذا الميدان حتى نستطيع تفعيل دور العقول المهاجرة بشتى الطرق بالمجهود التنموي ببلدانها هي موجزة مختصر في العناصر التالية:

- ✓ عملية حصر كل العقول القطرية العربية بالخارج كميا ونوعيا.
- ✓ إقامة شبكة من العلاقات الرسمية بين الجامعات القطرية العربية ومراكز البحث بها مع هذه العقول المهاجرة
- ✓ عقد ملتقيات وندوات وطنية وإقليمه لمثل هذ العقول والكفاءات واقتراح كل الصيغ الممكنة للتعاون.
- ✓ حث العقول المهاجرة على العودة الى بلدانهم الاصلية وإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الناجحة.
- ✓ توفير الشروط المادية والمعنوية الضرورية لاستقرار مثل هذه الكفاءات والعقول بأوطانها الام.
- ✓ الاستفادة من التجارب الدولية المطبقة في الكثير من البلدان والتي عرضت البعض منها.
- ✓ إعطاء الأولوية في المشاريع التنموية الوطنية وفي إطار التعاون الدولي للعقول الوطنية المهاجرة.
- ✓ التحفيز على نقل الخبرات والتكنولوجيا التي اكتسبوها في بلاد المهجر.
- ✓ وضع استراتيجية عربية مشتركة للاستفادة العامة والشاملة من هذه العقول والخبرات كما مبين بالبحث.
- ✓ وضع قواعد صارمة على البعثات العلمية بالخارج ولو على الأقل التقيد بالعمل في الوطن لمدة معينة كمقابل على المنح التي استفادوا منها.

مراجع باللغة العربية

1. اسعد عزيزي تاريخ 16 سبتمبر (2007)- 200 مليار خسائر من نوع آخر، موقع Arabian business ، ..الموقع : https://arabic.arabianbusiness.com/politics-economics/2007/sep/16/335
2. الاسكوا (2011)، الأمم المتحدة –اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا الهجرة الدولية والتنمية في بلدان الإسكوا: التحديات والفرص. نيويورك
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي (2003)، تقرير التنمية الإنسانية العربية نحو إقامة مجتمع المعرفة، المطبعة الوطنية المملكة الأردنية، عمان
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014)، تقرير المعرفة العربي، الشباب وتوطين المعرفة، طبع في شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي الامارات العربية المتحدة -.

5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009)، -تقرير التنمية البشرية للعالم، التغلب على الحواجز :قابلية التنقل البشري والتنمية، الزمالك، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
6. برنامج الأمم الإنمائي (2013)، تقرير التنمية البشرية للعالم، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع، طبع في كندا في مجموعة -Lowe-Martin
7. تامر على أحمد واحمد عاطف حسين طه (2012)، هجرة العقول البشرية العربية إلى الغرب. واقع مخيف وآمال ممكنة"، ورقة بحثية للمشاركة في ندوة "الشباب والهجرة " -تونس، دارة السياسات السكانية والهجرة – جامعة الدول العربية.
8. جامعة الدول العربية (2014) الهجرة الدولية والتنمية، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، قطاع الشؤون الاجتماعية، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة» ، الأمانة العامة- ، القاهرة.
https://www.zohry.com/pubs/LAS-Migration-2014.pdf
9. جامعة الدول العربية (2014) التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية والتنمية، ميدان التحرير القاهرة ،متاح على النت ، https://www.zohry.com/pubs/LAS-Migration-2014.pdf
10. نادر فرجاني (2000) ،هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي- مركز المشكاة للبحث ، القاهرة ، الموقع : http://www.mafhoum.com/press2/79S24.htm
11. علي صالح جوهر د .حسام إبراهيم مراد (2017)، هجرة العقول بين الاستنزاف والكسب. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع. المنصورة :ا المشاية السفلية – برج المعمورة. مصر.
12. علي عثمان (2003) هجرة الأدمغة العربية نزيف مستمر ..فإلى متى؟ مجلة العالم الإسلامي، العدد 1785.
13. موضي عبد العزيز الحمود (2014) اصلاح المنظومة التعليمية من أجل تحسين آفاق التشغيل في الدول العربية" مدير الجامعة العربية المفتوحة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - الكويت
14. المنظمة الدولية للهجرة. (2018)، تقرير الهجرة في العالم. جنيف سويسرا.

مرجع باللغة الأجنبية

1. Isam Mohammed Abdel-Magid . Imam Abdul Rahman Bin Faisal University January 2004 .Conférence Paper.

..site ; https://www.researchgate.net/publication/272158679_The_brain_drain_Arabic

أثر هجرة العقول والكفاءات على الاقتصاد السوداني

محمد عثمان علي عمر

السودان ـ جامعة كسلا ـ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ـ قسم الاقتصاد

البريد الالكتروني

Omeraby1977321@gmail.com

&

سمية عبد المنعم عبد الرحمن محمد

السودان ـ جامعة كسلا ـ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ـ قسم الاقتصاد

البريد الالكتروني

sumiauofk@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الورقة إلى معرفة أثر هجرة الكفاءات في الاقتصاد السوداني، وتحليل هذا الأثر في تطوير التنمية في السودان، ومن ثم تقدير حجم الهدر المادي للإنفاق الاقتصادي للهجرة، والموازنة بين الآثار الإيجابية والسلبية للهجرة، ومن ثم وضع رؤى مستقبلية لتنظيم ظاهرة الهجرة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليل لبيانات ثانوية لنموذج انحدار خطي متعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية باستخدام برنامج (E. views). أظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الاقتصاد السوداني قد تأثر بهجرة كفاءاته. من خلال عدة محاور هي تدفق تحويلات المهاجرين، سوق العمل، الإنفاق العام على الكفاءات. والتي تؤكد سلبية الأثر، خاصة على المستوى الكلي، حيث شكلت ضغطاً كبيراً على الاقتصاد في كثير من الجوانب. إلا أنها على المستوى الجزئي للأسرة فإنها تكون ايجابية، للحد الذي يخلق تيارات هجرة للأجيال اللاحقة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السوداني، الهجرة، هجرة الكفاءات.

Abstract:

This paper aims to examine the impact of Migration of Competencies on the Sudanese economy, through analyzing the effect on the development in the Sudan, and then estimating the size physical waste for economic spending of migration, and equilibrium between the positive and negative effects of migration. Accordingly, a future vision for regulate the phenomenon of migration could be designed. The study depends on descriptive method and analysis for secondary data to multiple linear regression model by using the normal least squares method using E. views program. Findings indicated that the migration of Sudanese competencies is effecting the Sudanese economy. That is through several aspects are flow Conversions, labor market and public expenditure on competencies. Which emphasizes the negative impact, especially at the macro level, it has put great pressure on the economy in many aspects, except it is at the micro level of the family, it is positive to reduce which creates migration streams for later generations.

Keywords; *Migration*, *Sudanese Economy brain drain*

مقدمة:

تعتبر الهجرة هي سُنةٌ حياتية رافقت كل العصور البشرية وقد أدت إلى تغيرات جوهرية في المجتمعات، بل استحدثت مجتمعات جديدة (أمريكا) وتعرف الهجرة بأنها الانتقال المرحلي للإنسان من بيئته إلى بيئة أخرى نتيجة لعوامل الطرد والجذب المتداخلة. وقد برزت قضية الهجرة كموضوع ذو أهمية نتيجة لأهميتها للتنمية المستدامة والتنمية البشرية إضافة إلى الأمن والسلامة العامة ، حيث بلغ حجم المهاجرين الدوليين حوالي 244 مليون مهاجر حسب تقديرات الأمم المتحدة لعام 2015 أي نحو 4% من سكان العالم ، إلا أن الآثار على التنمية في الاقتصاديات المرسلة والمستقبلة تكون أكبر بكثير من هذا العدد ، خاصة وأن من بينهم 72% من المهاجرين في سن العمل (20 ـ 64) ، ويعد الوطن العربي من أهم المناطق المرسلة والمستقبلة للهجرة ، إضافة إلى كونها منطقة عبور، ففي العام 2016 كانت المنطقة تستضيف 35 مليون مهاجر دولي ، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي ، أي ما يقارب 14% من أعداد المهاجرين الدوليين بما فيهم اللاجئون من المنطقة العربية وخارجها . أما على صعيد الهجرة من البلدان العربية فقد ازدادت باضطراد خلال العقدين الماضيين، حيث قُدر عدد المهاجرين الدوليين من البلدان العربية في العام 2015 بـ 26052294 شخص وظل حوالي 50% منهم في المنطقة العربية. وأن هذه الهجرات لم تكن مقصورة على فئة بعينها بل تعدتها لتشمل الكوادر والخبرات العلمية المؤهلة (الكفاءات) والتي تعتبر من أهم آثار الهجرة على الدول النامية عامة والدول العربية خاصة، حيث تمثل هذه الكفاءات رصيد رأس المال البشري الذي يمكن الإعتماد عليه في عملية التنمية المستدامة. إذ أن المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية حالياً تجعلها في أشد الحاجة لربط قضايا الهجرة بمفهوم التنمية ، والسودان كبلد نامي لا يعيش بمعزلٍ عن هذا النزيف المعوي للعقول والكفاءات العلمية ، وقد تزايدت هجرة العقول السودانية وتفاقمت منذ عقد السبعينات من القرن الماضي وهي ظاهرة مجتمعية مركبة ومتعددة الأبعاد ، ونتاج لعدة عوامل محلية وإقليمية وعالمية أيضا، مما ترتب عليها اتجاه الكثير من السودانيين للهجرة الخارجية خاصة الكوادر والكفاءات المؤهلة علميا وفنيا، إلا أنه في العقدين الأخيرين أخذت اتجاها تصاعديا ، مما قد يورث حالة من الفقر في الكوادر علي صعيد رأس المال البشري الذي تزيد الحاجة إليه للنهوض بعمليات التنمية في أي اقتصاد. إضافة إلى أن تأثير هذه الهجرات لا يقتصر على الموارد البشرية فحسب بل يمتد إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، حيث أن هناك حوالي 213777 مهاجر سوداني أي ما يعادل 35.5% من مجموع السكان المهاجرين في العام 2017 حسب تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017. ولكن بالرغم من ازدياد وتيرة الهجرة في البلاد فانه لا توجد الكثير من الدراسات التي حاولت أن تميط اللثام عن الآثار لهذه الهجرة على الاقتصاد السوداني، حيث أن هناك جدل قائم حول آثار الهجرة ما إذا كانت هي نزيف للموارد البشرية الأمر الذي يُضعف فرص التنمية في الدول المرسلة، أو هي على الأقل أحد العوامل التي تؤثر سلبا على هذه الاقتصاديات من جانب. وعلى الجانب الآخر يرى البعض أنه يمكن اعتبار هجرة الكفاءات فرصة للاستفادة من الكفاءات الزائدة عن حاجة مجتمعات لا تستفيد منها، بما يحقق مصلحة البشرية جمعا. ولإلقاء الضوء على حقيقة هذا الجدل في حالة السودان. ستتناول هذه الورقة أثر هجرة العقول والكفاءات على الاقتصاد السوداني. باستخدام المنهج الوصفي القائم على الدراسة التحليلية، بالاستعانة بالأدبيات التي تناولت هجرة العقول. ومن ثم نتوقع أن يكون لهذه الدراسة مساهمة في معرفة ورصد الآثار الاقتصادية للهجرة سلبا وإيجابا، ، وتحليل أثر هجرة الكفاءات علي تطوير التنمية في السودان من خلال الخبرات المكتسبة من الهجرة ، ومن ثم تقدير حجم الهدر (المادي للإنفاق) الاقتصادي للهجرة ، وتوصيف مدى الجدوى الاقتصادية لها (العائد الخاص والعام)، والموازنة بين الآثار الإيجابية والسلبية للهجرة ، وإيجاد حلول اقتصادية واجتماعية للحد من ظاهرة الهجرة ، وكيفية توظيف الهجرة اقتصاديا واجتماعيا لمصلحة التنمية في السودان، ومن ثم وضع رؤى مستقبلية لتنظيم ظاهرة الهجرة. وأخيراً ستسهم هذه الدراسة في معرفة

سبب تزايد هجرة الكفاءة والعقول السودانية الي الخارج وما انطوى على ذلك من آثار على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وتحتوي الورقة على عدة محاور هي: نبذة عن الهجرة، أسبابها، آثارها، المناقشة التحليلية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة محمد سعيد عبد الله، بعنوان: هجرة أساتذة الجامعات السودانيين للمملكة العربية السعودية، مجلة السودان للبحوث والعلوم، المجلد (1) العدد (2) يناير 2017، هدفت الدراسة لمعرفة أسباب هجرة الأساتذة السودانيين للمملكة العربية السعودية، ومدي تأثير النوع، والدرجات العلمية على تباين هذه الأسباب، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لاستبيان إلكتروني لعينة قصدية مكونة من (104) أستاذاً من حملة الماجستير والدكتوراه. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك عدة أسباب لهجرة أساتذة الجامعات أهمها على الإطلاق الأسباب الاقتصادية مثل (ضعف الراتب وارتفاع تكاليف العلاج) ثم الأسباب الأكاديمية والعلمية (ضعف تمويل البحث العلمي)، وأوصت الدراسة بإعادة النظر في هيكل الرواتب لأساتذة الجامعات السودانية لتحفيزهم على الاستقرار.

2- دراسة محمد جبريل أحمد، بعنوان: تحويلات السودانيين العاملين في الخارج وأثرها علي الاقتصاد السوداني، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية، جامعة النيلين 2005. وقد هدفت الدراسة إلي معرفة أحوال السودانيين العاملين بالخارج والتطور في أعدادهم واتجاهاتهم، والتعرف علي مدى مشاركة تحويلاتهم في توفير التمويل بالنقد الأجنبي. بالإعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي لأداة إستبيان لعينة من 150 مهاجر. وقد توصلت الدراسة أن هناك عوامل عدة لهجرة السودانيين إلا أن العامل الاقتصادي هو الأقوى. كما توصلت إلي أن إيرادات تحويلات السودانيين العاملين بالخارج لها دور كبير في توفير النقد الأجنبي إلا أنها تعتمد علي سياسات الدولة التشجيعية فيما يتعلق بالتحويل والاستيراد. أما فيما يتعلق بأثرها على الاقتصاد السوداني فإن لها أثر إيجابي كبير حسب نوع المتغير (ميزان المدفوعات، الصادرات والواردات، القروض العامة والإستثمار) إلا انه يعتمد أيضا على سياسات الدولة تجاه هذه المتغيرات.

3- دراسة مستورة سهل جمعة سهل، بعنوان: أثر الهجرة الخارجية على التنمية الاقتصادية بالسودان دراسة تطبيقية للفترة 1982- 2009 ،رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الزعيم الأزهري 2011.

هدفت الدراسة إلي معرفة مدى تأثير الهجرة الخارجية علي الجهود الإنمائية القائمة، والي أي حد يمكن أن تسهم أو تشل حركة التنمية المقترحة. بالاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي ، والمنهج الإحصائي القياسي ،باستخدام الانحدار المتعدد والبسيط ، وباتباع طريقة المربعات الصغرى .توصلت الدراسة إلي أن الناتج المحلي الإجمالي يستجيب طردياً للتغيرات في تحويلات السودانيين العاملين بالخارج وضرائب العاملين بالخارج ، وعكسيا للتغيرات في حجم العمالة السودانية بالخارج، مما يعني أن التنمية ممثلة في الناتج المحلي الإجمالي تتدهور بفعل هجرة الموارد البشرية السودانية، وان انخفاض متوسط دخل الفرد من الدخل القومي من أهم أسباب زيادة معدل الهجرة الخارجية، بينما زيادة تحويلات السودانيين العاملين بالخارج تؤدي إلي زيادة معدل التضخم بالسودان ، ومن أهم التوصيات دراسة كيفية تشجيع عودة المهاجرين السودانيين ، خاصة ذوي الكفاءة بتذليل الأسباب التي أدت إلي الهجرة سواء كانت مادية ،علمية ،أو عملية ،لتقليل الآثار السالبة للهجرة علي التنمية في السودان.

مفهوم الهجرة: الهجرة تعني انتقال الأشخاص من بلد إلى بلد آخر، وتكون اضطرارية فيما مضى تستدعيها ضرورة البقاء على قيد الحياة للبشر أفراداً وجماعات، وقد تكون لها دوافع ودواعي أخرى.

الهجرة لغة: الهجرة اسم من هجر يهجر هجراً وهجرانا، وهي كلمة مشتقة من فعل هاجر، يهاجر، الذي يعني ترك الشيء. حيثُ قال ابن فارس الهاء والجيم والراء أصلان يدل أحدهما على قطيعة وقطع، والآخر على شد شيء وربطه أما الأول الهجر ضد الوصل، وكذلك الهجران، وهاجر القوم من دارٍ إلى دار تركوا الأولى، وهجر الشيء يعني تركه.

الهجرة اصطلاحاً: الهجرة تنقل سكان من مكان إلى مكان آخر، وهي ظاهرة جغرافية تُعبر عن ديناميكية سكانية وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي، وهي تعتبر جزء من الحركة العالمية للسكان.

الهجرة شرعاً: وهي لها معنيين عام وهو ترك ما ينهى الله عنه، ومعنى خاص وهو الانتقال المكاني. (بركان- 2012-ص 9،8).

مفهوم هجرة الكفاءات العلمية : إن مصطلح هجرة الأدمغة أو نزيف العقول أو هجرة الكفاءات أو النقل العكسي للتكنولوجيا هي مترادفات أصبحت الآن تطلق على جميع المهاجرين المدربين تدريباً عالياً من بلدانهم الأصلية إلى بلد آخر ، واستنزاف العقول أو الأدمغة (brain drain) هو اصطلاح أطلقته الصحافة البريطانية على خسائر بريطانيا نتيجة هجرة الأطباء والمهندسين والعلماء من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت بدورها على فرز وتصنيف المهاجرين إليها من الكفاءات العلمية وضبط حركتهم والتعرف على تطور أعدادهم ابتداء من عام 1949 ،وبالتالي أصبح بالإمكان تحديد مصطلح الكفاءات العلمية بأنه: تفضيل المتخصصين من حملة الشهادات العليا المدعومة بالذكاء للعيش والعمل في بلدان أجنبية وفي خدمة شعوب من غير شعوبهم. أما مؤلف كتاب (القرن المالي) ديفين برينر الأستاذ في دراسات الأعمال في جامعة ماكجيل الكندية فيقول " في ظل اقتصاد العولمة سيذهب البشر والأموال إلى حيث يمكنهم أن يكونوا مفيدين ومستفيدين". بينما ترى منظمة اليونسكو أن هجرة العقول هي: نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد (ناحية الدول المتقدمة) أو ما يُعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا. (الزهراء، 2011، ص3).

حجم هجرة الكفاءات العلمية: ما زالت هجرة العقول الوطنية تشكل هاجساً خطيراً وأحد أهم المشاكل التي تواجه الدول النامية على العموم والسودان على وجه الخصوص لكونها ظاهرة تؤثر بشكلٍ مباشر على عجلة التنمية في المنطقة، وذلك لأن ما تسعى إليه المجتمعات عن طريق النشاط التنموي إنما هو تطويراً نحو وضعٍ أفضل ولن يتحقق ذلك إلا بتطوير الأفكار والمفاهيم وهذه مهمة ودور الكفاءات الوطنية باعتبارها الصفوة من أهل العلم والمعرفة والابتكار. (سنوسي، 2011، ص ص38 ،41)، حيث بدأت ظاهرة هجرة العقول العربية وبشكلٍ محدد منذ القرن التاسع عشر وخاصة من لبنان والجزائر وسوريا، حيث اتجهت الكفاءات السورية واللبنانية إلى فرنسا ودول أميركا اللاتينية بينما اتجه الجزائريون إلى فرنسا، وفي بداية القرن العشرين ازدادت هجرة الكفاءات لاسيما خلال الحربين العالميتين، وفي السنوات الخمسين الأخيرة فقد هاجر من الوطن العربي ما بين 25- 50% من حجم الكفاءات العربية. (الزهراء ، 2011، ص3).بينما يشير مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية أن هناك إحصائيات أولية تشير إلى وجود (284) أستاذاً جامعيا في مجال العلوم الهندسية والتطبيقية و(179) أستاذاً في مجال العلوم الحياتية والزراعية و(152) أستاذاً في مجال الصحة و(225) أستاذاً في العلوم التطبيقية والرياضيات و(136) أستاذاً في مجال العلوم الإدارية وبالطبع فإن تلك الإحصائيات ربما لا تكون دقيقة بما فيه الكفاية إلا ان المعلومات المتوفرة تشير إلى نسبة العقول العربية المشاركة في التقدم العلمي والتربوي والتكنولوجي في الدول المتقدمة والتي تصل إلى 2% من مجموع المتميزين فيها (مركز الرافدين 2011). وهذه الظاهرة لا تعتبر حديثة النشأة والتداول ولكن امتدت عبر امتداد التاريخ البشري وقد أشارت الشواهد التاريخية أن بناء الحضارات الإنسانية عبر العصور والأزمنة إنما كان بانتقال الكفاءات من بلد إلى أخرى وهو ما يُفسر أيضاً انتقال العلوم المختلفة بين الأمم، حيث تم العثور في مواقع أثرية بمدينة سوسة بشمال إفريقيا على نقوش عليها قائمة بأسماء العمال الأجانب المهرة الذين شيدوا قصر الملك

داريوس الأول في الفترة 521-485 قبل الميلاد. وكذلك فقد هاجر علماء وكفاءات الحضارات القديمة من منطقة ما بين النهرين ونهر النيل بعد قساوة الظروف الداخلية لمناطقهم، وإيجادهم لمناطق أخرى أكثر أمناً واستقراراً وترحيباً بمجهوداتهم وإنتاجهم الفكري، وهي العوامل ذاتها التي دفعت الفلاسفة وعلماء الجزر اليونانية للانتقال إلى أثينا عدة قرون قبل الميلاد وهجرة العلماء الإغريق إلى الإسكندرية تجنباً للاضطهاد. وقد كانت الحضارة العربية الإسلامية أيضاً محل استقطاب للكفاءات الأجنبية من غير العرب كالإغريق والرومان، خصوصاً العلماء المسلمين من بلاد فارس وآسيا الوسطى من أجل طلب العلم من المدارس التي كانت مشهورة آنذاك في بلاد الشام خاصةً في العراق مثل المدرسة المستنصرية التي قصدها بعض أبرز علماء المسلمين كالفارابي وابن سينا والرازي وابن الهيثم والبيروني. كما أن الاضطهاد وسوء المعاملة التي كان يتعرض لها العلماء والمفكرين في أوروبا خلال العصور الوسطى فقد أدت إلى هجرتهم إلى غيرها من البلدان التي يجدون فيها التقدير والاحترام والدعم من أجل السعي إلى بناء مجتمعات راقية ومتحضرة. ثم إن انتقال الحضارة الإسلامية إلى أوروبا، بمظاهرها المختلفة من إنتاجٍ فكري أو عمراني وغيرهما، إنما كان نتيجة انتقال الطلبة الأوروبيين إلى الجامعات الإسلامية في قرطبة وأشبيلية وغرناطة. كما ان الشمال الأفريقي أيضاً كان قبلة للكفاءات القادمة من الأندلس، حيث نذكر هنا على سبيل المثال ـ مجموعة من العلماء والمفكرين في العلوم المختلفة الذين قدموا إلى منطقة بجاية للاستقرار بها منهم: أبو العباس بن عبد الجليل الأندلسي أديب وشاعر، أبو الصلت بن عبد العزيز الاشبيلي الأندلسي 529هـ 1134م عارف بالفلسفة والرياضيات، أبو الحسن موسى بن علي القرطبي 895هـ 1205م عارف بالتاريخ، أبو العباس أحمد بن خالد المقالي 660هـ 1262م عالم في الطب وغيرهم من قوافل العلماء والمفكرين. وفي عام 1990م أحصت الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها قرابة 2.5 مليون من الكفاءات المهاجرة إليها قادمة من الدول النامية (باستثناء الطلبة منهم). كما يشكل العلماء العرب في أمريكا ما نسبته 6% من علماء أمريكا برغم أن سكان الوطن العربي لا يشكلون أكثر من 4% من سكان العالم، ويقدمون لأمريكا دخل لا يقل عن 40 مليار دولار سنوياً أي ما يعادل نصف دخل الوطن العربي من النفط مع بداية الألفية. وفي مقارنة بين ما تفقده بعض الدول النامية من مخزون كفاءاتها خلال نفس السنة تشير الإحصاءات إلى ما لا يقل عن 15% من أمريكا الوسطي، 6% من أفريقيا، و3% من أمريكا الجنوبية، ثم 5% من آسيا. ولو نظرنا إلي إفريقيا سنجد أن هجرة الكفاءات فيها تمثل ظاهرة خاصة للغاية ويتجلى ذلك في أن من بين 150 مليون مهاجر في العالم، يقدر أن أكثر من 50 مليون هم من الأفارقة وقد وصلت هذه الأرقام إلي 65 مليون مهاجر بحلول عام 2015. (سنوسي، 2011، ص38،40).

دو افع هجرة الكفاءات العلمية: إن هجرة البشر عبر حقب التاريخ المختلفة دفعتها مجموعة العوامل الطاردة في منطقة الأصل، في مقابل عوامل أخري جاذبة في منطقة الوصول حيث تعمل هذه العوامل (الجاذبة والطاردة) مجتمعة لتؤدي إلي الهجرة، وهذه العوامل وإن اختلفت من منطقة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر. إلا أن لها مجموعة عوامل وأسباب تكاد تكون مشتركة بين مختلف الهجرات الخارجية نوردها كالآتي:

1ـ العوامل الاقتصادية: وهي من أكثر العوامل دافعية لهجرة الأفراد والمجموعات من منطقة إلى أخرى، والتي تتلخص في العثور على أماكن العمل لتحسين المستوي المعيشي والاجتماعي، وتكاد تكون هذه الهجرة الاقتصادية إن صح التعبير في اتجاه الشمال أي من الجنوب الفقير نحو الشمال المتطور حيث تصبح المناطق الفقيرة في العالم قوة طرد لأبنائها، بينما تصبح المناطق الغنية قوة جذب لها، ولكن هذه ليست بمثابة قاعدة عامة، فقد نجد بعض البلدان من دول الشمال شهدت هي أيضاً هجرة أدمغتها، نحو دول أكثر منها تطوراً وارتفاعاً في الأجور فيها، وكان لعمق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة أثره البارز في استمرا ر تدفق أبناء الجنوب نحو الدول الصناعية الغنية. وذلك أدى إلى استمرار عملية استنزاف موارد دول العالم الثالث البشرية والمادية. وهذا التفاوت المختلف والمتطور

بين العالمين ازداد عمقاً وحدة مع هذه الألفية الجديدة، وعلى الرغم من الشعارات التي تطلق في مؤتمرات الأمم المتحدة وهيئاتها، والتي كثيراً ما تدعو فيها إلى اتباع سياسة تقليل الفوارق بين الجنوب والشمال، إلا أنها مجرد نفخات في رماد أو صيحات في واد. ولذلك فإن دخل الفرد في البلدان الأكثر فقراً كان في عام 1965 = 130 دولار لم يرتفع إلا في عام 1975إلى 150دولار، أما في البلدان الصناعية فقد وصل دخل الفرد في عام 1965إلى 4230دولار، بينما ارتفع في عام 1975 إلى 5500دولار. وقد انخفض الدخل الفردي خلال الألفية الجديدة في أكثر من 70 دولة أي حوالي 3 مليار نسمة، وهو ما يعادل نصف سكان العالم إلى دولارين، مما جعل حوالي 800 مليون فرد يعانون من سوء التغذية، ونتيجة لاستفحال الفقر وازدياد البطالة اضطر حوالي 75مليون فرداً إلى الهجرة إلى دول الشمال الغنية بحثاً عن فرص عمل أو طلباً لحق اللجوء السياسي.

2ـ العوامل السياسية: وهي تلعب أيضاً دوراً مهماً في هجرة الجماعات والأفراد من دولةٍ إلى أخرى. حيث بلغ عدد اللاجئين مع هذه الألفية أكثر من 12 مليون لاجئ، نزح معظمهم من البلاد المتوترة عالميا مثل: الصومال وأفغانستان والعراق وغيرها. وفي عام 2000 كان عدد الذين طلبوا حق اللجوء السياسي بلغ 900ألف. ويأتي على رأس هذه العوامل السياسية التميز العنصري، فحسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2004، أن هناك حوالي 900 مليون شخص في العالم يواجهون مظاهر التميز العنصري بسبب هويتهم العرقية أو الدينية أو الإثنية. (عزوز،2008، ص124).

3ـ العوامل الجاذبة في دول المهجر: وهي تلعب دوراً مهماً في هجرة أصحاب الكفاءات، وتتمثل في:

أ. ارتفاع مستويات المعيشة والأجور في الدول الصناعة، وتوفر الثروات المادية الضخمة التي تمكن الدول الصناعية من تمويل فرص العمل الهامة والمجزية مادياً.

ب ـ وجود وعيش أهل أو أقارب أصحاب الكفاءات العربية في الدول الصناعية يشجع صاحب الكفاءة للتفكير في الهجرة لتلك الدول. وكذلك الارتباط الاجتماعي لطلاب الدراسة من خلال الزواج بالأجنبية.

ج ـ الإعلان والترويج عن توفر فرص حياة كريمة وعيش رغد من قِبل الدول الصناعية.

د ـ حرية ممارسة المهنة في بلاد المهجر، والتشجيع الذي تمنحه الدول الصناعية للبحث والابتكار، وكذلك توفر الجو الديمقراطي الحقيقي، والشعور بالأمن والاستقرار والحرية الأكاديمية، والابتعاد عن سياسة التطهير والعنف المضاد. (الشمري، 2016، ص148).

4ـ العوامل الاجتماعية: وتتمثل في الشعور بعدم الانتماء إلى المجتمع الذي تتآكله الآفات الأخلاقية والاجتماعية من الأساليب التقليدية وغير الحديثة في التعامل، إلى الواسطة والرشوة والمحسوبية، فضلاً عن عدم حصول الفرد على حقوقه كاملة لعدم توافر ظروف العدالة والشفافية باستمرار.

5ـ العوامل المهنية: وهي عدم إمكانية تدريب الكفاءات أثناء الوظيفة، وعدم توافر الدرجة المطلوبة من الحرية الفكرية لتطوير الأفكار الجديدة، وانعدام التوازن التعليمي وفقدان الارتباط بين التعليم وسوق العمل وخطط التنمية. هذا فضلاً عن غياب البيئة القابلة Environment Enabling للبحث العلمي والتعاون العلمي والتي تعمل على توفير مقوّمات الإنتاج العلمي والاستقرار النفسي والمهني، (غيتاج،2007، ص4).

آثار هجرة الكفاءات العلمية: هناك آراء متباينة حول نتائج طبيعة هجرة الكفاءات، فيرى البعض أن دول الأصل تجني ثماراً إيجابية وذلك لعدة اعتبارات ، منها توفر ظروف عمل ومعيشة أفضل لهذه الكفاءات، المساهمة لحل مؤقت لمشكلة البطالة ، تحقيق العائد المادي من خلال التحويلات المادية والتي تساهم في تحسين الأوضاع المعيشية لبعض عوائل الكفاءات ، اكتساب الخبرة والمعرفة العلمية المتخصصة ، تنمية روابط التفاعل والصداقة بين الدول المهاجر منها والمهاجر إليها ، كما ترى الرؤية المؤيدة لهذه الهجرة ، بأنها هي أولاً حق إنساني للباحث والعالم ، وثانياً أنها

تعني المشاركة في إنتاج المعرفة الإنسانية وتطويرها حيث أن العلم لا وطن له، وثالثاً أنها تعني بقاء الجسور موصولة بالوطن الأصل من أجل الاستفادة من خبرات العلماء المهاجرين . ويرى البعض أن هجرة الكفاءات ليست سوى عملية استنزاف لمورد رئيسي من موارد التنمية تنتج عنها آثار سلبية صافية على واقع التنمية، حيث لا تقتصر هذه الآثار على واقع ومستقبل التنمية فحسب ولكنها تمتد أيضاً إلى التعليم، وإمكانات توظيف خريجيه في بناء وتطوير قاعدة تنموية، لذا تعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات من أهم الظواهر البشرية في وقتنا الحالي من حيث تأثيرها البشري والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي. (حسين، 2012، ص29).

هجرة الكفاءات السودانية الدولية: إن هجرة الكفاءات السودانية إلي الخارج بدأت منذ الثلاثينات من القرن العشرين و كانت بأعداد معقولة نسبيا مقارنة بحجم السكان وفي شكل إعارات خاصة لبعض الدول العربية(العراق، الكويت، اليمن) إلا أنها ومنذ العام 1973 (الثورة النفطية)أصبحت تشكل خطراً علي المورد الاقتصادي البشري ، ومظهر من مظاهر الخلل الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والوظيفي ، ذلك أنها امتدت لتشمل كافة فئات الكفاءات السودانية .كما تزايدت بشكل ملحوظ مع بداية الألفية نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية (اقتصادية ،اجتماعية، سياسية،)حيث بلغ عدد السودانيين المهاجرين دوليا 213777 مهاجر سوداني أي ما يعادل 35.5% من مجموع السكان المهاجرين حسب تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017. وفيما يتعلق بخصائص الهجرة الدولية السودانية، فتتميز بأنها هجرات فردية ذكورية في الغالب، إذ ان نسبة الذين يصطحبون أسرهم تمثل نسبة قليلة من المهاجرين، بل تنحصر غالبا في فئة الكفاءات ذوي التخصصات العالية (كالأطباء، أساتذة الجامعات، وغيرهم) – إذ تمثل الفئة من المهاجرين التي يسمح لها باصطحاب أسرهم - كما أن الأعراف والتقاليد تضع الكثير من التحفظات على هجرة الإناث على الرغم من تناميها خلال العقود الأخيرة. وأيضا تتميز هجرة السودانيين إلى الخارج بالطابع المؤقت، الناتج عن الظروف الاقتصادية، وضرورة تحسين الظروف المعيشية للمهاجر وأسرته ومن ثم العودة إلى أحضان الوطن. وإن كانت هناك بعض الهجرات ذات الطابع السياسي إلا أنها قليلة. كما نشطت في الآونة الأخيرة الهجرة الدولية بين فئة الشباب المقبلين على العمل (خريجي الجامعات) نسبة لتعثر سوق العمل في السودان لاستقبال هذه الفئة، خاصة في ظل ثورة التعليم العالي والتي لا تقابلها ثورة مماثلة في الإنتاج وبالتالي معدل التشغيل. وتمثل دول الخليج النفطية الوجهة الأولى للمهاجر السوداني. وتستقبل المملكة العربية السعودية السواد الأعظم من السودانيين الدوليين، إذ تحتضن أكبر جالية سودانية مهاجرة عبر العالم، حيث أن هناك 69.5% من السودانيين المسجلين في أمانة شئون العاملين في الخارج للعام 2010 يعملون في المملكة العربية السعودية وفقا لتقرير منظمة الهجرة للعام 2015، ووفقا لتعداد جهاز تنظيم شئون العاملين بالخارج، فأن حجم المهاجرين الدوليين بالخارج في مجموعهم (عند بداية العام 2015) بلغ حوالي أربعة مليون سوداني يتوزعون حول العالم، حيث بلغ عددهم في العام 2014 فقط 93100 مهاجر. أما تقديرات البنك الدولي للعام 2015 فتشير إلى 1.8 مليون مهاجر فقط. أما على صعيد هجرة الكفاءات فتشير بعض التقارير إلى أن هناك 39% من الأطباء و36% من المهندسين و58% من المعلمين وخريجي كليات التربية قد تركوا البلاد، أما تقرير أداء الجامعات السودانية للعام 2014م يشير إلى ان حجم التسرب من هيئة التدريس بلغ 1369أستاذ جامعي. (بابكر،2015، ص117). كما أعلنت الحكومة في منتصف ديسمبر 2013 أنها فقدت حوالي 34% من الكوادر العلمية والباحثين في المركز القومي للبحوث. وتوضح تقارير وزارة العمل السودانية لعام 2013 إلى أن هناك حوالي 75631 كفاءة مهاجرة وأن الكوادر التعليمية والصحية هي الأكثر عرضة لخطر الهجرة، فخلال الخمسة سنوات الماضية هاجر حوالي 5028 طبيب سوداني، وأن هناك حوالي 1002 مهاجر من المهن التعليمية معظمهم خلال العام 2012. كل هذه الإحصائيات وإن كانت ليست دقيقة ومتضاربة إلا انها توضح حجم الهدر في الموارد البشرية. والجدول التالي يوضح أعداد السودانيين المهاجرين من أصحاب الكفاءات.

أعداد المهاجرين السودانيين من أصحاب الكفاءات وفقا لإحصاءات جهاز تنظيم شئون العاملين بالخارج للفترة (1990- 2000).

المهن / الدولة	اطباء	مهندسون	صيادلة	بياطرة	أساتذة جامعات	معلمون	خبرات منظمات	مديرون	قانونيون	مستثمرون	رجال أعمال	مجموع
السعودية	2355	4936	403	294	818	572	14	24	237	9	210	**9872**
الامارات	226	1627	65	64	92	76	3	17	121	3	123	**2418**
العراق	2	91	-	1	2	10	-	-	-	-	26	**123**
سلطنة عمان	104	376	23	51	79	105	2	3	56	-	5	**804**
اليمن	86	226	11	15	56	2814	2	-	5	-	9	**3224**
البحرين	6	30	10	40	8	1	-	2	7	-	2	**106**
قطر	45	272	37	13	35	18	-	6	70	4	7	**507**
مصر	1	12	1	-	1	-	-	-	2	-	8	**25**
ليبيا	239	93	20	53	184	124	1	1	5	1	70	**791**
المجموع	3064	7663	570	531	1275	3720	22	53	503	18	460	**17879 / 17772**

المصدر: جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج، 2001.

المناقشة التحليلية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليل لبيانات ثانوية لنموذج انحدار خطي متعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. وتم التوصل إلى نتائج مفادها أن الاقتصاد السوداني يتأثر بهجرة كفاءاته. إيجابا أو سلبا من خلال عدة محاور هي تدفق تحويلات المهاجرين، سوق العمل، الإنفاق العام على الكفاءات. وبشكل عام كانت النتائج كالاتي:

- إن هجرة العقول البشرية تُؤدي إلى عجز في الفئات العمرية الهامة (15-64) وبالتالي اختلال في قوة العمل وعدم توازن في القطاعات الإنتاجية والخدمية.
- تفاقم الخسارة المادية الناتجة عن ظاهرة هجرة الكفاءات مقارنةً بهجرة العمالة العادية وغير المؤهلة، لارتفاع كلفة تعليم الكفاءات دون الاستفادة من تعليمهم في تنمية بلدانهم.
- ضعف استفادة الدولة من تحويلات المهاجرين، رغم الزيادة في معدلات الهجرة الخارجية.
- تعمل التحويلات على تحسين ميزان المدفوعات وتنشيط الطلب على السلع والخدمات، ولكن قد تكون آثارها الإيجابية غير واضحة نسبة لأن التحويلات عبر القنوات الرسمية لا تعكس مدى مساهمة المهاجرين في النقد الأجنبي، لأن جزء كبير منها يتم عبر القنوات غير الرسمية، مما أدي إلي تنامي السوق غير الرسمي للعملة، كما أنها تعتبر دخول شخصية تخضع لقرار المحوّل (المهاجر)، فضلاً عن أن أغلب التحويلات توجه نحو الاستهلاك أو الخدمات الصحية والتعليمية.

عليه، ساهمت الهجرة وتدفق التحويلات في حدوث فجوة في مستوى الأجور المحلية، فقد أدى الطلب الخارجي المتزايد على الأيدي العاملة السودانية إلى إحداث نقص في الأيدي العاملة المؤهلة المحلية، هذا إلى جانب غياب التدريب مما نتج عنه خلل في سوق العمل المحلي نتيجة نقص في العمالة المؤهلة، فادى ذلك إلى ارتفاع الأجور المحلية وارتفاع في تكاليف

الإنتاج وزيادة وتيرة التضخم، بسبب تدفق التحويلات عبر الطرق غير الرسمية، فضلا عن توجهها نحو الاستهلاك، مما أدى إلى ارتفاع سعر الصرف وتدهور قيمة العملة المحلية. إضافة إلى أن اغلب المهاجرين يتم اقتطاعهم من قوة العمل، حيث يتمتعون بوظائف حقيقية، كسبوا من خلالها كثير من الخبرات العملية والتدريب، مما يعني أنهم ليس في بطالة حقيقية، فادي ذلك إلى ان تعاني الكثير من المؤسسات من النقص الحاد في التخصصات والمهارات المهنية والفنية، إضافة إلى إضعاف قدرة الدولة علي التنظيم والإدارة والتخطيط، ومن ثم قدرة الاقتصاد على إحداث النمو والتنمية. كما ان من بقي ولم يهاجر، أصابه الإحباط، فأصبح أداءه للعمل يتسم باللامبالاة وعدم الرغبة في الإبداع أملا في فرصة للهجرة. أما على صعيد المؤسسات التعليمية، فالتعليم بإمكانه المساهمة بفاعلية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والتخفيف من مشكلات التنمية في أي دولة، لأنه الأداة التي من خلالها يتم استخدام الموارد وتطويرها وتطبيق مبدأ كفاءة الاستخدام. إلا انه ونتيجة للهجرة المتزايدة للأساتذة السودانيون نتج عنه افتقار المؤسسات التعليمية لذوي الخبرة والتأهيل، الأمر الذي يؤدي إلى استخدام حديثي التخرج الذين يفتقرون إلى الخبرة الكافية والتأهيل، مما افرز أثار سالبة على التعليم ومؤسساته ومخرجاته، المعين الأول للتقدم والتنمية. كما أن الدولة إضافة إلى فقدان ذوي الخبرة تفقد الموارد المالية التي أنفقتها في إعداد هذه الكوادر وتأهيلها. ووفقا لتقديرات تقرير أداء الجامعات السودانية لسنة 2014 فقد بلغ حجم التسرب(الهجرة) في هيئة التدريس حالي 1379 أستاذ بزيادة قدرها 6% عن 2013. حيث يمثل حملة الدكتوراه 55% وحملة الماجستير 45%. هذا يوضح حجم الهدر الاقتصادي والمادي الذي حدث نتيجة لهجرة هؤلاء الأساتذة على سبيل المثال لا الحصر.

التوصيات:

- العمل على إيجاد قاعدة بيانات إحصائية، لأعداد المهاجرين الدوليين (السودانية والعربية).
- إصلاح الخلل في الهياكل الاقتصادية والإنتاجية، لخلق الجو الملائم لبقاء هذه الكفاءات في محاولة للحفاظ على المورد البشري الوطني، من خلال إعادة النظر في مستويات الدخل والعائد، أو أموال البحث والتطوير (خاصة للوظائف التعليمية) إضافة إلى تحفيز الإبداع والابتكار.
- تنظيم هجرة الكفاءات بوضع استراتيجية تعمل على ضمان مساهمة الكفاءات اقتصاديا وعلميا وثقافيا وتقنيا (بإنشاء برامج شراكة فاعلة لنقل الخبرات المكتسبة من الخارج دون شرط العودة)، أو على الأقل تعمل علي ربط المهاجرين ببلدان الأصل بما يضمن تحقيق آثار ايجابية على اقتصاداتها.
- وضع سياسات تعمل على جذب مدخرات المهاجرين عبر الطرق الرسمية، والاستفادة منها في مجال الاستثمار بتوجيهها نحو القطاعات التنموية. (من خلال الإعفاءات الجمركية وتخفيض الضرائب، والإجراءات البيروقراطية، وتوفير المعلومات بشفافية)

وأخير يمكن القول ان أثار الهجرة لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل تعدته إلى جوانب أخرى (الاجتماعية والثقافية، وغيرها)، إلا أن الجانب الاقتصادي هو أكثر الجوانب الملموسة تأثراً، وفي ظله تتأرجح الآثار بين الغموض والوضوح ،خاصة إذا أخذنا في الإعتبار الأثر علي المدى الطويل مقارنة بالمدى القصير ،حيث يصعب نسبياً تحديد حجم مساهمتها الإيجابية أو السلبية في المشاكل التي عانى أو يعاني منها الاقتصاد السوداني، فكما هو ملاحظ عند قراءة النتائج فان الأثر الايجابي لأحد الجوانب للهجرة قد يكون سلبيا من جانب آخر، إضافة إلي أن معطيات الهجرة في الاقتصاد السوداني تؤكد علي الآثار السلبية خاصة علي المستوى الكلي، حيث شكلت ضغطاً كبيراً علي الاقتصاد في كثير من الجوانب. إلا أنها على المستوى الجزئي للأسرة فإنها تكون ايجابية، للحد الذي يخلق تيارات هجرة للأجيال للاحقة. لذا فانه من الضروري التعمق أكثر في دراسات الهجرة خاصة هجرة الكفاءات، بحيث تأخذ في الاعتبار كافة الآثار المتعلقة بالتكاليف والفوائد (الايجابيات والسلبيات) ، ولا يقتصر حساب تأثيرها علي الجوانب المادية الاقتصادية فقط.

المراجع:

1. احمد، محمد جبريل، تحويلات السودانيين العاملين في الخارج وأثرها على الاقتصاد السوداني. بحث ماجستير في التنمية الاقتصادية. جامعة النيلين 2005. ص50
2. احمد، حسن بابكر، أثر العوامل الداخلية على هجرة الخبرات والكفاءات السودانية للخارج، أطروحة دكتوراه في الإدارة العامة، أكاديمية السودان للعلوم 2015. ص 150

4- الزهراء، خبازي فاطمة (2011) هجرة الكفاءات العلمية وآثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، ورقة علمية منشورة.

5- الشمري، حسين عباس (2016) ظاهرة نزيف أو هجرة العقول العربية (أسبابها، انعكاساتها، وسبل معالجتها) العراق حالة دراسية للمدة من(1980ـ2006)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والغدارية والمالية المجل د8، ال عدد3، ص ص56-92.

6- بركان، فايزة (2012) آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر ـ باتنة ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ قسم الحقوق، 2012-2011.

7- تقرير حالة الهجرة الدولية لعام (2017)، المنظمة الدولية للهجرة ـ الامم المتحدة الاسكوا.

8- جمعة، مستورة سهل (2011) أثر الهجرة الخارجية على التنمية الاقتصادية بالسودان دراسة تطبيقية للفترة 1982- 2009،رسالة دكتوراه في الاقتصاد جامعة الزعيم الأزهري 2011. ص 130

9- حسين، عمر إسماعيل (2010) هجرة الكفاءات العراقية وأثرها على الاقتصاد الوطني (1990ـ2009)، جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.

10- سنوسي، شيخاوي (2011) هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر 2010-1999، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010/2011

11- عزوز، بوساحة (2008) اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو ظاهرة الهجرة الخارجية ـ دراسة ميدانية بجامعة باتنة، جامعة منتوري بقسنطينة، 2007/2008.

12- غيتاج، حوراني، إدارة الثروة البشرية كمنطلق لكبح هجرة الأدمغة والكفاءات في لبنان، مجلة الدفاع الوطني العدد 62.

13- محمد سعيد عبد الله (2017) هجرة أساتذة الجامعات السودانيين للمملكة العربية السعودية، مجلة السودان للبحوث والعلوم، المجلد (1) العدد (2).

14- مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية (2011) الهجرة - انواعها -اسبابها-اهدافها- نتائجها، www.alrafedein.com

الملاحق:

نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

$$Log\ (Gdp) = C + B_1 \log (rim) + B_2 \log (Edu) + B_3 \log (Expo) + B_4 \log (Inf) + B_5 \log(Lf) + B_6 \log(k) + U$$

حيث: Gdp : تمثل اجمالي الناتج المحلي ، Rim : تمثل التحويلات ،Edu : متوسط التعليم ، Expo: الصادرات ، Inf : التضخم ،Lf : قوة العمل ، K : راس المال العامل ،U : المتغير العشوائي

Dependent Variable: LOG(GDP)
Method: Least Squares

هجرة الكفاءات العلمية العربية بين أداء نظام البحث العلمي ومتطلبات حماية الملكية الفكرية

الدكتور بوبكر بداش

أستاذ محاضر" أ "بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة – بومرداس – الجزائر

البريد الالكتروني:

E-mail / Badachebob@yahoo.fr

b.badache@univ-boumerdes.dz

الملخص

تعتبر هجرة الكفاءات العربية بمثابة استنزاف للثروة البشرية وكنتيجة للخلل الموجود في نظام التعليم العالي بشكل خاص وفي السياسات المتبعة في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، حيث تبحث الكفاءات العلمية العربية عن بيئة قانونية ومالية ومادية وإرادة سياسية تؤهلها للعمل بشكل يمكنها من تجسيد أفكارها ميدانيا وتجعلها عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وركزت هذه الورقة على البحث في الإشكالية المتمثلة في مدى تأثير نظام البحث العلمي المتبع وإجراءات حماية الملكية الفكرية في الوطن العربي على مسألة هجرة الكفاءات العلمية.

وتم التركيز من خلال هذه الورقة على الأسباب والدوافع التي أدت إلى هجرة الكفاءات العربية إلى درجة أنه أصبح بمثابة نزيف للعقول وذلك من خلال الرجوع إلى أداء منظومة البحث العلمي ومدى اهتمامها بظروف العمل والإنفاق على البحث والتطوير وأثر ذلك على المخرجات المتمثلة في النشر العلمي وما تم اعتماده من جهود في إطار حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.

وأظهر البحث أن هجرة الكفاءات العربية في تزايد مستمر نظرا لغياب سياسة واضحة تعمل على التحفيز وتثمين الجهود وغياب إستراتيجية تمكن من التقليل من آثار وتداعيات الهجرة وتحويلها إلى فرص من خلال بناء شراكة مع الكفاءات المهاجرة قصد تدعيم التحويلات المالية من الخارج والعمل على استعادتها وجذبها وفتح المجال أمامها للمساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث أثبتت تجارب العديد من الدول ككوريا الجنوبية، فعالية هذه الخطوة حين تمكنت من استعادة 60 % من الكفاءات المهاجرة.

وقصد تحليل العلاقة بين أداء نظام البحث العلمي ومخرجاته وهجرة الكفاءات، تم الاعتماد على مجموعة من البيانات التي وفرتها بوابة " Shimago Institution Ranking " لسنة 2018 لمعرفة مخرجات نظام البحث العلمي في الدول العربية وتقييمها، كما تم الاعتماد أيضا على البيانات التي وفرتها المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية " WIPO " وبيانات المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية العالمية سنة 2018 " Weforum " قصد تقييم المحيط الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والوصول إلى مكامن الخلل الذي أدى إلى نزيف العقول واقتراح الحلول المناسبة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الكفاءات العلمية، البحث العلمي، الملكية الفكرية، براءات الاختراع.

مقدمة

تشمل الحركة المرتبطة بهجرة السكان تنقل الكفاءات من دولة إلى دول أخرى، وتشمل هذه الكفاءات خريجي مؤسسات التعليم العالي ذوي التأهيل العالي وأن دافعهم في ذلك هو البحث عن فرص أفضل للعمل والإقامة ضمن شروط تكفل العيش الكريم.

ويقف وراء هجرة الكفاءات العلمية، أو الأدمغة كما يطلق عليها البعض، مجموعة كبيرة من الدوافع والأسباب المباشرة وغير المباشرة، ومنها ما يرتبط بشكل عميق بأداء منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في البلدان الأصل ومنها الدول العربية.

ومن هذا المنطلق، تم طرح الإشكالية المتمثلة في مدى تأثير نظام البحث العلمي المتبع وإجراءات حماية الملكية الفكرية في الدول العربية على مسألة هجرة الكفاءات العلمية.

وتكمن أهمية هذا البحث في العناصر التالية:

- إبراز الأسباب والدوافع المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى تزايد هجرة الكفاءات العلمية العربية في اتجاه واحد.
- تحليل أداء منظومة البحث العلمي في الدول العربية استنادا إلى وضعية المدخلات والمخرجات ومقارنتها بمثيلاتها في الدول المتقدمة باعتبارها دول المهجر.
- القيام بتشخيص محيط البحث العلمي من خلال التركيز على تحليل مؤشرات الأركان الأساسية ذات الصلة المباشرة بتثمين جهود البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الدول العربية وتحديد مدى استجابتها لبيئة العمل التي تنشدها الكفاءات العلمية العربية ومقارنتها بمثيلتها في الدول المتقدمة واستخلاص متطلبات تحسين أداء نظام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتحفيز الكفاءات العلمية على الاستقرار وجذب المهاجرة منها.

وقد تم الاعتماد في سبيل ذلك على مجموعة من البيانات التي توفرها بوابة " Shimago Institution Ranking " لسنة 2018، وبيانات المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية " WIPO" وبيانات المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية العالمية " Weforum "لسنة 2018.

أولا: هجرة الكفاءات العلمية بين المسببات والنتائج

يطلق مصطلح "هجرة العقول" أو "هجرة الأدمغة" أو حتى " هجرة الكفاءات "على هجرة العلماء والمتخصصين في مختلف فروع العلم من بلد إلى آخر طلبا لرواتب أعلى أو التماسا لأحوال معيشية أو فكرية أفضل، وعادة ما تكون هجرة العقول من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، كما تعد المنطقة العربية أكثر المناطق التي يضطر علماءها وكفاءاتها إلى الهجرة وهم من المهندسين والأطباء وعلماء الذرة والفضاء، حيث أن أكبر نسبة مهاجرين للأدمغة في العالم من سكان المنطقة العربية.

وقد أظهرت بعض الدراسات التي قامت بها جامعة الدول العربية ومنظمة اليونيسكو والبنك الدولي، أن العالم العربي يساهم في ثلث هِجرة الكفاءات من البلدان النامية. وتذكر بعض التقارير أن 54% من الطلاب العرب، الذين يدرسون في الخارج، لا يعودون إلى بلدانهم، مما يفرز تبعات سلبية على مستقبل التنمية في عالمنا العربي. (مصطفى حابس، فبراير، 2019)

وتشير عديد الدراسات إلى مجموعة من الأسباب والدواعي التي تقف وراء تنامي هجرة الكفاءات في الدول العربية، وهي تعتبر عوامل طاردة ومن أهمها:

المصدر: تجميع الباحث بناء على: خالد الوحيشي في: التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، هجرة الكفاءات، نزيف أم فرص؟ الصادر عن جامعة الدول العربية، 2010. تجد هذا في: www.poplas.org/ar/Publicatio.asp

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن العولمة وما نتج عنها من انفتاح وإزالة للعديد من الحواجز التي كانت تقف أمام حركة تنقل الأشخاص، تعتبر عاملا أساسيا أدى إلى هجرة الكثير من الكفاءات، حيث قامت العديد من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا والمملكة المتحدة وحتى بعض دول أوروبا الشرقية بالتسويق لعروض إغرائية ومحفزة أدت إلى جلب العديد من السواعد الذكية التي تم استخدامها في تنشيط آلة الإنتاج وتفعيل آليات الابتكار والإبداع.

وتعتبر هذه الهجرة بالنسبة لدول المنشأ، خاصة العربية منها، بمثابة خسارة مركبة، وضياع سنوات من التعليم والتدريب للكفاءات التي ينتظر منها أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاسيما في بعض المجالات الاستراتيجية كالصحة والتعليم وهنا يتم طرح التساؤل التالي: ما جدوى دعم الدولة لنظام التعليم والتدريب لتكوين إطارات وكفاءات تستفيد منها دول المهجر في النهاية؟ ما هو حجم الخسارة المالية والمادية والمعنوية التي تتكبدها دول المنشأ؟

ولقد ترتب عن هجرة ونزيف الكفاءات نتائج متباينة بين دول المهجر المستفيدة ودول المنشأ المتضررة وذلك كما يلي:

بالنسبة لدول المهجر
• تعزيز قدرات البحث والتطوير في المراكز العلمية حيث تم مثلا تسجيل وجود أزيد من 1100 باحث عربي في مركز واحد بفرنسا، وهو المعهد الوطني للبحوث " CNRS "
• سد احتياجات العمل في بعض التخصصات النادرة كالذرة والفلك
• دعم اليد العاملة المؤهلة خاصة في بعض القطاعات الاسترتيجية كالصناعة والاعلام الآلي
• دعم التكوين والتأطير على مستوى مؤسسات التعليم العالي حيث تم تسجيل هجرة العديد من الأساتذة الجامعيين والباحثين
• تعزيز قطاع الصحة. حيث يعتبر تنامي معدلات هجرة الأطباء العرب هاجسا وظاهرة كثيرا ما تؤرق صناع القرار في دول المهجر
بالنسبة لدول المنشأ
• خسارة سنوات من التعليم والتكوين والتأطير
• عجز في اليد العاملة المؤهلة والكفاءات العملية والعلمية عالية المستوى
• عجز في أداء مراكز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بسبب هجرة العلماء والباحثين الأكفاء
• ضياع فرص لتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية
• عجز وتدهور أداء بعض المنظومات، كمنظومة الصحة بسبب تنامي هجرة الأطباء
• غياب العديد من التخصصات لعدم وجود مؤطرين ومكونين
• تراجع في مخرجات منظومة البحث العلمي وعدم جودتها

المصدر: تجميع الباحث. راجع في هذا الصدد: محمد صبوروإدريس هابطي، الهجرة باتجاه واحد.. حقائق وعوامل، إضافات، العدد 11، صيف 2010.

لكن وعلى الرغم من هذه الأضرار التي تلحق بالأساس بالإستراتيجية التنموية لدول المنشأ، فإنه ينتظر تخفيف حدتها وآثارها من خلال التحويلات المالية للجالية بالمهجر وعقد آمال على عودة بعض هذه الكفاءات وأن تستقدم معها المهارات والخبرات التي تفيد على المستوى المحلي، وفي هذا الصدد، نجحت العديد من الدول، ككوريا الجنوبية والصين والهند في استقطاب الكفاءات والأدمغة المهاجرة وإشراكها في دعم التنمية المحلية وبلوغ أهداف الاستراتيجية خاصة في بعض القطاعات الحساسة.

ثانيا: أثر أداء منظومة البحث العلمي على هجرة الكفاءات

يؤثر أداء منظومة البحث العلمي بشكل كبير على قرارات الكفاءات، فقد يكون الأداء عالي المستوى محفزا على بقاءها كما قد يكون أدائها السيئ دافعا للهجرة والبحث عن منظمة تتميز بالأداء الأفضل.

ويتجلى أداء هذه المنظومة من خلال حجم الإنفاق العام على البحث العلمي وتمويله كأحد أهم مدخلاته، كما يتجلى من خلال مخرجاته المتمثلة في محفزات النشر العلمي والملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وكلها تظهر حجم التحفيز والدعم الذي تتلقاه الكفاءات ويفصل في قرار البقاء او الهجرة بحثا عن تحفيز ودعم أفضل.

1. **فأما بخصوص المدخلات المتمثلة أساسا في الإنفاق على البحث العلمي وتمويله**

فهو عبارة عن مؤشر هام يمكن أن نقرأ من خلاله مدى الاهتمام الحكومي بالبحث العلمي ومدى الدعم المالي الذي تخصصه من أجل تنفيذ البرامج وبلوغ الأهداف المسطرة.

ونتفق جميعا أنه كلما زادت المخصصات المالية للإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والتي يتم توجيهها بشكل رشيد وعقلاني كشراء التجهيزات والمعدات وتثمين النتائج وتحفيز الباحثين وتأمين مرتباتهم وغير ذلك من متطلبات الإنفاق، كلما أدى ذلك إلى نجاح نظام البحث العلمي من خلال جودة البحوث وبراءات الاختراع والدفع بالكفاءات للبقاء وعدم الهجرة.

ومن أجل المقارنة بين الدول العربية وبعض الدول في هذا الشأن، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول الاتحاد الأوروبي من أكثر الدول إنفاقا على برامج وأنشطة البحث العلمي حيث تجاوز حجم الإنفاق فيها 400 مليار دولار سنة 2010، وأن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تنفق حوالي 165 مليار دولار سنويا، كما تعتبر اليابان أكثر الدول من حيث معدل الإنفاق كنسبة من الناتج الداخلي لخام (زموري كمال، مرداوي كمال، 2017، ص. 640).

وفيما يلي جدول يوضح بعض نسب الإنفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام

الدول	العربية	و.م.أ	اليابان	فرنسا	ألمانيا	بريطانيا	إسرائيل
نسبة الإنفاق	أقل من 01 %	% 2.61	% 3.39	% 2.09	% 2.53	% 2.45	--
معدل الإنفاق لكل فرد	7 دولار	من 900 إلى 1000 دولار					750 دولار

المصدر: تجميع الباحث نقلا عن زموري كمال، مرداوي كمال،منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، في: مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، العدد الخامس الصادر جوان 2017، ص. 640.

وبتتبع تطور الإنفاق العام على البحث العلمي في الجزائر مثلا، تمت ملاحظة أن الإنفاق كان ضعيفا قبل سنة 1999، ومرد ذلك إلى الأولويات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي فرضت نفسها آنذاك، حيث لم تتعد نسبة الإنفاق على البحث العلمي 0.2 % كنسبة من الناتج الداخلي الخام في سنة 1997، وهي من أضعف النسب في العالم، لكن، بعد ذلك عرفت النسبة ارتفاعا ملحوظا بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية ونتيجة لإعادة النظر في أولويات المرحلة، وقد توج ذلك بإنشاء الصندوق الوطني لتطوير البحث التكنولوجي واعتماد إعفاءات ضريبية على مشتريات التجهيزات والمعدات ذات الطابع العلمي (لامية حروش، محمد طوالبية، 2018، ص. 40).

2. **وأما بخصوص مخرجات السياسة العمومية للبحث العلمي**

فيعني حجم النتائج التي توصلت إليها الجهود المبذولة في إطار السياسة العمومية المتبعة في تنظيم نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي حيث تظهر هذه المخرجات في ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- النشر العلمي
- الملكية الفكرية وبراءات الاختراع
- الماركات المسجلة والتصاميم الصناعية

- **بالنسبة للنشر العلمي:**

يعتبر النشر العلمي من بين أهم المؤشرات التي تُظهر جودة السياسات المتبعة في نظام التعليم العالي بصفة عامة وفي البحث العلمي بصفة خاصة، حيث اكتسب في السنوات الأخيرة اهتماما خاصا على اعتبار أنه أحد أهم ركائز تصنيف المؤسسات الجامعية محليا وعالميا، وأنه معيارا أساسيا لتقييم أنشطة البحث العلمي على مستوى المخابر ومراكز البحث والتطوير التكنولوجي وأن الإعتمادات المالية التي تمنحها الحكومات والجهات الوصية إنما تقف على مدى الاهتمام بمطلب النشر.

وقد أظهرت بيانات بوابة " SHIMAGO INSTITUTION " لتقييم المؤشرات العلمية للجامعات والمؤسسات والدول، التزايد المستمر لعدد الأوراق العلمية المنشورة منذ سنة 1996، حيث تعتبر الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول من حيث عدد الأوراق العلمية والأبحاث المنشورة حيث تجاوز عددها 12 مليون ورقة علمية منشورا خلال الفترة الممتدة من **2018إلى 1996**، أما مجموعة الدول العربية فوصل عدد أوراقها المنشورة إلى أكثر من 866050 ورقة علمية. (أنظر الشكل التالي)

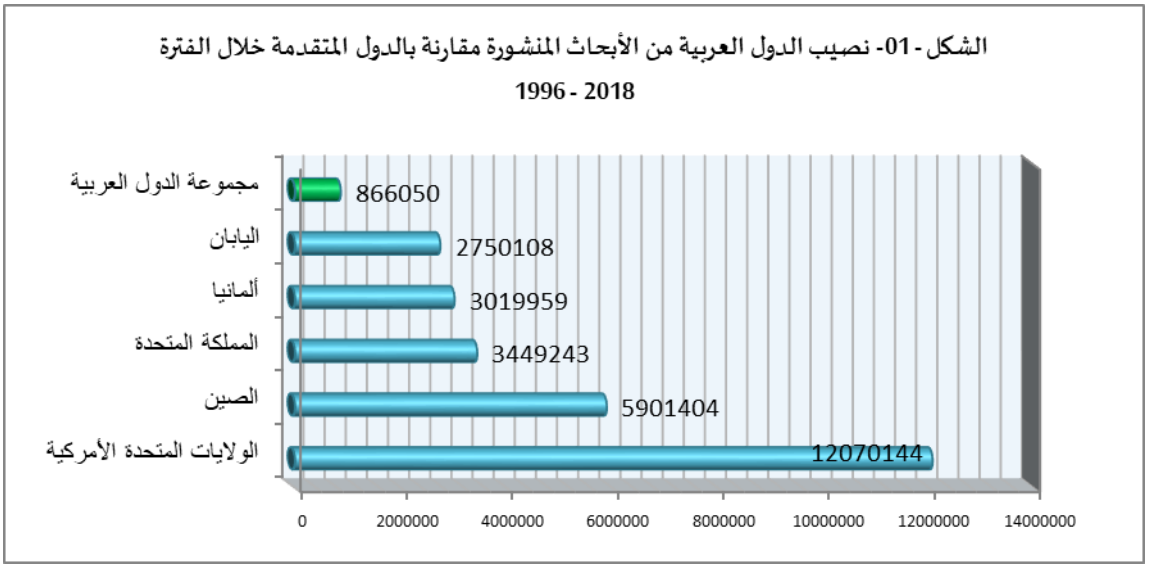

المصدر: تجميع الباحث بناء على بيانات بو ابة " SHIMAGO INSTITUTION" على: www.scimagojr.com

والملفت للانتباه أنه وعلى الرغم من هذا العدد المسجل من الأوراق العلمية من لدن الدول العربية، إلا أنها تبقى متأخرة وبشكل كبير عن مصاف الدول المتقدمة كاليابان وألمانيا والمملكة المتحدة ودون أن ننسى الولايات المتحدة الأمريكية.

وتعتبر جمهورية مصر أكثر الدول العربية نشرا للأوراق العلمية بعدد تجاوز مائتي ألف ورقة علمية جعلها تحتل المرتبة التاسعة والثلاثون عالميا وتليها المملكة العربية السعودية بعدد 182753 ورقة. أما بالنسبة لدول المغرب العربي فتعتبر

تونس أكثرها نشرا للأوراق العلمية بواقع 86600 ورقة علمية وتليها الجزائر فالمغرب بواقع 65714 و62636 ورقة علمية على الترتيب. (أنظر الشكل 2)

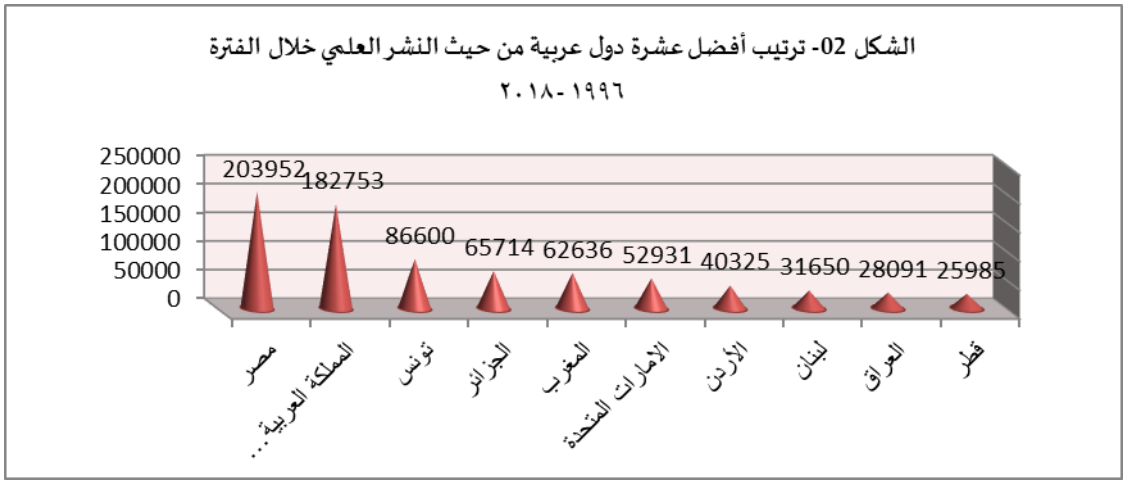

المصدر: تجميع الباحث بناء على بيانات بوابة " SHIMAGO INSTITUTION"راجع: www.scimagojr.com

وبالرجوع إلى حالة الجزائر، أظهرت البيانات أن الجهود المبذولة في إطار السياسات العمومية المتبعة في إطار البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وبعد تطبيق القوانين التوجيهية، أن النشر العلمي أخذ نسقا متزايدا حيث عرف عدد الأوراق ارتفاعا ملحوظا حيث وصل العدد إلى 65714 ورقة علمية خلال الفترة 1996- 2018 (أنظر الشكل 3)، ما أمكنها أن تحتل المرتبة 56 عالميا والرابعة عربيا. على الرغم من ذلك تبقى هذه الجهود ضعيفة بالمقارنة مع الدول المتقدمة التي خطت خطوات عملاقة في هذا الخصوص وسجلت أرقاما يصعب جدا بلوغها.

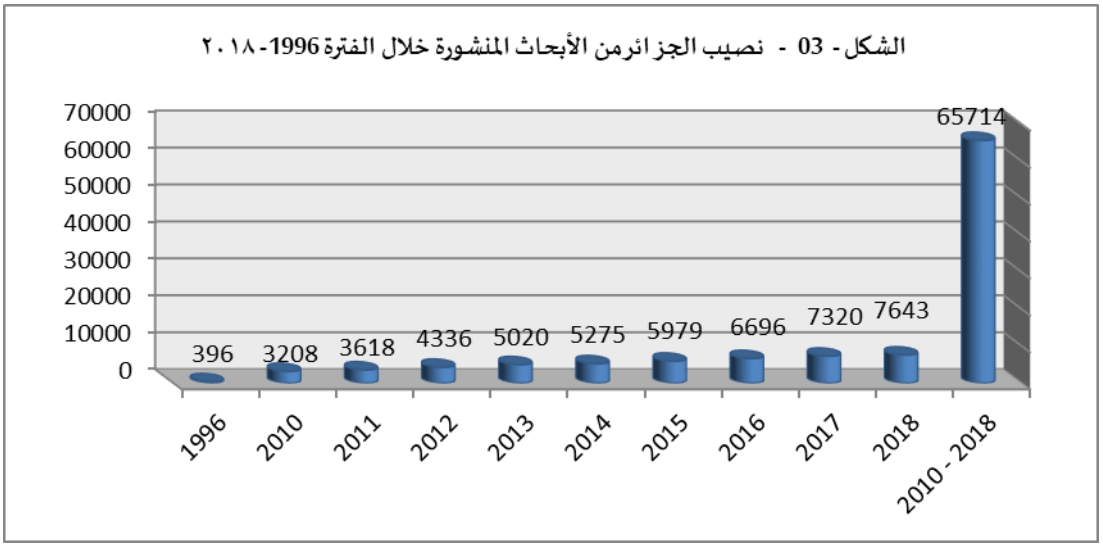

المصدر: تجميع الباحث بناء على بيانات بوابة " SHIMAGO INSTITUTION " راجع: www.scimagojr.com

- **بالنسبة للملكية الفكرية وبراءات الاختراع**

تعتبر براءات الاختراع بمثابة تتويج لجهود البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، حيث يعمل الأساتذة الباحثون في المؤسسات الجامعية والباحثون في مراكز البحث والتطوير التكنولوجي على تسجيل وإيداع براءات الاختراع كدليل على الإبداع والابتكار العلمي نظير الدعم الحكومي وتتويجا للسياسة المتبعة في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وتشير بيانات الجدول التالي إلى وجود تباين في طلبات براءة الاختراع " Brevet " في الدول العربية في سنة 2018، حيث تم تسجيل تفوق طلبات براءة الاختراع لغير المقيمين مقارنة بالمقيمين.

الجدول رقم - 01- عدد طلبات براءة الاختراع المودعة من طرف المقيمين وغير المقيمين للدول العربية خلال سنة 2017

Office[x]	Origin	2017	Office[x]	Origin	2017
Algeria	Resident	149	**Qatar**	Resident	19
	Non-Resident	594		Non-Resident	574
Bahrain	Resident	8	**Saudi Arabia**	Resident	909
	Non-Resident	237		Non-Resident	2 282
Egypt	Resident	1 025	**Sudan**	Resident	281
	Non-Resident	1 254		Non-Resident	12
Iraq	Resident	613	**Syrian Arab Republic**	Resident	120
	Non-Resident	101		Non-Resident	16
Jordan	Resident	26	**Tunisia**	Resident	172
	Non-Resident	174		Non-Resident	383
Morocco	Resident	198	**United Arab Emirates**	Resident	52
	Non-Resident	2 026		Non-Resident	1 748
Oman	Resident	4	**Yemen**	Resident	15
	Non-Resident	387		Non-Resident	13

المصدر: تجميع الباحث بناء على www.wipo.int /ipstats/en/statistics/country_profile/

X : المعلومات غير متوفرة بالنسبة لباقي الدول العربية غير المذكورة على غرار كل من لبنان والكويت

وحسب هذه البيانات، تم تسجيل تفوق ملحوظ للطلبات المقدمة من طرف غير المقيمين على حساب المقيمين بنسبة تتجاوز 80% من الإجمالي.

وبالرجوع إلى القراءة في هذه البيانات فإنه يمكن طرح تساؤلين:

- الأول بخصوص مدى الاستفادة من طلبات براءة الاختراع المسجلة ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ على الرغم من فعالية نتائجها إلا أنها مهددة بالاصطدام بحزمة من المعوقات التي تحول بينها وبين التطبيق والتجسيد العملي في الواقع وعدم وجود شراكة حقيقية مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

- الثاني بخصوص موقع الدول العربية عالميا وبالمقارنة مع بقية العالم بخصوص عدد طلبات الاختراع التي تعتبر مرجعا لتقييم درجة النهضة العلمية وجودة نظام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ففي الحقيقة انه لا يوجد أي مجال للمقارنة نظرا للفوارق الكبيرة المسجلة، فحصة الدول العربية من طلبات براءة الاختراع للعالم لا تمثل إلا نسبة ضئيلة تكاد تنعدم بالنظر إلى إجمالي العالم من الطلبات الذي بلغ سنة 2017 إلى أزيد من 3168900 طلب، وأن حصة الصين وحدها والأولى عالميا بلغت نسبة 43,6% بواقع 1381640 براءة اختراع، وتليها الولايات المتحدة الأمريكية بحصة بلغت نسبتها 19.2%. (أنظر الشكل 4)

الشكل رقم - 04 - حصص أكثر الدول طلبا لبراءات الاختراع في العالم سنة 2017

المصدر: تجميع الباحث بناء على www.wipo.int/edocs/pubdocs/fr/wipo_pub_943_2018.pdf P.11

- بالنسبة للماركات المسجلة والتصاميم الصناعية

أما بالعودة إلى البيانات المتعلقة بالماركات المسجلة والتصاميم الصناعية، فقد تم تسجيل تراجع كبير للدول العربية مقارنة بالمجموعات الأخرى وحتى بالمقارنة مع بعض الدول المتقدمة كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية، فإجمالي ما تقوم الدول العربية كمجموعة بإيداعه من الماركات المسجلة وكذا التصاميم الصناعية لا يضاهي حتى ما يقوم به اليابان وحده، وعليه، فهذه البيئة غير محفزة لاستقطاب الكفاءات المهاجرة، بل تدعم فكرة هروبها ومغادرتها بحثا عن البيئة القادرة على إطلاق العنان للمبادرات العلمية ومبادرات الابتكار والاختراع.

الشكل رقم - 05- وضع الدول العربية في بيانات التصاميم الصناعية والماركات المسجلة سنة 2018

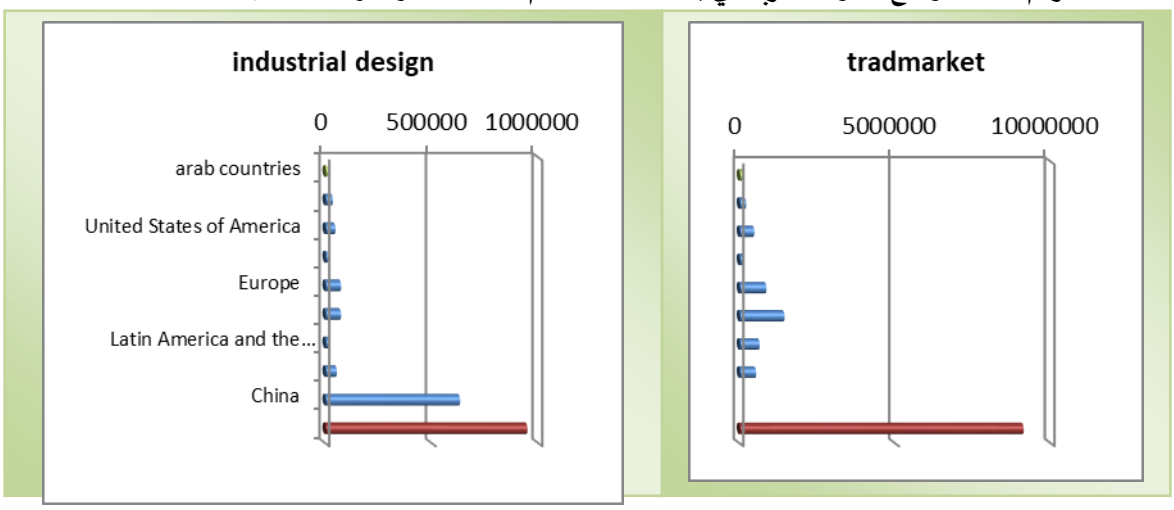

بيانات الصين غير متاحة بالنسبة للماركات المسجلة

المصدر: تجميع الباحث بناء على www.wipo.int /ipstats/en/statistics/country_profile/profile.jsp/

ثالثا: تشخيص محيط البحث العلمي في الدول العربية ومتطلبات تحفيز الكفاءات

1) تشخيص محيط البحث العلمي في الدول العربية

وبالرجوع إلى الواقع الذي يشهده نظام لبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الدول العربية من تراجع وتخلف على مستوى المدخلات كما على مستوى المخرجات وما نتج عن ذلك من فوارق كبيرة جدا مع الدول المتقدمة، وجب التساؤل بخصوص العوامل المحيطة بهذا النظام والتي تحول بينه وبين بلوغ الأهداف المنشودة والتي كانت سببا مباشرا في هجرة الأدمغة والكفاءات. ولتشخيص هذا المحيط، تم الاستناد إلى التقرير السنوي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية العالمية سنة 2017، حيث يرتكز هذا التشخيص على التدقيق في واقع العديد من الأركان ومؤشراتها خاصة ذات الصلة والتأثير المباشر في أداء نظام البحث العلمي وهي بحسب شكل (6):

الشكل رقم - 06 - تشخيص محيط البحث العلمي

المصدر: تجميع الباحث بناء على www3.weforum.org in The Global Competitiveness Report 2017–2018, P-P. 44 - 45

وبناء على بيانات هذا التقرير والتي تم استخلاص ما يرتبط بشكل مباشر بنظام البحث العلمي والتي أعيد ترتيبها في الجدول الموالي، تم التوصل إلى وجود تباين في نتائج كل المؤشرات بين الدول العربية، حيث يظهر منها المرتفع الذي يشير إلى مستويات الأداء العالية كدول الخليج، ويظهر منها أيضا المؤشرات المنخفضة التي تشير إلى مستويات الأداء المتراجعة.

الجدول رقم - 02 - مؤشرات الأركان الأساسية ذات الصلة بمحيط البحث العلمي في الدول العربية سنة 2018

الدول العربية	مؤشرات الأركان الأساسية ذات الصلة بمحيط البحث العلمي				الترتيب عالميا
	ركن المؤسسات	القدرة على الابتكار	التعليم العالي والتدريب	الاستعداد التكنولوجي	
الجزائر	3,6	2,9	4	3,9	86
تونس	3,8	3,1	4,1	3,7	95
المغرب	4,2	3,1	3,6	3,8	71
موريتانيا	2,9	2,3	1,9	2,2	133
مصر	3,9	2,9	3,6	3,5	100
لبنان	3,2	3,4	4,3	4,4	105
الأردن	4,5	3,6	4,5	4,3	65
اليمن	2,2	2,4	2,2	2	137
المملكة السعودية	5	3,7	4,9	4,9	30
البحرين	5	3,6	5	5,6	44
قطر	5,6	4,7	5	5,4	25
الإمارات المتحدة	5,9	4,6	5	5,8	17
الكويت	4	3	3,9	4,3	52
عمان	5	3,3	4,4	4,5	62
سويسرا للمقارنة	5,9	5,8	6,1	6,1	01

المصدر: تجميع الباحث بناء على www3.weforum.org in The Global Competitiveness Report 2017–2018, P-P. 44 - 312

ويلاحظ أن كل المؤشرات الرئيسية جاءت دون المتوسط كدليل على تأخر العديد من الدول العربية في ترتيب شمل 140 دولة، وأن أغلب المؤشرات الفرعية تم تشخيصها بالضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة التي تشكل هدفا للهجرة على غرار سويسرا، وعليه تم التوصل إلى القراءات التالية:

أ- على مستوى ركن المؤسسات، سجلت الدول العربية مؤشر دون المتوسط قدره 4.2 مما يدل على ضعف أداء المؤسسات العربية وتخلفها، فهي إذا غير مستعدة للتجسيد العملي لمبادرات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكل براءات الاختراع باعتبار أن هذه المؤسسات تلعب دور الشريك الاقتصادي والاجتماعي وعامل ودافع لهجرة الكفاءات.

ب- أما على مستوى ركن الاستعداد التكنولوجي، جاء المؤشر ضعيفا قيمته 3.3 وهو ما يشير إلى ضعف كبير في المكونات الفرعية نتيجة عدم توفر أحدث التقنيات وضعف نقل التكنولوجيا وضعف تدفق الانترنت وكلها عبارة عن متطلبات أساسية للبحث العلمي.

ت- وبالنسبة لركن الابتكار، فقد تم تسجيل مؤشر دون المتوسط بواقع 4نقاط، ومرد ذلك ما جاء في البيانات من ضعف في المكونات الفرعية خاصة على مستوى ضعف جودة مؤسسات البحث العلمي وهشاشة التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية وبالتالي تراجع مجالات البحث والتطوير بالإضافة إلى ذلك الضعف الكبير على مستوى طلبات براءات الاختراع التي تعتبر واجهة حقيقية لمخرجات البحث العلمي.

ث- وأما بالنسبة لركن التعليم العالي والتدريب وهو احد أهم المكونات الأساسية ذات الصلة المباشرة بالبحث العلمي إذ يستند المؤشر على مجموعة من المتطلبات الفرعية ذات التأثير الكبير على مدخلات ومخرجات البحث العلمي، وعلى هذا المستوى وحتى إن تم تسجيل تحسن طفيف في المؤشر الذي بلغت قيمته 4.1، فإن ذلك لا يترجم حقيقة قيمة الجهود المبذولة في إصلاح منظومة التعليم العالي وما يرتبط بها من جهود لتطوير وترقية نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على اعتبار ضعف الأداء على مستوى المكونات الفرعية من قبيل جودة التعليم وتدفق الانترنت في المؤسسات التعليمية وضعف برامج تدريب الموظفين.

الشكل رقم - 07 -

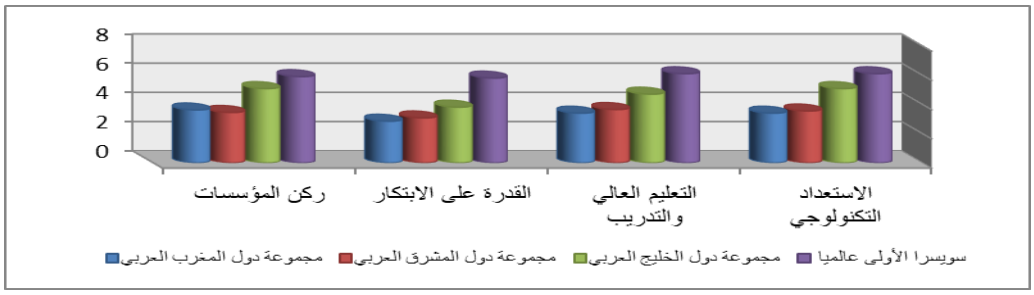

المصدر: تجميع الباحث بناء على The Global Competitiveness Report 2017–2018, P-P. 44 - 312 in www3.weforum.org

2) متطلبات تحفيز الكفاءات

فبالعودة إلى تشخيص واقع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الدول العربية على ضوء ما جاء في مختلف التقارير الدولية لا سيما تقرير التنافسية العالمية وتقرير المنظمة الدولية للملكية الفكرية، توصلنا إلى أن الدول العربية كمجموعة سجلت مؤشرات متوسطة إجمالا ولكن الكثير منها تم تسجيله بالخط الأحمر، وهي تشير إلى ضعف الإرادة السياسية وضعف المنظومة القانونية وكذا ضعف المبادرة في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وقبل ذلك، ضعف الأداء في المؤسسات التعليمية ومراكز البحث، وإذا، فإشكالية النهوض بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالشكل

الذي يعمل على تحفيز الكفاءات والأدمغة واستقرارها بل ويعمل على استرجاعها، هي إشكالية معقدة جدا، لأنها تستوجب ضرورة تضافر كل الجهود وعلى جميع المستويات، وهو أمر يتطلب إعادة النظر في كل السياسات السابقة بالشكل الذي يحقق المتطلبات الأساسية لتحقيق الإقلاع وإحداث الثورة العلمية والتكنولوجية وهو أمر لا يتحقق إلا من خلال تفعيل ثلاثة أدوار أساسية:

- تفعيل السياسات العمومية في مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي
- تفعيل آليات دعم مبادرات الابتكار والإبداع مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي
- تفعيل سياسات المؤسسات في مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتحفيز الكفاءات

وفي هذا الصدد، فإن محاولة تفعيل هذه الأدوار تتم من خلال عدة مبادرات نظرية وعملية أنظر الشكل (8):

الشكل- **08** - سبل دعم مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الدول العربية والجزائر انموذجا

تفعيل سياسات الدولة	تفعيل آليات الدعم	تفعيل سياسات المؤسسة
• التحسيس والتوعية بأهمية أنشطة البحث والتطوير والإبتكار على جميع المستويات • تنظيم سوق وطني للإبتكارات بالتعاون مع المنظمات المهنية الدولية المختصة بهدف الربط بين حاملي المشاريع الإبتكارية والمستثمرين • التشجيع على إنشاء جمعيات مهنية للمبتكرين والمبدعين على الصعيد الوطني • تشريعات تحفز القطاع الخاص لتمويل أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي • إصدار قانون حول الإبتكار لتوثيق الروابط بين مراكز البحث والجامعات من جهة، والقطاع الصناعي من جهة أخرى • إصدار قانون لحماية الملكية الفكرية والصناعية خصوصا في مجال البحث الحكومي، حيث يسمح للباحثين الجامعيين العاملين في مشاريع بحث ممولة من طرف الدولة بالاحتفاظ بحقوق الملكية الصناعية	• حاضنات الأعمال • تستهدف إطلاق البرنامج يخص المؤسسات التكنولوجية الناشئة (T-Start) بهدف اكتشاف ودعم مؤسسات ناشئة في مجال التكنولوجيات الحديثة والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والإتصال. • المراكز التقنية الصناعية • صناديق التمويل الوطنية • بغرض تمويل المؤسسات المبتكرة بهدف دعم وترقية تنافسيتها وتمويل مشاريع البحث والتطوير التكنولوجي • في الجزائر مثلا تم اعتماد صندوقين خاصين وهما: • الصندوق الوطني لترقية التنافسية الصناعية (FNPCI) • الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (FNRSDT)	• التحفيز • القيام بتشجيع الأفراد على بذل مجهودات أكبر في مجالات البحث والتطوير والإبتكار من خلال تحفيزهم وتقديم علاوات مختلفة بهدف تحسين الأداء، ويمكن حصر الحوافز في مختلف الهدايا والجوائز (سكن، سيارة، ترقية...) بعد إثبات فعالية أعمالهم • الارتباطات • الحاجة إلى التعاون مع الأطراف الأخرى (مؤسسات علمية، مراكز بحث...) لتقوية علاقات العمل وتبادل الخبرات. • سد الإحتياجات والفراغات الناتجة عن نقص قدرات وإمكانيات المؤسسة وجعلها أكثر فعالية • إبرام اتفاقيات تعاقدية لفترات زمنية محددة في مجالات البحث • تكوين الأطر البشرية وتنميتها العمل على تكوين وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية لتحسين كفاءات ومؤهلات الباحثين

المصدر: تجميع الباحث بناء على زموري كمال، مرداوي كمال، منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، في: مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، العدد الخامس الصادر جوان 2017، ص-ص.649 – 653.

نتائج ومقترحات

تم التطرق من خلال هذا البحث إلى الأسباب والدوافع التي تقف وراء هجرة الكفاءات العلمية، حيث جاء فيها أن نظام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الدول العربية لم يصل بعد إلى الأهداف والمستويات المنشودة في عالم يشهد ثورة جامحة أساسها البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وأن هذا النظام يفتقر إلى مستويات التحفيز التي تحافظ على الكفاءات واسترجاعها.

وبالرجوع إلى المعايير والمؤشرات المستخدمة في تقييم أداء هذا النظام، تم التوصل إلى أن البحث العلمي يعتبر من المتطلبات والمرتكزات الأساسية التي تقوم عليها كل عملية تستهدف تحسين الجودة وترقية الأداء واستقطاب الكفاءات.

وقد تم التوصل من خلال تحليل السياسات العمومية المتبعة في الدول العربية من اجل ترقية نظام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إلى ضعف الإنفاق العمومي على برامج وأنشطة البحث العلمي، مما أثر سلبا على جودة المخرجات ومن بينها النشر العلمي الذي لا يزال بعيدا عن مستوى التطلعات والمستويات التي بلغتها مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث في الدول المتقدمة، حيث أظهرت بيانات بوابة "Shimago Institution" لسنة 2018، أن الدول العربية تحتل مراتب متأخرة وبحصة ضئيلة جدا من عدد الأوراق العلمية المنشورة.

وبالنظر إلى بيانات المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية " WIP " لسنة 2018، والمتعلقة بطلبات براءة الاختراع باعتبارها مخرجات أيضا لنظام البحث العلمي، تم التوصل إلى أن حصة الدول العربية هي الأخرى ضعيفة جدا، وتكاد تكون منعدمة بالمقارنة مع عدد الطلبات المسجل عالميا وبالمقارنة مع الدول الرائدة في هذا المجال كالصين والولايات المتحدة الأمريكية.

أما بخصوص الأسباب التي أدت إلى هذا التراجع وبالإضافة إلى ضعف الإنفاق الحكومي، فتتضح من خلال تشخيص محيط البحث العلمي وبالاستناد إلى التقارير التي قدمها المنتدى الاقتصادي العالمي" weforum " حول التنافسية، حيث تم التوصل إلى ضعف مؤشرات الأركان الأساسية ومكوناتها الفرعية في المحيط العلمي، خاصة تلك التي لها صلة مباشرة بالبحث العلمي كالاستعداد التكنولوجي والقدرة على الابتكار ونظام التعليم العالي والتدريب مما أثر سلبا على استقرار الكفاءات.

وبناء على هذه النتائج تم التوصل إليها المقترحات التالية:

- إن أهم معوقات البحث العلمي في الدول العربية والتي تعتبر سببا رئيسيا لهجرة الكفاءات العلمية تكمن في انخفاض معدلات الإنفاق الحكومي، وعليه، فإنه لا يوجد أي تصور لحلول يمكن تجسيدها خارج ضرورة زيادة حجم الإنفاق، فمن غير المعقول التوصل إلى نتائج علمية وبحثية تتصف بالجودة وتربو استقطاب الكفاءات ونأيها عن الهجرة ومعدل الإنفاق في الدول العربية هو الأضعف إذ لا يتعد 7 دولار لكل فرد، وأن معالجة ذلك هو أول خطوة نحو إيقاف هجرة الكفاءات ونزيف الأدمغة.
- إن أية محاولة لإصلاح نظام البحث العلمي ومن قبله نظام التعليم العالي لا يمكن أن ترتكز على سياسة تضخيم أعداد المخابر العلمية ومراكز البحث، بل يجب أن تستند إلى النوعية وجودة الأداء وإمكانية تجسيد وتفعيل أفكار ومبادرات الباحثين، وهو أمر يستوجب ضرورة مراجعة كل السياسات المتبعة والعمل على تفعيل أكثر لسياسات الدولة على مستوى الجوانب التشريعية والقانونية وعلى مستوى التثمين والتحفيز وتفعيل آليات الدعم والمرافقة لما لها من أثر على استقرار الكفاءات.
- ضرورة تدعيم هياكل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وإيجاد صيغ عملية لتجسيد الأفكار والابتكارات والاختراعات وتقديم التحفيز والدعم اللازمين لأصحابها، وهو أمر قابل للتحقق عن طريق خلق صيغ شراكة مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

المراجع

- خالد الوحيشي في: التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية، هجرة الكفاءات، نزيف أم فرص؟ الصادر عن جامعة الدول العربية، إضافات، صيف 2010.
- لامية حروش، محمد طوالبية، البحث العلمي في الجزائر: الواقع ومستلزمات التطوير، في مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد19، جانفي 2018.

- محمد صبور وادريس هابطي، الهجرة باتجاه واحد.. حقائق وعوامل، إضافات، العدد 11، صيف 2010.
- مصطفى حابس، هجرة الأدمغة الطبية لفرنسا" ذهابا بغير رجعة".. نزيف قاتل لمنظوماتنا الصحية في: hoggar.org/2019/02/07/
- زموري كمال، مرداوي كمال،منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، في: مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، العدد الخامس الصادر جوان 2017

www.scimagojr.com

www.wipo.int

www.weforum.org

www.poplas.org/ar/Publicatio.asp

دور جمعيات المهاجرين في تنمية مناطقهم الأصلية
جمعية "الهجرة والتنمية" المغربية أنموذجا

د. محمد لعبوبي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة ابن زهر – اكادير – المغرب –

البريد الالكتروني

m.laaboubi@uiz.ac.ma

ملخص:

من المهم جدا، عندما يتعلق الأمر بهجرة القوى البشرية، التركيز على دراسة كيفية الاستفادة منها، والبحث عن السبل الكفيلة بتقوية ارتباط المهاجرين بوطنهم الأم، لأن من شأن ذلك المساهمة في النهوض، بشكل فعلي، بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء عبر توظيف أموال المهاجرين المحولة مباشرة في المشاريع الاستثمارية أو بالعمل على نقل الأفكار والمهارات التي اكتسبوها في الخارج لتنمية مناطقهم الأصلية. ويحتل المغرب في الجانب المتعلق بالتحويلات المالية للمهاجرين مراكز جد متقدمة عالميا، حسب تقارير الهجرة الدولية بحوالي 7 مليارات دولار سنويا، مما يؤثر ايجابيا سواء على مستوى الاقتصاد الوطني بشكل عام أو على المستوى العائلي المباشر، حيث تساهم التحويلات في رفع القدرات المادية لأسر المهاجرين وتمكنهم من فرص أفضل ليحظى أبناؤهم بتعليم جيد ويحصلوا على خدمات طبية أحسن.

أما في الجانب المتعلق بنقل الأفكار والمهارات فإننا نجد أن للمهاجرين المغاربة عدة تجارب في هذا المجال سنكتفي في هذه الورقة بالتطرق الى تجربة بعضهم في الانخراط في التنمية الاجتماعية والبشرية لمناطقهم الأصلية القروية والنائية وذلك عن طريق خلق جمعيات لهذا الغرض. وسنعرض بالذات لتجربة جمعية "الهجرة والتنمية" التي تأسست سنة 1986 من طرف مهاجرين من جنوب المغرب، والتي تقوم منذ أكثر من ثلاثيين سنة بتنفيذ مشاريع تنموية تهدف الى تحسين مستوى معيشة السكان القرويين وتهم بالأساس المدارس والمستوصفات والماء الصالح للشرب والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وسنحاول أن نجيب على الإشكالية التالية: إلى أي حد ساهمت جمعية "الهجرة والتنمية" في انخراط المهاجرين في تنمية مناطقهم الأصلية؟

من الناحية المنهجية تقتضي الإجابة على إشكالية البحث اعتماد المنهج الوصفي في تحديد مفاهيم الدراسة إضافة إلى تحليل مدى مساهمة الجمعية المذكورة في التنمية.

أظهرت النتائج الاولية للبحث أن جمعيات المهاجرين ساهمت بشكل كبير الى جانب الدولة في العمل التنموي وذلك للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وكان انخراطها في التنمية ليس فقط على مستوى تقديم الخدمات الاجتماعية وتلبية الحاجيات الاساسية، وانما أيضا على مستوى المساهمة في التشغيل واشاعة سلوكيات وقيم جديدة، وقد تعددت مجالات تدخلها من محاربة للامية وتشجيع للتمدرس ومساعدة للطفولة ومحافظة على البيئة وتوفير للتجهيزات الأساسية وتنمية لنشاط النساء الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: جمعيات المهاجرين – جمعية "الهجرة والتنمية" المغربية – تنمية المناطق الأصلية.

Abstract :

With regard to labor migration, it is very important to consider how to take advantage of it and to look for ways to strengthen the link between migrants and their country of origin, as this will contribute to the advancement of the economic and social process, through the use of remittances directly in projects investments or by working on the transfer of ideas and skills acquired abroad to develop their regions of origin.

In terms of remittances, Morocco occupies very advanced positions globally, amounting to about $ 7 billion a year, which has a positive impact both on the national economy in general and on the family level, where remittances help to increase the financial capacities of migrant families and enable their children to be well educated and to receive better medical services.

Regarding the transfer of ideas and skills, we find that Moroccan immigrants have several experiences in this field, in which we will discuss the experience of some of them who engage in social and human development them of rural and isolated areas of origin by creating associations for this purpose.

The Migration and Development Association, created in 1986 by immigrants from southern Morocco, has implemented development projects aimed at improving the quality of life of the rural population, mainly schools, clinics and a social economy.

We will attempt to answer the following question: to what extent has the association "Migration and Development" contributed to the participation of migrants in the development of their regions of origin?

From a methodological point of view, the answer to the research problem requires the adoption of the descriptive approach for determining the concepts of the study, as well as the analysis of the extent of the association's contribution to development.

The preliminary results of the study showed that immigrant associations make a significant contribution to development in order to promote the economic and social rights of the population: their involvement in development concerns not only the provision of social services and the satisfaction of basic needs, but also the contribution to employment and the diffusion of new behaviors and values. The intervention of various sectors of the fight against illiteracy, the promotion of schooling, helping the children, the preservation of the environment, the provision of basic equipment and the development of women's economic activity.

Keywords: *Immigrant associations - Moroccan Association "Immigration and Development" - Development of zones of origin.*

المقدمة

تشكل الهجرة مصدراً للفرص والتحديات في آن واحد على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد وبالنسبة إلى المهاجرين أنفسهم. لقد أصبح من المسلَّم به أن اعتماد سياسات ملائمة للهجرة قد يترك أثراً إيجابياً كبيراً على التنمية، مثلاً من خلال مساهمة المهاجرين في أسواق العمل والابتكار، ونفاذ هؤلاء إلى الفرص وتحقيق دخل أكبر، فضلاً عن دور التحويلات المالية في الحد من الفقر، أو من خلال إشراك ومساهمة المهاجرين في المسارات السياسية والتنموية.

وقد اتخذت بلدان عربية عدة سلسلة من الخطوات على الصعيدين القانوني والمؤسسي للوصول إلى مهاجريها، وتعزيز صلاتهم ببلدهم الأم، وتوفير الحقوق لهم، والاعتراف بهم وإشراكهم في المسارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. في نفس الوقت انخرط الكثير من المهاجرون في جمعيات تهدف إلى تعزيز الروابط المجتمعية مع من يعيشون في الخارج بالإضافة إلى تقديم مساعدة جماعية لبلدانهم ومناطقهم الأصلية.

نعرض في هذه الورقة البحثية لتجربة جمعية "الهجرة والتنمية" المغربية التي تأسست سنة 1986 من طرف مهاجرين من الوسط الجنوبي للمغرب، والتي تقوم منذ أكثر من ثلاثيين سنة بالمساهمة في مشاريع تنموية تهدف الى تحسين مستوى معيشة السكان القرويين في المناطق الجبلية والنائية وتهم بالأساس المدارس والمستوصفات والماء الصالح للشرب والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه يتناول موضوع هجرة الموارد البشرية والبحث عن السبل الكفيلة بالاستفادة منها، في وقت يسترعي المهاجرون أكثر فأكثر اهتمام صانعي السياسات والباحثين والأكاديميين على حد سواء. فوجودهم يثير الأسئلة حول القدرة على دعم التنمية في بلدان المنشأ من خلال نقل رأسمالهم المالي والبشري والاجتماعي الذي يتخذ شكل تحويلات ومهارات ومعارف وتجارب، وكذلك عبر استخدام شبكة علاقاتهم لنسج روابط اجتماعية، وفكرية، وتجارية، وغيرها من الصلات عبر الوطنية. وينطبق ما تقدم على بلدان المنطقة العربية بشكل عام وعلى المغرب بشكل خاص، لا سيما في ظل تزايد عدد المهاجرين، وانخراط المهاجرين في بلدان الاستقبال، وتنامي الفرص المتاحة لهم للمشاركة في الأنشطة الوطنية.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لموضوع الدراسة، وهذا المنهج معمول به في كثير من البحوث والدراسات، خاصة تلك التي تتناول ظواهر اجتماعية، حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات والتقارير المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، وكذلك المنشورة على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى الاطلاع على منشورات الجمعية موضوع الدراسة، وإخضاع كل ما سبق للتحليل والمناقشة بما يخدم أهداف البحث.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم الخلفية النظرية والتاريخية لهجرة الموارد البشرية المغربية إلى الخارج.
- بيان دور المهاجرين وجمعياتهم في التنمية ببلدانهم ومناطقهم الأصلية.
- عرض تجربة جمعية "الهجرة والتنمية" المغربية في دعم انخراط المهاجرين في تنمية مناطقهم الأصلية.

1. الإطار النظري والتاريخي لهجرة الموارد البشرية المغربية إلى الخارج

1.1. الخلفية النظرية للهجرة الدولية من أجل العمل

بلغ عدد المهاجرين في العالم، سنة 2017، حوالي 258 مليوناً حسب منظمة الأمم المتحدة، أي ما يمثل 3.4 في المائة من سكان العالم، وشكلت نسبة النساء خلال السنة نفسها 48,4 في المائة من مجموع أعداد المهاجرين. وينتقل ثلث المهاجرين من البلدان النامية (بلدان الجنوب) نحو البلدان المتقدمة (بلدان الشمال) ؛ وينتقل الثلث الآخر بين بلدان الجنوب؛ أما الثلث الأخير، فينتقل بين بلدان الشمال. وتُعتبر البلدان متوسطة الدخل، مثل الهند والمكسيك وروسيا والفلبين وتركيا والصين، البلدان الرئيسية التي تشكل اليوم مَصْدَراً للهجرة. وتتركز تدفقات الهجرة على مستوى الخطوط الرئيسية للحدود الجغرافية التي تفصل بين مناطق ذات سمات سياسية واقتصادية متباينة للغاية. وتُسجَّل هذه الحركات بشكل كبير على طول البحر الأبيض المتوسط، وفي الحدود الفاصلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك.[77]

ولتسهيل فهمنا لظاهرة الهجرة بكل تعقيداتها وتأثيراتها المتبادلة بين بلدان الأصل والاستقبال، لا بد من التطرق إلى الإطار النظري المتعلق بها. حيث لاحظ الباحثون أن النظام الاقتصادي العالمي، الذي تشكل الاقتصادات الوطنية جزءا مكونا له، يتيح تناول حركية العمل الدولية كموضوع بحث واستقصاء. فهذه المقاربة تنطلق من فرضية قوامها : أنه لا يمكن فهم الهجرة الدولية بعمق من دون ربطها بمنظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فهي من إنتاج هذه المنظومة والتحولات التي حدثت في بنية هذا الاقتصاد وفي التقسيم الدولي للعمل.[78] وهذا ما نلاحظ تجلياته بقوة في بلدان المغرب الكبير التي ارتبطت اقتصاداتها بقوة، باقتصاد فرنسا، وخصوصا في فترة الاستعمار.

وقد ساهمت استنتاجات الدراسات الميدانية التي أجريت خلال السنوات الأخيرة، في مراجعة المفاهيم والنماذج النظرية للهجرة الدولية ونقدها. وقد يكون من أبرز تلك الاستنتاجات: تشعب عوامل الطرد والجذب وشمولها العوامل الثقافية والجغرافية، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.[79] لذلك؛ اتجه الاهتمام إلى اعتماد مقاربات أكثر شمولية لمعالجة الهجرة، وظهرت طروحات مثل الدعوة إلى معالجتها كنظام اجتماعي، أو كجزء من النظام الاجتماعي الذي يقوم بدور الوسيط بين المجالات، أو كجزء لا يتجزأ من شبكة العلاقات التي تربط بين المجالين الواقعين على طرفي خط سير الهجرة، أو كعلاقة تاريخية للتبعية الاقتصادية المتبادلة بين مجتمعات "المركز" ومجتمعات "الأطراف"[80]، وهذا أيضا ينطبق بأجْلَى صوره على بلدان المغرب العربي ، وخصوصا المغرب.

وخلاصة القول يمكن أن نقول إن أسباب الهجرة متعددة، كما أن هذه الظاهرة يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة. فقد تُعزى لأسباب اقتصادية أو سياسية أو تربوية أو اجتماعية أو بيئية أو مناخية أو نفسية أو غير ذلك.

---

[77] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي - الهجرة وسوق الشغل- إحالة ذاتية رقم 37 / 2018، ص9.

[78] هاشم نعمة فياض "هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا هولندا نموذجا: دراسة تحليلية مقارنة" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، كانون الأول / ديسمبر 2011، ص 6.

[79] المصدر السابق، ص 7.

[80] خالد الوحيشي، الهجرة والأسرة: حالة البلدان العربية المرسلة للعمالة، (1998)، ص 8.

2.1. التطور التاريخي لهجرة الموارد البشرية المغربية إلى الخارج

نظرا لدينامية ساكنته، ولموقعه الجغرافي، ولانفتاحه على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، كان المغرب عبر التاريخ ملتقى للعالم العربي مع الغرب و أوربا شمالا، وبلاد السودان جنوبا، وقد ساعدت هذه العوامل على حدوث حركية مكثفة ودائمة للبشر والسلع[81]. فالمغرب يعد بلد الهجرة النازحة منذ القدم وأصبح في السنين الاخيرة بلد الهجرة الوافدة والعابرة كذلك.

وخلال النصف الأول من القرن العشرين شهد المغرب اعادة تشكل على مستوى الفضاءات الاقتصادية والهجروية، فنشأت ظاهرة هجرة العمالة إلى أوروبا، وان كانت بأعداد قليلة في البداية. ومن الثابت أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبالضبط انطلاقا من الستينيات، شهدت زيادة كبيرة في أعداد المهاجرين، وبالأخص أولئك المتوجهين إلى دول مثل فرنسا وبلجيكا وهولندا. هذه البلدان التي كانت في أمسّ الحاجة إلى قوى عاملة ضعيفة التأهيل للعمل في مناجم الفحم وصناعة السيارات. ويتعلق الأمر أساسا بهجرة الذكور غير المؤهلين ومن أصل قروي في أغلب الأحيان. وفي الثمانينيات، إثر القيود التي فرضتها هذه البلدان، بدأت موجة هجرة ثانية قوية نحو إيطاليا وإسبانيا، تزامنا مع انضمام هذه الاخيرة إلى المجموعة الأوربية سنة 1986 وما رافق ذلك من نمو اقتصادي وحاجة الى اليد العاملة[82].

وإذا كان معظم الذين هاجروا في الماضي من أجل توفير لقمة العيش كمستخدمين أو عبر إنشاء مشاريع تجارية متواضعة، إلا أن الظاهرة تعدت هذا الإطار التقليدي، لتشمل في السنوات الاخيرة أيضا العديد من ذوي الكفاءات الذين أصبحوا يغادرون المغرب سواء لإكمال دراستهم، أو هروبا من واقع البطالة.

وكان معدل هجرة المغاربة المؤهلين جدا (16 بالمائة) إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من بين الأعلى عالميا. ويتمتع حوالي نصف المهاجرين (47,2 بالمائة) من موجة الهجرة في الفترة 2000 - 2005 بمستوى دراسي متوسط أو عال مقابل حوالي 11 بالمائة في موجة الستينيات. ونشهد أيضا ارتفاعا في عدد الطلبة المغاربة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بنسبة 13,4 بالمائة ما بين 2005 و 2009[83].

وتتألف الجالية المغربية المقيمة بالخارج، حسب تقديرات حديثة للوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، من حوالي 4.500.000 فرد، أي 15 بالمائة من مجموع سكان المغرب. ويحتل المغرب المرتبة الرابعة عشرة عالميا والرتبة التاسعة في تصنيف البلدان النامية.[84]

3.1. الارتباط الوثيق للمهاجرين المغاربة ببلدهم وبمناطقهم الأصلية

يتجلى الارتباط القوي للمهاجرين المغاربة بمناطقهم الأصلية في عدة جوانب، من أهمها العودة الدورية، والتي يقصد بها، عودة المهاجر الى وطنه خلال فترات العطل أو أثناء فترات خاصة أو استثنائية مع وجود نية الرجوع الى المهجر لاستئناف العمل أو الاقامة.[85] وتكتسي العودة الدورية أو السنوية أهمية خاصة سواء لدى المهاجرين وأسرهم

---

[81] محمد شارف، شظايا من إنجازات المهاجرين بجهة سوس ماسة، منشورات جامعة ابن زهر، المغرب، (2018)، ص 43.

[82] إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا. إصدارات مكتب شمال افريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا. المغرب. 2014. ص 15.

[83] المصدر السابق، ص15.

[84] المصدر نفسه، 15.

[85] المختار مطيع "اشكالية عودة المهاجرين المغاربة واندماجهم في مجتمعهم الاصلي" دفاتر مركز الدراسات والابحاث حول حركات الهجرة المغاربية، عدد 3، جامعة محمد الاول. المغرب (1994)، ص 5.

المقيمة بالمغرب، أو لدى السلطات المغربية، نظرا لما يواكبها من تحويل للعملة الصعبة وإنعاش للنشاط السياحي وللحركة الاقتصادية بشكل عام. لذا تسخر الدولة امكانيات هامة لإنجاح هذه العملية وتسهيل عبور وعودة أفراد الجالية المغربية المقيمة في الخارج، أثناء تنقلهم بين بلدان الإقامة و الوطن الأم خلال الفترة الصيفية على امتداد أكثر ثلاثة أشهر، من 5 يونيو إلى 15 شتنبر. ولإعطاء نظرة عن حجم هذه العودة السنوية نشير بأنه مثلا بالنسبة لسنة 2019 بلغت أعداد الجالية المغربية الوافدة قرابة 2 مليون و800 ألف شخص.

كما تشكل التحويلات مؤشرا واضحا على الارتباط الوثيق بين المهاجرين وبلدهم الأصلي، ففي حالة المغرب يشير بحث ميداني إلى أن أكثر من 9 من أصل 10 مهاجرين، قد أرسلوا تحويلات مالية إلى المغرب خلال الخمس سنوات التي غطاها البحث، وما يقارب ال 60 % أكدوا أنهم حولوا على الأقل ربع دخلهم السنوي.[86]

وتعير الحكومة المغربية اهتماما خاصا لقضايا المهاجرين، وتحرص على إبقاء علاقاتهم بالبلاد وتمتينها، ويتجلى ذلك في مختلف الإجراءات المتخذة لتأطير المهاجرين في الخارج، ومن هذه الإجراءات نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- إنشاء وزارة شؤون الجالية المغربية في الخارج، وتمثيلها في القنصليات بواسطة ملحقين اجتماعيين.
- إنشاء مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج.
- إنشاء مجلس الجالية المغربية بالخارج.
- ارسال أئمة المساجد للإشراف على التأطير الديني للمهاجرين.
- تشجيع المهاجرين على استثمار أموالهم في مشاريع إنمائية داخل البلاد.

2. مساهمة المهاجرين وجمعياتهم في تنمية بلدانهم ومناطقهم الأصلية

1.2. دور المهاجرين في التنمية

في السنوات الأخيرة، ازداد الاعتراف بعنصر التنمية الكامن في الهجرة، وتحول تركيز التفكير على الصعيد الدولي من الانطباع السلبي المهيمن سابقا، عن العلاقة بين الهجرة والتنمية والذي يؤكد الحاجة إلى استئصال المسببات الرئيسة للهجرة، وهجرة العقول واستنزاف العمالة والهجرة من المناطق الأصلية، إلى اهتمام متزايد بالتأثيرات والاحتمالات الإيجابية للهجرة على التنمية، بما في ذلك المساهمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمهاجرين، وتخفيف الضغط الديمغرافي والضغط على سوق العمل.[87]

وباستخدام معطيات مسوحات عائلية من 91 دولة نامية، وجدت دراسة أن تحويلات العمال المهاجرين تقلل بشكل مهم من مستوى الفقر وعمقه وشدته في العالم النامي، ووجدت أن زيادة في تحويلات كل عامل بنسبة 10% إلى بلده الأصلي، تؤدي في المتوسط إلى انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون في مستوى الفقر ب 5،3 %[88]. وهذا ما يلاحظ بوضوح في مناطق المغرب المرسلة للمهاجرين بكثرة.

---

[86] محمد الخشاني ، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب، الجزائر، تونس، (بيروت: الأمم المتحدة ، 2006)

[87] الهجرة الدولية والتنمية، انطباعات وخبرات المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. (2002)، ص 4.

[88] Richard H. Adams, Jr., Migration, Remittances and development: The Critical Nexus in the Middle East and North Africa, (Beirut: UN, 2006), p. 5.

ويتميز المغرب بحجم تحويلات المهاجرين من بين الأضخم عربيا وعالميا. فقد بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 58 مليار درهم بالدولار الأمريكي سنة 2001 ، أي 7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي و 32 بالمائة من تغطية العجز التجاري.[89] وحسب الإحصاءات الصادرة عن مكتب الصرف المغربي سنة 2011، بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج في خضم الأزمة المالية مستوى ممتازا بحوالي 58,5 مليار درهم (5,3 مليار أورو). وبلغت هذه التحويلات سنة 2018 حوالي 64 مليار درهم (6 مليار أورو)، وتأتي 81 بالمائة من هذه التحويلات من البلدان الأوروبية.

وتمثل التحويلات، مع أهميتها، بُعدا ضيقا للغاية لا يمكن النظر من خلاله إلى تأثير المهاجرين في الخارج على التنمية وتخفيف حدة الفقر في بلدانهم الأصلية. وتم مؤخراً تحويل الاهتمام من تحليل تأثير هجرة أصحاب المهارات على أسواق العمل بالبلدان المرسلة الى تبني مقاربة أوسع نطاقا تراعي أيضا القنوات التي يقوم المهاجرون من خلالها بتعزيز التجارة والاستثمار والابتكار والحصول على التكنلوجيا.

فإلى جانب التدفقات المالية الواضحة ترتكز الأهمية الاقتصادية للمهاجرين على تدفق المعارف. فالمغتربون يمثلون مصدرا مهما لانتقال المعارف. ويتناول ريكاردو هوسمان[90] بإسهاب هذه الفكرة المتعلقة بالمعرفة التقنية والتجارب التي تحويها أدمغة هؤلاء الأشخاص وينصح البلدان النامية بالتركيز على اجتذابهم، بدلاً من إقامة الحواجز أمام هجرة أصحاب المهارات. وقد اعتمد التحول السريع الى التصنيع في شرق آسيا اعتمادا كبيرا على الجاليات الصينية النشطة اقتصاديا في الخارج. وحدث مثل ذلك مع الهند حيث ازدهرت صناعاتها عالية التكنولوجيا بفضل إقامة علاقات مستدامة مع المهاجرين الهنود بل وحتى المغتربين العائدين.[91]

2.2. دورجمعيات المهاجرين: نماذج من المغرب والعالم العربي

في دراسة حول التأثيرات المحتملة للمهاجرين على بلدانهم الأصلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا صرح 28 % من المستجوبين بأنهم ينتمون إلى إحدى جمعيات المغتربين.[92] وتتميز بلدان المغرب العربي الثلاثة (الجزائر والمغرب وتونس) بشبكة تضم قرابة مائة جمعية يزيد أعضائها على مائتي ألف عضو من بينها جمعيات قطرية وإقليمية. تشارك بعض الجمعيات في نقل المعارف وتعزيز ريادة الأعمال في بلدانها الأصلية. وقد أطلق التونسيون المغتربون، العديد من المبادرات المتعلقة بريادة الأعمال في تونس مثل مبادرة "أثر". وفي المغرب، تنشط شبكات، مثل المركز الوطني للبحوث العلمية والفنية والمنتدى الدولي للكفاءات المغربية بالخارج والشبكة المغربية لاحتضان المقاولات والجمعية المغربية للبحث والتطوير، في تعبئة الباحثين الأكاديميين والمهندسين المغتربين. ويُعد نقل المعارف بعد العودة من الخارج أمرا مهما كذلك. وقد قام المهنيون المغتربون العائدون من أوروبا أو الولايات المتحدة مؤخراً بإطلاق العديد من المبادرات في المغرب مثل المؤسسة المغربية للعلوم المتقدمة والابتكار والبحوث والجامعة الدولية.[93]

---

[89] إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا. إصدارات مكتب شمال افريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا. المغرب. 2014. ص 16.

[90] Hausmann, Ricardo. 2013. “The Tacit-Knowledge Economy,” Project Syndicate.http://www.projectsyndicate.org/commentary/ricardo hausmann-on-the-mental-sources-of-productivity-growth.

[91] مريم مزغني مالوش، سونيا بلازا، فاني سالساك” حشد جهود المغتربين من منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي وريادة الأعمال“منشورات مجموعة البنك الدولي، ديسمبر 2016.

[92] المصدر السابق، ص 22.

[93] المصدر نفسه، ص 23.

يهدف عدد كبير من جمعيات المهاجرين إلى تعزيز الروابط المجتمعية مع من يعيشون في الخارج بالإضافة إلى تقديم مساعدة جماعية للبلدان الأصلية. وقد بدأت بعض جمعيات المهاجرين المغاربة من أصول قروية عملها في هذا الإطار منذ ثمانينيات القرن الماضي واهتمت في البداية بالمساهمة في تحسين شروط عيش ذويهم وأقاربهم القاطنين بمناطق قروية وجبلية تعاني في الغالب من العزلة وتفتقد للإنارة والماء الشروب.[94] وتعمل بعض جمعيات المهاجرين بشكل وثيق مع الدوائر الحكومية، لكن معظمها لا تقوم بذلك وتجري اتصالاتها بشكل مباشر مع المجتمعات المحلية أو المدارس والمستشفيات. فعلى سبيل المثال، تعمل منظمة مقرها في الولايات المتحدة وتضم 380 لبنانيا متخصصين في مجال التكنولوجيا المتقدمة على نقل المعرفة التقنية من وادي السليكون إلى لبنان، وتشجيع إنشاء شركات جديدة هناك، وتسهيل الهجرة الدورية للخبراء اللبنانيين في التكنولوجيا المتقدمة مع الولايات المتحدة. وتعمل جمعية للتونسيين المتواجدين في الولايات المتحدة، وهي جمعية الشبان المهنيين التونسيين الأمريكيين التي أُنشئت بعد عام2011، على مساندة البلاد خلال مرحلتها الانتقالية حيث تهدف إلى تشجيع السياحة في تونس وتصدير منتجاتها الحرفية. وتُساند هذه الجمعية بواسطة برنامج للسفارة الأمريكية وتعمل مع الحكومة التونسية. ويمكن تحسين تأثير هذه المنظمات بدرجة كبيرة من خلال التعاون بشكل أكثر منهجية مع الحكومات واجتذاب المزيد من المساندة من وكالات المعونة والمؤسسات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة أو البنك الدولي.[95]

3. تجربة جمعية "الهجرة والتنمية" في تنمية المناطق الأصلية للمهاجرين

1.3. نبذة عن جمعية "الهجرة والتنمية"

"الهجرة والتنمية": هي جمعية مغربية فرنسية، أسست سنة 1986، من طرف مهاجرين مغاربة أغلبهم ينحدرون من المناطق القروية لجهة سوس ماسة.[96] وهي جهة تشكل خزانا تاريخيا للهجرة المغربية، سواء منها الداخلية (نحو الشمال وخاصة مدينة الدار البيضاء ...) أو الخارجية (إلى فرنسا وأوروبا التي تمثل نسبة 80% من المهاجرين المغاربة). وقد جاءت مبادرة المهاجرين هذه، من أجل تسهيل تنفيذ مشاريع تنموية في مناطقهم الأصلية، بالأطلس الصغير، المتضررة من الجفاف منذ سنوات السبعينات، وذلك بدعم من خبراء ومتطوعين فرنسيين. ارتكزت أنشطة الجمعية واهتماماتها في البداية على البنيات التحتية: ككهربة العالم القروي، المدارس، المستوصفات والماء الصالح للشرب. وبالتدريج، تم إنجاز برامج التنمية القروية المندمجة في إطار الشراكة مع الساكنة المحلية والمهاجرين[97]. تعتمد الجمعية غالبا على الدعم الخارجي في تمويلاتها للمشاريع، خصوصا من المؤسسات الدولية المانحة وكذا المنظمات والمؤسسات المغربية. وتتمحور استراتيجية التدخل لدى "الهجرة والتنمية" حول ست مكونات:

الحكامة المحلية، البيئة، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حقوق الإنسان والتنمية المحلية ورسملة ونشر وتعميم مقاربة إدماج الهجرة والتنمية في التخطيط المجالي. و ترتكز على ثلاث مبادئ[98] :

1 . نهج تشاركي يدمج مختلف الفاعلين من أجل تدبير ناجع للإمكانات وتثمين المعارف والخبرات المحلية،

2 . مبدأ التضامن والتعاون المتبادل،

---

[94] محمد شارف، شظايا من إنجازات المهاجرين بجهة سوس ماسة، منشورات جامعة ابن زهر، المغرب، (2018)، ص 73.

[95] المصدر نفسه، ص 23.

[96] جهة من جهات المغرب الاثني عشر، تتواجد بالوسط الجنوبي للمغرب.

[97] الموقع الرسمي لجمعية "الهجرة والتنمية" https://www.migdev.org

[98] المصدر نفسه.

3 . الشراكة مع السلطات والمؤسسات الحكومية والغير الحكومية.

يمكن التمييز في تجربة جمعية "الهجرة والتنمية" بين مرحلتين الأساسيتين الأولى تمتد من تاريخ نشأة الجمعية سنة 1986 الى سنة 2000 والمرحلة الثانية تمتد من سنة 2000 الى الآن.

2.3. انخراط الجمعية في التنمية المحلية

يمكن التمييز في تجربة جمعية "الهجرة والتنمية" بين مرحلتين أساسيتين، الأولى تمتد من تاريخ نشأة الجمعية سنة 1986 الى سنة 2000 والثانية تمتد من سنة 2000 الى الآن.

- **المرحلة الأولى العمل على تحسين ظروف عيش الساكنة**

المرحلة الأولى من عمل الجمعية ، والتي يمكن أن نسميها "مرحلة البنية التحتية الأساسية" تركز فيها الاهتمام بتوافق بين المهاجرين والسكان القرويين المستقرين في بلداتهم، على البدء بتوفير الأساسيات من كهرباء وطرق لفك العزلة عن المناطق النائية ومياه للشرب وخزانات للمياه، ومساعدة الأطفال على التعليم والتدريس- المدارس الداخلية للبنات - والمستوصفات وسيارات الإسعاف ... مكنت هذه التدخلات من[99] :

- تزويد 106 قرية، يبلغ عدد سكانها حوالي 40000 نسمة، بالكهرباء. توقف برنامج الكهربة في عام 2006، حيث تولى المكتب الوطني للكهرباء التابع للدولة، كهربة القرى في المنطقة.
- مد أزيد من 24 شبكة للوصول إلى مياه الشرب، حيث وصل عدد السكان المستفيدين إلى أكثر من 15000 نسمة. رافق تركيب هذه الشبكات عمليات تحسيس بأهمية التدبير المعقلن للماء.
- دعم أنشطة تعليم الأطفال والشباب. ففي ثمانينيات القرن الماضي كان النظام المدرسي الرسمي لا يصل إلى بعض المناطق الريفية المعزولة في جهة سوس ماسة[100]. قامت الجمعية، بالاتفاق مع وزارة التعليم المغربية، بإنشاء شبكة من المدارس غير الرسمية حيث يتم تكييف العملية التعليمية مع واقع المنطقة، ويقوم المهاجرون في بعض الأحيان بدعم وتمويل تشييد المباني المدرسية. وقد مكنت هذه العملية من استفادة أكثر من 4000 شخص، معظمهم من الأطفال (70 ٪ من الفتيات)، من المدارس غير الرسمية. وتم تدريب 29 معلماً ومربيا وتم دمج بعض التلاميذ في المنظومة التعليمية الرسمية. كما استضافت المدارس أيضًا النساء البالغات اللائي يرغبن في أخذ دروس محو الأمية.

- **المرحلة الثانية العمل على تحسين مستوى عيش السكان**

في السنوات العشر الأولى من نشاطها، ركزت جمعية "الهجرة والتنمية" جميع مجهوداتها على البنية التحتية القروية. وفي نهاية التسعينيات من القرن الماضي، وبعد إجراء مسح ميداني تشاركي سنة 2000، طفت على السطح مسألة حاجة الساكنة الى أنشطة اقتصادية. فانخرطت الجمعية في دعم الأنشطة المدرة للدخل، في سياق تهيمن عليه الزراعة الأسرية الجبلية. وقد أبان المسح التشاركي عن وجود مؤهلات للتثمين في محورين رئيسيين: المنتجات الزراعية المحلية والسياحة الريفية[101].

عملت الجمعية على تشجيع الزراعة الإيكولوجية وتثمين المنتوجات المحلية في مناطق تغلب عليها الفلاحة المعاشية وتربية الماشية، كما عملت على إقناع شبان المناطق القروية بأن هناك دوافعا معقولة وإيجابية تجعلهم يواصلون استغلال أرض آبائهم وأجدادهم عوض أن ينضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل في مدن المملكة، أو أن يخاطروا بحياتهم عبر ركوب أمواج البحر الأبيض المتوسط. وهذا ما يتطلب منهم تغيير طرق وأساليب الزراعة من خلال الحصول

---

99 الموقع الرسمي لجمعية "الهجرة والتنمية" https://www.migdev.org

100 جهة من جهات المغرب الاثني عشر، تتواجد بالوسط الجنوبي للمغرب.

101 الموقع الرسمي لجمعية "الهجرة والتنمية" https://www.migdev.org

على تكوينات تسمح لهم بالزيادة في دخلهم. وتواكب "الهجرة والتنمية" هذه التكوينات عن طريق تشجيعهم على الزراعة الإيكولوجية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الفلاحين والوسط الطبيعي والتي تحاول أن تجمع بين استعمال الأساليب الزراعية القديمة وبين التقنيات الجديدة من خلال تقديم حلول مستدامة لمواجهة التقلبات المناخية.

مكن التدخل في هذا المجال من إنشاء 24 تعاونية فلاحية متخصصة في الزعفران، تمثل أكثر من 800 مزارع. كما دعمت الجمعية 6 تعاونيات نسائية منتجة لزيت الأركان[102] في مجال ترويج وتسويق منتجاتها[103].

أما فيما يتعلق بالسياحة القروية، فإن المهاجرين هم الذين بدأوا الحركة من خلال الاستثمار في بيوت الشباب في قراهم الأصلية بشكل تجاوز بكثير البرنامج الذي أطلقته جمعية "الهجرة والتنمية".

3.3. تعزيز قدرات وأدوار المهاجرين في التنمية الترابية

قامت جمعية "الهجرة والتنمية" بشراكة مع الجماعات المحلية (في جهتي سوس ماسة ودرعة تافيلالت المغربيتين) بإطلاق مشروع اسمه "الهجرة والأرض والتنمية"، يهدف إلى تعزيز قدرات وأدوار المهاجرين في التنمية الترابية. وتعتبر "مكاتب استقبال وتوجيه المهاجرين" خدمة توفرها الجماعات المحلية، المنخرطة في المشروع، للمهاجرين ولذوي حقوقهم ولجميع المغاربة المقيمين في الخارج. ولقد سمحت هذه المكاتب الإحدى عشر التي افتتحت في غشت 2015، بالمساهمة في التنمية المستدامة للمنطقة، كما يساعد المهاجرين للحصول على حقوقهم الاجتماعية ولتسهيل إجراءاتهم الإدارية. كما يساهم المكتب في التنمية الترابية من خلال تطوير الاستثمارات الجماعية والمنتجة عبر تشجيع المهاجرين والمتقاعدين وأبنائهم على الاهتمام بالقضايا المحلية وذلك بتعاون مع جماعاتهم وقراهم. و قد تم وضع تطبيق على الكمبيوتر يسمح للمسؤولين عن المكتب بدراسة فورية و عاجلة لملفات المستفيدين[104].

وتعين الجماعة المحلية شخصا مسؤولا عن هذا المكتب كما توفر له جميع الظروف المناسبة ليحصل على التدريبات المناسبة في مجال تقنيات الاستقبال والتوجيه والمواكبة للمهاجرين حاملي المشاريع. ويشرف على هذه التدريبات خبراء سبق لهم العمل مع مؤسسات متخصصة مثل مجلس الجالية المغربية بالخارج ووكالة البحر الأبيض المتوسط للتعاون الدولي.

وقد طبعت ملصقات ومنشورات للتعريف بهذه المكاتب لدى المستفيدين وعموم المواطنين. وخلال ثلاثة أشهر الأولى فقط، تم استقبال 194متقاعد (خاصة في شهر غشت). ولتطوير كفاءات ومهارات العاملين ب "مكاتب استقبال وتوجيه المهاجرين" وتشخيص المشاكل والمساعدة على حلها، نظمت جمعية "الهجرة والتنمية" زيارات دعم ومساندة إلى هذه المكاتب. لقد سمحت هذه المكاتب ببلورة رؤية واضحة لوضعية المهاجرين المتقاعدين وبوضع قاعدة بيانات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية... وعبر الفاعلون المحليون عن تقديرهم للدور الذي تقوم به هذه المكاتب مما يسمح بإشراك المهاجرين في دينامية التنمية الترابية. و أحس المهاجرون، من جهتهم، بالمزيد من التحفيز لتسهيل عودتهم إلى الوطن للمساهمة في تنمية مسقط رأسهم و جماعاتهم الأصلية[105].

---

[102] نوع من الزيوت لا ينتج إلا في المغرب وبالأخص في جهة سوس ماسة.

[103] المصدر نفسه.

[104] رسالة رقم 20. منشورات جمعية "الهجرة والتنمية"، 2016، ص 10.

[105] المصدر نفسه. ص 11.

الخاتمة

من الواضح أن هذه المحاولة الرامية إلى تناول اشكالية الهجرة الدولية وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي على بلد المنشأ وبالأخص دور جمعيات المهاجرين في تنمية مناطقهم الأصلية، يمكن أن تصدر فقط استنتاجات أولية، سيتطلب تعميقها إجراء أبحاث ودراسات إضافية.

فالواضح أن تأثير المهاجرين على تنمية بلدهم الأصلي لا يقتصر على تحويلاتهم المالية وحدها، رغم أهميتها، بل ينقلون درايتهم، ومؤهلاتهم، وتجربتهم في أساليب العيش في البلد المضيف. إن علاقة المهاجرين بالتنمية المحلية معقدة لأنها تنطوي على أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية على حد سواء. لكن من المؤكد ان دعمها ومواكبتها من طرف مختلف الفاعلين ستكون لها اثار إيجابية على التنمية.

النتائج والتوصيات:

توصل الباحث إلى عدد من النتائج والتوصيات المتعلقة بالموضوع، وبيانها في التالي:

- تشكل تجربة جمعية "الهجرة والتنمية"، موضوع دراستنا، تجربة متميزة، باعتبارها واحدة من المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية الأولى التي انخرطت منذ ثمانينيات القرن الماضي، بمبادرة ومشاركة، من مهاجرين مغاربة من مناطق قروية ونائية، في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمناطقهم وبلداتهم الأصلية.
- نتج عن هذه المبادرة مساهمة جد مقدرة في التنمية المحلية، تجلت بالأساس في
  - إنشاء تجهيزات وبنية تحتية تلبي بعض الاحتياجات الأساسية للقرويين؛
  - دعم تمدرس الأطفال وخاصة الفتيات؛
  - نقل جانب من معارف ومهارات المهاجرين وتجاربهم؛
  - تثمين المنتوجات المحلية وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل؛
  - ادماج جانب من النساء القرويات في التنمية؛
- يجب على المسؤولين في مختلف المستويات الإقرار بأهمية المساهمة التي يمكن أن تقدمها جمعيات المهاجرين المقيمين بالخارج والذين يمثلون أحد أصول رأس المال البشري الكبيرة التي يجب أن توظف بشكل جيد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- يجب العمل على الإشراك المكثف للمهاجرين وجمعياتهم في رسم السياسات والبرامج المرتبطة بالتنمية المحلية لبلداتهم ومناطقهم الأصلية.
- يجب تحسين تأثير جمعيات المهاجرين من خلال التعاون بشكل أكثر منهجية مع الحكومات واجتذاب المزيد من المساندة من وكالات المعونة والمؤسسات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة أو البنك الدولي وغيرها من المنظمات المعنية.

المصادروالمراجع:

1. إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا. إصدارات مكتب شمال افريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا. المغرب. 2014.
2. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي - الهجرة وسوق الشغل- إحالة ذاتية رقم 37 / 2018.
3. المختار مطيع "اشكالية عودة المهاجرين المغاربة واندماجهم في مجتمعهم الأصلي" دفاتر مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية، عدد 3 ، جامعة محمد الاول .المغرب (1994).
4. الموقع الرسمي لجمعية "الهجرة والتنمية" https://www.migdev.org
5. الهجرة الدولية والتنمية، انطباعات وخبرات المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. (2002).
6. خالد الوحيشي (2016) الهجرة والأسرة: حالة البلدان العربية المرسلة للعمالة، (1998). رسالة رقم 20. منشورات جمعية "الهجرة والتنمية".
7. محمد الخشاني (2006) التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب، الجزائر، تونس، (بيروت: الأمم المتحدة).
8. محمد شارف، شظايا من إنجازات المهاجرين بجهة سوس ماسة، منشورات جامعة ابن زهر، المغرب، (2018).
9. مريم مزغني مالوش، سونيا بلازا، فاني سالساك (2016) حشد جهود المغتربين من منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي وريادة الأعمال "منشورات مجموعة البنك الدولي، ديسمبر.
10. هاشم نعمة فياض (2011) "هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا هولندا نموذجا: دراسة تحليلية مقارنة" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، كانون الأول / ديسمبر.

الاقتصاد المعرفي أساس التنمية المستدامة في ظل استراتيجية التمكين وتحديات هجرة الموارد البشرية الفاعلة

الدكتورة آمنة حسين صبري علي
الاستاذة في مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا /جامعة بغداد

البريد الالكتروني

amna20052005@yahoo.com

الملخص:

تناول البحث المفاهيم الاساسية للاقتصاد المعرفي المستدام، وطبيعة ودور الاقتصاد المعرفي القائم في الدول العربية في ظل تحديات هجرة الموارد البشرية، والاستراتيجية التمكينية المناسبة وكيفية اختيارها للوصول الى الاقتصاد المعرفي والتنمية المستدامة. وقد بينت نتائج البحث الانخفاض المستمر بمستوى التعليم كواقع حال وتدني مستوى البحث والتطوير، فضلا عن غياب التبادل المعرفي في مجال المعلومات بين البلدان العربية، وتهجير الموارد البشرية الفاعلة وفي مقدمتها الكفاءات العلمية. أما توصيات البحث فقد اكدت على اتباع سياسات واستراتيجيات وطنية تعمل على المحافظة على الموارد البشرية الفاعلة من خلال تفعيل العملية التعليمية والتدريبية ضمن تشريعات وقوانين تسعى الى عودة العقول والكفاءات بهجرة معاكسه إلى الوطن العربي.

Abstract

The research discussed the basic concepts of Sustainable Knowledge Economy, the nature and role of the existing knowledge economy in the Arab countries in light of the challenges of Human Resource migration, the appropriate enabling Strategy and how to choose it to reach knowledge economy and Sustainable Development. The results of the research showed the continuous decline in the level of education as a reality and the low level of research and development, as well as the absence of knowledge exchange in the field of information among Arab countries, and the displacement of active Human Resources, especially scientific competencies. The recommendations of the research have emphasized the adoption of National policies and Strategies to maintain effective Human Resources through the activation of the educational and training process within the legislation and laws seeking to return the scientific minds and competencies migration back to the Arab world.

المقدمة

يمتاز المجتمع الحضري المعاصر بالمعرفة كصفة اساسية، التي تساهم بالتغيرات الجذرية والمهمة في تنمية المجتمعات وتطورها. فالمعرفة هي أحد الاساليب الاساسية للاقتصاد المعرفي وركيزة ثابتة في التنمية المجتمعية، فبناء القدرات البشرية وتطويرها وتمكينها باعتبارها العنصر الرئيس في أصول التخطيط انما ينطلق من تطوير الكفاءة المعرفية الفاعلة. إن التخطيط المعرفي بشكل موجه وصحيح بكافة أبعاده العلمية ومن خلال الاستثمار العام والخاص، والامكانات المعرفية والتكنولوجيا الحديثة، لا بد وان يشكل قاعدة للانطلاق نحو التحول الى الاقتصاد المبني على المعرفة، لتحديد الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة لمواجهة تحديات هجرة الموارد البشرية الفاعلة، بأبعادها المكانية الحضرية والاقليمية.

مشكلة البحث:

صعوبة تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والاقتصاد المعرفي التي تُمكن الدول العربية من اللحاق بمسيرة الثورة المعلوماتية المعاصرة بوجود الفجوة المعرفية بين الدول العربية والدول المتقدمة لمواجهة التحديات التنموية من جهة، وتحديات هجرة الكفاءات العلمية والموارد البشرية الفاعلة من جهة اخرى.

أهداف البحث

تسليط الضوء على المفاهيم الاساسية والمعوقات والصعوبات في الاقتصاد المعرفي في ظل التطورات التكنولوجية العالمية الحديثة، للوصول الى الاستراتيجية التمكينية الملائمة التي تساعد على استيعاب التطور التكنولوجي الشامل حفاضا على الموارد البشرية الفاعلة من التهميش والهجرة.

اولا: 1- الاقتصاد المعرفي المستدام:

يعد موضوع اقتصاد المعرفة من المواضيع المعاصرة، وهو اصطلاح ارتبط بالتطور الهائل الذي شهدته النظم الاقتصادية المعاصرة وخاصة بالبلدان المتقدمة في مجال العلم والتكنلوجيا، هو النهج الذي يُستخلص من إدراك مكانة المعرفة وتقانتها والتخطيط لها والعمل على تطبيقها في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع. والذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال مساهمته في انتاج المعرفة، ويؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي، حيث ان أكثر من 50% من الناتج المحلي الذي يتحقق في البلدان المتقدمة يعتمد على اقتصاد المعرفة، وعليه فإن البلدان المتقدمة تولي اهتماما كبيرا لاقتصاد المعرفة من خلال زيادة الانفاق على الابحاث العلمية فقد بلغت النسب كالآتي:(تقرير المعرفة العرب يي2010)

الولايات المتحدة الامريكية	5% من الناتج المحلي الاجمالي
اليابان	%4
السويد	%3.8
فنلندا	%3.5

وتشير المعلومات ان نسبة الانفاق على الابحاث في العراق قد بلغت (0.3%) وهي نسبة متدنية جدا إذا ما قورنت مع العالم والبلدان النامية.

ان موضوع المعرفة يعتمد أساسا على المجال الذي تستخدم فيه كاستخدامها بشكل مكثف في مجال الانشطة الاقتصادية. وضرورة التركيز على المستوى الاجتماعي الذي يمثل البيئة الحاضنة لإعادة استخدام المعرفة. كما وان ادخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن ان يحسن المستوى المعرفي(Gadrey an Gallouj, 2002, P.54). فالتكنولوجيا الجديدة تساعد في حل المشاكل المجتمعية، وتوفر فرص جديده للمعرفة ثم تطبيق الاجراءات اللازمة

لتطويرها وتحديثها. فالاقتصاد المعرفي يبتدأ من مدخل عملية انتاج وصناعة المعرفة ويستمر نحو التطوير المرتكز على البحث العلمي ومنضوياً تحت اهداف استراتيجية يتواصل العمل على تحقيقها من اجل تنمية شاملة ومستدامة (خضري، 2004، ص35).

2- استراتيجية التمكين

تعد من المصطلحات الحديثة في الادارة الامريكية (Empowerment)، فهو يحتل اهمية كبيرة في تطبيق الجودة الشاملة للموارد البشرية، ويساعد على الابداع والابتكار، لذا هناك من يرى ان استراتيجية التمكين للموارد البشرية الفاعلة تساعد من خلال مؤشراتها على بناء هيكل تنظيمي وثقافي معلوماتي فعال يوضح الرؤيا والغايات المنشودة اللازمة لإتخاذ القرار التخطيطي المناسب للتنمية المستدامة الشاملة ذلك على اساس:

- إنها توجه داعم لتجاوز السلبيات ولإخفاقات السابقة ومراعيةً لنجاحات تحققت ومستفيدة من سرعة الإنتاج التكنولوجي والمعلوماتي المتطور.
- إنها عقلانية التميز في إطار التواصل مع اهداف الانمائية للألفية ومع عصر العولمة والمعلوماتية Informatics، وهي أيضاً تأكيد على ضرورة تأسيس العمل التنموي على وفق إستراتيجية واضحة الملامح للتمكين البشري وبناء القدرات، شكل (1) وفي هذا الاتجاه يمكن الاستفادة من **معادلة التمكين** التي تبرهن على أهمية المقومات التي تعَد بمثابة عوامل أساسية لنجاح التمكين، وهذه المعادلة هي: (Bowen and Lawler.1999)

"التمكين = القوة × المعلومات × المعرفة × المكافآت"

وإن حاصل ضرب هذه العوامل الأربعة يبين أنه إذا كان أي عنصر من هذه العناصر مساوياً لصفر، فإن نتيجة التمكين الكلية سوف تكون صفراً.

شكل (1) الربط التواصلي بين معطيات استراتيجية التمكين والتنمية البشرية

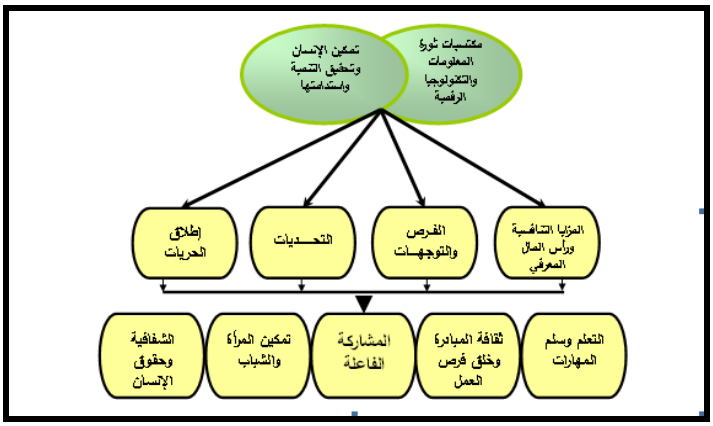

المصدر: الباحث

3- مفهوم هجرة الموارد البشرية

تعد الهجرة واحدة من أقدم الظواهر الاجتماعية التي رافقت المجتمعات الانسانية، وهي من الظواهر المستمرة ولكنها شهدت تنامياً ملحوظاً، تزامن مع التطورات السريعة والمتلاحقة بمختلف اشكالها، فباتت الهجرة من أهم القضايا التي تندرج في الخطط الدولية، وقد تزايد الاعتراف مؤخرا بتأثير الهجرة على نتائج التنمية المستدامة على المستوى الدولي والاقليمي والوطني. وفي عام 2016، وللمرة الأولى، التزمت البلدان بوضع إطار للتعاون بشأن الهجرة الدولية، يضمن هجرة إنسانية ومنتظمة، تعود بالنفع على المهاجرين والمجتمع، (تقرير حالة الهجرة الدولية،2017)، إذ تطرح ظاهرة الهجرة تحديات كبيرة على العديد من الاصعدة والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية لكل من الدول المستقبلة والمصدرة لها. ويشير تعبير الهجرة (Migration) في اللغة الإنكليزية إلى التغير الدائم لمكان

الاقامة، فإذا كان المهاجر (Migrant) ينتقل الى بلد أخر فهو مهاجر وافد(Immigrant) بالنسبة لذلك البلد فهو مهاجر نازح(Emigrant) من البلد الاصلي. (عزيزة بيروت ،2009، ص 66)، وبتعبير آخر: هو الانتقال الدائم أو المؤقت للطاقة العلمية والتقنية والفنية والفكرية من بلد نامٍ أو حتى من بلد متقدم وتسربها تدريجيا إلى بلد أجنبي متقدم أو أكثر تقدما وغنى. إن تعبير هجرة الكفاءات هو تسمية للظاهرة موضوع البحث دون أن يعني ذلك تجاهلا للتسميات الأخرى المتداولة، فقد ينظر إلى فئة من المهاجرين بوصفها نخبة مفكرة وعندئذ يطلق عليها هجرة العقول (أو هجرة الأدمغة)، أو يجري التركيز على الآثار السلبية لهجرة هذه الكفاءات لكونها مادة حيوية في شريان التنمية فيطلق عليها نزيف العقول شكل

(2).وإذا تعمقنا في دراسة هذه الظاهرة نرى أن البلدان الفقيرة والمتأخرة تكنولوجيا تحول سنويا جزءً من رصيدها التكنولوجي الضئيل نسبيا والمتمثل بهذه الكفاءات نحو البلدان الغنية المتفوقة تكنولوجيا لتدعيم تفوقها، في حين تقضي العدالة أن يكون النقل الطبيعي للتكنولوجيا باتجاه البلدان النامية، ولذلك سميت هجرة الكفاءات **بالنقل المعاكس للتكنولوجيا**، تعبيرا عن غرابة هذه الظاهرة وسلبيتها، وهي التسمية المستخدمة في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة خلال السنوات الأخيرة، فضلاً عن ذلك فإن الاقتصاد الحديث يسعى لزيادة الارباح عن طريق استثمار الحراك الدولي للكفاءات العلمية لتحقيق مكاسب اقتصادية، لان المهاجرين ضمن فئة الكفاءات يوسعون خيارات التنمية والاستثمار .(Anjali sahay, New York: 2009, p.22) . بات من المتعارف عليه أن كفاءة المهاجر تعني كل ذي مهارة ابتداءً من مستوى العامل المتخصص وصولا إلى العالم المتميز، شكل (3) وبذلك يمكن تصنيفهم حسب الفئات الآتية - :

1. ذوو المهن الحرة: - مثل الأطباء والمهندسين والمحامين والاقتصاديين
2. الفنيون: - وهم حلقة الاتصال بين المهندسين والعمال المهرة ويكونوا من خريجي الكليات والمعاهد الفنية.
3. العمال المهرة: - وهم فئة العمال الذين نالوا خبرة فنية متخصصة في مجالات حيوية مثل الصناعة، وليس بالضرورة أن يكونوا من حملة الشهادات الجامعية.

شكل (2) انواع نزيف الكفاءات العلمية

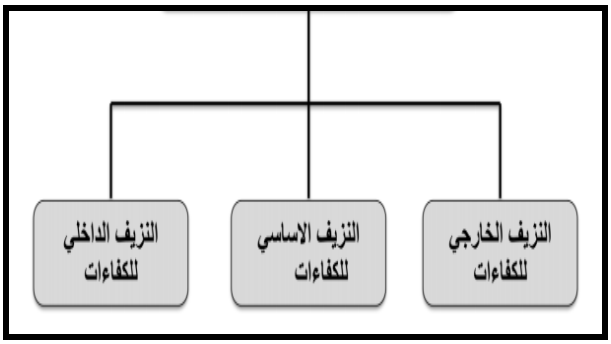

المصدر: الباحث بالاعتماد على (سرحان، القاهرة، 2011، ص6)

شكل (3) اشكال الهجرة

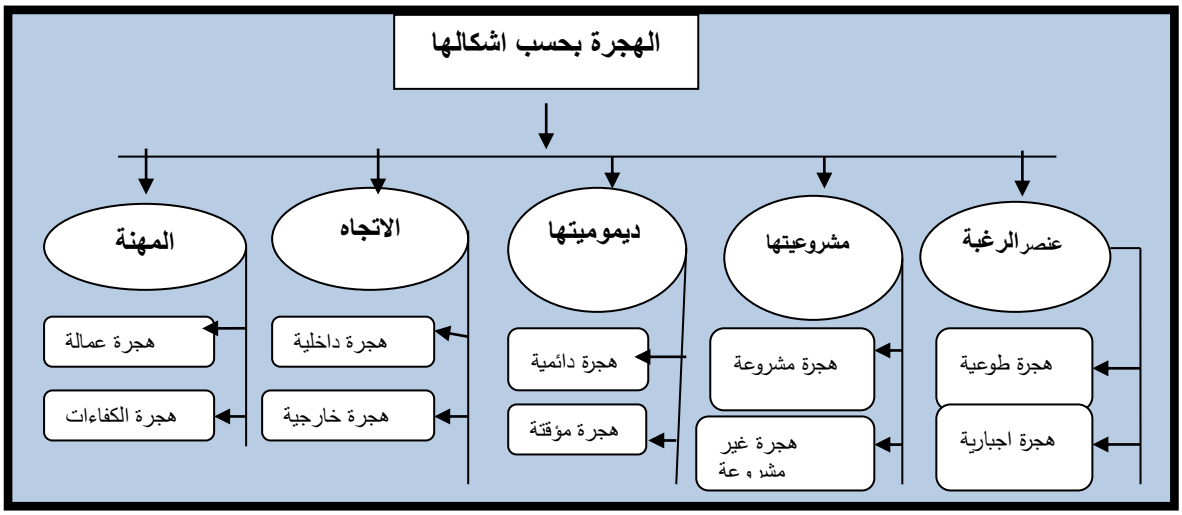

ثانيا: و اقع هيكل الاقتصاد المعرفي القائم في الدول العربية.

واقع الحال في البلدان العربية يؤكد حقيقة النقص الكبير في القدرات بسبب ضعف مستوى التعليم وكذلك انخفاض الاستثمار وبشكل كبير في مجال البحث والتطوير، مع وجود الفجوة في استخدام المعلوماتية مقارنة بالاستخدام العالمي. ان تقرير التنمية الانسانية العربية الصادر في سنة 2002 https://www.un.org/ar/esa/ahdr/ahdr02.shtml يؤكد الخلل المتواجد في الوطن العربي من نواحي مختلفة، فضلا عن ضعف الاستثمار في القدرات البشرية والمعرفية. كما اكد التقرير الى ضرورة زيادة الانفاق على التنمية وبناء القدرات والعامل التقني والموارد البشرية واعطائها ما تستحقه من اهتمام، ذلك تفاديا لزيادة هجرة الموارد البشرية الفاعلة من الدول العربية، شكل (4).

شكل (4) اعداد المهاجرين من البلدان العربية حسب بلدان المنشأ2013 -2016

بلدان المنشأ	منتصف 2013	منتصف 2014	منتصف 2015	منتصف 2016
الأردن	1,588	1,633	1,767	1,903
الإمارات العربية المتحدة	74	88	93	106
البحرين	249	285	373	424
تونس	1,250	1,368	1,484	1,625
الجزائر	3,752	3,691	3,541	3,622
جزر القمر	473	528	562	571
الجمهورية العربية السورية	1,888,823	3,029,465	4,194,554	5,303,613
جيبوتي	641	809	921	1,113
السودان	632,014	670,332	640,919	638,986
الصومال	1,130,939	1,080,788	1,105,618	1,097,757
العراق	409,181	426,114	377,747	279,955
عمان	24	26	31	41
فلسطين	96,801	96,658	97,241	98,767
قطر	15	17	21	21
الكويت	935	990	978	932
لبنان	3,652	4,238	4,329	4,487
ليبيا	3,089	3,353	4,317	6,999
مصر	9,456	13,050	16,105	18,672
المغرب	1,093	1,345	1,559	2,033
المملكة العربية السعودية	439	600	629	752
موريتانيا	34,284	34,340	34,121	36,492
اليمن	2,228	2,514	5,832	15,657

المصدر: UNHCR, 2016e.

ومن مؤشرات تدني عناصر المعرفة الآتي:

1- مؤشر مستوى التعليم:

يعد مستوى التعليم ضعيفا بصورة عامة لم يصل الى حد الكفاية اللازمة لتحقيق الانتقال النوعي المعرفي الذي يدفع باتجاه انتاج المعرفة ونشرها. والذي انعكس بدوره على مستوى القدرات التحليلية والابتكارية، وقد كانت النتيجة ضعف في نوعية الموارد البشرية مما ادى الى ظهور فجوة بين الكفاءة العلمية للمتخصصين في مختلف الميادين.

2- مؤشر البحث والتطوير:

ضعف امكانات مراكز البحوث وتدني مستوى ادائها الكمي والنوعي ادى الى نقص واضح تبلور في شكل فجوة حقيقية بين الانتاج المعرفي في الدول العربية مقارنة بمستواه في كثير من بلدان العالم الاخرى. فمخرجات البحث والتطوير دون المستوى المطلوب.

3- مؤشر الهيكل العلمي:

يعد الهيكل التنظيمي والابتعاد عن الانشطة الفاعلة والهادفة في المجال العلمي من الاسباب التي تؤثر بشكل مباشر على البحث العلمي وعلى توجهاته وتطويره وتحديدا في المؤسسات والمراكز البحثية في الدول العربية. الذي ادى الى اضعاف التوجه العلمي وفاعلية العلماء والباحثين وبالتالي انخفاض نتاجهم العلمي.

4- مؤشر التخصيصات المالية:

حجم الانفاق المالي يعد من المؤشرات المهمة التي تؤثر على البحث العلمي والتطوير. ان نسبة ما يتم انفاقه على البحث والتطوير في الدول العربية لا يتجاوز 0.2% من الناتج القومي، بينما تتراوح هذه النسبة في الدول المتقدمة بين 2.5% و5% من دخولها القومية. وتجدر الاشارة هنا الى ان 90% من حجم الانفاق على البحث والتطوير في الدول العربية تغطيها مصادر حكومية، وهذا يعني ضعف مساهمة القطاع الخاص.

5- مؤشر التوجهات:

التوجه لاستيراد المعرفة لا يعني نقلاً حقيقياً للتكنولوجيا، وانما هي عملية ضعيفة المنافسة في الاسواق مما يتطلب استيراد غيرها. وعليه يحتاج الى عملية تفعيل وتطوير لما يناسب الواقع المحلي وليس مجرد تطبيق ما هو مستورد دون ملائمة محلية وتطوير.

ثالثا: تحديات ومؤشرات هجرة الكفاءات العر اقية

تعد مشكلة هجرة الكفاءات العلمية واحدة من أخطر المشاكل التي تواجه البلدان النامية ومنها العراق فهي تشكل ظاهرة سلبية وخطيرة على هذه البلدان من الناحيتين العلمية والمادية كما انها تؤثر على خططها التنموية. على مدار سنوات مضت عانى العراق من هجرة شبابها وكوادرها وكفاءاتها العلمية للخارج (خصوصا الاطباء) ويبدو انه في ظل انحسار الفرص وتدهور الاوضاع الأمنية وشلل الاقتصاد باتت الهجرة هي الحل الامثل بالنسبة لهم، جدول (1). وباتت المؤسسات الحكومية وغيرها غير قادرة على المحافظة على استمرار الموظفين المؤهلين والمدربين وأصحاب الخبرة المتميزة والكفاءات والطاقات البشرية الفعّالة مما تسبب في هجرة الكثير منهم، شكل(5) (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ٢٠١٠، ص20) يبلغ عدد الكفاءات العراقية المهاجرة حسب بعض التقديرات اكثر من ٣٠ الف كفاءة عراقية (احمد ،2014، ص٤١) تعيش وتعمل في دول الغرب منها ٣٠٠٠ طبيب يعملون في المستشفيات البريطانية مسجلين رسميا في هيئة الاطباء البريطانية، وإن اعداد الكفاءات العائدة لم تتجاوز الـ٢٠ %منهم على مستوى العراق ،مما يؤشر على ان الظروف خارج الوطن لاتزال افضل بالنسبة للكفاءات عنه داخل الوطن.

جدول (1) هجرة الاطباء من الدول العربية ونسبتهم بدول الاصل للفترة (2012-2017)

الدولة	عدد الاطباء المهاجرين	النسبة لمجموع الاطباء في البلد الاصل
الجزائر	10860	%44.3
ليبيا	800	%10.6
موريتانيا	43	%11.4
المغرب	654	%4.7
تونس	222	%3.2
سوريا	3966	%15
السودان	1086	%17.9
مصر	78	%5.4
سلطنة عمان	12	%0.4
قطر	-	-
السعودية	359	%1.2
الكويت	122	%3.4
العراق	2871	%18.4
الامارات العربية المتحدة	258	%3.2
المجموع الكلي	21331	

المصدر: الباحث بالاعتماد على، جامعة الدول العربية، القاهرة،2017، ص56

شكل (5) نسبة الكفاءات العراقية في الولايات المتحدة الامريكية مقارنة ببعض البلدان العربية

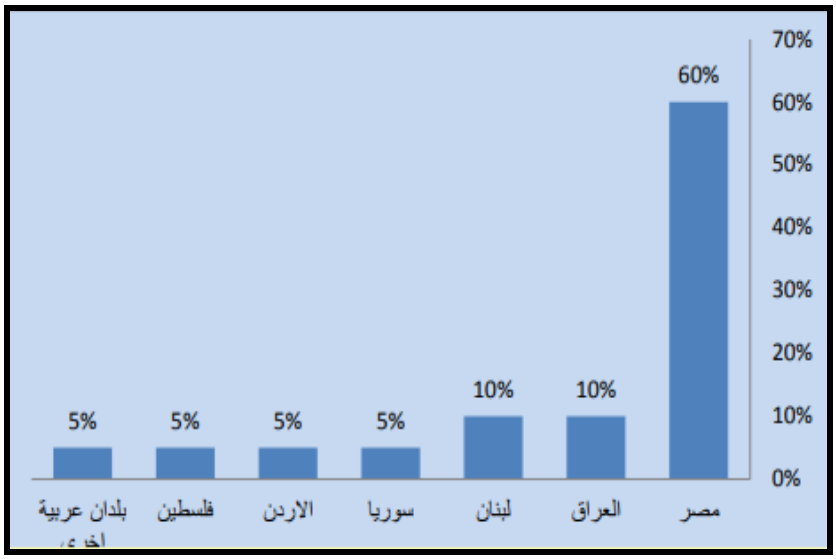

رابعا: الاستراتيجية التمكينية الوطنية الشاملة على وفق الرؤيا الحديثة والاقتصاد المعرفي

صياغة استراتيجية تمكينية للعلم والتكنولوجيا امراً على قدر كبير من الاهمية لإنجاز تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية في البلدان العربية، حيث تقر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على أن الهجرة واقع متعدد الابعاد لها أهمية كبيرة في تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد، مما يتطلب استجابات متسقة وشاملة. ويمكن أن تساهم الهجرة

في التنمية المستدامة عندما تدار السياسات الشاملة بصورة جيدة في مجالات المساعدات الانمائية شكل (6) وبموجب المعايير التخطيطية اللازمة لتنمية الموارد البشرية الفاعلة، ذلك لمواجهة تحديات سلبيات الهجرة شكل (7)

شكل (6) الإشارات إلى الهجرة واللاجئين في أطر المساعدة الإنمائية في المنطقة العربية

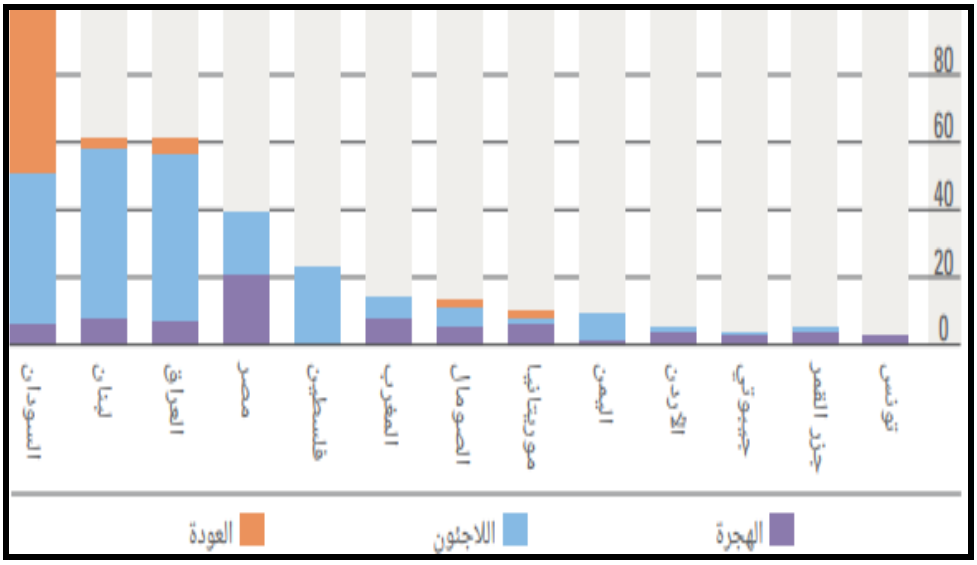

لمصدر: حسابات الأسكوا والمنظمة الدولية للهجرة 2017

شكل (7) مجالات التدخلات السياسية والتنقل البشري والتنمية المستدامة

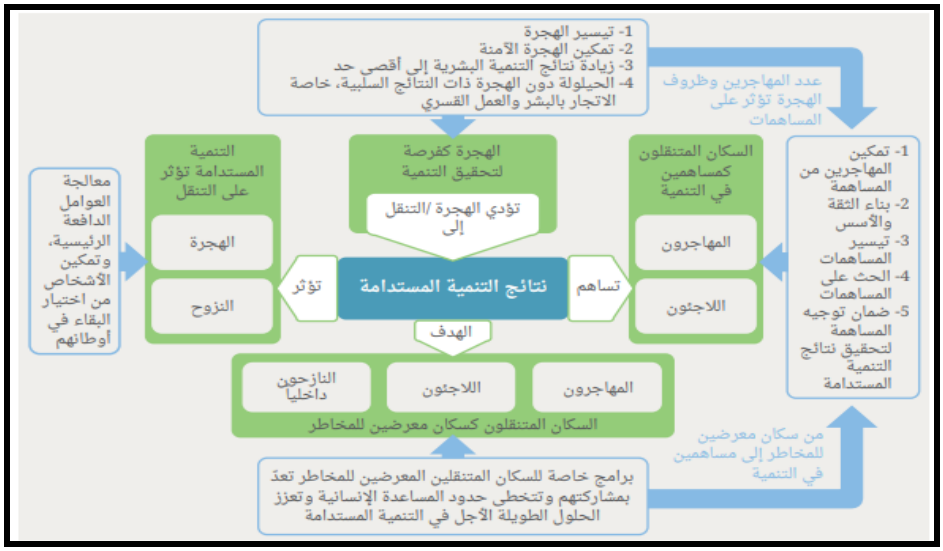

المصدر: التقرير الاقليمي، القاهرة،2017، ص74

وبناءً على ذلك، سنتناول النقاط الآتية:

1- تحديث وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليكون قطاعاً اقتصادياً رائداً:

التنمية البشرية والمعلومات أصبح البديل الاساسي لرؤية التنمية التي تتعادل مع النمو الاقتصادي، وان تجارب التنمية فى الدول متسارعة النمو أظهرت أن تعاظم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد شكل جانباً رئيسياً فى تجربتها التنموية وهذا المجال وإن كان ينقسم إلى مكونات متعددة، فإن الجانب الأكبر فيه هو البرمجيات التي تعتمد على نتاج الموارد البشرية الفاعلة والامكانيات المتاحة. وبالتالي لا بد من جعل التطور العلمي والمعرفي قطاعاً من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعنصراً مكوناً من عناصر التخطيط للتنمية.

وعلى ذلك سوف نركز في هذا المجال على تطوير صناعة حديثة للبرامج بأنواعها المختلفة تسهم فى تحقيق إضافة إلى القطاعات التكنلوجية التنموية وعلى اساس مقياس تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات.

الرؤية:

أن يكون قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحداً من القطاعات الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبحيث لا يقل إسهامه في الناتج المحلى الإجمالي عن 10% بحلول عام 2025.

الأهداف ومحاور التطوير:

- من الضروري التصدي لفجوات المعرفة ما بين البلدان المتقدمة والدول العربية، ولمشاكل المعلومات التي تضعف الاستثمار المعرفي والتنمية.
- تجنب التطوير الجزئي، لقطاع على حساب الآخر. وهذا ما حدث فعلاً عندما توجهت البلدان العربية نحو العناية بالتصنيع واهمال القطاع الزراعي، مما ادى الى حدوث خلل اقتصادي واجتماعي.
- إقامة بنية تكنولوجية على أسس تضمن تعميق الترابط المجتمعي كي تصل نسب الاستخدام بحلول عام 2025 نفس مستويات الدول المتقدمة الآن.
- بناء قدرات في مجالات صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويات العالمية قادرينً على استخدام التكنلوجيا الحديثة وفقاً للمعايير العالمية فى كافة المجالات.
- إقامة مناخ تشريعي جاذب للاستثمارات فى مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الممكن مقارنته باستمرار بأفضل الدول الجاذبة للاستثمار فى هذا المجال الحيوي.

الاستراتيجيات والسياسات:

المشاركة المجتمعية لتحقيق الأهداف ومن المتفق عليه أن الريادة فى هذا المجال سوف تكون للقطاع الخاص فيما يختص بالإنتاج على أن يكون غير هادف للربح فى مجالات تنمية وإعداد الكوادر البشرية، ويتم ذلك بالتنسيق والتعاون بين كافة الوزارات وهيئاتها من أجل ضمان تحقيق الأهداف وصياغة المناخ التشريعي الملائم لتحقيق الانطلاقة في هذا المجال الحيوي.

2- ترسيخ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية:

لقد أثبتت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قدراتها المتميزة على زيادة قدرة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية على تحسين مستوى الأداء، بل إنها امتدت إلى القطاعات الحكومية لتؤكد قدرتها على تحسين الأداء الحكومي عامةً وزيادة قدرة الحكومات على الإدارة وتنفيذ الخدمات كما أنها أكدت دورها فى ترشيد القرار وزيادة فاعليته من خلال استخدام نظم المعلومات المتطورة ودعم القرار.

الرؤية:

تعميق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى كافة القطاعات الاقتصادية الاجتماعية لزيادة قدرتها التنافسية

أهداف ومحاور التطوير:

1- تطوير الأداء الحكومي وتنفيذ برنامج متطور للحكومة الإلكترونية يحقق الحصول على كافة الخدمات الحكومية من خلال وسائل الاتصال المختلفة وخلال فترة زمنية محسوبة على وفق السياسات العامة.

2- تطوير بنية تحتية ترتكز الى تكنولوجيا المعلومات. حيث ان قطاع المعلومات هو القطاع الذي يشمل كل النشاطات المعلوماتية بصورة عامة.

3- تطوير استخدام آليات التعليم والتدريب من على بعد والتعليم والتدريب المفتوح وبصورة تحقق فرصة للتعليم المستمد من موارد التعليم والتدريب التي سوف تتيحها كافة الجهات.

4- توفير خدمات صحية متطورة من خلال أساليب العلاج من على بعد وبصورة تحقق خدمة صحية متطورة وعلى أسس تنافسية تساعد في بناء الموارد البشرية الفاعلة.

5- إتاحة إمكانيات العمل من على بعد فى كافة المؤسسات العامة والخاصة وبما يسمح بتحقيق فرص عمل متساوية أمام الجميع وخاصةً بالنسبة للمرأة.

السياسات والاستراتيجيات:

- إن الإنفاق الحكومي الرشيد والمحدد على توظيف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمثل حجر الزاوية، وفى هذا المجال يمكن تحديد حجم الإنفاق السنوي على مجالات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث تتزايد هذه النسبة لتتواكب مع نسبة مشاركة هذا القطاع في الناتج المحلى الإجمالي.
- إن إدارة التنفيذ الأساسية لمشروعات تكنولوجيا المعلومات سوف تكون محلية وبصورة تكسب هذه الشركات المهارة والخبرة اللازمة للتحول إلى مجالات التصدير وحتى في المجالات التي لا تتوافر فيها الكفاءات المحلية اللازمة للتنفيذ فسوف يتم التنفيذ من خلال الشركات الأجنبية بشراكة محلية وعلى أسس تسمح بنقل الخبرة والتكنولوجيا الى الداخل وبصورة تضمن إيجاد كوادر قادرة على إعادة تنفيذ مثل هذه التجارب.
- وضع سياسات مالية ونقدية لتشجيع العمالة على التحول إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى كافة قطاعات الإنتاج والخدمات.
- إن كافة القطاعات المؤثرة على حركة الإنتاج والخدمات سوف تستهدف التحول إلى الأداء المعتمد على تكنولوجيا المعلومات.
- إن دور المؤسسات غير الهادفة إلى الربحية فى وضع معايير وقيم عمل يعتبر هاماً وحيوياً فى بناء منظومة عمل جديدة تضمن التحول إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى إطار من الشفافية والوضوح.
- إن التناغم بين التحولات التكنولوجية وتطوير قوة العمل هو أساس النجاح فى عملية التحول ولهذا فإن برنامجاً قومياً للثقافة المعلوماتية سوف يعد أساسياً لإيجاد قوة عمل قادرة على توظيف التكنولوجيا للارتقاء بالأداء.

الاستنتاجات:

وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات، اهمها:

1- هجرة الموارد البشرية لها تأثير كبير في التنمية وأنها ظاهرة شاملة لكل القطاعات وينبغي معالجتها وفق نهج متسق وشامل ومتوازن، يراعي التنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مع احترام حقوق الانسان.

2- ضعف التبادل المعرفي بين الدول العربية في مجال التكنلوجيا والمعلومات، الذي ادى الى هجرة الموارد البشرية العربية،

3- ضعف التشريعات والانظمة والقوانين وعدم مسايرتها للتطور المعرفي والتطور التكنولوجي ادى الى ظهور الفجوة الرقمية في البلدان العربية.

4- ضعف وجود استراتيجية تمكينية مناسبة شاملة ومستدامة للموارد البشرية الفاعلة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والتعليمي والثقافي عموماً والتغيرات والتحولات التكنولوجية المتسارعة تساعد على الحد من هجرة الكفاءات العلمية.

التوصيات:

1- وضع خطة عمل تمكن المجتمع العربي من المشاركة بفعالية في مجتمع عالمي للمعلومات يتمتع فيه كافة أعضاؤه بفرص متساوية تتيح النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخداماتها، ذلك لتحقيق تنمية مستدامة شاملة.

2- ضرورة وجود مشاركة فعالة للقطاع الخاص والمجتمع المدني في تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ذلك من خلال استراتيجيات وبرامج وطرق تنفيذية مع صياغة أهداف كمية في شكل مؤشرات تعكس واقع حال قطاع المعلومات والاتصالات، وإتاحة النفاذ الحر والشامل للمعلومات وتسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الحياة.

3- تشجيع وتقوية البحث العلمي والتطوير والحث على الابتكار، ومسايرة التغييرات التكنولوجية المتسارعة بموجب خطط وطنية يكفلها القانون الدولي.

4- تعزيز التنمية المستدامة والديمقراطية والشفافية والمساءلة والحكم الرشيد. والاستغلال التام للفرص الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعمل على ردم الفجوة االمعرفية.

5- دعم الكفاءات وتمكينهم على التواصل العلمي بخلق الاجواء والبيئة المناسبة لهم والعمل على ايقاف نزيف الكفاءات العلمية وهجرة الادمغة.

المراجع

1- تقرير المعرفة العربي2010

2- خضيري، د. محمد، "متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي"، مجلة الرابطة المجلد الرابع العددان 3 و4، تشرين الثاني،2004.

3- تقرير حالة الهجرة الدولية،2017،" الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة "2030.

4- عزيزة عبد الله النعيم،" الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية دراسة اجتماعية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2009، ص 66.

5- فتحي سرحان، "نزيف الادمغة العربية المهاجرة وادارة استثمارها"، القاهرة، الشريف ماس للنشر والتوزيع، 2011.

6- احمد، نادر عبد الغفور "العقول العراقية المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار دراسة تحليلية لهجرة العقول العراقية المفكرة وكيفية استثمارها لخدمة عراق المستقبل" دراسة منشورة في www.akhbaar.org/.../iraq 2014.

7- هيئة النزاهة، (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد2010)

8- جامعة الدول العربية "التقرير الاقليمي للهجرة العربية الدولية والتنمية"، 2017، القاهرة،الامانة العامة ،2017.

8. Bowen, D.E. and Lawler, E. 1999، "Empowering Service Employees, *Sloan Management Review"*، summer, 73-83, Bowen, D.E. and Lawler, E.E. (1995)," the Empowerment of Service Workers: What, Why, How, and When, *Sloan Management Review"*, Spring, 31-40.

9. Anjali Sahay, India Diaspora In the United States, New York: Rowman and Littlefield publishers, 2009,

10. https://www.un.org/ar/esa/ahdr/ahdr02.shtml

11. Hassan BENHALIMA, Mohamed BEN ATTOU, Mohamed CHAREF « Migrations Internationales, Tissu associatif et Développement du Territoire : le cas du 'pays' de Taliouine (Province de Taroudannt) », Edition ORMES et M&D - 2011.

12. Hausmann, Ricardo. "The Tacit-Knowledge Economy," Project Syndicate.http://www.projectsyndicate.org/commentary/ricardo hausmann-on-the-mental-sources-of-productivity-growth. 2013.

13. « Regards sur les Migrations et le Développement » Histoires de territoires. Revue de l'association « Migrations & Développement ». Directeurs de publication : Yves Bourron et Jacques Ould Aoudia.
14. N°1 – mars 2014 : Investissement productif des Marocains Résidants à l'Étranger et Développement des territoires.
15. N°2 – septembre 2014: Eau potable et Assainissement dans l'Atlas Marocain. Accompagnement des projets d'Associations villageoises.
16. N°3 – mai 2015: De la Migration à la Diaspora : Trois décennies de développement rural mené par des migrants marocains dans leur région d'origine. L'histoire de M&D confrontée au « regard » de migrants.
17. Richard H. Adams, Jr., Migration, Remittances and development: The Critical Nexus in the Middle East and North Africa, (Beirut: UN), 2006.

سبل الاستفادة من العقول العربية المهاجرة
بحث في التجارب الدولية الناجحة

أ.د. علي حميدوش
أستاذ منتدب بالمدرسة الوطنية التحضرية لدراسات مهندس -الجزائر

البريد الالكتروني:
hamidouche_a2013@yahoo.fr

الملخص

تهدف هذه الدراسة تهدف الى بحث السبل الكفيلة بحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلدان العربية، بجهود جميع سكانها، سواء المقيمين بالبلد أو خارجه، خصوصا ذوي الكفاءات، والمهارات المهاجرة، والتي اكتسبوها في البلدان المتقدمة، بما يحقق الرفاه المادي والاستقرار الاجتماعي للبلد برمتهن ويحفظ كيانه.

بحثت مشكلة الدراسة في سبل واليات الاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة، وبما اكتسبته من معارف وخبرات، من خلال تعلمها أو عملها واحتكاكها بالبلدان المتقدمة، في تأهيل العنصر البشري في بلدانها، كما لها أن تسهم في المجهود التنموي، بنقل خبراتها، وتجاربها، ومعارفها، لتكون أرضية للتطبيق ببلدانها الاصلية، ومن ثم تسهم في التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وبشكل عام والدراسة تحاول الإجابة على السؤال التالي:

- ✓ ماهي سبل الاستفادة من الكفاءات والعقول العربية المهاجرة بالدول المتقدمة ببلدانها الاصلية بالاسترشاد بكل التجارب الدولية خصوصا الناجحة منها؟

تم توظيف المنهج الوصفي، باستخدام طرقتي التحليل والتركيب، وبالاسترشاد وبما هو متاح من معارف ومعلومات متوفرة سواء في الدارسات المنشورة أو ما توفره شبكة الانترنت، وكذا التقارير والدوريات والبحوث للهيئات الدولية المختصة في هذا الشأن، وكذا دراسات الباحثين المهتمين بهذا الجانب أو التجارب الدولية السباقة للاستفادة من كفاءتها العلمية بالخارج.

نتائج البحث : تظهر نتائج هذه الدراسة حجم الخسائر التي تلحق بالدول النامية و الدول العربية من جراء وتيرة تسارع هجرة العقول العربية الى الدول المتقدمة، والتي تتلقف هذه الكفاءات والعقول المفكرة بمزيد من الاغراءات والحوافز، لتسهم بمقدراتها ومعارفها في نهضة الغرب وديمومته، وفي ذات الوقت تقتل لديهم رغبة التفكير في العودة الى بلد الأصل، الذي يمثل عندهم جملة من العوائق والصعوبات والعراقيل، حيث لا تسمح الظروف العوائق القائمة لتحقيق ذاتهم هناك وعندئذ تكون خسارة دول الأصل مزدوجة، من كلفة التكوين، وخسارة العائد المتوقع بعد التكوين، وبالنهاية مزيد من التأخر.

الكلمات المفتاحية: العقول المهاجرة، راس المال البشري، التنمية، الدول العربية. العودة.

Abstract

Ways to Benefit from Arab Migrating Brains Research on successful international experiences

This study aims to examine ways to achieve economic, social and cultural empowerment in the Arab countries by the efforts of all its inhabitants, whether residing in the country or expatriates, especially those with skills acquired in developed countries in order to achieve the material well-being and social stability of the whole country and preserve its entity.

Problem definition: It discusses ways and mechanisms to benefit from the Arab immigrant competencies and the knowledge and experience gained through studying or working and contact with developed countries in qualifying the human element in their countries. They may also contribute to the development effort by transferring their expertise, experiences and knowledge to be the ground for application in their countries of origin and thus contribute to the development of its economic and social sectors in general. The study attempts to answer the following question:

- What are the ways to make use of the qualified Arabs who immigrated to the developed countries in their countries of origin under the guidance of all international experiments, especially successful ones?

Methodology: In such studies, we follow the descriptive approach using the methods of analysis and synthesis and guided by the knowledges and information available in both published studies or in the Internet, as well as reports, periodicals and research by competent international structures in the field or international experiences.

Results: This study show the magnitude of losses inflicted on the developing countries and the Arab countries due to the acceleration of Arab brain drain to developed countries which receive these competencies and thinking brains with more temptations and incentives to contribute to abilities and renaissance of the West and its permanence and at the same time kill them the desire to think about returning to the country of origin. This represents a number of obstacles and difficulties where the existing circumstances do not allow to achieve themselves there. Thus, the loss of the countries of origin is double the cost of formation and the loss of the expected return after the formation and eventually further delay

Keywords: *Migrating brains, Human Capital, Development, and Arab Countries.*

مقدمة:

الهجرة أمر واقع، وثقله الدولي يتزايد باستمرار، وهي في ذات الوقت ظاهرة تزداد حدة، لأنها لا تقتصر على شريحة معينة ولا على منطقة محددة، إنها سلوكا دولياً يمارسه كل سكان العالم برمته بحثا عن حياة أفضل، ولكل الشرائح ولمختلف المستويات الاجتماعية والعلمية، مما جعل الكثير من الدول والهيئات الدولية وبعض منظمات المجتمع المدني تسعى في تنظيم وتأطير هذه الظاهرة وتحجيم أثارها السلبية.

وعليه فالدراسة تبحث في الحلول القابلة للتطبيق والتي تسمح بالاستفادة من هذه العقول والكفاءات العربية في البلدان المتقدمة من خلال الاسترشاد بالتجارب الدولية المختلفة، مع إمكانية اقتراح حلول وطنية أو عربية للاستفادة منها في دفع عجلة التنمية أو على الأقل جسر الهوة مع البلدان الناشئة إذا تعذر الامر مع الدول المتقدمة.

إشكالية الدراسة : هذه الدراسة تدرس آليات الاستفادة من العقول العربية المهاجرة بما اكتسبته من معارف وخبرات من خلال عملها واحتكاكها بالبلدان المتقدمة ، في تأهيل العنصر البشري في بلدانها الاصلية في المقام الأول، وفي المقام الثاني كيف لها أن تسهم في المجهود التنموي بنقل خبارتها وتجاربها ومعارفها لتضعه حيز التطبيق ببلدانها، ومن ثم تدعم المجهود التنموي بالبلدان العربية أو على الأقل التضحية بالجهد والفكر نظير الانتماء الى هذه الكيانات مقابل التكاليف والمنح التي دفعت لها في تكوينها وتأهيلها عندما انتقلت الى البلدان الغربية المتقدمة .

إنها تبحث عن الإجابة للسؤال الرئيسي التالي:

- ماهي سبل الاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة بالدول المتقدمة ببلدانها الاصلية بالاسترشاد بكل التجارب الدولية خصوصا الناجحة منها؟

ونشتق مما سبق الأسئلة الفرعية الموالية:

- ✓ ماذا نعني بالعقول العربية المهاجرة؟
- ✓ هل من الممكن الاستفادة من هذه العقول المهاجرة؟
- ✓ الا تكون الكلفة أكبر من الاستعانة بالعقول الغربية في الإطار الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ✓ هل من الممكن أن تسهم هذه العقول في الدفع الاقتصادي وهل من تجارب في هذا الميدان؟

أهداف الدراسة: هذه الدراسة تهدف إلى بحث السبل الكفيلة بحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلدان العربية بجهود جميع سكانها سواء المقيمين بالبلد أو خارجه، خصوصا ذوي الكفاءات والمهارات المهاجرة والتي اكتسبوها في البلدان المتقدمة، بما يحقق الرفاه المادي والاستقرار الاجتماعي للبلد برمته ويحفظ كيانه.

منهج الدراسة: في هذه الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي لما يتطابق لمثل كذا دراسات، من حيث استعراض وتحليل الأفكار والبيانات، وبالاسترشاد بما هو متاح من معارف ومعلومات سواء في الدارسات المنشورة أو من خلال ذلك الكم الهائل التي توفره شبكة الانترنت من خلال التقارير والدوريات والبحوث للهيئات الدولية المختصة في هذا الشأن، أو دراسات الباحثين المهتمين بهذا الجانب، أو التجارب الدولية السباقة للاستفادة من كفاءتها العلمية أو حتى في جهود وسياسات وتجارب الدول المتقدمة في استقطاب هذه العقول.

تقسيمات الدراسة: لأجل الإلمام بالموضوع من جوانبه المختلفة فقد قسمته الى ثلاثة محاور رئيسية، يدرس

المحور الأول العقول العربية المهاجرة وسبل الحد منها، أما المحور الثاني فيتناول نزيف العقول العربية المهاجرة التكاليف والعوائد، وفي المحور الثالث نبحث في طرق الاستفادة من العقول العربية المهاجرة من خلال دراسة التجارب الدولية وانتقاء الأفضل منها، بالإضافة الى خلاصة تتضمن النتائج والدروس المستفادة.

المحور الأول: أسباب هجرة العقول العربية وسبل الحد منها: كيف يبدأ نزيف العقول بشكل عام، وبالدول العربية بشكل خاص؟ يبدأ هذا بجهود الدول العربية ذاتها ،والتي تبنى استراتيجية على تأهيل وتكوين العنصر البشري بها تأهيلا عاليا ،بابتعاثه في منح طويلة ومتوسطة المدة بالبلدان المتقدمة ابتداءً من حصوله على شهادة البكالوريا ويمتد الامر إلى خريجي الجامعات في طور التدرج من أجل إتمام دراساتهم هناك، على أمل عودة هذه الإطارات مزودة بسلاح العلم والمعرفة ، تعود ومعها مشعل العلم والخبرات والمؤهلات التي اكتسبوها عند دراستهم، و حيث تتوفر أغلب الشروط المادية والضرورية للبحث العلمي، والتفوق واكتساب المعارف والدراسة على أيدى الأساتذة النوابغ، و العلماء ،والاحتكاك بالخبرات من جميع بلدان العالم، والاستفادة من التطبيقات العلمية والعملية ،حيث تترسخ المعرفة ،ويتحول العلم الى تقنية، وتتراكم المعارف لدي الباحث، والذي يأمل منهم في نقل كل اكتسبوه من معارف وعلوم وخبرات في الجامعات الغربية المتقدمة. لكن كل هذه الطموحات والاماني قد تتحول تختفي بالنسبة لواضعي السياسات بالبلدان النامية والعربية على وجه الخصوص عندما يركن أغلب الطلبة والباحثين والأساتذة إلى الاستقرار بالبلدان التي وفدوا اليها رغبة منهم في عيش كريم ومستوى لائق للحياة، وأيضا لتحسين معيشتهم وأولادهم ويصبح الاستقرار ببلد المهجر أولوية لدي هذه الفئة.

أولا: أسباب هجرة العقول العربية: هجرة الكفاءات عالية التأهيل للغرب المصنع تعد أخطر الظواهر المؤثرة على اكتساب المعرفة في الوطن العربي، وليس في وصفها بالنزيف مغالاة. ويترتب على فقدان البلدان العربية لكفاءتها المهاجرة استمرار ضعف الإنتاج المعرفة ومن ثم قصور الطلب على انتاجها، حيث أن نشاط الكفاءات عالية التأهيل ينطوي في حد ذاته على افراز طلب مهم على المعرفة.[106]

1-الأسباب العلمية: تعد الأسباب العلمية والتي ترتبط بشكل رئيسي بالمنح المقدمة للطلبة الباحثين من الدول

العربية لإتمام دراساتهم بجامعات الدول المتقدمة العامل الرئيس في هجرة العقول، فبمجرد أن تكتشف هذه الكفاءات المستوى العلمي والعملي والمعيشي في بلدان التكوين والتعليم فإنها تبدأ في تغير النظرة اتجاه العودة الى أوطانها رغم المنح التي استفادت منها، حيث قضت سنوات تتلقى الدعم المالي المباشر من دولها، لكنها مع ذلك لا تعبئ بكل الامتيازات التي استفادت منها، وتطغى في غالب الأحيان النزعة الشخصانية والمصلحة الخاصة على العودة. إلى أن هناك جانب ثاني وهو غياب القيود أو الالتزامات على عاتق المبتعثين في أغلب الدول العربية وحتى وإن وجدت فإنها في الغالب الاعم لا تطبق وتبقى مجرد حبر على ورق ،وتبقى للمبتعث الحرية التامة في العودة من عدمها ، فبالنهاية هي قضية خاصة وفي الكثير من الأحيان يؤثر المبتعثون بعد انتهاء تكوينهم بالخارج عدم العودة وبمقارنة بسيطة بين الواقع الذي اكتشفه والواقع الذي جاء منه، حيث يلمس ذلك الفرق الكبير و ما يمكن أن يحققه حيث هو ، وما تنتظره من مشاكل ستواجهه والتي تعطيه الانطباع أن الاستقرار بالبلدان المتقدمة أحسن بكثير من فكرة العودة الى وطنه بما قد توفره من فرص مادية

---

[106] . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 نحو إقامة مجتمع المعرفة، ص:143

كثيرة ومستوى وظيفي جيد ومستوى معيش لائق، بالإضافة الى الكثير من الحوافز الأخرى ،منها فرص الارتقاء السريع في سلم البحث العلمي والسلم الاجتماعي، والتي ترتبط بشكل أساسي بالمجهود العلمي والعملي له دون سواه، وهو ما يفتقده في وطنه والذي مازالت تحكمه في الكثير
من الأحيان الإجراءات والعوائق البيروقراطية المثبطة للجهود والكابحة للإرادة والعزيمة الذاتية.

2-الأسباب العملية: ترتبط الأسباب العملية بشكل أساسي بالاحتكاك المباشر للأساتذة والباحثين الموظفين الدائمين من الدول العربية عند الانتقال الى البلدان المتقدمة اقتصاديا ،بغرض التربصات القصيرة أو إجراء بحوت تطبيقية بمخابر البحث للجامعات والمراكز حيث ينبهر الباحث لها وكذا بطبيعة الرفاهية المحققة وكذا مستوى الانضباط المجتمعي، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، والأكثر من ذلك يلحظ الباحث مستوى الفرق والاهتمام بالبحث والمكانة التي يحظى بها ك ، وهنا أيضا يكمن الاستقطاب عندما ترصد للباحث تلك الإمكانات الكثيرة حتى ولو لمدة قصيرة ،وفي ذات الوقت يقف على مقدار التفاوت بين واقعه العلمي والعملي في وطنه وبين ما متاح أمامه من إمكانات مادية ومعنوية ، كلها تفعل مفاعيلها في تغيير فكر الباحث بالانتقال الى هذه الدول لعله يحقق هدفه العلمي والمادي والاجتماعي، وفي ذات الوقت يتخلص من ملل الحياة العلمية السابقة بكل سلبياتها .

3-**الأسباب الموضوعية:** يعاني حديثو التخريج بالجامعات من الدول العربية مهما كانت مستوياتهم العلمية ومؤهلات وقدراتهم من البطالة، ولو لفترة قصيرة نظرا لانحصار سوق الشغل بهذه الدول، وقلة الفرص المتاحة، ولضيق الاستثمار، مما يدفع شريحة هامة منهم للبحث في الحلول البديلة، وقد تكون أحد أكثر هذه الحلول الموضوعية والواقعية هي الهجرة الى البلدان المتقدمة، وفي غالب الأحيان تقدم هذه الدول الحوافز و المكافآت من أجل استقطاب هذه العقول ،ومن ثم تتلاقى الرغبات ويتحقق للخريج الجامعي خصوصا للتخصصات الحديثة المطلوبة والتي ترتبط بشكل رئيسي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطب، والفضاء، وغيرها من التخصصات النادرة دوليا، تقديم يد المساعدة والدعم من البلدان الغربية المتقدمة لعل ذلك يسمح لها باستمرار وتيرة الإنتاج والتطور بذات السرعة في عالم يعطي أهمية كبيرة لعامل الزمن والمنافسة والجودة والابداع والابتكار، خصوصا أنه لم تكلفة هذه العقول أي ثمن في تأهيلها وتكوينها، فهي جاهزة للانضمام الى سيرورة العمل والإنتاج دون تكاليف مسبقة .

4-الأسباب الأخرى: تعدد الأسباب الأخرى في النظرة الى الحياة، فالإنسان بطبعه يريد أن يعيش حياة كريمة بعيدة عن العوائق والإكراهات ، ويحقق أهدافه الخاصة، سواء العلمية منها، أو المجتمعية ، وهذه الأهداف قد تكون سهلة التحقيق بالبلدان الغربية المتقدمة خصوصا لذوي العقول والمهارات، بالمقارنة مع واقعنا العربي، فقد ينفذ صبر الباحث دون أن يحقق أدنى تلك المتطلبات وقد يفقد صوابه أو عقله في خضم منظومة مجتمعية تتسم بالتعقيد والبيروقراطية، نظرا لتعقد ظروف الحياة برمتها وتشابك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تعمل بالتضامن كقيد للحريات الفردية والمجتمعية سواء في الميدان العلمي أو غيره من الميادين الأخرى .

ثانيا: سبل الحد من هجرة العقول العربية: هل هناك من أليات لوقف هذا النزيف؟ وهل تلقى طريقها الى

التطبيق؟ وهل هذه الاليات إن وجدت فعالة بما يكفي؟ وهل من الممكن أن تكون في حالة وجودها قوة داعمة للهجرة أكثر منها قيد للهجرة.؟

كل هذه التساؤلات تطرح بإلحاح في سبيل البحث في السبل الكفيلة بتحجيم هجرة الكفاءات، والحد قدر المستطاع منها، مع أننا نضع في الاعتبار أن هناك جوانب إيجابية للهجرة لا يمكن انكارها، فهي في المقام الأول أداة للتكوين وتأهيل واكتساب الخبرات في الدول المتقدمة، والتي نفتقدها في بلداننا العربية ، وكذا توفير فرص كثيرة لشرائح واسعة من العاطلين عن العمل في البلدان العربية ، لكن الذي يعنينا هنا هو أليات أستباق الهجرة قبل الوقوع، وليس استقطاب العقول بعد هجرتها ، إنها الإجراءات الوقائية التي تكبح من هجرة خريجي الجامعات ومراكز التأهيل والتدريب عالي المستوى، والذين هم عماد التنمية والتكوين في البلدان العربية، وقد تكون أحد هذه الحلول ما يسمى الإجراءات الإدارية حيث تلجا بعض الدول الى " إجراءات إدارية مقيدة للهجرة تتضمن منع إصدار وثائق السفر أو تجديدها، أو التضييق في هذا المجال، بالنسبة للكفاءات المقيمة بالداخل أو تلك التي تدرس أو تعمل في الخارج وترفض العودة، أو تحديد السفر إلى الخارج، أو اشتراط مدد خدمة معينة قبل السماح به، ومحاولة سد المنافذ التي تساعد على توثيق الصلة بين مؤهلات الكفاءات المحلية وسوق العمل الدولية.[107]

غير أن هناك حلول أخرى قد تكون عامل استقرار للكفاءات المهاجرة وتقيد من حركية الهجرة وتشجع على الاستقرار في بلد المنشأ بدل بلد الاستقبال منها على الخصوص:

1-تجويد التعليم ومخرجاته: تعد ظاهرة ضعف المواءمة بين مخرجات النظم التعليمية خاصة نظم التعليم العالي وبين- متطلبات سوق العمل من أكبر التحديات التي تواجه دول المنطقة العربية في هذه المرحلة الزمنية الهامة والفارق. تتساوى في ذلك الدول النفطية الغنية ومحدودة الموارد، الدول منخفضة الكثافة السكانية أو ذات الكثافة السكانية، وأصبحت هذه الظاهرة أو (المشكلة) بالأصح تؤثر وبشكل. مباشر على مسيرة التنمية، وقد أثبتت العديد من الدراسات التي بحثت في العلاقة بين نوعية التعليم ومؤشرات التنمية وجود هذا الارتباط بشكل أساسي وقوي .ومن هنا انصب اهتمام الدول والمؤسسات الدولية والاقليمية المعنية بالتنمية على تطوير نظم التعليم والتصدي للتحديات والمشاكل التي تعاني منها وذلك على امتداد الساحة العربية بهدف تذليلها.[108].

وفقًا لبرنامج التقييم الدولي للطالب الذي شمل 63 بلدًا وإقليمًا في عام2009 ، اتخذت العديد من البلدان خطوات هامة في تحسين نوعية نتائج التعلم .فقد تفوق طلبة من شانغهاي في الصين على طلاب آخرين من 62 بلدًا في مهارات القراءة والرياضيات والعلوم، يليهم طلاب من جمهورية كوريا وفنلندا وهونغ كونغ في القراءة؛ وسنغافورة وهونغ كونغ وجمهورية كوريا في الرياضيات؛ وفنلندا وهونغ كونغ. وسنغافورة في العلوم .وجاءت مرتبة الولايات المتحدة الأمريكية دون المتوسط في الرياضيات، إذ احتلت المرتبة التاسعة والعشرين مع آيرلنديا والبرتغال .واحتلت المرتبة الحادية والعشرين، أي أعلى من المعدل المتوسط بقليل في العلوم، وتخطت المعدل المتوسط في القراءة إذ احتلت المرتبة الخامسة عشرة مع آيسلاندا وبولندا .وحققت البرازيل وشيلي وإندونيسيا وبيرو تقدمًا ملحوظًا مقارنة بالمستويات المتدنية جدًا التي سجلتها في السابق .ومن شأن الاستثمارات التي يقوم بها

بعض البلدان في تحسين نوعية التعليم أن تحقق المكاسب في المستقبل في عالم مترابط أساسه المعرفة.[109].

---

[107]. .د- نادر فرجاني-هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي- مركز المشكاة للبحث ، القاهرة الموقع : http://www.mafhoum.com/press2/79S24.htm

[108] - أ.د .موضي عبد العزيز الحمود، 2014، اصلاح المنظومة التعليمية من أجل تحسين آفاق التشغيل في الدول العربية مدير الجامعة العربية المفتوحة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - الكويت،" ص05

[109]- برنامج الأمم الإنمائي،2013، تقرير التنمية البشرية للعالم، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع، كندا، ص35

2-توفير فرص العمل: يعد العامل المهم الذي يكبح حتى التفكير في الهجرة هو توفر فرص العمل لذوي الكفاءات

والمتخرجين من التعليم العالي، وهو عامل ضروري لاستقرار هذه الشريحة المهمة من افراد المجتمع، ومساهمتها الفعالة في الدور التنموي بشقيه الاقتصادي والاجتماعي، غير أن «عدم التكافؤ بين الكفاءات وتقلص قدرة التوظيف في القطاع العام، نتيجة السياسات الاقتصادية الصارمة، جعلت الوظائف المتوفرة دون حجم الطلب

مما يجعل الحصول عليها يخضع لمنافسة قوية بين المرشحين .بموازاة مع ذلك، يظل معدل التوظيف منخفضاً في

القطاع الخاص الذي يشتكي أيضاً من عدم التلاؤم بين التكوين وحاجيات سوق العمل .ويجدر التذكير أن معدل

البطالة يظل عادة أضعف بالنسبة للأشخاص الذين يتوفرون على مستوى دراسي متواضع نظراً لوفرة فرص

الشغل في الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارات متميزة، والتي يتقاضى فيها العامل أجوراً ضعيفة، وهذا هو حال القطاعات التي لا تحتاج إلى مهارات عليا والتي تكون فيها الانتاجية ضعيفة كقطاعي الزراعة والبناء..[110]

3- تحسين فرص الاستثمار وبيئته التي تبنى على الابداع والابتكار: لا تقوم نهضة الأمم والدول على الاعمال البسيطة على أهميتها ومكانتها لكنها تقوم على الابداع والابتكار، وهذه هي مهمة الكفاءات والعقول الذين يحولون النجاحات العلمية الى تطبيقات تكنولوجية، ومن ثم تقوم النهضة الصناعية والآن نتحدث على عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،حيث أصبح العالم بفضلها قرية كونية صغيرة ، استفادت منها بعض الأمم في رقيها وتطورها، ولم يستفد منه العالم العربي إلا القليل، لذا فان توفير شروط النهضة يقتضي "" إصلاح بيئة الأعمال بما فيها الحكامة/الحوكمة الرشيدة، واعتماد سياسات ملائمة للإدماج ،وتسوية المشاكل والصعوبات التي يمكن أن تواجه الكفاءات، والاهتمام أكبر بتدبير مؤسسات إدارة نظام والعدل والضرائب والعقار، وإنشاء حقيقي للأعمال لأن هناك علاقة جدلية بين الفعل الاستثماري والبيئة التي يعمل فيها المستثمر[111].

وعليه يبدو جليا أن معضلة التنمية العربية لن تحل إلا بالتركيز الكامل على تطوير الانسان –المواطن ودوه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة بوجه خاص .[112]

4-ريادة الاعمال أو نشر الفكر المقاولاتي : هو في الواقع فكر قديم وجديد في نفس الوقت كونه نتاج أفكار شومبيتر في القرن الماضي، والذي يركز على الاشخاص ذوي المهارات والابتكارات والابداع الذي يبادرون ويغامرون في تجسيد مشاريعهم في الواقع ، والان يجري في الجزائر بالتحديد وربما وفي كثير من الدول العربية إنشاء مكاتب سميت بدار المقاولاتية داخل حرم الجامعات الهدف منها دعم وتشجيع ومرافقة خريجي الجامعات لتجسيد تطلعاتهم وأفكارهم في شكل مشاريع ، دون انتظار مناصب الشغل في القطاع العام الذي قد لا يأتي أصلا .

110- جامعة الدول العربية، قطاع الشؤون الاجتماعية، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة» 2014 الهجرة الدولية والتنمية، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الأمانة العامة- ميدان التحرير، القاهرة، ص:52.

111 - جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص:66

112 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ،2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة تقرير التنمية الإنسانية العربية المطبعة الوطنية المملكة الأردنية، عمان، ص:12،

5-تحسين بيئة الاعمال: يتطلب ذلك توفير فرص العمل بما يوافق تلك العقول والمهارات وليس عملية تسكين لشريحة واسعة ومهمة من المجتمع، وتجنب تلك الأساليب التي استخدمها الدول الاشتراكية سابقا، أو ما يسمى بالتوظيف الاجتماعي، عندما تزيد حجم العمالة عن حاجة المؤسسة، وتغدو عبء عليها ومن ثم تنعدم مردوديتها، إذن يجب ان تكون العملية جادة في ظاهرها ومضمونها ،حتى تعود عوائدها الإيجابية على المورد البشري و المجتمع والتنمية لأن خلاف ذلك سنقع حتما في هجرة هذه العقول ،حيث تمثل مشكلة وجرحاً نازفاً تضعف الجسد العربي ، و تقف حاجزا كبيراً في طريق التنمية العربية من خلال استنزاف العنصر الأثمن ، و الثروة الأغلى من

بين العوامل الضرورية للنهوض بتنمية حقيقة متينة الأسس، قابلة للتطور والاستمرار.[113]

وبملاحظة بيانات الجدول الموالي الذي يصنف عدد من الدول العربية في مؤشر القدرة على توفير فرص عمل لخريجي الجامعات والاحتفاظ بالكفاءات والمواهب الوطنية فقد تصدرت قطر الترتيب العالمي ثم الامارات) المرتبة 06)فيما يظهر عجز عدد كبير من الدول في المحافظة على مقدراتها ومواهبها الوطنية مثل اليمن (المرتبة 139) والجزائر(المرتبة 137) وموريتانيا) المرتبة 136) ومصر) المرتبة 133) .[114]

الجدول رقم 02 مؤشر فرعي لقدرة الدولة على الحفاظ على ذوي المهارات 2013-2014

الدول	قيمة المؤشر المؤشر من 1---7	الترتيب العالمي من أصل 148 دولة
الجزائر	2.1	137
اليمن	2.1	139
مصر	2.3	133
ليبيا	3.1	87
لبنان	2.7	115
موريتانيا	2.1	136
المغرب	3.6	54
الأردن	3.7	53
الكويت	3.5	66
البحرين	4.6	22
عمان	4.8	16
السعودية	4.6	18
الامارات	5.5	6
قطر	6	1
ملاحظة :	1 = يغادر ذوي المهارات من أجل فرص أفضل في دول أخرى	
	7= تقدم الدول الفرص المطلوبة لذوي القدرات	

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، تقرير المعرفة العربي للعام الشباب وتوطين المعرفة، طبع في شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي الامارات العربية المتحدة، ص: 106

113 - **علي عثمان، 2003، هجرة الأدمغة العربية نزيف مستمر ..فإلى متى؟ مجلة العالم الإسلامي، العدد 1785 تاريخ، ص03**

114 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2014 الشباب وتوطين المعرفة، طبع في شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي الامارات العربية المتحدة ،2014-ص 106

ال محور2: نزيف العقول العربية المهاجرة التكاليف والعوائد: هل هناك من تداعيات على هجرة العقول العربية على الافراد والمجتمعات والدول؟ وهل هذه التداعيات ذات أبعاد إيجابية أم سلبية؟ وهل تطغى كفة الإيجابية على السلبية أم العكس؟ وهل من الممكن حصر الكلفة الحقيقية الاقتصادية منها والمجتمعية التي تلحق بالدول التي تعرف هجرة العقول والكفاءات؟ مهما تعددت الدارسات والتحاليل فإنها تبقى قاصرة على حصر الكلفة الحقيقية الإجمالية، وبالنهاية فهي مجرد تقديرات قد لا ترق الى الحقيقة لأنها ذات أبعاد مختلفة والاهم فيها اقتصارها على الجانب المادي وغياب الجوانب الأخرى ذات الابعاد المرتبطة بتوسع الهوة الزمنية بين الدول المنتجة للهجرة مع الدول المستضيفة لها، والتي تنعكس على حياة الامة برمتها بشقيها الاقتصادي والاجتماعي بالمقارنة معا الدول المتقدمة.

أولا: تداعيات هجرة عقول والكفاءات: تفرز هجرة العقول العربية إلى البلدان الغربية عدّة آثار سلبية على واقع

التنمية في الوطن العربي، ولا تقتصر هذه الآثار على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية فحسب

ولكنها تمتد إلى التعليم في الوطن العربي، وإمكانيات توظيف مخرجاته في بناء وتطوير قاعدة تقنية عربية، ومن أهم

الانعكاسات السلبية لنزيف العقول العربية المهاجرة: [115]

1-تمثل هجرة العقول العربية استنزافاً لشريحة مؤثرة وفاعلة في المجتمع العربي، ولها دور بارز، وبالذات في المرحلة الحالية، حيث شرعت أغلب البلدان العربية وبخاصة النفطية منها بتنفيذ خطط تنموية واسعة النطاق، وهي بلا شك بأمس الحاجة الى الكفاءات العلمية والأيدي العاملة المدربة القادرة على النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها إلى مستوى الطموح.

2-تعتبر هجرة العقول العربية خسارة في مجال التعليم في جميع مراحله، فمن المعلوم أن البلاد العربية تعد من أكثر المناطق في العالم أمية، إذ يبلغ معدل الأمية في الوطن العربي حالياً نحو 49%، ويشكل هذا الرقم أحد المعوقات الرئيسية أمام التنمية العربية في عصر تمثل فيه الكفاءات العلمية والتقنية والمعرفة المصدر الرئيسي للميزة النسبية وأساس التفوق والتنافس بين الأمم.

3-من المخاطر البالغة الأثر لهجرة العقول العربية، تلك الخسائر المتعلقة بهدر الأموال الطائلة التي تم إنفاقها على تعليم وتدريب الطلبة الذين نالوا هذه الكفاءات المتقدمة.

4-تؤدي هجرة العقول العربية إلى توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، لأن هجرة الأدمغة إلى الدول المتقدمة تعطي هذه الدول فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر، بينما تشكل بالمقابل خسارة صافية للبلدان التي نزح منها أولئك العلماء، خاصةً وأن التكنولوجيات والاختراعات المتطورة التي أبدعها أو أسهم في إبداعها أولئك العلماء المهاجرين تعتبر ملكاً خاصاً للدول الجاذبة لهم.

5-تكرس هذه الظاهرة التبعية للبلدان المتقدمة، وتبرز مظاهر التبعية في هذا المجال بالاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، والتبعية الثقافية والاندماج في سياسات تعليمية غير متوافقة مع خطط التنمية.

---

115 - تامر على أحمد واحمد عاطف حسين طه، 2012، هجرة العقول البشرية العربية إلى الغرب. واقع مخيف وآمال ممكنة"، ورقة بحثية للمشاركة في ندوة "الشباب والهجرة " - ، دارة السياسات السكانية والهجرة – تونس ،جامعة الدول العربية، ص:6-7

6-تنسحب الخسائر أيضاً على الميدان السياسي وعلى الصراع ضد إسرائيل أو الهيمنة الغربية، فلم يعد خافياً أن جزءاً أساسياً من هذه المعركة يدور في الميدان العلمي والحضاري والثقافي، وأن أحد عوامل النصر بات مرتبطاً بدخول العرب إلى عصر مواكبة الثورة العلمية.

وعموماً فقد قدر أحد تقارير منظمة العمل العربية أن الخسائر التي تتكبدها الدول العربية سنوياً لا تقل عن 200 مليار دولار بسبب هجرة العقول إلى الخارج، وتقترن هذه الأرقام بخسائر كبيرة نجمت عن تأهيل هذه العقول ودفع كلفة تعليمها داخل أوطانها، مما يؤكد أن الدول العربية، ومعها سائر الدول النامية تقدم مساعدات إلى البلدان المتقدمة عبر تأهيلها لهذه الكفاءات ثم تصديرها إلى هذه البلدان المتقدمة لتفيد من خبراتها العلمية[116].

ثانيا: العوائد الفردية والمجتمعية لهجرة العقول العربية: رغم كل المساوئ المعروفة عن هجرة العقول والكفاءات بالنسبة لأوطانها الاصلية ومنافعها على الدول المستضيفة فإنها لا تخلو من الإيجابيات على الأفراد والمجتمع وحتى الدول، فمن الايجابيات التي يحققها الافراد المهاجرين لذاتهم يمكن إيجازها في بعض النقاط منها :

1-العوائد الفردية أو الخاصة لهجرة العقول: تكمن العوائد الفردية أو الخاصة التي يحققها المهاجر لذاته في جملة الامتيازات المادية والمعنوية أو النجاحات الخاصة لنفسه وأسرته والتي نذكر منها:

- ✓ تمكين الذات لذوات القدرات والمؤهلات والتي قد يفتقدها في وطنه الأصلي لطبيعة الظروف الاجتماعية والسياسة.
- ✓ اكتساب الخبرة والمهارة المهنية والفنية والأكاديمية والعلمية للمهاجر.[117]
- ✓ صقل المواهب وتحفيز الابتكار والاختراع وبناء الشخصية.[118]
- ✓ تحسين الأوضاع المعيشية والبحثية والمهنية والتشغيلية للمهاجر.
- ✓ التنسيق والتعاون والانصهار في المجتمعات الأخرى مما يقلل من العنصرية والجهوية والفوارق الثقافية.[119]
- ✓ اكتساب تفافيه دولية من خلال الاحتكاك والتعايش مع اعراق وديانات مختلفة.
- ✓ تحسين اللسانيات في دول المهجر والتمكين من التحكم في اللغات الأجنبية العلمية منها.
- ✓ نشر القيم الإيجابية للمجتمعات الاصلية في البلدان المستضيفة إذا كان المهاجر يتميز بها وحريص عليها.

2-العوائد المجتمعية لهجرة العقول: عندما تعجز الدول على توفير فرص الشغل لمواطنيها خصوصا ذو العقول وخريجي التعليم العالي تكون أحد الحلول وليس أولها هجرة هذه العقول لما في الهجرة من فرص تنعدم بالبلدان الاصلية وتعود بإجا بياتها على الافراد والكفاءات والدولة من حيث تقلل من نسب البطالة وتحجم من اخطارها وشرورها لأنها بالنهاية قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي وقت كان، وما كان الربيع العربي إلا أحد أسبابها مع اليقين ان هناك أسباب اخري أكثر أهمية وموضوعية " من الواضح أن هجرة الفئات من السكان الأكثر كفاءة وتأهيلاً وخبرة تضر بجهود التنمية، وهذا بدوره يؤدي إلى تفاقم البطالة، ومع ذلك، يمكن

---

[116]-اسعد عزيزي - 200 مليار خسائر من نوع آخر، موقع arabian business ، تاريخ 16 سبتمبر 2007 ..الموقع : /ttp://arabic.arabianbusiness.com/society/politics-economics/2007/sep/16/335

[117] -Isam Mohammed Abdel-Magid Imam Abdulrahman Bin Faisal University Conference Paper · January 2004.P :03..site ; https://www.researchgate.net/publication/272158679_The_brain_drain_Arabic

[118] -Isam Mohammed Abdel-Magid.op.cite même page

[119] ibid. P.03

القول أن هجرة الكفاءات في ظل الظروف الاقتصادية القائمة تخفض البطالة، ولذا قد تكون أخف الضررين. [120]

3-عوائد هجرة العقول على الاقتصاد الكلي : تستفيد الدول المصدرة للعمالة من التحويلات المالية للمهاجرين وتعتمد الكثير من دول أسيا الفقيرة " الفلبين –إندونيسيا الهند –النيبال –سريلانكا –بنغلاديش –باكستان ...الخ- على عوائد العمالة المهاجرة حيث تشكل التحويلات المالية لهذه العمالة المهاجرة مصدر رئيس للدخل القومي ، ولذلك وضعت وكالات تشرف على العملية برمتها وتعمل على تسويق هذه العمالة الى بلدان الخليج العربي وبعض البلدان العربية الأخرى ،منها على سبيل المثال « الإدارة الفلبينية للتوظيف فيما وراء البحار .» وقد حاولت إندونيسيا أن تحذوا حذوها، ففي عام 2006 ، أسست الوكالة الوطنية لتوظيف العمال المهاجرين الإندونيسيين وحمايتهم وحاولت دولا أخرى خفض مستوى القدرة البيروقراطية وضعف التنسيق بين الحكومات .وحاولت بعض البلدان معالجة قضايا متعلقة بفترات الانتظار والتكاليف، غير أن القليل منها أصابه التوفيق .ففي الغابون مثلا وضعت الحكومة حدًا لفترة الانتظار لاستخراج وثائق السفر أقصاه ثلاثة أيام، إلا أنها ظلت عملية طويلة وشاقة .وبالمثل وضعت حكومة ميانمار، في الآونة الأخيرة، سياسة لاستخراج وثائق السفر خلال أسبوع واحد. [121]

"ومع أن هجرة الفئات من السكان الأكثر كفاءة وتأهيلاً وخبرة تضر بجهود التنمية، وهذا بدوره يؤدي إلى تفاقم البطالة، وتشير تقارير منظمة العمل الدولية أن حجم تحويلات المهاجرين مستمر في التصاعد، فخلال عقد واحد فقط (1995-- 2005) زادت تحويلات المهاجرين على المستوى العالمي من حوالي 102 مليار دولار إلى 232مليار دولار، وتوجه 72 % من هذه التحويلات إلى البلدان النامية. [122]

ومع كل هذه الجهود تبقى التحويلات المالية تستحوذ عليها الدول المتقدمة ولا تنال الدول النامية الا الفتات منها فبمراجعة الجدول المرفق نلحظ أن نصيب الصين وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة يمثل في الغالب حصة الأسد فيها، وعموماً فالتحويلات المادية والعينية مصدر رئيسي للحصول على العملات الصعبة، وتحسين إطار الاقتصاد الكلي(الماكرو)وميزان المدفوعات، وخفض معدلات الفقر، والمساعدة على تمويل التنمية للدول النامية والعربية على السواء. ويذهب البعض إلى أن التحويلات تحد من التفاوتات الناجمة عن العولمة، ويمكن أن تلعب التحويلات دوراً في زيادة ا لا نتاج وتوفير الوظائف، إذا ما أحسن استثمارها إنتاجياً، في مناخ اقتصادي جاذب للاستثمار، بدلاً من أن تنفق على الاستهلاك .[123]

الجدول-رقم03-البلدان ا لأولى المتلقية/المر سلة للتحويلات (2015 - 2000) بمليارات دولارات الامريكية.

البلدان الرئيسية المتلقية للتحويلات							
2000		2005		2010		2015	
الهند	12.84	الصين	23.63	الهند	35.48	الهند	68.91

[120] :الإسكوا بلدان في والتنمية الدولية الإسكوا -2011، الأمم المتحدة –اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا الهجرة التحديات والفرص. نيويورك، ص74

[121] مصر جمهورية القاهرة، والتنمية، الزمالك، البشري التنقل قابلية :الحواجز على التغلب2009 للعالم، البشرية التنمية تقرير العربية. ص103

[122] - الإسكوا – مرجع سابق، ص74

[123] - الإسكوا – مرجع سابق، نفس الصفحة.

فرنسا	8.61	المكسيك	22.74	الصين	25.46	الصين	63.94
المكسيك	7.52	الهند	22.13	المكسيك	22.08	الفلبين	28.48
الفلبين	6.96	نيجيريا	14.64	الفلبين	20.56	المكسيك	26.23
جمهورية كوريا	4.86	فرنسا	14.21	فرنسا	19.90	فرنسا	23.35
إسبانيا	4.86	الفلبين	13.73	نيجيريا	19.75	باكستان	19.85
تركيا	4.56	بلجيكا	6.89	المانيا	12.79	نيجيريا	18.96
الولايات المتحدة	4.40	المانيا	6.87	مصر	12.45	مصر	16.58
المانيا	3.64	إسبانيا	6.66	بنغلاديش	10.85	بنغلاديش	15.38
بريطانيا	3.61	بولندا	6.47	بلجيكا	10.35	المانيا	15.36

المصدر: ... المنظمة الدولية للهجرة. تقرير الهجرة في العالم لعام2018 . جنيف سويسرا. ص:31

المحور3 : طرق الاستفادة من العقول المهاجرة بحث في التجارب و انتقاء الأفضل :

رغم أن هجرة العقول المهاجرة والكفاءات تلحق الكثير من الاضرار بالدول العربية على وجه الخصوص الا إنها تحقق بعض الفوائد، إما على المستوى الفردي، أو على مستوى الدول التي تصدر مثل الكفاءات ،حيث أنها تفتح الأبواب لخبرات جديدة أمام الشباب ،وتساعد على تكوين رؤوس أموال معرفية واجتماعية ،وتحقق عوائد مالية كانت تشكل ما بين(5 %) و(20 %) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان المصدرة للعمالة، وقد ساعدت العوائد المالية إلى البلاد الام على توفير فرص التشغيل الذاتي في مجالات لا تحتاج الى مهارات عالية، بمعنى أن

العوائد شكلت رؤوس أموال تستغل في تحقيق أنشطة اقتصادية رسمية توفر شغل مرن " حالة مصر والمغرب.[124]

أما فيما يتعلق بإعادة المهاجرين من المفكرين والعلماء والباحثين والمبدعين للعودة الى توطين بما لديهم من رأس

مال معرفي والمساهمة في النهوض ببلدانهم ورفع مستويات التنمية فيها يمكن في هذا المجال الاستنارة بتجارب بعض البلدان، وبخاصة تلك التي تطلعت إلى بناء التقدم على أساس المعرفة والاهتمام بالبحث العلمي منها " دول شرق أسيا" التي نجحت في الاستفادة من هجرة أبنائها العلماء والباحثين وذوي المهارات العالية محولة الخسارة إلى مكسب، فقد قامت هذه الدول بتجميع المهارات العلمية المهاجرة في شبكات عمل مؤسسية تيسر توزيع الكوادر والمعلومات وتبادر بأبحاث وبرامج علمية مشتركة بين التجمعات والمؤسسات البحثية في الداخل والخارج.،[125]

[124] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2014 الشباب وتوطين المعرفة، شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي الامارات العربية المتحدة، 2014.، ص:106

[125] -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2014 نمرجع لسابق -ص:107

وهناك العديد من التجارب الدولية أو النماذج والتي يمكن الاسترشاد بها ومن المحتمل الاستفادة منها نذكر من بينها ما يلي .[126]

أولا: النموذج الأول- التجربة الصينية: تُعد الصين مثالا ساطعا لسياسات جذب كفاءاتها في الخارج في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي السريع، وتشمل هذه التدابير :[127].

- ✓ إنشاء مناطق اقتصادية خاصة بالعائدين،
- ✓ تمرير قوانين تفضيلية للكفاءات المغتربة والنداءات الوطنية لهم للإسهام في بناء الصين،

خلال العقدين الماضيين أصبحت الحكومة الصينية من أكثر التجارب في ميدان جذب الكفاءات من أبنائها بالخارج والاستفادة من خبراتهم .ومع إدراكها لأهمية هذه الكفاءات تغيرت كل المواقف الرسمية والمجتمعية تجاه الصينيين المغتربين، وصار ينظر إلى الصينيين في الخارج بإعجاب وبحماس من جانب الحكومة الصينية على جميع مستوياتها.

تعتبر التجربة الصينية أن الاستثمار في التعليم العالي، والاستقرار السياسي والاقتصادي عنصران رئيسان في جذب الكفاءات المهاجرة والاستفادة من خبراتهم، فقد نجحت الصين في توفير بيئة اقتصادية تجذب طلاب التعليم العالي والباحثين مرة أخرى، ويظهر ذلك جليا في الدور الذي يؤديه الباحثون الصينيون الذين تلقوا تعليمهم في الخارج في المشاريع العلمية الصينية المرموقة .إن السياسات والبرامج الناجحة التي تتبعها الصين لاستثمار كفاءاتها بالخارج لم تقتصر على الاستفادة من كفاءتها بالخارج- وإنما- أيضا- إلى الاحتفاظ بالكفاءات الشابة في أرض الوطن، حيث تقدم الصين حزمة متكاملة من السياسات لجذب الصينيين المهرة، مدعومة من الحكومة المركزية والحكومات المحلية والمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الإدارية .وقد اتخذت الحكومة الصينية نوعين رئيسين من السياسات لتحقيق الاستفادة من كفاءاتها في الخارج: [128].

- ✓ السياسة الأولى هي تحديث الصين من خلال العلم والتعليم.
- ✓ السياسة الثانية هي التدابير التي اتخذتها الحكومة الصينية الرامية إلى ضمان تنفيذ السياسات الاستراتيجية لجذب الباحثين والعلماء الصينيين المغتربين وعودتهم مرة أخرى إلى الصين أو الاستفادة منهم أثناء تواجدهم في دول المهجر.

وكان من نتائج هذه التجربة جملة النجاحات نلقى الضوء على البعض منها : .[129]..

6. تغير أسلوب الحكومة الصينية مع بداية التسعينيات القرن الماضي في التعامل مع مسببات هجرة العقول، حيث وضعت الحكومة الصينية خططا على جميع المستويات الحكومية والمحلية للاستفادة من عقولها المهاجرة، سواء من خلال توفير البيئة المناسبة لعودة هذه الكفاءات للوطن أو من خلال حث هذه الكفاءات على الإسهام في تنمية وطنهم في أثناء تواجدهم في الخارج.
7. تقوم بتقديم الدعم المالي لأبحاثهم، وإنشاء عدد كبير من المشاريع لدعم البحوث ذات التقنية العالية.

---

126 العامة الأمانة ،» جامعة الدول العربية. التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية والتنمية 2014 ،متاح على النت ،https://www.zohry.com/pubs/LAS-Migration-2014.pdf ص:61ن الموقع : القاهرة ،-

127 والتوزيع. للنشر العصرية إبراهيم مراد-هجرة العقول بين الاستنزاف والكسب 2017. المكتبة حسام .د جوهر صالح - علي المعمورة.، مصر، ص:170-171 برج – السفلية ا المشاية :المنصورة

128 - نفس المرجع السابق. ص:171

129 - نفس المرجع السابق. ص:173-174

8. أنشأت الحكومة الصينية قاعدة بيانات لكفاءاتها في البلدان المتقدمة لحصر الخبراء الذين يمكن أن يساعدوا في حل مشكلات الصين وإقامة المشاريع الكبرى عند الحاجة.

9. اتبعت الحكومة الصينية عديداً من السياسات التفضيلية لدعم الكفاءات في الخارج التي تريد الاستثمار في الوطن.

10. أنشأت الحكومة الصينية مراكز خدمة للكفاءات في الخارج، والتي قدمت خدمات متنوعة لهم.

ثانيا: النموذج الثاني: دول جنوب شرق آسيا هذا النهج مكلف، يتطلب جهداً مالياً كبيراً لأنه يفترض إعادة إنتاج نفس ظروف العمل في البلد الأصل .وهو يتمثل في تنظيم عودة حاملي الشهادات، وهو النموذج الذي اختارته دول جنوب شرق آسيا .فسياسات كوريا الجنوبية وتايوان مليئة بالدروس في هذا الشأن . الهدف هنا هو استعادة الاستثمار الذي بذل لإعداد هذه الكفاءات، بالإضافة إلى فائض القيمة الناتج عن الخبرة المكتسبة في بلاد الاستقبال .ولكن كي ينجح هذا النموذج ينبغي أن تجتمع عدة شروط:

هذان البلدان شهدا أثناء عدة عقود نمواً مستمراً سمح لهما بالوصول إلى مستوى متميز من التنمية الاقتصادية، وقد دعم ذلك سياسة إرادية في مجال البحث والتنمية، خلقت ظروفاً ملائمة. لعودة النخب العلمية المغتربة وجدير بالذكر أنه في كوريا الجنوبية وحتى بداية سنوات الثمانينيات، (10 %) فقط من الطلاب كانوا يعودون إلى بلدهم بعد نهاية دراستهم العليا .لكن هذه السياسة الإرادية سمحت بقلب هذا الاتجاه بحيث أصبح ما يقرب من (70 %) من هؤلاء الخريجين يعودون إلى بلادهم في غضون ثلاث سنوات التي تعقب حصولهم على الدكتوراه، وحوالي (40 %) يعودون مباشرة بعد حصولهم على الشهادة الجامعية . أما في تايوان فقد بدأت عودة ذوي الشهادات العليا من الولايات المتحدة الأمريكية إلى وطنهم ابتداء من التسعينات، وأن مجموعة العائدين هذه أنشأت ثلاثة آلاف مشروع اقتصادي . مكنت هذه الشبكات من إنشاء فروع للشركات الأمريكية المتواجدة في كل من السيلكون فالي (Valley Silicon) في كل من تايوان وبكين وشانغهاي. هذا النموذج يصعب تطبيقه في أغلب البلدان العربية لأن الشروط التي يتطلبها يصعب توفرها في هذه البلدان، اضافة إلى استمرارية عوامل الدفع التي كانت وراء هجرة هذه النخب.[130]

ثالثا: النموذج الثالث: نموذج دول " كولومبيا-جنوب افريقيا –الهند " يعد هذا النموذج أكثر براغماتية، حيث يهدف إلى جعل ذوي الكفاءات المغتربين نافعين لبلدهم الأصلي حيثما يوجدون .هذه التجربة خاضتها بعض

البلاد، من بينها كولومبيا (شبكة كالداس) وجنوب أفريقيا (شبكة جنوب افريقيا للكفاءات المهاجرة في الخارج) وكذا الهند من خلال العلماء ورجال الأعمال الهنود العاملون في السيليكون فالي بالولايات المتحدة الأمريكية والذين أسسوا رابطتين من أشهر روابط العلماء في السيليكون فالي (Valley Silicon): رابطة العلماء الهنود العاملين في السيليكون فالي، ومنظمة رجال الأعمال الهنود العاملين في السيليكون فالي .هذا النموذج لا يفترض العودة» البدنية »ويقتضي الأمر تطوير البلد لشبكة من الباحثين المغتربين هدفها من جهة تواصل الكفاءات فيما بينهم ومن جهة أخرى توطيد العلاقات مع بلدهم حتى يستطيعوا الإسهام» حيثما يوجدون» في التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية لبلدهم الأصل .هذه النخبة المغتربة التي سوف تكون في المواقع الأولى للصحوة التكنولوجية، وسوف تمكن الطاقات العلمية في البلد الأصلي أن تبقى على معرفة بتطور العلوم

[130] جامعة الدول العربية. التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، مرجع سابق-ص:51،

والتقنيات في البلاد المتقدمة .والذي يمكن أن يساعد على نجاح هذا النموذج هو التطورات الهائلة التي عرفها الاقتصاد والتكنولوجيا الرقمية وأساليب الاتصال .هذا النموذج يعترف ضمنياً بشرعية الحق في النجاح الفردي. وفى هذا الإطار، تندرج بعض المبادرات التي تمت في بعض البلاد العربية سواء بواسطة السلطات العمومية أو المنظمات الدولية أو بعض المبادرات التي أطلقها المجتمع المدني.[131]

رابعا: نحو صياغة نموذج عربي للاستفادة من العقول العربية المهاجرة: : في خضم هذا النقاش وأمام هذا الوضع، ما هي السياسات التي تتبناها الدول العربية؟ بداية، لابد من الاشارة إلى أن غالبية الدول العربية تفتقر إلى قاعدة للمعلومات على المستوى الكمي والكيفي وهو معطى أساسي في أفق بلورة سياسة فاعلة في هذا المجال .وإجمالاً , فإن أغلب الدول تفتقر إلى سياسة ممنهجة في الموضوع خلافاً لما نجده في الكثير من دول الاستقبال لاستقطاب هذه العقول. وتجدر الاشارة هنا إلى بداية بروز وعي في الدول العربية بأهمية موضوع الهجرة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وخاصة هجرة العقول، ومؤشر ذلك إنشاء مؤسسات لإدارة هذا الملف، يقوم هذا النموذج على مجموعة السياقات تتم بالتوازي مع بعضها البعض، ويجب أن توفرها الدول العربية من أجل الاستفادة من العقول والكفاءات المهاجرة، وتقليل هجرة العقول، إذا كان يتعذر الحد منها، أي التسليم بهجرة العقول مع السعي للحصول على بعض المكاسب، أو بعبارة أدق تقليل الخسائر الناجمة عنها لبلدان الأصل.[132] هي على النسق التالي:

السياق الأول :التواصل مع الكفاءات المهاجرة: لعل من أهم مراحل الاستفادة من الكفاءات المهاجرة إيجاد الحكومات العربية طرقاً وأساليباً للتواصل مع الكفاءات المهاجرة وذلك لحثهم على الإسهام بدور كبير في تطوير و تنمية وطنهم و ذلك من خلال[133]:

- في المقام الأول إجراء مسح شامل للكفاءات المهاجرة بهدف التعرف إلى حجمها ومواقعها وميادين اختصاصاتها وارتباطاتها وظروف عملها وتحديد الاختصاصات التي تحتاجها وطنهم من قبل لجان متخصصة، وتصنيفها حسب الخصائص الديموغرافية وحسب التخصص والدرجة العلمية، ومجال العمل، وعنوان الإقامة ،والعمل موزعين حسب دول المهجر، ويمكن إضافة بعض البيانات الاختيارية للكفاءات المهاجرة مثل مدة الإقامة في دول المهجر، الحالة الاجتماعية، مجالات الاهتمام، نوعية الإسهامات التي يمكن أن يقدمها لوطنه، المدة المتاحة وتوقيتها، ويمكن تغذية و تحديث هذه القاعدة بكل السبل المتاحة ، ومن ثم اختيار الكفاءات المهاجرة ممن لديهم الاستعداد للتعامل مع هذه المشاريع القومية بعد إرسال استمارات خاصة إليهم ورسالة مرفقة مشروح فيها الأهداف، و ماذا يمكن أن يقدمه لوطنه. ؟

السياق الثاني :النداءات الوطنية للكفاءات المهاجرة: ينبغي على أصحاب القرار بالدول العربية تبني خطاباً سياسياً جديداً يوجه إلى العقول المهاجرة معترفاً فيه بأهمية هذه العقول والكفاءات ودورهم في تنمية وطنهم ومطالباً إياهم بالإسهام في نقل الخبرات والمعارف والتكنولوجيا إلى وطنهم الأم حتى ولو لم يفكر بالعودة ن خلال: [134]

---

[131] - جامعة الدول العربية. التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية والتنمية مرجع سابق، ص:61،

[132] -د. نادر فرجاني-مرجع سابق

133 - علي صالح جوهر، حسام ‘إبراهيم مراد، مرجع سابق. - ص:220 -221

[134] - نفس المرجع السابق، ص:225-226

1-قيام المؤسسات الأكاديمية بعدد من الفعاليات والندوات والمؤتمرات في دول المهجر تدعوا إليها الأكاديميين المغتربين وتحثهم على خدمة الوطن حتى ولو لم تعد إلى أرض الوطن.

2--إصدار الهيئات الحكومة المكلفة بالجاليات بالخارج لنشرات ومطويات إلكترونية تشتمل على المعلومات السياسية والاقتصادية ذات الصلة بوطنهم، ودور الكفاءات المهاجرة في الإسهام في تنمية وطنهم، مما يضمن إمكانية حصول نسبة كبيرة من الكفاءات المغتربة على معلومات عن وطنهم من السلطات الحكومية نفسها مما سيكون له من الأثر الإيجابي.

3-تعميق مفاهيم الوعي وإثارة الحافز لدى الكفاءات المهاجرة وذلك بترسيخ الشعور بالمواطنة الحقيقية وشرف الانتماء والولاء للوطن، من خلال جهد إعلامي موضوعي يقدم للكفاءات المهاجرة في بلدان المهجر يشعرهم بالمشكلات التي تمر بها وطنهم والدور المنتظر منهم في علاجها.

4-استحداث الحكومة برنامج لتمويل رحلات قصيرة للوطن تقوم بها العقول المغتربة بهدف تعزيز الروابط بين المهاجرين ذوي المهارات العالية ووطنهم.

السياق الثالث :الدعم الإداري للكفاءات المهاجرة: يتم عن طريق الخطوات التالية: [135]

1-دعم التعاون مع منظمة اليونسكو والمنظمات الدولية المعنية بشؤون المهاجرين لإقامة مشروعات ومراكز علمية في البلدان العربية، وحث العقول المهاجرة للإشراف على هذه المراكز والإسهام المباشر في أنشطتها.

2-تحفيز مخابر البحوث بالجامعات لإشراك الكفاءات المهاجرة بالعمل المؤقت أو الدائم في المشاريع البحثية الممولة من الحكومة، مما يسهم في رفع مستوى الكوادر البشرية بالمؤسسات الجامعية ومعاهد البحوث العربية.

3-توثيق تبادل الأبحاث في كل المراكز البحثية على المستوي الوطني والمحلي إن وجدت للاستفادة مما توصلت إليه الكفاءات المهاجرة، تقوم هذه المراكز بتشجيع الباحثين في الخارج لتقديم تقارير عن أبحاثهم ومشاريعهم الحالية والتي يتم تقييمها من قبل لجنة من الخبراء والمسؤولين، ثم يتم عرض أفضل المشاريع وأنسبها على الشركات والمؤسسات المحلية ورجال الأعمال لتنفيذ هذه الأبحاث والمشاريع في وطنهم، كما تعمل هذه المراكز على تقديم الخدمات والمساعدات للكفاءات في الخارج، وتساعد في حل مشاكل الباحثين في الخارج.

4-إبرام عقود مع العقول والكفاءات المهاجرة الراغبة في تنفيذ مشاريع بحثية على أرض الوطن مع تسهيل جميع الإجراءات اللازمة لذلك.

5-إنشاء علاقات عمل بين جهات الاستفادة المحلية والعالِم المغترب ممثلاً لجهته التي يعمل بها في بلاد المهجر، الأمر الذي قد يترتب عليه الآتي:

- ✓ إتاحة الفرص لتدريب الباحثين المحليين في الخارج أو الحصول على منح دراسية أو درجات علمية .
- ✓ تواصل تقديم المشورة والعون العلمي والفني لجهة الاستفادة المحلية بعد انتهاء المهمة العلمية في الوطن.
- ✓ تعيين الخبراء المغتربين في جهات الاستفادة كمستشارين علميين في الشركات والمؤسسات الاقتصادية.

6--إنشاء الدولة مناطق لإنتاج التكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسمى" مناطق مشاريع الباحثين "مما يمثل حافزاً لمشاركة الكفاءات المهاجرة، تقع هذه المناطق بالقرب من الجامعات المرموقة– وبالتالي تُسهيل نقل المعارف الجديدة والتكنولوجيا ونتائج البحوث من خلال جذب رأس المال البشري المدرب في الخارج.

[135] إبراهيم مراد-نفس المرجع السابق -ص:226-228 حسام .د جوهر صالح - علي

7-دعوة العلماء والتكنولوجيين المهاجرين للإسهام في تنمية وطنهم عبر برامج المساعدة الفنية مثل برنامج "توكتن -TokTen -والذي يهتم بنقل المعرفة بواسطة "UNDP" البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الكفاءات المهاجرة.

السياق الرابع: الجهود الجامعية للاستفادة من الكفاءات المهاجرة: و تتمثل تلك الجهود في[136]:

1-تبني الجامعات تدابير رئيسة لحث الكفاءات الأكاديمية المهاجرة على المشاركة الأكاديمية في الوطن، وذلك

من خلال تنظيم الجامعات برنامج" الأستاذ الزائر "للاستفادة من الأكاديميين المهاجرين، حيث يلقي خلالها محاضرات ويشارك في ورش العمل بالجامعات ويشرف على الأبحاث العلمية لطلبة الدراسات العليا.

2-وضع قوانين ولوائح جديدة تسمح للجامعات بفتح الإشراف المشترك على تأطير ما بعد التدرج، على أن يكون من ضمن هيئة الإشراف أستاذ من العلماء المهاجرين بما يحقق أقصى استفادة من الخبرات والإمكانيات والتعرف على أحدث ما وصل إليه العلم في الخارج.

5- حث أساتذة الجامعات والمعاهد البحثية من المهاجرين على توفير عدد من المنح الدراسية في جامعاتهم ومعاهدهم لطلاب دراسات ما بعد التدرج على أن يشرف هؤلاء الأساتذة على هذه الأبحاث.

6- تأسيس وتطوير مراكز بحثية في رحاب الجامعات والتعامل مع هذه المراكز بالاهتمام الكافي وتأمين كل مستلزمات عملها، مع التجهيز المتميز لهذه المراكز بما يضاهي المستوى العالمي للجامعات والمراكز البحثية في الدول المتقدمة.

السياق الخامس :الدعم المالي للكفاءات المهاجرة: يقدم الدعم على مجموعة من الامتيازات والمساعدات

المادية وحتى المعنوية للعقول المهاجرة منها على وجه الخصوص: [137]

5- دعم الحكومات لمن يريد القيام بمشاريع جديدة من الكفاءات المهاجرة بمنح مادية وتسهيلات مصرفية وقروض يمكن تسديدها على المدى البعيد وبدون فوائد.

6- إنشاء برنامج يهدف إلى الدعم المالي لأفضل الأساتذة الجامعيين المهاجرين، يهدف هذا البرنامج إلى حثهم على استثمار مشروعاتهم وإجراء أبحاثهم في الوطن.

7- تأسيس صندوق للدعم المالي لشباب الباحثين المتميزين في البلدان العربية، هذا الصندوق يهدف إلى تدريب الشباب الباحثين ذوي المستوى المتميز من أجل زيادة قدرتهم على الابتكار والقدرة على مواجهة تحديات العصر، وحث العلماء المهاجرين في المشاركة ولو عن بعد في الإشراف على هؤلاء الشباب.

8- دعوة مؤسسات التمويل وصناديق الاستثمار ورجال الأعمال وهيئات المجتمع المدني في العالم العربي إلى إنشاء صندوق – على أساس طوعي –لتمويل ودعم المؤسسات التي تعني بالكفاءات العربية المهاجرة والمشاريع

البحثية القومية والتي تعمل عليها الكفاءات المهاجرة.

5-تطبيق الحكومة إعفاءات ضريبية للشركات التجارية والأعمال الاستثمارية التي تخص الكفاءات المهاجرة على أرض الوطن .

---

[136] - نفس المرجع السابق، ص :229-230

[137] إبراهيم مراد، نفس المرجع السابق، ص: 232-233 حسام .د جوهر صالح - علي

السياق السادس: طرق واساليب أخرى لتعظيم الاستفادة من الكفاءات المهاجرة: تجدر الإشارة

إلى أن هناك عديداً من الطرق والأساليب التي تسهم في تعظيم الاستفادة من الكفاءات المهاجرة وتتكامل مع ما سبق ذكره بالمحاور الخمسة الأولى وتتمثل فيما يلي[138]:

5- زيادة ميزانية البحث العلمي حتى تصل إلى المعدلات العالمية مما يشجع الكفاءات المهاجرة على تنفيذ أبحاثهم في وطنهم.

6- توفير الدعم المالي والفني للمؤسسات الحكومية المعنية بصياغة السياسات الوطنية الخاصة بالاستفادة من الكفاءات المهاجرة وتنسيق التخطيط والتنفيذ والمتابعة معها.

7- تقديم الحكومات جميع التسهيلات الإدارية والمادية لإنشاء الجامعات الخاصة القائمة على البحث العلمي وغير الهادفة للربح والتي من شأنها استقطاب كبار العلماء بالخارج للاستفادة من خبراتهم.

8- إنشاء بنك للأبحاث تُودع به أبحاث العلماء بالخارج والتي يمكن الاستفادة منها.

النتائج والتوصيات : تظهر نتائج الكثير من الدراسات والبحوث بما فيه الشواهد في الواقع حجم الخسائر التي تلحق بالدول العربية من جراء وتيرة تسارع هجرة العقول العربية الى الدول المتقدمة، والتي تتلقف هذه الكفاءات والعقول المفكرة بمزيد من الاغراءات والحوافز، لتسهم بمقدراتها ومعارفها في نهضة الغرب وديمومته، وفي ذات الوقت تقتل لديهم رغبة التفكير في العودة الى بلد الاصل الذي يمثل عندهم جملة من العوائق والصعوبات والعراقيل، وعندئذ تكون خسارة الدول العربية مزدوجة من كلفة التكوين، وخسارة العائد المتوقع بعد التكوين، وبالنهاية مزيد من التأخر وعد عدم جسر الهوة بالحضارة الإنسانية في وقت هي أمس الحاجة إلى مضاعفة الجهود والاعمال لتكوين رأس المال البشري بها لتحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي. والنتائج التي يمكن ان نلخصها هنا:

النتائج

- ✓ أن البيئة العربية طاردة لهذه العقول بما تضعه من عوائق أمام تحقيق هذه الفئة لأهدافها العلمية والبحثة.
- ✓ يلعب التهميش التلقائي أو المقصود من قبل الذين يتحكمون بالقرار بهذه الدول في طرد العقول بحكم أن النظم السياسية هناك تقوم عل اقصاء الخصوم وخصوصا الكفاءات والعقول.
- ✓ تفتقر منظومة الحكم بالدول العربية الى الحكم الراشد ولم تحقق أي دول عربية انتخابات حرة ونزيهة والتزمت بها.
- ✓ تغيب بالدول العربية المسآلة والتداول على السلطة ويطغى الحكم الفردي وعبادة الشخصانية.
- ✓ كل المبادرات وحوافز المقدمة لعودة هذه العقول مجرد اجراءات ضرفيه تنتهي بمجرد انتهاء فعالياتها.

التوصيات: بعد هذا العرض الموجز والمختصر الذي حاول الإحاطة بجوانب مشكلة البحث وتشعباته، ماهي التوصيات التي يمكن تقدم في هذا الميدان حتى نستطيع تفعيل دور العقول المهاجرة بشتى الطرق بالمجهود التنموي ببلدانها هي موجزة مختصر في العناصر التالية:

- ✓ عملية حصر كل العقول القطرية العربية بالخارج كميا ونوعيا.

---

138 - نفس المرجع السابق، ص133-134

- ✓ إقامة شبكة من العلاقات الرسمية بين الجامعات القطرية العربية ومراكز البحث بها مع هذه العقول المهاجرة
- ✓ عقد ملتقيات وندوات وطنية وإقليمه لمثل هذ العقول والكفاءات واقتراح كل الصيغ الممكنة للتعاون.
- ✓ حث العقول المهاجرة على العودة الى بلدانهم الاصلية وإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الناجحة.
- ✓ توفير الشروط المادية والمعنوية الضرورية لاستقرار مثل هذه الكفاءات والعقول بأوطانها الام.
- ✓ الاستفادة من التجارب الدولية المطبقة في الكثير من البلدان والتي عرضت البعض منها.
- ✓ إعطاء الأولوية في المشاريع التنموية الوطنية وفي إطار التعاون الدولي للعقول الوطنية المهاجرة.
- ✓ التحفيز على نقل الخبرات والتكنولوجيا التي اكتسبوها في بلاد المهجر.
- ✓ وضع استراتيجية عربية مشتركة للاستفادة العامة والشاملة من هذه العقول والخبرات كما مبين بالبحث.
- ✓ وضع قواعد صارمة على البعثات العلمية بالخارج ولو على الأقل التقيد بالعمل في الوطن لمدة معينة كمقابل على المنح التي استفادوا منها.

مراجع باللغة العربية

15. اسعد عزيزي تاريخ 16 سبتمبر (2007)- 200 مليار خسائر من نوع آخر، موقع Arabian business ، ..الموقع : https://arabic.arabianbusiness.com/politics-economics/2007/sep/16/335
16. الاسكوا (2011)، الأمم المتحدة –اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا الهجرة الدولية والتنمية في بلدان الإسكوا: التحديات والفرص. نيويورك
17. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي (2003)، تقرير التنمية الإنسانية العربية نحو إقامة مجتمع المعرفة، المطبعة الوطنية المملكة الأردنية، عمان
18. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014)، تقرير المعرفة العربي، الشباب وتوطين المعرفة، طبع في شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي الامارات العربية المتحدة -.
19. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009) ،-تقرير التنمية البشرية للعالم، التغلب على الحواجز :قابلية التنقل البشري والتنمية، الزمالك، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
20. برنامج الأمم الإنمائي (2013)، تقرير التنمية البشرية للعالم، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع، طبع في كندا في مجموعة -Lowe-Martin
21. تامر على أحمد واحمد عاطف حسين طه (2012)، هجرة العقول البشرية العربية إلى الغرب. واقع مخيف وآمال ممكنة"، ورقة بحثية للمشاركة في ندوة "الشباب والهجرة " -تونس، دارة السياسات السكانية والهجرة – جامعة الدول العربية.
22. جامعة الدول العربية (2014) الهجرة الدولية والتنمية، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، قطاع الشؤون الاجتماعية، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة» ، الأمانة العامة- ، القاهرة. https://www.zohry.com/pubs/LAS-Migration-2014.pdf
23. جامعة الدول العربية (2014) التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية والتنمية، ميدان التحرير القاهرة ،متاح على النت ، https://www.zohry.com/pubs/LAS-Migration-2014.pdf

24. نادر فرجاني (2000) ،هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي- مركز المشكاة للبحث ، القاهرة ، الموقع : http://www.mafhoum.com/press2/79S24.htm

25. علي صالح جوهر د .حسام إبراهيم مراد (2017)، هجرة العقول بين الاستنزاف والكسب. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع. المنصورة :ا المشاية السفلية – برج المعمورة. مصر.

26. علي عثمان (2003) هجرة الأدمغة العربية نزيف مستمر ..فإلى متى؟ مجلة العالم الإسلامي، العدد 1785.

27. موضي عبد العزيز الحمود (2014) اصلاح المنظومة التعليمية من أجل تحسين آفاق التشغيل في الدول العربية" مدير الجامعة العربية المفتوحة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - الكويت

28. المنظمة الدولية للهجرة. (2018)، تقرير الهجرة في العالم. جنيف سويسرا.

مرجع باللغة الأجنبية

2. Isam Mohammed Abdel-Magid . Imam Abdul Rahman Bin Faisal University January 2004 .Conférence Paper.

..site ; https://www.researchgate.net/publication/272158679_The_brain_drain_Arabic

أثر هجرة العقول والكفاءات على الاقتصاد السوداني

محمد عثمان علي عمر

السودان ـ جامعة كسلا ـ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ـ قسم الاقتصاد

البريد الالكتروني

Omeraby1977321@gmail.com

&

سمية عبد المنعم عبد الرحمن محمد

السودان ـ جامعة كسلا ـ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ـ قسم الاقتصاد

البريد الالكتروني

sumiauofk@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الورقة إلى معرفة أثر هجرة الكفاءات في الاقتصاد السوداني، وتحليل هذا الأثر في تطوير التنمية في السودان، ومن ثم تقدير حجم الهدر المادي للإنفاق الاقتصادي للهجرة، والموازنة بين الآثار الإيجابية والسلبية للهجرة، ومن ثم وضع رؤى مستقبلية لتنظيم ظاهرة الهجرة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليل لبيانات ثانوية لنموذج انحدار خطي متعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية باستخدام برنامج (E. views). أظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الاقتصاد السوداني قد تأثر بهجرة كفاءاته. من خلال عدة محاور هي تدفق تحويلات المهاجرين، سوق العمل، الإنفاق العام على الكفاءات. والتي تؤكد سلبية الأثر، خاصة على المستوى الكلي، حيث شكلت ضغطاً كبيراً على الاقتصاد في كثير من الجوانب. إلا أنها على المستوى الجزئي للأسرة فإنها تكون ايجابية، للحد الذي يخلق تيارات هجرة للأجيال اللاحقة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السوداني، الهجرة، هجرة الكفاءات.

Abstract:

This paper aims to examine the impact of Migration of Competencies on the Sudanese economy, through analyzing the effect on the development in the Sudan, and then estimating the size physical waste for economic spending of migration, and equilibrium between the positive and negative effects of migration. Accordingly, a future vision for regulate the phenomenon of migration could be designed. The study depends on descriptive method and analysis for secondary data to multiple linear regression model by using the normal least squares method using E. views program. Findings indicated that the migration of Sudanese competencies is effecting the Sudanese economy. That is through several aspects are flow Conversions, labor market and public expenditure on competencies. Which emphasizes the negative impact, especially at the macro level, it has put great pressure on the economy in many aspects, except it is at the micro level of the family, it is positive to reduce which creates migration streams for later generations.

Keywords; *Migration*, *Sudanese Economy brain drain*

مقدمة:

تعتبر الهجرة هي سُنةٌ حياتية رافقت كل العصور البشرية وقد أدت إلى تغيرات جوهرية في المجتمعات، بل استحدثت مجتمعات جديدة (أمريكا) وتعرف الهجرة بأنها الانتقال المرحلي للإنسان من بيئته إلى بيئة أخرى نتيجة لعوامل الطرد والجذب المتداخلة. وقد برزت قضية الهجرة كموضوع ذو أهمية نتيجة لأهميتها للتنمية المستدامة والتنمية البشرية إضافة إلى الأمن والسلامة العامة ، حيث بلغ حجم المهاجرين الدوليين حوالي 244 مليون مهاجر حسب تقديرات الأمم المتحدة لعام 2015 أي نحو 4% من سكان العالم ، إلا أن الآثار على التنمية في الاقتصاديات المرسلة والمستقبلة تكون أكبر بكثير من هذا العدد ، خاصة وأن من بينهم 72% من المهاجرين في سن العمل (20 ـ 64) ، ويعد الوطن العربي من أهم المناطق المرسلة والمستقبلة للهجرة ، إضافة إلى كونها منطقة عبور، ففي العام 2016 كانت المنطقة تستضيف 35 مليون مهاجر دولي ، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي ، أي ما يقارب 14% من أعداد المهاجرين الدوليين بما فيهم اللاجئون من المنطقة العربية وخارجها . أما على صعيد الهجرة من البلدان العربية فقد ازدادت باضطراد خلال العقدين الماضيين، حيث قُدر عدد المهاجرين الدوليين من البلدان العربية في العام 2015 بـ 26052294 شخص وظل حوالي 50% منهم في المنطقة العربية. وأن هذه الهجرات لم تكن مقصورة على فئة بعينها بل تعدتها لتشمل الكوادر والخبرات العلمية المؤهلة (الكفاءات) والتي تعتبر من أهم آثار الهجرة على الدول النامية عامة والدول العربية خاصة، حيث تمثل هذه الكفاءات رصيد رأس المال البشري الذي يمكن الإعتماد عليه في عملية التنمية المستدامة. إذ أن المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية حالياً تجعلها في أشد الحاجة لربط قضايا الهجرة بمفهوم التنمية ، والسودان كبلد نامي لا يعيش بمعزلٍ عن هذا النزيف المعوي للعقول والكفاءات العلمية ، وقد تزايدت هجرة العقول السودانية وتفاقمت منذ عقد السبعينات من القرن الماضي وهي ظاهرة مجتمعية مركبة ومتعددة الأبعاد ، ونتاج لعدة عوامل محلية وإقليمية وعالمية أيضا، مما ترتب عليها اتجاه الكثير من السودانيين للهجرة الخارجية خاصة الكوادر والكفاءات المؤهلة علميا وفنيا، إلا أنه في العقدين الأخيرين أخذت اتجاها تصاعديا ، مما قد يورث حالة من الفقر في الكوادر علي صعيد رأس المال البشري الذي تزيد الحاجة إليه للنهوض بعمليات التنمية في أي اقتصاد. إضافة إلى أن تأثير هذه الهجرات لا يقتصر على الموارد البشرية فحسب بل يمتد إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، حيث أن هناك حوالي 213777 مهاجر سوداني أي ما يعادل 35.5% من مجموع السكان المهاجرين في العام 2017 حسب تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017. ولكن بالرغم من إزدياد وتيرة الهجرة في البلاد فانه لا توجد الكثير من الدراسات التي حاولت أن تميط اللثام عن الآثار لهذه الهجرة على الاقتصاد السوداني، حيث أن هناك جدل قائم حول آثار الهجرة ما إذا كانت هي نزيف للموارد البشرية الأمر الذي يُضعف فرص التنمية في الدول المرسلة، أو هي على الأقل أحد العوامل التي تؤثر سلبا على هذه الاقتصاديات من جانب. وعلى الجانب الآخر يرى البعض أنه يمكن اعتبار هجرة الكفاءات فرصة للإستفادة من الكفاءات الزائدة عن حاجة مجتمعات لا تستفيد منها، بما يحقق مصلحة البشرية جمعا. ولإلقاء الضوء على حقيقة هذا الجدل في حالة السودان. ستتناول هذه الورقة أثر هجرة العقول والكفاءات على الاقتصاد السوداني. باستخدام المنهج الوصفي القائم على الدراسة التحليلية، بالاستعانة بالأدبيات التي تناولت هجرة العقول. ومن ثم نتوقع أن يكون لهذه الدراسة مساهمة في معرفة ورصد الآثار الاقتصادية للهجرة سلبا وإيجابا، ، وتحليل أثر هجرة الكفاءات علي تطوير التنمية في السودان من خلال الخبرات المكتسبة من الهجرة ، ومن ثم تقدير حجم الهدر (المادي للإنفاق) الاقتصادي للهجرة ، وتوصيف

مدى الجدوى الاقتصادية لها (العائد الخاص والعام)، والموازنة بين الآثار الإيجابية والسلبية للهجرة ، وإيجاد حلول اقتصادية واجتماعية للحد من ظاهرة الهجرة ، وكيفية توظيف الهجرة اقتصاديا واجتماعيا لمصلحة التنمية في السودان، ومن ثم وضع رؤى مستقبلية لتنظيم ظاهرة الهجرة. وأخيراً ستسهم هذه الدراسة في معرفة سبب تزايد هجرة الكفاءة والعقول السودانية الي الخارج وما انطوى على ذلك من آثار على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وتحتوي الورقة على عدة محاور هي: نبذة عن الهجرة، أسبابها، آثارها، المناقشة التحليلية.

الدراسات السابقة:

15- دراسة محمد سعيد عبد الله، بعنوان: هجرة أساتذة الجامعات السودانيين للمملكة العربية السعودية، مجلة السودان للبحوث والعلوم، المجلد (1) العدد (2) يناير 2017، هدفت الدراسة لمعرفة أسباب هجرة الأساتذة السودانيين للمملكة العربية السعودية، ومدي تأثير النوع، والدرجات العلمية على تباين هذه الأسباب، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لاستبيان إلكتروني لعينة قصدية مكونة من (104) أستاذاً من حملة الماجستير والدكتوراه. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك عدة أسباب لهجرة أساتذة الجامعات أهمها على الإطلاق الأسباب الاقتصادية مثل (ضعف الراتب وارتفاع تكاليف العلاج) ثم الأسباب الأكاديمية والعلمية (ضعف تمويل البحث العلمي)، وأوصت الدراسة بإعادة النظر في هيكل الرواتب لأساتذة الجامعات السودانية لتحفيزهم على الاستقرار.

16- دراسة محمد جبريل أحمد، بعنوان: تحويلات السودانيين العاملين في الخارج وأثرها علي الاقتصاد السوداني، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية، جامعة النيلين 2005. وقد هدفت الدراسة إلي معرفة أحوال السودانيين العاملين بالخارج والتطور في أعدادهم واتجاهاتهم، والتعرف علي مدى مشاركة تحويلاتهم في توفير التمويل بالنقد الأجنبي. بالإعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي لأداة إستبيان لعينة من 150 مهاجر. وقد توصلت الدراسة أن هناك عوامل عدة لهجرة السودانيين إلا أن العامل الاقتصادي هو الأقوى. كما توصلت إلي أن إيرادات تحويلات السودانيين العاملين بالخارج لها دور كبير في توفير النقد الأجنبي إلا أنها تعتمد علي سياسات الدولة التشجيعية فيما يتعلق بالتحويل والاستيراد. أما فيما يتعلق بأثرها على الاقتصاد السوداني فإن لها أثر إيجابي كبير حسب نوع المتغير (ميزان المدفوعات، الصادرات والواردات، القروض العامة والإستثمار) إلا انه يعتمد أيضا على سياسات الدولة تجاه هذه المتغيرات.

17- دراسة مستورة سهل جمعة سهل، بعنوان: أثر الهجرة الخارجية على التنمية الاقتصادية بالسودان دراسة تطبيقية للفترة 1982- 2009 ،رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الزعيم الأزهري 2011.

هدفت الدراسة إلي معرفة مدى تأثير الهجرة الخارجية علي الجهود الإنمائية القائمة، والي أي حد يمكن أن تسهم أو تشل حركة التنمية المقترحة. بالاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي ، والمنهج الإحصائي القياسي ،باستخدام الانحدار المتعدد والبسيط ، وباتباع طريقة المربعات الصغرى .توصلت الدراسة إلي أن الناتج المحلي الإجمالي يستجيب طردياً للتغيرات في تحويلات السودانيين العاملين بالخارج وضرائب العاملين بالخارج ، وعكسيا للتغيرات في حجم العمالة السودانية بالخارج، مما يعني أن التنمية ممثلة في الناتج المحلي الإجمالي تتدهور بفعل هجرة الموارد البشرية السودانية، وان انخفاض متوسط دخل الفرد من الدخل القومي من أهم أسباب زيادة معدل الهجرة الخارجية، بينما زيادة تحويلات السودانيين العاملين بالخارج تؤدي إلي زيادة معدل التضخم بالسودان ، ومن أهم التوصيات دراسة كيفية تشجيع عودة

المهاجرين السودانيين ، خاصة ذوي الكفاءة بتذليل الأسباب التي أدت إلي الهجرة سواء كانت مادية ،علمية ،أو عملية ،لتقليل الآثار السالبة للهجرة علي التنمية في السودان.

مفهوم الهجرة: الهجرة تعني انتقال الأشخاص من بلد إلى بلد آخر، وتكون اضطرارية فيما مضى تستدعيها ضرورة البقاء على قيد الحياة للبشر أفراداً وجماعات، وقد تكون لها دوافع ودواعي أخرى.

الهجرة لغة: الهجرة اسم من هجر يهجر هجراً وهجرانا، وهي كلمة مشتقة من فعل هاجر، يهاجر، الذي يعني ترك الشئ. حيثُ قال ابن فارس الهاء والجيم والراء أصلان يدل أحدهما على قطيعة وقطع، والآخر على شد شئ وربطه أما الأول الهجر ضد الوصل، وكذلك الهجران، وهاجر القوم من دارٍ إلى دار تركوا الأولى، وهجر الشيء يعني تركه.

الهجرة اصطلاحاً: الهجرة تنقل سكان من مكان إلى مكان آخر، وهي ظاهرة جغرافية تُعبر عن ديناميكية سكانية وذلك بتغيير مكان الإستقرار الاعتيادي، وهي تعتبر جزء من الحركة العالمية للسكان.

الهجرة شرعاً: وهي لها معنيين عام وهو ترك ما ينهى الله عنه، ومعنى خاص وهو الانتقال المكاني. (بركان-2012-ص 9،8).

مفهوم هجرة الكفاءات العلمية : إن مصطلح هجرة الأدمغة أو نزيف العقول أو هجرة الكفاءات أو النقل العكسي للتكنولوجيا هي مترادفات أصبحت الآن تطلق على جميع المهاجرين المدربين تدريباً عالياً من بلدانهم الأصلية إلى بلد آخر ، واستنزاف العقول أو الأدمغة (brain drain) هو اصطلاح أطلقته الصحافة البريطانية على خسائر بريطانيا نتيجة هجرة الأطباء والمهندسين والعلماء من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت بدورها على فرز وتصنيف المهاجرين إليها من الكفاءات العلمية وضبط حركتهم والتعرف على تطور أعدادهم ابتداء من عام 1949 ،وبالتالي أصبح بالإمكان تحديد مصطلح الكفاءات العلمية بأنه: تفضيل المتخصصين من حملة الشهادات العليا المدعومة بالذكاء للعيش والعمل في بلدان أجنبية وفي خدمة شعوب من غير شعوبهم. أما مؤلف كتاب (القرن المالي) ديفين برينر الأستاذ في دراسات الأعمال في جامعة ماكجيل الكندية فيقول " في ظل اقتصاد العولمة سيذهب البشر والأموال إلى حيث يمكنهم أن يكونوا مفيدين ومستفيدين". بينما ترى منظمة اليونسكو أن هجرة العقول هي: نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد (ناحية الدول المتقدمة) أو ما يُعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا. (الزهراء، 2011، ص3).

حجم هجرة الكفاءات العلمية: ما زالت هجرة العقول الوطنية تشكل هاجساً خطيراً وأحد أهم المشاكل التي تواجه الدول النامية على العموم والسودان على وجه الخصوص لكونها ظاهرة تؤثر بشكلٍ مباشر على عجلة التنمية في المنطقة، وذلك لأن ما تسعى إليه المجتمعات عن طريق النشاط التنموي إنما هو تطويراً نحو وضعٍ أفضل ولن يتحقق ذلك إلا بتطوير الأفكار والمفاهيم وهذه مهمة ودور الكفاءات الوطنية باعتبارها الصفوة من أهل العلم والمعرفة والابتكار. (سنوسي، 2011، ص ص38 ،41)، حيث بدأت ظاهرة هجرة العقول العربية وبشكلٍ محدد منذ القرن التاسع عشر وخاصة من لبنان والجزائر وسوريا، حيث اتجهت الكفاءات السورية واللبنانية إلى فرنسا ودول أميركا اللاتينية بينما اتجه الجزائريون إلى فرنسا، وفي بداية القرن العشرين ازدادت هجرة الكفاءات لاسيما خلال الحربين العالميتين، وفي السنوات الخمسين الأخيرة فقد هاجر من الوطن العربي ما بين 25- 50% من حجم الكفاءات العربية. (الزهراء ، 2011، ص3).بينما يشير مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية أن هناك إحصائيات أولية تشير إلى وجود (284) أستاذاً جامعيا في مجال العلوم الهندسية والتطبيقية و(179) أستاذاً في مجال العلوم الحياتية والزراعية

و(152) أستاذاً في مجال الصحة و(225) أستاذاً في العلوم التطبيقية والرياضيات و(136) أستاذاً في مجال العلوم الإدارية وبالطبع فإن تلك الإحصائيات ربما لا تكون دقيقة بما فيه الكفاية إلا ان المعلومات المتوفرة تشير إلى نسبة العقول العربية المشاركة في التقدم العلمي والتربوي والتكنولوجي في الدول المتقدمة والتي تصل إلى 2% من مجموع المتميزين فيها (مركز الرافدين 2011). وهذه الظاهرة لا تعتبر حديثة النشأة والتداول ولكن امتدت عبر امتداد التاريخ البشري وقد أشارت الشواهد التاريخية أن بناء الحضارات الإنسانية عبر العصور والأزمنة إنما كان بانتقال الكفاءات من بلد إلى أخرى وهو ما يُفسر أيضاً انتقال العلوم المختلفة بين الأمم، حيث تم العثور في مواقع أثرية بمدينة سوسة بشمال إفريقيا على نقوش عليها قائمة بأسماء العمال الأجانب المهرة الذين شيدوا قصر الملك داريوس الأول في الفترة 521-485 قبل الميلاد. وكذلك فقد هاجر علماء وكفاءات الحضارات القديمة من منطقة ما بين النهرين ونهر النيل بعد قساوة الظروف الداخلية لمناطقهم، وإيجادهم لمناطق أخرى أكثر أمناً واستقراراً وترحيباً بمجهوداتهم وإنتاجهم الفكري، وهي العوامل ذاتها التي دفعت الفلاسفة وعلماء الجزر اليونانية للانتقال إلى أثينا عدة قرون قبل الميلاد وهجرة العلماء الإغريق إلى الإسكندرية تجنباً للاضطهاد. وقد كانت الحضارة العربية الإسلامية أيضاً محل استقطاب للكفاءات الأجنبية من غير العرب كالإغريق والرومان، خصوصاً العلماء المسلمين من بلاد فارس وآسيا الوسطى من أجل طلب العلم من المدارس التي كانت مشهورة آنذاك في بلاد الشام خاصةً في العراق مثل المدرسة المستنصرية التي قصدها بعض أبرز علماء المسلمين كالفارابي وابن سينا والرازي وابن الهيثم والبيروني. كما أن الاضطهاد وسوء المعاملة التي كان يتعرض لها العلماء والمفكرين في أوروبا خلال العصور الوسطى فقد أدت إلى هجرتهم إلى غيرها من البلدان التي يجدون فيها التقدير والاحترام والدعم من أجل السعي إلى بناء مجتمعات راقية ومتحضرة. ثم إن انتقال الحضارة الإسلامية إلى أوروبا، بمظاهرها المختلفة من إنتاجٍ فكري أو عمراني وغيرهما، إنما كان نتيجة انتقال الطلبة الأوروبيين إلى الجامعات الإسلامية في قرطبة وأشبيلية وغرناطة. كما ان الشمال الأفريقي أيضاً كان قبلة للكفاءات القادمة من الأندلس، حيث نذكر هنا على سبيل المثال ـ مجموعة من العلماء والمفكرين في العلوم المختلفة الذين قدموا إلى منطقة بجاية للاستقرار بها منهم: أبو العباس بن عبد الجليل الأندلسي أديب وشاعر، أبو الصلت بن عبد العزيز الاشبيلي الأندلسي 529هـ 1134م عارف بالفلسفة والرياضيات، أبو الحسن موسى بن علي القرطبي 895هـ 1205م عارف بالتاريخ، أبو العباس أحمد بن خالد المقالي 660هـ 1262م عالم في الطب وغيرهم من قوافل العلماء والمفكرين. وفي عام 1990م أحصت الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها قرابة 2.5 مليون من الكفاءات المهاجرة إليها قادمة من الدول النامية (باستثناء الطلبة منهم). كما يشكل العلماء العرب في أمريكا ما نسبته 6% من علماء أمريكا برغم أن سكان الوطن العربي لا يشكلون أكثر من 4% من سكان العالم، ويقدمون لأمريكا دخل لا يقل عن 40 مليار دولار سنوياً أي ما يعادل نصف دخل الوطن العربي من النفط مع بداية الألفية. وفي مقارنة بين ما تفقده بعض الدول النامية من مخزون كفاءاتها خلال نفس السنة تشير الإحصاءات إلى ما لا يقل عن 15% من أمريكا الوسطي، 6% من أفريقيا، و3% من أمريكا الجنوبية، ثم 5% من آسيا. ولو نظرنا إلي إفريقيا سنجد أن هجرة الكفاءات فيها تمثل ظاهرة خاصة للغاية ويتجلى ذلك في أن من بين 150 مليون مهاجر في العالم، يقدر أن أكثر من 50 مليون هم من الأفارقة وقد وصلت هذه الأرقام إلي 65 مليون مهاجر بحلول عام 2015. (سنوسي، 2011، ص38،40).

دوافع هجرة الكفاءات العلمية: إن هجرة البشر عبر حقب التاريخ المختلفة دفعتها مجموعة العوامل الطاردة في منطقة الأصل، في مقابل عوامل أخري جاذبة في منطقة الوصول حيث تعمل هذه العوامل

(الجازبة والطاردة) مجتمعة لتؤدي إلي الهجرة، وهذه العوامل وإن اختلفت من منطقة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر. إلا أن لها مجموعة عوامل وأسباب تكاد تكون مشتركة بين مختلف الهجرات الخارجية نوردها كالآتي:

1ـ العوامل الاقتصادية: وهي من أكثر العوامل دافعية لهجرة الأفراد والمجموعات من منطقة إلى أخرى، والتي تتلخص في العثور على أماكن العمل لتحسين المستوي المعيشي والاجتماعي، وتكاد تكون هذه الهجرة الاقتصادية إن صح التعبير في اتجاه الشمال أي من الجنوب الفقير نحو الشمال المتطور حيث تصبح المناطق الفقيرة في العالم قوة طرد لأبنائها، بينما تصبح المناطق الغنية قوة جذب لها، ولكن هذه ليست بمثابة قاعدة عامة، فقد نجد بعض البلدان من دول الشمال شهدت هي أيضاً هجرة أدمغتها، نحو دول أكثر منها تطوراً وارتفاعاً في الأجور فيها، وكان لعمق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة أثره البارز في استمرا ر تدفق أبناء الجنوب نحو الدول الصناعية الغنية. وذلك أدى إلى استمرار عملية استنزاف موارد دول العالم الثالث البشرية والمادية. وهذا التفاوت المختلف والمتطور بين العالمين ازداد عمقاً وحدة مع هذه الألفية الجديدة، وعلى الرغم من الشعارات التي تطلق في مؤتمرات الأمم المتحدة وهيئاتها، والتي كثيراً ما تدعو فيها إلى اتباع سياسة تقليل الفوارق بين الجنوب والشمال، إلا أنها مجرد نفخات في رماد أو صيحات في واد. ولذلك فإن دخل الفرد في البلدان الأكثر فقراً كان في عام 1965 = 130 دولار لم يرتفع إلا في عام 1975إلى 150دولار، أما في البلدان الصناعية فقد وصل دخل الفرد في عام 1965إلى 4230دولار، بينما ارتفع في عام 1975 إلى 5500دولار. وقد انخفض الدخل الفردي خلال الألفية الجديدة في أكثر من 70 دولة أي حوالي 3 مليار نسمة، وهو ما يعادل نصف سكان العالم إلى دولارين، مما جعل حوالي 800 مليون فرد يعانون من سوء التغذية، ونتيجة لاستفحال الفقر وازدياد البطالة اضطر حوالي 75مليون فرداً إلى الهجرة إلى دول الشمال الغنية بحثاً عن فرص عمل أو طلباً لحق اللجوء السياسي.

2ـ العوامل السياسية: وهي تلعب أيضاً دوراً مهماً في هجرة الجماعات والأفراد من دولةٍ إلى أخرى. حيث بلغ عدد اللاجئين مع هذه الألفية أكثر من 12 مليون لاجئ، نزح معظمهم من البلاد المتوترة عالميا مثل: الصومال وأفغانستان والعراق وغيرها. وفي عام 2000 كان عدد الذين طلبوا حق اللجوء السياسي بلغ 900ألف. ويأتي على رأس هذه العوامل السياسية التميز العنصري، فحسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2004، أن هناك حوالي 900 مليون شخص في العالم يواجهون مظاهر التميز العنصري بسبب هويتهم العرقية أو الدينية أو الإثنية. (عزوز،2008، ص124).

3ـ العوامل الجاذبة في دول المهجر: وهي تلعب دوراً مهماً في هجرة أصحاب الكفاءات، وتتمثل في:

أ. ارتفاع مستويات المعيشة والأجور في الدول الصناعة، وتوفر الثروات المادية الضخمة التي تمكن الدول الصناعية من تمويل فرص العمل الهامة والمجزية مادياً.

ب ـ وجود وعيش أهل أو أقارب أصحاب الكفاءات العربية في الدول الصناعية يشجع صاحب الكفاءة للتفكير في الهجرة لتلك الدول. وكذلك الارتباط الاجتماعي لطلاب الدراسة من خلال الزواج بالأجنبية.

ج ـ الإعلان والترويج عن توفر فرص حياة كريمة وعيش رغد من قِبل الدول الصناعية.

د ـ حرية ممارسة المهنة في بلاد المهجر، والتشجيع الذي تمنحه الدول الصناعية للبحث والابتكار، وكذلك توفر الجو الديمقراطي الحقيقي، والشعور بالأمن والاستقرار والحرية الأكاديمية، والابتعاد عن سياسة التطهير والعنف المضاد. (الشمري، 2016، ص148).

4ـ العوامل الاجتماعية: وتتمثل في الشعور بعدم الانتماء إلى المجتمع الذي تتآكله الآفات الأخلاقية والاجتماعية من الأساليب التقليدية وغير الحديثة في التعامل، إلى الواسطة والرشوة والمحسوبية، فضلاً عن عدم حصول الفرد على حقوقه كاملة لعدم توافر ظروف العدالة والشفافية باستمرار.

5ـ العوامل المهنية: وهي عدم إمكانية تدريب الكفاءات أثناء الوظيفة، وعدم توافر الدرجة المطلوبة من الحرية الفكرية لتطوير الأفكار الجديدة، وانعدام التوازن التعليمي وفقدان الإرتباط بين التعليم وسوق العمل وخطط التنمية. هذا فضلاً عن غياب البيئة القابلة Environment Enabling للبحث العلمي والتعاون العلمي والتي تعمل على توفير مقوِّمات الإنتاج العلمي والاستقرار النفسي والمهني، (غيتاج،2007، ص4).

آثارهجرة الكفاءات العلمية: هناك آراء متباينة حول نتائج طبيعة هجرة الكفاءات، فيرى البعض أن دول الأصل تجني ثماراً إيجابية وذلك لعدة اعتبارات ، منها توفر ظروف عمل ومعيشة أفضل لهذه الكفاءات، المساهمة لحل مؤقت لمشكلة البطالة ، تحقيق العائد المادي من خلال التحويلات المادية والتي تساهم في تحسين الأوضاع المعيشية لبعض عوائل الكفاءات ، اكتساب الخبرة والمعرفة العلمية المتخصصة ، تنمية روابط التفاعل والصداقة بين الدول المهاجر منها والمهاجر إليها ، كما ترى الرؤية المؤيدة لهذه الهجرة ، بأنها هي أولاً حق إنساني للباحث والعالم ، وثانياً أنها تعني المشاركة في إنتاج المعرفة الإنسانية وتطويرها حيث أن العلم لا وطن له، وثالثاً أنها تعني بقاء الجسور موصولة بالوطن الأصل من أجل الاستفادة من خبرات العلماء المهاجرين . ويرى البعض أن هجرة الكفاءات ليست سوى عملية استنزاف لمورد رئيسي من موارد التنمية تنتج عنها آثار سلبية صافية على واقع التنمية، حيث لا تقتصر هذه الآثار على واقع ومستقبل التنمية فحسب ولكنها تمتد أيضاً إلى التعليم، وإمكانات توظيف خريجيه في بناء وتطوير قاعدة تنموية، لذا تعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات من أهم الظواهر البشرية في وقتنا الحالي من حيث تأثيرها البشري والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي. (حسين، 2012، ص29).

هجرة الكفاءات السودانية الدولية: إن هجرة الكفاءات السودانية إلي الخارج بدأت منذ الثلاثينات من القرن العشرين و كانت بأعداد معقولة نسبيا مقارنة بحجم السكان وفي شكل إعارات خاصة لبعض الدول العربية(العراق، الكويت، اليمن) إلا أنها ومنذ العام 1973 (الثورة النفطية)أصبحت تشكل خطراً علي المورد الاقتصادي البشري ، ومظهر من مظاهر الخلل الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والوظيفي ، ذلك أنها امتدت لتشمل كافة فئات الكفاءات السودانية .كما تزايدت بشكل ملحوظ مع بداية الألفية نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية (اقتصادية ،اجتماعية، سياسية،)حيث بلغ عدد السودانيين المهاجرين دوليا 213777 مهاجر سوداني أي ما يعادل 35.5% من مجموع السكان المهاجرين حسب تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017. وفيما يتعلق بخصائص الهجرة الدولية السودانية، فتتميز بأنها هجرات فردية ذكورية في الغالب، إذ ان نسبة الذين يصطحبون أسرهم تمثل نسبة قليلة من المهاجرين، بل تنحصر غالبا في فئة الكفاءات ذوي التخصصات العالية (كالأطباء، أساتذة الجامعات، وغيرهم) – إذ تمثل الفئة من المهاجرين التي يسمح لها باصطحاب أسرهم - كما أن الأعراف والتقاليد تضع الكثير من التحفظات على هجرة الإناث على الرغم من تناميها خلال العقود الأخيرة. وأيضا تتميز هجرة السودانيين إلى الخارج بالطابع المؤقت، الناتج عن الظروف الاقتصادية، وضرورة تحسين الظروف المعيشية للمهاجر وأسرته ومن ثم العودة إلى أحضان الوطن. وإن كانت هناك بعض الهجرات ذات الطابع السياسي إلا أنها قليلة. كما نشطت في الآونة الأخيرة الهجرة الدولية بين فئة الشباب المقبلين على العمل (خريجي الجامعات) نسبة لتعثر سوق العمل في السودان لإستقبال هذه الفئة،

خاصة في ظل ثورة التعليم العالي والتي لا تقابلها ثورة مماثلة في الإنتاج وبالتالي معدل التشغيل. وتمثل دول الخليج النفطية الوجهة الأولى للمهاجر السوداني. وتستقبل المملكة العربية السعودية السواد الأعظم من السودانيين الدوليين، إذ تحتضن أكبر جالية سودانية مهاجرة عبر العالم، حيث أن هناك 69.5% من السودانيين المسجلين في أمانة شئون العاملين في الخارج للعام 2010 يعملون في المملكة العربية السعودية وفقا لتقرير منظمة الهجرة للعام 2015، ووفقا لتعداد جهاز تنظيم شئون العاملين بالخارج، فأن حجم المهاجرين الدوليين بالخارج في مجموعهم (عند بداية العام 2015) بلغ حوالي أربعة مليون سوداني يتوزعون حول العالم، حيث بلغ عددهم في العام 2014 فقط 93100 مهاجر. أما تقديرات البنك الدولي للعام 2015 فتشير إلى 1.8 مليون مهاجر فقط. أما على صعيد هجرة الكفاءات فتشير بعض التقارير إلى أن هناك 39% من الأطباء و36% من المهندسين و58% من المعلمين وخريجوا كليات التربية قد تركوا البلاد، أما تقرير أداء الجامعات السودانية للعام 2014م يشير إلى ان حجم التسرب من هيئة التدريس بلغ 1369أستاذ جامعي. (بابكر،2015، ص117). كما أعلنت الحكومة في منتصف ديسمبر 2013 أنها فقدت حوالي 34% من الكوادر العلمية والباحثين في المركز القومي للبحوث. وتوضح تقارير وزارة العمل السودانية لعام 2013 إلى أن هناك حوالي 75631 كفاءة مهاجرة وأن الكوادر التعليمية والصحية هي الأكثر عرضة لخطر الهجرة، فخلال الخمسة سنوات الماضية هاجر حوالي 5028 طبيب سوداني، وأن هناك حوالي 1002 مهاجر من المهن التعليمية معظمهم خلال العام 2012. كل هذه الإحصائيات وإن كانت ليست دقيقة ومتضاربة إلا انها توضح حجم الهدر في الموارد البشرية. والجدول التالي يوضح أعداد السودانيين المهاجرين من أصحاب الكفاءات.

أعداد المهاجرين السودانيين من أصحاب الكفاءات وفقا لإحصاءات جهاز تنظيم شئون العاملين بالخارج للفترة (1990- 2000).

المهن / الدولة	اطباء	مهندسون	صيادلة	بياطرة	أساتذة جامعات	معلمون	خبرات منظمات	مديرون	قانونيون	مستشارون	رجال أعمال	مجموع
السعودية	2355	4936	403	294	818	572	14	24	237	9	210	9872
الامارات	226	1627	65	64	92	76	3	17	121	3	123	2418
العراق	2	91	-	1	2	10	-	-	-	-	26	123
سلطنة عمان	104	376	23	51	79	105	2	3	56	-	5	804
اليمن	86	226	11	15	56	2814	2	-	5	-	9	3224
البحرين	6	30	10	40	8	1	-	2	7	-	2	106
قطر	45	272	37	13	35	18	-	6	70	4	7	507
مصر	1	12	1	-	1	-	-	-	2	-	8	25
ليبيا	239	93	20	53	184	124	1	1	5	1	70	791
المجموع	3064	7663	570	531	1275	3720	22	53	503	18	460	17879 / 17772

المصدر: جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج، 2001.

المناقشة التحليلية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليل لبيانات ثانوية لنموذج انحدار خطي متعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. وتم التوصل إلى نتائج مفادها أن الاقتصاد السوداني يتأثر بهجرة كفاءاته. إيجابا أو سلبا من خلال عدة محاور هي تدفق تحويلات المهاجرين، سوق العمل، الإنفاق العام على الكفاءات. وبشكل عام كانت النتائج كالاتي:

- إن هجرة العقول البشرية تُؤدي إلى عجز في الفئات العمرية الهامة (15-64) وبالتالي اختلال في قوة العمل وعدم توازن في القطاعات الإنتاجية والخدمية.
- تفاقم الخسارة المادية الناتجة عن ظاهرة هجرة الكفاءات مقارنةً بهجرة العمالة العادية وغير المؤهلة، لارتفاع كلفة تعليم الكفاءات دون الاستفادة من تعليمهم في تنمية بلدانهم.
- ضعف استفادة الدولة من تحويلات المهاجرين، رغم الزيادة في معدلات الهجرة الخارجية.
- تعمل التحويلات على تحسين ميزان المدفوعات وتنشيط الطلب على السلع والخدمات، ولكن قد تكون آثارها الإيجابية غير واضحة نسبة لأن التحويلات عبر القنوات الرسمية لا تعكس مدى مساهمة المهاجرين في النقد الأجنبي، لأن جزء كبير منها يتم عبر القنوات غير الرسمية، مما أدي إلي تنامي السوق غير الرسمي للعملة، كما أنها تعتبر دخول شخصية تخضع لقرار المحوّل (المهاجر)، فضلاً عن أن أغلب التحويلات توجه نحو الاستهلاك أو الخدمات الصحية والتعليمية.

عليه، ساهمت الهجرة وتدفق التحويلات في حدوث فجوة في مستوى الأجور المحلية، فقد أدى الطلب الخارجي المتزايد على الأيدي العاملة السودانية إلى إحداث نقص في الأيدي العاملة المؤهلة المحلية، هذا إلى جانب غياب التدريب مما نتج عنه خلل في سوق العمل المحلي نتيجة نقص في العمالة المؤهلة، فادى ذلك إلى ارتفاع الأجور المحلية وارتفاع في تكاليف الإنتاج وزيادة وتيرة التضخم، بسبب تدفق التحويلات عبر الطرق غير الرسمية، فضلا عن توجيهها نحو الاستهلاك، مما أدى إلى ارتفاع سعر الصرف وتدهور قيمة العملة المحلية. إضافة إلى أن اغلب المهاجرين يتم اقتطاعهم من قوة العمل، حيث يتمتعون بوظائف حقيقية، كسبوا من خلالها كثير من الخبرات العملية والتدريب، مما يعني أنهم ليس في بطالة حقيقية، فادي ذلك إلى ان تعاني الكثير من المؤسسات من النقص الحاد في التخصصات والمهارات المهنية والفنية، إضافة إلى إضعاف قدرة الدولة علي التنظيم والإدارة والتخطيط، ومن ثم قدرة الاقتصاد على إحداث النمو والتنمية. كما ان من بقي ولم يهاجر، أصابه الإحباط، فأصبح أداءه للعمل يتسم باللامبالاة وعدم الرغبة في الإبداع أملا في فرصة للهجرة. أما على صعيد المؤسسات التعليمية، فالتعليم بإمكانه المساهمة بفاعلية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والتخفيف من مشكلات التنمية في أي دولة، لأنه الأداة التي من خلالها يتم استخدام الموارد وتطويرها وتطبيق مبدأ كفاءة الاستخدام. إلا انه ونتيجة للهجرة المتزايدة للأساتذة السودانيون نتج عنه افتقار المؤسسات التعليمية لذوي الخبرة والتأهيل، الأمر الذي يؤدي إلى استخدام حديثي التخرج الذين يفتقرون إلى الخبرة الكافية والتأهيل، مما افرز أثار سالبة على التعليم ومؤسساته ومخرجاته، المعين الأول للتقدم والتنمية. كما أن الدولة إضافة إلى فقدان ذوي الخبرة تفقد الموارد المالية التي أنفقتها في إعداد هذه الكوادر وتأهيلها. ووفقا لتقديرات تقرير أداء الجامعات السودانية لسنة 2014 فقد بلغ حجم التسرب(الهجرة) في هيئة التدريس حالي 1379 أستاذ بزيادة قدرها 6% عن 2013. حيث يمثل حملة الدكتوراه 55% وحملة الماجستير 45%. هذا يوضح حجم الهدر الاقتصادي والمادي الذي حدث نتيجة لهجرة هؤلاء الأساتذة على سبيل المثال لا الحصر.

التوصيات:

- العمل على إيجاد قاعدة بيانات إحصائية، لأعداد المهاجرين الدوليين (السودانية والعربية).
- إصلاح الخلل في الهياكل الاقتصادية والإنتاجية، لخلق الجو الملائم لبقاء هذه الكفاءات في محاولة للحفاظ على المورد البشري الوطني، من خلال إعادة النظر في مستويات الدخل والعائد، أو أموال البحث والتطوير (خاصة للوظائف التعليمية) إضافة إلى تحفيز الإبداع والابتكار.
- تنظيم هجرة الكفاءات بوضع استراتيجية تعمل على ضمان مساهمة الكفاءات اقتصاديا وعلميا وثقافيا وتقنيا (بإنشاء برامج شراكة فاعلة لنقل الخبرات المكتسبة من الخارج دون شرط العودة)، أو على الأقل تعمل علي ربط المهاجرين ببلدان الأصل بما يضمن تحقيق آثار ايجابية على اقتصاداتها.
- وضع سياسات تعمل على جذب مدخرات المهاجرين عبر الطرق الرسمية، والاستفادة منها في مجال الاستثمار بتوجيهها نحو القطاعات التنموية. (من خلال الإعفاءات الجمركية وتخفيض الضرائب، والإجراءات البيروقراطية، وتوفير المعلومات بشفافية)

وأخير يمكن القول ان أثار الهجرة لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل تعدته إلى جوانب أخرى (الاجتماعية والثقافية، وغيرها)، إلا أن الجانب الاقتصادي هو أكثر الجوانب الملموسة تأثراً، وفي ظله تتأرجح الآثار بين الغموض والوضوح ،خاصة إذا أخذنا في الإعتبار الأثر علي المدى الطويل مقارنة بالمدى القصير ،حيث يصعب نسبياً تحديد حجم مساهمتها الإيجابية أو السلبية في المشاكل التي عانى أو يعاني منها الاقتصاد السوداني، فكما هو ملاحظ عند قراءة النتائج فان الأثر الايجابي لأحد الجوانب للهجرة قد يكون سلبيا من جانب آخر، إضافة إلي أن معطيات الهجرة في الاقتصاد السوداني تؤكد علي الآثار السلبية خاصة علي المستوى الكلي، حيث شكلت ضغطاً كبيراً علي الاقتصاد في كثير من الجوانب. إلا أنها على المستوى الجزئي للأسرة فإنها تكون ايجابية، للحد الذي يخلق تيارات هجرة للأجيال للاحقة. لذا فانه من الضروري التعمق أكثر في دراسات الهجرة خاصة هجرة الكفاءات، بحيث تأخذ في الاعتبار كافة الآثار المتعلقة بالتكاليف والفوائد (الايجابيات والسلبيات) ، ولا يقتصر حساب تأثيرها علي الجوانب المادية الاقتصادية فقط.

المراجع:

3. احمد، محمد جبريل، تحويلات السودانيين العاملين في الخارج وأثرها على الاقتصاد السوداني. بحث ماجستير في التنمية الاقتصادية. جامعة النيلين 2005. ص50
4. احمد، حسن بابكر، أثر العوامل الداخلية على هجرة الخبرات والكفاءات السودانية للخارج، أطروحة دكتوراه في الإدارة العامة، أكاديمية السودان للعلوم 2015. ص 150

18- الزهراء، خبازي فاطمة (2011) هجرة الكفاءات العلمية وآثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، ورقة علمية منشورة.

19- الشمري، حسين عباس (2016) ظاهرة نزيف أو هجرة العقول العربية (أسبابها، انعكاساتها، وسبل معالجتها) العراق حالة دراسية للمدة من(1980ـ2006)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والغدارية والمالية المجل د8، ال عدد3، ص ص56-92.

20- بركان، فايزة (2012) آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر ـ باتنة ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ قسم الحقوق، 2012-2011.

21- تقرير حالة الهجرة الدولية لعام (2017)، المنظمة الدولية للهجرة ـ الامم المتحدة الاسكوا.

22- جمعة، مستورة سهل (2011) أثر الهجرة الخارجية علي التنمية الاقتصادية بالسودان دراسة تطبيقية للفترة 1982- 2009،رسالة دكتوراه في الاقتصاد جامعة الزعيم الأزهري 2011. ص 130
23- حسين، عمر إسماعيل (2010) هجرة الكفاءات العراقية وأثرها على الاقتصاد الوطني (1990ـ2009)، جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.
24- سنوسي، شيخاوي (2011) هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر 2010-1999، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010/2011
25- عزوز، بوساحة (2008) اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو ظاهرة الهجرة الخارجية ـ دراسة ميدانية بجامعة باتنة، جامعة منتوري بقسنطينة، 2007/2008.
26- غيتاج، حوراني، إدارة الثروة البشرية كمنطلق لكبح هجرة الأدمغة والكفاءات في لبنان، مجلة الدفاع الوطني العدد 62.
27- محمد سعيد عبد الله (2017) هجرة أساتذة الجامعات السودانيين للمملكة العربية السعودية، مجلة السودان للبحوث والعلوم، المجلد (1) العدد (2).
28- مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية (2011) الهجرة - انواعها -اسبابها-اهدافها- نتائجها، www.alrafedein.com

الملاحق:

نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

$$Log\ (Gdp) = C + B_1\ log\ (rim) + B_2 log\ (Edu) + B_3 log\ (Expo) + B_4 log\ (Inf) + B_5 log(Lf) + B_6 log(k) + U$$

حيث: Gdp : تمثل اجمالي الناتج المحلي ، Rim : تمثل التحويلات ،Edu : متوسط التعليم ، Expo: الصادرات ، Inf : التضخم ،Lf : قوة العمل ، K : راس المال العامل ،U : المتغير العشوائي

هجرة الكفاءات العلمية العربية بين أداء نظام البحث العلمي ومتطلبات حماية الملكية الفكرية

الدكتور بوبكر بداش

أستاذ محاضر" أ "بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة – بومرداس – الجزائر

البريد الالكتروني:

E-mail / Badachebob@yahoo.fr

b.badache@univ-boumerdes.dz

الملخص

تعتبر هجرة الكفاءات العربية بمثابة استنزاف للثروة البشرية وكنتيجة للخلل الموجود في نظام التعليم العالي بشكل خاص وفي السياسات المتبعة في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، حيث تبحث الكفاءات العلمية العربية عن بيئة قانونية ومالية ومادية وإرادة سياسية تؤهلها للعمل بشكل يمكنها من تجسيد أفكارها ميدانيا وتجعلها عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وركزت هذه الورقة على البحث في الإشكالية المتمثلة في مدى تأثير نظام البحث العلمي المتبع وإجراءات حماية الملكية الفكرية في الوطن العربي على مسألة هجرة الكفاءات العلمية.

وتم التركيز من خلال هذه الورقة على الأسباب والدوافع التي أدت إلى هجرة الكفاءات العربية إلى درجة أنه أصبح بمثابة نزيف للعقول وذلك من خلال الرجوع إلى أداء منظومة البحث العلمي ومدى اهتمامها بظروف العمل والإنفاق على البحث والتطوير وأثر ذلك على المخرجات المتمثلة في النشر العلمي وما تم اعتماده من جهود في إطار حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.

وأظهر البحث أن هجرة الكفاءات العربية في تزايد مستمر نظرا لغياب سياسة واضحة تعمل على التحفيز وتثمين الجهود وغياب إستراتيجية تمكن من التقليل من آثار وتداعيات الهجرة وتحويلها إلى فرص من خلال بناء شراكة مع الكفاءات المهاجرة قصد تدعيم التحويلات المالية من الخارج والعمل على استعادتها وجذبها وفتح المجال أمامها للمساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث أثبتت تجارب العديد من الدول ككوريا الجنوبية، فعالية هذه الخطوة حين تمكنت من استعادة 60 % من الكفاءات المهاجرة.

وقصد تحليل العلاقة بين أداء نظام البحث العلمي ومخرجاته وهجرة الكفاءات، تم الاعتماد على مجموعة من البيانات التي وفرتها بوابة " Shimago Institution Ranking " لسنة 2018 لمعرفة مخرجات نظام البحث العلمي في الدول العربية وتقييمها، كما تم الاعتماد أيضا على البيانات التي وفرتها المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية " WIPO " وبيانات المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية العالمية سنة 2018 " Weforum " قصد تقييم المحيط الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والوصول إلى مكامن الخلل الذي أدى إلى نزيف العقول واقتراح الحلول المناسبة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الكفاءات العلمية، البحث العلمي، الملكية الفكرية، براءات الاختراع.

مقدمة

تشمل الحركة المرتبطة بهجرة السكان تنقل الكفاءات من دولة إلى دول أخرى، وتشمل هذه الكفاءات خريجي مؤسسات التعليم العالي ذوي التأهيل العالي وأن دافعهم في ذلك هو البحث عن فرص أفضل للعمل والإقامة ضمن شروط تكفل العيش الكريم.

ويقف وراء هجرة الكفاءات العلمية، أو الأدمغة كما يطلق عليها البعض، مجموعة كبيرة من الدوافع والأسباب المباشرة وغير المباشرة، ومنها ما يرتبط بشكل عميق بأداء منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في البلدان الأصل ومنها الدول العربية.

ومن هذا المنطلق، تم طرح الإشكالية المتمثلة في مدى تأثير نظام البحث العلمي المتبع وإجراءات حماية الملكية الفكرية في الدول العربية على مسألة هجرة الكفاءات العلمية.

وتكمن أهمية هذا البحث في العناصر التالية:

- إبراز الأسباب والدوافع المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى تزايد هجرة الكفاءات العلمية العربية في اتجاه واحد.
- تحليل أداء منظومة البحث العلمي في الدول العربية استنادا إلى وضعية المدخلات والمخرجات ومقارنتها بمثيلاتها في الدول المتقدمة باعتبارها دول المهجر.
- القيام بتشخيص محيط البحث العلمي من خلال التركيز على تحليل مؤشرات الأركان الأساسية ذات الصلة المباشرة بتثمين جهود البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الدول العربية وتحديد مدى استجابتها لبيئة العمل التي تنشدها الكفاءات العلمية العربية ومقارنتها بمثيلتها في الدول المتقدمة واستخلاص متطلبات تحسين أداء نظام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتحفيز الكفاءات العلمية على الاستقرار وجذب المهاجرة منها.

وقد تم الاعتماد في سبيل ذلك على مجموعة من البيانات التي توفرها بوابة Shimago Institution Ranking " " لسنة 2018، وبيانات المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية " WIPO" وبيانات المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية العالمية " Weforum "لسنة 2018.

أولا: هجرة الكفاءات العلمية بين المسببات والنتائج

يطلق مصطلح "هجرة العقول" أو "هجرة الأدمغة" أو حتى " هجرة الكفاءات "على هجرة العلماء والمتخصصين في مختلف فروع العلم من بلد إلى آخر طلبا لرواتب أعلى أو التماسا لأحوال معيشية أو فكرية أفضل، وعادة ما تكون هجرة العقول من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، كما تعد المنطقة العربية أكثر المناطق التي يضطر علماءها وكفاءاتها إلى الهجرة وهم من المهندسين والأطباء وعلماء الذرة والفضاء، حيث أن أكبر نسبة مهاجرين للأدمغة في العالم من سكان المنطقة العربية.

وقد أظهرت بعض الدراسات التي قامت بها جامعة الدول العربية ومنظمة اليونيسكو والبنك الدولي، أن العالم العربي يساهم في ثلث هِجرة الكفاءات من البلدان النامية. وتذكر بعض التقارير أن 54% من الطلاب العرب، الذين يدرسون في الخارج، لا يعودون إلى بلدانهم، مما يفرز تبعات سلبية على مستقبل التنمية في عالمنا العربي. (مصطفى حابس، فبراير، 2019)

وتشير عديد الدراسات إلى مجموعة من الأسباب والدواعي التي تقف وراء تنامي هجرة الكفاءات في الدول العربية، وهي تعتبر عوامل طاردة ومن أهمها:

المصدر: تجميع الباحث بناء على: خالد الوحيشي في: التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، هجرة الكفاءات، نزيف أم فرص؟ الصادر عن جامعة الدول العربية، 2010. تجد هذا في: www.poplas.org/ar/Publicatio.asp

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن العولمة وما نتج عنها من انفتاح وإزالة للعديد من الحواجز التي كانت تقف أمام حركة تنقل الأشخاص، تعتبر عاملا أساسيا أدى إلى هجرة الكثير من الكفاءات، حيث قامت العديد من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا والمملكة المتحدة وحتى بعض دول أوروبا الشرقية بالتسويق لعروض إغرائية ومحفزة أدت إلى جلب العديد من السواعد الذكية التي تم استخدامها في تنشيط آلة الإنتاج وتفعيل آليات الابتكار والإبداع.

وتعتبر هذه الهجرة بالنسبة لدول المنشأ، خاصة العربية منها، بمثابة خسارة مركبة، وضياع سنوات من التعليم والتدريب للكفاءات التي ينتظر منها أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاسيما في بعض المجالات الاستراتيجية كالصحة والتعليم وهنا يتم طرح التساؤل التالي: ما جدوى دعم الدولة لنظام التعليم والتدريب لتكوين إطارات وكفاءات تستفيد منها دول المهجر في النهاية؟ ما هو حجم الخسارة المالية والمادية والمعنوية التي تتكبدها دول المنشأ؟

ولقد ترتب عن هجرة ونزيف الكفاءات نتائج متباينة بين دول المهجر المستفيدة ودول المنشأ المتضررة وذلك كما يلي:

بالنسبة لدول المهجر

- تعزيز قدرات البحث والتطوير في المراكز العلمية حيث تم مثلا تسجيل وجود أزيد من 1100 باحث عربي في مركز واحد بفرنسا، وهو المعهد الوطني للبحوث " CNRS "
- سد احتياجات العمل في بعض التخصصات النادرة كالذرة والفلك
- دعم اليد العاملة المؤهلة خاصة في بعض القطاعات الاستراتيجية كالصناعة والاعلام الآلي
- دعم التكوين والتأطير على مستوى مؤسسات التعليم العالي حيث تم تسجيل هجرة العديد من الأساتذة الجامعيين والباحثين
- تعزيز أداء قطاع الصحة، حيث يعتبر تنامي معدلات هجرة الأطباء العرب هاجسا وظاهرة كثيرا ما تؤرق صناع القرار في دول المهجر

بالنسبة لدول المنشأ

- خسارة سنوات من التعليم والتكوين والتأطير
- عجز في اليد العاملة المؤهلة والكفاءات العملية والعلمية عالية المستوى
- عجز في أداء مراكز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بسبب هجرة العلماء والباحثين الأكفاء
- ضياع فرص لتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- عجز وتدهور أداء بعض المنظومات، كمنظومة الصحة بسبب تنامي هجرة الأطباء
- غياب العديد من التخصصات لعدم وجود مؤطرين ومكونين
- تراجع في مخرجات منظومة البحث العلمي وعدم جودتها

المصدر: تجميع الباحث. راجع في هذا الصدد: محمد صبور وإدريس هابطي، الهجرة باتجاه واحد.. حقائق وعوامل، إضافات، العدد 11، صيف 2010.

لكن وعلى الرغم من هذه الأضرار التي تلحق بالأساس بالإستراتيجية التنموية لدول المنشأ، فإنه ينتظر تخفيف حدتها وآثارها من خلال التحويلات المالية للجالية بالمهجر وعقد آمال على عودة بعض هذه الكفاءات وأن تستقدم معها المهارات والخبرات التي تفيد على المستوى المحلي، وفي هذا الصدد، نجحت العديد من الدول، ككوريا الجنوبية والصين والهند في استقطاب الكفاءات والأدمغة المهاجرة وإشراكها في دعم التنمية المحلية وبلوغ أهداف الاستراتيجية خاصة في بعض القطاعات الحساسة.

ثانيا: أثر أداء منظومة البحث العلمي على هجرة الكفاءات

يؤثر أداء منظومة البحث العلمي بشكل كبير على قرارات الكفاءات، فقد يكون الأداء عالي المستوى محفزا على بقاءها كما قد يكون أدائها السيئ دافعا للهجرة والبحث عن منظمة تتميز بالأداء الأفضل.

ويتجلى أداء هذه المنظومة من خلال حجم الإنفاق العام على البحث العلمي وتمويله كأحد أهم مدخلاته، كما يتجلى من خلال مخرجاته المتمثلة في محفزات النشر العلمي والملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وكلها تظهر حجم التحفيز والدعم الذي تتلقاه الكفاءات ويفصل في قرار البقاء او الهجرة بحثا عن تحفيز ودعم أفضل.

18. فأما بخصوص المدخلات المتمثلة أساسا في الإنفاق على البحث العلمي وتمويله

فهو عبارة عن مؤشر هام يمكن أن نقرأ من خلاله مدى الاهتمام الحكومي بالبحث العلمي ومدى الدعم المالي الذي تخصصه من أجل تنفيذ البرامج وبلوغ الأهداف المسطرة.

ونتفق جميعا أنه كلما زادت المخصصات المالية للإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والتي يتم توجيهها بشكل رشيد وعقلاني كشراء التجهيزات والمعدات وتثمين النتائج وتحفيز الباحثين وتأمين مرتباتهم وغير ذلك من متطلبات الإنفاق، كلما أدى ذلك إلى نجاح نظام البحث العلمي من خلال جودة البحوث وبراءات الاختراع والدفع بالكفاءات للبقاء وعدم الهجرة.

ومن أجل المقارنة بين الدول العربية وبعض الدول في هذا الشأن، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول الاتحاد الأوروبي من أكثر الدول إنفاقا على برامج وأنشطة البحث العلمي حيث تجاوز حجم الإنفاق فيها 400 مليار دولار سنة 2010، وأن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تنفق حوالي 165 مليار دولار سنويا، كما تعتبر اليابان أكثر الدول من حيث معدل الإنفاق كنسبة من الناتج الداخلي لخام (زموري كمال، مرداوي كمال، 2017، ص. 640).

وفيما يلي جدول يوضح بعض نسب الإنفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام

الدول	العربية	و.م.أ	اليابان	فرنسا	ألمانيا	بريطانيا	إسرائيل
نسبة الإنفاق	أقل من 01 %	2.61 %	% 3.39	% 2.09	% 2.53	% 2.45	--
معدل الإنفاق لكل فرد	7 دولار	من 900 إلى 1000 دولار				750 دولار	

المصدر: تجميع الباحث نقلا عن زموري كمال، مرداوي كمال،منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، في: مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، العدد الخامس الصادر جوان 2017، ص. 640.

وبتتبع تطور الإنفاق العام على البحث العلمي في الجزائر مثلا، تمت ملاحظة أن الإنفاق كان ضعيفا قبل سنة 1999، ومرد ذلك إلى الأولويات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي فرضت نفسها آنذاك، حيث لم تتعد

نسبة الإنفاق على البحث العلمي 0.2 % كنسبة من الناتج الداخلي الخام في سنة 1997، وهي من أضعف النسب في العالم، لكن، بعد ذلك عرفت النسبة ارتفاعا ملحوظا بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية ونتيجة لإعادة النظر في أولويات المرحلة، وقد توج ذلك بإنشاء الصندوق الوطني لتطوير البحث التكنولوجي واعتماد إعفاءات ضريبية على مشتريات التجهيزات والمعدات ذات الطابع العلمي (لامية حروش، محمد طوالبية، 2018، ص. 40).

19. وأما بخصوص مخرجات السياسة العمومية للبحث العلمي

فيعني حجم النتائج التي توصلت إليها الجهود المبذولة في إطار السياسة العمومية المتبعة في تنظيم نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي حيث تظهر هذه المخرجات في ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- النشر العلمي
- الملكية الفكرية وبراءات الاختراع
- الماركات المسجلة والتصاميم الصناعية

- **بالنسبة للنشر العلمي:**

يعتبر النشر العلمي من بين أهم المؤشرات التي تُظهر جودة السياسات المتبعة في نظام التعليم العالي بصفة عامة وفي البحث العلمي بصفة خاصة، حيث اكتسب في السنوات الأخيرة اهتماما خاصا على اعتبار أنه أحد أهم ركائز تصنيف المؤسسات الجامعية محليا وعالميا، وأنه معيارا أساسيا لتقييم أنشطة البحث العلمي على مستوى المخابر ومراكز البحث والتطوير التكنولوجي وأن الإعتمادات المالية التي تمنحها الحكومات والجهات الوصية إنما تقف على مدى الاهتمام بمطلب النشر.

وقد أظهرت بيانات بوابة " SHIMAGO INSTITUTION " لتقييم المؤشرات العلمية للجامعات والمؤسسات والدول، التزايد المستمر لعدد الأوراق العلمية المنشورة منذ سنة 1996، حيث تعتبر الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول من حيث عدد الأوراق العلمية والأبحاث المنشورة حيث تجاوز عددها 12 مليون ورقة علمية منشورا خلال الفترة الممتدة من **2018إلى 1996**، أما مجموعة الدول العربية فوصل عدد أوراقها المنشورة إلى أكثر من 866050 ورقة علمية. (أنظر الشكل التالي)

الشكل - 01- نصيب الدول العربية من الأبحاث المنشورة مقارنة بالدول المتقدمة خلال الفترة 1996 - 2018

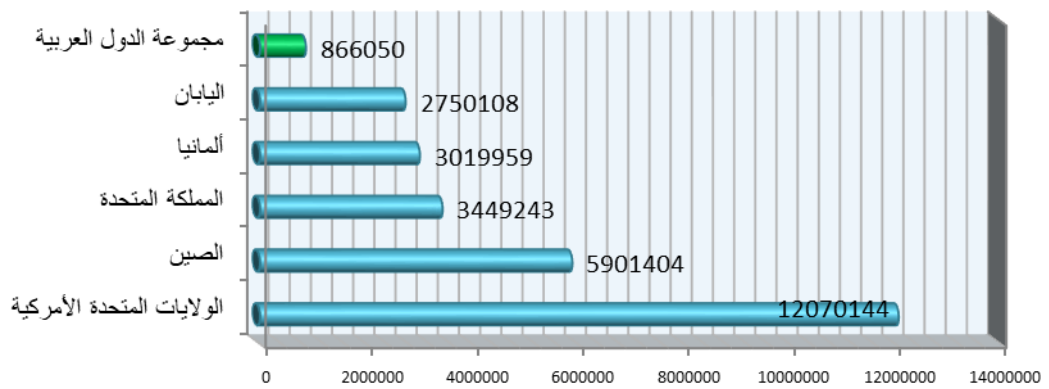

المصدر: تجميع الباحث بناء على بيانات بوابة " SHIMAGO INSTITUTION" على: www.scimagojr.com

والملفت للانتباه أنه وعلى الرغم من هذا العدد المسجل من الأوراق العلمية من لدن الدول العربية، إلا أنها تبقى متأخرة وبشكل كبير عن مصاف الدول المتقدمة كاليابان وألمانيا والمملكة المتحدة ودون أن ننسى الولايات المتحدة الأمريكية.

وتعتبر جمهورية مصر أكثر الدول العربية نشرا للأوراق العلمية بعدد تجاوز مائتي ألف ورقة علمية جعلها تحتل المرتبة التاسعة والثلاثون عالميا وتليها المملكة العربية السعودية بعدد 182753 ورقة. أما بالنسبة لدول المغرب العربي فتعتبر تونس أكثرها نشرا للأوراق العلمية بواقع 86600 ورقة علمية وتليها الجزائر فالمغرب بواقع 65714 و62636 ورقة علمية على الترتيب. (أنظر الشكل 2)

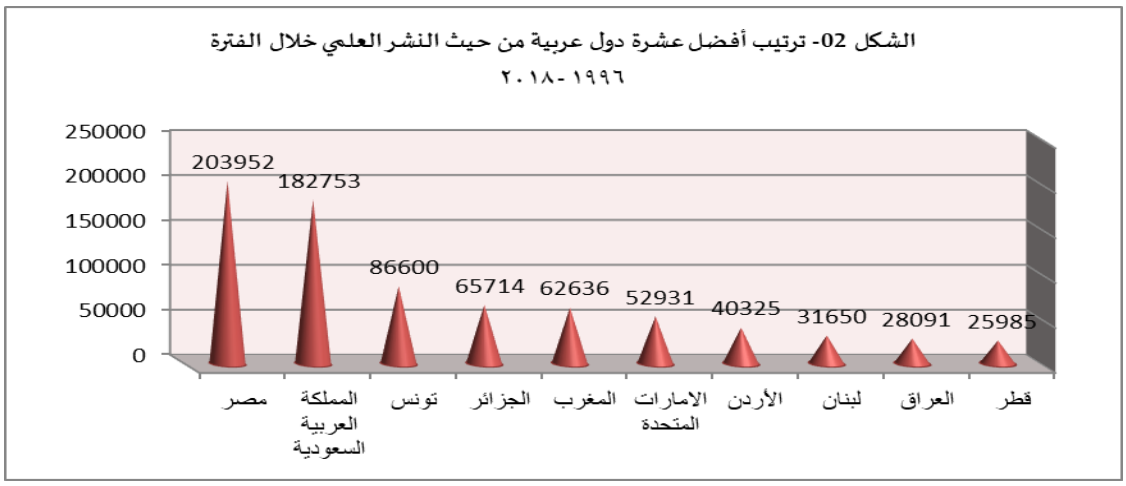

المصدر: تجميع الباحث بناء على بيانات بوابة " SHIMAGO INSTITUTION"راجع: www.scimagojr.com

وبالرجوع إلى حالة الجزائر، أظهرت البيانات أن الجهود المبذولة في إطار السياسات العمومية المتبعة في إطار البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وبعد تطبيق القوانين التوجيهية، أن النشر العلمي أخذ نسقا متزايدا حيث عرف عدد الأوراق ارتفاعا ملحوظا حيث وصل العدد إلى 65714 ورقة علمية خلال الفترة 1996- 2018 (أنظر الشكل 3)، ما أمكنها أن تحتل المرتبة 56 عالميا والرابعة عربيا. على الرغم من ذلك تبقى هذه الجهود ضعيفة بالمقارنة مع الدول المتقدمة التي خطت خطوات عملاقة في هذا الخصوص وسجلت أرقاما يصعب جدا بلوغها.

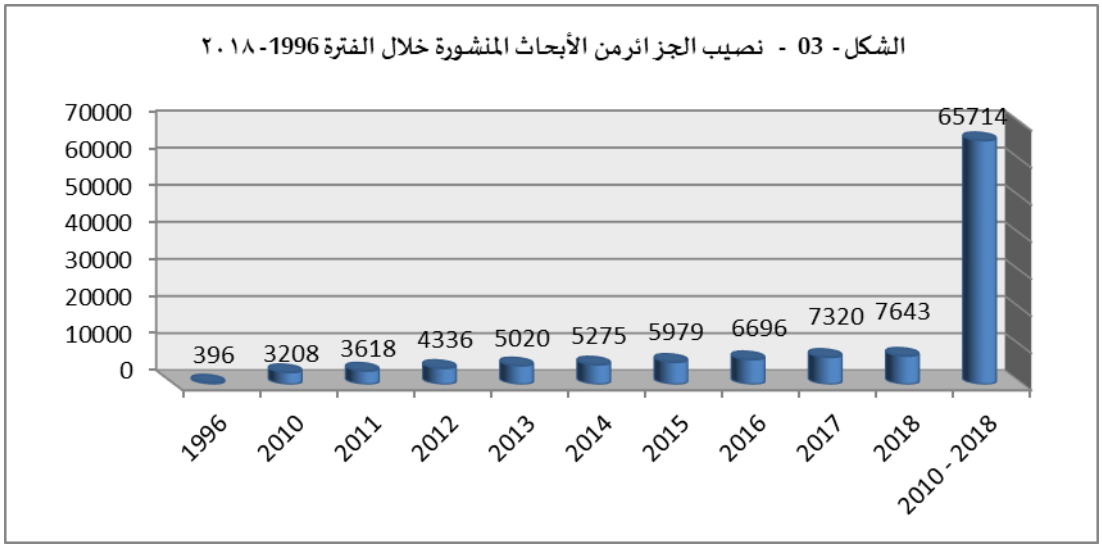

المصدر: تجميع الباحث بناء على بيانات بوابة " SHIMAGO INSTITUTION " راجع: www.scimagojr.com

- **بالنسبة للملكية الفكرية وبراءات الاختراع**

تعتبر براءات الاختراع بمثابة تتويج لجهود البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، حيث يعمل الأساتذة الباحثون في المؤسسات الجامعية والباحثون في مراكز البحث والتطوير التكنولوجي على تسجيل وإيداع براءات الاختراع كدليل على الإبداع والابتكار العلمي نظير الدعم الحكومي وتتويجا للسياسة المتبعة في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وتشير بيانات الجدول التالي إلى وجود تباين في طلبات براءة الاختراع " Brevet " في الدول العربية في سنة 2018، حيث تم تسجيل تفوق طلبات براءة الاختراع لغير المقيمين مقارنة بالمقيمين.

الجدول رقم - 01- عدد طلبات براءة الاختراع المودعة من طرف المقيمين وغير المقيمين للدول العربية خلال سنة 2017

Office[x]	Origin	2017	Office[x]	Origin	2017
Algeria	Resident	149	Qatar	Resident	19
	Non-Resident	594		Non-Resident	574
Bahrain	Resident	8	Saudi Arabia	Resident	909
	Non-Resident	237		Non-Resident	2 282
Egypt	Resident	1 025	Sudan	Resident	281
	Non-Resident	1 254		Non-Resident	12
Iraq	Resident	613	Syrian Arab Republic	Resident	120
	Non-Resident	101		Non-Resident	16
Jordan	Resident	26	Tunisia	Resident	172
	Non-Resident	174		Non-Resident	383
Morocco	Resident	198	United Arab Emirates	Resident	52
	Non-Resident	2 026		Non-Resident	1 748
Oman	Resident	4	Yemen	Resident	15
	Non-Resident	387		Non-Resident	13

المصدر: تجميع الباحث بناء على www.wipo.int /ipstats/en/statistics/country_profile/

X : المعلومات غير متوفرة بالنسبة لباقي الدول العربية غير المذكورة على غرار كل من لبنان والكويت

وحسب هذه البيانات، تم تسجيل تفوق ملحوظ للطلبات المقدمة من طرف غير المقيمين على حساب المقيمين بنسبة تتجاوز 80% من الإجمالي.

وبالرجوع إلى القراءة في هذه البيانات فإنه يمكن طرح تساؤلين:

- الأول بخصوص مدى الاستفادة من طلبات براءة الاختراع المسجلة ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ على الرغم من فعالية نتائجها إلا أنها مهددة بالاصطدام بحزمة من المعوقات التي تحول بينها وبين التطبيق والتجسيد العملي في الواقع وعدم وجود شراكة حقيقية مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.
- الثاني بخصوص موقع الدول العربية عالميا وبالمقارنة مع بقية العالم بخصوص عدد طلبات الاختراع التي تعتبر مرجعا لتقييم درجة النهضة العلمية وجودة نظام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ففي الحقيقة انه لا يوجد أي مجال للمقارنة نظرا للفوارق الكبيرة المسجلة، فحصة الدول العربية من طلبات براءة الاختراع للعالم لا تمثل إلا نسبة ضئيلة تكاد تنعدم بالنظر إلى إجمالي العالم من الطلبات الذي بلغ سنة 2017 إلى أزيد من 3168900 طلب، وأن حصة الصين وحدها والأولى عالميا بلغت نسبة 43,6% بواقع 1381640 براءة اختراع، وتليها الولايات المتحدة الأمريكية بحصة بلغت نسبتها 19.2%. (أنظر الشكل 4)

الشكل رقم - 04 - حصص أكثر الدول طلبا لبراءات الاختراع في العالم سنة 2017

اما

- بالنسبة للماركات المسجلة والتصاميم الصناعية

أما بالعودة إلى البيانات المتعلقة بالماركات المسجلة والتصاميم الصناعية، فقد تم تسجيل تراجع كبير للدول العربية مقارنة بالمجموعات الأخرى وحتى بالمقارنة مع بعض الدول المتقدمة كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية، فإجمالي ما تقوم الدول العربية كمجموعة بإيداعه من الماركات المسجلة وكذا التصاميم الصناعية لا يضاهي حتى ما يقوم به اليابان وحده، وعليه، فهذه البيئة غير محفزة لاستقطاب الكفاءات المهاجرة، بل تدعم فكرة هروبها ومغادرتها بحثا عن البيئة القادرة على إطلاق العنان للمبادرات العلمية ومبادرات الابتكار والاختراع.

الشكل رقم - 05- وضع الدول العربية في بيانات التصاميم الصناعية والماركات المسجلة سنة 2018

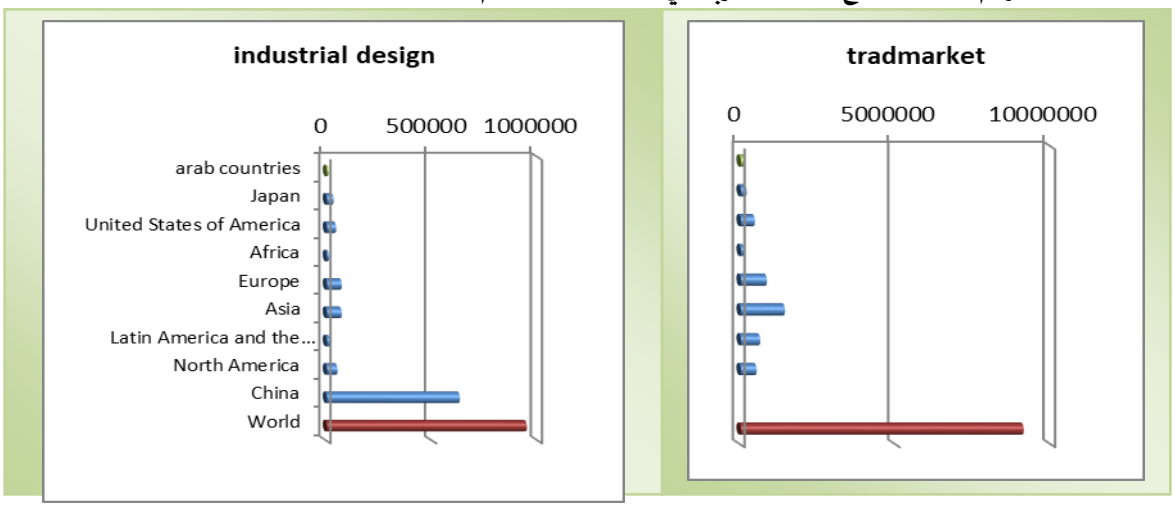

المصدر:تجميع الباحث بناء على /www.wipo.int /ipstats/en/statistics/country_profile/profile.jsp

ثالثا: تشخيص محيط البحث العلمي في الدول العربية ومتطلبات تحفيز الكفاءات

3) تشخيص محيط البحث العلمي في الدول العربية

وبالرجوع إلى الواقع الذي يشهده نظام لبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الدول العربية من تراجع وتخلف على مستوى المدخلات كما على مستوى المخرجات وما نتج عن ذلك من فوارق كبيرة جدا مع الدول المتقدمة، وجب التساؤل بخصوص العوامل المحيطة بهذا النظام والتي تحول بينه وبين بلوغ الأهداف المنشودة والتي كانت سببا مباشرا في هجرة الأدمغة والكفاءات.

ولتشخيص هذا المحيط، تم الاستناد إلى التقرير السنوي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية العالمية سنة 2017، حيث يرتكز هذا التشخيص على التدقيق في واقع العديد من الأركان ومؤشراتها خاصة ذات الصلة والتأثير المباشر في أداء نظام البحث العلمي وهي بحسب شكل (6):

الشكل رقم - 06 - تشخيص محيط البحث العلمي

المصدر: تجميع الباحث بناء على www3.weforum.org in The Global Competitiveness Report 2017–2018, P-P. 44 - 45

وبناء على بيانات هذا التقرير والتي تم استخلاص ما يرتبط بشكل مباشر بنظام البحث العلمي والتي أعيد ترتيبها في الجدول الموالي، تم التوصل إلى وجود تباين في نتائج كل المؤشرات بين الدول العربية، حيث يظهر منها المرتفع الذي يشير إلى مستويات الأداء العالية كدول الخليج، ويظهر منها أيضا المؤشرات المنخفضة التي تشير إلى مستويات الأداء المتراجعة.

الجدول رقم - 02 - مؤشرات الأركان الأساسية ذات الصلة بمحيط البحث العلمي في الدول العربية سنة 2018

الدول العربية	مؤشرات الأركان الأساسية ذات الصلة بمحيط البحث العلمي				الترتيب عالميا
	ركن المؤسسات	القدرة على الابتكار	التعليم العالي والتدريب	الاستعداد التكنولوجي	
الجزائر	3,6	2,9	4	3,9	86
تونس	3,8	3,1	4,1	3,7	95
المغرب	4,2	3,1	3,6	3,8	71
موريتانيا	2,9	2,3	1,9	2,2	133
مصر	3,9	2,9	3,6	3,5	100
لبنان	3,2	3,4	4,3	4,4	105
الأردن	4,5	3,6	4,5	4,3	65
اليمن	2,2	2,4	2,2	2	137
المملكة السعودية	5	3,7	4,9	4,9	30
البحرين	5	3,6	5	5,6	44
قطر	5,6	4,7	5	5,4	25
الإمارات المتحدة	5,9	4,6	5	5,8	17
الكويت	4	3	3,9	4,3	52
عمان	5	3,3	4,4	4,5	62
سويسرا للمقارنة	5,9	5,8	6,1	6,1	01

المصدر: تجميع الباحث بناء على www3.weforum.org in The Global Competitiveness Report 2017–2018, P-P. 44 - 312

ويلاحظ أن كل المؤشرات الرئيسية جاءت دون المتوسط كدليل على تأخر العديد من الدول العربية في ترتيب شمل 140 دولة، وأن أغلب المؤشرات الفرعية تم تشخيصها بالضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة التي تشكل هدفا للهجرة على غرار سويسرا، وعليه تم التوصل إلى القراءات التالية:

ج- على مستوى ركن المؤسسات، سجلت الدول العربية مؤشر دون المتوسط قدره 4.2 مما يدل على ضعف أداء المؤسسات العربية وتخلفها، فهي إذا غير مستعدة للتجسيد العملي لمبادرات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكل براءات الاختراع باعتبار أن هذه المؤسسات تلعب دور الشريك الاقتصادي والاجتماعي وعامل ودافع لهجرة الكفاءات.

ح- أما على مستوى ركن الاستعداد التكنولوجي، جاء المؤشر ضعيفا قيمته 3.3 وهو ما يشير إلى ضعف كبير في المكونات الفرعية نتيجة عدم توفر أحدث التقنيات وضعف نقل التكنولوجيا وضعف تدفق الانترنت وكلها عبارة عن متطلبات أساسية للبحث العلمي.

خ- وبالنسبة لركن الابتكار، فقد تم تسجيل مؤشر دون المتوسط بواقع 4نقاط، ومرد ذلك ما جاء في البيانات من ضعف في المكونات الفرعية خاصة على مستوى ضعف جودة مؤسسات البحث العلمي وهشاشة التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية وبالتالي تراجع مجالات البحث والتطوير بالإضافة

إلى ذلك الضعف الكبير على مستوى طلبات براءات الاختراع التي تعتبر واجهة حقيقية لمخرجات البحث العلمي.

د- وأما بالنسبة لركن التعليم العالي والتدريب وهو احد أهم المكونات الأساسية ذات الصلة المباشرة بالبحث العلمي إذ يستند المؤشر على مجموعة من المتطلبات الفرعية ذات التأثير الكبير على مدخلات ومخرجات البحث العلمي، وعلى هذا المستوى وحتى إن تم تسجيل تحسن طفيف في المؤشر الذي بلغت قيمته 4.1، فإن ذلك لا يترجم حقيقة قيمة الجهود المبذولة في إصلاح منظومة التعليم العالي وما يرتبط بها من جهود لتطوير وترقية نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على اعتبار ضعف الأداء على مستوى المكونات الفرعية من قبيل جودة التعليم وتدفق الانترنت في المؤسسات التعليمية وضعف برامج تدريب الموظفين.

الشكل رقم - 07 -

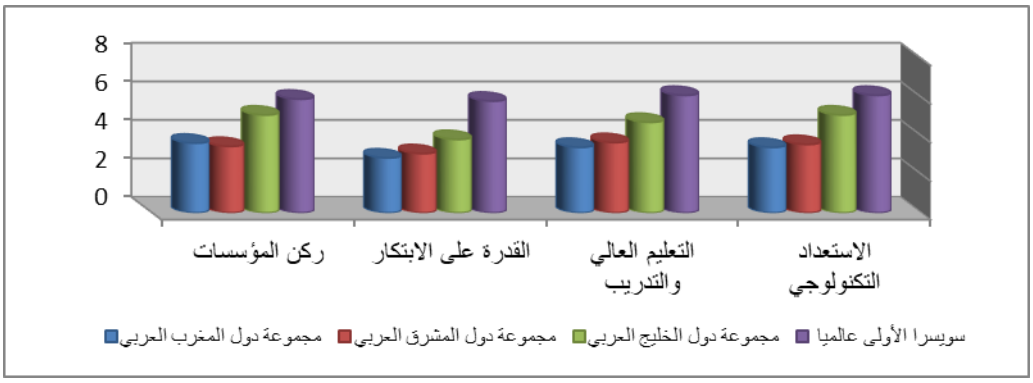

المصدر: تجميع الباحث بناء على www3.weforum.org in The Global Competitiveness Report 2017–2018, P-P. 44 - 312

4) متطلبات تحفيز الكفاءات

فبالعودة إلى تشخيص واقع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الدول العربية على ضوء ما جاء في مختلف التقارير الدولية لا سيما تقرير التنافسية العالمية وتقرير المنظمة الدولية للملكية الفكرية، توصلنا إلى أن الدول العربية كمجموعة سجلت مؤشرات متوسطة إجمالا ولكن الكثير منها تم تسجيله بالخط الأحمر، وهي تشير إلى ضعف الإرادة السياسية وضعف المنظومة القانونية وكذا ضعف المبادرة في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وقبل ذلك، ضعف الأداء في المؤسسات التعليمية ومراكز البحث، وإذا، فإشكالية النهوض بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالشكل الذي يعمل على تحفيز الكفاءات والأدمغة واستقرارها بل ويعمل على استرجاعها، هي إشكالية معقدة جدا، لأنها تستوجب ضرورة تضافر كل الجهود وعلى جميع المستويات، وهو أمر يتطلب إعادة النظر في كل السياسات السابقة بالشكل الذي يحقق المتطلبات الأساسية لتحقيق الإقلاع وإحداث الثورة العلمية والتكنولوجية وهو أمر لا يتحقق إلا من خلال تفعيل ثلاثة أدوار أساسية:

- تفعيل السياسات العمومية في مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي
- تفعيل آليات دعم مبادرات الابتكار والإبداع مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي
- تفعيل سياسات المؤسسات في مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتحفيز الكفاءات

وفي هذا الصدد، فإن محاولة تفعيل هذه الأدوار تتم من خلال عدة مبادرات نظرية وعملية أنظر الشكل (8):

الشكل- **08** - سبل دعم مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الدول العربية والجزائر انموذجا

تفعيل سياسات الدولة	تفعيل آليات الدعم	تفعيل سياسات المؤسسة
• التحسيس والتوعية بأهمية أنشطة البحث والتطوير والإبتكار على جميع المستويات • تنظيم سوق وطني للإبتكارات بالتعاون مع المنظمات المهنية الدولية المختصة بهدف الربط بين حاملي المشاريع الإبتكارية والمستثمرين • التشجيع على إنشاء جمعيات مهنية للمبتكرين والمبدعين على الصعيد الوطني • تشريعات تحفز القطاع الخاص لتمويل أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي • إصدار قانون حول الإبتكار لتوثيق الروابط بين مراكز البحث والجامعات من جهة، والقطاع الصناعي من جهة أخرى • إصدار قانون لحماية الملكية الفكرية والصناعية خصوصا في مجال البحث الحكومي، حيث يسمح للباحثين الجامعيين العاملين في مشاريع بحث ممولة من طرف الدولة بالاحتفاظ بحقوق الملكية الصناعية	• حاضنات الأعمال • تستهدف إطلاق البرنامج يخص المؤسسات التكنولوجية الناشئة (T-Start) بهدف اكتشاف ودعم مؤسسات ناشئة في مجال التكنولوجيات الحديثة والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والإتصال. • المراكزالتقنية الصناعية • صناديق التمويل الوطنية • بغرض تمويل المؤسسات المبتكرة بهدف دعم وترقية تنافسيتها وتمويل مشاريع البحث والتطوير التكنولوجي • في الجزائر مثلا تم اعتماد صندوقين خاصين وهما: • الصندوق الوطني لترقية التنافسية الصناعية (FNPCI) • الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (FNRSDT)	• التحفيز • القيام بتشجيع الأفراد على بذل مجهودات أكبر في مجالات البحث والتطوير والإبتكار من خلال تحفيزهم وتقديم علاوات مختلفة بهدف تحسين الأداء، ويمكن حصر الحوافز في مختلف الهدايا والجوائز (سكن، سيارة، ترقية...) بعد إثبات فعالية أعمالهم • الارتباطات • الحاجة إلى التعاون مع الأطراف الأخرى (مؤسسات علمية، مراكز بحث...) لتقوية علاقات العمل وتبادل الخبرات. • سد الإحتياجات والفراغات الناتجة عن نقص قدرات وإمكانيات المؤسسة وجعلها أكثر فعالية • إبرام اتفاقيات تعاقدية لفترات زمنية محددة في مجالات البحث • تكوين الأطر البشرية وتنميتها العمل على تكوين وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية لتحسين كفاءات ومؤهلات الباحثين

المصدر: تجميع الباحث بناء على زموري كمال، مرداوي كمال، منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، في: مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، العدد الخامس الصادر جوان 2017، ص-ص.649 – 653.

نتائج ومقترحات

تم التطرق من خلال هذا البحث إلى الأسباب والدوافع التي تقف وراء هجرة الكفاءات العلمية، حيث جاء فيها أن نظام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الدول العربية لم يصل بعد إلى الأهداف والمستويات المنشودة في عالم يشهد ثورة جامحة أساسها البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وأن هذا النظام يفتقر إلى مستويات التحفيز التي تحافظ على الكفاءات واسترجاعها.

وبالرجوع إلى المعايير والمؤشرات المستخدمة في تقييم أداء هذا النظام، تم التوصل إلى أن البحث العلمي يعتبر من المتطلبات والمرتكزات الأساسية التي تقوم عليها كل عملية تستهدف تحسين الجودة وترقية الأداء واستقطاب الكفاءات.

وقد تم التوصل من خلال تحليل السياسات العمومية المتبعة في الدول العربية من اجل ترقية نظام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إلى ضعف الإنفاق العمومي على برامج وأنشطة البحث العلمي، مما أثر سلبا على جودة المخرجات ومن بينها النشر العلمي الذي لا يزال بعيدا عن مستوى التطلعات والمستويات التي بلغتها مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث في الدول المتقدمة، حيث أظهرت بيانات بوابة "Shimago Institution" لسنة 2018، أن الدول العربية تحتل مراتب متأخرة وبحصة ضئيلة جدا من عدد الأوراق العلمية المنشورة.

وبالنظر إلى بيانات المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية " WIP " لسنة 2018، والمتعلقة بطلبات براءة الاختراع باعتبارها مخرجات أيضا لنظام البحث العلمي، تم التوصل إلى أن حصة الدول العربية هي الأخرى ضعيفة جدا، وتكاد تكون منعدمة بالمقارنة مع عدد الطلبات المسجل عالميا وبالمقارنة مع الدول الرائدة في هذا المجال كالصين والولايات المتحدة الأمريكية.

أما بخصوص الأسباب التي أدت إلى هذا التراجع وبالإضافة إلى ضعف الإنفاق الحكومي، فتتضح من خلال تشخيص محيط البحث العلمي وبالاستناد إلى التقارير التي قدمها المنتدى الاقتصادي العالمي" weforum " حول التنافسية، حيث تم التوصل إلى ضعف مؤشرات الأركان الأساسية ومكوناتها الفرعية في المحيط العلمي، خاصة تلك التي لها صلة مباشرة بالبحث العلمي كالاستعداد التكنولوجي والقدرة على الابتكار ونظام التعليم العالي والتدريب مما أثر سلبا على استقرار الكفاءات.

وبناء على هذه النتائج تم التوصل إليها المقترحات التالية:

- إن أهم معوقات البحث العلمي في الدول العربية والتي تعتبر سببا رئيسيا لهجرة الكفاءات العلمية تكمن في انخفاض معدلات الإنفاق الحكومي، وعليه، فإنه لا يوجد أي تصور لحلول يمكن تجسيدها خارج ضرورة زيادة حجم الإنفاق، فمن غير المعقول التوصل إلى نتائج علمية وبحثية تتصف بالجودة وتربو استقطاب الكفاءات ونأيها عن الهجرة ومعدل الإنفاق في الدول العربية هو الأضعف إذ لا يتعد 7 دولار لكل فرد، وأن معالجة ذلك هو أول خطوة نحو إيقاف هجرة الكفاءات ونزيف الأدمغة.
- إن أية محاولة لإصلاح نظام البحث العلمي ومن قبله نظام التعليم العالي لا يمكن أن ترتكز على سياسة تضخيم أعداد المخابر العلمية ومراكز البحث، بل يجب أن تستند إلى النوعية وجودة الأداء وإمكانية تجسيد وتفعيل أفكار ومبادرات الباحثين، وهو أمر يستوجب ضرورة مراجعة كل السياسات المتبعة والعمل على تفعيل أكثر لسياسات الدولة على مستوى الجوانب التشريعية والقانونية وعلى مستوى التثمين والتحفيز وتفعيل آليات الدعم والمرافقة لما لها من أثر على استقرار الكفاءات.
- ضرورة تدعيم هياكل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وإيجاد صيغ عملية لتجسيد الأفكار والابتكارات والاختراعات وتقديم التحفيز والدعم اللازمين لأصحابها، وهو أمر قابل للتحقق عن طريق خلق صيغ شراكة مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

المراجع

- خالد الوحيشي في: التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية، هجرة الكفاءات، نزيف أم فرص؟ الصادر عن جامعة الدول العربية، إضافات، صيف 2010.
- لامية حروش، محمد طوالبية، البحث العلمي في الجزائر: الواقع ومستلزمات التطوير، في مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد19، جانفي 2018.
- محمد صبور وادريس هابطي، الهجرة باتجاه واحد.. حقائق وعوامل، إضافات، العدد 11، صيف 2010.
- مصطفى حابس، هجرة الأدمغة الطبية لفرنسا" ذهابا بغير رجعة".. نزيف قاتل لمنظوماتنا الصحية في: hoggar.org/2019/02/07/
- زموري كمال، مرداوي كمال،منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، في: مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، العدد الخامس الصادر جوان 2017

www.scimagojr.com

www.wipo.int

www.weforum.org

www.poplas.org/ar/Publicatio.asp

دور جمعيات المهاجرين في تنمية مناطقهم الأصلية
جمعية "الهجرة والتنمية" المغربية أنموذجا

د. محمد لعبوبي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة ابن زهر – اكادير – المغرب –

البريد الالكتروني

m.laaboubi@uiz.ac.ma

ملخص:

من المهم جدا، عندما يتعلق الأمر بهجرة القوى البشرية، التركيز على دراسة كيفية الاستفادة منها، والبحث عن السبل الكفيلة بتقوية ارتباط المهاجرين بوطنهم الأم، لأن من شأن ذلك المساهمة في النهوض، بشكل فعلي، بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء عبر توظيف أموال المهاجرين المحولة مباشرة في المشاريع الاستثمارية أو بالعمل على نقل الأفكار والمهارات التي اكتسبوها في الخارج لتنمية مناطقهم الأصلية. ويحتل المغرب في الجانب المتعلق بالتحويلات المالية للمهاجرين مراكز جد متقدمة عالميا، حسب تقارير الهجرة الدولية بحوالي 7 مليارات دولار سنويا، مما يؤثر ايجابيا سواء على مستوى الاقتصاد الوطني بشكل عام أو على المستوى العائلي المباشر، حيث تساهم التحويلات في رفع القدرات المادية لأسر المهاجرين وتمكنهم من فرص أفضل ليحظى أبناؤهم بتعليم جيد ويحصلوا على خدمات طبية أحسن.

أما في الجانب المتعلق بنقل الأفكار والمهارات فإننا نجد أن للمهاجرين المغاربة عدة تجارب في هذا المجال سنكتفي في هذه الورقة بالتطرق الى تجربة بعضهم في الانخراط في التنمية الاجتماعية والبشرية لمناطقهم الأصلية القروية والنائية وذلك عن طريق خلق جمعيات لهذا الغرض. وسنعرض بالذات لتجربة جمعية "الهجرة والتنمية" التي تأسست سنة 1986 من طرف مهاجرين من جنوب المغرب، والتي تقوم منذ أكثر من ثلاثيين سنة بتنفيذ مشاريع تنموية تهدف الى تحسين مستوى معيشة السكان القرويين وتهم بالأساس المدارس والمستوصفات والماء الصالح للشرب والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وسنحاول أن نجيب على الإشكالية التالية: إلى أي حد ساهمت جمعية "الهجرة والتنمية" في انخراط المهاجرين في تنمية مناطقهم الأصلية؟

من الناحية المنهجية تقتضي الإجابة على إشكالية البحث اعتماد المنهج الوصفي في تحديد مفاهيم الدراسة إضافة إلى تحليل مدى مساهمة الجمعية المذكورة في التنمية.

أظهرت النتائج الاولية للبحث أن جمعيات المهاجرين ساهمت بشكل كبير الى جانب الدولة في العمل التنموي وذلك للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وكان انخراطها في التنمية ليس فقط على مستوى تقديم الخدمات الاجتماعية وتلبية الحاجيات الاساسية، وانما أيضا على مستوى المساهمة في التشغيل واشاعة سلوكيات وقيم جديدة، وقد تعددت مجالات تدخلها من محاربة للامية وتشجيع للتمدرس ومساعدة للطفولة ومحافظة على البيئة وتوفير للتجهيزات الأساسية وتنمية لنشاط النساء الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: جمعيات المهاجرين – جمعية "الهجرة والتنمية" المغربية – تنمية المناطق الأصلية.

Abstract :

With regard to labor migration, it is very important to consider how to take advantage of it and to look for ways to strengthen the link between migrants and their country of origin, as this will contribute to the advancement of the economic and social process, through the use of remittances directly in projects investments or by working on the transfer of ideas and skills acquired abroad to develop their regions of origin.

In terms of remittances, Morocco occupies very advanced positions globally, amounting to about $ 7 billion a year, which has a positive impact both on the national economy in general and on the family level, where remittances help to increase the financial capacities of migrant families and enable their children to be well educated and to receive better medical services.

Regarding the transfer of ideas and skills, we find that Moroccan immigrants have several experiences in this field, in which we will discuss the experience of some of them who engage in social and human development them of rural and isolated areas of origin by creating associations for this purpose.

The Migration and Development Association, created in 1986 by immigrants from southern Morocco, has implemented development projects aimed at improving the quality of life of the rural population, mainly schools, clinics and a social economy.

We will attempt to answer the following question: to what extent has the association "Migration and Development" contributed to the participation of migrants in the development of their regions of origin?

From a methodological point of view, the answer to the research problem requires the adoption of the descriptive approach for determining the concepts of the study, as well as the analysis of the extent of the association's contribution to development.

The preliminary results of the study showed that immigrant associations make a significant contribution to development in order to promote the economic and social rights of the population: their involvement in development concerns not only the provision of social services and the satisfaction of basic needs, but also the contribution to employment and the diffusion of new behaviors and values. The intervention of various sectors of the fight against illiteracy, the promotion of schooling, helping the children, the preservation of the environment, the provision of basic equipment and the development of women's economic activity.

Keywords: *Immigrant associations - Moroccan Association "Immigration and Development" - Development of zones of origin.*

المقدمة

تشكل الهجرة مصدراً للفرص والتحديات في آن واحد على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد وبالنسبة إلى المهاجرين أنفسهم. لقد أصبح من المسلَّم به أن اعتماد سياسات ملائمة للهجرة قد يترك أثراً إيجابياً كبيراً على التنمية، مثلاً من خلال مساهمة المهاجرين في أسواق العمل والابتكار، ونفاذ هؤلاء إلى الفرص وتحقيق دخل أكبر، فضلاً عن دور التحويلات المالية في الحد من الفقر، أو من خلال إشراك ومساهمة المهاجرين في المسارات السياسية والتنموية.

وقد اتخذت بلدان عربية عدة سلسلة من الخطوات على الصعيدين القانوني والمؤسسي للوصول إلى مهاجريها، وتعزيز صلاتهم ببلدهم الأم، وتوفير الحقوق لهم، والاعتراف بهم وإشراكهم في المسارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. في نفس الوقت انخرط الكثير من المهاجرون في جمعيات تهدف إلى تعزيز الروابط المجتمعية مع من يعيشون في الخارج بالإضافة إلى تقديم مساعدة جماعية لبلدانهم ومناطقهم الأصلية.

نعرض في هذه الورقة البحثية لتجربة جمعية "الهجرة والتنمية" المغربية التي تأسست سنة 1986 من طرف مهاجرين من الوسط الجنوبي للمغرب، والتي تقوم منذ أكثر من ثلاثيين سنة بالمساهمة في مشاريع تنموية تهدف الى تحسين مستوى معيشة السكان القرويين في المناطق الجبلية والنائية وتهم بالأساس المدارس والمستوصفات والماء الصالح للشرب والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه يتناول موضوع هجرة الموارد البشرية والبحث عن السبل الكفيلة بالاستفادة منها، في وقت يسترعي المهاجرون أكثر فأكثر اهتمام صانعي السياسات والباحثين والأكاديميين على حد سواء. فوجودهم يثير الأسئلة حول القدرة على دعم التنمية في بلدان المنشأ من خلال نقل رأسمالهم المالي والبشري والاجتماعي الذي يتخذ شكل تحويلات ومهارات ومعارف وتجارب، وكذلك عبر استخدام شبكة علاقاتهم لنسج روابط اجتماعية، وفكرية، وتجارية، وغيرها من الصلات عبر الوطنية. وينطبق ما تقدم على بلدان المنطقة العربية بشكل عام وعلى المغرب بشكل خاص، لا سيما في ظل تزايد عدد المهاجرين، وانخراط المهاجرين في بلدان الاستقبال، وتنامي الفرص المتاحة لهم للمشاركة في الأنشطة الوطنية.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لموضوع الدراسة، وهذا المنهج معمول به في كثير من البحوث والدراسات، خاصة تلك التي تتناول ظواهر اجتماعية، حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات والتقارير المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، وكذلك المنشورة على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى الاطلاع على منشورات الجمعية موضوع الدراسة، وإخضاع كل ما سبق للتحليل والمناقشة بما يخدم أهداف البحث.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم الخلفية النظرية والتاريخية لهجرة الموارد البشرية المغربية إلى الخارج.
- بيان دور المهاجرين وجمعياتهم في التنمية ببلدانهم ومناطقهم الأصلية.
- عرض تجربة جمعية "الهجرة والتنمية" المغربية في دعم انخراط المهاجرين في تنمية مناطقهم الأصلية.

1. الإطار النظري والتاريخي لهجرة الموارد البشرية المغربية إلى الخارج

2.1. الخلفية النظرية للهجرة الدولية من أجل العمل

بلغ عدد المهاجرين في العالم، سنة 2017، حوالي 258 مليوناً حسب منظمة الأمم المتحدة، أي ما يمثل 3.4 في المائة من سكان العالم، وشكلت نسبة النساء خلال السنة نفسها 48,4 في المائة من مجموع أعداد المهاجرين. وينتقل ثلث المهاجرين من البلدان النامية (بلدان الجنوب) نحو البلدان المتقدمة (بلدان الشمال) ؛ وينتقل الثلث الآخر بين بلدان الجنوب؛ أما الثلث الأخير، فينتقل بين بلدان الشمال. وتُعتبر البلدان متوسطة الدخل، مثل الهند والمكسيك وروسيا والفلبين وتركيا والصين، البلدان الرئيسية التي تشكل اليوم مَصْدَراً للهجرة. وتتركز تدفقات الهجرة على مستوى الخطوط الرئيسية للحدود الجغرافية التي تفصل بين مناطق ذات سمات سياسية واقتصادية متباينة للغاية. وتُسجَّل هذه الحركات بشكل كبير على طول البحر الأبيض المتوسط، وفي الحدود الفاصلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك.[139]

ولتسهيل فهمنا لظاهرة الهجرة بكل تعقيداتها وتأثيراتها المتبادلة بين بلدان الأصل والاستقبال، لا بد من التطرق إلى الإطار النظري المتعلق بها. حيث لاحظ الباحثون أن النظام الاقتصادي العالمي، الذي تشكل الاقتصادات الوطنية جزءا مكونا له، يتيح تناول حركية العمل الدولية كموضوع بحث واستقصاء. فهذه المقاربة تنطلق من فرضية قوامها : أنه لا يمكن فهم الهجرة الدولية بعمق من دون ربطها بمنظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فهي من إنتاج هذه المنظومة والتحولات التي حدثت في بنية هذا الاقتصاد وفي التقسيم الدولي للعمل.[140] وهذا ما نلاحظ تجلياته بقوة في بلدان المغرب الكبير التي ارتبطت اقتصاداتها بقوة، باقتصاد فرنسا، وخصوصا في فترة الاستعمار.

وقد ساهمت استنتاجات الدراسات الميدانية التي أجريت خلال السنوات الأخيرة، في مراجعة المفاهيم والنماذج النظرية للهجرة الدولية ونقدها. وقد يكون من أبرز تلك الاستنتاجات: تشعب عوامل الطرد والجذب وشمولها العوامل الثقافية والجغرافية، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.[141] لذلك؛ اتجه الاهتمام إلى اعتماد مقاربات أكثر شمولية لمعالجة الهجرة، وظهرت طروحات مثل الدعوة إلى معالجتها كنظام اجتماعي، أو كجزء من النظام الاجتماعي الذي يقوم بدور الوسيط بين المجالات، أو كجزء لا يتجزأ من شبكة العلاقات التي تربط بين المجالين الواقعين على طرفي خط سير الهجرة، أو كعلاقة تاريخية للتبعية الاقتصادية المتبادلة بين مجتمعات "المركز" ومجتمعات "الأطراف"[142]، وهذا أيضا ينطبق بأجْلَى صوره على بلدان المغرب العربي ، وخصوصا المغرب.

وخلاصة القول يمكن أن نقول إن أسباب الهجرة متعددة، كما أن هذه الظاهرة يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة. فقد تُعزى لأسباب اقتصادية أو سياسية أو تربوية أو اجتماعية أو بيئية أو مناخية أو نفسية أو غير ذلك.

---

[139] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي - الهجرة وسوق الشغل- إحالة ذاتية رقم 37 / 2018، ص9.

[140] هاشم نعمة فياض "هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا هولندا نموذجا: دراسة تحليلية مقارنة" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، كانون الأول / ديسمبر 2011، ص 6.

[141] المصدر السابق، ص 7.

[142] خالد الوحيشي، الهجرة والأسرة: حالة البلدان العربية المرسلة للعمالة، (1998)، ص 8.

2.1. التطور التاريخي لهجرة الموارد البشرية المغربية إلى الخارج

نظرا لدينامية ساكنته، ولموقعه الجغرافي، ولانفتاحه على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، كان المغرب عبر التاريخ ملتقى للعالم العربي مع الغرب و أوربا شمالا، وبلاد السودان جنوبا، وقد ساعدت هذه العوامل على حدوث حركية مكثفة ودائمة للبشر والسلع[143]. فالمغرب يعد بلد الهجرة النازحة منذ القدم وأصبح في السنين الاخيرة بلد الهجرة الوافدة والعابرة كذلك.

وخلال النصف الأول من القرن العشرين شهد المغرب اعادة تشكل على مستوى الفضاءات الاقتصادية والهجروية، فنشأت ظاهرة هجرة العمالة إلى أوروبا، وان كانت بأعداد قليلة في البداية. ومن الثابت أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبالضبط انطلاقا من الستينيات، شهدت زيادة كبيرة في أعداد المهاجرين، وبالأخص أولئك المتوجهين إلى دول مثل فرنسا وبلجيكا وهولندا. هذه البلدان التي كانت في أمسّ الحاجة إلى قوى عاملة ضعيفة التأهيل للعمل في مناجم الفحم وصناعة السيارات. ويتعلق الأمر أساسا بهجرة الذكور غير المؤهلين ومن أصل قروي في أغلب الأحيان. وفي الثمانينيات، إثر القيود التي فرضتها هذه البلدان، بدأت موجة هجرة ثانية قوية نحو إيطاليا وإسبانيا، تزامنا مع انضمام هذه الاخيرة إلى المجموعة الأوربية سنة 1986 وما رافق ذلك من نمو اقتصادي وحاجة الى اليد العاملة[144].

وإذا كان معظم الذين هاجروا في الماضي من أجل توفير لقمة العيش كمستخدمين أو عبر إنشاء مشاريع تجارية متواضعة، إلا أن الظاهرة تعدت هذا الإطار التقليدي، لتشمل في السنوات الاخيرة أيضا العديد من ذوي الكفاءات الذين أصبحوا يغادرون المغرب سواء لإكمال دراستهم، أو هروبا من واقع البطالة.

وكان معدل هجرة المغاربة المؤهلين جدا (16 بالمائة) إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من بين الأعلى عالميا. ويتمتع حوالي نصف المهاجرين (47,2 بالمائة) من موجة الهجرة في الفترة 2000 - 2005 بمستوى دراسي متوسط أو عال مقابل حوالي 11 بالمائة في موجة الستينيات. ونشهد أيضا ارتفاعا في عدد الطلبة المغاربة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بنسبة 13,4 بالمائة ما بين 2005 و 2009[145].

وتتألف الجالية المغربية المقيمة بالخارج، حسب تقديرات حديثة للوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، من حوالي 4.500.000 فرد، أي 15 بالمائة من مجموع سكان المغرب. ويحتل المغرب المرتبة الرابعة عشرة عالميا والرتبة التاسعة في تصنيف البلدان النامية.[146]

3.2. الارتباط الوثيق للمهاجرين المغاربة ببلدهم وبمناطقهم الأصلية

يتجلى الارتباط القوي للمهاجرين المغاربة بمناطقهم الأصلية في عدة جوانب، من أهمها العودة الدورية، والتي يقصد بها، عودة المهاجر الى وطنه خلال فترات العطل أو أثناء فترات خاصة أو استثنائية مع وجود نية الرجوع الى المهجر لاستئناف العمل أو الاقامة.[147] وتكتسي العودة الدورية أو السنوية أهمية خاصة سواء لدى

---

[143] محمد شارف، شظايا من إنجازات المهاجرين بجهة سوس ماسة، منشورات جامعة ابن زهر، المغرب، (2018)، ص 43.

[144] إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا. إصدارات مكتب شمال افريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا. المغرب. 2014. ص 15.

[145] المصدر السابق، ص15.

[146] المصدر نفسه، 15.

[147] المختار مطيع "اشكالية عودة المهاجرين المغاربة واندماجهم في مجتمعهم الاصلي" دفاتر مركز الدراسات والابحاث حول حركات الهجرة المغاربية، عدد 3، جامعة محمد الاول. المغرب (1994)، ص 5.

المهاجرين وأسرهم المقيمة بالمغرب، أو لدى السلطات المغربية، نظرا لما يواكبها من تحويل للعملة الصعبة وإنعاش للنشاط السياحي وللحركة الاقتصادية بشكل عام. لذا تسخر الدولة امكانيات هامة لإنجاح هذه العملية وتسهيل عبور وعودة أفراد الجالية المغربية المقيمة في الخارج، أثناء تنقلهم بين بلدان الإقامة و الوطن الأم خلال الفترة الصيفية على امتداد أكثر ثلاثة أشهر، من 5 يونيو إلى 15 شتنبر. ولإعطاء نظرة عن حجم هذه العودة السنوية نشير بأنه مثلا بالنسبة لسنة 2019 بلغت أعداد الجالية المغربية الوافدة قرابة 2 مليون و800 ألف شخص.

كما تشكل التحويلات مؤشرا واضحا على الارتباط الوثيق بين المهاجرين وبلدهم الأصلي، ففي حالة المغرب يشير بحث ميداني إلى أن أكثر من 9 من أصل 10 مهاجرين، قد أرسلوا تحويلات مالية إلى المغرب خلال الخمس سنوات التي غطاها البحث، وما يقارب ال 60 % أ كدوا أنهم حولوا على الأقل ربع دخلهم السنوي.[148]

وتعير الحكومة المغربية اهتماما خاصا لقضايا المهاجرين، وتحرص على إبقاء علاقاتهم بالبلاد وتمتينها، ويتجلى ذلك في مختلف الإجراءات المتخذة لتأطير المهاجرين في الخارج، ومن هذه الإجراءات نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- إنشاء وزارة شؤون الجالية المغربية في الخارج، وتمثيلها في القنصليات بواسطة ملحقين اجتماعيين.
- إنشاء مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج.
- إنشاء مجلس الجالية المغربية بالخارج.
- ارسال أئمة المساجد للإشراف على التأطير الديني للمهاجرين.
- تشجيع المهاجرين على استثمار أموالهم في مشاريع إنمائية داخل البلاد.

3. مساهمة المهاجرين وجمعياتهم في تنمية بلدانهم ومناطقهم الأصلية

1.4. دور المهاجرين في التنمية

في السنوات الأخيرة، ازداد الاعتراف بعنصر التنمية الكامن في الهجرة، وتحول تركيز التفكير على الصعيد الدولي من الانطباع السلبي المهيمن سابقا، عن العلاقة بين الهجرة والتنمية والذي يؤكد الحاجة إلى استئصال المسببات الرئيسة للهجرة، وهجرة العقول واستنزاف العمالة والهجرة من المناطق الأصلية، إلى اهتمام متزايد بالتأثيرات والاحتمالات الإيجابية للهجرة على التنمية، بما في ذلك المساهمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمهاجرين، وتخفيف الضغط الديمغرافي والضغط على سوق العمل.[149]

وباستخدام معطيات مسوحات عائلية من 91 دولة نامية، وجدت دراسة أن تحويلات العمال المهاجرين تقلل بشكل مهم من مستوى الفقر وعمقه وشدته في العالم النامي، ووجدت أن زيادة في تحويلات كل عامل بنسبة 10% إلى بلده الأصلي، تؤدي في المتوسط إلى انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون في مستوى الفقر ب 5،3 %.[150] وهذا ما يلاحظ بوضوح في مناطق المغرب المرسلة للمهاجرين بكثرة.

---

[148] محمد الخشاني، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب، الجزائر، تونس، (بيروت: الأمم المتحدة، 2006)

[149] الهجرة الدولية والتنمية، انطباعات وخبرات المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. (2002)، ص 4.

[150] Richard H. Adams, Jr., Migration, Remittances and development: The Critical Nexus in the Middle East and North Africa, (Beirut: UN, 2006), p. 5.

ويتميز المغرب بحجم تحويلات المهاجرين من بين الأضخم عربيا وعالميا. فقد بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 58 مليار درهم بالدولار الأمريكي سنة 2001 ، أي 7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي و 32 بالمائة من تغطية العجز التجاري.[151]

وحسب الإحصاءات الصادرة عن مكتب الصرف المغربي سنة 2011، بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج في خضم الأزمة المالية مستوى ممتازا بحوالي 58,5 مليار درهم (5,3 مليار أورو). وبلغت هذه التحويلات سنة 2018 حوالي 64 مليار درهم (6 مليار أورو)، وتأتي 81 بالمائة من هذه التحويلات من البلدان الأوروبية.

وتمثل التحويلات، مع أهميتها، بُعدا ضيقا للغاية لا يمكن النظر من خلاله إلى تأثير المهاجرين في الخارج على التنمية وتخفيف حدة الفقر في بلدانهم الأصلية. وتم مؤخراً تحويل الاهتمام من تحليل تأثير هجرة أصحاب المهارات على أسواق العمل بالبلدان المرسلة الى تبني مقاربة أوسع نطاقا تراعي أيضا القنوات التي يقوم المهاجرون من خلالها بتعزيز التجارة والاستثمار والابتكار والحصول على التكنلوجيا.

فإلى جانب التدفقات المالية الواضحة ترتكز الأهمية الاقتصادية للمهاجرين على تدفق المعارف. فالمغتربون يمثلون مصدرا مهما لانتقال المعارف. ويتناول ريكاردو هوسمان[152] بإسهاب هذه الفكرة المتعلقة بالمعرفة التقنية والتجارب التي تحويها أدمغة هؤلاء الأشخاص وينصح البلدان النامية بالتركيز على اجتذابهم، بدلاً من إقامة الحواجز أمام هجرة أصحاب المهارات. وقد اعتمد التحول السريع الى التصنيع في شرق آسيا اعتمادا كبيرا على الجاليات الصينية النشطة اقتصاديا في الخارج. وحدث مثل ذلك مع الهند حيث ازدهرت صناعاتها عالية التكنولوجيا بفضل إقامة علاقات مستدامة مع المهاجرين الهنود بل وحتى المغتربين العائدين.[153]

3.2. دورجمعيات المهاجرين: نماذج من المغرب والعالم العربي

في دراسة حول التأثيرات المحتملة للمهاجرين على بلدانهم الأصلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا صرح 28 % من المستجوبين بأنهم ينتمون إلى إحدى جمعيات المغتربين.[154] وتتميز بلدان المغرب العربي الثلاثة (الجزائر والمغرب وتونس) بشبكة تضم قرابة مائة جمعية يزيد أعضائها على مائتي ألف عضو من بينها جمعيات قطرية وإقليمية. تشارك بعض الجمعيات في نقل المعارف وتعزيز ريادة الأعمال في بلدانها الأصلية. وقد أطلق التونسيون المغتربون، العديد من المبادرات المتعلقة بريادة الأعمال في تونس مثل مبادرة "أثر". وفي المغرب، تنشط شبكات، مثل المركز الوطني للبحوث العلمية والفنية والمنتدى الدولي للكفاءات المغربية بالخارج والشبكة المغربية لاحتضان المقاولات والجمعية المغربية للبحث والتطوير، في تعبئة الباحثين الأكاديميين والمهندسين المغتربين. ويُعد نقل المعارف بعد العودة من الخارج أمرا مهما كذلك. وقد قام المهنيون المغتربون

---

151 إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا. إصدارات مكتب شمال افريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا. المغرب. 2014. ص 16.

152 Hausmann, Ricardo. 2013. “The Tacit-Knowledge Economy,” Project Syndicate.http://www.projectsyndicate.org/commentary/ricardo hausmann-on-the-mental-sources-of-productivity-growth.

153 مريم مزغني مالوش، سونيا بلازا، فاني سالساك" حشد جهود المغتربين من منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي وريادة الأعمال"منشورات مجموعة البنك الدولي، ديسمبر 2016.

154 المصدر السابق، ص 22.

العائدون من أوروبا أو الولايات المتحدة مؤخراً بإطلاق العديد من المبادرات في المغرب مثل المؤسسة المغربية للعلوم المتقدمة والابتكار والبحوث والجامعة الدولية.[155]

يهدف عدد كبير من جمعيات المهاجرين إلى تعزيز الروابط المجتمعية مع من يعيشون في الخارج بالإضافة إلى تقديم مساعدة جماعية للبلدان الأصلية. وقد بدأت بعض جمعيات المهاجرين المغاربة من أصول قروية عملها في هذا الإطار منذ ثمانينيات القرن الماضي واهتمت في البداية بالمساهمة في تحسين شروط عيش ذويهم وأقاربهم القاطنين بمناطق قروية وجبلية تعاني في الغالب من العزلة وتفتقد للإنارة والماء الشروب.[156] وتعمل بعض جمعيات المهاجرين بشكل وثيق مع الدوائر الحكومية، لكن معظمها لا تقوم بذلك وتجري اتصالاتها بشكل مباشر مع المجتمعات المحلية أو المدارس والمستشفيات. فعلى سبيل المثال، تعمل منظمة مقرها في الولايات المتحدة وتضم 380 لبنانيا متخصصين في مجال التكنولوجيا المتقدمة على نقل المعرفة التقنية من وادي السليكون إلى لبنان، وتشجيع إنشاء شركات جديدة هناك، وتسهيل الهجرة الدورية للخبراء اللبنانيين في التكنولوجيا المتقدمة مع الولايات المتحدة. وتعمل جمعية للتونسيين المتواجدين في الولايات المتحدة، وهي جمعية الشبان المهنيين التونسيين الأمريكيين التي أُنشئت بعد عام2011، على مساندة البلاد خلال مرحلتها الانتقالية حيث تهدف إلى تشجيع السياحة في تونس وتصدير منتجاتها الحرفية. وتُساند هذه الجمعية بواسطة برنامج للسفارة الأمريكية وتعمل مع الحكومة التونسية. ويمكن تحسين تأثير هذه المنظمات بدرجة كبيرة من خلال التعاون بشكل أكثر منهجية مع الحكومات واجتذاب المزيد من المساندة من وكالات المعونة والمؤسسات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة أو البنك الدولي.[157]

4. تجربة جمعية "الهجرة والتنمية" في تنمية المناطق الأصلية للمهاجرين

1.5. نبذة عن جمعية "الهجرة والتنمية"

"الهجرة والتنمية": هي جمعية مغربية فرنسية، أسست سنة 1986، من طرف مهاجرين مغاربة أغلبهم ينحدرون من المناطق القروية لجهة سوس ماسة.[158] وهي جهة تشكل خزانا تاريخيا للهجرة المغربية، سواء منها الداخلية (نحو الشمال وخاصة مدينة الدار البيضاء ...) أو الخارجية (إلى فرنسا وأوروبا التي تمثل نسبة 80% من المهاجرين المغاربة). وقد جاءت مبادرة المهاجرين هذه، من أجل تسهيل تنفيذ مشاريع تنموية في مناطقهم الأصلية، بالأطلس الصغير، المتضررة من الجفاف منذ سنوات السبعينات، وذلك بدعم من خبراء ومتطوعين فرنسيين. ارتكزت أنشطة الجمعية واهتماماتها في البداية على البنيات التحتية: ككهربة العالم القروي، المدارس، المستوصفات والماء الصالح للشرب. وبالتدريج، تم إنجاز برامج التنمية القروية المندمجة في إطار الشراكة مع الساكنة المحلية والمهاجرين[159]. تعتمد الجمعية غالبا على الدعم الخارجي في تمويلاتها للمشاريع، خصوصا من المؤسسات الدولية المانحة وكذا المنظمات والمؤسسات المغربية. وتتمحور استراتيجية التدخل لدى "الهجرة والتنمية" حول ست مكونات:

---

155 المصدر نفسه، ص 23.

156 محمد شارف، شظايا من إنجازات المهاجرين بجهة سوس ماسة، منشورات جامعة ابن زهر، المغرب، (2018)، ص 73.

157 المصدر نفسه، ص 23.

158 جهة من جهات المغرب الاثني عشر، تتواجد بالوسط الجنوبي للمغرب.

159 الموقع الرسمي لجمعية "الهجرة والتنمية" https://www.migdev.org

الحكامة المحلية، البيئة، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حقوق الإنسان والتنمية المحلية ورسملة ونشر وتعميم مقاربة إدماج الهجرة والتنمية في التخطيط المجالي. و ترتكز على ثلاث مبادئ[160] :

4 . نهج تشاركي يدمج مختلف الفاعلين من أجل تدبير ناجع للإمكانات وتثمين المعارف والخبرات المحلية،

5 . مبدأ التضامن والتعاون المتبادل،

6 . الشراكة مع السلطات والمؤسسات الحكومية والغير الحكومية.

يمكن التمييز في تجربة جمعية "الهجرة والتنمية" بين مرحلتين الأساسيتين الأولى تمتد من تاريخ نشأة الجمعية سنة 1986 الى سنة 2000 والمرحلة الثانية تمتد من سنة 2000 الى الآن.

2.3. انخراط الجمعية في التنمية المحلية

يمكن التمييز في تجربة جمعية "الهجرة والتنمية" بين مرحلتين أساسيتين، الأولى تمتد من تاريخ نشأة الجمعية سنة 1986 الى سنة 2000 والثانية تمتد من سنة 2000 الى الآن.

- **المرحلة الأولى العمل على تحسين ظروف عيش الساكنة**

المرحلة الأولى من عمل الجمعية ، والتي يمكن أن نسميها "مرحلة البنية التحتية الأساسية" تركز فيها الاهتمام بتوافق بين المهاجرين والسكان القرويين المستقرين في بلداتهم، على البدء بتوفير الأساسيات من كهرباء وطرق لفك العزلة عن المناطق النائية ومياه للشرب وخزانات للمياه، ومساعدة الأطفال على التعليم والتدريس- المدارس الداخلية للبنات - والمستوصفات وسيارات الإسعاف ... مكنت هذه التدخلات من[161] :

- تزويد 106 قرية، يبلغ عدد سكانها حوالي 40000 نسمة، بالكهرباء. توقف برنامج الكهربة في عام 2006، حيث تولى المكتب الوطني للكهرباء التابع للدولة، كهربة القرى في المنطقة.
- مد أزيد من 24 شبكة للوصول إلى مياه الشرب، حيث وصل عدد السكان المستفيدين إلى أكثر من 15000 نسمة. رافق تركيب هذه الشبكات عمليات تحسيس بأهمية التدبير المعقلن للماء.
- دعم أنشطة تعليم الأطفال والشباب. ففي ثمانينيات القرن الماضي كان النظام المدرسي الرسمي لا يصل إلى بعض المناطق الريفية المعزولة في جهة سوس ماسة[162]. قامت الجمعية، بالاتفاق مع وزارة التعليم المغربية، بإنشاء شبكة من المدارس غير الرسمية حيث يتم تكييف العملية التعليمية مع واقع المنطقة، ويقوم المهاجرون في بعض الأحيان بدعم وتمويل تشييد المباني المدرسية. وقد مكنت هذه العملية من استفادة أكثر من 4000 شخص، معظمهم من الأطفال (70 ٪ من الفتيات)، من المدارس غير الرسمية. وتم تدريب 29 معلماً ومربيا وتم دمج بعض التلاميذ في المنظومة التعليمية الرسمية. كما استضافت المدارس أيضًا النساء البالغات اللائي يرغبن في أخذ دروس محو الأمية.

- **المرحلة الثانية العمل على تحسين مستوى عيش السكان**

في السنوات العشر الأولى من نشاطها، ركزت جمعية "الهجرة والتنمية" جميع مجهوداتها على البنية التحتية القروية. وفي نهاية التسعينيات من القرن الماضي، وبعد إجراء مسح ميداني تشاركي سنة 2000، طفت على السطح مسألة حاجة الساكنة الى أنشطة اقتصادية. فانخرطت الجمعية في دعم الأنشطة المدرة للدخل، في

---

[160] المصدر نفسه.

[161] الموقع الرسمي لجمعية "الهجرة والتنمية" https://www.migdev.org

[162] جهة من جهات المغرب الاثني عشر، تتواجد بالوسط الجنوبي للمغرب.

سياق تهيمن عليه الزراعة الأسرية الجبلية. وقد أبان المسح التشاركي عن وجود مؤهلات للتثمين في محورين رئيسيين: المنتجات الزراعية المحلية والسياحة الريفية[163].

عملت الجمعية على تشجيع الزراعة الإيكولوجية وتثمين المنتوجات المحلية في مناطق تغلب عليها الفلاحة المعاشية وتربية الماشية، كما عملت على إقناع شبان المناطق القروية بأن هناك دوافعا معقولة وإيجابية تجعلهم يواصلون استغلال أرض آبائهم وأجدادهم عوض أن ينضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل في مدن المملكة، أو أن يخاطروا بحياتهم عبر ركوب أمواج البحر الأبيض المتوسط. وهذا ما يتطلب منهم تغيير طرق وأساليب الزراعة من خلال الحصول على تكوينات تسمح لهم بالزيادة في دخلهم. وتواكب "الهجرة والتنمية" هذه التكوينات عن طريق تشجيعهم على الزراعة الإيكولوجية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الفلاحين والوسط الطبيعي والتي تحاول أن تجمع بين استعمال الأساليب الزراعية القديمة وبين التقنيات الجديدة من خلال تقديم حلول مستدامة لمواجهة التقلبات المناخية.

مكن التدخل في هذا المجال من إنشاء 24 تعاونية فلاحية متخصصة في الزعفران، تمثل أكثر من 800 مزارع. كما دعمت الجمعية 6 تعاونيات نسائية منتجة لزيت الأركان[164] في مجال ترويج وتسويق منتجاتها[165].

أما فيما يتعلق بالسياحة القروية، فإن المهاجرين هم الذين بدأوا الحركة من خلال الاستثمار في بيوت الشباب في قراهم الأصلية بشكل تجاوز بكثير البرنامج الذي أطلقته جمعية "الهجرة والتنمية".

6.3. تعزيز قدرات وأدوار المهاجرين في التنمية الترابية

قامت جمعية "الهجرة والتنمية" بشراكة مع الجماعات المحلية (في جهتي سوس ماسة ودرعة تافيلالت المغربيتين) بإطلاق مشروع اسمه "الهجرة والأرض والتنمية"، يهدف إلى تعزيز قدرات وأدوار المهاجرين في التنمية الترابية. وتعتبر "مكاتب استقبال وتوجيه المهاجرين" خدمة توفرها الجماعات المحلية، المنخرطة في المشروع، للمهاجرين ولذوي حقوقهم ولجميع المغاربة المقيمين في الخارج. ولقد سمحت هذه المكاتب الإحدى عشر التي افتتحت في غشت 2015، بالمساهمة في التنمية المستدامة للمنطقة، كما يساعد المهاجرين للحصول على حقوقهم الاجتماعية ولتسهيل إجراءاتهم الإدارية. كما يساهم المكتب في التنمية الترابية من خلال تطوير الاستثمارات الجماعية والمنتجة عبر تشجيع المهاجرين والمتقاعدين وأبنائهم على الاهتمام بالقضايا المحلية وذلك بتعاون مع جماعاتهم وقراهم. و قد تم وضع تطبيق على الكمبيوتر يسمح للمسؤولين عن المكتب بدراسة فورية و عاجلة لملفات المستفيدين[166].

وتعين الجماعة المحلية شخصا مسؤولا عن هذا المكتب كما توفر له جميع الظروف المناسبة ليحصل على التدريبات المناسبة في مجال تقنيات الاستقبال والتوجيه والمواكبة للمهاجرين حاملي المشاريع. ويشرف على هذه التدريبات خبراء سبق لهم العمل مع مؤسسات متخصصة مثل مجلس الجالية المغربية بالخارج ووكالة البحر الأبيض المتوسط للتعاون الدولي.

وقد طبعت ملصقات ومنشورات للتعريف بهذه المكاتب لدى المستفيدين وعموم المواطنين. وخلال ثلاثة أشهر الأولى فقط، تم استقبال 194متقاعد (خاصة في شهر غشت). ولتطوير كفاءات ومهارات العاملين ب "مكاتب

---

163 الموقع الرسمي لجمعية "الهجرة والتنمية" https://www.migdev.org

164 نوع من الزيوت لا ينتج إلا في المغرب وبالأخص في جهة سوس ماسة.

165 المصدر نفسه.

166 رسالة رقم 20. منشورات جمعية "الهجرة والتنمية"، 2016، ص 10.

استقبال وتوجيه المهاجرين" وتشخيص المشاكل والمساعدة على حلها، نظمت جمعية "الهجرة والتنمية" زيارات دعم ومساندة إلى هذه المكاتب. لقد سمحت هذه المكاتب ببلورة رؤية واضحة لوضعية المهاجرين المتقاعدين وبوضع قاعدة بيانات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية... وعبر الفاعلون المحليون عن تقديرهم للدور الذي تقوم به هذه المكاتب مما يسمح بإشراك المهاجرين في دينامية التنمية الترابية. و أحس المهاجرون، من جهتهم، بالمزيد من التحفيز لتسهيل عودتهم إلى الوطن للمساهمة في تنمية مسقط رأسهم و جماعاتهم الأصلية[167].

الخاتمة

من الواضح أن هذه المحاولة الرامية إلى تناول اشكالية الهجرة الدولية وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي على بلد المنشأ وبالأخص دور جمعيات المهاجرين في تنمية مناطقهم الأصلية، يمكن أن تصدر فقط استنتاجات أولية، سيتطلب تعميقها إجراء أبحاث ودراسات إضافية.

فالواضح أن تأثير المهاجرين على تنمية بلدهم الأصلي لا يقتصر على تحويلاتهم المالية وحدها، رغم أهميتها، بل ينقلون درايتهم، ومؤهلاتهم، وتجربتهم في أساليب العيش في البلد المضيف. إن علاقة المهاجرين بالتنمية المحلية معقدة لأنها تنطوي على أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية على حد سواء. لكن من المؤكد ان دعمها ومواكبتها من طرف مختلف الفاعلين ستكون لها اثار إيجابية على التنمية.

النتائج والتوصيات:

توصل الباحث إلى عدد من النتائج والتوصيات المتعلقة بالموضوع، وبيانها في التالي:

- تشكل تجربة جمعية "الهجرة والتنمية"، موضوع دراستنا، تجربة متميزة، باعتبارها واحدة من المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية الأولى التي انخرطت منذ ثمانينيات القرن الماضي، بمبادرة ومشاركة، من مهاجرين مغاربة من مناطق قروية ونائية، في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمناطقهم وبلداتهم الأصلية.
- نتج عن هذه المبادرة مساهمة جد مقدرة في التنمية المحلية، تجلت بالأساس في
  - إنشاء تجهيزات وبنية تحتية تلبي بعض الاحتياجات الأساسية للقرويين؛
  - دعم تمدرس الأطفال وخاصة الفتيات؛
  - نقل جانب من معارف ومهارات المهاجرين وتجاربهم؛
  - تثمين المنتوجات المحلية وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل؛
  - ادماج جانب من النساء القرويات في التنمية؛
- يجب على المسؤولين في مختلف المستويات الإقرار بأهمية المساهمة التي يمكن أن تقدمها جمعيات المهاجرين المقيمين بالخارج والذين يمثلون أحد أصول رأس المال البشري الكبيرة التي يجب أن توظف بشكل جيد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- يجب العمل على الإشراك المكثف للمهاجرين وجمعياتهم في رسم السياسات والبرامج المرتبطة بالتنمية المحلية لبلداتهم ومناطقهم الأصلية.

[167] المصدر نفسه. ص 11.

- يجب تحسين تأثير جمعيات المهاجرين من خلال التعاون بشكل أكثر منهجية مع الحكومات واجتذاب المزيد من المساندة من وكالات المعونة والمؤسسات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة أو البنك الدولي وغيرها من المنظمات المعنية.

المصادروالمراجع:

11. إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا. إصدارات مكتب شمال افريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا. المغرب. 2014.

12. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي - الهجرة وسوق الشغل- إحالة ذاتية رقم 37 / 2018.

13. المختار مطيع "اشكالية عودة المهاجرين المغاربة واندماجهم في مجتمعهم الأصلي" دفاتر مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية، عدد 3 ، جامعة محمد الاول .المغرب (1994).

14. الموقع الرسمي لجمعية "الهجرة والتنمية" https://www.migdev.org

15. الهجرة الدولية والتنمية، انطباعات وخبرات المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. (2002).

16. خالد الوحيشي (2016) الهجرة والأسرة: حالة البلدان العربية المرسلة للعمالة، (1998). رسالة رقم 20. منشورات جمعية "الهجرة والتنمية".

17. محمد الخشاني (2006) التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب، الجزائر، تونس، (بيروت: الأمم المتحدة).

18. محمد شارف، شظايا من إنجازات المهاجرين بجهة سوس ماسة، منشورات جامعة ابن زهر، المغرب، (2018).

19. مريم مزغني مالوش، سونيا بلازا، فاني سالساك (2016) حشد جهود المغتربين من منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي وريادة الأعمال "منشورات مجموعة البنك الدولي، ديسمبر.

20. هاشم نعمة فياض (2011) "هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا هولندا نموذجا: دراسة تحليلية مقارنة" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، كانون الأول / ديسمبر.

الاقتصاد المعرفي أساس التنمية المستدامة في ظل استراتيجية التمكين وتحديات هجرة الموارد البشرية الفاعلة

الدكتورة آمنة حسين صبري علي
الاستاذة في مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا /جامعة بغداد

البريد الالكتروني

amna20052005@yahoo.com

الملخص:

تناول البحث المفاهيم الاساسية للاقتصاد المعرفي المستدام، وطبيعة ودور الاقتصاد المعرفي القائم في الدول العربية في ظل تحديات هجرة الموارد البشرية، والاستراتيجية التمكينية المناسبة وكيفية اختيارها للوصول الى الاقتصاد المعرفي والتنمية المستدامة. وقد بينت نتائج البحث الانخفاض المستمر بمستوى التعليم كواقع حال وتدني مستوى البحث والتطوير، فضلا عن غياب التبادل المعرفي في مجال المعلومات بين البلدان العربية، وتهجير الموارد البشرية الفاعلة وفي مقدمتها الكفاءات العلمية. أما توصيات البحث فقد اكدت على اتباع سياسات واستراتيجيات وطنية تعمل على المحافظة على الموارد البشرية الفاعلة من خلال تفعيل العملية التعليمية والتدريبية ضمن تشريعات وقوانين تسعى الى عودة العقول والكفاءات بهجرة معاكسه إلى الوطن العربي.

Abstract

The research discussed the basic concepts of Sustainable Knowledge Economy, the nature and role of the existing knowledge economy in the Arab countries in light of the challenges of Human Resource migration, the appropriate enabling Strategy and how to choose it to reach knowledge economy and Sustainable Development. The results of the research showed the continuous decline in the level of education as a reality and the low level of research and development, as well as the absence of knowledge exchange in the field of information among Arab countries, and the displacement of active Human Resources, especially scientific competencies. The recommendations of the research have emphasized the adoption of National policies and Strategies to maintain effective Human Resources through the activation of the educational and training process within the legislation and laws seeking to return the Scientific minds and competencies migration back to the Arab world.

المقدمة

يمتاز المجتمع الحضري المعاصر بالمعرفة كصفة اساسية، التي تساهم بالتغيرات الجذرية والمهمة في تنمية المجتمعات وتطورها. فالمعرفة هي أحد الاساليب الاساسية للاقتصاد المعرفي وركيزة ثابتة في التنمية المجتمعية، فبناء القدرات البشرية وتطويرها وتمكينها باعتبارها العنصر الرئيس في أصول التخطيط انما ينطلق من تطوير الكفاءة المعرفية الفاعلة. إن التخطيط المعرفي بشكل موجه وصحيح بكافة أبعاده العلمية ومن خلال الاستثمار العام والخاص، والامكانات المعرفية والتكنولوجيا الحديثة، لا بد وان يشكل قاعدة للانطلاق نحو التحول الى الاقتصاد المبني على المعرفة، لتحديد الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة لمواجهة تحديات هجرة الموارد البشرية الفاعلة، بأبعادها المكانية الحضرية والاقليمية.

مشكلة البحث:

صعوبة تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والاقتصاد المعرفي التي تُمكن الدول العربية من اللحاق بمسيرة الثورة المعلوماتية المعاصرة بوجود الفجوة المعرفية بين الدول العربية والدول المتقدمة لمواجهة التحديات التنموية من جهة، وتحديات هجرة الكفاءات العلمية والموارد البشرية الفاعلة من جهة اخرى.

أهداف البحث

تسليط الضوء على المفاهيم الاساسية والمعوقات والصعوبات في الاقتصاد المعرفي في ظل التطورات التكنولوجية العالمية الحديثة، للوصول الى الاستراتيجية التمكينية الملائمة التي تساعد على استيعاب التطور التكنولوجي الشامل حفاضا على الموارد البشرية الفاعلة من التهميش والهجرة.

اولا: 1- الاقتصاد المعرفي المستدام:

يعد موضوع اقتصاد المعرفة من المواضيع المعاصرة، وهو اصطلاح ارتبط بالتطور الهائل الذي شهدته النظم الاقتصادية المعاصرة وخاصة بالبلدان المتقدمة في مجال العلم والتكنلوجيا، هو النهج الذي يُستخلص من إدراك مكانة المعرفة وتقانتها والتخطيط لها والعمل على تطبيقها في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع. والذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال مساهمته في انتاج المعرفة، ويؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي، حيث ان أكثر من 50% من الناتج المحلي الذي يتحقق في البلدان المتقدمة يعتمد على اقتصاد المعرفة، وعليه فإن البلدان المتقدمة تولي اهتماما كبيرا لاقتصاد المعرفة من خلال زيادة الانفاق على الابحاث العلمية فقد بلغت النسب كالآتي:(تقرير المعرفة العرب يي2010)

الولايات المتحدة الامريكية	5% من الناتج المحلي الاجمالي
اليابان	%4
السويد	%3.8
فنلندا	%3.5

وتشير المعلومات ان نسبة الانفاق على الابحاث في العراق قد بلغت (0.3%) وهي نسبة متدنية جدا إذا ما قورنت مع العالم والبلدان النامية.

ان موضوع المعرفة يعتمد أساسا على المجال الذي تستخدم فيه كاستخدامها بشكل مكثف في مجال الانشطة الاقتصادية. وضرورة التركيز على المستوى الاجتماعي الذي يمثل البيئة الحاضنة لإعادة استخدام المعرفة. كما وان ادخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن ان يحسن المستوى المعرفي Gadrey an Gallouj, 2002, (P.54) . فالتكنولوجيا الجديدة تساعد في حل المشاكل المجتمعية، وتوفر فرص جديده للمعرفة ثم تطبيق

الاجراءات اللازمة لتطويرها وتحديثها. فالاقتصاد المعرفي يبتدأ من مدخل عملية انتاج وصناعة المعرفة ويستمر نحو التطوير المرتكز على البحث العلمي ومنضوياً تحت اهداف استراتيجية يتواصل العمل على تحقيقها من اجل تنمية شاملة ومستدامة (خضري، 2004، ص35).

4- استراتيجية التمكين

تعد من المصطلحات الحديثة في الادارة الامريكية (Empowerment)، فهو يحتل اهمية كبيرة في تطبيق الجودة الشاملة للموارد البشرية، ويساعد على الابداع والابتكار، لذا هناك من يرى ان استراتيجية التمكين للموارد البشرية الفاعلة تساعد من خلال مؤشراتها على بناء هيكل تنظيمي وثقافي معلوماتي فعال يوضح الرؤيا والغايات المنشودة اللازمة لإتخاذ القرار التخطيطي المناسب للتنمية المستدامة الشاملة ذلك على اساس:

- إنها توجه داعم لتجاوز السلبيات ولإخفاقات السابقة ومراعيةً لنجاحات تحققت ومستفيدة من سرعة الإنتاج التكنولوجي والمعلوماتي المتطور.
- إنها عقلانية التميز في إطار التواصل مع اهداف الانمائية للألفية ومع عصر العولمة والمعلوماتية Informatics،

وهي أيضاً تأكيد على ضرورة تأسيس العمل التنموي على وفق إستراتيجية واضحة الملامح للتمكين البشري وبناء القدرات، شكل (1) وفي هذا الاتجاه يمكن الاستفادة من **معادلة التمكين** التي تبرهن على أهمية المقومات التي تعَد بمثابة عوامل أساسية لنجاح التمكين، وهذه المعادلة هي: (Bowen and Lawler.1999)

"التمكين = القوة × المعلومات × المعرفة × المكافآت"

وإن حاصل ضرب هذه العوامل الأربعة يبين أنه إذا كان أي عنصر من هذه العناصر مساوياً لصفر، فإن نتيجة التمكين الكلية سوف تكون صفراً.

شكل (1) الربط التواصلي بين معطيات استراتيجية التمكين والتنمية البشرية

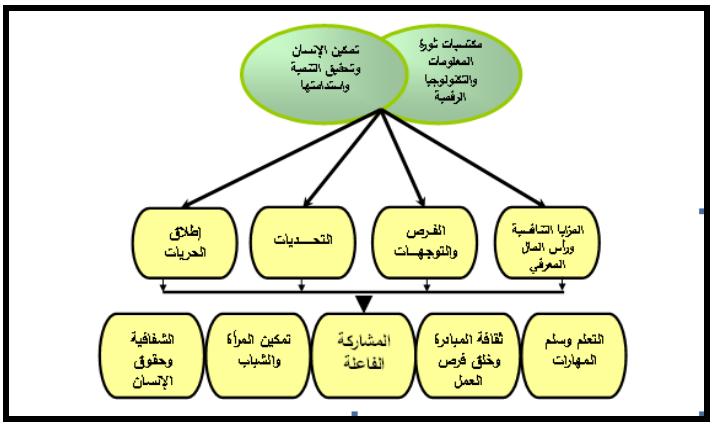

المصدر: الباحث

5- مفهوم هجرة الموارد البشرية

تعد الهجرة واحدة من أقدم الظواهر الاجتماعية التي رافقت المجتمعات الانسانية، وهي من الظواهر المستمرة ولكنها شهدت تنامياً ملحوظاً، تزامن مع التطورات السريعة والمتلاحقة بمختلف اشكالها، فباتت الهجرة من أهم القضايا التي تندرج في الخطط الدولية، وقد تزايد الاعتراف مؤخرا بتأثير الهجرة على نتائج التنمية المستدامة على المستوى الدولي والاقليمي والوطني. وفي عام 2016، وللمرة الأولى، التزمت البلدان بوضع إطار للتعاون بشأن الهجرة الدولية، يضمن هجرة إنسانية ومنتظمة، تعود بالنفع على المهاجرين والمجتمع، (تقرير حالة الهجرة الدولية،2017)، إذ تطرح ظاهرة الهجرة تحديات كبيرة على العديد من الاصعدة والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية لكل من الدول المستقبلة والمصدرة لها. ويشير

تعبير الهجرة (Migration) في اللغة الإنكليزية إلى التغير الدائم لمكان الاقامة، فإذا كان المهاجر (Migrant) ينتقل الى بلد أخر فهو مهاجر وافد(Immigrant) بالنسبة لذلك البلد فهو مهاجر نازح(Emigrant) من البلد الاصلي. (عزيزة بيروت ،2009، ص 66)، وبتعبير آخر: هو الانتقال الدائم أو المؤقت للطاقة العلمية والتقنية والفنية والفكرية من بلد نامٍ أو حتى من بلد متقدم وتسربها تدريجيا إلى بلد أجنبي متقدم أو أكثر تقدما وغنى. إن تعبير هجرة الكفاءات هو تسمية للظاهرة موضوع البحث دون أن يعني ذلك تجاهلا للتسميات الأخرى المتداولة، فقد ينظر إلى فئة من المهاجرين بوصفها نخبة مفكرة وعندئذ يطلق عليها هجرة العقول (أو هجرة الأدمغة)، أو يجري التركيز على الآثار السلبية لهجرة هذه الكفاءات لكونها مادة حيوية في شريان التنمية فيطلق عليها نزيف العقول شكل

(2).وإذا تعمقنا في دراسة هذه الظاهرة نرى أن البلدان الفقيرة والمتأخرة تكنولوجيا تحول سنويا جزءً من رصيدها التكنولوجي الضئيل نسبيا والمتمثل بهذه الكفاءات نحو البلدان الغنية المتفوقة تكنولوجيا لتدعيم تفوقها، في حين تقضي العدالة أن يكون النقل الطبيعي للتكنولوجيا باتجاه البلدان النامية، ولذلك سميت هجرة الكفاءات **بالنقل المعاكس للتكنولوجيا**، تعبيرا عن غرابة هذه الظاهرة وسلبيتها، وهي التسمية المستخدمة في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة خلال السنوات الأخيرة، فضلاً عن ذلك فإن الاقتصاد الحديث يسعى لزيادة الارباح عن طريق استثمار الحراك الدولي للكفاءات العلمية لتحقيق مكاسب اقتصادية، لان المهاجرين ضمن فئة الكفاءات يوسعون خيارات التنمية والاستثمار (Anjali sahay, New York: 2009, p.22). بات من المتعارف عليه أن كفاءة المهاجر تعني كل ذي مهارة ابتداءً من مستوى العامل المتخصص وصولا إلى العالم المتميز، شكل (3) وبذلك يمكن تصنيفهم حسب الفئات الآتية - :

4. ذوو المهن الحرة: - مثل الأطباء والمهندسين والمحامين والاقتصاديين
5. الفنيون: - وهم حلقة الاتصال بين المهندسين والعمال المهرة ويكونوا من خريجي الكليات والمعاهد الفنية.
6. العمال المهرة: - وهم فئة العمال الذين نالوا خبرة فنية متخصصة في مجالات حيوية مثل الصناعة، وليس بالضرورة أن يكونوا من حملة الشهادات الجامعية.

شكل (2) انواع نزيف الكفاءات العلمية

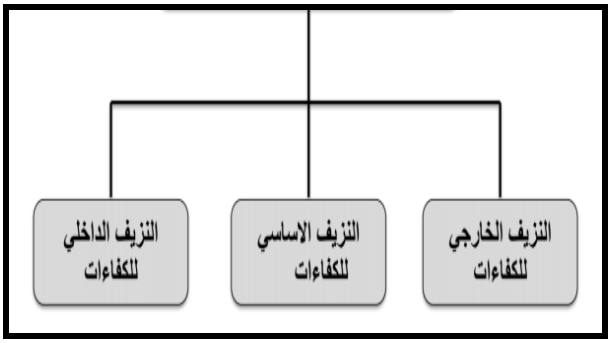

المصدر: الباحث بالاعتماد على (سرحان، القاهرة، 2011، ص6)

شكل (3) اشكال الهجرة

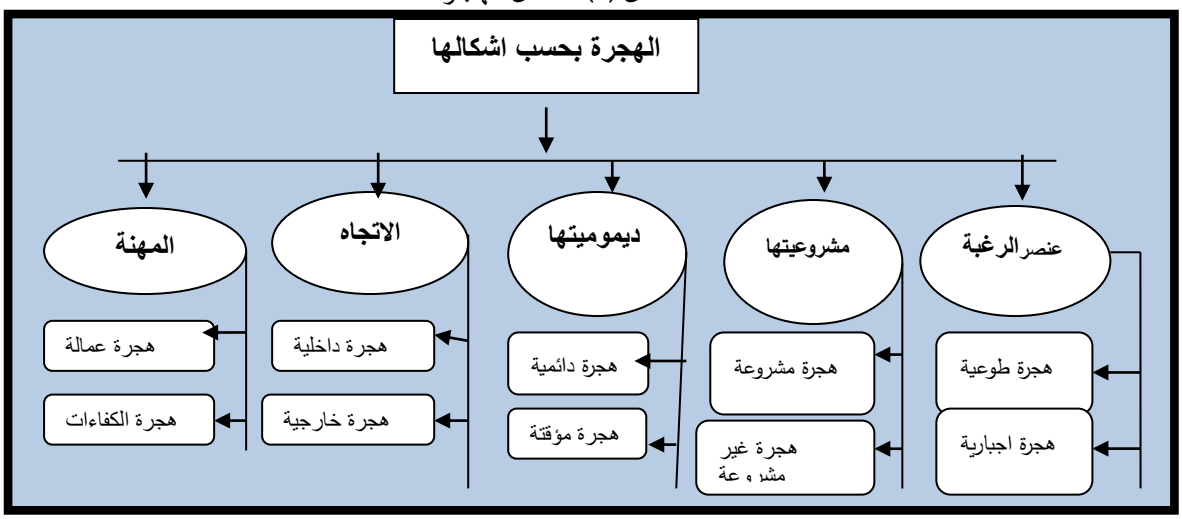

ثانيا: و اقع هيكل الاقتصاد المعرفي القائم في الدول العربية.

واقع الحال في البلدان العربية يؤكد حقيقة النقص الكبير في القدرات بسبب ضعف مستوى التعليم وكذلك انخفاض الاستثمار وبشكل كبير في مجال البحث والتطوير، مع وجود الفجوة في استخدام المعلوماتية مقارنة بالاستخدام العالمي. ان تقرير التنمية الانسانية العربية الصادر في سنة 2002 https://www.un.org/ar/esa/ahdr/ahdr02.shtml يؤكد الخلل المتواجد في الوطن العربي من نواحي مختلفة، فضلا عن ضعف الاستثمار في القدرات البشرية والمعرفية. كما أكد التقرير الى ضرورة زيادة الانفاق على التنمية وبناء القدرات والعامل التقني والموارد البشرية واعطائها ما تستحقه من اهتمام، ذلك تفاديا لزيادة هجرة الموارد البشرية الفاعلة من الدول العربية، شكل (4).

شكل (4) اعداد المهاجرين من البلدان العربية حسب بلدان المنشأ2013 -2016

بلدان المنشأ	منتصف 2013	منتصف 2014	منتصف 2015	منتصف 2016
الأردن	1,588	1,633	1,767	1,903
الإمارات العربية المتحدة	74	88	93	106
البحرين	249	285	373	424
تونس	1,250	1,368	1,484	1,625
الجزائر	3,752	3,691	3,541	3,622
جزر القمر	473	528	562	571
الجمهورية العربية السورية	1,888,823	3,029,465	4,194,554	5,303,613
جيبوتي	641	809	921	1,113
السودان	632,014	670,332	640,919	638,986
الصومال	1,130,939	1,080,788	1,105,618	1,097,757
العراق	409,181	426,114	377,747	279,955
عمان	24	26	31	41
فلسطين	96,801	96,658	97,241	98,767
قطر	15	17	21	21
الكويت	935	990	978	932
لبنان	3,652	4,238	4,329	4,487
ليبيا	3,089	3,353	4,317	6,999
مصر	9,456	13,050	16,105	18,672
المغرب	1,093	1,345	1,559	2,033
المملكة العربية السعودية	439	600	629	752
موريتانيا	34,284	34,340	34,121	36,492
اليمن	2,228	2,514	5,832	15,657

المصدر: UNHCR, 2016e.

ومن مؤشرات تدني عناصر المعرفة الآتي:

1- مؤشر مستوى التعليم:

يعد مستوى التعليم ضعيفا بصورة عامة لم يصل الى حد الكفاية اللازمة لتحقيق الانتقال النوعي المعرفي الذي يدفع باتجاه انتاج المعرفة ونشرها. والذي انعكس بدوره على مستوى القدرات التحليلية والابتكارية، وقد كانت النتيجة ضعف في نوعية الموارد البشرية مما ادى الى ظهور فجوة بين الكفاءة العلمية للمتخصصين في مختلف الميادين.

2- مؤشر البحث والتطوير:

ضعف امكانات مراكز البحوث وتدني مستوى ادائها الكمي والنوعي ادى الى نقص واضح تبلور في شكل فجوة حقيقية بين الانتاج المعرفي في الدول العربية مقارنة بمستواه في كثير من بلدان العالم الاخرى. فمخرجات البحث والتطوير دون المستوى المطلوب.

3- مؤشر الهيكل العلمي:

يعد الهيكل التنظيمي والابتعاد عن الانشطة الفاعلة والهادفة في المجال العلمي من الاسباب التي تؤثر بشكل مباشر على البحث العلمي وعلى توجهاته وتطويره وتحديدا في المؤسسات والمراكز البحثية في الدول العربية. الذي ادى الى اضعاف التوجه العلمي وفاعلية العلماء والباحثين وبالتالي انخفاض نتاجهم العلمي.

4- مؤشر التخصيصات المالية:

حجم الانفاق المالي يعد من المؤشرات المهمة التي تؤثر على البحث العلمي والتطوير. ان نسبة ما يتم انفاقه على البحث والتطوير في الدول العربية لا يتجاوز 0.2% من الناتج القومي، بينما تتراوح هذه النسبة في الدول المتقدمة بين 2.5% و5% من دخولها القومية. وتجدر الاشارة هنا الى ان 90% من حجم الانفاق على البحث والتطوير في الدول العربية تغطيها مصادر حكومية، وهذا يعني ضعف مساهمة القطاع الخاص.

5- مؤشر التوجهات:

التوجه لاستيراد المعرفة لا يعني نقلاً حقيقياً للتكنولوجيا، وانما هي عملية ضعيفة المنافسة في الاسواق مما يتطلب استيراد غيرها. وعليه يحتاج الى عملية تفعيل وتطوير لما يناسب الواقع المحلي وليس مجرد تطبيق ما هو مستورد دون ملائمة محلية وتطوير.

ثالثا: تحديات ومؤشرات هجرة الكفاءات العر اقية

تعد مشكلة هجرة الكفاءات العلمية واحدة من أخطر المشاكل التي تواجه البلدان النامية ومنها العراق فهي تشكل ظاهرة سلبية وخطيرة على هذه البلدان من الناحيتين العلمية والمادية كما انها تؤثر على خططها التنموية. على مدار سنوات مضت عانى العراق من هجرة شبابها وكوادرها وكفاءاتها العلمية للخارج (خصوصا الاطباء) ويبدو انه في ظل انحسار الفرص وتدهور الاوضاع الأمنية وشلل الاقتصاد باتت الهجرة هي الحل الامثل بالنسبة لهم، جدول (1). وباتت المؤسسات الحكومية وغيرها غير قادرة على المحافظة على استمرار الموظفين المؤهلين والمدربين وأصحاب الخبرة المتميزة والكفاءات والطاقات البشرية الفعّالة مما تسبب في هجرة الكثير منهم، شكل(5) (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ٢٠١٠، ص20) يبلغ عدد الكفاءات العراقية المهاجرة حسب بعض التقديرات اكثر من ٣٠ الف كفاءة عراقية (احمد ،2014، ص٤١) تعيش وتعمل في دول الغرب منها ٣٠٠٠ طبيب يعملون في المستشفيات البريطانية مسجلين رسميا في هيئة الاطباء البريطانية، وإن

اعداد الكفاءات العائدة لم تتجاوز الـ٢٠ %منهم على مستوى العراق ،مما يؤشر على ان الظروف خارج الوطن لاتزال افضل بالنسبة للكفاءات عنه داخل الوطن.

جدول (1) هجرة الاطباء من الدول العربية ونسبتهم بدول الاصل للفترة (2012-2017)

الدولة	عدد الاطباء المهاجرين	النسبة لمجموع الاطباء في البلد الاصل
الجزائر	10860	%44.3
ليبيا	800	%10.6
موريتانيا	43	%11.4
المغرب	654	%4.7
تونس	222	%3.2
سوريا	3966	%15
السودان	1086	%17.9
مصر	78	%5.4
سلطنة عمان	12	%0.4
قطر	-	-
السعودية	359	%1.2
الكويت	122	%3.4
العراق	2871	%18.4
الامارات العربية المتحدة	258	%3.2
المجموع الكلي	21331	

المصدر: الباحث بالاعتماد على، جامعة الدول العربية، القاهرة،2017، ص56

شكل (5) نسبة الكفاءات العراقية في الولايات المتحدة الامريكية مقارنة ببعض البلدان العربية

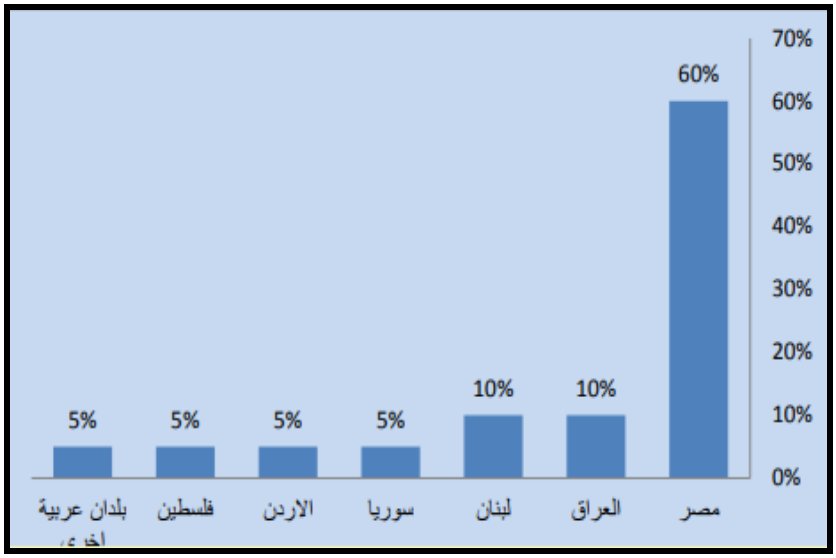

رابعا: الاستراتيجية التمكينية الوطنية الشاملة على وفق الرؤيا الحديثة والاقتصاد المعرفي

صياغة استراتيجية تمكينية للعلم والتكنولوجيا امراً على قدر كبير من الاهمية لإنجاز تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية في البلدان العربية، حيث تقر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على أن الهجرة واقع متعدد الابعاد لها أهمية كبيرة في تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد، مما يتطلب استجابات متسقة وشاملة. ويمكن أن تساهم الهجرة في التنمية المستدامة عندما تدار السياسات الشاملة بصورة جيدة في مجالات المساعدات الانمائية شكل (6) وبموجب المعايير التخطيطية اللازمة لتنمية الموارد البشرية الفاعلة، ذلك لمواجهة تحديات سلبيات الهجرة شكل (7)

شكل (6) الإشارات إلى الهجرة واللاجئين في أطر المساعدة الإنمائية في المنطقة العربية

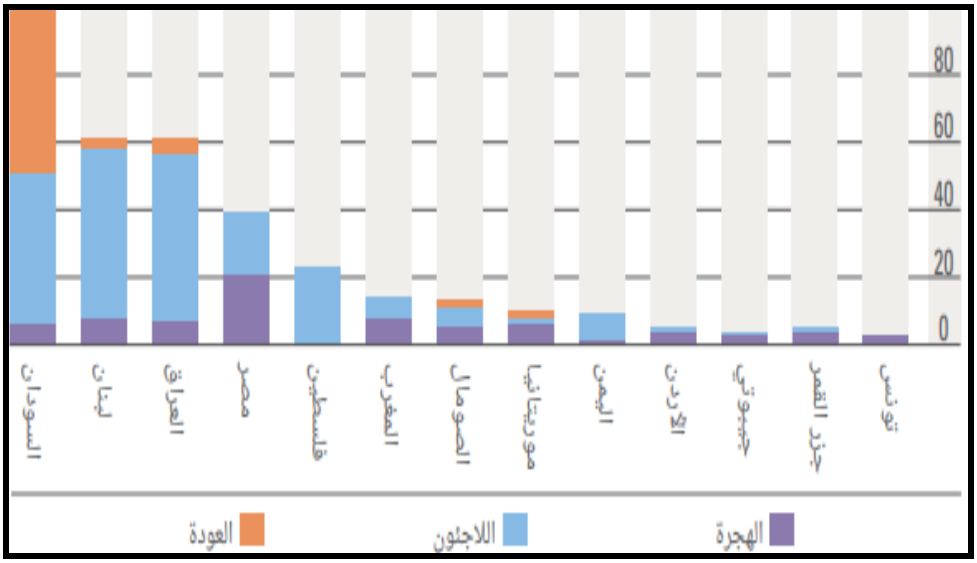

لمصدر: حسابات الأسكوا والمنظمة الدولية للهجرة 2017

شكل (7) مجالات التدخلات السياسية والتنقل البشري والتنمية المستدامة

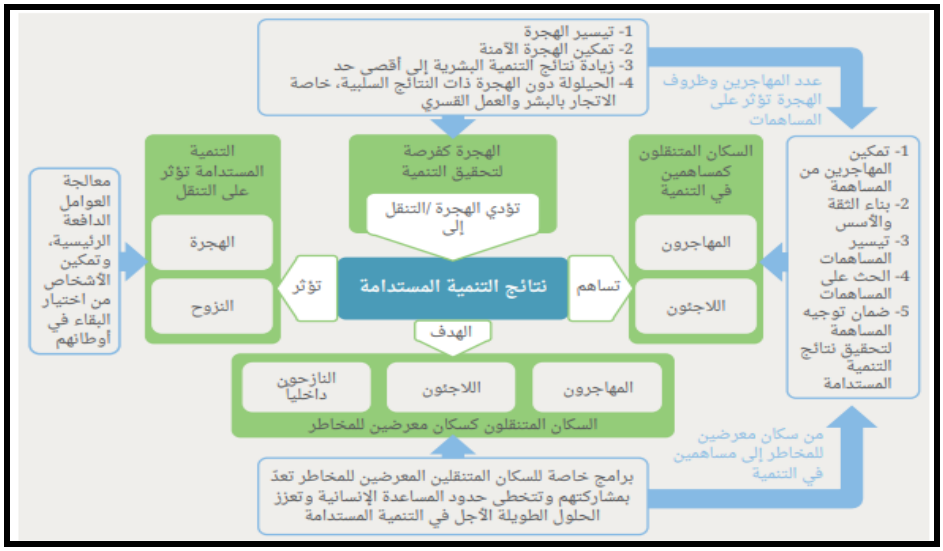

المصدر: التقرير الاقليمي، القاهرة،2017، ص74

وبناءً على ذلك، سنتناول النقاط الآتية:

1- تحديث وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليكون قطاعاً اقتصادياً رائداً:

التنمية البشرية والمعلومات أصبح البديل الاساسي لرؤية التنمية التي تتعادل مع النمو الاقتصادي، وان تجارب التنمية فى الدول متسارعة النمو أظهرت أن تعاظم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد شكل جانباً رئيسياً فى تجربتها التنموية وهذا المجال وإن كان ينقسم إلى مكونات متعددة، فإن الجانب الأكبر فيه هو

البرمجيات التي تعتمد على نتاج الموارد البشرية الفاعلة والامكانيات المتاحة. وبالتالي لا بد من جعل التطور العلمي والمعرفي قطاعاً من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعنصراً مكوناً من عناصر التخطيط للتنمية.

وعلى ذلك سوف نركز في هذا المجال على تطوير صناعة حديثة للبرامج بأنواعها المختلفة تسهم فى تحقيق إضافة إلى القطاعات التكنلوجية التنموية وعلى اساس مقياس تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات.

الرؤية:

أن يكون قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحداً من القطاعات الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبحيث لا يقل إسهامه في الناتج المحلى الإجمالي عن 10% بحلول عام 2025.

الأهداف ومحاور التطوير:

- من الضروري التصدي لفجوات المعرفة ما بين البلدان المتقدمة والدول العربية، ولمشاكل المعلومات التي تضعف الاستثمار المعرفي والتنمية.
- تجنب التطوير الجزئي، لقطاع على حساب الآخر. وهذا ما حدث فعلاً عندما توجهت البلدان العربية نحو العناية بالتصنيع واهمال القطاع الزراعي، مما ادى الى حدوث خلل اقتصادي واجتماعي.
- إقامة بنية تكنولوجية على أسس تضمن تعميق الترابط المجتمعي كي تصل نسب الاستخدام بحلول عام 2025 نفس مستويات الدول المتقدمة الآن.
- بناء قدرات في مجالات صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويات العالمية قادرينً على استخدام التكنلوجيا الحديثة وفقاً للمعايير العالمية فى كافة المجالات.
- إقامة مناخ تشريعي جاذب للاستثمارات فى مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الممكن مقارنته باستمرار بأفضل الدول الجاذبة للاستثمار فى هذا المجال الحيوي.

الاستراتيجيات والسياسات:

المشاركة المجتمعية لتحقيق الأهداف ومن المتفق عليه أن الريادة فى هذا المجال سوف تكون للقطاع الخاص فيما يختص بالإنتاج على أن يكون غير هادف للربح فى مجالات تنمية وإعداد الكوادر البشرية، ويتم ذلك بالتنسيق والتعاون بين كافة الوزارات وهيئاتها من أجل ضمان تحقيق الأهداف وصياغة المناخ التشريعي الملائم لتحقيق الانطلاقة في هذا المجال الحيوي.

2- ترسيخ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية:

لقد أثبتت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قدراتها المتميزة على زيادة قدرة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية على تحسين مستوى الأداء، بل إنها امتدت إلى القطاعات الحكومية لتؤكد قدرتها على تحسين الأداء الحكومي عامةً وزيادة قدرة الحكومات على الإدارة وتنفيذ الخدمات كما أنها أكدت دورها فى ترشيد القرار وزيادة فاعليته من خلال استخدام نظم المعلومات المتطورة ودعم القرار.

الرؤية:

تعميق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى كافة القطاعات الاقتصادية الاجتماعية لزيادة قدرتها التنافسية

أهداف ومحاور التطوير:

1- تطوير الأداء الحكومي وتنفيذ برنامج متطور للحكومة الإلكترونية يحقق الحصول على كافة الخدمات الحكومية من خلال وسائل الاتصال المختلفة وخلال فترة زمنية محسوبة على وفق السياسات العامة.

2- تطوير بنية تحتية ترتكز الى تكنولوجيا المعلومات. حيث ان قطاع المعلومات هو القطاع الذي يشمل كل النشاطات المعلوماتية بصورة عامة.

3- تطوير استخدام آليات التعليم والتدريب من على بعد والتعليم والتدريب المفتوح وبصورة تحقق فرصة للتعليم المستمد من موارد التعليم والتدريب التي سوف تتيحها كافة الجهات.

4- توفير خدمات صحية متطورة من خلال أساليب العلاج من على بعد وبصورة تحقق خدمة صحية متطورة وعلى أسس تنافسية تساعد في بناء الموارد البشرية الفاعلة.

5- إتاحة إمكانيات العمل من على بعد فى كافة المؤسسات العامة والخاصة وبما يسمح بتحقيق فرص عمل متساوية أمام الجميع وخاصةً بالنسبة للمرأة.

السياسات والاستراتيجيات:

- إن الإنفاق الحكومي الرشيد والمحدد على توظيف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمثل حجر الزاوية، وفى هذا المجال يمكن تحديد حجم الإنفاق السنوي على مجالات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث تتزايد هذه النسبة لتتواكب مع نسبة مشاركة هذا القطاع في الناتج المحلى الإجمالي.
- إن إدارة التنفيذ الأساسية لمشروعات تكنولوجيا المعلومات سوف تكون محلية وبصورة تكسب هذه الشركات المهارة والخبرة اللازمة للتحول إلى مجالات التصدير وحتى في المجالات التي لا تتوافر فيها الكفاءات المحلية اللازمة للتنفيذ فسوف يتم التنفيذ من خلال الشركات الأجنبية بشراكة محلية وعلى أسس تسمح بنقل الخبرة والتكنولوجيا الى الداخل وبصورة تضمن إيجاد كوادر قادرة على إعادة تنفيذ مثل هذه التجارب.
- وضع سياسات مالية ونقدية لتشجيع العمالة على التحول إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى كافة قطاعات الإنتاج والخدمات.
- إن كافة القطاعات المؤثرة على حركة الإنتاج والخدمات سوف تستهدف التحول إلى الأداء المعتمد على تكنولوجيا المعلومات.
- إن دور المؤسسات غير الهادفة إلى الربحية فى وضع معايير وقيم عمل يعتبر هاماً وحيوياً فى بناء منظومة عمل جديدة تضمن التحول إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى إطار من الشفافية والوضوح.
- إن التناغم بين التحولات التكنولوجية وتطوير قوة العمل هو أساس النجاح فى عملية التحول ولهذا فإن برنامجاً قومياً للثقافة المعلوماتية سوف يعد أساسياً لإيجاد قوة عمل قادرة على توظيف التكنولوجيا للارتقاء بالأداء.

الاستنتاجات:

وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات، اهمها:

1- هجرة الموارد البشرية لها تأثير كبير في التنمية وأنها ظاهرة شاملة لكل القطاعات وينبغي معالجتها وفق نهج متسق وشامل ومتوازن، يراعي التنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مع احترام حقوق الانسان.

5- ضعف التبادل المعرفي بين الدول العربية في مجال التكنلوجيا والمعلومات، الذي ادى الى هجرة الموارد البشرية العربية،

6- ضعف التشريعات والانظمة والقوانين وعدم مسايرتها للتطور المعرفي والتطور التكنولوجي ادى الى ظهور الفجوة الرقمية في البلدان العربية.

7- ضعف وجود استراتيجية تمكينية مناسبة شاملة ومستدامة للموارد البشرية الفاعلة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والتعليمي والثقافي عموماً والتغيرات والتحولات التكنولوجية المتسارعة تساعد على الحد من هجرة الكفاءات العلمية.

التوصيات:

6- وضع خطة عمل تمكن المجتمع العربي من المشاركة بفعالية في مجتمع عالمي للمعلومات يتمتع فيه كافة أعضاؤه بفرص متساوية تتيح النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخداماتها، ذلك لتحقيق تنمية مستدامة شاملة.

7- ضرورة وجود مشاركة فعالة للقطاع الخاص والمجتمع المدني في تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ذلك من خلال استراتيجيات وبرامج وطرق تنفيذية مع صياغة أهداف كمية في شكل مؤشرات تعكس واقع حال قطاع المعلومات والاتصالات، وإتاحة النفاذ الحر والشامل للمعلومات وتسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الحياة.

8- تشجيع وتقوية البحث العلمي والتطوير والحث على الابتكار، ومسايرة التغييرات التكنولوجية المتسارعة بموجب خطط وطنية يكفلها القانون الدولي.

9- تعزيز التنمية المستدامة والديمقراطية والشفافية والمساءلة والحكم الرشيد. والاستغلال التام للفرص الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعمل على ردم الفجوة االمعرفية.

10- دعم الكفاءات وتمكينهم على التواصل العلمي بخلق الاجواء والبيئة المناسبة لهم والعمل على ايقاف نزيف الكفاءات العلمية وهجرة الادمغة.

المراجع

9- تقرير المعرفة العربي2010

10- خضيري، د. محمد، "متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي"، مجلة الرابطة المجلد الرابع العددان 3 و4، تشرين الثاني،2004.

11- تقرير حالة الهجرة الدولية،2017،" الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة "2030.

12- عزيزة عبد الله النعيم،" الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية دراسة اجتماعية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2009، ص 66.

13- فتحي سرحان، "نزيف الادمغة العربية المهاجرة وادارة استثمارها"، القاهرة، الشريف ماس للنشر والتوزيع، 2011.

14- احمد، نادر عبد الغفور "العقول العراقية المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار دراسة تحليلية لهجرة العقول العراقية المفكرة وكيفية استثمارها لخدمة عراق المستقبل" دراسة منشورة في www.akhbaar.org/.../iraq 2014.

15- هيئة النزاهة، (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد2010)

16- جامعة الدول العربية "التقرير الاقليمي للهجرة العربية الدولية والتنمية"، 2017، القاهرة،الامانة العامة ،2017.

17- Bowen, D.E. and Lawler, E. 1999، "Empowering Service Employees, *Sloan Management Review"*، summer, 73-83, Bowen, D.E. and Lawler, E.E. (1995)," the Empowerment of Service Workers: What, Why, How, and When, *Sloan Management Review"*, Spring, 31-40.

18- Anjali Sahay, India Diaspora In the United States, New York: Rowman and Littlefield publishers, 2009,

19- https://www.un.org/ar/esa/ahdr/ahdr02.shtml

21. Hassan BENHALIMA, Mohamed BEN ATTOU, Mohamed CHAREF « Migrations Internationales, Tissu associatif et Développement du Territoire : le cas du 'pays' de Taliouine (Province de Taroudannt) », Edition ORMES et M&D - 2011.
22. Hausmann, Ricardo. "The Tacit-Knowledge Economy," Project Syndicate.http://www.projectsyndicate.org/commentary/ricardo hausmann-on-the-mental-sources-of-productivity-growth. 2013.
23. « Regards sur les Migrations et le Développement » Histoires de territoires. Revue de l'association « Migrations & Développement ». Directeurs de publication : Yves Bourron et Jacques Ould Aoudia.

- N°1 – mars 2014 : Investissement productif des Marocains Résidants à l'Étranger et Développement des territoires.
- N°2 – septembre 2014: Eau potable et Assainissement dans l'Atlas Marocain. Accompagnement des projets d'Associations villageoises.
- N°3 – mai 2015: De la Migration à la Diaspora : Trois décennies de développement rural mené par des migrants marocains dans leur région d'origine. L'histoire de M&D confrontée au « regard » de migrants.

24. Richard H. Adams, Jr., Migration, Remittances and development: The Critical Nexus in the Middle East and North Africa, (Beirut: UN), 2006.

تداعيات هجرة العقول والكفاءات العراقية
على الأمن المجتمعي العراقي

اللواء الركن المتقاعد
الدكتورعماد هادي علّو
عضو الاتحاد الدولي للمؤرخين للتنمية والثقافة والعلوم الاجتماعية

البريد الالكتروني
emadallow@yahoo.com

Abstract

This study examines the problems related to the implications of migration and its various and varied effects on social security at various levels: human development, human rights, protection of the fabric and social values, as well as the effects of migration on countries of origin, transit and destination countries whose economies, laws and security are affected. In one form or another with this human phenomenon.

Our aim in this paper is to identify the relationship between the causes of the increase of the phenomenon of migration and its implications on the Iraqi community security at all levels will help to develop and design policies to deal with the phenomenon and reduce the negative effects.

الملخص

أهمية الدراسة

تعتبر ظاهرة الهجرة من أهم مهددات الأمن المجتمعي، وذلك لكونها العامل الاساسي المؤثر في استمرارية وجود الموارد البشرية وتأمين استمرارية وديمومة الحياة الانسانية بأشكالها المتحضرة . وقد أصبح الامن المجتمعي بكافة مستوياته يواجه منذ بداية القرن العشرين جملة من التهديدات الجديدة والتي من أهمها : البطالة، الفقر، الهجرة، التفاوت في توزيع الثروات، التلوث البيئي، الجريمة المنظمة و الإرهاب، وهذا ما شكل بمجمله تهديدا" جديا" وتحديا" خطيرا" لأمن واستقرار الدول والمجتمعات . وعليه رأينا أنه من المهم تسليط الضوء على العلاقة بين ظاهرة هجرة العقول والكفاءات العراقية والامن المجتمعي، لاسيما في المجتمع العراقي الذي شهد أمنه المجتمعي ولا يزال يواجه تحديات وتهديدات مختلفة ترتبت عليها اشكاليات وتداعيات كان من ابرزها ما نجم عن ظاهرة هجرة العقول والكفاءات العراقية و تأثيراتها المختلفة والمتباينة على الأمن المجتمعي بمختلف مستوياته : كالتنمية الإنسانية و حقوق الإنسان وحماية النسيج والقيم الاجتماعية .

اشكاليات الدراسة

ان الوقوف على العلاقة بين اسباب تفاقم ظاهرة هجرة العقول والكفاءات العراقية وتداعياتها على الامن المجتمعي العراقي بكافة مستوياته سيساعد على وضع ورسم السياسات الكفيلة بالتعامل مع الظاهرة والحد من اثارها السلبية .

فرضية الدراسة

تقوم فرضية الدراسة على أساس أن ظاهرة هجرة العقول والكفاءات العراقية زادت من، تدني مستوى الأمن المجتمعي العراقي .

اهداف الدراسة

تستهدف الدراسة الوقوف على العلاقة بين اسباب تفاقم ظاهرة هجرة العقول والكفاءات العراقية وتداعياتها على الامن المجتمعي العراقي بكافة مستوياته مما قد يساعد على وضع ورسم السياسات الكفيلة بالتعامل مع الظاهرة والحد من اثارها السلبية ..

هيكلية الدراسة

لغرض تحقيق هدف الدراسة والوقوف على صحة فرضيتها فقد قسم موضوع الدراسة الى مقدمة و ثلاثة مباحث وخاتمة وكما يلي :

1. **المبحث الاول : التاصيل النظري .**
2. **المبحث الثاني : أسباب ودو افع هجرة العقول العر اقية.**
3. **المبحث الثالث : هجرة العقول العر اقية والامن المجتمعي العراقي.**
4. **الخاتمة.**

المبحث الاول

التأصيل النظري

مفهوم الهجرة

تعَرف الهجرة (تعني إنتقال الأفراد أو المجموعات من رقعة جغرافية معينة إلى رقعة أخرى سواء كانت هجرة تمدين ، بمعنى إنتقال من الريف إلى المدينة أم هجرة مضادة من الحضر إلى الريف ، تحمل معها في الحالتين آثاراً اجتماعية ، اقتصادية ، ثقافية وسياسية إلى المجتمع الجديد وتترك آثاراً واضحة على المجتمع الذي هاجرت منه المجموعات والأفراد) .

الهجرة الداخلية: (هي الهجرة التي تتم داخل حدود الدولة بصرف النظر عن المسافة التي يقطعها المهاجر ، فقد تكون انتقالاً من مسكن إلى آخر داخل الحي الواحد أو المدينة الواحدة أو مدينة أخرى أو من الريف إلى الحضر ، أو من المناطق المأهولة إلى المناطق غير المأهولة لتعميرها ، والهجرة الداخلية في معظمها تتم في إطار مسافات قصيرة نسبياً) .

أما الهجرة الخارجية: (فهي تتم خارج حدود الوطن وذلك بأن يعبر الفرد حدود دولة أخرى غير دولة إقامته المعتادة).

للهجرة مسببلتها وإتجاهاتها وآثارها ، فمن أسبابها ما هو من صنع الطبيعة مثل: الجفاف والتصحر وفقدان المرعى والغطاء النباتي ، ومنها ماهو بصنع يد الإنسان مثل: ظروف الحروب ،الاضطرابات الأمنية ،القهر السياسي ، تردي الأحوال الأقتصادية والمعيشية ،و الإضطهاد العرقي والديني وهناك ما يعرف بالتهجير القسري الذي يعني بالأساس إجبار مجموعة من السكان تقيم بصورة قانونية على أراضيها على الانتقال إلى منطقة أخرى ضمن الدولة نفسها أو خارجها بناء على منهجية وتخطيط واشراف الدولة أو إحدى الجماعات التابعة لها بقصد التطهير[i]. الشكل التالي يوضح أنواع الهجرة .

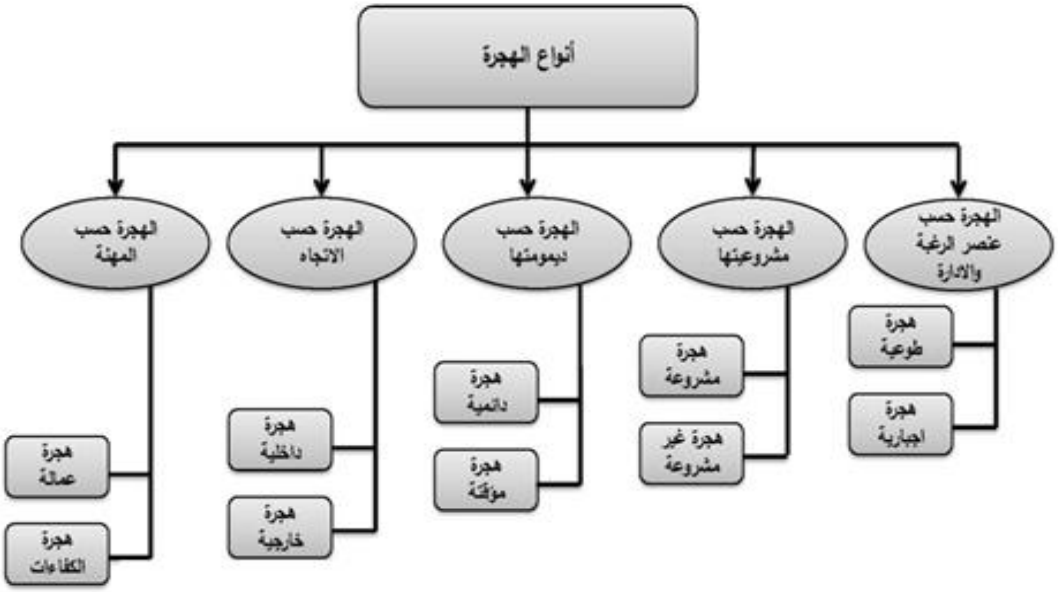

هجرة العقول

هجرة العقول وتعني هجرة الأدمغة او استنزاف العقول « Brain drain» هوانتقال الموارد البشرية التي تمتلك المعرفة والمهارات التقنية من بلادها الأصلية النامية إلى البلدان المتقدمة، بسبب ما تواجهه هذه الموارد

البشرية من صعوبات في بلادها الأصلية مثل الحروب، أو النزاعات المسلحة، أو عدم الاستقرار السياسي، أو البطالة، أو قلة فرص التقدم الوظيفي، أو ندرة مجالات البحث العلمي، أو المخاطر الصحية، وغير ذلك[ii].

أما المقصود بالعقول العراقية المهاجرة [iii] كل كفاءة و خبرة في مختلف المجالات الإنسانية و العلمية ، في الطب ، الهندسة ، الحقوق ، الاقتصاد ، الصحافة ، الإعلام ، الصيدلة ، اللغات ، الفنون وغيرها سواء ممن كان يحمل شهادة أكاديمية أم لا . فالكثير من الخبراء أو العقول يحملون شهادة البكالوريوس مثلا لكنهم من ذوي الخبرات أو المعرفة أو التخصصات التي تركت العراق ويمكن عدها من العقول المهاجرة . ونستطيع القول أن الأشخاص الذين يعملون بعقولهم من شغيلة الفكر ممن اثبتوا كفاءة و كانت أو صارت لهم خبرات علمية أو أكاديمية أو فنية يمكن اعتبارهم من العقول المهاجرة أو التي هاجرت من العراق . وكذلك الدبلوماسيين و العسكريين و المهندسين و الكتاب والصيادلة و الفنانين ممن عملوا في المؤسسات العراقية أو غيرها هم من العقول التي تشكل ثروة وطنية عراقية . وهؤلاء الأشخاص سموا بالعقول المهاجرة لا نهم يعملون بعقولهم من اجل المجتمع و من اجل سعادة الإنسان وقد تميزوا بذلك و هاجروا من العراق بفعل أسباب كثيرة . ونعتقد أن كل عراقي – مهما كانت أصوله أو ديانته أو قوميته أو مذهبة - غادر الوطن ولأي سبب كان هو عقل و هو طاقة أو ثروة و قوة مهمة لا يمكن الاستغناء عنها من الدولة ومن المجتمع .

إن اللجوء والهجرة والنزوح رغم أنها كلها عناصر تقع ضمن عملية الحراك السكاني إلاّ أنها تختلف فيما بينها في الحقوق والواجبات..

الامن المجتمعي

تعددت مفاهيم الأمن المجتمعي وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيرات تركت آثارها على جميع الانساق الحياتية سواء منها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعة ، وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الأمن المتعلقة بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة لحياته . فالأمن الاجتماعي عند استاذ الاجتماع د. احسان محمد الحسن يعني " سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة " [iv] في حين يرى فريق من علماء الاجتماع أن غياب أو تراجع معدلات الجريمة يعبر عن حالة الأمن الاجتماعي ، وأن تفشى الجرائم وزيادة عددها يعني حالة غياب الأمن الاجتماعي ، فمعيار الأمن منوط بقدرة المؤسسات الحكومية والأهلية في الحد من الجريمة والتصدي لها وأن حماية الافراد والجماعات من مسؤوليات الدولة من خلال فرض النظام ، وبسط سيادة القانون بواسطة الاجهزة القضائية والتنفيذية ، واستخدام القوة إن تطلب الأمر ؛ ذلك لتحقيق الأمن والشعور بالعدالة التي تعزز الانتماء إلى الدولة بصفتها الحامي والأمين لحياة الناس وممتلكاتهم وآمالهم بالعيش الكريم . حالة الاطمئنان التي يشعر بها أفراد المجتمع ، الناتجة عن مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، في تفعيل جميع الاستراتيجيات ، والإمكانيات ، والممارسات التي تحقق للفرد الشعور بعدم الخوف في حاضره ومستقبله . وتسعى إلى حماية دينه ، ونفسه ، وعقله ، وماله ، وعرضه . وتؤكد له الاعتراف بوجوده ومكانته في المجتمع ، وتتيح له المشاركة الايجابية المجتمعية . لا شك أن جميع ما قيل يندرج تحت مفهوم الأمن الاجتماعي ، وهذا يؤكد أن مفهوم هذا المصطلح يجب أن يكون شاملا جامعا لجميع مجالات الحياة لا يهتم بجانب دون الآخر .

المبحث الثاني

أسباب ودو افع هجرة العقول العر اقية

إن هجرة العقول العراقية ليست بالظاهرة الجديدة فمنذ اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عام 1980 أصبح العراق بلدا غير آمن للكثير من الكفاءات والعقول العراقية نتيجة تعطل القوانين وانتشار قوانين عسكرة الدولة والمجتمع مما شكل دافعا" وسببا" قويا" لهجرة العديد من العقول والكفاءات العراقية، التي لا يمكن أن تعيش في ظل أجواء العسكرة وفقدان الشعور بالأمن والاستقرار. حيث سيق العديد من حملة الشهادات العليا والأطباء والمهندسين والعقول في مختلف التخصصات إلى محرقة الحرب العرقية – الإيرانية تحت اسم الدفاع عن الوطن من الخطر الخارجي. بعد مغامرة غزو الكويت التي قام بها النظام السابق عام 1990و حرب الخليج الثانية 1991 وفرض الحصار الاقتصادي على العراق والذي كان من نتائجه الخطيرة أن الآلاف من الكفاءات والعقول العراقية لم تعد تشعر بالأمان والاستقرار في ظروف وأجواء الحرب التي عاشها البلد كما لا يمكن إغفال حقيقة أن الحصار الاقتصادي ضد الشعب العراقي جريمة ضد الإنسانية وهو عقوبة قاسية ضد الأبرياء، تركت أثارها على عموم الشعب العراقي ومنهم الشباب والعقول والكفاءات. فاختار العديد من تلك العقول والكفاءات مغادرة العراق بطرق مختلفة حفاظا" على روحه وبحثا عن الأمان والحرية والاستقرار. الجدول التالي يوضح طلبات اللجوء المقدمة من قبل العراقيين في الدول الصناعية للفترة من 1982 ولغاية عام 2003.

جدول يبين طلبات اللجوء المقدمة من قبل العراقيين في الدول الصناعية خلال ١٩٨٢-٢٠٠٣

السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٨٢	٤٧٣٠	١٩٩٣	١٥٢٠٤
١٩٨٣	٤٢١٢	١٩٩٤	١٢٩٣٧
١٩٨٤	٣٤٨٨	١٩٩٥	١٨٦٧٢
١٩٨٥	٣١٨٥	١٩٩٦	٢٧١٣٩
١٩٨٦	٣١٥٧	١٩٩٧	٤٣١٨٧
١٩٨٧	٢٠٠٣	١٩٩٨	٤١٥١٦
١٩٨٨	٢٣٥٠	١٩٩٩	٣٦٥٦٠
١٩٨٩	٣٩٠١	٢٠٠٠	٤٧١٨٤
١٩٩٠	١٣٤٧٣	٢٠٠١	٥٠٧٦٣
١٩٩١	١١٦٢٩	٢٠٠٢	٥١٠٠٥
١٩٩٢	١٧٦٥٨	٢٠٠٣	٢٤٧٠٠

ثم جاء الاحتلال الأمريكي للعراق في ابريل نيسان 2003، ومعه الارهاب التكفيري المتطرف، والصراعات الطائفية والعرقية والدينية ساهمت بشكل او بآخر بتفاقم ظاهرة الهجرة لأعداد كبيرة من العقول العراقية، فضلا" عن شرائح وفئات أخرى. من هنا فقد كانت الهجرة التي شهدها العراق وغيره من بلدان الشرق الاوسط استنزافا" لطاقات وامكانات بشرية كان يمكن استثمارها ليس فقط في عملية التنمية والتطور بل وفي ترسيخ وصيانة الأمن المجتمعي في بلدانهم. وعليه كانت الهجرة شكلا" من اشكال التهديد للأمن والاستقرار الاجتماعي ليس فقط للبلد الذي تركه المهاجرين بل لمجتمعات البلدان التي قصدوا التوطن والاستقرار فيها! فهي تمثل شكلا من أشكال الضغوط على شروط الحياة الآمنة والكريمة بسبب ارتباطها بالعديد من الجرائم كتجارة

البشر وتهريب المهاجرين عبر البر والبحر الجو، اضافة الى معاضل الاندماج الثقافي في المجتمعات التي تستقبل المهاجرين اليها.

ومن الجدير بالذكر أن كل الاحداث التي مرت بالعراق في العقود الثلاث الاخيرة من القرن العشرين تترك لنا العديد من المؤشرات التي تدل على أن استنزاف العقول والكفاءات العراقية ودفعها الى مغادرة البلاد والهجرة الى أماكن أخرى تكون محددة أحيانا" ، لم تكن عملية عفوية بل كانت عملية مخطط لها من قبل جهات أجنبية كانت تستهدف اضعاف العراق وتهديد أمنه المجتمعي من خلال افراغه من النخب الثقافية والعلمية والكفاءات، التي كان المجتمع العراقي يعتمد عليها في بناء نهضته وتطوره ، وهو ما سنحاول القاء الضوء عليه في هذا المبحث .

الخطة الأمريكية

بعد عام 1991 رأت الولايات المتحدة أن الفرصة باتت مواتية لتفريغ العراق من كفاءاته العلمية ، حيث ركزت على ملاحقة العلماء والخبراء الفنيين العراقيين كما عبر عن ذلك بوضوح «مارك كلايتون» في أكتوبر 2002 حين كتب في صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» يحذر من العقول المفكرة قائلا: «إن هؤلاء العلماء والفنيين أخطر من أسلحة العراق الحربية »[v]. وقد اتخذت واشنطن العديد من الإجراءات لتحقيق هدفها في تفريغ العراق من علمائه قبل إعلان الحرب عليه، فقد أصرت على تضمين قرار مجلس الأمن رقم (1441) الذي صدر عام 2002 فقرة تجبر العراق على السماح للمفتشين الدوليين باستجواب علمائه وفنيه حتى لو تطلب الأمر تسفيرهم هم وعائلاتهم خارج البلاد، لضمان الحصول على معلومات منهم عن برامج التسلح العراقية المزعومة، وفي مطلع عام 2003 أقر الكونجرس الأمريكي قانون «هجرة العلماء العراقيين» والذي ينص على منح العلماء العراقيين الذين يوافقون على تقديم معلومات «ذات مصداقية» بشأن برامج التسلح العراقية تصريح إقامة دائمة في الولايات المتحدة[vi]. وفيما يبدو فإن الخطة الأمريكية قد عملت أيضا على إجبار العلماء العراقيين على الاختيار من بين عدة بدائل تحددها واشنطن أما من يرفض من العلماء العراقيين التعامل مع هذه الخيارات السابقة فإن المصير غامض، وتشير الدراسات انه ، غادر العراق ما بين عامي 1991 و 1998 أكثر من 7350 عالما ، تلقفتهم دول أوربية ، وكندا و الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها ، ومنهم 67% أساتذة جامعة و 23 % يعملون في مراكز أبحاث علمية ومن هذا العدد الضخم 83% درسوا في جامعات أوربية وأمريكية ، أما الباقون فقد درسوا في جامعات عربية أو في أوربا الشرقية ويعمل من هؤلاء في اختصاصهم 85% .

الاحتلال الأمريكي

بعد الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق في التاسع من أبريل عام 2003 أكدت مصادر علمية عراقية عديدة أن الحرب وعمليات النهب والسلب التي أعقبتها دمرت أكثر من 70% من المعامل والأجهزة داخل الجامعات العراقية ومراكز البحث العلمي، التي خسرت حتى الآن جهود أكثر من 1300 شخص من حملة الماجستير والدكتوراه أي نحو 8% من إجمالي عدد الأكاديميين البالغ 15500 شخص. وكانت مصادر عديدة قد حذرت من مخططات تهدف إلى اغتيال النخبة العراقية من أصحاب «الياقات البيضاء» على حد تعبير الناطق السابق باسم قوات الاحتلال في العراق الجنرال «مارك كيميت» الذي كشف عن حملة واسعة من الاغتيالات جرت في العراق واستهدفت الطبقة المتعلمة والمثقفة، مشيراً إلى أن عددهم بلغ منذ مايو/ أيار 2003 ما يقرب من 1000 مواطن عراقي. واستمر هذا العدد بالتصاعد ليصل إلى أرقام مفزعة شملت عشرات الألوف من

العقول العراقية حسب التقارير التي نشرتها مصادر مستقلة مثل تقرير (ملف الخسائر البشرية المدنية 2003-2005)الذي أصدرته (منظمة تعداد الجثث في العراق) على موقعها على شبكة الانترنيت (www.iraqbodycount.org) حيث يمكن الاستدلال منه على أن هناك جهات متعدد تقف وراء الوصول إلى هدف إفراغ العراق من عقوله المفكرة ومن تلك الجهات إسرائيل التي لم كانت تتطلع لإفراغ العراق من عقوله المفكرة احد العناصر الرئيسة الفاعلة في القدرة العراقية[vii]. وفي السنوات الثلاث الأولى من الاحتلال الأمريكي للعراق أي من 2003 - 2006، أُغتيل 89 أستاذاً جامعياً عراقيا، وتقول منظمة العمل العربية إن هنالك 450 ألف من حملة الشهادات العليا العرب الذين هاجروا إلى أمريكا و أوروبا خلال السنوات العشر الأخيرة، وإن أكثر من نصف الطلاب العرب الذين يتلقون دراساتهم العليا في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم بعد التخرج وهذا يدل على وجود خلل يجب معالجته لمصلحة كل من الوطن و أبنائه الشباب[viii].

الخطة الإسرائيلية

اتسمت الخطة الإسرائيلية بخيار واحد وهو ما سمي (بخطة "إسرائيل" بشأن التطبيع مع العراق في المجال العلمي) التي روج لها بشكل كبير بعد سقوط بغداد، فمنذ ذلك التاريخ وحتى يوليو \تموز 2004 فقط عقدت في "إسرائيل" 25 ندوة وحلقة نقاشية حول العراق، وقد حظيت هذه الندوات باهتمام كبير من المسئولين الذين حرصوا على حضور بعضها مثل «إيهود أولمرت» وزير التجارة والصناعة سابقا ورئيس الوزراء الحالي نائب شارون في وزارته سابقا وسليمور لفنتز وزيرة التعليم، و«تومي لبيد» وزير العدل، و«يوسف برتيسكي» وزير البنية التحتية و«يهوديت تأوت» وزيرة البيئة وغيرهم من المسؤولين السياسيين وحتى العسكريين الذين دعموا هذه الخطة، وتمحورت الخطة حول عروضاً إسرائيلية ربما قدمتها تل أبيب إلى هذه النخبة العراقية من العلماء، بعد احتلال البلاد بمساعدة أطراف خارجية للعمل في جامعاتها أو التعرض للاغتيال، بهدف تفريغ هذا البلد من العلماء وأصحاب الكفاءات العلمية. وقد أكدت أوساط علمية عراقية أن ما يقرب من 2400 من عناصر القوات الخاصة الإسرائيلية قد اتخذت من العاصمة بغداد وعدد من المدن الأخرى مقراً لها لتنفيذ سلسلة من عمليات الخطف والاغتيال والتفجيرات تستهدف العلماء والمفكرين العراقيين[ix] الذين يحتمل أنهم كانوا وراء برامج التطور العلمي العراقية التي أرعبت "إسرائيل" لفترات طويلة، وعددهم ما يقرب من 3500 عالم وخبير عراقي من بينهم علماء في الهندسة الكيماوية ومتخصصون في مجال بحوث الفيزياء النووية والرياضيات وأطباء وعسكريين وإعلاميين وغيرهم من حملة الشهادات والاختصاصات النادرة . وقد تم بالفعل اغتيال أكثر من 530 عالم وخبير عراقي حتى الآن بالإضافة إلى اغتيال العديد من الأطباء والعسكريين والإعلاميين وغيرهم من حملة الشهادات والاختصاصات النادرة[x].

أسباب أخرى لهجرة العقول العراقية

هناك أسباب عديدة أخرى لهجرة الكفاءات العراقية إلى بلدان العالم المختلفة في المراحل اللاحقة ،أي في الفترة المحصورة بين عام 2003 ولغاية هذا اليوم ، لابد من القاء الضوء عليها لمنع تكرارها من جهة، ولعلاج الجراح التي سببتها هجرة الملاكات و العقول العراقية ، ومن أهم هذه الاسباب [xi]:-

أولا: الأسباب السياسية

- الإحباط التي أصيب به العديد من الشرائح المثقفة والأكاديميين في المجتمع، بسبب استلام الأقل كفاءة المسؤولية الأولى عن تسيير دفة العمل والتخطيط في المراكز العلمية والادارية والقيادية مثل مجلس النواب والوزراء والمدراء العاميين وحتى وصل الأمر إلى الجامعات ومراكز الأبحاث وغيرها، وابعاد الاكفاء وذوي الشهادات العلياعنها.

- إن اغلب التعيينات تتم عن طريق الأحزاب فلا تتوافر أي فرصة إلا نادرا" لأي شخص مستقل بأن يحظى بفرصة تسنم منصبا" رفيعا" أو بان يصبح مثلا وزيرا أو نائبا في البرلمان أو حتى مدير عام إن لم يكن منتميا إلى جهة سياسية معينة.
- إن سياسات الغرب من استقطاب الكفاءات العراقية والعربية، الذين هم أمل المستقبل والبناء في البلاد، خلفه أجندات خارجية (دولية وإقليمية) وهي الصفحة الأخرى من صفحات الإرهاب، فبعد سنوات من مقاومة سوريا والعراق لتنظيم داعش الإرهابي تحاول دول في المنطقة وأمريكا ودول أوربية تشجيع الشباب على الهجرة من اجل إضعاف الجبهة الداخلية لهذه الدول وإضعاف قدرتها على مواجهة الإرهاب، ومن ثم احتمال سقوطها بيد المجموعات المسلحة الإرهابية، لاسيما ان العراق يواجه الإرهاب حاليا عن طريق قوات الحشد الشعبي والمتطوعين من فصائل المقاومة المسلحة، بعد دعوة المرجعية الرشيدة بالجهاد الكفائي، وان فتح باب الهجرة بهذا الوقت هو سياسة مقصودة هدفها إسقاط العراق وسوريا.
- طرأت على المجتمع العراقي مفاهيم جديدة أدت إلى تدمير أسس الدولة العراقية، فقد اعتمد الأسلوب نفسه المتبع من النظام السابق الذي حرم الآلاف من العراقيين من التعيين في دوائر الدولة لأسباب عديدة ومنها معارضة النظام وتعيين أصحاب الولاءات الخاصة بهم.
- اعتماد المحاصصة الحزبية والطائفية التي حرمت العراقيين من التعيين والوصول إلى مراكز متقدمة في الدولة، فقد تم اقتسام المناصب الحكومية بين الكتل والأحزاب ، وإقصاء كل من يحاول الوصول إلى مناصب خارج سياق الطائفية والحزبية.
- إقصاء أصحاب الكفاءات من المكونات القليلة العدد مثل الكلدان واليزيديين والصابئة، كل هذه جعلت من الهجرة هي الحل الوحيد والمتنفس لهم.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية

- التشدد في شروط البعثات والإجازات الدراسية، عن طريق تقليل نفقات الدراسة، بل وإلغائها، وعدّ الإجازة الدراسية بدون راتب أيضا، وتفضيل أبناء المسؤولين لأنهم لديهم الإمكانيات المادية للدراسة، هذا ما اضطر العديد إلى الهجرة طلبا للطموح العلمي الذي لا يحققه الموقع الذي يوجد فيه.
- تفاقم ظاهرة البطالة رغم أن العراق هو من اغنى دول العالم بالموارد الاقتصادية مثل النفط والغاز والزراعة، إلا إن الإجراءات الأمنية المشددة وقطع الطرق، والتفجيرات الإرهابية، التي جعلت العراقيين يجدون صعوبة في إيجاد فرصة عمل لهم، أو الحفاظ على حياتهم.
- الفساد المستشري في اغلب مؤسسات الدولة العراقية ، فلا تعيين او فرصة عمل دون دفع رشوة الى هذا المسؤل أو ذاك.
- تقليص الرواتب ، والحد من الإنفاق بأشكاله كافة ومنه العلمي، فهناك قطاعات علمية مهمة وتحتاج إلى أموال للاستمرار فيها، لهذا شعر اغلب الكفاءات العراقية أنهم أصبحوا غير ذات أهمية في بلدهم، لهذا اتجهوا للهجرة بحثا عن دول تقدر علمهم وشهاداتهم.

ثالثا: الأسباب الأمنية

- تعرض الكثير من الكفاءات الطبية والعلمية واساتذة الجامعات للاغتيالات والابتزاز والخطف هم وعوائلهم ، مما دفع الكثير منهم للهجرة الى بلدان اخرى بحثا" عن الامان والاستقرار.

- كما ذكرنا فيما سبق فإن عملية الهجرة عملية منظمة ومدبرة وتقف وراءها إطراف تمولها وتخطط لها فغايتها إفراغ العراق من كفاءاته العلمية ، والسبب إن جميع إجراءات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لحماية الاساتذة والتدريسيين الجامعيين اقتصر دورها على تأمين الحماية داخل الحرم الجامعي وهي لاتحميهم خارج الجامعة وفي الطريق ولهذا فالإجراءات غير نافعة وغير مجدية أمام ما يمر به التدريسيون من تهديدات وقتل عشوائي.
- الحروب التي تقودها الحكومة ضد الإرهاب التي أخذت مديات واسعة، وأدت إلى عسكرة البلاد واستنزاف الطاقات، وخسائر اقتصادية هائلة، وسوء الإدارة، جعلت العديد من الشباب يفقد الأمل بالمستقبل ويتجه إلى الهجرة لدول الغرب تحت تأثير المغريات التي تطرحها بعض هذه الدول.الجدول التالي يبين النسبة المئوي لعدد التدريسيين في المؤسسات العلمية الذين تم اغتيالهم لغاية 2006/4/25.

النسبة المئوية لعدد التدريسيين الذين تم اغتيالهم لغاية 2006/4/25(*)

اسم الجامعة	عدد التدريسيين الذين تم اغتيالهم	عدد الاساتذة الكلي	النسبة %
مركز الوزارة	1	71	1.41
التكنولوجية	1	832	0.12
القادسية	2	492	0.41
هيئة التعليم التقني	5	2527	0.2
تكريت	4	674	0.59
البصرة	8	1728	0.46
الكوفة	1	549	0.18
الموصل	13	2548	0.51
الانبار	10	596	1.68
المستنصرية	17	1788	0.95
بغداد	28	4391	0.64
الهيئة العراقية للحسابات	1	47	2.13
الجامعة الإسلامية	1	74	1.35
صلاح الدين/ اربيل	1	1023	0.1
النهرين	2	324	0.62
ديالى	5	374	0.3
الرافدين الاهلية	1	96	1.3
المجموع الكلي	104	18133	0.57

(*) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي http:www.Google.com 2006/6/28

رابعا: الاسباب الاجتماعية

ترتبط الدوافع الاجتماعية للهجرة ارتباطاً وثيقاً بالدوافع الاقتصادية والسياسية ، حيث يرتبط النظام الاقتصادي والنظام الأسري على المستوى المجتمعي بأنماط الهجرة وأشكالها المختلفة فعجز النظام السياسي في تلبية الطلب المحلي على العمل والسكن والخدمات الاجتماعية فضلا" عن فشلها في حل المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض....، وبالمقارنة مع صور النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الثراء من تملك السيارات وشراء العقارات...، في ظل تغذية إعلامية واسعة لتلك المظاهر[xii] ، لاسيما وأن وسائل التواصل والاتصال باتت في متناول الجميع. كما أن عدم الاستقرار الوظيفي للكفاءات والعقول العراقية واحدة من الاسباب المجتمعية التي تدفعهم الى الهجرة ، حيث غالباً ما يوضع رجل العلم و بخاصة خريجي الدول الأجنبية في مكان لا يناسب اختصاصه، بالإضافة لذلك فهو عرضة في أي وقت لسحب منصبه إلى غيره و قد لا يكون البديل كفؤاً مثله.

بالإضافة إلى ذلك يجد أن الخبير الأجنبي يأخذ موقعاً متقدماً أكثر منه و دخلاً مرتفعاً يزيد عن دخله بأضعاف المرات. ان الاوضاع الامنية والاجتماعية الصعبة التي مر بها ويعاني منها المجتمع العراقي منذ عام 2003 ولحد الان من تمزق للنسيج المجتمعي وتوترات طائفية وعرقية فضلا" عن الضغوط النفسية بسبب الهجمات والعمليات الارهابية وشيوع ظاهرة التسلح والعسكرة في المجتمع ، تدفع الكثيرين الى الهجرة او التفكير بها للاسباب التالية :

- الشعور بالاغتراب الداخلي وقد يكون ناتجًا عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط به كأسرته أو أصدقائه.
- الشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية ووهم أحلام اليقظة والتفكير اللاعقلاني وحب المغامرة.
- ضعف الانتماء الأسري والمجتمعي نتيجة قصور في برامج التنشئة الاجتماعية وضعف مؤسساتها وأهمها (الأسرة والمدرسة) [xiii]..

كل ذلك يشجع الكثير إلى الهجرة إلى الدول الغنية وفي مقدمتها دول شمال أمريكا واستراليا والاتحاد الأوروبي. ويعود اختيارهم لهذه البلدان إلى سعيهم لإيجاد فرصة عمل تساعدهم على تحسين مستواهم المعيشي. غير أن غالبيتهم تعاني هناك من صعوبات كثيرة على صعيد الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة وفي سوق العمل فيها. ويبرز من بين هذه الصعوبات ضعف مستوى التأهيل مقارنة بالمستوى السائد في الدول الصناعية الغنية. ويزيد من تعقيد الأمور ظاهرة التمييز العلني والمبطن ضد المهاجرين وأبنائهم بسبب ازدياد حدة البطالة في هذه الدول.

المبحث الثالث

هجرة العقول العر اقية والامن المجتمعي العراقي

التداعيات الاجتماعية لهجرة العقول والكفاءات

يسود الاعتقاد أن هجرة الكفاءات للخارج سوف يقوي اقتصاديات البلد الام بسبب مايرسله المهاجرون من عملة صعبة إلى ذويهم متناسين في ذلك إن نزيف العقول غالبا مايؤدي إلى تدمير اقتصاديات البلد واعتماده على مايستورد من الخارج من تقنية وملاكات علمية أجنبية لتغطية العجز الناجم عن هجرة العقول والكفاءات المحلية[xiv].

ان هجرة العقول والكفاءات العراقية إلى الخارج لها تداعيات سلبية على الامن المجتمعي تنعكس بشكل أو بآخر على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم ، فالإنفاق الكبير على اعداد تلك العقول والكفاءات كلف الدولة والمجتمع عشرات آلاف الدولارات . فضلا" عن أن معظم المهاجرين من الشباب و بالتالي إذا استمر نزيف الأدمغة للخارج فإن العراق باعتباره الدولة المصدرة سوف لن يبقى لديه سوى الأطفال و المسنين أي مجموعة الناس المستهلكة فقط. ستترتب على هجرة العقول والكفاءات أضرار شديدة تصيب خطط التنمية و الاقتصاد الوطني في ظل تزايد سكاني كبيرالى جانب شحة في الموارد البشرية المنتجة (اطباء ، مهندسين، صيادلة ، فنيين ، ....) . فضلا" عن الآثار النفسية على العقول والكفاءات الباقية في العراق الذين سيشعرون بأنهم مظلومون، و بالتالي تقل إنتاجيتهم و عطاؤهم في وطنهم.

واحدة من التداعيات الاجتماعية للهجرة هي إن معظم المهاجرين هم من الشباب الذكور و ان زواجهم من أجنبيات يحرم نساء بلدهم من الزواج مما سينجم عنه حالة من عدم التوازن الاجتماعي، بسبب زيادة نسبة العنوسة بين النساء وهو أمر غير خافي علينا اليوم . إن هجرة العلماء تضعف القوى المنتجة في المجتمع و قدرتها الذاتية على القيادة و التنظيم ، كما تؤدي هجرة العقول الى حرمان العراق من احتلاله لمركز متقدم في

الحضارة الإنسانية. وغالباً ما ينقل المهاجر أمواله للخارج معه فتكون النتائج أفدح على وطنه.
أدت هجرة الكفاءات العراقية الى تريُف العديد من المدن العراقية وخاصة العاصمة بغداد، بسبب هجرة ابناء الريف(القرويين) اليها ونقلهم للعادات والتقاليد الريفية التي لاتنسجم مع المجتمعات الحضرية في المدينة ، مما تسبب في تفاقم ظاهر اجتماعية خطيرة كالجريمة المنظمة ، وانتشار مدن الصفيح والعشوائيات، وهي بؤر فاسدة اجتماعيا و تكدس المهاجرين في احياء مزدحمة تفتقر الي التخطيط العمراني والخدمات من ماء وكهرباء وتعليم ، فضلا" عن ان المجتمع الريفي العراقي تضرر بشكل كبير لنقص الموارد البشرية وترك العديد لاراضيهم الزراعية وعدم وجود فائض من الاستثمارات يوجه الي تطوير الريف ، وهذا يساعد علي زيادة تخلفة ومعاناته من نقص الخدمات.
ان هجرة الكفاءات العراقية أدت الى اختلاف التركيب النوعي في المجتمع العراقي ، من حيث ارتفاع نسبة الاناث الى نسبة الذكور ، في ظروف زيادة عدد الارامل والمطلقات نتيجة الظروف والاوضاع الامنية والحرب على الارهاب ، فزادت نسبة العنوسة وفقدان المعيل مما تسبب بظواهر اجتماعية خطيرة كالدعارة وانخفاض اعداد الملتحقين بالتعليم من الاطفال ...
استنادا" لما سبق تعتبر هجرة العقول المفكرة والعمالة الماهرة والمدربة العراقية التي من المفترض ان تستخدم بصورة ايجابية ، من المهددات التي اصبحت مؤثرة بصورة كبيرة على الامن المجتمعي بكافة مستوياته ، بسبب الفراغ الكبير الذي تتركه في تأمين متطلبات خطط التنمية مما تتسبب في خلق مجتمع استهلاكي وغير منتج وغير مؤهل لبناء مشاريع تنموية وخدمية تؤدي لرفع الدخل الشخصي مما يزيد من نسبة المهاجرين المؤهلين غير المؤهلين واللذين يعتبرون خطر على دولتهم بحيث يهاجرون بدون مؤهلات مما يضيق فرص حصولهم على وظيفة ويحصلون على اعمال هامشية لاتقطي احتياجاتهم ويصبحوا عرضة للمنظمات الغربية التي تعمل على تخريب البلاد او الوكالات والمخابرات للدول المعادية والتي تستخدمهم كعملة وجواسيس لصالحهم ضدد بلادهم تعتبر هذه الاسباب الخارجية المؤثرة على الامن الوطني. كما يستخدمون ايضا لصالح الجماعات الارهابية المتطرفة التي تستهدف الشباب بصورة جاصة وتطويع فشلهم ويأسهم اتجاه بلادهم لعدم توفيرها لهم فرص العمل واستخدامهم لتنفيذ مخططاتهم وقد لمسنا كيف يقوم تنظيم داعش الارهابي باستقطاب المهاجرين لاسباب سياسية واستخدامهم لخلق مؤيدين لقضاياه ومما يخلق عدم الاستقرار الداخلي. لذلك لابد من وضع حلول لكل هذه المشكلات و العمل على معالجتها لخلق استقرار داخلي وأمن مجتمعي واستخدام الموارد البشرية بصورة امثل لصد اي تهديد للأمن الوطني العراقي .

الإجراءات المطلوبة للحد من هجرة العقول والكفاءات العر اقية

1. وضع البرامج الوطنية لمواجهه هجرة العقول وإنشاء مراكز للبحوث التنموية والعلمية بالتعاون والتنسيق بين الوزارات والهيئات المعنية بالعقول والكفاءات العراقية (وزارة التعليم العالي ، وزارة العلوم والتكنولوجيا، وزارة الصحة ، مجلس الخدمة ..الخ) للاهتمام بالكفاءات العراقية وتوفير فرص العمل والدراسة والبحث العلمي فضلا" عن الجوانب المادية والجتماعية الاخرى.
2. إجراء مسح شامل لأعداد الكفاءات الراقية المهاجرة بهدف التعرف إلى حجمها ومواقعها وميادين اختصاصاتها وارتباطاتها وظروف عملها وإختيار المهاجرين الذين لديهم الإستعداد للعودة والمساهمة باعادة اعمار بلدهم ، ومنحهم الحوافز المادية وتسهيل إجراءات عودتهم إلى وطنهم للمشاركة في عملية التنمية والتحديث .

3. تخصيص ميزانية سنوية للأبحاث والمشاريع التنموية بالتعاون مع شركات القطاع الخاص .
4. حث الجامعات العراقية للتعاون والتنسيق مع الجامعات التي يعمل فيها المغتربون العراقيون ، ومكافأة المتفوقين وفتح المجال لهم و الاستمرار بتنظيم مؤتمرات مشتركة للمغتربين العراقيين ، وطلب مساعداتهم والاستفادة من خبراتهم سواء في ميادين نقل التكنولوجيا أم المشاركة في تنفيذ المشاريع.
5. احترام الحريات الأكاديمية وصيانتها وهذا الموضوع له صله وطيدة باحترام حقوق الإنسان وخضوع الدولة والأفراد للقانون ، وذلك بإعطاء أعضاء الهيئات الأكاديمية والعلمية حرية الوصول إلى مختلف علوم المعرفة والتطورات العلمية وتبادل المعلومات والأفكار والدراسات والبحوث والنتاج والتأليف والمحاضرات وفي استعمال مختلف وسائل التطور الحديثة ومن دون تعقيد أو حواجز.

الهجرة والأمن المجتمعي في دول المقصد

تسببت الاوضاع الامنية المتدهورة منذ الاحتلال الامريكي للعراق في عام 2003 ، بالاضافة الى الصراع الطائفي بين الاعوام 2005-2007 فضلا" عن العمليات الارهابية لتنظيمي القاعدة وداعش الارهابيين في هجرة واسعة النطاق لشرائح اجتماعية واسعة النطاق شملت العديد من العقول والكفاءات العراقية الى الخارج ، بحثا عن حياة أفضل، وهربا من الحروب والصراعات الطائفية والسياسية والارهابية ، والمجاعات، والفقر[xv] ، رغم المخاطر والصعاب وغموض المستقبل . وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد المهاجرين في العالم وصل إلى حدود 200 مليون شخص. ولكن بقدر ما يسهم المهاجرون في بناء المجتمعات المستضيفة، بقدر ما يمثل ذلك خسارة موارد بشرية للدول المُهاجَر منها أي ما يعرف بهجرة العقول والكفاءات. كما أن الهجرة قد تتسبب في خلق توترات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية في البلدان المُهاجَر إليها. وهو ما جعل موضوع الهجرة الدولية ينتقل إلى صدارة الاهتمامات الوطنية والدولية. وأصبحت الهجرة الوافدة من المسائل المقلقة في عدد متزايد من البلدان الأمر الذي حدا بهذه البلدان، لاسيما في السنوات الأخيرة إلى تشديد الإجراءات تجاه المهاجرين إليها وطالبي حق اللجوء. وحذر تقرير أعدته الجامعة العربية أخيرا من مخاطر هجرة العقول العربية إلى الدول الغربية، معتبرا هذه الظاهرة بمثابة الكارثة ، إذ قدرت الجامعة عدد العلماء والأطباء والمهندسين ذوي الكفاءات العالية من العرب في بلاد الغرب بما لا يقل عن 450 ألفاً[xvi].

وأظهرت الدراسة التي أعدها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية أن نحو 5.4 % من الطلبة العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى أوطانهم وان 34 % من الأطباء الأكفاء في بريطانيا هم من العرب، وان نسبة 75 % من الكفاءات العلمية العربية المهاجرة تتوجه إلى ثلاث دول هي: الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا.

وتطالعنا الأنباء كل يوم تقريبا عن مقتل مئات المهاجرين من مختلف بلدان الشرق الاوسط ومن ضمنهم عراقيون من مختلف الاعمار ، بسبب غرق سفن أو قوارب قبل وصولها إلي سواحل شمال البحر المتوسط وبحسب المركز الفرنسي للإحصاءات العلمية، فقد قتل 29 ألفا و917 مهاجرا، خلال رحلات الهجرة إلى أوروبا، أثناء السنوات الـ 21 الأخيرة ويقدر عدد الذين ماتوا غرقا في البحر المتوسط على أبواب أوروبا بـ 22 ألفا منذ سنة 2000، بحسب المنظمة العالمية للهجرة «دولية شبه حكومية» وهذا الرقم لا يغطي عام 2015 الذي من المنتظر أن يكون الأسوأ على الإطلاق من ناحية عدد الموتي غرقا علي الحدود الجنوبية لأوروبا.

ان إشكالية الهجرة تعتبر من بين أهم انشغالات جل إن لم نقل كل دول الاتحاد الأوروبي سواء تعلق الأمر بالدول ذات التقاليد العريقة في استقبال المهاجرين (ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا) أو الدول الحديثة العهد في

هذا الميدان (إيطاليا، إسبانيا والبرتغال) التي تبحث كلها عن الوسائل التي تمكنها من مراقبة وتدبير تدفقات المهاجرين حسب حاجيات الدول المستقبلة وكذا الإجراءات القانونية والعملية التي تمكن من اندماج المهاجرين في مجتمعات تلك الدول [xvii].. كما شرعت في نهج سياسات انتقائية في ميدان الهجرة لتتمكن من استقطاب بعض المتخصصين في مجالات معينة من العلم والمعرفة (البطاقة الخضراء بألمانيا Green Card). هذه السياسة الانتقائية ينتج عنها "جلب للأدمغة "من دول الجنوب وجعل عدد كبير من الأشخاص الآخرين يقعون في وضعية السرية واللاقانون. وعلى الرغم من كل ما يقوم به المهاجرون في تنمية دول الاستقبال فإنهم يعانون من عدة أشكال من التمييز والإقصاء في كل المجالات: السكن، التعليم والعمل والحقوق الاجتماعية والثقافية. لكن حدة هذا الإقصاء والتمييز تختلف حسب الأصول الإثنية للمهاجرين وكذا لغتهم ودينهم كما تختلف حسب وضعيتهم القانونية في البلدان المضيفة[xviii].

ان مشكلة عدم اندماج المهاجرين يتجلى أكثر في الميدان الاجتماعي إذ غالبا ما يكون هناك خلط بين الهجرة والإجرام. وتتفاقم الوضعية بالنسبة لذوي الأصول العربية والمسلمة، فهناك أحكام وتصنيفات مسبقة حيث تلصق بهم تهم الإجرام والتطرف والإرهاب بطريقة اعتباطية. وذكرت تقارير إعلامية ألمانية أن "عشرات العراقيين، الذين دخلوا ألمانيا في الأشهر السابقة طلبا للجوء يشعرون بخيبة الأمل، بعد أن وصلوا عن طريق التهريب"، موضحة أن "الحياة في أوروبا ليست خالية من المنغصات، وليست الجنة الموعودة لطالبي اللجوء".من جهتها، كشفت أجهزة الهجرة في فنلندا، عن رغبة 70 بالمئة على الأقل من طالبي اللجوء العراقيين في العودة إلى بلادهم، بسبب عوامل عدة، أبرزها المناخ. وتشير إحصائيات الأجهزة إلى أنه من أصل 3700 ملف لجوء عراقي درس في 2015، تم حفظ أكثر من 2600 منها، بعد أن سحب أصحابها طلب اللجوء أو أنهم اختفوا[xix].

تأثير تنظيم داعش الارهابي على الأمن المجتمعي للمهاجرين

شكل تمدد تنظيم «داعش» الارهابي ، واقترابه من الحدود الأوروبية، عامل خوف إضافيا من أن تمهد الهجرة الواسعة من بلدان الشرق الاوسط للتوغل إلى أوروبا، وهو أمر دعم من وجهة نظر الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة في اوربا ، من الخطر الأمنيّ المباشر الذي تشكله الهجرة على استقرار أوروبا، إذ إنَّ هذه الأحزاب تعتبر الهجرة الوسيلة الّتي يتسلّل بواسطتها الإرهابيّون إلى الدّاخل الأوروبّي والدّليل على ذلك تكاثر الأحداث المرتبطة بالإرهاب في أوروبا بخاصّةٍ في العامين 2015 و2016[xx]. حيث كانت العاصمة الفرنسيّة باريس مسرحًا لهجمتين إرهابيّتين في العام 2015 أدّتا إلى مقتل 140 شخصًا، (الأولى على صحيفة تشارلي إيبدو، والثّانية مواقع عديدة في العاصمة في توقيت واحد). في العام 2016، تعرّضت مدينة "نيس" إلى عمل إرهابي وقع ضحيّته 84 شخصًا، تبعته حادثة ذبح الكاهن جاك هامل داخل كنيسة في النورماندي. وقد أعلن تنظيم الدّولة الإسلاميّة في العراق والشّام (داعش) مسؤوليّته عن هذه الهجمات. كما أنّ بريطانيا لم تسلم أيضًا من الإرهاب. ففي كانون الأوّل 2015، قام رجل بطعن ثلاثة أشخاص في قطار الأنفاق في لندن، وبحسب رئيس الوزراء البريطاني فإنَّه خلال العام 2015، تمّ إحباط ست محاولات إرهابيّة استهدفت إحداها الملكة إليزابيث[xxi]. وضرب الإرهاب أيضًا الدّانمارك في شباط 2015، حين قام رجل بإطلاق النّار في معرض لحرّيّة التّعبير في كوبنهاغن، أدّى إلى مقتل شخص وجرح ثلاثة عناصر من الشّرطة، ثمّ مهاجمة كنيس يهودي وقتل شخصًا وجرح شرطيّين. إنّ ألمانيا قد نالت حصّتها من الهجمات الإرهابية في العام 2016. الهجوم الأول نفّذه مهاجر أفغاني، حين قام بطعن خمسة أشخاص على متن قطار، أمّا الهجوم الثاني فتمثّل بقيام مهاجر سوري بتفجير نفسه في مدينة انسباخ

Ansbach ما أدى إلى جرح 12 شخصًا[xxii].

الهجرة العكسية وعودة المقاتلين الاجانب

ثم توالت الهجمات والتهديدات الارهابية للمجتمعات الاوربية نتيجة عودة المقاتلين الاجانب اللذين شاركوا في القتال الى جانب داعش الارهابي في كل من العراق وسوريا ، الى مجتمعاتهم التي جاءوا منها مستصحبين زوجاتهم وابنائهم اللذين ارتبطوا بهم في ظروف العمل الارهابي في العراق وسوريا ، حيث يعتبرون اليوم قنابل موقوته تهدد امن المجتمعات والسلم الاهلي في كل من اوربا والعراق وسوريا ايضا" . ووفقا للبرلمان الأوروبي، فإن أكثر من 4000 من مقاتلي داعش يحملون جنسيات أوروبية، وإذا ما يمكن أن يشكلوا تهديدا خطيرا لأمن القارة الأوروبية. وبناء على ذلك، تبنت الحكومات البلجيكية والفرنسية والبريطانية نهجا تقييديا لإعادة إدماج العائدين، ووصل الأمر بالمملكة المتحدة إلى حد تجريد أكثر من 100 من مقاتلي داعش الارهابيين، ممن يحملون جنسيات مزدوجة، من جنسيتهم البريطانية في عام 2017. كما قامت بريطانيا بتجريد المواطنة شميمة بيغوم من جنسيتها، وهي "عروس" داعش التي غادرت المملكة المتحدة في عام 2015 . مما خلق سابقة لإنكلترا لرفض عائدين آخرين من داعش. هذه الخطوات، وغيرها، تهدد بتحول ملف المقاتلين الأجانب، إلى عامل توتر إضافي في العلاقة المتوترة أصلا بين الولايات المتحدة وأوروبا.

لكن السؤال الأكبر عما يجب فعله مع راديكاليي داعش السابقين ما زال قائما؛ وإجابة أميركا وحلفائها عليه، سيساهم بشكل كبير بتحديد ما إذا سيتحول أجنبيو الأمس إلى إرهابي الغد.

الخاتمة

تعد ظاهرة هجرة العقول والكفاءات العراقية من الظواهر عبر الوطنية ذات الطبيعة المعقدة ، التي تتعلق بالمجالات العلمية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية . حاولنا في دراستنا اعلاه القاء الضوء على هذه الظاهرة من منظور الامن المجتمعي بغية التوصل الى استراتيجيات للتعامل مع ظاهرة هجرة العقول والكفاءات العراقية . حيث أن هجرة العقول والكفاءات العراقية هي نتاج الحركيات المنتجة لأسباب اللاأمن المجتمعي، بحيث تزيد حدة الأسباب الدافعة للهجرة إذا يصبح بذلك ذوي الشهادات العليا والكفاءات ، لا يملكون أبدا أو يملكون و لكن بشكل غير كاف الوسائل و الإستراتيجيات و الخيارات السلوكية أو المساعدة و المعاونة في مواجهة هذه التهديدات للحياة و البقاء على قيد الحياة ؛ فهي بمثابة وضعية هشة أو أكثر هشاشة و تشبه الأزمة الإنسانية ، فالأفراد طبعا يسعون و ينجذبون نحو المستويات المقبولة و الجيدة للأمن

المجتمعي الإنساني حفاظا على حياتهم و بقاؤهم و بحثا عن كرامتهم. إن العامل الاقتصادي وان كان مهما في دفع العديد من هذه العقول للمغادرة من العراق – بعد انهيار الدخول و التضخم الاقتصادي البليغ – إلا انه ليس هو السبب الرئيسي ،لان للعامل السياسي واحترام حقوق الإنسان واحترام القوانين وضمانات التقاضي و قواعد العدالة و عوامل أخرى دورها الكبير في دفع هذه الإعداد الغفيرة إلى البحث عن ملاذ أخر للعيش بحرية وأمان واستقرار لممارسة الدور الإنساني و الفكري و العلمي في الحياة .

مصادر وهوامش الدراسة

(i) وليم نجيب جورج، "مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2008، ص364. .

(ii) لدكتور فيضي عمر محمود ، أسباب ودوافع هجرة الكفاءات الصحية العربية وتحديات الحد من الهجرة ، على الرابط الالكتروني http://www.arabmed.de/index.php/2010-11-25-07-21-25-11/62-reasons-and-motives-of-the-arab-brain-drain-of-health-and-the-challenges-of-immigration-reduction .

(iii) جعفر عباس حميدي (د.) ، التطورات السياسية في العراق 1941- 1953، النجف الأشرف، مطبعة النعمان، 1975 ، ص 286 . 287.

(iv) سعد العبيدي ، الامن الاجتماعي على الرابط الالكتروني http://www.imn.iq/archives/66414 .

(v) «من يقف وراء إرهاب العقول في العراق؟»: بغداد - خدمة قدس برس – 2006/4/26..

(vi) سلمان بو نعمان: «اغتيال العقول العراقية الأهداف و الخلفيات»: عن الرابطة العراقية: 21/ 6/ 2006. (وهذا واضح أثناء الخطاب التحريضي ضد العراق في مجلس الأمن (5 شباط / فبراير 2003)، لوزير الخارجية الأميركي كولن باول حيث لمح إلى امتعاض إدارته من امتناع علماء العراق عن التعاون مع فرق المحققين الدوليين، ومن مراوغاتهم، كما يزعم، لإخفاء حقائق التطور الذي بلغوه تقنياً، وإصرارهم على عدم الإدلاء بأقوالهم)..

(vii) خالد محمد غازي (رئيس تحرير وكالة الصحافة العربية): « آلاف من علماء العراق أجبروا على الرحيل منذ بدء الاحتلال»: الحوار المتمدن: العدد 1060/تاريخ 27/ 12/ 2004.

(viii) لدكتور فيضي عمر محمود ، أسباب ودوافع هجرة الكفاءات الصحية العربية وتحديات الحد من الهجرة ، المصدر السابق .

(ix) «وحدات كوماندوز صهيونية لاغتيال علماء العراق»: : نداء القدس + وكالات 2003/04/17.

(x) «المخابرات الإسرائيلية (الموساد) إغتالت 530 عالماً عراقياً»: Aljazeera.com-9\5\2006: د. عبدالوهاب حميد رشيد (ترجمة). .

(xi) حمد جاسم محمد ، ظاهرة هجرة الكفاءات العراقية... الأسباب والمعالجات، على الرابط الالكتروني/http://albayyna-new.com.

(xii) راجع: سني محمد أمين: "دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي"، منشورة على الرابط التالي: .http://www.groups.google.com/Forum/#!MSG/FYAD61

(xiii) إيمان شريف وآخرين، "السياسة الاجتماعية ومواجهة الهجرة غير الشرعية ، ورقة بحثية قدمت للمؤتمر السنوي العاشر للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، في الفترة من 26 – 29 مايو 2008.

(xiv) راجع: إسماعيل محمد أحمد: "الاستخدام العربي للعمالة المصرية"، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 52.

(xv) مفهوم الأمن المجتمعي أوروبا واللاجئون بين القبول والرفض... من أجل مشاريعها في الشرق الأوسط واشنطن على الرابط الالكتروني http://www.almuraqeb-aliraqi.org/archives/29856.

(xvi) الهجرة .. اسبابها وسلبياتها على المجتمع، منشور على الموقع الالكتروني http://www.qenshrin.com/details.php?id=6060#.WJJBfdJ97IU.

(xvii) الهجرة بين الحاجيات وعوائق الاندماج ، على الرابط الالكتروني http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/303c0a8a-16d2-49d0-92d6-4849091f674b.

(xviii) المصدر السابق نفسه.

(xix) 70 بالمئة من المهاجرين العراقيين في أوروبا يفضلون العودة إلى وطنهم ، على الرابط https://arabic.rt.com/news/808542-.

(xx) المقدم الركن رولان مرعب ، تداعيات الهجرة غير الشّرعيّة على أوروبا و أبعادها ، مجلة الجيش اللبناني ، العدد 98 - تشرين الأول 2016.

(xxi) Macer hall, Terror alert, the express, 9 September 2015, available from: http://www.express.co.uk/news/politics/603565/David-Cameron-ISIS-British-jihadists-RAF-drone-attack-Syria, Internet, accessed 2 January 2016 .

(xxii) **المقدم الركن رولان مرعب ، تداعيات الهجرة غير الشّرعيّة على أوروبا و أبعادها ، مجلة الجيش اللبناني ، العدد 98 - تشرين الأول 2016.**